المنظمة العربية للترجمة

جاك غودي

الشرق في الغرب

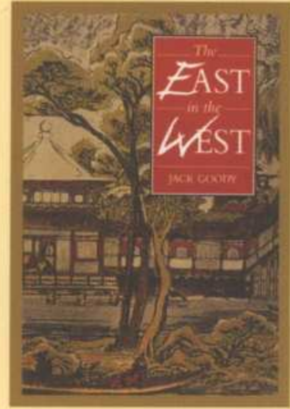
ترجمة

د. محمد الخولي

بدعم من مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الشرق في الغرب



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

على مدى فترات من التاريخ الأوروبي، كان يُنظر إلى الشرق على أنه كيان «ساكن» أو «متخلف»، بمعنى أن مؤسساته تتسم بخصائص تحول دون التحديث. كانت هذه هي الافتراضات التي انطلق منها ماركس وفيبر في ذروة أيام الرأسمالية، واتّبعهما كثير من الذين أدهشتهم «المعجزة الأوروبية» و«الطابع الفريد للغرب».

بيد أن جاك غودي يفنّد هذه الافتراضات، ابتداءً من المفهوم الذي يقضي بأن عقلانية الغرب الخاصة هي التي أتاحت «لنا» وليس «لهم» أن نأخذ بأسباب التحديث. أما العوامل التي يقال إنها تحُدّ من تطوُّر الشرق، ومن ذلك مثلاً دور الأسرة وأشكال العمالة، فقد لقيت مبالغة واسعة النطاق. وهذه المركزية الأوروبية فشلت في تفسير المنجزات الحالية التي أحرزها الشرق، كما أنها تسيء تفسير تاريخ الغرب. من هنا يبدأ كتاب **الشرق في الغرب** في تحقيق التوازن، ومن ثم فهو يشكل تحولاً أساسياً في نظرتنا إلى التاريخ والمجتمع في الغرب والشرق، على السواء.

- **جاك غودي**: أحد أشهر أساتذة الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة كامبريدج. نال جوائز وتقديرات عالمية كثيرة، ونشر عشرات المؤلفات، منها: *The Culture of Flowers* (1993); *Death, Property and the Ancestors* (1962); *The Domestication of the Savage Mind* (1977); *Food and Love: A Cultural History of East and West* (1998).

- **محمد الخولي**: كاتب وباحث وخبير في الإعلام والترجمة الدولية. أصدر 15 كتاباً بين تأليف وترجمة. أحدث مؤلفاته: **الشرق الأوسط الكبير**؛ وأحدث ترجماته: **الإسلام والمسلمون في أمريكا**.



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 20 دولاراً أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-0-1138-7



المنظمة العربية للترجمة

جـاك غــودي

الشـرق في الغرب

ترجمة

د. محمد الخولي

بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
غودي، جاك
الشرق في الغرب/ جاك غودي؛ ترجمة محمد الخولي.
597 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافية: ص 531 - 577.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1138-7
1. الحضارة الشرقية. 2. النظم الإقتصادية. 3. الهند - التجارة.
أ. العنوان. ب. الخولي، محمد (مترجم). ج. السلسلة.
306.3

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»



المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني (يناير) 2008

المحتويات

شُكر وعرفان

جُمعت مادة هذه الدراسة على مدار عدد من السنوات في المعهد الهندي للإدارة، في أحمد أباد، ومتحف الإثنولوجيا في أوساكا، ومدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس، ثم في كامبريدج، إنجلترا. وبعدها تمت كتابة معظم الموضوع في مركز الإنسانيات الوطني في نورث كارولينا، وفي كلية وستشافتسكيلوغ في برلين، ثم كلية سان جونز في كامبريدج. وإنني لأعرب عن امتناني لتلك المؤسسات كلها على ما أولته إياي من دعم.

ولقد ألقيت الفصل الأول كمحاضرة لدى تلقي ميدالية ريزيوس في استوكهولم بالسويد، كما قُدمت نسخة مبدئية من الفصل الخامس بوصفها محاضرة كلية سان جونز في جامعة إيست أنغليا، وناقشت جوانب أخرى من الموضوع في أماكن مختلفة، ما بين الجامعة الصينية في هونغ كونغ، والجامعة الوطنية في سنغافورة، وأكاديمية سينكا في تايوان وكلية وستشافتسكيلوغ في برلين ومركز الإنسانيات الوطني في نورث كارولينا، وبخاصة في جامعة إيلينوي، أوربانا. وأشكر من استضافوني ومن استمعوا إليَّ على السواء خلال طرح الصيغ الأولى من هذه الأفكار.

وقد تفضل بقراءة فصول الكتاب مالكولم شوفيلد وجيوفري لويد (الفصل الأول) وآشا سارابهاي (الفصل الرابع) وشاهد أمين (الفصلان الثالث والرابع)، ثم كيث هارت الذي قرأ الفصول كلها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقيت مساعدة من جانب كل من فيكتور ماير وجو ماكديرموت وجوليت ميتشيل ونورمان ستوكمان وكثيرين آخرين. أما الإشارات التي وردت إلى التجارة في الأقمشة، فيرجع الفضل في كثير منها إلى اهتمام إيثر غودي. ويستحق شكري كذلك الانتقادات التي تلقيتها من قارئين لم يذكروا أسماءهم، كما أنني أود توجيه شكري إلى روث دانيال على قراءة التجارب الطباعية لهذا النص.

كلية سان جونز، كامبريدج

مارس/ آذار 1995

جاك غودي

مقـدمـة
مشكلة الغرب مع الشرق

في رواية صامويل جونسون بعنوان: **الرأس إيلاس** (Russelas) (1759) يحاول الشاعر «إملاق» (Imlac) أن يشرح للرأس إيلاس حالة العالم خارج حدود الوادي السعيد:

في الشرق الأدنى «تحاوَرْتُ مع عدد كبير من أمم أوروبا الشرقية والغربية، وهي الأمم التي باتت الآن تمتلك كل مقاليد القوة وكل المعرفة، كما أن جيوشها أصبحت لا تقهر وأساطيلها تتحكم في أقصى بقاع المعمورة. وعندما قارنت بين هؤلاء الرجال وبين أبناء مملكتنا الذين يحيطون بنا بدوا وكأنهم ينتمون إلى نظام مختلف تماماً من الكائنات. في بلادهم من الصعب أن ترغب في شيء ثم يتعذر الحصول عليه: آلاف من الحرف والفنون لم نسمع عنها قط، وما زالت تعمل من أجل راحتهم وسعادتهم، ومهما حرمهم الطقس في بلادهم، فقد عوضتهم عنه التجارة التي يمارسونها».

قال الأمير: «كيف أصبح الأوروبيون على هذا القدر من المنعة والصولجان؟ أو إذا ما كان من السهل عليهم أن يزوروا آسيا وأفريقيا تجاراً أو فاتحين، ألا يستطيع الآسيويون والأفارقة أن يغزوا سواحلهم

ويؤسسوا مستعمرات في موانيهم ويفرضوا القوانين على أمرائهم؟ إن الرياح التي حملتهم إلينا يمكنها أن تحملنا نحن إليهم؟».

أجاب إملاق قائلاً: «سيدي، إنهم أقوى منا بكثير، لأنهم أحكم منا. والعلم سوف يفوق الجهل دائماً بقدر ما أن الإنسان يتحكم في سائر الحيوانات، ولكن لماذا فاقونا في المعرفة، هذا ما أعجز عن إدراك سببه، اللهم إلا أنها إرادة الكائن الأعظم التي لا سبيل إلى إدراكها»[1].

متى أصبح الأوروبيون على وعي بتفوقهم بالنسبة إلى سائر الأمم[2]؟

إن التفوّق العرقي سمة عامة للحالة البشرية. إنه النظير الذي يجسّد المركزية الإثنية على مستوى مجموعة التركيز على الذات التي تحفظ الروح الفردية. ومثل هذا التفوق المعمم لا يتعارض مع وجود نواح من الإحساس بالدونية ومع الاعتراف بعوامل القصور والتشكك في الذات ونقد الذات. ولكن على مستوى آخر فهو ينشأ بقدر من الوضوح الخاص في المواقف الجماعية على نحو ما يعبّر

---

(1) Samuel Johnson, *Rasselas, or The Prince of Abissina: A Tale* (London: R. and J. Dodsley, 1759), p. 47.

(2) عن «إعادة اكتشاف» الشرق في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، انظر: F. Mannsaker, «Elegancy and Wildness: Reflections of the East in the Eighteenth-Century Imagination,» in: George Sebastian Rousseau and Roy Porter, eds., *Exoticism in the Enlightenment* (Manchester: Manchester University Press, 1990); Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978), and Raymond Schwab, *Oriental Renaissance: Europe's Rediscovery of India and the East, 1680-1880 = Renaissance orientale*, Translated by Gene Patterson-Black and Victor Reinking; Foreword by Edward W. Said (New York: Columbia University Press, 1984).

عنه جون أوف غونت في خطاب الاحتضار:

هذا العرش الملكي للملوك، موقع الجاه والصولجان

إنها أرض الجلالة وموقع أرباب القتال

هذه عدن الأخرى، نصف الفردوس...[3]

إن الذي لا نجده عند شكسبير هو التعبير عن شعور عام من تفوّق الغرب على الشرق على نحو ما نجده بكل هذا الوضوح في ما يذكره جونسون في **الرأس إيلاس** في عام 1759، قبل أن تحلّ الثورة الصناعية الحقيقية (والرأسمالية بهذا المعنى). إن جونسون يرى بحق أن القوة والمعرفة من خصائص الأوروبيين، ولا سيما القوة العسكرية وقوة النيران، ما يستعيد بالتالي موضوع كتاب ك. م. كيبولا (C. M. Cipolla) بعنوان **المدافع والقلاع في المرحلة الأولى من التوسع الأوروبي، 1400 ـ 1700** (1965) (*Guns and Sails in the Early Phase of European Expansion, 1400-1700*). هذه القوة أتاحت السبيل لوفرة في السلع التجارية، كما أنها تستند إلى تفوق في المعرفة، وكان هذا أمراً طيباً بحدّ ذاته. بيد أن هذا التفوق ما لبث أن أضفوا عليه طابعاً مصطنعاً باستمرار حيث قارنوه بقدرة الإنسان في السيطرة في سائر الحيوانات، وبالتالي أرجعوه إلى «إرادة الكائن الأعظم التي لا سبيل إلى تقصّيها»، ومع ذلك فالتفوق الحالي لم يستمر لأنه يأتي من «تقدم العقل البشري والتحسُّن التدريجي الذي يطرأ على المنطق وأشواط التقدُّم المتتابعة التي تقطعها مسيرة العلم»[4]. وفي الوقت نفسه، فإن إعمال العقل

(3) *Richard II*, Act II, Scene I, pp. 40-43.

(4) Johnson, *Rasselas, or The Prince of Abissina: A Tale*, p. 116.

يرتبط بمقدم المسيحية وبانقشاع ظلمة الجهل وتباشير فجر الفلسفة[5].

على أن هذا المفهوم الذي يقول إن الأوروبيين «يمثلون نظاماً يكاد يكون مختلفاً للكائنات» لم يكن مجرد نزعة للتركيز العرقي على الذات، ولا مجرد محصّلة لنرجسية دفاعية. لقد جاء مستنداً إلى منجزات عصر النهضة الأوروبية والثورة العلمية ومرحلة التنوير، ومن ثم جاء التشديد على المعرفة وعلى العقل (وهو مفهوم بدأ يذيع في تلك المرحلة)، وكذلك على القوة ثم التجارة. ولكن فيما كانت تلك المنجزات حديثة العهد، فقد كانوا يعودون بجذورها إلى عصور سبقت تكمن في عمق هيكل الثقافة، وفي التراث الذي تناهى من الإغريق (أو الجرمان)، وفي الأنعم التي جاد بها الله عز وجل (وأضفاها على شعب مختار، ثم إلى مقدِم الديانة المسيحية). وبعبارة أخرى، كانت ثمة ميزة محدّدة تاريخياً ومعمّمة إلى حيث طال أمدها واستدام أجلها إلى درجة وصلت لحدّ التفوق البيولوجي. وفضلاً عن ذلك، فالأسس المحدّدة للتفوق لم تكن موضع تدبُّر وتفكير عميق، ومن ثم فإن المؤرخين الغربيين ومن نسج على منوالهم من علماء الإنسانيات والاجتماع كثيراً ما أساءوا فهم العلاقة بين الشرق والغرب، بل فعل الشيء نفسه بعض العلماء الشرقيين كذلك، وقد أعمتهم الآثار المدمّرة للتوسع عبر البحار، فضلاً عما أحرزه العلم والتكنولوجيا والمعرفة من تقدُّم بصورة أشمل، وأخيراً بمجيء المرحلة الصناعية في أوروبا.

وعلى أعم المستويات، فإن التناقض بين أوروبا وآسيا وما أعقبه من الحطّ من مكانة الشرق ما لبث أن اتخذ جذوره في مرحلة مبكرة

(5) المصدر نفسه، ص 186.

في تاريخ الغرب. لقد أفضى الصراع بين اليونان والفرس إلى حيث الإشارة للآسيويين على أنهم يتسمون بطابع السلطة الاستبدادية والترف البربري، إذ رآهم أرسطو في كتاب السياسة (*Politics*) على أنهم أكثر خنوعاً[6]، ثم جاء اقتران المسيحية مع أوروبا في القرون الوسطى ليعزز هذه المشاعر، وها هو مونتسكيو (1689 ـ 1755) يتبع خطى أرسطو فيعاود وضع «عبقرية الحرية» لأوروبا في كفة مناقضة مع «روح العبودية» في آسيا، قائلاً: «لن نرى قط ما يلوح هناك سوى بطولة الاستعباد التي حافظت على كيان إمبراطورية الاستبداد لأن العلاقات السياسية قامت على أساس عبودية الطاعة الأسرية»[7]. لكن هذا التناقض بدّدته زيادة المعرفة بالشرق نتيجة توسع التجارة الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر: بالنسبة إلى الصين كان الجزويت هم الذين أصرّوا على اتباع منظور مختلف، وبالنسبة إلى الهند كان هناك أقوام أكثر إدراكاً للأمور ضمَّت جُموعهم التجار والرحالة وكبار الإداريين[8]. لكن التحدي قلما أثَّر في التقييم العام للاختلاف بين الشرق والغرب على نحو ما نراه من واقع الأوهام التي صوّرها صامويل جونسون.

---

(6) الشعوب غير المتمدينة بمن فيها الآسيويون أكثر خنوعاً من الإغريق أو الأوروبيين (المجلد الثالث، الجزء الرابع عشر، ص 6 من: Aristotle, *Politics*.

(7) Charles de Secondat Montesquieu, *The Spirit of the Laws = De l'esprit des lois*, Cambridge Texts in the History of Political Thought, Translated and Edited by Anne M. Cohler, Basia C. Miller and Harold Stone (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989).

(8) عن الجزويت والصين، انظر: Raymond Stanley Dawson, *The Chinese Chameleon: An Analysis of European Conceptions of Chinese Civilization* (London; New York: Oxford University Press, 1967), and David E. Mungello, *Curious Land: Jesuit Accommodation and the Origins of Sinology* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1989).

ومع مقدم الثورة الصناعية (Industrial Revolution)، اتخذ **التناقض السياسي منحى اقتصادياً أكثر تحديداً على يد الاقتصاديين الكلاسيكيين في إنجلترا.** لقد عادوا بآرائهم إلى كتاب آدم سميث **ثروة الأمم** الذي رأى فيه فقر الجموع ناجماً عن حقيقة أن الاقتصاد لم يعد يساير في خطاه إيقاع نمو السكان. وهذا الملمح كان قد شغل بالفعل بال مونتسكيو عندما أرجع الزيادة المفرطة إلى المناخ الحار، وقال إن الصين يحكمها نظام ركودي يهمل الحرية الطبيعية لصالح نظم مصطنعة تحول دون تدفق التجارة.

ومن الذين تأثروا بالاقتصاديين الكلاسيكيين كان كارل ماركس (Karl Marx) الذي عاش في إنجلترا بين عامي 1850 و1883. لقد اتبع ماركس خطى من سبقه من الكتّاب، كما اتخذ المواقف الأكثر ذيوعاً عندما رأى في الدولة الآسيوية كياناً ستاتيكياً راكداً يقوم على أساس الري ويمارس أساليب استبدادية تتحكم في طبقة خانعة من الفلاحين. كان هذا أسلوب الحياة الآسيوي. ولأسباب عميقة كانوا عاجزين عن متابعة سياق التطور الذي أفضى إلى الإقطاع تطوراً من المجتمع القديم، ثم إلى الرأسمالية، ومن ثم إلى الاشتراكية. كان مخطط ماركس لمراحل التطور صياغات لفروض واسعة النطاق تستند إلى التجربة الأوروبية وتستبعد آسيا التي رآها وقد اتخذت سبيلاً إلى شكل راكد «أورينتالي» من أشكال المجتمع وهو سبيل «الاستثنائية الآسيوية».

وعندما كان هؤلاء الاقتصاديون يكتبون أعمالهم تشكلت ثغرة واسعة في مستوى المعيشة، وفي تراكم المعارف، فضلاً عن النظام السياسي بين الشرق والغرب. وفي الجزء الأخير من القرن الثامن عشر كان غرب أوروبا قد دخل فترة من النمو المستدام بحيث بدت آسيا بالمقارنة كياناً راكد الحركة، وبدت تلك الهوة وكأنها وُجدت

لتبقى[9]. ومرة أخرى، فإن هذه الميزة ما لبثت أن أصبحت كما رآها البعض تعكس حالة متواصلة للأوضاع التي تستند إلى فروقات اجتماعية دائمة أفضت إلى أن الشرق لم يشهد نمواً أو تطوراً في الإقطاع، وفي مراكزه التجارية على نحو ما شهدته «الكومونات» (Communes) التي انتشرت من شمال إيطاليا، وكانت بشيراً بمجتمع مدني. هذه الميزات، سواء الفعلية أو المتصوَّرة، شكلت الخلفية التي استند إليها العمل المرموق الذي أنجزه ماكس فيبر (Max Weber). لقد أرسى فيبر أساساً أفضل للحوار بالمقارنة مع من سبقه من الكتّاب، ومنهم هيغل (Hegel) مثلاً، وبالذات هيردر (Herder) الذي رأى الخلاف مع الشرق الأقصى راجعاً إلى «الطابع الخاص للغاية للصينيين». وكان بذلك يعني الطبيعة أكثر من الثقافة باعتبار أن هذه الأوضاع ناجمة عن خصائص جوهرية[10]. وهذا النهج الخاص من التفكير يمكن صرف النظر عنه ولا يفيد إلا في أنه يصوِّر أوجه التطرف التي يمكن أن تتمادى فيها نزعة التركيز على الذات إلى حيث تصل إلى الشعوبية العنصرية بالمعنى الحرفي. وتقتضي آراء فيبر مزيداً من النظر الجاد، وخاصة لأن هناك آراء مماثلة لها إلى حدّ كبير جداً ما زالت تهيمن على قطاعات فكرية واسعة في الميادين الاجتماعية والسياسية والتاريخية. ولهذه الآراء، بل لآراء كثير من الأفكار المماثلة، يتوجّه هذا الكتاب بالذات. صحيح أن هناك جمهرة من الاختصاصيين الغربيين في موضوع آسيا على بيِّنة تامة من هذه السلبيات، ولكن هناك آخرين تسيطر عليهم الإنجازات الدامغة التي حققها الغرب بما يعني إضفاء طابع عالمي

(9) من الوجهة التحليلية يفضِّل استخدام مصطلح «النمو السريع» لأننا لا نعرف كيف سيصبح حال النمو «المستدام» سواء بالنسبة إلى الوحدات المحددة أو بالنسبة إلى العالم ككل.

(10) انظر الوصف العام في: Dawson, Ibid.

عليها (ومن ذلك مثلاً قضية العقلانية)، بينما تقتضي الملاءمة عوامل أكثر تحديداً أو يتطلب الأمر التعامل مع هذه الميزة على أساس أرسخ مما يمكن أن تبرره القرائن المتاحة. وإذا ما كان لمثل هذه السلبيات أن توجد بين صفوف بعض الاختصاصيين، بمن فيهم الشرقيون، فإنها أكثر ذيوعاً كذلك بين صفوف المؤرخين وعلماء الإنسانيات والاجتماع في الغرب الذين يقولون بفكرة الفردانية (Uniqueness) «الخارقة» التي تشكل منطلقاً أساسياً لأعمالهم الفكرية. على أن المطروح في هذا السياق هو طابع هذه الفردانية (التي من الواضح أن المجتمعات كلها تمتلكها)، ولكن في مقابل الهوة التي نمت في هذه الفترة.

في القرن التاسع عشر نشأت المسألة المحددة التي تقول بالطابع الفريد للغرب بالنسبة إلى «معجزة» النمو المستدام، أو في نظر الآخرين بالنسبة إلى «لعنة» الرأسمالية. أما الطابع الراكد (Static) لاقتصاديات المجتمع الشرقي، فقد كان ينظر إليه على أنه نابع من حقيقة أن هذا المجتمع لم يكن يمتلك الأشكال الكافية من العقلانية، ولا الأواصر العائلية، ولا مهارات تنظيم المشاريع التي كانت تُعدّ ملامح يختص بها الغرب دون غيره، فضلاً عن النظرة الانتقادية إلى التطورات الكبرى التي حدثت هناك. ويرى فيبر أوروبا أنها تتسم بشكل خاص من أشكال السلطة الرسمية ومن العقلانية، ومن الأعراف الاقتصادية، ما أتاح تطور الرأسمالية، بينما كانت النتيجة في آسيا أنها خضعت للتحجيم بسبب نظام الطبقات الجامد أو النظام العشائري، فضلاً عن التعاليم الدينية. هاتان النظريتان تواصلان السير على خطى العُرف الإنساني الذي يفرد ميراث اليونان والرومان بوصفه مصدر الفضائل الخاصة التي تناهت إلى أوروبا، وهذا التراث القديم مقترناً مع بحث مرحلة ما بعد عصر النهضة (Post-renaissance) عن

العقلانية في المعرفة وفي الاقتصاد أتاح للغرب أن ينجز قفزته الكبرى إلى الأمام، وهو ما تمت صياغته بطرق شتى ليحمل عنوان الثورة العلمية أو عصر العقل والتنوير، ما أفضى إلى «التحديث» والتصنيع والرأسمالية، ومن ثم إلى «المعجزة الاقتصادية» ذاتها. وهناك أعداد لا تحصى من مؤرخي الغرب ينطلقون من الافتراضات نفسها وإن بأشكال لا تكاد تعكس اختلافاً بينها، حتى إن السؤال الذي يطرحونه على أنفسهم وقد اختزلوه إلى عناصر الإثنومركزية هو: «ما الذي جعلنا أفضل ملاءمة من سوانا لكي نكون حاملي شعلة المجتمع الحديث؟».

ولقد تطرّقت للحديث عن نظريتين كلاسيكيتين. وبالإضافة إلى ذلك لدينا صيغ مختلفة عن «نظرية النُظم في العالم» (World-Systems Theory) وتكمن مزاياها في تركيزها على أثر التغيرات التي استجدت مؤخراً على المجتمعات في طول العالم وعرضه، لكن سلبياتها يمكن أن تؤخذ على محملين.. ذلك أن «النظم» أو «النظم الفرعية» الأخرى كلها تُصنف بالنسبة إلى الغرب على أنها طرفية أو شبه طرفية. وفيما قد يبدو هذا التقسيم وكأنه يشكل خطوة أكثر تقدماً عن مفهوم أحادي للعالم الثالث إلا أنه ينظر إلى الوضع السائد في ضوء التقدم المستجد مؤخراً نحو التصنيع، كأن يقال على سبيل المثال إن تايوان رفعت نفسها من موقع الطرف إلى موقع شبه الطرف منذ الإصلاح الزراعي الذي تم بعد الحرب.

ولقد كان الإطار الذي طُرحت داخله مثل هذه الأفكار هو الخبز اليومي لعلماء الاجتماع وللمؤرخين وعلماء السكانيات والاقتصاديين، ثم ومن زاوية مختلفة نوعاً ما لعلماء الأنثروبولوجيا. لقد حاولوا رسم خطوط لم تسفر تاريخاً فقط عن تعظيم أو تعميق الاختلافات المطروحة (وخاصة الاختلافات المهمة بصورة أساسية

التي تطرقنا إليها) بين جناحي الكتلة البرية في أوراسيا (Eurasian Landmass)، بل إن هذه الخطوط كثيراً ما تجاهلت في رأيي التراث المشترك للمجتمعات الكبرى في المنطقة التي شهدت حضارات الشرق الأدنى العظيمة، في نزوع إلى «إضفاء صفة البدائية» (Primitivise) على المؤسسات الشرقية المحلية والاقتصادية والدينية والسياسية وبطرق غير مقبولة، على الأقل بالمقارنة مع نظيرتها في أوروبا في بواكير حداثتها. ومن منظور واسع من حيث المكان والزمان يتعيَّن علينا أن نبرر أسباب الاختلاف اللاحق بدلاً من التباينات الأولى.

مثل هذه الحقائق تتزايد وضوحاً من خلال كتابات مرموقة منها مثلاً كتاب نيدام **العلم والحضارة في الصين** (*Science and Civilisation of China*). إن الطروحات التي تنطلق من القول بميزة طويلة الأجل لا تضع في اعتبارها حقيقة أنه خلال القرون الوسطى كان الشرق هو السابق في كثير من الميادين، وفضلاً عن ذلك فمثل هذا الجدل تجاوزه الزمن بفعل الأحداث المستجدة مؤخراً في آسيا، إلى جانب النمو السريع للاقتصاد والتكنولوجيا ونظم المعرفة، أولاً في اليابان، والآن في كثير من سائر دول المنطقة.

وقد اتضح منذ عقود من الزمن، حتى بالنسبة إلى علماء الاجتماع (المؤرخون لم يتعيَّن عليهم بعد أن يواجهوا المشكلة اللهم إلا باستثناء ذوي النزعة العملية منهم)، أن اليابان كانت جديرة بتصنيفها بين الدول الصناعية (مجموعة السبع) (The G7). والسؤال هو: كيف يتلاءم هذا الترفيع في المرتبة مع النظريات الراهنة ومع التحيُّزات الرائجة حالياً؟ كان الافتراض أولاً يتعلق بوضع استثنائي ياباني. ومع نهاية الخمسينيات كان الباحث يطرح السؤال على النحو التالي: لماذا نشأت الرأسمالية الصناعية الحديثة في مجتمع آسيوي

واحد (اليابان) وليس في مجتمع آسيوي آخر (الصين)؟»[11]. وبعد ذلك بعشرين عاماً كان يتعيَّن على عالم اجتماع آخر يتَّبع هذا النهج الكلاسيكي أن يسأل من جديد: لماذا كانت اليابان هي «البلد الوحيد غير الغربي الذي أصبح دولة صناعية كبرى؟»[12]. وظل السؤال الكامن وراء هذه الدراسة يتمثَّل باستمرار في ما يكمن وراء كثير من أعمال فيبر وماركس. وبعبارات بارسون (Parson): لماذا لم تتطوَّر الحضارات الشرقية قط إلى حيث الرأسمالية؟ أما الرؤية الجديدة، فتتمثل إلى حدّ كبير منذ أيامهما في أن اليابان، وقد أصبحت قوة عظمى، فكيف يمكن تفسير ذلك باعتبار أن «الاستثناء يؤكد القاعدة؟».

وبالنسبة إلى الكثيرين في الغرب، يستوي في ذلك العلماء والجمهور العام، فإن الإجابة عن السؤال العام تكمن في الاختلافات الاجتماعية ـ الثقافية في طبيعة مجتمعاتهم التقليدية، سواء كان ذلك في «نظام القيم» (Value System) أم في هيكل العائلة أم في عامل آخر أم مجموعة من العوامل بمعنى الاختلافات الداخلية. وعندما طرحت للتحليل حالة اليابان كان البحث يتعلق بأوجه التماثل بين اليابان وأوروبا الغربية، ومن ثم الاختلافات بين اليابان والصين التي لم تكن في ذلك الوقت قد اتضح تطورها على المسار نفسه. ويقول مولدر (Moulder) إن الاختلافات بين الصين واليابان لم تكن واسعة بشكل جلي، فالذي خلق الاختلافات كان الموقع النسبي لكل من

(11) Norman Jacobs, *The Origin of Modern Capitalism and Eastern Asia* ([Hong Kong]: Hong Kong University Press, 1958), p. ix.

(12) Frances V. Moulder, *Japan, China and the Modern World Economy: Toward a Reinterpretation of East Asian Development ca. 1600 to ca. 1918* (Cambridge, [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1977), p. vii.

اليابان والصين في الاقتصاد السياسي للعالم. وفيما كانت اليابان مستقلة ذاتياً بصورة نسبية ويمكنها من ثم التكيُّف مع الأحوال الجديدة، كانت الصين، شأنها في ذلك شأن معظم العالم، خاضعة كما يقال للرأسمالية الأجنبية ومحصورة ضمن «نظام عالمي يفيد الآخرين بصورة غير متناسبة».

والمشكلة إزاء هذا المنحى من التفكير تتمثل في أنه بينما يعترف بأوجه التماثل الداخلية فإنه يبالغ في إبراز أوجه التماثل الخارجية، لأن المشكلة نفسها تستبعد التفسيرات «الخارجية» لنظرية النظم العالمية (التي طورها فالرشتاين (Wallerstein)) بما ينال من التفسيرات الداخلية التي تقول بها نظرية فيبر. وكلتا المحاولتين أصبحت موضع نقاش حالياً لا بالنسبة إلى اليابان فحسب، ولكن أيضاً من واقع تطور المجتمعات الخارجية الصينية في هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، ثم كوريا (وإن لم تكن صينية بالمعنى نفسه). وكل هذه المجتمعات خضعت لـ «سيطرة إمبريالية»، وتمتلك كلها ثقافة مماثلة لثقافة البر الصيني التي طبقاً لمولدر لا يمكن أن تأخذ بأسباب التصنيع إلا بخضوعها لحركة شيوعية ثورية تفضي إلى تفكيك الروابط الخارجية. وقد أثبتت الأحداث بما فيه الكفاية خطأ هذا المنحى من التحليل.

ولقد طرح آخرون مزيداً من الأسباب «الثقافية» (Cultural). ومنذ زمن قال عالم الاجتماع بيلاه (Bellah)، متبعاً في ذلك خطى بارسون وفيبر، بأن النوازع الدينية - الأخلاقية في اليابان قبل مرحلة الإصلاح في عصر ميجي (Meiji) هيأت دافعاً مماثلاً لما فعلته الحركة البروتستانتية في الغرب[13]. وهذه الأطروحة تبناها كتّاب

(13) Robert Neelly Bellah, *Tokugawa Religion: The Values of Pre-industrial Japan* (Glencoe, IL: Free Press, [1957]).

يابانيون مثل موريشيما (Morishima) الذي يقول بأن الثقافة اليابانية، ولا سيما في ديانتها، تفسر هذه الإنجازات الاقتصادية المرموقة. لكن ها هي الغايات المستهدفة وقد تم تحريكها من جديد، فبعد عشر سنوات، ومن منظور سياسي مختلف، جاء برغر (Berger) ليضم كل شرق آسيا ويصفه بحالة ثانية تولّد عنها «نوع أو نموذج جديد من الرأسمالية الصناعية». وهذا النوع يتفاعل في ظل نظم «غير ديمقراطية» وفي إطار ثقافات «غير فردانية»[14]. ويقرب من هذا المفهوم الذي يتحدث عن الشكل الجمعي البديل من الرأسمالية على نحو ما طرحه عدد من الكتّاب مثل ريدينغ (Redding) ورودنر (Rudner) وغيلنر (Gellner). وبمعنى آخر، فهذه النظرية التي تقول بنوعين من الرأسمالية، أحدهما غربي، والآخر شرقي، تعني أنه فيما كانوا عاجزين عن اتباع «طريقنا» فقد أسسوا طريقاً خاصاً بهم. ومع ذلك، فالدلالة تبقى بأنهم ظلوا غير قادرين على التحديث بسبب خصائص هيكلية عميقة يتصفون بها، وذلك مفهوم يحتاج إلى تفنيد.

والواضح أن المنجزات المتفوقة للغرب لم يعد ممكناً النظر إليها بوصفها دائمة، ولا على أنها حتى ملامح مستمرة لتلك الثقافات، بل إنها نتيجة أحوال متباينة تأثرت بها تلك المجتمعات على مدار الألف سنة. وأبسط مخطط لنظرية ما لا بد من أن يبدأ بقبول البديل، ويبقى من ثم بطبيعة الحال المشكلة التي تتمثل في تفسير تصدُّر الغرب للمسيرة خلال الفترة الفاصلة بين عصر النهضة والمرحلة الراهنة. لقد أُنجزت أوجه تقدُّم باهرة كانت إرهاصاً بالفترة الحديثة، وكانت النتيجة تفيد بأن النظم الأوروبية للإنتاج الصناعي

(14) Peter L. Berger, *The Capitalist Revolution: Fifty Propositions about Prosperity, Equality and Liberty* (Aldershot: Gower, 1987), pp. 141, and 170.

وللنشاط الثقافي (المدارس والجامعات) وللرعاية الصحية والتنظيم البيروقراطي الحكومي، فضلاً عن درجة ملحوظة من الإنجاز «الثقافي»، أكدت ذاتها، ولكن مع إضفاء تعديلات عليها، في طول العالم وعرضه.

لست أُنكر بوضوح أهمية هذه الأحداث والإنجازات المرتبطة بعصر النهضة في تاريخ العالم، أو ما ارتبط منها أيضاً بالثورة الصناعية وما في أعقابها، على رغم أن المقارنات بين الشرق والغرب في المراحل الأولى، فضلاً عن بعض الشكوك المتعلقة بصياغة مثل هذه التصورات، قد أفضت بي إلى تساؤلات كان من حقي إثارتها؛ وتتعلق تحفظاتي الرئيسية بطبيعة تفسيرات هذه التغيُّرات وما ترتب عليها من آثار، لا بالنسبة إلى علم الاجتماع فقط، ولكن بالنسبة أيضاً إلى تصورنا لأنفسنا وللآخرين. هذه التحفظات ترتبط بطريقة فهم التغيُّرات وما أعقب ذلك من عمليات «تطوُّر» شهدتها أنحاء أخرى من العالم. وكثيراً ما يصعب التوفيق بين معتقدات الطرف المتطور (وتلك نتيجة طبيعية لمهمته) في ضوء مرونة النظم الاجتماعية الأخرى، وبين الاعتقاد التاريخي السوسيولوجي في الفروقات الهيكلية العميقة. ويبدو الجانب الأخير وكأنه تكتنفه حقيقة أنه فيما كان يتعيَّن على «التطور» الاقتصادي أن يمنى بنكسات في أجزاء من العالم (أفريقيا على سبيل المثال)، فقد شهد شرق آسيا تغييرات كبرى في الميادين التجارية والصناعية، فضلاً عن مجالات أخرى من العمل.

وثمة اتجاه ظل يقضي بإضفاء قدرة التحديث على أوروبا، وما على الآخرين سوى أن ينسخوا هذه القدرة. ويمكن لهذه المقولات أن تطبَّق أيضاً على الغرب. كذلك فقد قيل عن الحياة الاقتصادية في أوروبا ـ القرون الوسطى «إن ما جعلها وضعاً استثنائياً لم يكن قدرتها

على الابتكار بقدر استعدادها على أن تتعلم من الآخرين وتهيئها للتقليد والمحاكاة، وقدرتها على أن تتقبّل استخدام الآلات أو التقنيات التي سبق اكتشافها في أنحاء أخرى من العالم مع تطويرها إلى درجة أعلى من الكفاءة، ثم استغلالها لتحقيق أغراض مختلفة وبدرجة أعلى بكثير من التركيز»[15]. وهذا الرأي الذائع يفترض حدوث انطلاقة جذرية لم يكن غير الغرب مَن هو قادر على تحقيقها، ولكن «التحديث» يشكل عملية متواصلة، وهي عملية شاركت فيها مناطق في العالم، وكل في دوره بالتناوب. وليس هناك طرف واحد يحظى بمفرده بملامح فريدة ذات طابع دائم بما يمكّنه دون سواه من الابتكار أو من أن يضفي تغيُّرات ملموسة من قبيل الثورة الزراعية. والأمر المحوري هنا أن النوع نفسه من التفسير لا بد من طرحه ليبرر التفوق الذي سبق إليه الشرق بقدر تبرير منجزات الغرب في المراحل اللاحقة سواءً بسواء. وهذا الأمر لم يحدث، فما زالت الأوساط الأكاديمية تتعثر في نظرياتها السابقة وليست على استعداد بعد للتخلي عنها. ولستُ أحاول توصيف صعود الغرب ولا أن أعرض لما يمكن أن يوصف بأنه صعود الشرق، وليس هذا في قدرتي، ولكن عزمي يتمثَّل في إعادة تقييم النُهج التي يجب أن نتبعها في التعامل مع هذه القضايا من خلال التساؤل عن كفاءة فهمنا لعقلانية الغرب وتجارة الغرب، وللأسرة في مجتمع الغرب، وللطريقة التي تتصل بها هذه القضايا بالعملية التي نطلق عليها أوصافاً فضفاضة من قبيل «التحديث» (Modernisation) أو «التصنيع» (Industrialisation) أو «الرأسمالية» (Capitalism).

(15) Francis Oakley, *The Crucial Centuries: The Mediaeval Experience,* [Revised ed.] (London: Terra Nova Editions, 1979), p. 100.

وفي ضوء ما سبق من منجزات، وما لحق من أشواط من التقدُّم، فإن ما أراه قصوراً إنما يتمثل في أي نظرية تدّعي أنها انتهت إلى عنصر ما «هيكلي» في آسيا حال بعمق بين هذه التطورات وبين الحدوث، أو أدى في أوروبا إلى تعزيز حدوثها. ولدى النظرة إلى أوروبا، وإنجلترا تحديداً، فإن شعورنا الطبيعي بالتركيز على التراث غالباً ما أفضى بنا إلى افتراض أولوية على المستويات الاجتماعية الثقافية العميقة، بينما تظل القرائن التي تدعم هذا المنحى إما ضعيفة أو معدومة تماماً. إن أسباب المنجزات سواء في الشرق أم الغرب ترتبط أكثر بظروف حدوثها، ما يترك المجال لطرح كثير من الأسئلة وكثير من الإجابات، ولكن بأسلوب أكثر تخصصاً وأقل تركيزاً على الذات مما يتم في أغلب الأحوال.

ومن حلول المشكلة ما يكمن في النظر إلى حقبة أوسع من تاريخ العالم تبدأ من عام 1600 للميلاد إلى اليوم، ثم تعديل التركيز الذي توليه كثير من تلك النظريات للأحداث التي شهدتها أوروبا الغربية[16]. وللقيام بمثل هذه المراجعة الواسعة النطاق لتدارس الأسباب المحدّدة للتفوق الغربي، فإن هذا يتجاوز نطاق الدراسة الراهنة. وقصارى ما أرجوه هو مناقشة كثير من الافتراضات الحالية بشأن الطابع الفريد للغرب، ومن ثم طرح الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه النظريات التفسيرية الأعمق، فضلاً عن تهيئة السبيل إلى فهم أفضل. وعلى نحو ما يلاحظ برغر، فما كان يُنظر إليه في

---

(16) من منظور للشرق الأدنى، انظر: Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony: The World System A. D. 1250-1350* (New York: Oxford University Press, 1989), and Michael Adas, ed., *Islamic and European Expansion: The Forging of a Global Order*, Critical Perspectives on the Past (Philadelphia, PA: Temple University Press, 1993).

السابق على أنه عقبة أمام التنمية، وهو الكونفوشيوسية، أصبح ينظر إليه الآن على أنه عامل تيسيري للتنمية. وها هي البوذية الماهايانية (Mahayana Buddhism) تنضم إلى الصف باعتبار أن «عبقرية العقل الصيني... نجحت في تغيير ديانة تنكر العالم بصورة راديكالية لتصبح ديانة تؤكد العالم بصورة أساسية». وثمة عناصر مؤكدة من التراث الغربي (وفي مقدمها الفاعلية الحركية والابتكارية العقلانية والانضباط الذاتي) بات ينظر إليها الآن على أنها عناصر تنتمي إلى حضارة شرق آسيا سواء على مستوى الأعراف الرفيعة أم في الثقافة الشعبية. أما النزعة الفردية على النموذج الغربي، وهي موضوع مفضل كثيراً لدى علماء الاجتماع والمؤرخين، فلا تدخل ضمن هذا السياق ولا يتصور برغر أن هذا العنصر جوهري على الرغم من أنه قد يتبدى وكأنه نتيجة متحققة. وفي أي حال فقد أصبحت الشبكة واسعة لكي تصطاد عدداً كبيراً من الأسماك. وفي ضوء حقيقة أن أجزاء من جنوب شرق آسيا تتبع نمط شرق آسيا فقد أصبح من المتعين طرح أسئلة مماثلة بشأن القيم الإسلامية في ماليزيا. وعندما نتابع إلى جنوب آسيا سوف ينطبق الأمر بسرعة على الهندوكية واليانية والسيخية فتدخل كلها ضمن إطار الصورة، ولا يبقى ممكناً استبعاد لا كلها ولا بعضها من بين «ديانات العالم».

بالنسبة إليّ يبدو هذا صحيحاً، فالتفسيرات «الثقافية» لصعود الغرب تفسيرات تحفها المشاكل، وينطبق الأمر أيضاً على كثير من التفسيرات «المؤسسية»[17] (Institutionalist). وفي كلتا الحالين، فإن طابع «الميزة النسبية» (Comparative Advantage) الذي ينسب إلى هذه المجموعات من العوامل يظل بحاجة إلى إعادة فحصه بكل

(17) انظر: Ezra F. Vogel, *Japan as Number One: Lessons for America* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979).

دقة، وبعض هذه العوامل أوردتها في كتابي هذا ابتداءً من العقلانية، ومن ثم إلى مسك الدفاتر، ثم إلى مستويات التجارة وقت التوسع الأوروبي، وطبيعة الأسرة وغيرها من التجمعات التي كانت مشاركة في التجارة، ثم في الصناعة.

وأخلص من هذا كله إلى أننا بحاجة إلى إعادة النظر في تداخل الشرق مع الغرب. ولأطرح مثالاً على ذلك، ولدى متابعتي تراث الإنسانيات ولو بصورة وثيقة، فقد قلت بداية إن للغرب «ميزة نسبية» ترجع إلى تطوير تعلّم الهجائية الأبجدية في اليونان. ومع ذلك، فأنا أنظر الآن إلى هذه الحجة ليس على أنها معيبة فقط، بل على أنها مبالغ فيها. إن كثيراً من الإنجازات التي ارتبطت بحروف الأبجدية كانت متاحة كذلك للذين كانوا يستخدمون الرسومات أو غير ذلك من نظم الكتابة. وفي مراحل ما قبل الصناعة، لم يكن تعلّم القراءة والكتابة يتسم بالأهمية نفسها لمعظم الأغراض. وعلى أي حال، فإن مستوى القراءة والكتابة في المجتمعات التي لم تكن تمتلك أدوات الحروف الهجائية كان يحظى بأهمية ضئيلة، من دون أن يؤثر ذلك في الأهمية الاجتماعية ـ الثقافية للكتابة بحال من الأحوال، ولكنه يؤثر بالقطع في طريقة رسم الخطوط الفاصلة بين الشرق والغرب في سياق الكتابات.

ومن المشاكل التي لا تلبث تواجه الدارس ما يتمثل في نوعية النظرة الثنائية التي تتعامل مع العالم وتقول بطريقة أو بأخرى أو تومئ إلى أن هناك نوعين من المجتمعات: مجتمع حديث ومجتمع تقليدي، أو مجتمع متقدم وآخر بدائي، ساخن وبارد، رأسمالي ـ صناعي في مواجهة ما قبل رأسمالي ـ ما قبل صناعي، عالم أول ثم عالم ثانٍ سابقاً مقابل العالم الثالث. تلك هي الحالة حتى بالنسبة إلى كثير من علماء الأنثروبولوجيا. وهؤلاء المهتمون بما يمارسونه من أعمال ميدانية متعمقة لا بد من أن يطرحوا سلسلة من المقارنات

الثنائية ولو على نحو غير مباشر بين ما يعرفونه بشأن الأشانتي (Asante) في غانا مثلاً، وبين المجتمع الأوروبي الذي جاءوا منه أو العكس. وعلى مستوى عام تنحو النتائج إلى أن تصاغ على أساس فئات ثنائية (بين البسيط والمركب وهلم جراً). ويبدو لي أن ثمة قلة، بل قلة ضئيلة، من السياقات التي يمكن أن يفيد فيها مثل هذا التقسيم، وخاصة عندما يشهد المرء حالة يكون فيها الأفراد والجماعات، بل المجتمعات ذاتها أيضاً، قد تحولوا من فئة إلى أخرى. وحتى إذا كان مثل هذا التقسيم مقبولاً (ونحن مضطرون بوضوح لإجراء بعض التصنيفات العريضة)، فمن الخطأ الواضح إدراج مجتمعات كبرى في آسيا أو في أفريقيا ضمن الفئة نفسها، وهو خطأ سواء من وجهة «التطور المعاصر» أم من ناحية تاريخ الثقافات.

وعلى الصعيد الثقافي، نحن نعلم أن تصنيفاً من هذا القبيل يفتقر إلى الكثير من الدقة، كما أنه لا يفيد سوى في أغراض قليلة للغاية. وعلى مستوى الممارسة، هو جزء من مخزون من المفاهيم الفلكلورية، ولكن المشكلة الرئيسية التي نواجهها في الحوار المطروح لا ترتبط كثيراً بالتقسيمات الثنائية، ولكنها ترتبط بأساليب أكثر تعقيداً، وإن لم تبلغ من الصقل والدقة ما نبتغيه من حيث فصل الحضارات الشرقية الكبرى عن حضارتنا. وكم رفضتُ هذه الأنماط من الرؤى التي إما أنها تنبثق عن نهج الثنائيات أو عن نهج المراحل، لا بمعنى عام أو ثقافي، ولكن بحكم تجربتي الخاصة في آسيا وأفريقيا ومع هاتين القارتين. وعليه، أستطيع فقط وباختصار أن أوضح كيف أن بوسع منظور آخر أن يطرح بعض الأساليب التي تبيّن ضلالة النقاشات السابقة، لأن التقييم الخاطئ للأوضاع النسبية على نحو ما هو الحال بين الشرق والغرب يؤثر كذلك في فهم الغرب ذاته لنفسه.

1
العقلانية في الميزان

غالباً ما كان صعود الغرب مرتبطاً في أذهان الغربيين بامتلاك نزعة عقلية ليست متاحة للآخرين. وقد اتخذ هذا المفهوم شكلين رئيسيين، حيث إن التراث الإنساني الكلاسيكي ينظر إلى ذاته وكأنه وريث العقلانية الإغريقية، وخاصة ما يتصل بابتكارها لعلم «المنطق» (Logic). وثمة خط آخر من خطوط الاستقصاء يركز على فترة لاحقة هي عصر النهضة وعصر الإصلاح، أو ما يسمى عادة بعصر التنوير، متطلعاً إلى أشكال خاصة من العقلانية بوصفها تتيح للغرب أن يتسلم زمام القيادة في مضمار التطورات الاقتصادية والثقافية التي ترتبط بالعالم الحديث. إن فيبر يكتب عن هذا الجانب بوصفه عقلانية السيادة على العالم، كما أطلق عليها معلقون آخرون بصورة محددة وصف «العقلانية الغربية»[1] (Western Rationality). وقد تَمثَّل هدفه

(1) Wolfgang Schluchter, *The Rise of Western Rationalism: Max Weber's Developmental History = Die Entwicklung des okzidentalen Rationalismus*, Translated with an Introduction by Guenther Roth (Berkeley, CA: University of California Press, 1981).

في «فهم تميز الغرب، وخاصة عقلانية الغرب الحديث، وتفسير هذا التميز من ناحية الجينات»[2]. كما طرح السؤال الذي يقول: لماذا لم يحدث.. للتنمية الاقتصادية هناك [في الصين والهند] أن تحولت إلى طريق التحول العقلاني الذي يعد أمراً خاصاً بالغرب وحده؟[3]. هناك آخرون أيضاً نظروا إلى الأمر على أنه جانب صميمي في نمو العلمنة ونهاية السحر وبداية التجربة العلمية وتباشير عصر العقل. وفي كل حال، كان التغيير الذي شهدته القرون السادس عشر أو السابع عشر أو الثامن عشر أكثر أهمية من الذي شهدته الألفيتان السابقتان على ذلك التاريخ.

ومن ناحيتي أريد أن أفنّد هذه السيناريوهات من زوايا عديدة: **أولاً**، أناقش باختصار القرينة التي تفيد بأن خاصيتيْ العقلانية: بصورة واسعة أو بشكل متخصص، بمعنى المنطق، هما خاصيتان تتسم بهما الثقافات كلها، وتتخذان أشكالاً عامة أحياناً، وأشكالاً ثقافية محددة في بعض الأحيان الأخرى. **ثانياً**، يختلف هذا المنطق غير النظامي عن «المنطق» النظامي لليونان الذي لا تتجلى أداته النمطية، وهي القياس (Syllogism)، إلا في شكل أعمّ بكثير من أشكال الجدل السياقي في الثقافات الشفاهية. ويصدق الأمر ذاته على الأشكال الأخرى من البرهنة، وإن كنت سأركز على الجدل القياسي (Syllogistic Reasoning)، باعتبار أن أرسطو فعل الشيء نفسه. **ثالثاً**، لم يكن هذا الشكل المتخصص مقصوراً على اليونان وحدهم، بل إنه

(2) انظر مقدمة المؤلف في: *Collected Essays in the Sociology of Religion*، مقتبسة من: المصدر نفسه، ص 133.

(3) Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* = *Protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus*, Translated by Talcott Parsons; With a Foreword by R. H. Tawney, [Student's ed.] (New York: Scribner, [1958]), p. 25.

كان موجوداً في مجتمعات المعرفة الأخرى في الشرق الأدنى وآسيا، بحيث لا يمكن لأوروبا أن ترى نفسها وكأنها المستفيد الأوحد في هذا الصدد، ولا حتى الضحية الأولى لهذه السُبُل من القياس المنطقي. وأخيراً، فأنا أناقش الادعاءات المتصلة بانتشار نزعة العقلانية على النطاق الأوسع، ولا سيما في ما يتعلق بالتطور الاقتصادي.

ولأوضح بداية مشكلة التعاريف، فاشتقاق كلمة «عقل» (Reason) يأتي من كلمة «Ratio»، بمعنى الحساب في اللاتينية، ومنها جاءت كلمة «النسبة» (Ratio) و«الحصص المقننة» (Rations). والمعاني الواردة في **قاموس أكسفورد** في اللغة الإنجليزية ترد كالتالي:

1. قول في تفسير (بمعنى سبب)؛

2. قوة الفهم والاستنتاج أو التفكير، وخاصة بطرق منظمة وراشدة (بمعنى الذكاء)؛

وعليه، فالعقلانية هي القدرة على التفكير، وعلى استخدام المنطق، حيث إن المنطق له تعريفان كالتالي:

1. علم يتعامل مع المقولات وصحة الاستنتاج والتدليل الإثباتي (بمعنى أنه استنتاجي ونظامي، وهو منطق فلسفي ويتم بمعنى تخصصي)؛

2. العلاقات المترابطة بين الحقائق أو الحوادث وسياقها لدى النظر إليها بوصفها أمراً محتوماً أو متوقعاً (المنطق بصورة أكثر عمومية) وبشكل مباشر أكثر فهو «ملكة أصيلة تضمن الوصول إلى الحقيقة»[4].

(4) Ernest Gellner, *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism*, New Perspectives on the Past (Oxford; Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1992), p. 26.

يرى فكر الإنسانيات أن العقلانية أو المنطق بدآ مع الإغريق، وتلك بالذات هي المشكلة التي أثيرت أمام إيفانز ـ بريتشارد (Evans-Pritchard) في كتابه **الشعوذة والنبوءات والسحر عند الأزاندي** (1937) (*Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande*) عندما عارضه ليفي برول (Lévy Bruhl) قائلاً: إن «العقل البدائي» يتسم بغياب المنطق (وهو من ثم ما قبل منطقي)، فضلاً عن العجز عن الاعتراف بالتناقض في هذا المجال. من ناحيته، أوضح إيفانز ـ بريتشارد المنطق الذي يكمن خلف تفكير الأزاندي عندما طرحوا مثلاً سؤالاً بشأن السبب الذي أدى إلى انهيار جدار صومعة الغلال، إذ كان بعض الأفراد يجلسون تحت سقفها. ولم يكن كافياً في ذلك الصدد القول إن الأمر قد حدث وكفى، أو أنه حدث بالمصادفة، بل كان يتعين القول إن ثمة عاملاً كان يؤدي دوراً في هذا الصدد[5]، وهو يلاحظ أن الأزاندي «يتجادلون بصورة ممتازة مستخدمين مصطلحات معتقداتهم»[6]، وعلى سبيل المثال فإن النتائج الخاطئة التي تنجم عن أعمال العرافة كانت تفسر بافتراض أن أعمال الشعوذة أو بعض القوى الأخرى شوّهت تفاعلات نبوءات السم التي حاولوا من خلالها اكتشاف الحقيقة. وبصورة عامة، لم يطرحوا أسئلة لم تكن «ميسورة الاختبار بفعل التجربة»، بل كانوا يبحثون عن القوى الأسطورية التي «تحلق فوق رؤوس البشر وتُصدر على الإنسان مسبقاً أحكامها القاضية». وعلى رغم أنهم لم يميّزوا بين ما كان يسميه عالم الأنثروبولوجيا بالأسباب الطبيعية والأسباب الخرافية، إلا أن اعتقادهم

(5) E. E. Evans-Pritchard, *Witchcraft, Oracles and Magic Among the Azande*, with a Foreword by Professor C. G. Seligman (Oxford: The Clarendon Press, [1937]), p. 69.

(6) المصدر نفسه، ص 338، 340 و341.

في أمر السحر «لم يكن يتناقض بحال من الأحوال مع المعرفة الإمبيريقية بالسبب والنتيجة»[7]. وبعبارة أخرى، كان هناك نوع من المنطق، وأيضاً نوع من إدراك التناقض. ومع ذلك، فقد تؤدي الثقافات الشفاهية البحتة إلى الحيلولة دون إدراك سبب فشل النبوءات، وهو ما يتعلق أساساً بالآراء التي أطرحها بصورة عامة في هذا الصدد: «إن التناقض بين معتقداته وملاحظاته لا يصبح تناقضاً معمماً وسافراً إلا عند تسجيل هذه التناقضات جنباً إلى جنب على صفحات مقالة إثنوغرافية تكون نتيجة جمع «بيانات متناثرة» (Jottings) على مدار عدة أشهر من الرصد والاستقصاء. والتناقضات في فكر الأزاندي يمكن حينئذٍ تبيّنها بوضوح... إذا ما كان الباحث على دراية بتناقض له طبيعة خاصة وبوسعه أن يفسره بسهولة من خلال معتقداته ذاتها»[8]. ومعنى ذلك أن الإلمام بالقراءة والكتابة أمر أساسي في تعزيز روح التشكك وإجراءات «ضمان الحقيقة» (Truth Securing)، فالتشكك بشأن أحكام النبوءة قائم، ولكنه مستوعب في طياتِ إيمانٍ أعم بالنظام القائم وبسبب الصعوبات المصادفة في إدراك التناقض في مفردات الخطاب الشفاهي.

هذه المناقشة تتصل بمسألة المجتمعات وقضية العقلانية. ولكن هناك نهجاً آخر يتسم بكونه خارجياً دون أن يكون موجهاً من قِبَل عوامل معينة إزاء المعتقدات والممارسات في مجال السحر والشعوذة والعرافة التي تتصل بالتصرفات الفردية في مجتمع من المجتمعات. وبإمكاننا أن نعدّ هذه الأعمال بوصفها لاعقلانية (أو تفتقر إلى الرشد) بحد ذاتها، بمعنى أننا لا نرى بصفتنا مراقبي الآثار أو النتائج على

(7) المصدر نفسه، ص 73.
(8) المصدر نفسه، ص 319.

أنها تنبع من الأسباب المطروحة. وعند الحديث عن العقلانية والمنطق بين صفوف الأزاندي كان إيفانز - بريتشارد يشير إلى الإجراءات وإلى ما ينطوي عليه الطرح وليس الاستنتاج. والبديل هنا يرى في السحر والعرافة أمراً لاعقلانياً بحكم طابع منطلقاتهما الأساسية، وبمعنى آخر يطبق إلى حد كبير معايير خارجية على دلالات الوسائل والغايات بين العلاقات القائمة من «وجهة نظر علمية» (Scientific) بدلاً من وجهة نظر الاتساق المنطقي. ومن هذه الزاوية، يظل السؤال متعلقاً بما تطرحه العقلانية دائماً بوصفها هدفاً متحركاً، باعتبار أن العلم يغيّر فكره بالضرورة بشأن السبب والنتيجة، وتلك مسألة سأعود إليها عند النظر في أمر العِرافة الصينية المعاصرة.

هذان النهجان يتصلان بالتمييز بين المواقف العامة والمواقف النسبية؛ فالجانب **الأول** يؤكد وجود معايير شاملة يمكن استخدامها مقياساً، والجانب **الثاني** يفترض أن كل ثقافة لها نظام متسق للمعتقدات لا يمكن الحكم عليه في ضوء فئات خارجة عنه. وحتى إيفانز - بريتشارد يبدو وكأنه يستخدم الجانبين، ولا يقتصر القول على أن الأزاندي لديهم منطقهم الخاص، بل على أن الأعمال التي يأتونها بحسب مصطلحات بارسون يمكن اعتبارها إما راشدة أو غير راشدة أو لا راشدة طبقاً لما يُعدّ علاقة، سواء كانت علاقة الوسيلة بالغاية أم علاقة جوهرية في ضوء معايير «موضوعية» (Objective) (أي معايير يعتمدها المراقب الأكاديمي الغربي). ومرة أخرى هناك مسألتان مترابطتان: ما إذا كانت المجتمعات تتميز بالعقلانية أو بنمط خاص من العقلانية، وما إذا كان بالإمكان وصف فعل بعينه بأنه عقلاني أو منطقي؟ ولدى تحليل عمليات الصيد عند سكان تروبرياندا (Trobriand) باستخدام معايير خارجية، فقد أوضح مالينوفسكي أن سكان الجزر اعتمدوا تقنيات «عقلانية» (Rational) في عمليات صيد

الخلجان، ولكنهم طبقوا تقنيات السحر في صيد أعماق البحار عندما كان يزداد لديهم عدم اليقين. في هذا المجال، كانت العقلانية (Rationality) واللاعقلانية (Irrationality) توجدان جنباً إلى جنب، وقد أعقب هذا الموضوع دراسات في المجتمعات الغربية[9]. أما التعارض بين «النفعي» (Utilitarian) و«الشعائري» (Ritual)، أي بين العقلاني (Rational) وغير العقلاني (Non-rational) أو حتى بين الوسائل الرمزية، فهو ينطوي على تطبيق، على الأقل بصورة ضمنية، معايير خارجية محدّدة تتصل بالعلاقة بين أنواع «السبب» (Cause) و«النتيجة» (Effect) في سياقات مختلفة في المجتمع الواحد. وهو لا يتوجه مباشرة إلى تناول المشكلة الأشمل التي تتجسد في اختلاف «طرائق التفكير» (Modes of Thought) أو الأشكال الثقافية المتنوعة من العقلانية أو المنطق. على أن النهج القطاعي يتعارض إلى حدّ ما مع نهج الشمول، فإذا ما نظرنا إلى العقلانية والمنطق بوصفهما ملامح تتسم بهما المجتمعات كلها، تظل المشكلة هي كيفية التوسع في تطبيق العقلانية في مجتمع بعينه من ناحية الأنشطة والأفراد، وما إذا كان ثمة منطلق تحليلي يمكن أن نستخدمه لكي نميز على سبيل المثال بين «الحديث» (Modern) وبين «التقليدي» (Traditional).

ولقد دار كثير من الجدل الفلسفي والأنثروبولوجي بشأن العقلانية في سياق يتسم بدوره بالازدواجية، حيث يوضع الغرب الحديث في مقابل المجتمعات «البدائية»[10] (Primitive). وهنا تطرح

---

(9) Bronislaw Malinowski, *Magic, Science and Religion and Other Essays*, Selected, and with an Introduction by Robert Redfield (Boston, MA: Beacon Press, 1948).

(10) هذا هو المنحى العام الذي اتبعه الكتاب الذي قام بتحريره برايان ولسون (Bryan =

«نحن» مقابل صيغة «هم» وتطرح العقلانية مقابل الشعائرية. وفي الحالة الأخيرة، يفسر العمل على أنه تعبيري أو رمزي بدلاً من تفسيره على أنه يرتبط بالوسائل والغايات. ومع ذلك، فالفرق بين «المنطق» اليوناني ومنطق الأزاندي لا يمكن ببساطة وضعه في إطار ثنائي بهذه الطريقة الخاصة، ولا وصفه على أنه ثقافي ولا يخضع لمزيد من الدراسة.

وهناك طريقتان رئيسيتان أخريان للنظر إلي مشكلة العقلانية: **الأولى**، يتّبعها كثير من علماء الأنثروبولوجيا وعلم النفس، وهي تتصل بوجود واستخدام المنطق والإجراءات المنطقية. وفي هذا المجال، تعود المناقشة بالذات إلى تعامل ليفي برول مع العقليات المنطقية وما قبل المنطقية. وباتباع أرسطو، كثيراً ما عوّلت المناقشة على استخدام القياس المنطقي بوصفه عامل الاختلاف الرئيسي، على الرغم من أن آخرين أحالوا إلى إجراءات الجدل والإثبات على نطاق أوسع. والنهج **الثاني**، يولي اهتمامه إلى ظاهرة التحديث، وإلى نشوء العلم الغربي، وليس الفكر الإغريقي، ما أصبح ينظر إليه على أنه ظاهرة تتصل بنشوء الرأسمالية. وهذا النهج من التفكير، شأنه شأن النهج الأول، يتخذ جذوره في المعتقدات الشعبية التي ذاعت وانتشرت، وإن كان التعبير العلمي عنه يرتبط مع ماكس فيبر والعُرف السوسيولوجي[11]، ذلك لأن «المسألة النظرية المركزية» (Central

= Wilson) بعنوان *Rationality* (1977) شاملاً دراسات بقلم فلاسفة مثل وينش وغيلنر وجارفي وماكنتاير وأغاسي ولوجس وهولس، ثم أنثروبولوجيين ذوي فكر فلسفي مثل هورتون وبيدي.

(11) السوسيولوجيا بين العلوم الاجتماعية هي على الأرجح التي تربط مفاهيمها الأساسية مع إشكالية العقلانية، (Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action = Theorie des kommunikativen Handelns*, 2 vols., Translated by Thomas McCarthy (Boston, MA: Beacon Press, 1984-1987), p. 3).

(Theoretical Question) التي تبناها كانت تتمثل في «كيف يتسنى تفسير عقلانية الغرب؟»[12].

لقد أثار ليفي برول هذه المشكلة المتعلقة بالمنطق لدى مقارنته الفكر المتقدم (اليوناني وما بعد اليوناني) مع تفعيل ما كان يسميه باسم «العقل البدائي» (Primitive Mind). وجاء رد إيفانز ـ بريتشارد متمثلاً في إثبات المنطق وعنصر التكامل في معتقدات الأزاندي، ويمكن تفسير إجابته تلك بمعنى ثقافي محدّد، أي أن لكل مجتمع منطقه المميز الخاص به. ولست أظن أن الأمر يقتصر على ما يرمي إليه. وبالتأكيد هناك آخرون فسّروا هذا الأمر على نحو آخر، ومنهم فورتيز (Fortes) في محاضرة عن «العقل» (في المجتمع البدائي)، وغلوكمان (Gluckman) في مقالة متعمقة عن «المنطق»، وهورتون (Horton) وفينغان (Finnegan) في مؤلفهما اللاحق بشأن «طرائق التفكير»، إضافة إلى تامبيا (Tambiah) في محاضرات مورغان التي ألقاها عن السحر[13]. وكون الثقافات كلها لها منطقها الخاص أمر صحيح بمعنى من المعاني، أو ممكن أن يكون صحيحاً إذا ما تسنى رسم الحدود السليمة في هذا الصدد، فالأفراد والجماعات لهم

(12) المصدر نفسه، ص 6.

(13) Max Gluckman, «Social Beliefs and Individual Thinking in Primitive Society,» *Memoirs and Proceedings of the Manchester Literary and Philosophical Society*, vol. 91, no. 5 (1949-1950); M. Fortes, «Mind,» in: E. E. Evans-Pritchard [et al.], *The Institutions of Primitive Society: A Series of Broadcast Talks* (Oxford: Basil Blackwell, 1954); Robin Horton and Ruth Finnegan, eds., *Modes of Thought: Essays on Thinking in Western and non-Western Societies* (London: Faber, [1973]), and Stanley Jeyaraja Tambiah, *Magic, Science, Religion, and the Scope of Rationality*, The Lewis Henry Morgan Lectures; 1984 (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1990).

تنوعاتهم الخاصة. ولكن مثل هذه المقولة تظل قاصرة بوضوح عند أي مستوى له قيمة من التجريد باعتبار أن كثيراً من الثقافات تبدي حالات تماثل ملموسة في تفكيرها، وفي إجراءاتها المعرفية، وخاصة في ما يتعلق بالبحث عن سبب فاعل يكمن وراء سقوط جدار مخزن الغلال. وبخلاف ذلك، فإذا ما صدّقنا الخصوصية الثقافية المتطرفة لأصبح من الصعب أن نرى إمكانية التواصل الواسع القائم من دون شك بين الجماعات البشرية المتجاورة. ومن ناحية أخرى، لم يقل إيفانز ـ بريتشارد ولا من أتى بعده من المؤلفين ببساطة التماثل بين كل هذه الأنماط من المنطق، سواء عند الإغريق أم الأزاندي، بمعنى أنهم لم يتخذوا موقفاً غير مشروط أو معمّماً، فالأزاندي كان لهم بالقطع تصوراتهم عن التناقض، ومن ذلك مثلاً في حالات النزاع، بقدر ما كان بوسعهم الحوار منطقياً من دون أن يتاح لهم القوانين النظامية للتناقض، ولا الإجراءات النظامية للمنطق التي ميزت الإغريق في زمن أرسطو. وعلينا أن نتحول إلى النظر في هذه المفارقة بقدر أوسع من التفصيل.

القياس عند الإغريق

تقوم المعرفة عند أرسطو على أساس المعارف السابقة، ويبدأ منطقه في **التحليلات اللاحقة** (*Posterior Analytics*) على أساس «أن كل عمليات التعليم والتعلم التي تنطوي على استعمال المنطق تنطلق من معرفة سابقة للوجود»[14]، وموضوع هذا العمل هو الإثبات أو التدليل (Apodeixis)، بمعنى الجدل الذي يفضي إلى الفهم العلمي

(14) Aristotle, *Posterior Analytics*, by Hugh Tredennick... *Topica*, by E. S. Forster, [Loeb Classical Library] (London: William Heinemann; Cambridge, MA: Harvard University Press, [1961]), p. 25.

(Epistémé). ويفهم أرسطو «علم الإثبات» (Demonstrative Science) على أنه نظام للبراهين العملية التي تمثل بدورها نوعاً من الاستنتاج (Sullogismos). وعليه، ففيما تكفل **التحليلات السابقة** (*Prior Analytics*) وصفاً للاستنتاجات بعامة، فإن **التحليلات اللاحقة** تناقش الطابع المحدّد لتلك الاستنتاجات التي هي بدورها براهين عملية[15]. أما القياس (Syllogism)، فيوصف بأنه موضوع إذا ما طرح في إطاره أمر يتبعه منطقياً أمر آخر، أي أنه يمثل شكلاً من أشكال الجدل المتسق. وهذا الإجراء يرتبط بتطور «علم الإثبات»، وبطرح قوانين جدل القياس التي وصفها تريدنيك (Tredennick) على أنها ربما تشكل «أعظم وأجلّ منجزات» «أرسطو»[16] وشأن أشكال التناقض، فهو مرتبط مع نوعيات الاستنتاج والإثبات، وقد اتسم به الاستدلال في «المنطق» الصوري حتى تطوير الإجراءات الحديثة. والصيغة العامة معروفة جيداً، وهي كما يلي:

كل حيوان يتنفس له رئتان،

كل حيوان ولود يتنفس،

إذاً، كل حيوان ولود له رئتان[17].

---

(15) Aristotle, *Prior Analytics*, Translated with Introduction, Notes, and Commentary by Robin Smith (Indianapolis: Hackett Pub. Co., 1989), p. xiii.

(16) Aristotle, *The Organon. 1. The Categories; On Interpretation*, by Harold P. Cooke, *Prior Analytics*, by Hugh Tredennick, [Loeb Classical Library] (London: W. Heinemann, 1938), p. 182.

(17) Jonathan Barnes, *Aristotle*, Past Masters (Oxford; New York: Oxford University Press, 1982), p. 30.

المنطق الأرسطي هو منطق مصطلحات ـ عناصر (عادة ما تكون أسماء وصفات) يمكن أن ترد في سياق موضوع أو موقف محدد لأطروحة بسيطة ذات موضوع بعينه. وتمثل الحروف الأساسية أ ب ج رموزاً مبسطة لهذه العناصر، وعليه فالقياس يتم بناؤه من واقع اثنين من =

أو بصورة أبسط:

كل الفضائل محمودة،

العطف فضيلة،

إذاً فالعطف محمود.

وأود استرعاء الانتباه إلى ثلاثة جوانب من تطوير اليونان لهذه المقولات اللاسياقية والمتصفة بالشمول إلى حدّ كبير: **أولاً**، أنها تنطوي على إقرار القياس باعتباره عملية نظامية. **ثانياً**، انطوت على نشوء «نظرية المابعد» (Metatheory)، بمعنى التعليقات والنظريات التي تلت هذه الإجراءات. **ثالثاً**، أتيح التدريب على استخدامها كجزء من العملية التعليمية التي استجابت لها على الأقل شريحة من السكان. والقياس المنطقي ذاته اقتضى تعلّم الكتابة كشرط مطلوب، ولا سيما

= هذين الافتراضين اللذين يشتركان في واحد من العوامل، ثم نصل إلى نتيجة مستقاة وعلى سبيل المثال:

إذا كانت جيم مستندة إلى كل باء
وإذا كانت باء منبثقة من ألف
فإذاً جيم تستند إلى جزء من ألف

بعد ذلك قامت المدرسة الرواقية بتطوير منطق للافتراضات أصبح يعد الآن نظاماً واسع النطاق والقدرات بأكثر من نظام القياس الأرسطي. كما استخدم الرواقيون تعبيرات دلالية على رغم أنها لم تكن حروفاً، ولكنها مراتب هي «الأول» و«الثاني»... إلخ. وعليه كان أول «جدلهم غير المثبت» الذي عرف منذ العصور الوسطى بأنه (المعروف منذ العصور الوسطى بأنه المطلوب إثباته)، ويتميز بالشكل التالي:

إذا ما كان الأول، يتلوه الثاني، فالأول يصبح الثاني.
والمثل المعياري الدال هو: إذا حلّ النهار فحينئذٍ يكون الضوء.
وقد حلّ النهار
وإذاً فهو الضوء.

وأنا ممتن أشد الامتنان إلى الدكتور م. شوفيلد على تعليقاته المسهبة في هذا المقام.

في الشكل الأرسطي المجرد، كما تطلبت «نظرية المابعد» بدورها ممارسة الكتابة. ومن الطبيعي أن أصحاب الثقافات الشفاهية قادرون على تطويع إجراءات الحساب والتفكير والتعليق عليها على رغم أن هذه التعليقات كان يمكن أن تكون أكثر عملية وتقييداً إذا ما طرحت في شكل مكتوب. بيد أن هذه التعليقات تجنح إما إلى الاندماج في إطار نُطق معياري موحّد، أو الارتباط بلحظة منقضية بعينها لأنها تظل غير مدوّنة، ومن ثم غير متاحة لمزيد من التدقيق. وفي كلتا الحالين ينشأ الاحتمال بانخفاض جذري في إمكانية الإسهاب في هذه التعليقات. وأخيراً، فإن دراسة أو استخدام القياس المنطقي تنطوي بحدّ ذاتها على التدوين بالمعنى العام الذي تتصف به الكتابة من حيث هيمنتها على التعليم في الثقافات المكتوبة، ولا يوجد ما يبرر لماذا لا يتاح لبعض الأدوات المعرفية التي تطلبت اختراع الكتابة (الجداول الرياضية مثلاً) أن تصبح جزءاً من التواصل الشفاهي ضمن ثقافة مكتوبة. ومن الواضح أن محصلات الكتابة في المجتمعات الكاتبة يمكن أن تؤثر، لا في التراث الشفاهي فحسب، ولكن أيضاً في الثقافات الشفاهية المجاورة ذاتها. وفي كل حال، فالكتابة تتصل بالمستويات الثلاثة كلها في هذه الإجراءات المنطقية الخاصة.

وهناك رأيان بشأن طابع القياس: إن تراث الإنسانيات ينظر إلى شكل المنطق الذي يجسده وكأنه مستقى من الإغريق، وبوصفه مساهمة أساسية في الأداء المتفوق للغرب. وهناك آخرون يرونه شكلاً عالمياً شاملاً وجزءاً صميمياً من قدرات العقل البشري على نحو ما يقول به تشومسكي بشأن علم النحو البنائي، وهو ما أراه أيضاً موقف جونسون ـ ليرد في كتابه: **النماذج العقلية** (*Mental Models*) حيث يكتب قائلاً: «كيف ينشأ في العقل نظام للمنطق؟ فلا مبادئ نظرية التعلم، ولا افتراضات أطروحات بياجيه (Piaget) تبدو وكأنها تقدم

رداً شافياً. وبمنطق المخالفة، يبدو أن جهازنا المنطقي لا بد من أن يكون مولوداً معنا، وإن لم يتوافر تبرير يتيح إمكانية البتّ في وجوده جوهرياً»[18]. ويتوقف كل شيء على إذا ما كانت الجملة الأولى تشير إلى المنطق بعامة، أو إلى «منطق» يتجسد على شكل القياس الصوري. ويبدو أن الأمر يومئ إلى الناحية الأخرى. ومع ذلك، ففي كتابات عالم النفس الروسي أ. ر. لوريا (A. R. Lauria) نجد الفلاحين الذين لم يلتحقوا بمدرسة ما يرفضون الصيغة ويرون في جوهر المنطق الأرسطي أمراً يفتقر إلى العقلانية. وفي الواقع، فإني أرى أن هذا المنطق ليس معروفاً كأداة (بذلك الشكل) في الثقافات الشفاهية، وحتى في الثقافات المكتوبة، حيث ينظر إليه عادة على أنه أداة يستخدمها المتعلمون، بل الراسخون في التعليم أيضاً في غالب الأحيان، ومنهم المتحذلقون والمناطقة.

لدى كل من الأطروحتين، سواء أطروحة الهيوماني - الإنساني (Humanist)، أم العالمي الشامل (Universalist) (أو العقلاني)، ما يمكن أن يقال لصالحهما. ولكن كل من هاتين الأطروحتين قاصرة بحد ذاتها، فأشكال الاستدلال الاستنتاجي وصور المنطق بالمعنى العام الذي صادفناه بين صفوف الأزاندي موجودة بالتأكيد في المجتمعات البشرية كلها (على الرغم من أنه لا يتم استخدامها دائماً بطبيعة الحال)، ولكن «المنطق» على شكل القياس يمثل تطوراً نظامياً لمثل هذا الاستدلال الذي لا يتسم في الواقع بطابع شامل، وفي أكثر أشكاله تجرداً يعتمد بوضوح على استخدام أبجدية ما. ونتيجة لتطويع اليونان الحرف الساميّ استطاع أرسطو إنتاج صيغة معممة للقياس

(18) Philip Nicholas Johnson-Laird, *Mental Models: Towards a Cognitive Science of Language, Inference and Consciousness* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), pp. 39-40.

المنطقي من خلال الاستعاضة عن مصطلحات ذات معنى مثل «الحيوان» بالحروف الفاقدة المعنى، حيث طرح صيغاً من قبيل:

كل ألف يساوي باء

كل جيم يساوي باء

وإذاً كل ألف يساوي جيماً.

ولم تعد عناصر القياس المنطقي تتضمن كلمات أو مفاهيم محدّدة: أصبحت أجرومية «المنطق» قابلة للشمول والتعميم من خلال إحلال الرموز الصوتية (الحروف) محل الكلمات (الرموز الدلالية)، أي بالتخلي عن المفردات. وبات من الأصعب الإقدام على هذه الخطوة من خلال كتابة الرسوم كما في اللغة الصينية بسبب الإشارات الدلالية التي تنطوي عليها العلامات المستخدمة. ومع ذلك، فحتى النوع الأقل تجريداً من القياس المنطقي ما زال يمثل شكلاً نظامياً من أشكال الاستدلال الذي يتصل بالإجراءات المنطقية غير المباشرة من نوعية إجراءات الأزاندي نتيجةَ طرحها في صيغة مرئية، ومن ثم يتيح ويشجع على إعادة تنظيم المعلومات وبناء النسق النحوي على السواء. وبالطريقة نفسها شجعت الكتابة على وضع وتشكيل مفهوم الفئات من خلال طرحها في قوائم، بحيث تصبح البنود التي تشكلها منزوعة جزئياً من السياقات ومزودة ببداية ونهاية (وهذا ينطوي على نوع إضافي من أنواع الحذف والإضافة)، مع إعطاء شكل هرمي محدّد، وتلك هي خصائص عملية الكتابة كلها[19]. إن قياس أرسطو قد يبدو بلا معنى بالنسبة إلى أفراد شعب الأزاندي الذين اعتادوا استدلالاً استنتاجياً ذا طابع أكثر عمومية، بل

---

(19) انـظـر: Jack Goody, *The Domestication of the Savage Mind*, Themes in the Social Sciences (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1977).

يصدق هذا أيضاً على أفراد المجتمعات التي تعتمد الكتابة، ولكنهم لم يلتحقوا بالمدرسة على نحو ما أكدته بوضوح دراسة الاستجابات إزاء القياسات الشفوية التي أجراها لوريا.

بالعمل في وسط آسيا مع الفلاحين الذين لم يندرجوا في سلك المزارع الجماعية الكبرى التي كان ينظمها في ذلك الحين الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن الفلاحين «التقدميين» الذين كانوا يعملون في تلك المزارع، وجد لوريا اختلافات تدعو إلى الدهشة الشديدة في الطريقة التي كانت تستجيب بها هاتان الفئتان من السكان إزاء القياسات الشفاهية البسيطة. على سبيل المثال، واجه فلاح من المزرعة الجماعية (ومن المفترض أنه أكثر تقليدية) المشكلة التالية: «في إحدى مدن سيبيريا الدببة كلها من اللون الأبيض، وقد ذهب جارك إلى المدينة ورأى دباً، فما كان لون هذا الدب؟ ورد الفلاح أن ليس أمامه سبيل لكي يعرف ما لون الدب لأنه لم يكن موجوداً في المدينة. ولماذا لا يذهب البروفسور لوريا إلى جاره ويسأله عن لون الدب؟ مثل هذه الاستجابات كانت نمطية وبدت بطريقة أو بأخرى مستقلة عن المحتوى الخاص للمشكلة.

ثم طرحت مواضيع أكثر تعقيداً (إزاء الذين كانوا يعيشون في مزرعة جماعية لبعض الوقت وتعرضوا لأساليب زراعية وأعراف ثقافية جديدة) وقد استجابوا إلى حدّ كبير على نحو ما كان يمكن أن يستجيب إزاءه، بمعنى أنهم قالوا ببساطة عبارات من قبيل «بطبيعة الحال لا بد من أن يكون الدب أبيض باعتبار أنك قلت إن الدببة البيضاء فقط هي التي تعيش في تلك المدينة»[20].

(20) Michael Cole [et al.], *The Cultural Context of Learning and Thinking: An Exploration in Experimental Anthropology*, in Association with Thomas Ciborowski [et al.] (New York: Basic Books, [1971]), p. 185.

ولا يقتصر رفض الاستدلال القياسي على غير المتعلمين. إن حدود المنطق الصوري كانت ظاهرة للكثيرين. لقد اتهم فرنسيس بيكون (Francis Bacon) أرسطو بأنه جعل الفلسفة الطبيعية (عقيمة وخلافية) من خلال إلحاقها تابعة للمنطق[21]. ويتصل هذا الاعتراض بملاحظة سابقة مفادها أن أول سلبيات التعلم يتمثل «عندما يدرس البشر الكلمات من دون دراسة الفحوى، بمعنى عندما يهملون الطريقة العلمية الحقيقية»[22]. وهذه الإجراءات ذاتها كانت موضع تعليق أكثر سخرية، فها هو كين (Quine) يرى في المنطق الاستقرائي ما يغطي المحور الرئيسي للفلسفة ونظرية المعرفة ذاتها، في حين أن المنطق الاستنتاجي هو «الدراسة المنهجية للحقائق المنطقية». والجانب الأخير تم تعريفه بصورة عامية بواسطة لويس كارول (Lewis Carroll) على لسان تويدليدي[*] (Tweedledee) الذي يقول: «على العكس، إذا ما كان هذا هو الحال، فإنه يمكن أن يكون، ولو كان الأمر كذلك فلسوف يكون، ولكن لأنه ليس كذلك فهو ليس بكائن: هذا هو المنطق». على أن الصيغة الأوسع نطاقاً لمثل هذه الإجراءات ترتبط جوهرياً بتطورات معينة طرأت على المعرفة في العالم الكلاسيكي على نحو ما يمكن أن نراه من خلال تنظيرات إقليدس (Euclid) التي تنتهي بالعبارة المترجمة إلى اللاتينية بلفظة «كيد» (QED) المطلوب إثباته (Quod Erat Demonstrandum)، ومع ذلك لا يكاد يتضح أن أي إجراء بذاته مثل القياس المنطقي كان جوهرياً للتطورات التي طرأت

(21) كتاب **الأرغانون الجديد**، الكتاب الأول، 63، 54، من: Francis Bacon, *Novum Organum*.

(22) *Advancement of Learning*, First Book, IV, p. 3.

[الهوامش في الكتاب كلها من وضع المؤلف باستثناء تلك المشار إليها بـ (*) هي من وضع المترجم].

(*) إحدى شخصيات **أليس في بلاد العجائب**.

لاحقاً على المعارف الأوروبية. وبالنسبة إلى الكثيرين يبدو القياس المنطقي وكأنه شكل مصطنع إلى حدّ كبير من أشكال البرهان، بحيث يقتصر الأمر على المناطقة. وفي أي حال، فإن استخدامه لا بد من أن يتبع سياقاً ما، بمعنى أن يفيد في حل أحجية ذات طابع معين، ولكنه لا يصدُق على عملياتنا الذهنية (العقلية) كلها.

تذكّرنا هذه الاستجابات المتباينة بأن تلك «الألعاب اللغوية» (إذا استخدمنا عبارة فيتغنشتاين (Wittgenstein)) يصدق عليها هذا الوصف بالضبط، حيث تواجه سبيلين: عند أحد المستويات ينظر إليها أرسطو (والفلاسفة على مدى الألفي سنة بعده) على أنها أمر جوهري للمعرفة العقلانية، وكانت تمثل أدوات معرفية أتاحت لليونان بحق تأسيس أشكال الهندسة وغيرها من العلوم. ومن الناحية الأخرى كانت تمثل صيغاً تجسد الوضوح والملاءمة بالنسبة إلى المتحذلقين (على نحو ما يوحي الفلاح الروسي) وكأنها ملائمة لألعاب الأطفال (كما يشير كارول)، وفي بعض الأحيان فهي تؤدي بحق إلى تضليل المسيرة نحو مراكمة المعرفة (كما يصرّ على ذلك بيكون).

وتستمد هذه الاستجابات صيغتها في هذا المجال من الكتابة بطريقة مختلفة للغاية، فكما رأينا لا تحتاج عناصر القياس حتى إلى أن تكون لغوية. وقد عمد أرسطو إلى الاستعاضة عن الوحدات اللغوية بالحروف المجردة للأبجدية، وقيل إنه بغير استخدام الحروف (الأبجدية) «فإن المنطق لا يمكن أن يصبح علم إثبات عام»[23]. ولكن الكتابة على شكل رموز تصويرية كانت مهمة بطرق أخرى، وأشيرَ إلى أن إجراء القياسي نشأ عن شكل تصويري (ربما كانوا يصوّرون الفرد على شكل خط يرسمونه ليربط بين الحروف التي

(23) Jonathan Barnes, *Aristotle*, Past Masters (Oxford; New York: Oxford University Press, 1982), p. 30.

يختارونها لكي تعبّر عن المصطلحات. وهذا بالطبع مجرد تخمين. وربما عمد أرسطو إلى استخدام سبورة على نحو ما يفعل المحدثون من المناطقة أو الرياضيين، ويبدو مؤكداً أنه كان مديناً بقدر ما إلى علماء الرياضيات، وعلى نحو أكثر تجريداً كان رسم الخطوط أمراً أساسياً كما رأيناه في أسلوب أفلاطون في التعريف على أساس الثنائيات (بطريقة واضحة)[24]. وهذه الممارسة بالذات انتقدها أرسطو بوصفها «نوعاً من القياس الضعيف»، بينما وصفها آخرون على أنها «تافهة وتكاد تتسول الأسئلة» من القراء المحدثين[25]. لكن ما يراه البعض على أنه لزوم ما لا يلزم، أو أنه رسم للخطوط لا يزال عنصراً أساسياً لمثل هذه الإجراءات.

وادّعى أرسطو أن قياسه كان أطروحة شاملة من أطروحات المنطق، وتلاه مفكرون كانوا متأثرين إعجاباً بدقته «إلى درجة أن تحليلاته (Analytics) ظلت على مدى ألفي سنة تدرّس كما لو كانت تشكل فحوى الحقيقة المنطقية وخلاصتها»[26]. ومن الواضح أن الأمر كان على غير هذا النحو. وحتى أعماله العلمية لا تتبع هذه الإجراءات، حيث إن صيغتها المكتوبة نفسها تنطوي على أخطار، لا بالنسبة إلى الكلمة المنطوقة وحدها، بل بالنسبة إلى المنطق ذاته. وعلى سبيل المثال، قد يفضي الأمر بالممارس إلى ملء أطر فارغة كان من الأفضل أن تترك على حالها. ويلفت تريدنيك الاهتمام إلى

(24) انظر: H. Jackson, «Aristotle's Lecture Room and Lectures,» *Journal of Philology*, vol. 35 (1920), and B. Einarson, «On Certain Mathematical Terms in Aristotle's Logic,» *American Journal of Philology*, vol. 57 (1938).

(25) عن «جدل» أفلاطون من خلال التقسيم الثنائي، انظر: William Calvert Kneale and Martha Kneale, *The Development of Logic* (Oxford [Eng.]: Clarendon Press, 1962), pp. 9 ff.

(26) Barnes, *Aristotle*, p. 31.

رغبة أرسطو بالنسبة إلى الثلاثية المتناسقة، وهي إجراء يمكن أن يضلل الباحث على نحو ما تفعل فئات أفلاطون الثنائية أو الجداول الرباعية التي قال بها الصوريون المتأخرون[27]. ومن باب الاعتراف بأن من شأن منطق صوري بحت منبتّ الصلة عن الواقع أن يشكل أداة لا قيمة لها، فإنه ينتقد أرسطو عندما كان يتوقع «مزيداً من التواؤم بين نتيجة قياس ما وبين الواقع الموضوعي بما يفوق التواؤم مع فكرة القياس كعملية فكرية».

وجاء لاحقاً علماء النفس مثل فيجوتيسكي (Vygotsky) ومن بعده مؤخراً جونسون ـ ليرد (Johnson-Laird) ليتعاملوا مع القياس على أنه مجرد «عملية للتفكير» (A Process of Thought)، بينما هناك فلاسفة آخرون مثل بارنز (Barnes) نظروا إليه، لا بوصفه نشاطاً يتبعه الباحث العلمي، ولكن على أنه وسيلة تتيح لنتائج استقصاء ما «أن يتم تنظيمها وعرضها بصورة منهجية»[28]. وفي كلتا الحالين، فإن القياس الصوري يشكل أداة معرفية بوضوح يتم تأسيسها واستخدامها من خلال وسيلة الكلمة المكتوبة، بمعنى أنها لا توجد إلا ضمن نطاق بعينه في المجتمع البشري. وهذه الأدوات ومثيلاتها ينظر إليها الإنسانيون على أنها من إبداع اليونان بشكل خاص بما أتاح لأوروبا أن تطور إجراءات عقلانية ومنطقية، فضلاً عن أشكال من المعرفة لا تتوافر لغير الأوروبيين، ما أسهم بمجموعه في ما تمتعت به القارة بعد ذلك من أسبقية ومكانة. والسبب الذي جعل هذه الأدوات تنشأ في اليونان القديمة يعزى عادة إلى شغفها بالنقاش ورغبتها في التوصل إلى أشكال من البرهان. ولا سبيل إلى أن تنطبق حجة من

---

(27) Aristotle, *The Organon. 1. The Categories; On Interpretation*, by Harold P. Cooke, *Prior Analytics*, by Hugh Tredennick, p. 192.

(28) Barnes, Ibid., p. 38.

هذا القبيل على المنطق والعقل بالمعنى الواسع باعتبار أنهما ليسا غائبين بالتأكيد عن الثقافات الشفاهية. ولكن إذا ما كانت حجتنا بشأن الطابع المكتوب للقياس الصوري صحيحة، علينا أن نتوقع وجوده على الأقل في شكل غير أبجدي على صعيد حضارات مكتوبة أخرى. وليس هذا بالأمر المحتوم لأنها نتائج تطورات تاريخية محدّدة تستند إلى الكتابة، وربما يتم إحرازها من خلال التكييف والتطويع قبل الابتكار والاختراع. بيد أن من شأن عملية تكييف أن تشير إلى أنه آن الأوان لمثل هذا التطور المكتوب بحيث تصبح الإجراءات المضمرة ظاهرة جلية، ومن ثم تغيّر طابعها في سياق هذه العملية.

والسؤال هو: ماذا كانت أهمية هذه القواعد المنطقية؟ إنها أدّت دوراً ما في جعل المعرفة أمراً بديهياً بالطريقة الإقليدية، ولكنها أدت أيضاً إلى تجميدها. وفي مراحل لاحقة من حياة الغرب، على نحو ما حدث في الشرق أيضاً، تجلت هذه القواعد بصورة أعم في الحوارات الدينية (المدرسية) بأكثر مما كانت تتجلى في الحوارات العلمية. ومع ذلك فإن وجود «المنطق» نظر إليه مؤرخو الأفكار على أنه أداة ضرورية مثل علم الرياضيات في تطورات العلوم. وبالنسبة إلى العلم، كما بالنسبة إلى المنطق والرياضيات، نصادف تعريفات أوسع وأضيق للمجال الذي تعمل فيه: البعض رأى العلم على أنه «نظام السلوك الذي يتيح للإنسان تحقيق السيادة على البيئة»، بينما عمل آخرون على تعريفه بوصفه عملية فاعلة في مجال صنع المعرفة[29]. وأول هذه التعاريف يجد العلم في كل مكان، في حين يجنح التعريف الثاني إلى رؤيته في التراث الغربي وحده. ومع ذلك،

(29) انظر: Tambiah, *Magic, Science, Religion, and the Scope of Rationality*, pp. 8-9.

ووفقاً للمعايير المقيدة، نحن نصادف العلم في الشرق أيضاً على نحو ما يوضحه باقتدار جوزيف نيدام (Joseph Needham) بالنسبة إلى الصين. وعادة ما يختار علماء الأنثروبولوجيا التعريف الأوسع نطاقاً، كما أن كثيراً من المراقبين أدركوا وجود إجراءات عقلانية ومنطقية وتكنولوجية في أبسط المجتمعات. وفي الوقت نفسه، فإن الإجراءات العملية التي تفضي إلى اعتماد الطرائق التجريبية غائبة بوضوح في الثقافات الشفاهية على رغم أنها تبدأ في الظهور في المجتمعات التي عرفت الكتابة قبل الإغريق. ويشير ج. أ. ر. ليلويد (G. E. R. Lloyd) إلى أن النص اليوناني «عن المرض المقدس» (On the Sacred Disease) كان أول من أعلن بوضوح مجموعة متسقة من المعتقدات على أنها ناتجة من السحر، ثم أحلّ محلها تفسيراً مستقى من الطبيعة بحيث فصل بين المجالين. ولكن رفْض أحد التفسيرات متزامناً مع قبول تعددية سببية تفسر ما نراه على أنه عوامل «طبائعية» (Naturalistic) و«سحرية» (Magical) كان معمولاً بها بين صفوف الإغريق على نحو ما كان عليه الحال بالنسبة إلى شعوب أخرى. ويلمح إيفانز ـ بريتشارد تمييزاً مضمراً يتم بالنسبة إلى الأزاندي، وهو ما يوضحه أيضاً مالينوفسكي بالنسبة إلى سكان تروبرياندا. وإذا ما اعتبرنا أن الإدراك الواضح أمر أساسي، فنحن عندما ننظر إلى النشاط الأسبق في الشرق الأدنى لا يتبيّن لنا وجود حال نشوء فعلي لتحول أساسي في المنطلقات بين اليونانيين على رغم ما تم التركيز عليه من وجود تغيّرات لها أهميتها.

وإذا ما عدنا إلى القياس نجد عيوباً تشوب الطرح عند أصحاب الإنسانيات سواء لأن الإجراء ذاته ربما يكون أقل أهمية في التماس الحقيقة مما كانوا يظنون، أم بسبب المفهوم الذي يفيد بأنه يشكل جزءاً من صيغة خاصة من العقلانية المقتصرة على الغرب من دون

غيره، وهو مفهوم يفتقر إلى الإقناع عندما نتطلع إلى الوراء ونجيل النظر بصورة أوسع نطاقاً على الثقافات الأخرى التي عرفت الكتابة.

بلاد ما بين النهرين

تبدو الإجراءات الأكثر تخصصاً التي شهدتها اليونان القديمة وكأن لها أنماطاً شبيهة في الثقافات المكتوبة السابقة على الإغريق تحديداً. وقد قام بوتيرو (Bottéro)، عالم الآشوريات الفرنسي، بوصف أشكال جنينية من القياس في بلاد ما بين النهرين القديمة تتصل بعناصر مكافئة وأطر فارغة ناجمة عن استحداث الجداول، وأولها يتخذ الشكل التالي:

إذا كان الحد 1 = الحد 2

والحد 2 = الحد 3

إذاً الحد 1 = الحد 3

وهناك من الإجراءات الأخرى ما يدعونا إلى أن نملأ إطاراً فارغاً على أساس مبدأ التمثيل:

الحد 1	الحد 2
الحد 3	

الحد 1 بالنسبة إلى الحد 2 هو
كالحد 3 بالنسبة إلى؟

وعلى مستوى أقل صورية، تبدو الإجراءات من هذا النوع العام في كل المجتمعات أو معظمها باعتبار أنها تتصل بالطرق التي يتم فيها الترافع، ليس في المحاكم فقط، وفي المجالس ذات الطابع الرسمي الأدنى، ولكن أيضاً في المناقشات التي تتم بين الأفراد ممن يحاولون التدليل على أن الأمور تشبه هذا أو تختلف عن ذلك.

ويشار أحياناً إلى أن تطور المنطق أتاح لليونان التحول من

العرافة والسحر إلى العلم، إذ نشأت علوم الفلك عند اليونان من واقع علوم التنجيم وعبادة الآلهة في بلاد ما بين النهرين. ولكن بوتيرو يقول إن هذا النهج الأوروبي النمطي من التفكير خاطئ تماماً. وكما فعل في نواح أخرى، فهو يرى أن الإغريق كانوا «روافد تابعة لقدامى سكان ما بين النهرين». في المحل الأول كان هناك الكثير من إسهامات بلاد ما بين النهرين في علم الفلك بالذات، وثانياً أصبحت العرافة معرفة ذات طابع علمي، بل كانت تشكل في جوهرها علماً مع تراكم السجلات المكتوبة لتصبح نهجاً استنتاجياً لا يراعي فقط النتائج الفعلية المتحصلة (تضخم المرارة في الشاة التي تقدم قرباناً)، ولكن يراعي كذلك النتائج كلها الممكن تحققها نظرياً في أطار ثلاثة، بل حتى سبعة، تشوّهات أيضاً. وفي هذا التطور للعرافة يرى بوتيرو تطوراً لطريقة علمية: «هذا الفضول الموسوعي[30]؛ وهذه الطريقة المتبعة لمقاربة الحقيقة الكونية من خلال المعرفة التي تتسم بأنها تحليلية وأساسية واستنتاجية واستباقية، هذا الموقف «المجرد» والعلمي إزاء الأشياء كان أمراً مكتسباً وحاسماً نالته الروح الإنسانية»[31]. وفي ضوء معالجتي للقوائم، فإن هذه الروح من الفضول المعرفي ربما كانت موجودة أو كانت تتخذ طريقها لكي تصبح حقيقة، وإن كانت الكتابة هي التي أتاحت لهذه الروح أن تتطور بالطريقة التي سبق وصفها[32]. وبهذه الطريقة نشأت «التصاوير الجدلية» (Dialectique graphique) قبل اليونان بنحو خمسة عشر قرناً، وهو يصور هذه الجدلية من خلال تدارس

(30) Jean Bottéro, *Mésopotamie: L'Ecriture, la raison et les dieux*, bibliothèque des histoires ([Paris]: Gallimard, 1987), p. 157.

(31) المصدر نفسه، ص 168.

(32) Goody, *The Domestication of the Savage Mind.*

استعمال اسم الإله «مردوخ» (Marduk). إن أهل العلم وقتها كانوا يفصلون معاني الاسم أو يبنون عليها من خلال تحليل مقاطع الاسم حيث يلتمسون المكافئ في الكلمات السومرية (على سبيل المثال حرف «a» يمثل «الماء») عندما ينظرون إلى المكافئ الآكادي (Akkadian) (باعتبار أن الكتابة كانت ثنائية اللغة مثل اللاتينية في أوروبا ـ القرون الوسطى)، ومن ثم يتلاعبون بالمتشابهات المرئية والصوتية، وعلى سبيل المثال كانت الكلمة «A-sa-ri» تعني أن مردوخ كان:

مانح الزراعة؛

منشئ ساحات الحقول؛

فاطر الحبّ والقنّب؛

خالق كل ما هو أخضر[33].

مهّد بعض هذه الأشكال من الخطاب المطروح المتطور في بلاد ما بين النهرين السبيل لطرائق علمية أكثر دقة. وبعضها الآخر كان إرهاصاً بإجراءات استخدمت القياس المنطقي، وإن كان بعضها أيضاً قد انطوى على مجرد ألاعيب لغوية بدا أنها لم تُجد فتيلاً، وتعززت كلها باستخدام وتطوير الكلمة المكتوبة، أو على الأقل التقنيات المصورة أو المرسومة.

---

(33) لم نوفّ تفسير بوتيرو الدقيق حقه، ولكن انظر: Bottéro, Ibid., pp. 113 ff. كما يفضّل الاطلاع على ما كتبه في: Jean Bottéro, «Les Noms de Marduk, l'écriture et la «logique» en mésopotamie ancienne,» in: Maria de Jong Ellis, ed., *Essays on the Ancient Near East in Memory of Jacob Joel Finkelstein,* Memoirs of the Connecticut Academy of Arts and Sciences; v. 19 (Hamden, CT: Published for the Academy by Archon Books, 1977).

ولقد عمدتُ، لدى النظر إلى المجتمعات الشرقية، إلى استبعاد العالم العربي في الشرق الأدنى لسبب محدّد، إذ إنه نسج كثيراً على منوال العلم اليوناني، ومن ثم قدّم أرسطو إلى أوروبا بعد أن بدأ الإسلام يتغلغل إلى جنوب تلك القارة. ولم يقتصر الأمر على أن الإسلام لم يف بمعايير الكيان المستقل بذاته، ولكن الطرائق اليونانية في الجدل الصوري كانت معروفة في بعض الدوائر قبل أن تعرف في الغرب. وفي أوائل القرن التاسع قام الخليفة المأمون، سابع الخلفاء العباسيين، بتأسيس، أو على الأقل، بتطوير بيت الحكمة في بغداد حيث تمت ترجمة الأعمال الفلسفية والعلمية اليونانية إلى العربية. وكان بيت الحكمة يضم مكتبة حافلة، إضافة إلى عدد من المراصد الفلكية، وظل يعتمد على الثقافة العلمية، لا من اليونان فحسب، ولكن أيضاً من فارس والهند، في ميادين من قبيل الطب والرياضيات والفلسفة وأصول الديانات والأدب والشعر. وكان العراق يرى في نفسه وريثاً لكل الحضارات التي سبقت، ومنها حضارة اليونان بصفة خاصة. وقد بهرت كتابات أرسطو النخبة المثقفة وقتها بسبب أسلوب الجدل الفكري، فظل تأثيره مهيمناً في المدرسة الفكرية التي عرفت باسم «المعتزلة» التي كانت تستهدف المواءمة بين العقل والدين. وفي تلك الفترة كانت بغداد محوراً لتجارة الشرق الأدنى، حيث كان تجّارها يبحرون إلى سيلان، بل إلى ما يتجاوزها أيضاً إلى الصين.

حملت التجارة والفتوحات أيضاً الإسلام إلى البحر المتوسط. وما إن جاء القرن السابع للميلاد حتى وصل الإسلام إلى المغرب، وسرعان ما صبغ بطابعه كلاً من صقلية وإسبانيا. وفيما لم يقدم الإسلام الجدل اليوناني إلى الغرب، إلا أنه أدى دوراً مهماً في تطوير هذا الفكر، إذ كان القياس المنطقي معروفاً في الفلسفة المدرسية في

غرب أوروبا من خلال ترجمة اليونانية إلى اللاتينية، ثم عن طريق التعليقات التي كان قد قدمها في القرن السادس دارس الرومان بوثيوس (Boethius) الذي ترجم **المنطق** (*Organon*) لأرسطو بمقالاته الست، وكتب عملين قصيرين عن القياس، وربما كتب تعليقاً على **التحليلات السابقة** لأرسطو. غير أن الأعمال الكبرى الأخرى التي تركها أرسطو لم تكن معروفة للغرب إلا عندما تمت ترجمتها على يد العرب بشكل عام، إضافة إلى تعليقات ابن سينا وابن رشد وابن ميمون في القرن الثالث عشر ممن تأثر بهم العالم الدومينيكي ألبرتوس ماغنوس (Albertus Magnus) لكي يحملوه على دراسة الطبيعة. وفيما لم تهيمن فكرة العقل على الفكر العربي على نحو ما فعلته بالنسبة إلى الغرب في مرحلة ما بعد التنوير، فإن هذا الفكر كان متبحراً للغاية في منطق أرسطو(34)، ولكن علينا الآن أن نتحول من الغرب والشرق الأدنى إلى جنوب وشرق آسيا.

الهند والصين واليابان

عندما نجد عمليات قياس مشابهة في بلاد ما بين النهرين، فمعنى هذا أننا نفصل ما بين هذا المفهوم وبين الغرب، باعتبار أن الشرق بدوره استقى قدراً كبيراً من هذا المفهوم في مجتمع العصر البرونزي الأول الذي شكل واحداً من أكبر العناصر المساهِمة في الحضارات الشرقية الكبرى. والسؤال هو: في أي من تلك المجتمعات نرى أشكالاً من هذا القياس المنطقي؟ إن البيانات التي نودّ مناقشتها هنا معروفة جيداً للاختصاصيين في هذا الميدان. ولكن كثيراً منهم، وقد انبهروا بأوجه التقدم المرموقة للغاية التي أحرزتها

(34) انظر: Aziz Al-Azmeh, *Arabic Thought and Islamic Societies*, Exeter Arabic and Islamic Series (London: Croom Helm, 1986).

أوروبا في عهد الرأسمالية الصناعية (منذ عام 1780) وبالنظم المعرفية (منذ عصر النهضة الأوروبية)، يجنحون إلى البحث عن أسباب الاختلافات في النظم العقلانية و«المنطق». والواضح أن هذه الأنماط من القياس كانت موجودة في كل أنحاء الشرق على مدار فترة طويلة من الزمن. وهناك عالم هندي شهير قام بتقسيم فلسفة بلاده إلى ثلاث فترات: فترة ما قبل المنطق (Pre-logical) (ما قبل الحقبة المشتركة)، وفترة المنطق (Logical) (حتى القرن الحادي عشر)، وفترة ما بعد المنطق (Ultralogical) (حتى القرن الثامن عشر)[35]. ويمكننا أن نستبعد مرحلة ما قبل المنطق، إلا إذا اعتبرنا الإشارة إليها بمثابة غياب للمنطق الصوري في المعنى الإغريقي. وهناك نهج أكثر شيوعاً، ويتمثل في تقسيم المنطق الهندي نفسه إلى ثلاث فترات: نايايا القديمة (Old Nyaya) (250 قبل الميلاد)، والمنطق البوذي (Buddhist Logic) (القرن السادس الميلادي)، ثم نايايا الجديدة (New Nyaya). وتنتمي نايايا سوترا (Nyaya-sutra) إلى الفترة الأسبق، في حين أن نايايا برافيشا (Nyayapravessa) (دخول البوذية إلى الطرائق المنطقية التي كان لها تأثيرها الكبير في الصين، فضلاً عن الهند بين صفوف البوذيين وأتباع الديانة اليانية) تنتمي إلى الفترة الثانية[36]، بل إن الفترة المبكرة نفسها كانت قد شهدت ظهور مجموعة متوالية من نصوص الحِكَم البليغة، بمعنى السوترا والتعليقات التي نشأت في سياق الخلافات التي ثارت بين أتباع الديانات البوذية والبرهمية واليانية، في حين أن نصوص «نايايا

(35) Surendranath Dasgupta, *A History of Indian Philosophy*, 5 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, [1922-]).

(36) R. Lance Factor, «What Is the «Logic» in Buddhist Logic?,» *Philosophy East and West*, vol. 33, no. 2 (1983), p. 183.

سوترا» كانت قد وضعت بالفعل منهجية للنقاش، وطرحت ما كان يسمى القياس الخماسي:

القضية (براتيجنا) (Pratijna): هناك نيران فوق الجبل.

السبب (هيتو) (Hetu): لأن هناك دخاناً فوق الجبل.

المَثَل (دراستانتا) (Drstanta): كما في مطبخ وليس كما في بحيرة.

التطبيق (أوبانايا) (Upanaya): هكذا هو الحال (بمعنى ما ينطوي عليه الحال في اللحظة الراهنة).

نتيجة القياس (نيغامانا) (Nigamana): هناك نيران فوق الجبل[37].

وفي أشكال لاحقة من المنطق البوذي تم اختزال هذا القياس الخماسي، فأصبح يتألف إما من الأجزاء الثلاثة الأولى أو من الأجزاء الثلاثة الأخيرة. وقد أوضح غينون (Guénon) أن الأجزاء الثلاثة الأخيرة تشبه القياس الاستنباطي (Modus ponens) الأرسطي، بينما تمثل الثلاثة الأولى نوعاً من الاستنباط العكسي، أو هو «نكوص» على نحو ما وصفه بعد ذلك بيرس (Pierce) ومن ثم هانسون (Hanson). الا أن خلفية هذه الصياغة معروضة جيداً في قصة معاهدة تم إبرامها نحو 150 قبل الميلاد بين ميناندر (Menander)، الملك اليوناني للبنجاب، وبين الحكيم ناجاسينا (Nagasena)، ما يطرح نموذجاً مبكراً لصياغة الحجج من جانب العلماء.

(37) للاطلاع على ترجمة أخرى، انظر: المصدر نفسه، ص 187.

قال الملك: «عظيم يا ناجاسينا: هل تودّ أن تجري مزيداً من النقاش معي؟».

«إذا كنت مستعداً للنقاش بصفتك رجلاً حكيماً، فالإجابة: «نعم أيها الملك»، ولكن إذا كنت مستعداً للنقاش باعتبارك ملكاً فالإجابة هي: «لا».

«كيف يناقش الحكماء يا سيد ناجاسينا؟».

«في حوارات الحكماء، أيها الملك، تجد الأخذ والرد. ويصل الفرقاء إلى الإقناع والاقتناع، وإلى الاتفاق والاختلاف، وفي كل هذا لا يساور الحكيم أي قلق أو مشكلة. هكذا يتناقش الحكماء أيها الملك»[38].

من واقع سياق كهذا، تطور الخطاب على أساس قواعد محدّدة بدقة. وهناك بعض التساؤلات التي ثارت بين صفوف فلاسفة مثل دايي (Daye) الذي يدّعي بأن نماذج نايايا ليست استنتاجات ولكنها «تفسيرات صورية»، أو بمعنى آخر ليست نماذج استنباطية. لكن معظم العلماء يقبلون القول بأن ليس ثمة تعارض أساسي بين طرائق نايايا وبين التحليلات الأرسطية أو المبادئ الرياضية، وهناك اختلافات في أي تراث، ولكنها لا تصل إلى حدّ استبعاد عنصر الاستنتاج على نحو ما قال البعض (ومنهم مثلاً هانسن (Hansen) بالنسبة إلى الصين). وبعد نشوء مفهوم يتعلق بالقانون الكوني الشامل، فإن بوشينسكي (Bochenski) يخلص إلى أن المنطق الهندي تطوّر من دون أن يتأثر بالغرب، وفيما تظل بعض المشاكل المهمة مجهولة في هذا السياق إلا أنها أفضت إلى نظريات أخرى نشأت في مجال المنطق النسبي الذي

---

(38) Innocentius M. Bocheński, *A History of Formal Logic* = *Formale Logik*, Translated and Edited by Ivo Thomas (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1961), p. 421.

لا يبدو أنْ عرفه الغرب حتى مرحلة فريغ (Frege) وراسل (Russell)، ومع ذلك فقد استطاع أن يطور في كثير من النواحي المشكلات نفسها ويصل إلى الحلول نفسها، فيطرح «تشكيلة أصيلة ومهمة من المنطق الصوري الحقيقي»[39].

وهناك نوع من التحليلات يماثل تحليل بوشينسكي، وهو مطبق على المنطق الغربي والمنطق الهندي، بل إنه توسع ليشمل الصين. وقد نشأ في هذا المجال رأيان بشأن المنطق الصيني، فمن ناحية أولى هناك مقولات منرو (Munro) وغراهام (Graham) وهول (Hall) وأميس (Ames) التي تنكر على الفكر الصيني وجود المنطق، فهانس يدّعي أن نصوص موهيست (Mohist) اللاحقة أو المتأخرة لا تنطوي على طروحات بشأن الحقيقة. ومن الناحية الأخرى يرى بول (Paul) أن القياس لا يستهدف بالضرورة اكتشاف الحقيقة (كما هو الحال بالنسبة إلى المنطق الحديث)، وقد ينظر إليه على أنه «سبيل لإرساء الهوية وعلاقات التنوع بين المفاهيم»[40]. وعلى خلاف هانسن، فهو يرى أن فلاسفة مرحلة النيوموهيست (Neo-Mohist) يطوّرون نظاماً من المنطق «يتطابق أساساً مع ما كان يُعدّ عموماً علم المنطق في الغرب من أرسطو إلى فريغ»[41]. وفي مقابل رأي هؤلاء العلماء الذين لا يرون سوى الخلاف (وخاصة ما يتصل بنظرية هانسن الذي يؤكد ما يعدّه ملامح خاصة للمنطق في الصين) فإن بول يرى أن الموهيست

---

(39) المصدر نفسه، ص 447.

(40) Gregor Paul, «Equivalent Axioms of Aristotelean, or Traditional European, and Later Mohist Logic: An Argument in Favor of the Universality of Logic and Rationality,» in: Hans Lenk and Gregor Paul, eds., *Epistemological Issues in Classical Chinese Philosophy*, SUNY Series in Chinese Philosophy and Culture (Albany, NY: State University of New York Press, 1993), p. 122.

(41) المصدر نفسه، ص 123.

اللاحقين صاغوا بوضوح «قانون عدم التناقض» و«قانون استبعاد الوسط» (Law of the Excluded Middle) وقانون «الكل أو اللاشيء» (Dictum de omni et nullo). وفضلاً عن ذلك، فقد تعاملوا مع هذه القوانين بوصفها قوانين، بمعنى أنهم استخدموها كمعايير لاستخدام وجدل لغوي مقبول وحاولوا الالتزام بها (فضلاً عن الالتزام بـ «قانون الهوية»). وبما أن هذه المبادئ بالضبط هي التي تتجلى بوضوح شديد في التراث الأرسطي، فهو يخلص إلى أن القوانين المنطقية الأساسية لا تتوقف على توافر مقتضيات مسبقة بعينها من قبيل الثقافة أو اللغة أو مفاهيم الوجود أو الحقيقة، بل هناك منطق عام وشامل.

وفيما توجد بلا شك قواعد (بارامترات) (Parameters) عامة لاستخدام اللغة، فمن المهم القول إن الصياغة الفعلية لهذه القواعد التي يستند إليها الخطاب المطروح لا تتحقق إلا عند نقطة بعينها من تطور المجتمع البشري ومع نشوء الكتابة. وكما هو الحال بالنسبة إلى علم النحو، توجد قواعد مضمرة قبل أن يتم صياغتها بوضوح لتخلق حالة مختلفة بالنسبة إلى المثقفين أساساً، وإن لم تقتصر عليهم. ويجب علينا أن نأخذ بالاعتبار هذه العوامل الثقافية، فضلاً عن عوامل أخرى موزعة بصورة أكثر عشوائية، ومنها مثلاً الملامح المحدّدة للتراث الأرسطي أو الموهيستي التي اهتم بها هانسن، أو تلك المتصلة بالأعراف الشرقية الأخرى كالبوذية. على أن بول يتخذ بحق موقفاً شمولياً يتخطى بعض المميزات المفيدة، لأنه يؤيد بقوة المفهوم القائل بوجود نوع من «عقلانية كونية»، ويقول بأنه ليس من الممكن وجود ثقافات غير منطقية، ما يفضي به بالتالي إلى أن يرى القياس الأرسطي والمنطق «الصيني» على أنهما الشيء نفسه في الأساس[42]. وبودّي أن أطرح من جانبي الموضوع على أسس أكثر

(42) المصدر نفسه، ص 120.

تحديداً تربط القياس الصوري بالإجراءات المكتوبة، إذ يقتصر «المنطق» وفق هذا المعنى المقيّد على الثقافات المكتوبة.

إن المشكلة لم يثرها فقط العلماء الغربيون، بل أثارها الصينيون أنفسهم. وفي أعقاب ثورة 1911 حاول بعض الكتّاب الصينيين التماس أشكال من المنطق القياسي في النصوص الموهيستية المبكرة، ومنها مثلاً **كونغ سون لونغ تسو** (*Kang-sun Lung Tzu*) **وموكينج** (*Mo-King*)[43]. ومن هذه الجهود اللاحقة التي استهدفت إعادة إقرار تراث منطقي في الصين العمل الذي أنجزه هوشي (Hu Shih) بعنوان: **تطور الطريقة المنطقية في الصين القديمة** (*The Development of the Logical Method in Ancient China*) الذي قُدم كرسالة إلى جامعة كولومبيا، ونشر في شنغهاي عام 1922. ويرى المؤلف، شأن غيره من دعاة الصين الجديدة، أن تطور العلم والفلسفة (ويراهما مترابطين) في الصين الحديثة «عانى كثيراً من الافتقار إلى طريقة منطقية سليمة»[44]. وقد احتاجت البلاد إلى استيراد طرائق جديدة، ولكنها لا يمكنها أن تعمل بها إلا إذا استندت إلى جذور محلية، وهو ينظر إلى الكونفوشيوسيين الجدد في حقبة آل سونغ (Song) (القرن الثالث عشر إلى القرن الرابع عشر) على أنهم ضللوا مسيرة التراث، وحدث ذلك أساساً عندما أهملوا المفكرين غير الكونفوشيوسيين في عصور سبقت، وعليه فقد تمثلت مهمته في إحياء الاهتمام بمنطق الصين القديمة.

ولقيت دراسة **كونج سونغ لونغ تسو** متابعة من جانب كو باوكو

(43) Chung-Ying Cheng, «Inquiries into Classical Chinese Logic,» *Philosophy East and West*, vol. 15, nos. 3-4 (Jul. - Oct. 1965), p. 195.

(44) Shi Hu, *The Development of the Logical Method in Ancient China* (Shanghai: The Oriental Book Company, 1922), p. 6.

(Kou Pao-koh)، ومن ثم تلاه جوزيف نيدام (Joseph Needham) الذي أعلن أن «الجدل القياسي ليس بعيداً عن أن تنطوي عليه النصوص الصينية القديمة، فالشكل مكتمل مثلاً في كونغ سونغ لونغ تسو»[45]. وفيما تم وضع هذا النص في معظمه بين عامي 300 و600 الميلاديين (وهناك نسبة كبيرة منه غير ذات موضوع)، فهو يشمل مقالة من مرحلة ما قبل حكم «هان» (Han) بعنوان: «الجواد الأبيض» (The White Horse) التي تطرح القياس التالي:

هل يجوز القول إن الحصان الأبيض ليس حصاناً؟

هذا جائز.

لماذا؟

الحصان هو ذلك الذي نسميه كشكل، والأبيض هو الذي نسميه كلون، وتسمية اللون ليس معناها تسمية الشكل، وعليه أقول إن الحصان الأبيض ليس بحصان.

هذه المقولة الغامضة يفسرها أ. س. غراهام (A. C. Graham)، خبير الشؤون الصينية، فيوضح على الرغم من ذلك أن المؤلف «يتلاعب بنا»، ولكنه أيضاً «ممعن في المنطق حيث يستقي دلالات فروضه المتشككة... وهي قد تمثل لعبة بناءة»[46]. ومرة أخرى نجد

---

(45) Ignace Kou Pao-Koh, *Deux Sophistes chinois: Houei Che et Kong-souen Long*, préf. de Paul Masson-Oursel (Paris: Presses universitaires de France, 1953), p. 200.

(46) A. C. Graham, *Disputers of the Tao: Philosophical Argument in Ancient China* (La Salle, IL: Open Court, 1989), pp. 85-90.

للاطلاع على مراجع للرسالة الشهيرة لكونغ سونغ لونغ في ما يتصل بـ «الحصان الأبيض ليس بحصان» انظر: Chi-Yun Chen, «Kung-sun Lung: White Horse and Other Issues,» *Philosophy East and West*, vol. 33, no. 4 (October 1983), pp. 341-354, =

أنفسنا بإزاء ثنائية الضدين. أما شيميلفسكي (Chmielewski) الذي يطرح ترجمة أكثر تعقيداً، فيرفض المفهوم القائل إن هذا يشكل قياساً من النمط الأرسطي (أو التقليدي)، وإن كان يراه بمثابة «إرهاص صيني مبكر بنظرية الطبقات»، إذ يتصل بالعلاقة بين اللاهوية وعدم السماح بالاستيعاب الطبقي[47]. ومع ذلك، فهو يتصل بإجراءات من هذا القبيل، وإن بطريقة عامة، ويعاني النوع نفسه من أوجه التعليق والتندر المتشككة التي نجدها في الغرب، وخاصة من جانب أعضاء المدارس الفلسفية الأخرى، ويصدر عن ثقافة مواجهة تسخر من الإجراءات المنطقية الصورية. وعلى سبيل المثال، يقال إن أحد الصوفيين استخدم هذا المنطق لإدخال حصانه عبر الحدود على رغم وجود حظر على تصديره بمعنى أن حصاناً أبيض ليس بحصان[48].

وبصرف النظر عن هذا الشكل الخاص من شبه القياس، وأيضاً عن المنطق البوذي من النوعية الأرسطية الذي سأعود إليه عند الحديث عن اليابان، فثمة مدارس أخرى طورت أشكالاً من الخطاب وتندرج ضمن الإطار الأعم من إجراءات العقلنة. وقد أمضى

= وهي جزء من رد على مقولة هانسن بالحتمية اللغوية، كما أن هذا النقد موضح أكثر في مقالته عام 1990.

(47) Janusz Chmielewski, «Notes on Early Chinese Logic. Part I,» *Rocznik Orientalistyczny*, vol. 26, no. 1 (1962).

1 - الحصان لا يملك [خاصية] رفض - اختيار اللون.

2 - الحصان الأبيض يمتلك [خاصية] رفض ـ اختيار اللون.

3 - ما لا يملك [خاصية] رفض ـ اختيار اللون ليس هو الذي يملك [خاصية] رفض ـ اختيار اللون.

4 - .. الحصان الأبيض ليس بحصان.

(48) A. C. Graham, *Later Mohist Logic, Ethics, and Science* (Hong Kong: Chinese University Press, Chinese University of Hong Kong; London: School of Oriental and African Studies, University of London, 1978), p. 19.

البلاغيون الأوائل وقتاً طويلاً في دراسة ذلك الاختلاف في النحو بين الأشياء والصفات، حيث ساد الشعور بأهمية هذا الجانب في إتاحة استيعاب معرفة أفضل بالعالم، بمعنى طرح مقولات بشأنه. وقد صاحب هذا التطور اكتشاف (أو تفسير) مراسلات رفيعة المستوى، وكانت تلك خطوة أخرى نحو بلورة المعرفة في صياغة محددة. ولكن لأن كل شيء له نقيضه، ففي أوائل القرن الثالث طرأ قدر من اللايقين على مثل هذه المعارف بشكل عام، وعلى المعرفة البلاغية بشكل خاص. واتخذت الاستجابات بين صفوف بعض الفلاسفة شكل رفض التمييزات المنطقية أو إنكار واتباع موقف نسبي يقول بأن الخصائص لا تزول، وهذا الموقف ما لبث أن فنّده بدورهم الفلاسفة الأخلاقيون[49]. وقد قلت بأن التشكك من هذا النوع يتجلى أكثر في الثقافات المكتوبة، حيث يصبح تراتبياً، بمعنى أن يعلق كاتب على ما سبقه إليه كاتب آخر، ما ينشأ معه تراث علمي من التعليقات والانتقادات. وفي الصين، انتقد وانغ شينغ (Wang Ch'ing) الكونفوشيوسيين والموهيستيين على موقفهم إزاء أرواح الموتى، وظل معنياً بالتكلّف الذي يشوب كتابات المثقفين بشأن تشكيلة متنوعة من الموضوعات، وانشغل بالبحث المتواصل عن الحقيقة، ما أفضى به إلى رفض المبالغات والزيف والتأثيرات المصطنعة والأكاذيب، فضلاً عن مهاجمة الأدعياء الذين كانوا يتظاهرون بما ليس فيهم. وفيما اختلفت نتائجه التي توصلت إليها أبحاثه عن نتائجنا، فقد واصل النظر إلى أوجه التناقضات الداخلية وإلى القرائن الخارجية لدى البّت في أمر النُذُر والنبوءات وما إلى ذلك، فأخضع كتابات أسلافه إلى تدقيق مماثل. وبهذه الطريقة طبّق عملية ترشيد على نظام العرافة على نحو ما

---

(49) أنا مدين إلى إ. ب. بروكس (E. B. Brooks) الذي عكف على وضع سرد بالتسلسل الزمني **لحوليات** كونفوشيوس وإلى ف. هـ. ماثير على اهتمامه ومساعدته.

قال به بوتيرو بالنسبة إلى بلاد ما بين النهرين.

وقد اعتمد الموهيستيون مقولات جُمعت بين الجانب النفعي والجانب الفردي، فكان أن تباحثوا في مشاكل منطقية، مثل طبيعة الهوية والجدل، فضلاً عن أشكال بعينها من المنطق شبه القياسي (Quasi-syllogistic). وقد واجه أتباع كونفوشيوس مثل منشيوس (Mencius) هذه المقولات العامة قائلين إنه لا يمكن اختزال الأخلاق إلى حيث الجانب النفعي حتى ولو على مستوى منفعة المجتمع[(50)]. وقام أتباع كونفوشيوس بعد ذلك بوضع نوعية مختلفة من الصياغات لدى توسيع نظرية العناصر الخمسة، بينما قام آخرون بوضع فكرة الين (Yin) واليانغ[(*)] (Yang) . وكثيراً ما قيل بأن التفكير وفق هذه الأنماط المتناسقة يضفي على الصين طابعها، وعلى خلاف ذلك يضفي على الغرب طابع الفكر التجريدي والتحليلي. وقد جاء تحليل دوركايم (Durkheim) بشأن «التصنيف البدائي» (Primitive Classification) ليشمل الصين في إطاره لهذه الأسباب بالضبط، بينما التمس آخرون فيها فكرة «الفكر المتوحش» (La Pensée sauvage). وفي هذه النقطة يورد غراهام الملحوظة المهمة التي تفيد بأنه فيما يمكن أن تتسم هذه التصورات بأهمية بالنسبة إلى مجالات التنجيم والكيمياء القديمة والطب، إلا أنها نادرة في مجال الفلسفة الكلاسيكية، بل إنها ثانوية للغاية في الكتابات الكونفوشيوسية الجديدة. وبعبارة أخرى، فقد استخدمت بطرق تتحدّد سياقياً بالمجال وتتغير عبر الزمن، وعلى نحو ما يوضح أيضاً فإن هذه القيود «المصطنعة» «أصبحت شائعة في العلم البدئي في أوروبا ومواقع

---

(50) انظر: المصدر نفسه.

(*) الذكر ـ الخور والأنثى ـ الظلان بوصفهما عنصري الكون في الفلسفة الصينية القديمة.

أخرى»، وعلى الرغم من جهود أرسطو[51]. وعليه، ليس بوسعنا أن نضع «ذهنية» وحيدة في منطقة ما على نقيض ذهنية أخرى، فما يسمى بالإجراءات العقلانية أو المنطقية إنما تتسم بها تحديداً سياقات بعينها وحقب زمنية بذاتها.

إن الكتابة عن كلمات مثل «منطق» و«منطقي» (ويصدق الأمر نفسه على «عقلاني») دفعت بول إلى التساؤل عن مدى ملاءمة ذلك من أجل وصف الاختلافات الثقافية «أياً كانت الدقة التي جرى توخّيها في تعريفها واستخدامها، فسوف تفهم مثل هذه الكلمات على أنها تشير أيضاً إلى قوانين منطقية أساسية بما يعطي الانطباع بأن تلك الاختلافات أعمق بكثير وأخطر بكثير مما هو الحال بالفعل»[52]. وهذه نقطة عامة ومهمة في القضية التي نناقشها. ومما له دلالة بالغة محاولة هانسن أن يفهم الفكر الصيني عن طريق فرادة اللغة (رأي لغوي - براغماتي)، وهو ما يرتبط بالفكرة التي تقول إن الأخلاقيات الصينية «شمولية وغير متجانسة وتفتقر إلى أفكار عن الحرية والفردية والكرامة الشخصية»[53]. ومع ذلك يرى غراهام أن الفلسفة الصينية

---

(51) A. C. Graham, «The Place of Reason in the Chinese Philosophical Tradition,» in: Raymond Stanley Dawson, ed., *The Legacy of China*, The Legacy Series (Oxford: Clarendon Press, 1964), p. 50.

(52) Paul, «Equivalent Axioms of Aristotelean, or Traditional European, and Later Mohist Logic: An Argument in Favor of the Universality of Logic and Rationality,» in: Lenk and Paul, eds., *Epistemological Issues in Classical Chinese Philosophy*, p. 121.

(53) H. Roetz, «Validity in Chou Thought: On Chad Hansen and the Pragmatic Turn in Sinology,» in: Lenk and Paul, eds., *Epistemological Issues in Classical Chinese Philosophy*, p. 70, and Chad Hansen, *Language and Logic in Ancient China*, Michigan Studies on China (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1983).

كانت تتجه في معظمها إلى تلبية الاحتياجات البشرية، بينما كان الفكر «من النوع نفسه الذي يتشابه مع فكرنا الأخلاقي والعملي»[54]. ويقول أيضاً إن الصينيين في فترات مبكرة من الزمن عمدوا إلى فتح معتقداتهم الأساسية أمام «اختبار العقل»، ثم يسهب في هذا القول عندما يدّعي أنهم لم يستهلوا «تراثاً دائماً من العقلانية» لأن الكلاسيكيات الكونفوشيوسية والداوية كانت تمثل «سلطة نصّية». وثمة سياقات مماثلة في الغرب شهدت بدورها فترات من التوقف ومن تقديس النصوص، حيث يفترض وجود «تراث دائم»[55]. لقد تعامل الأفلاطونيون المحدثون مع كل من أفلاطون وأرسطو على أساس تقديس كتبهما، وكان ذلك موقفاً واكبه تطرف في التحصيل المدرسي ونوعاً من الإيغال في العقلانية على نحو ما يمكن أن يوجد أيضاً في كثير من اللاهوت القروسطي، ومن دون أن يتصف هذا المنحى بالتفكير النقدي نفسه الذي ميز عصر سقراط. وبطبيعة الحال فلم يحدث، لا في الصين ولا في الغرب، أن اختفى التحليل والنشاط العقلاني، ولكنهما استمرا خارج نطاق الفلسفة النظامية، وإن كان هذا ليس واضحاً من أعمال كثير من الشرّاح.

وإذا ما تحولنا مرحلياً إلى قضية الاقتصاد، فإن المفهوم القائل بأن «العقلانية» لم تكن مهجورة وحسب، بل كانت غائبة تماماً في الصين، قول شائع بين الكتاب الذين تناولوا قضية التغيير والتطور[56].

---

(54) Graham, «The Place of Reason in the Chinese Philosophical Tradition,» in: Dawson, ed., *The Legacy of China*, p. 54.

(55) في عملية موازية شهد القرن الخامس عشر تقديس كلاسيكيات كونفوشيوس التي عمل على إحيائها جماعة سونغ من النيوكونفوشيوسيين. وهكذا طرحوا جانباً العقلانية والبحث العلمي لصالح الحفظ والتذكر والدراسات النصية والمقارنات الطنانة في بلاغاتها. ويقال إن الابتكار اختفى في تلك الفترة لصالح مجرد الترديد المدرسي.

(56) منهم مثلاً: S. Gordon Redding, *The Spirit of Chinese Capitalism*, De =

وعلى نقيض الحالة في الغرب، فهم يرون أن هناك اعتماداً على «الأبوية» (Paternalism) و«الشخصانية» (Personalism) من حيث ارتباطهما بغياب الشعور بالأمان وتعارضهما مع «عقلانية» من نوع اقتصادي. وهذا النوع ربطه ماكس فيبر مع البيروقراطية ومع السلطة اللاشخصانية واللاأبوية التي وصفها بأنها راشدة ـ قانونية ليميزها من السلطة التقليدية التي ميزت بقية العالم. وبالنسبة إليه، فإن الحديقة السحرية لمذهب الابتداع الديني على النحو الذي يتجسد في الداوية كانت تعني أن لا مجال هناك لتطور اقتصاد عقلاني أو علم طبيعي. وبالنسبة إلى علماء غربيين، فإن الموقف المتصل بالعلم أصبح الآن غير ذي موضوع، وخاصة من خلال أعمال جوزيف نيدام. وحتى إذا لم تكن الصين قد طورت الإجراءات ونظم المعرفة التجريبية نفسها على نحو ما فعل العلم الحديث، فإن مساهماتها في هذا الميدان كانت هائلة. ومع ذلك، يبدو بوضوح أن من عوامل القصور النظر إلى الرأسمالية الحديثة من النوع الغربي على أنها النمط الوحيد الذي يعبّر عن الاقتصاد «العقلاني». إن نجاح الصين المبكر في هذا الميدان أمر واضح في ضوء حجم صادراتها ومدى تقدم مصنوعاتها، فضلاً عن كثافة سكانها ومنجزاتهم[57]. ولقد وصلت إلى مستويات عالية من الإنتاج الربحي (بمعنى الإنتاج الكثيف من نوعية «راشدة أو مُعقلنة») سواء استجابة للأسواق الداخلية أم للطلبات الخارجية من الغرب أم لطلبات من الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا[58].

Gruyter Studies in Organization; 22 (Berlin; New York: W. de Gruyter, 1990), = p. 136.

(57) هذه الإشارة هي لقياس النجاح جزئياً من الناحية السوسيوبيولوجية. ومع ذلك فسكان الصين لا يتميزون فقط بضخامة العدد، بل أيضاً بوفرة في الطعام ورقي الثقافة.

(58) انظر: Lothar Ledderose, «Module and Mass Production,» in: =

جاءت هذه الصلات الخارجية بمؤثرات من الخارج. ولأن المنطق الهندي كان لصيقاً بالحوار الديني، فقد تحتّم أن يخلف أثره وطابعه في كل من الصين وكوريا واليابان وفي المناطق الأخرى من جنوب شرق آسيا التي انتشرت فيها الكتابات البوذية وطورت بذلك عوامل تباينها في هذا المضمار. لقد سافر الرهبان الصينيون على نطاق واسع إلى الهند خلال السنوات الأولى من الحقبة المشتركة ساعين للحصول على النصوص الأصلية؛ فتأثر شمال شبه القارة باليونان في فترة شهدت فيها أوروبا الغربية تحقيق منجزاتها. وبنتيجة غزوات الإسكندر في آسيا تم إنشاء مدن يونانية، وفي إطارها قامت مسارح يونانية واشتغل فلاسفة يونانيون. وكان هناك أيضاً هذا الفن اليوناني الذي أثّر جنباً إلى جنب مع أشكال محلية تأثيراً عميقاً في غندارا (Ghandara) وفي الفن البوذي بصورة عامة. ومع وصول الفن البوذي والزهور البوذية وصل كذلك المنطق البوذي (إنميو) (Inmyo) إلى اليابان عن طريق الصين في فترة مبكرة. وفي عام 653 الميلادي خلال حكم الإمبراطور كوتوكو (Kotoku) ترك دوشو (Dosho) اليابان كي يدرس في الصين وتعاون مع الراهب جيون (Jion) (أو تزوين (Tzu-en)) ليعملا تحت إرشاد هسوان تسانغ (Hsuan-Tsang) في وضع أحدث فلسفة في ذلك الزمان، وهي مذهب المثالية (Wei-shih, vij-naptimatrata)، ثم انكبّ بنفسه على دراسة المنطق (إنميو). وفي عام 661 الميلادي عاد خلال حكم سيمي (Saimei) وأدخل هذه الإجراءات إلى اليابان. أما هسوان تسانغ نفسه، فقد قام بالرحلة حول الهند (629 ـ 645 م)، وبعدها ترجم أربعة وسبعين عملاً بوذياً في 1338 مجلداً: ويعدّ كتاب: **سجل المناطق الغربية**

Proceedings of the International Colloquium on Chinese Art History, 1991. Part 2: = Painting and Calligraphy (Taipei: National Palace Museum Taipei, 1992).

(*Record of the Western Regions*) أو (*Hsi-yu chi*) أهم عمل من نوعه[59]، ومرة أخرى فإن «المنطق» الذي نتعامل معه لم يقتصر على «ثقافة» واحدة بعينها على رغم أنه قد ينطوي على متغيرات محلية.

كتب اليابانيون أنفسهم كثيراً عن المنطق البوذي: تحصي قائمة هوتان (Hotan) الببليوغرافية من منتصف فترة توكوغاوا (Tokugawa) أربعة وثمانين منها. وتضم هذه المجلدات مجموعة: **ثلاث وثلاثين مقولة زائفة**، بينما يتضمن مجلد آخر: **تعليقات قصيرة على مذهب الأنواع الأربعة من التناقض**. وهذه التطورات لم تكن مقتصرة على اليابان باعتبار أن غينشين (Genshin) أرسل عمله: «تعليقات قصيرة على مذهب الأنواع الأربعة من التناقض» إلى أستاذ صيني بوساطة تجار من سونغ، وكان موضوعاً يتطلب التبحر فيه من جانب كل راهب، ومع ذلك كان المنطق البوذي ينظر إليه بشكل عام على أنه ميدان حافل بالسحر والغموض ويجب البوح به تحت جناح السرية، وأن كثيراً من الأعمال الجديدة تألفت من تعليقات سرية، وهذا ما أنشأ تناقضاً مع الهند والتيبت.

وعلى ذلك شاركت اليابان في تراث أوسع نطاقاً من التحليل لم يكن مقتصراً على حدودها السياسية، وهذا كان أقرب إلى ما أسهم به غرب أوروبا في التراث الكلاسيكي. لقد تبنّت اليابان وعدّلت صيغ الجدل أو القياس المستمدة من المنطق الهندي ومن الصياغات الهندية الأصلية التي استخدمت كنموذج على الوجه التالي:

---

(59) Hajime Nakamura, *Ways of Thinking of Eastern Peoples: India, China, Tibet, Japan*, Rev. English Translation Edited by Philip P. Wiener (Honolulu: East-West Center Press, [1964]), p. 543.

1 ـ **الاستنتاج**: الكلمات غير دائمة.

2 ـ **السبب**: لأنها مصنوعة.

3 ـ **المثل التفسيري**: من حقائق التجربة أن أي شيء مصنوع غير دائم كالجرار الفخارية مثلاً. ومن حقائق التجربة أن أي شيء دائم لا يكون مصنوعاً كالفضاء مثلاً[60].

وهناك تعبيرات يابانية عن السياقات أو الاستنتاجات مصوغة من خلال أحكام يتصل بعضها ببعض بصورة متلاحقة. وفي ما يلي واحد من الأمثلة الشهيرة التي تدل على مثل هذه السلسلة المفككة الحلقات من القياس:

«عندما تهبّ الرياح يثور الغبار. وعندما يثور الغبار يؤذي العيون، فإذا ما أصبح مؤذياً للعيون يصاب كثير من الناس بالعمى، وحينئذٍ يظهر كثير من عازفي الوتريات (ساميسن) (Samisen)، وإذا ما ظهر كثير من عازفي الوتريات فإن هؤلاء العازفين يشتد الطلب عليهم. وإذا ما اشتد الطلب على عازفي الوتريات تُقتل القطط (لجلب خيوط الأوتار اللازمة لهذه الآلة الموسيقية)، فإذا ما قتلت القطط يزداد عدد الفئران، وإذا ما ازداد عدد الفئران تتعرض الصناديق لما يقرضها ويشتد الطلب عليها، وإذاً يصبح صانعو الصناديق في بحبوحة من العيش»[61].

هذه الإجراءات ليست متطابقة مع المنطق الصوري الأوروبي الذي ظل على حاله إلى حدّ كبير حتى عصر النهضة، وبعدها أصبح أكثر تعقيداً إلى أن أفضى إلى المنطق الجديد في الجزء الثاني من

(60) المصدر نفسه، ص 545.

(61) المصدر نفسه، ص 534-535.

القرن التاسع عشر. إنها تبدو أقرب إلى ألعاب الأطفال من قبيل «ولد مقابل فلسين»، وهي الأحجية التي تنهي الهاغادا (Hagada)، النص الذي يقرأه يهود الإشكناز الغربيون في وجبة عيد الفصح. وكما رأينا، فإن القياسات الصورية بالنسبة إلى الكثيرين تشترك في الخاصية نفسها التي تكاد تقارب لعب الأطفال التي تستخدم الكلمات، فهي تنتمي بالتأكيد إلى النوع نفسه من «الألعاب اللغوية» التي تشكل الألغاز في كثير من الثقافات. والعلاقة بين الأشكال الفضفاضة من المنطق السياقي مثل القياس الياباني، والأشكال الشعبية من الألعاب اللغوية مثل الألغاز، علاقة واضحة. وفيما توجد بالطبع هذه الأشكال الشعبية في الثقافات الشفاهية، فإن تجربتي تفيد بأنها أكثر شيوعاً في المجتمعات التي تعتمد الكتابة، وخاصة بين الأطفال الذين يستخدمونها غالباً في باب السخرية من خلال محاكاة إجراءات الأسئلة التي يطرحها عليهم معلموهم في المدرسة.

وشأن المنطق الهندي الكلاسيكي، فإن أشكال الجدل في الصين تتألف من منطق ينطوي على حوار وجدل وتعليق مكتوب، في حين أنها كثيراً ما تطرح صياغات شفاهية وقد تحولت في واقع الأمر بواسطة الكتابة إلى إجراء رسمي. وعلى الرغم من أنها جاءت من الصين، فإن هذه الأنواع من الجدل النظامي ظهرت في اليابان. وفي إطار مذهب تنداي (Tendai)، فإن الامتحانات الدورية للكهنة الدارسين الذين تدعمهم الدولة شملت إجراءات مماثلة. أما الجريدة الرسمية لفترة إنرياكو (782 ـ 806)، فتفيد عن خمسة أسئلة وعشر مسائل كانت تطرح كلها، ولا بد من أن يتم الإجابة عنها بصوت عال. تلك كانت خطوة نحو إضفاء طابع الشعائر على الحوار المنطقي الذي ينظر إليه البعض بوصفه أصل الجدل في الدراما. وفي هذه التعليمات تم استخدام أشكال «إنميو»، وكذلك أسلوب الحوار

«رونجي» (Rongi). وهنا تتلى الأسئلة والإجابات مصحوبة بإيقاعات رصينة تساعد على التذكر الدقيق للكلمة المكتوبة (ومن ثم تقديسها). وخارج النطاق البوذي تطورت أساليب عقد مناقشات عامة لتلاوة الشعر الغنائي و**حكاية قصة غنجي** (*The Tale of Genji*) في أماكن متنوعة حيث كانت قصائد الـ «Utaawase» تناقش وكانت الأسئلة والإجابات يتم طرحها. واليوم يتواصل الحوار الطقسي في جبل كويا (Mt. Koya) فيما يجلس المستجيبون (ريشة) (Rissha) والمتسائلون (منجا) (Monja) والقاضي أو الحكم (تنداي) (Tandai) والناسخ (شوكي) (Chuki) والمدير (غيوجي) (Gyoji) خاشعين حول تمثال بوذا وسط تراتيل التراتيل وقراءة المواعظ (سوترا)[62] (Sutra). وكما الحال في أوروبا القرون الوسطى كان هذا الشكل من أشكال الحوار مرتبطاً بصورة وثيقة بالدين. وكان غياب هذا العنصر الديني هو الذي جعل أمر اليونان مختلفاً، حيث كان التعلم منفصلاً بصورة مميزة عن الدين، بينما جنحت الحوارات المنطقية في اليابان لأن تصبح متصلة بالاجتماعات البوذية وبأكثر الممارسات ورعاً.

وبقدر ما وجدنا اختلافاً بشأن وجود المنطق والعقلانية في الهند وفي الصين، فإن ثمة اتفاقاً مماثلاً حدث بالنسبة إلى اليابان. وطبقاً لفيلسوف ياباني معاصر هو ناكامورا (Nakamura)، اختلفت الهند عن الصين واليابان التي لم تشهد سوى القليل من التفكير المنطقي[63]. وقد بدأ عرضه للموضوع عام 1945 ـ 1946 في محاولة من جانبه لتبيان الاختلافات بين المجتمعات الشرقية (على رغم أن عرضه يشير كذلك إلى كثير من التماثل، ومن ذلك مثلاً انتشار

(62) المصدر نفسه، ص 544-545.

(63) «ليس علينا أن نفقد الأمل تماماً في هذا الصدد بشأن قدرة الشعب الياباني على التفكير المنطقي حيث إن هذا ليس سوى «اتجاه عرفي» (المصدر نفسه، ص 550).

المنطق الهندي)، ولكن بالذات في إطار النظم الغربية. ومن الأمور اللافتة بالنسبة إلى نقده الذاتي (على نحو ما يشير آرثر رايت Arthur Wright) في المقدمة) أنه صادر عن أستاذ تعلّم في مجال الفلسفة البريطانية والأمريكية، ثم واجه انهيار اليابان عام 1945. ومن الفصول الثلاثة ذات الصلة فصل معنون «الاتجاه نحو تأكيد سياق اجتماعي محدود»، وفصل آخر بعنوان «الاتجاهات غير العقلانية»، وهو يبدأ بفرع تحت عنوان «الاتجاه نحو إهمال القواعد المنطقية»، حيث يربط بينها وبين طابع اللغة اليابانية. وعلى سبيل المثال، فإن التجاوز المتكرر عن الموضوع ينظر إليه على أنه قد يتصل بالطابع غير الدقيق للطريقة اليابانية في التفكير بصفة عامة على رغم أنه يضيف قائلاً إن الموضوع يمكن في واقع الأمر طرحه أو استخلاصه من واقع السياق[64]. وهناك فصول أخرى ذات عناوين مختلفة، منها: «الافتقار إلى تجانس منطقي»؛ و«التطور البطيء للمنطق في اليابان». وهو نهج يكتنفه تعقيد من يخلط بين مستويات الاستخدام الشعبي (للغة مثلاً) وبين معارف المتخصصين.

مثل هذا النقد الذاتي ليس بالأمر الذي يدعو إلى العجب باعتبار خلفية المؤلف من حيث الزمان والمكان. ولكن على رغم هذا الموقف الذي يهوّن من قدر الذات، إلا أنه يرى كذلك أن الفلسفة اليابانية تناضل في التعامل مع «نوعيات المشاكل نفسها التي تعامل معها الفلاسفة في الغرب والهند والصين» حيث كانوا يتبعون إلى حد كبير نهج التطور نفسه الذي كان متبعاً في مواقع أخرى[65]. وفي كتاب صدر بعد ذلك، يتابع الكاتب مفهوم التطور الموازي في تاريخ

(64) المصدر نفسه، ص 535.

(65) Hajime Nakamura, *A History of the Development of Japanese Thought from A. D. 592 to 1868* (Tokyo: Kokusai Bunka Shinkokai, 1967), pp. i, v-vi.

الأفكار، ثم يوضح أوجه الشبه العامة في مستويات التطور في الشرق والغرب، وخاصة في الفترات المبكرة. وحتى «الفكر الحديث» يراه ناشئاً في الأقطار الشرقية، ولكن بصورة متقطعة فقط، إذ «لم يتطور كاملاً، بل اختفى في مراحل لاحقة»[66]. ولا يشك أحد في أن ناكامورا يشير في هذا السياق إلى أنه كان ثمة إمكانية لنشوء «فكر حديث» في الشرق.

ولست أذعي أن أنماط المنطق الصوري والقياس كلها تتشابه. ولكن، في ضوء القوائم والجداول، فإن الأشكال المكتوبة من الإجراءات الشفاهية للاستنتاج تنطوي بالفعل على عنصر قوي من التماثل سواء في الشرق أم في الغرب. وعليه، يمكن أن يكون هذا كله قد نشأ بطريقة ما عن الصيغ التي شهدتها منطقة بلاد ما بين النهرين، ثم انتشرت في كلا الاتجاهين، أو أنها تأثرت بفعل انتشار الفلسفة اليونانية شرقاً. وأنا أفضّل أن أربط التطور بصورة أوضح مع اعتماد الكتابة، ولكن حتى لو قبلنا منطق الانتشار فإن الهند تكون قد اكتسبت طريقة الجدل القياسي الصوري قبل أوروبا الغربية، لأن هذا الشكل من أشكال المنطق لم يصل إلى هناك إلا في مرحلة لاحقة للغاية عن طريق روما التي عمدت بالفعل إلى توسيع حدود الإمبراطوريات الكلاسيكية لكي تمدها ناحية الغرب. وبعبارة أخرى، للشرق أن يدّعي كثيراً فضل العديد من هذه المنجزات الإغريقية قدر ادعاء الغرب الذي أصبح بعد ذلك مهاداً لتطور الرأسمالية الصناعية ولنظم المعرفة «الحديثة».

(66) Hajime Nakamura, *Parallel Developments: A Comparative History of Ideas*, Edited by Ronald Burr; with a Pref. by Charles Morris (Tokyo; New York: Kodansha; [New York]: Distributed [by] Harper & Row, 1975), p. 561.

إن أشكال الجدل موجودة في المجتمعات كافة. لكن هذه الإجراءات التي نناقشها لا توجد ببساطة بين طيات اللغة أو في الثقافة الشفاهية لكي تنتظر تسجيلها من خلال الكتابة. إن الإنسان الشفاهي له أيضاً عقلانيته ومنطقه، ولكنه لا يمتلك هذه الأشكال الخاصة من «المنطق» و«العقلانية» التي نحن بصددها. كما أن الجدل السياقي والجدل القياسي غير الصوري لا يرتبط بالقياس الصوري، فهذا الأخير نتاج للروح الابتكارية عند البشر (وأحياناً يتسم بقيمة مشكوك فيها) لأنه ينشأ في المجتمعات التي تعرف الكتابة، وفي مواقع محددة، وفي مراحل زمنية بعينها من دون أن ينشأ باعتباره نتاجاً مباشراً ناجماً عن نظم الكتابة. إنه يمثل نتيجة، بمعنى أنه تابع للكتابة، ولكنه يتطور من أشكال جنينية على نحو ما نجده في بلاد ما بين النهرين، ويجب تعلمه بالتالي. إنه ثمرة للكشف والتعليم وليس مجرد جزء من معدات الطفل «غير المتعلم»، بل هو جزء من لغة كامنة في صلب التفكير الذي يمكن بدوره أن يضم المنطق السياقي ذاته. وعلى الجانب الآخر فهو ينتمي إلى نطاق الثقافة، لا بمعنى النشوء الذي كثيراً ما يستخدم به الأنثروبولوجيون هذا المفهوم، ولكن بالمعنى التاريخي المحدّد الذي يحترم عنصر التراكم في بعض الأحيان. و«المنطق» بالمعنى المقيد يتطور في الكتابة، وإن كان المنطق بالمعنى الواسع ظاهرة يختص بها البشر جميعاً، ودالة قد تشير إلى الاستخدام الخاص للغة في العملية التي تطلق عليها إيثر غودي (Esther Goody) وصفة «التخطيط التفاعلي المتوقع»[67] (Anticipatory Interactive Planning).

والسؤال هو: لماذا اتخذت هذه التطورات في مجال «المنطق»

(67) Esther N. Goody, *Social Intelligence and Interaction: Expressions and Implications of the Social Bias in Human Intelligence* (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1995).

مثل هذه الأشكال المتماثلة على الرغم من تباين الخلفيات الثقافية؟ هل يرجع السبب إلى بعض الحقائق المطلقة التي تتعلق بـ «المنطق الصوري»؟ فكما رأينا في سياق تفنيد آراء هانسن وغيره بشأن عدم تكافؤ الطروحات في المنطق الأرسطي والموهيستي، يؤيد بول شمولية المنطق والعقلانية، ولكن القياس الصوري ليس شاملاً حتى ولو وجدنا أساليب متوازية في أوروبا والشرق، فكيف إذاً نشأ هذا التوازي؟ إن الانتشار ينطوي على احتمال بالتأكيد. ولكن بالنسبة إلى اليونان والهند نستطيع أن نؤكد عنصر النشاط الذي تلا اعتماد نظم الكتابة المبسطة في الفترة تقريباً نفسها. وكلتا المنطقتين شهدتا في مراحل مبكرة نظماً أعقد من الكتابة انطوت في كل منهما على إجراءات جنينية «منطقية» تستند إلى نوع من أنواع الجدل الذي تعرفه المجتمعات الشفاهية، ثم تطورت بالتأكيد. ولكن في كلتيهما ثمة أشكال بسيطة نسبياً من الكتابة، وربما نبعت من الشكل المتشابه أو الشكل السامي المتوازي نفسهما، وشجعها اندفاع في النشاط المكتوب ما لبث أن تحوّل بالاهتمام من القوائم السائدة للرموز التصويرية الأولى إلى «طروحات» أكثر إبانة بالحروف الهجائية (إلى أن جاءت شعائر التقديس). وهذا النشاط شمل مزيداً من المحاولات لإضفاء أشكال على عملية الاستقصاء في الكتابة لأن نهج الحكيم ناجاسينا، شأنه شأن أرسطو، تَمثّل أساساً في نهج أستاذ متمكّن من الكلمة المكتوبة، كما أنه أفضى إلى القياس الأكثر تجريداً الذي ترمز فيه الحروف إلى مصطلحات ملموسة المعاني.

على أن القضية التي أطرحها تعترف بالوحدة النفسية للبشر، فيما تسلّم بسياقات تطورية أو إنمائية. وكثير من علماء الأنثروبولوجيا يرون هذين السياقين متعارضين[68]، ولكن هذا لم يكن رأي أ. ب.

(68) Tambiah, *Magic, Science, Religion, and the Scope of Rationality*, p. 1.

تايلور (E. B. Taylor)، ولا رأي لويس مورغان (Lewis Morgan). وفي دراسة لدلالات القراءة والكتابة أصرّيت أيضاً من جانبي على التمييز بين القدرات المشتركة وبين القدرات المتباينة على الصعيد المعرفي. وفي الحالة الأخيرة، نجد تأثير التغييرات في وسيلة التواصل. ومن ذلك مثلاً استخدام الكتابة، وإذا كنت لا أجادل في ما حدث على أنه تحوّل شامل أو ثوري في الاتجاه على طريقة كون (Kuhn)، فإنني أوضح وجود العوامل التي تساعد على تغيير صياغة المشاكل وحلها لكي تغيّر العمليات المعرفية على مدى فترة أطول، ثم تضيف قدرات جديدة إلى كثير من القدرات القائمة بالفعل.

وليس من سبب يدعو إلى أن تشارك كل المجتمعات التي عرفت الكتابة في أنشطة مماثلة. ولكن مجرد عملية وضع الكلمات في صيغة مكتوبة تتحوّل بالنشاط المعرفي نحو هذا الشكل. ومن شأن الجماعات المختلفة أن تنتج إجراءات متباينة، فيما تظل هناك أوجه شبه حميمة للغاية. وشأن كثير من الابتكارات ربما تكون قد جاءت من مكان آخر، ومن ثم جرى إدماجها ضمن أعراف المجتمع المضيف مع إضفاء بعض التعديلات عليها، ثم الاحتفاظ فنّياً بالشكل نفسه، وهذا يبدو بالنسبة إليّ تاريخ القياس الصوري.

العقلانية والرأسمالية

عرضتُ حتى هذه النقطة لتوزيع الاتجاه العقلاني، بمعنى الإجراءات المنطقية، صورية كانت أم غير صورية، في المجتمعات الرئيسية في قارة أوراسيا. ولكن كما ذكرت في مفتتح المناقشة هناك معنى أوسع نطاقاً تعدّ فيه العقلانية من النوع الفضفاض أمراً يختص به الغرب، وقد تطرقت إليه لدى مناقشة الصين. ومن ناحية أخرى،

هذا يمثل طرحاً لاحقاً يتصل بالتحديث وباعتماد إجراءات عقلانية في مجالات الدين والاقتصاد والإدارة وفي نظم المعرفة، باعتبار أن هذا كان منطق الغرب «الذي تم تحديثه» أولاً، ولا بد من أن يكون من ثم أكثر «عقلانية» على الأقل من ناحية العقلانية الصورية» (Formal Rationality) كتمييز لها من «العقلانية المادية» (Substansive Rationality). ويرى فيبر العقلانية الصورية متصلة بعملية التمييز المؤسسي التي ترتبط بدورها بالفصل بين مجالات القيم، وخلق توترات بينها، وإتاحة الفرصة لنشوء لاعقلانية مادية. وثمة مستوى واضح، وإن كان محدوداً يصدق فيه هذا الادعاء باعتبار أن هذه التطورات شملت تطبيق فكر عقلاني، ولكن هل هناك أنواع أخرى من العقلانية تتسم بمزيد من الأهمية؟ أو أن هذه الطروحات تمثل مجرد تصورات ارتجاعية لما يفترض أنه قد حدث بالفعل، وهي تعمم ميزة معاصرة (حديثة) لتضفيها على ملمح هيكلي يتسم بطابع سيكولوجي أو اجتماعي؟[69]. وهناك الكثيرون ممن يصرّون على «أنهم» (الآخرون) لا يفكرون كما نفكر «نحن»، وهذا هو سبب أنهم لم «يأخذوا بأسباب التحديث». وعلى مستوى أكاديمي أعلى فقد نظرتُ في الطريقة التي جعلت ربط تراث الإنسانيات بالإغريق، ما حدا كثيراً من العلماء على أن يهملوا، بل يهوّنوا، من شأن الأشكال الموازية للخطاب في الشرق. وقد يبدو الشيء نفسه صحيحاً عندما تتحول المناقشة إلى موضوع العقلانية في سياق النشاط الاقتصادي

---

(69) في تعليق هابرماس على فكرة فيبر عن العقلانية، يرد القول بأن عقلنة النظرة العالمية لا تشمل فقط «تعميم نطاق التطبيق للعمليات النظامية للتفكير [العقلانية النظامية]، ولكن عدم التركيز على المنظورات العالمية، وهو ما يستحيل تحقيقه بغير تغيير متزامن في هياكل الوعي المتعمقة والمتسمة بطابع أخلاقي - عملي» (Habermas, *The Theory of Communicative Action = Theorie des kommunikativen Handelns*, p. 176).
ويبدو هذا بالنسبة إلي وكأنه ينفذ إلى جوهر المشكلة.

الحديث، إذ يتحول محور الاهتمام عادة إلى أوروبا الحديثة. ومثل هذه المواقف لقيت تفصيلاً أكاديمياً في أعمال كثير من الكتّاب في مجالات التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية. ولكننا صادفنا أفضل ما نعرفه، وأفضل من تمت مناقشته، وأعمق من ترك نفوذه عند المؤرخ وعالم الاجتماع المقارن الألماني ماكس فيبر[70]. وفي تعليقاته على منجزات فيبر، يلاحظ بندكس (Bendix) أن اليونان كانوا أول من طوّر «البرهان العقلي في الهندسة» (Rational Proof in Geometry)، وهو ما افتقرت إليه الهندسة الهندية. كما أن الغرب تسلّم زمام القيادة في صياغة واستخدام «المفاهيم العقلانية في العلم التاريخي وفي الفقه القانوني». ولكنه يشير أيضاً إلى أن الإدارة الحكومية والمشاريع الاقتصادية اتسمت بـ «طابع نظامي رشيد لم يجد له نظيراً في الشرق»، وكل ما فعلته الأخلاقيات البروتستانتية هو أن استكشفت مرحلة من مراحل «التحرر من السحر» (وهي مرحلة العقلنة) التي تعَامَل معها فيبر على أنها أفضت إلى العقلنة النظامية وإلى «الخصوصية التي ميزت الثقافة الغربية».

ألم يكن ثمة نظير في الصين في حقيقة الأمر؟ خُذ حالة العقلانية في مجال القانون. فيما يسود الرأي بشأن الصين كدولة استبدادية، بما معناه غياب حكم القانون، فإن الحقيقة تقول بأن الأحكام الرئيسية لقانون تانغ استمرت حتى عام 1911. وثمة تحليل لرأي الشاعر والقانوني بوشوني (Po-Chuni) في قضية ضرب زوجة أفضى إلى موتها يوضح أنه كان لدينا في القرن التاسع نموذج لتطبيق مبدأ (eiusdem generis) تفسير مصطلح عام بشكل محدّد على غرار

---

(70) انظر مثلاً: Gellner, *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism.*

والاتجاه العام لمناقشة هابرماس بشأن العقلانية.

المصطلحات الأخرى الواردة في السياق، وهو ما يفترض أنه لم يتطور سوى في القانون الغربي العام في القرن التاسع عشر(71). ولدى قبول رأي بوشوني اعتمد الإمبراطور على «نظرة عامة تعتمد المعقولية»، إذ إن النظام الصيني في العدالة الجنائية كان يصرّ على تفحص متعمق لقضايا القتل واحترام الحياة البشرية واهتمام بتحديد مسار الحكم الصائب.

وعند فيبر ومفسّريه، فإن الإصرار على «العقلانية» النظامية أمر انتقائي للغاية، ويركز على السياقات التي تفوّقت فيها أوروبا. ولكن بعض هذه الادعاءات مشكوك فيها إذا لم تكن خاطئة على طول الخط. وعلى سبيل المثال، ففي مجال الإدارة والاقتصاد كان الشرق في المراحل الأولى في بعض النواحي أكثر تطوراً من الغرب في القرون الوسطى بعد انهيار الاقتصاد القديم. وكانت تلك فترة قد شهدت الانهيار العام في نظم المعرفة وفي غيرها من التجليات الثقافية في الغرب. ويرجع جزء من هذا التخلف إلى الاختيار المتعمد لمعرفة دينية مقيّدة، ولما أعقب ذلك من تقديس بعض النصوص على حساب استبعاد نصوص أخرى رُؤي أنها وثنية. ولكن حتى مع الإصلاح الديني، لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية أن المذهب البروتستانتي كان أكثر «عقلانية» حتى بالمعايير الغربية من الكونفوشيوسية الجديدة أو البوذية المحدثة. وإذا ما كان أكثر عقلانية من ناحية السيادة على العالم فربما يرجع ذلك إلى أن سياق ظهوره جاء مختلفاً، فربما يكون حاول استبعاد «السحر» لصالح اقتراب مباشر من الله، ولكن «السحر» يشكل بالتأكيد طقوس الآخرين

(71) Geoffrey MacCormack, «The Traditional Chinese Law of Homicide: Po Chū-i and the Eiusdem Generis Principle,» *Chinese Culture*, vol. 35, no. 3 (1994).

وممارسات تتم خارج الكنيسة. وعلى أي مستوى موضوعي آخر استمر قدر من السحر داخل الكنيسة ذاتها وبعضه كان خارجها. وقد واصلت الكاثوليكية السيطرة على العالم المسيحي. لقد حدث تغيير بالفعل، ولكن هل جاءت النتيجة الراديكالية على نحو ما نجم من آثار عن الكونفوشيوسية؟ على أي حال، فإن هذه المناقشة بأكملها يشوبها عنصر الانتقاء، سواء من حيث المواضيع أم المناطق أم الفترات الزمنية التي تفوّق فيها الآخرون.

لقد حاول فيبر نفسه أن يتحاشى التأكيد بأن الثقافات غير الغربية فشلت في إظهار العقلانية، وصاغ الانقسام الذي يفرق بين الشرق والغرب بطريقة مختلفة[72]. وقد أدرك أن العقلانية النظامية مثل الرأسمالية كان لها وجود في كثير من المجتمعات. أما الذي أثار اهتمامه، فكان تميّز الرأسمالية الغربية والرأسمالية الحديثة الموجّهة نحو الإنتاج[73]. وعليه، فقد توقف عند تميّز الرأسمالية الغربية الحديثة التي كانت «مبرر السيادة على العالم». ومن ثم، فلم تكن النزعة العقلانية الصورية ترتبط فقط بـ «صحوة» العالم التي كان التحول العلماني حالتها المتطرفة، ولكنها ارتبطت باستبعاد الطابع الشخصي وإشاعة التنظيم الإداري البيروقراطي الذي ربط بينه وبين صعود البروتستانتية التقشفية[74]، ولا سيما في القرن السابع عشر

(72) ميّز فيبر بين الجوانب أو الملامح الشكلية والجوهرية العقلانية للقانون في سياق الإجراء القانوني والقصد القانوني، ولكن التمييز بين الجانبين ينطبق بصورة أوسع على الحساب العملي للوسائل والغايات، وعلى العقلانية المطلقة للأهداف النهائية. انظر: Bryan R. Wilson, ed., *Rationality*, Key Concepts in the Social Sciences (Oxford: Blackwell, 1977), and Tambiah, *Magic, Science, Religion, and the Scope of Rationality*, p. 144.

(73) Schluchter, *The Rise of Western Rationalism: Max Weber's Developmental History = Die Entwicklung des okzidentalen Rationalismus*, pp. 6-9.

(74) Rothe، في: المصدر نفسه، ص xv.

عندما أصبح «نقطة تحول للتطور الثقافي الكلّي للغرب»[75].

لقد اعترف فيبر بأن مذهب الكونفوشيوسية وصف شكلاً من أشكال السلوك العقلاني الرصين، وإن كان قد رآه معارضاً بصورة مثيرة للنمط الأوروبي الذي يدعو إلى تكيّف عقلاني مع العالم بدلاً من السيطرة العقلانية عليه. وإذ يتعلق السلوك الأخير بتصرفات الفرد بدلاً من سلوك المجموع يقال عنه إنه يقوده العرف ولا يوجهه المبدأ[76]. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الفرق له طابع تطوري ويشكل جزءاً من التحول العام عبر الزمن من أخلاقيات أو معايير السحر إلى أخلاقيات القانون مع تصنيف الكونفوشيوسية ضمن العنوان الأول. وعلى ذلك، ففيما امتلك الصينيون العقلانية كان لديهم النوع المغلوط منها لكي يتيح لهم التحديث، بمعنى تأصيل الحداثة بدلاً من تبنّيها.

وقد نتفق على أن فيبر لم ينظر إلى التحول العقلاني بوصفه أمراً يختص به الغرب دون غيره، إذ إنه وارد في أديان العالم كلها (في مجتمعات العصر البرونزي). ولكن هذا الاتجاه أفضى في أوروبا وحدها إلى شكل من الأشكال التي أرست الملامح الغربية الخاصة، فضلاً عن الملامح العامة بمعنى السمات التي تختص تحديداً بالحداثة بمعناها المعروف[77]. ولكن هل كانت هذه هي الظروف أو المساهمات لانطلاقة الحداثة؟ وهل سبقت في قيامها؟ (وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ومتى؟) أو أنها جاءت تالية؟

---

(75) Max Weber, *Ancient Judaism = Antike Judentum*, Translated and Edited by Hans H. Gerth and Don Martindale (Glencoe, IL: Free Press, 1952).

(76) Schluchter, Ibid., pp. 61, 67.

(77) Habermas, *The Theory of Communicative Action = Theorie des kommunikativen Handelns*, p. 155.

طبقاً لما يقول به هابرماس، فإن فيبر يحلل عملية الصحوة في تاريخ الدين التي «هيأت الظروف الداخلية اللازمة لظهور العقلانية الغربية» التي تطورت عند مستوى مجتمعي وأصبحت من صميم الحداثة والرأسمالية، أي أدت إلى «قيام الهياكل الحديثة من الوعي الشمولي ـ التاريخي من ناحية، وتجسيد هذه الهياكل العقلانية في المؤسسات الاجتماعية من ناحية أخرى»[78]. لقد كان محور اهتمامه الرئيسي متمثلاً في «لماذا، خارج أوروبا لم يتحقق التطور العلمي أو الفني أو السياسي أو الاقتصادي ليخطو على مسار النزعة العقلانية التي اختص بها الغرب؟»[79]. إن الإنجازات المحدّدة والخاصة التي انفردت بها عقلانية الغرب كانت تتصل بالأخلاقيات الاقتصادية الرأسمالية، «لأنه بقدر ما تتوقف تطورات العقلانية الاقتصادية على الأسلوب العقلاني، وعلى القانون العقلاني، فهي تتوقف كذلك على قدرة واستعداد البشر على اتباع نوعيات بعينها من أنماط السلوك العقلاني العملي»[80].

وثمة صعوبة تكمن على مستوى النظم الفرعية؛ بالنسبة إلى كل من فيبر وهابرماس يُنظر إلى تكوين النظم الفرعية التي تتعلق بـ «الاقتصاد العقلاني» أو بـ «الإدارة العقلانية» على أنه «تميز في مجالات القيمة، وأنه يمثل... جوهر العقلانية الثقافية والمجتمعية في العصر الحديث»[81]. ولكن فيما تطورت هذه العملية من تميز النظم الفرعية في «العصر الحديث» فقد بدأت بالتأكيد منذ مرحلة

---

(78) المصدر نفسه، ص 143 و156.

(79) المصدر نفسه، ص 157.

(80) Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* = *Protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus*, p. 26.

(81) Habermas, Ibid., p. 72.

طويلة سبقت؛ لقد شهد العصر البرونزي التميز فيما يصفه أوبنهايم بأنه «التنظيمات الكبرى» التي قصدت بلوغ نوعية من الغايات العقلانية التي حدّدها هؤلاء الكُتّاب، بل إن الفصل بين «سُلْطتي الملك»، بمعنى الفصل بين الأموال الخاصة بالحاكم والأموال المتجمّعة المشتركة التي يسيطر عليها، يرجع إلى عهود أبعد من ذلك بكثير، ربما إلى مجرد مفهوم شاغل المنصب[82].

وثمة مشكلة دائمة عند فيبر تتمثل في نظرته إلى العُرف بوصفه مجرد تعوّد لا أكثر، فضلاً عن الامتثال الوظيفي غير الواعي إزاء القواعد، وهو ما يجعله نقيضاً لنظام وظيفي يقوم على أساس المصلحة الذاتية والمُفاضلة الغائية الراشدة بين المزايا والعيوب. إن العرف، عندما يعمم على نطاق مجتمعي، يكمن في أساس المجتمعات «التقليدية» مقابل المجتمعات الحديثة. «في المجتمعات التقليدية.. هناك أفكار جديدة ... لا تنشأ على شكل طروحات منظمة»، والتحول يتم بواسطة الشخصيات الكاريزمية[83]. لكن مشكلة هذا التشخيص تتمثل في أن العُرف يميز المجتمعات كلها بدرجة معينة على نحو ما تفعل العقلانية الوظيفية، وليس هناك مجتمعات تعجز فيها العناصر الفاعلة عن التصرف بطريقة أو بأخرى. وفيما توجد اختلافات واضحة من حيث الدرجة، فليس هناك فصل جذري بين الحالتين. ويجب علي أن أستعيد الفكرة التي تقول بأن الشرق يمكن أن ينسخ، ولكن لا يمكن أن يؤصّل الحداثة أو الرأسمالية ولا حتى الإنتاج الصناعي. هذا الزعم يضفي صحة مغلوطة على هذه المفاهيم وبدقة لا تستحقها، إذ إن العملية التي انطوت على تطور

(82) انظر مثلاً دور الخازن (ساناهاني) في دولة الأشانتي في غرب أفريقيا.

(83) المصدر نفسه، ص 189، و192.

الرأسمالية التجارية والصناعية لا يمكن مقارنتها مع اختراع العجلة الذي يمكن نظرياً احتكار براءته. وهذا الادعاء يمثل في رأيي فهماً خاطئاً لطبيعة التطور الاقتصادي. ولا يجدي الحديث عمَّنْ اخترع الرأسمالية بقدر ما لم يعد مجدياً التساؤل عمَن اكتشف الإقطاع، فالرأسمالية لا بد من النظر إليها لا باعتبارها نتيجة لظاهرة مباغتة، ولكن محصلة لسلسلة طويلة من الأحداث، وبعضها وقع خارج نطاقات أوروبا الغربية، ولا سيما قبل عصر النهضة. ويبدو هذا الموقف وكأنه يتكرر اليوم عندما تستجد تطورات جديدة على نظم الإنتاج في الشرق. كما أن المجتمعات التي كانت في طليعة «التحديث» في مرحلة ما باتت تفسح مكانها لمجتمعات أخرى، لأن البندول يتحول من نقطة إلى نقطة ثانية. ولدى النظر عبر مراحل طويلة من الزمن لا يمكن أن تُعدّ منطقة ما مسؤولة وحدها عن ميلاد المجتمع الحديث.

إن النظرة الثنائية للعقلانية أو لنوع معين من العقلانية، وخاصة النوع الاقتصادي الذي يطرح الخيارين أن تمتلك أو لا تمتلك يؤيد المفهوم الشعبي السائد بأن الشرق لا بد من أنه يفتقر إلى ميزة في هذا الصدد. وثمة افتراض بديل يتمثل في أن عصر العقل في الغرب لم يشر إلى نوع مختلف من العقلانية، بل إنه وسع نطاق سيطرته على شؤون البشر على نحو ما نجده في أعمال ديكارت. إن نظريته التي تقول: «أنا أفكر إذاً أنا موجود» طُرحت بوصفها الأساس الفكري لعقلانيته ولمحاولته إقرار الصواب وتحاشي الخطأ. وأصبحت العقلانية هي الهدف السائد[84]، وفي سياق معارضته أفكار أرسطو

(84) ر. أ. مور، مقدمة إلى: Gellner, *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism.*

بشأن الطبيعيات في مجلد منشور بعد رحيله بعنوان: **قواعد لتوجيه العقل**، وكان قد كتبه في عام 1628، دعا ديكارت إلى التقيد الصارم بتطبيق قواعد الجدل، وهي:

1 ـ لا تقبل أي شيء على أنه حقيقي ما لم يكن واضحاً بذاته.

2 ـ قسّم المشاكل إلى أبسط أجزائها.

3 ـ حلّ المشاكل بادئاً من البسيط إلى المركب.

4 ـ أعد تفحص عملية الاستدلال.

كان هذا النموذج رياضياً، وكانت طبيعياته تتسم بالميكانيكية وتهدف إلى السيطرة على الطبيعة. أما الذي كفل الأساس العملي للنهج الديكارتي، فهو ما تم من منجزات في مجال الفنون والصناعات الميكانيكية مثل إنشاء الآلات الأوتوماتيكية والآلات الحاسبة. وكانت محاولاته تتمثل في أن ينحّي جانباً تحيزات الآخرين. كما أُحرزت أوجه تقدم لها أهميتها في نظم المعرفة، وتم ذلك بوضوح في الغرب في ذلك الوقت. ولكن إذا ما توسع نطاق البحث العقلاني، فإن ذلك لم يضع بالطبع نهاية لكل حالات «اللاعقلانية». وفي أي حال، تطرح فكرة التوسيع ادعاءً مختلفاً نوعاً ما عن ذلك الذي يتجسد في فكرة ولادة عصر للعقل، لأنها لا تشير إلى افتقار الثقافات الأخرى للأدوات التي تتيح لها أمر اللحاق والتفوق، بل إنها تختلف ببساطة من حيث التطور وفي مجال التطبيق.

ليس معنى هذا الموافقة على الادعاء بأن عقلانية الغرب تتسم بعلاقة خاصة مع الرأسمالية، فقد ذكرنا أن البشر في المجتمعات الإنسانية كلها، وعند مستوى أعمّ، يطبقون صيغة من صيغ حسابات الغايات ـ الوسائل «المنطقية» على نحو ما شهدناه في حالة الأزاندي.

وما يحدث مع الكتابة هو تطوير أنماط بعينها من المنطق والإجراءات المستخدمة في إطار الاستدلال المنطقي. وفي هذه الحالات، نحن لا نتعامل مع وجود، أو غياب، العقلانية، ولا مع اختلاف غربي في هذا الصدد، ولكن مع تطبيق إجراءات الترشيد على عملية مراكمة المعرفة. ولأن مثل هذه النظم تراكمية في جزء منها، ومن ثم فهي جزء من التراث الموروث، يفضّل عدم التطرق إلى تكثيف العقلانية (كما لو كان هناك خاصية بعينها يمكن قياسها). والأفضل هو الحديث عن استخدام أوسع نطاقاً للإجراءات العقلانية. ومن واقع هذا النمو في العلم (المعرفة) نجمت نتيجة رئيسية، وفي هذه الفترة تعزّزت هذه النتيجة، لا بفضل وجود الكتابة بهذا المعنى، ولكن من خلال الانتشار الأوسع والأسرع للمعلومات في أعقاب استخدام الطباعة في الغرب.

من هذا المنطلق الأعم، لا توجد ضرورة في ما يبدو لطرح سؤال عمّ إذا كانت هناك ثقافات معينة، أو حتى شعوب معينة، تتسم بطابع الرشد أو العقلانية. ولكن السؤال فقط هو عما إذا كان قد تمّ تطوير أو اعتماد أشكال محددة من المنطق أو من إجراءات المعرفة، مثل المنطق الصوري الذي ما برح محوراً رئيسياً لاهتمامنا. وهذه الحجج ترتبط مع نقطتي النهائية، بمعنى أن من شأن ملمح يفضي في غالب الأحيان بالغرب إلى أن يقول إن الشرق إما يفتقر إلى العقلانية المطلوبة، أو أنه إذا اكتسبها فهو لا يطبقها. يتجسد هذا الملمح في استمرار استخدامه للكهنة والمنجّمين والعرّافين بصور شتى، وثمة أسباب تاريخية لهذا الاختلاف. ومثل هذه الفاعليات لقيت رفضاً حاسماً في مراحل مبكرة من جانب الدوائر المسيحية الرسمية (ومن جانب الأديان التوحيدية في الشرق الأدنى أيضاً)، ليس على أساس «لاعقلانيتها»، ولكن لأنها اعتمدت على قوى خارج نطاق الموجود

الأعظم. إن العرافة كانت عملاً من أعمال الشيطان، وفي واقع الأمر فقد استمرت صيغ الكهانة والممارسات الشعبية، وكانت الأخيرة تعدّ بمثابة الطرق «البديلة» لالتماس الحقيقة خارج نطاق الكنيسة. ولم يقتصر الأمر على أن صنع القرار كان يتم من خلال طرح الأزلام كإجراء للمراهنة العشوائية، ولكن استمر الأمر في بعض السياقات الدينية، سواء في الإنجيل ذاته أو في فكرة الاستخارة التي تقول بأن يد الله هي التي تهدي إلى الاختيار. وحقق آخرون النتيجة نفسها بصورة أكثر مباشرة من خلال الصلاة كما يحدث عند اختيار بابا جديد[85]. ولكن هذه الممارسات استمرت على رغم عدم موافقة الكنيسة. وبمعنى آخر، فهذا الرفض كان يعني أن الإصلاح الديني لم يكن هو الذي أصّل هذه «الصحوة» الجزئية أو هذه العقلانية على رغم أن حركة الإصلاح حاولت بالتأكيد أن تزيح جانباً بعض التراكمات التي تُعدّ سمة تميز ممارسات الكاثوليك. والسبب هو أنه فيما رأى الدارسون والعلماء الأوائل أن «السحر» يمكن أن يكون غير عقلاني، فإن المتدينين ومعظم السكان كانوا يرونه أمراً من أمور الدين.

من ناحيته، فإن الغرب، وهو يتجاهل هذه الإجراءات والعقائد أو المعتقدات الشعبية التي كان أهله يؤمنون بها، لم يكن يصعب عليه تفسير التخلف الاقتصادي الظاهر في الشرق في ضوء وجود أشكال غير عقلانية من عمليات صنع القرار التي لم تكن واردة بالطبع في المقررات الدراسية في مدرسة هارفارد للعلوم التجارية. ولكن صعود اليابان، ومعها المردة الصغار الأربعة، جاء ليلقي بظلال من الشك على مدى صحة هذا الافتراض، بل يهدّد أيضاً الثقة

(85) حتى الاختيار النهائي لعميد كلية سان جونز، كامبريدج يتم ضمن نطاق كنيسة الجامعة.

السابقة في النفس التي كان يضمرها الغرب. ومع ذلك، فإن هذا النجاح يثير المشكلة التحليلية بشكل أكثر حدة. وفي تلك البلدان وغيرها مثل الهند يطرح السؤال عما إذا كان رجال الأعمال ينجحون عندما يضعون القرارات على شكل إجراءات أو في أيدي أشخاص يراهم المراقب الغربي في موقع لا يستطيعون فيه المساعدة. ولأغراض النقاش، فإنني أفترض صحة الرأي الذي يتجاهل إمكانية أن يكون للمُنجّم سُبُل أفضل للحصول على المعلومات (وإن كان من الواضح أن هناك الكثير من الذين نجحوا بـ «صورة عقلانية» في مجالات الأعمال التجارية أو المجال الأكاديمي من الشرق ممن سوف يتخذون موقفاً مختلفاً للغاية). ثمة إجابات عن هذا السؤال يمكن تصورها:

أولاً، أي قرار يراعي ليس فقط مشورة المُنجّم، ولكن يأخذ في اعتباره كذلك نطاقاً واسعاً من الاعتبارات «العقلانية» التي يمكن أن تضم أي مقترحات بعينها بحيث تتفرع في أي اتجاه هنا أو هناك. أما اللجوء إلى العرّافين بوصفه واحداً من تشكيلة متنوعة من الاحتمالات، فينشأ بوضوح في سياق القانون الأعظم الذي أعلنه كما يقال الإمبراطور فوانغ (Wu-wang) في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. وهذا النص الذي يماثل بطرق ما الأعمال الهندية المتعلقة بواجبات الملك (راجادرما) (Rajadharma) يُسدي النصيحة التالية في موضوع مطروح:

بحث الأمور المشكوك بها: من الضروري انتقاء وتعيين عرافين ليؤكدوا الحقيقة سواء بواسطة صَدَف السلحفاة أم من خلال أعواد الغاب. وعندما تساورك شكوك بشأن أمر مهم ناقشه أولاً بنفسك، ثم ناقشه مع وزرائك ومعاونيك، وشاور الناس، وبعد ذلك شاور السلحفاة وأعواد البوص، وإذا ما كان عملك محلاً لموافقتك

وموافقة السلحفاة وإقرار الأعواد، وكذلك وزرائك ومعاونيك وشعبك بصورة إجماعية، فسوف يحقق النجاح[86].

ثانياً، من شأن فرد (أو جماعة) أن يشاور عدداً من العرافين بخصوص أي قرار، ويستقي مشورة من فرد بحيث يعمل أو تعمل على المفاضلة بين مختلف الجوانب.

ثالثاً، أي نصيحة تتحقق بهذه الطريقة يمكن أن تكون ملتبسة أو مفسَّرة بما يجعلها تنصرف إلى تشكيلة متنوعة من المعاني على نحو ما هو قائم في منطوق نبوءات معبد دلفي.

رابعاً، من قرارات الأعمال والتجارة ما قد يفيد بصورة إيجابية من، أو على الأقل لا يضرّه، الإفادة من عنصر عشوائي على نحو ما أشير إليه بالنسبة إلى العرافة في اقتناص الفريسة في مجتمعات الصيد[87]. والمهم بالنسبة إلى الفرد أن يتخذ القرار بدلاً من أن تشلّ حركته، فإذا به مثل «هاملت» لا يحزم من أمره شيئاً. إن طرح عملة معدنية أو مقابلة عرّاف قد يقدم حلاً طيباً كأي حل آخر، وربما يكون ذلك الأمر أفضل لأنه يضع المشكلة في إطار خارجي ولا يلقي بكل التبعات على الفرد المعني، بل إنه يخفف عنه أو عنها العبء. كذلك عندما يتلو المسيحيون صلواتهم لمساعدتهم على النجاح في عمل تجاري أو في معركة يخوضونها ضد مسيحيين آخرين، فإن الإجراء قد يكون غير عقلاني أو لاعقلاني، ولكنه يعزز

(86) Prabodh Chandra Bagchi, *India and China: A Thousand Years of Cultural Relations*, 2nd ed., rev. and enl. (Westport, CT: Greenwood Press, [1971]), p. 179.

(87) Omar Khayyam Moore, «Divination - a New Perspective,» *American Anthropologist*, vol. 59, no. 1 (February 1957).

الروح المعنوية. إن المسألة ليست فقط أن الفرد يخفف من عنصر اللايقين، ولكنها تنطوي على شيء يرفع المعنويات، ويزيد التأثير الذي يمكن أن تنطوي عليه الطقوس والشعائر والواجبات المؤداة. ومن شأن إمكانية من هذا القبيل أن تساعد على تبرير استمرار بعض الإجراءات مثلاً بين صفوف تجار البارسي (Parsi) في بومباي (Bombay) الذين ما برحوا يتخذون قرارات مهمة وناجحة في مجالات التجارة على مدار قرون[88]، أو في استخدام فينغ شوي (Feng shui) (حرفياً الماء ـ الرياح بمعنى ضرب الرمل للتنجيم) في مجال التجارة في سنغافورة[89] (Singapore). ولكن كما رأينا، فأي إجراء بعينه قلما يكون حاسماً في الأمور الكبرى، ولا سيما في الأنشطة الجديدة التي تجنح إلى الخروج خارج دائرة التابوه (Taboo) القديم. وعليه، فهي لا تبدو وكأنها تلحق ضرراً بالغاً بالنتيجة على رغم أن مشاورة ضاربي الرمل أدت بالفعل إلى تغييرات في نسق الحدائق في فندق هيات (Hyatt) في سنغافورة وفي تصميم نورمان فوستر (Norman Foster) للمبنى الذي يضم سبعة وأربعين طابقاً في هونغ كونغ (Hong Kong)، وكذلك في بنك شانغهاي (Shanghai Bank) في هونغ كونغ. وكثير من المنجزات الكبرى في الحضارات الصينية واليابانية والكورية والهندية تمت على يد أفراد لجأوا إلى مثل هذه الممارسات. وكان هذا هو الحال أيضاً مع بعض العلماء ورجال الأعمال في الغرب، فضلاً عن بعض علماء الأنثروبولوجيا

---

(88) المشكلة ليست ببعيدة عن مشكلة استمرار السحر على نحو ما ناقشه أ. ب. تايلور: Edward Burnett Tylor, *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art, and Custom*, 2 vols. (London: J. Murray, 1871).

(89) انظر الكتاب الذي يحمل هذا العنوان بقلم إيفلين ليب (Evelym Lip)، سنغافورة، 1989.

الاجتماعية. لقد وضعوا معتقداتهم ضمن السياق بعينه، وطبقوا ما يمكن أن يسمى بأساليب غير عقلانية عندما لم تكن هذه الأساليب تعني الكثير. وعندما عمل إيفانز ـ بريتشارد (Evans-Pritchard) بين الأزاندي في جنوب السودان كان يحتفظ بكمية من سموم النبوءة (بينغ) (Benge) لإطعام الدجاج، وعليه فهو يكتب قائلاً: «نظمنا شؤوننا طبقاً لقرارات النبوءة... ووجدت هذا أمراً مُرضياً كطريقة لتدبير بيتي وإدارة شؤوني بقدر ما كنت أعرف عن أي فرد آخر»[90]. ولا يهم كثيراً ما هو الاسم الذي تخلعه على طفلك، وما هو التاريخ الذي تتزوج فيه وربما الشخص الذي تتزوجه. فما هي تلك الاستراتيجيات البديلة للتوصل إلى نتائج أفضل (أكثر عقلانية)؟

إن العقل المتشعّب يعدّ أحياناً أمراً منتقداً في الغرب، وثمة كاتب يعلق على ما ذكره أحد منظمي المشاريع في هونغ كونغ بشأن أخلاقيات العمل، فقال: «إننا نراعي في العمل هنا العقلية المتشعّبة، بمعنى العقلية التي يمكن أن تتعامل بمرونة مع أمور الخير والشر، لأنها ليست محصورة في الشعور النهائي بالأسود والأبيض أو الحق والباطل»[91]. في واقع الأمر، فإن كثيراً من الأخلاقيات العملية هي التي توجّه الإجراءات المتخذة تتصل بهذه الطريقة. «أما أخلاقيات الأسود والأبيض المطلقة، فتنتمي إلى القواعد الخارجة عن السياق قبل أن تتصل بحياة الشارع التي تدخل ضمن السياق، بمعنى أنها نمط يمثل التعميم الذي تخضع له الظاهرة القانونية والأخلاقية التي تشجعها الكلمة المكتوبة من دون أن تصمد بالفعل أمام البحث التجريبي. وقد رأى فيبر الأخلاقيات الدينية للبروتستانت المتقشفين

(90) Evans-Pritchard, *Witchcraft, Oracles and Magic Among the Azande*, p. 270.

(91) Redding, *The Spirit of Chinese Capitalism*, p. 194.

على أنها تندرج في غمار الحياة الاقتصادية. وقد يصدق هذا على قليل منهم، لكن في معظم الحالات فإن التجار الناجحين توقفوا عن أن يكونوا زهاداً بشكل عام، هذا على فرض أنهم كانوا كذلك أصلاً. وبالقدر نفسه، فأهل الأديان التي حرّمت الفائدة الربوية بدوا وكأنهم ليسوا خاضعين لهذا الحظر، فإما أن يتجاهلوه أو يلتمسوا سبيلاً للالتفاف من حوله على رغم أنهم ربما يكونون قد اجتذبتهم بحق مذاهب مثل مذهب التطهريين (Cathars) الذين أتاحوا لأنفسهم أن يتحاشوا هذا التناقض المعرفي. ومن الناحية الأخرى، فإن الانفتاح العقلي كان متاحاً لهم، بل كان ضرورياً للطريقة التي انتهجوها في الحياة.

وفي النطاق الاقتصادي، ليس على مستوى صنع القرار فقط، حكموا على الشرق بأنه يفتقر إلى العقلانية. وعلى الرغم من أن قلة من الكتّاب أعربوا عن شكوكهم بشأن جوانب من نظرية فيبر في ما يتصل بالعقلانية الغربية، إلا أن معظم الشرّاح الكبار في المجال السوسيولوجي قَبِلوا آراءه. وهذا يتزامن بعامة مع آراء الدارسين في المجالات المتقاربة، فضلاً عن التصورات الشعبية. ومن المشاكل الرئيسية ما يتمثل في أن هذه الطروحات لا تراعي كاملاً الطريقة التي يمكن أن يعمل بها العقل البشري بصور شتى، بمعنى أن ما يحدث أيام الآحاد لا يسيطر بالضرورة على السلوك اليومي، وأنه حتى مشغّلي الحاسوب الإلكتروني قد يعتقدون في ربوبية الداو (Dao)، وفي بوذا، وفي الثالوث المسيحي، أو في مذهب تأملي روحاني. إن التجرد أمر سياقي على الرغم من أن البروتستانت يمكن أن يمضوا شوطاً أبعد على طريق هذا المسار أكثر من الكاثوليك.

على أن تشعّب العقل البشري يوازيه تشعّب الحياة الاجتماعية، في حين أن المفهوم العالمي الشامل للثقافة (أو للهيكل الاجتماعي)

بلغ من الجاذبية بالنسبة إلى كثير من علماء الاجتماع إلى درجة ثبت فيها عجزهم عن تفسير التغير الاجتماعي. ولدى مناقشة طابع النشاط التجاري بين صفوف الصينيين يحاول ريدينغ (Redding) أن يخترق الحواجز ليصل إلى تلك «التأثيرات الأعمق» على نحو ما هي موجودة في «الطبقة الأساس من الثقافة ـ طبقة الحياة الذهنية حيث تصاغ الدعائم الأولية للمجتمع»[92]. ويتسم هذا الادعاء بالغيبية على نحو ما يمكن أن نصادفه في أي مكان آخر، ولكن من الملامح الخاصة التي يناقشها المؤلف ذلك الغياب اللافت إلى المجردات في اللغة الصينية، الذي يراه وكأنه دليل على عمليات فكرية مختلفة تختلف عن العمليات المعتادة في اللغات الهندو ـ أوروبية المرتبطة بالعقلانية الغربية. وهو يواصل تحليله ليشير إلى أنه نظراً إلى تعذر إنشاء المؤسسة الغربية الضخمة من دون «تصورات مسبقة» لمفاهيم مجردة من قبيل «وظيفة التسويق»، فإن نوعية التنظيم ربما تتجاوز إمكانية التفكير فيها.

وتتصل المشكلة بفرض هورف (Whorf) الذي يتعلق بدور اللغة. وفي هذا المجال فثمة ملمح مفترض باللغة الصينية يتمثل في توسعها في الجانب العملي الذي قد يتصل بطابع الكتابة ويعمم ليصبح ملمحاً متكاملاً لثقافة شاملة بحيث يطلب إلينا أن ننظر في احتمال أن الشركات الصينية الكبيرة لم تكن «أمراً يستحق التفكير فيه»، وربما كانت أمراً يُستبعد التفكير فيه. وهذه المقولة لا تقوم على دليل لأسباب عدة، بمعنى أنها تبالغ في تحديد دور لغة بعينها وكتابة بعينها في عمليات التفكير، وهي لا تتيح إمكانية الاشتقاق القاموسي للغة، بل تضفي اعترافاً قاصراً على التطورات التاريخية،

(92) المصدر نفسه، ص 139.

وتقوم على أساس رأي أو نظرة شديدة الشمول للإنسان والمجتمع، فالعقلانية ينظر إليها على أنها تصف جميع البشر والثقافات جميع الوقت، لا أن تصف بعضاً من أعمالهم لبعض الوقت.

ليس معنى هذا إنكار إمكانية التوصل إلى مستوى أكثر واقعية للتفكير يربط بين الإنجازات اللاحقة وبين الإنجازات السابقة في مجال العقلانية النظامية. إن نيدام يقارن العلم الإغريقي والعلم الصيني من حيث ما ورثاه عن البابليين. «الرياضيات اليونانية كانت بلا شك على مستوى أعلى ولو في الطابع الأكثر تجريداً وانتظاماً على نحو ما نشهده عند إقليدس»[93]. أما الرياضيات الصينية، فقد تكيفت بحسب سياقات عملية كثيرة، ولكنها لم تساعد على الوصول إلى درجة من التجريد كانت مطلوبة لمزيد من التطورات النظرية (ربما تعززت باستخدام علم حساب العدّ). ولو كان الأمر كذلك لكانت المسألة مرتبطة بالدرجة، بمعنى أنها تتأثر جزئياً باللغة والكتابة. إن الرياضيات البابلية التي استخدمت بدورها كتابة تصويرية كانت متقدمة للغاية، وامتلكت صيغاً مرسومة للفراغ. وهذه الاكتشافات في مجال الهندسة مهدت الطريق أمام إقليدس بقدر ما فعلت بالضبط إجراءات الإثبات بالنسبة إلى أرسطو[94]. كذلك اكتشف المصريون صيغة لعملية حساب (إمبريقية) لحجم هرم. وقد أشير بالفعل إلى أن مفهوم الإثبات ربما يكون قد اجتذب الانتباه أولاً

---

(93) Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, 7 vols. (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1954-2004), vol. 3: *Mathematics and the Sciences of the Heavens and the Earth*, pp. 150-151.

(94) للاطلاع على وصف حديث للجداول البابلية، انظر: Hans J. Nissen, Peter Damerow and Robert K. Englund, *Frühe Schrift und Techniken der Wirtschaftsverwaltung im alten Vorderen Orient: Informationsspeicherung und -verarbeitung vor 5000 Jahren*, 2. Aufl. ([Bad Salzdetfurth]: Franzbecker, 1991).

في ما يتصل بالهندسة، وأن ثمة اتجاها في المنطق اليوناني «كان يحدّد في جزء كبير منه بالتفكير في مشكلة طرح الهندسة بوصفها نظاماً للاستنباط»[95]. وما فعله اليونان لإنتاج مزيد من «القواعد» من أجل الإثبات والبرهان، وهو إجراء يُقارنه آل نيل (Kneale) تحديداً بعمليات النحْوي الذي ينتج قواعد اللغة. إن قواعد النحو كانت موجودة بوضوح قبل الكتابة، ولكنها كانت تؤدي دورها ضمناً، ثم أصبحت واضحة من خلال الكلمة المكتوبة التي خلقتها أيضاً بطريقة لها مغزاها. وفي مجال اللغويات، كانت تلك مهمة قام بها بانيني (Panini) بالنسبة إلى اللغة السنسكريتية. وفي الغرب كان المنطق هو الذي نشأ ومعه أيضاً القواعد المنطقية. وهذه القواعد ظهرت بطريقة جسّدت أشكالاً أقل تطوراً في الثقافات المكتوبة الأخرى. وبفضل هذه «الإجراءات المنطقية»، على رغم قصور أثرها، ربما يكون الغرب قد امتلك ميزة تنافسية من نوع ما. ولكنها ليست بالتأكيد الميزة التي يمكن أن نستخدمها للنقاش المفيد في ضوء شكل خاص من أشكال العقلانية بوصفة مفهوماً شمولياً ومهيمناً، كالقول مثلاً «بعقلانية السيادة على العالم» أو «عقلانية الغرب»، باعتبار أن هناك كثيراً من مجالات المعرفة ذات المسعى «العقلاني» الذي لم يكن الصينيون متفوقين فيه فحسب، بل كانوا متقدمين على الغرب حتى عصر النهضة. وعليه، فلا بد من أن يضفى على «العقلانية» طابعاً أكثر «تاريخية» قبل أن يكون طابعاً ثقافياً دائماً.

لقد سعيت إلى تفسير الأسلوب الذي كان يمكن به للاقتصاد في الشرق أن يعمل في بيئة يراها كثير من الغربيين (حتى الآن) على أنها تفتقر إلى العقلانية. والمهم هو فهم السياق الخاص الذي يمكن

(95) Kneale and Kneale, *The Development of Logic*, pp. 2, and 6.

أن يصدر فيه الأوروبيون هذه الأحكام، كما أن من المهم إدراك الأساس الذي تقوم عليه تلك الأحكام (مع ما يشوبه من تهافت).

ويوحي التدبر النظري أو التفكير الحصيف بأن لا حاجة بنا لاستدعاء مفهوم عام للمنطق أو العقلانية في محاولاتنا تمييز المسارات المختلفة للغرب والشرق في العالم الحديث. وعند مستوى ما، فإن هذه الأنشطة تميز جميع المجتمعات الإنسانية. وعند مستوى أكثر تخصصاً، فهذه الملامح للمجتمعات التي تعتمد الكتابة باستخدام الأبجدية يمكن أن تُحدث فرقاً بالنسبة إلى الطابع المجرد للقياس، وهي تختلف عن بعضها بطرق أكثر تحديداً. وتتمثل النقطة الجوهرية في أن إمكانية حدوث مزيد من التطور قائمة في كلتا المنطقتين، باعتبار أن المجتمعات الرئيسية في قارة أوراسيا قامت على أساس المنجزات المشتركة للعصر البرونزي من حيث الثروة (من خلال الإنتاج والاستهلاك والتبادل أو التجارة) والمعرفة (عن طريق الكتابة). وهي على النقيض من أفريقيا، تتسم بتلك الملامح الجوهرية المشتركة. وفي الفترات اللاحقة فاز الغرب في بعض المراحل، وانتصر الشرق في مراحل أخرى. ولم يكن هناك ملامح هيكلية عميقة من قبيل الاختلافات في النزعة العقلانية حالت دون تبادل المواقع، ولكن كانت هناك ملامح مباشرة أكثر، وأخرى تتوقف على غيرها. وعليه، فالبحوث التي يقوم بها عدد كبير من علماء الاجتماع الغربيين عن أسباب تبرر صعود (وربما سقوط) الغرب بحاجة إلى إعادة فحصها وإعادة توجيهها إلى أهداف مختلفة.

وثمة ملمح حاول فيبر وشومبيتر (Schumpeter) وآخرون ربطه مع تطور الرأسمالية الغربية، ويتمثل في ما يوصف بأنه القيد الحسابي المزدوج في الدفاتر. إن مسك الدفاتر في أشكاله كلها كان يعرف في

إيطاليا بـ «Ragioneria»، كما أن دفاتر الحسابات كانت تعرف في فرنسا بـ «كتب العقل» (*Livres de raison*)، أي دفاتر العقل، بمعنى ربطها ليس فقط بالعقلانية، ولكن بفكرة «النسبة» والحساب، وهذا هو موضوع الفصل التالي.

2

العقلانية وعلم المحاسبة:
مسك الدفاتر والمعجزة الاقتصادية

بما أن فكرة العقلانية طبقت على الاقتصاد، فلا عجب أن نجدها مرتبطة بصورة وثيقة مع عملية مسك الدفاتر. في إيطاليا كان هذا الأسلوب يعرف باسم «Ragioneria»[1]، وبالنسبة إلى الفرنسيين فإن **كتاب العقل** (*Livre de raison*) كان دفتر حسابات للأسرة

---

(1) Robert L. Reynolds, «Bankers Account in Double Entry in Genoa, 1313 and 1316,» *Bollettino Ligustico per la Storia e la Cultura Regionale*, vol. 3, no. 2 (1951), p. 37;

انظر دراسة ف. ميليس الشاملة: Federigo Melis, *Storia della ragioneria, contributo alla conoscenza e interpretazione delle fonti più significative della storia economica*... (Bologna: C. Zuffi, 1950),

ومن قبله ف. بيستا في: Fabio Besta, *La Ragioneria*, 3 vols. (Milano: Vallardi, 1909-1916).

وللاطلاع على مناقشة كاملة لاستخدام هذا المصطلح في الحسابات الإيطالية والمراسلات التجارية، انظر: Florence Marguerite Edler, *Glossary of Mediaeval Terms of Business, Italian Series, 1200-1600* (Cambridge, MA: The Mediaeval Academy of America, 1934), pp. 236-237.

المعيشية في المنزل، بينما كان مصطلح «Ragionenbuch»(*) المشتق من الإيطالية، متداولاً في اللغة الألمانية السويسرية. مثل هذه الاستخدامات قد تظهر وكأنها تدعم الربط الذي عمد إليه فيبر بين العقلانية (على الأقل عقلانية سيادة العالم) وظهور الرأسمالية والبيروقراطية في أوروبا التي يربطها مع ممارسة القيد المزدوج في مسك الدفاتر. ولقد أشرت في الفصل الأول إلى أنه إذا لم يستطع المرء تحديد الملامح الخاصة لإجراءات الترشيد العقلانية بوصفها سمة فريدة بالنسبة إلى الغرب، ما يتطلب لتطورها شكلاً خاصاً من أشكال عمليات المعرفة، فإن عزل شكل من أشكال عقلانية سيادة العالم وربطها بالذات مع أوروبا إنما يمثل حالة من حالات الجدل الملتبس إن لم نَقُل نرجسية الذات. وفي هذا الفصل أدَّعي أنه في حالة القيد المزدوج فالمعايير الثانية لا تصمد للمنطق، كما يجب إلقاء مزيد من الشكوك على المعايير الأولى.

لقد ذكر فيبر في تحليله للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي أن «الحسابات الرأسمالية نشأت باعتبارها مشكلاً من أشكال الحساب الاقتصادي في العالم الغربي وحده»[2]، بمعنى أنه شكل من أشكال الحساب النقدي الذي يختص تحديداً بـ «تحقيق الربح الاقتصادي عقلانياً»، ويهدف إلى «تقييم وتحقيق الفرص المتاحة للربح ولنجاح نشاط يحقق الربح»[3]. وفيما كان يتصور أن هذه العملية تنطوي على تدوين مزدوج في الدفاتر، فقد اتضح له وجود شكل مبدئي من

(*) المصطلح ترجمته اليوم «علم المحاسبة» بمعنى «مسك الدفاتر» بومذاك.

(2) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, Being Part I of Wirtschaft und Gesellschaft; Tr. from the German by A. R. [i.e. M.] Henderson and Talcott Parsons; Rev. and Ed. with an Introd. by Talcott Parsons (London: W. Hodge, 1947), p. 193.

(3) المصدر نفسه، ص 191.

أشكال النشاط في ما وصفه بأنه «شراكة» (Commenda)، ما أتاح بدوره ظهور الشركات الجماعية المساهمة. ومن ثم، فهناك ارتباط بين إجراء الحسابات وتكوين الجمعيات.

في البدايات الأولى من النشاط العقلاني لجني الأرباح يبدو رأس المال، وإن لم يكن يحمل الاسم نفسه، مبلغاً من المال يستخدم في المحاسبة المالية. وعليه، ففي علاقة «الشراكة» يعهد بأنواع شتى من البضائع إلى تاجر مسافر ليبيعها في سوق أجنبية. ومن الممكن أن يكلف كذلك بشراء بضائع أخرى مطلوبة للبيع في الوطن، ومن ثم يقسم الربح أو الخسارة بنسبة معينة بين التاجر الرحالة ومنظم المشروع الذي يكون قد قدّم رأس المال. ولكن هذا كان يقتضي تقييم السلع نقدياً، بمعنى إيجاد توازنات في البداية، وفي النهاية بالنسبة إلى أي صفقة أو مشروع. أما «رأس مال الصفقة أو العائد من الشركة» فكان ببساطة هو هذه القيمة النقدية التي لم تكن تخدم سوى غرض تسوية الحسابات بين الأطراف ليس إلا.

لماذا إذاً ينظر إلى هذه المحاسبة الرأسمالية على أنها كانت شكلاً أساسياً يقتصر وجوده فقط على العالم الغربي؟ هل السبب هو الملمح الخاص الذي تتسم به عملية مسك الدفاتر بقيد مزدوج، وهو يبدو نسبياً على أنه اختراع تم التوصل إليه في مراحل متأخرة[4]؟

لم يقتصر الأمر على فيبر، بل شاركه في ذلك سومبارت (Sombart) وهـ. م. روبرتسون (H. M. Robertson) وشومبيتر الذين أسندوا دوراً أساسياً إلى ما كان يعرف باسم «مسك الدفاتر العقلاني

(4) هل السبب هو أن الأمر كان يقتضي مزيداً من الخصائص بمعنى «أن مشاريع الأرباح التي اقتضت محاسبة رأسمالية» تتطلب أيضاً إزدواج توجيهها إلى السوق، بمعنى شراء وسائل الإنتاج في السوق ومن ثم بيع ناتجها هناك؟ (المصدر نفسه، ص 201).

أو العلمي في تطور الرأسمالية الحديثة». وبهذا كانوا يقصدون عملية القيد في الدفاتر بصورة مزدوجة التي نظروا إليها على أنها تتيح (أو على الأقل تعزّز) حساب الربح والخسارة وعقلنة الإجراءات المتخذة وتخليص العمليات التجارية من الطابع الشخصي. وإسناد وصف «علمي» إلى هذا الشكل من أشكال محاسبة الدفاتر يحتاج إلى مناقشة على الأسس نفسها التي جعلتنا نتساءل بشأن مصطلح «عقلاني»، فكل أنواع التجارة تقتضي شكلاً ما من أشكال الحساب، وفي المجتمعات الكاتبة يتخذ الأمر شكل نوع من أنواع محاسبة الدفاتر[5]. أما القيد الثنائي في الدفاتر، فهو تطور حل مع الزمن محل النظم التي سبقته بوصفه أكبر إجراء محاسبي، فماذا كانت أهمية هذا التغير، وهل كان مقتصراً على أوروبا؟

بينما قدمت أوروبا الحديثة في مراحل مبكرة مساهمات لها أهميتها سواء إلى عمليات مسك الدفاتر أم أشكال الشراكة (وبالذات إلى عمليات القيد المزدوج وإلى الشركات المساهمة)، فإن ثمة رواداً يمكن متابعتهم في مراحل مبكرة أكثر في الشرق الأدنى وما يليه من أصقاع. وما يبدو وكأنه صعود مفاجئ لهذه المؤسسات بأوروبا في ذلك الوقت لا بد من النظر إليه في ضوء خلفية انهيار التجارة في الشمال خلال العصور المظلمة، وهذا الانهيار انعكس مساره جزئياً نتيجة تجدد الصلات مع الشرق، ولا سيما الشرق الأدنى وممارساته التجارية. ومع ذلك، فقد انفتحت ثغرة أتاحت تطورات جديدة على نحو ما حدث في مراحل مبكرة من نشوء الأبجدية على صعيد الأطراف غير المتخصصة وغير المنظمة من العالم الذي عرف القراءة

(5) انظر: Jack Goody, *The Logic of Writing and the Organization of Society*, Studies in Literacy, Family, Culture, and the State (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986).

والكتابة قبل المركز الذي شهد قيام المؤسسات. وعلينا الآن أن ننظر في أمر هذه التطورات بمزيد من التفصيل.

صعود التجارة وهبوطها ونموها في البحر الأبيض المتوسط

واضح أن التطورات الأوروبية في مجال القيد المحاسبي في الدفاتر تتصل بتاريخ التجارة، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مراحل مبكرة من الزمن. وقد اعتمد نمو وتوسع اليونان القديمة على هذه التجارة، وتم اكتساب أسس الحروف الهجائية من الثقافات التجارية الساميّة، وربما من الفينيقيين ومن الأطراف الشرقية البعيدة عن ذلك البحر الذي يتوسط اليابسة. وفي شكلها المعدل كانت هذه الأبجدية تلقى تشجيعاً من خلال التراكم السريع للمعارف المسجلة، فضلاً عن تطور الشعر والدراما اللذين لقيا تعزيزاً بدورهما بفضل الاتصالات مع شرق كان يضم حضارات أكثر تشابكاً. كذلك، فقد شجعت هذه الظاهرة التبادل التجاري وتسجيل الحسابات وحساب الأرباح والخسائر.

أما الواردات المسجلة التي تلقتها اليونان القديمة من الشرق الأدنى، فكانت سوريةً قبل أن تكون فينيقية، وشملت أشكالاً من البرونز ترجع إلى القرن التاسع قبل الميلاد، واتسمت بالنوعية نفسها التي وجدت في إترووريا (Etruria) في شمال إيطاليا، وهذا التأثير السوري أدّى «دوراً غاية في الأهمية في تشكيل الأسلوب الإغريقي في أواخر القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد»[6]. وسافر التجار

(6) Thomas James Dunbabin, *The Greeks and Their Eastern Neighbours: Studies in the Relations between Greece and the Countries of the Near East in the Eighth and Seventh Centuries B. C.*, Supplementary Paper; no. 8, With a Foreword by Sir John Beazley; Edited by John Boardman (London: Society for the Promotion of Hellenic Studies, 1957), p. 37,

مشيراً إلى هومان ـ وديكنغ (Homann - Wedeking).

الفينيقيون، فأمعنوا في رحلاتهم ناحية الغرب من البحر المتوسط على نحو ما فعل الإتروسكان (Etruscans) وبعدهم الإغريق. وفي جنوب فرنسا، كانت تجارة المراحل الأخيرة من القرن السابع قبل الميلاد تتسم بطابع أوتروسكاني إلى حدّ كبير، إذ اتصلت باستهلاك النبيذ، وبعد ذلك بنحو 600 قبل الميلاد أنشأ الإغريق الإيونيون (Ionian Greeks) من فوكايا (Phocaea) مستعمرة في مرسيليا (Marseilles) وتاجروا بالنبيذ أيضاً، وكان جزء من هذه التجارة ينتج محلياً، ومن ذلك أوعية الحاويات من أجل نقل الخمور وتعاطيها، ما يتطلب استخدام العجلة وأفران الكير[7].

وتطّلع الإغريق إلى الشرق الذي تلقوا منه الكثير، وانتشروا على طول ساحل آسيا، وأنشأوا مستعمرة في بوسيديون (Poseidon) (المينا حالياً) التي أتى هيرودوت (Herodotus) على ذكرها، فضمت مستودعات، وكانت تقع في طرف الطريق البري من بلاد آشور. وفي الحِقب الأولى من زمن الميسيني (Mycenaean) كانت أوغاريت (Ugarit) (أو رأس شمرا) في موقع أبعد إلى الجنوب، وتم الاستقرار فيها، ولكن ليس ثمة ما يدل على وجود إغريقي كان متواصلاً على صعيدها[8]. ومن الطبيعي أن لا تتجلى أهمية الصلة الآسيوية فقط من واقع وجود الإغريق الأيونيين في آسيا الصغرى، ولكنها تتجسّد كذلك من حقيقة الاشتباكات العسكرية التي كانت متواصلة في ذلك الحين، فأفضت في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد إلى غزو جزيرة قبرص على أيدي دولة آشور. ولم يقتصر الأمر على

(7) Michael Dietler, «Driven by Drink: The Role of Drinking in the Political Economy and the Case of Early Iron Age France,» *Journal of Anthropological Archaeology*, vol. 9, no. 4 (1990).

(8) Dunbabin, Ibid., p. 24.

استقرار الإغريق في الشرق الأدنى، ولكن في أعقاب غزوات الإسكندر انتشروا إلى أصقاع بعيدة حتى شمال الهند. وإذا كان التجار قد استقروا في المدن الساحلية في جنوب الهند، فإن آخرين ربما امتهنوا حرفة المرتزقة، فاشتغلوا لدى الأمراء المحليين أو عملوا بوصفهم صناعاً مهرة[9]. بعد ذلك، أمسكت الإمبراطورية الرومانية بمقاليد هذه الحِرَف والتجارة وطُرقها، فقامت بتصدير السلع إلى بريطانيا في الغرب، وإلى الهند في الشرق، ثم بصورة غير مباشرة إلى جنوب شرق آسيا والصين.

من هنا أدت تجارة الرومان، ومن ثم تجارة أوروبا مع الشرق، إلى تيسير جذري للتبادل التجاري حتى بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية. ثم تداعت المراكز الكبرى للتجارة وأعيقت طرق التجارة بسبب الحروب والمعاهدات التي قيّدت الحركة[10]. ومنذ نهاية القرن الرابع الميلادي اختفت العملات النقدية والصنائع الحرفية الدقيقة ذات الأصل المتوسطي من الهند، بل أصبحت نادرة الوجود في سيلان. وجاء صعود الأسرة الساسانية الحاكمة بفارس في أوائل القرن الثالث الميلادي ليفضي إلى السيطرة على الطريق البرية من الحدود الشرقية. وفي الفترة نفسها، شهدت الأنشطة التجارية صعوداً كبيراً في وسط آسيا وفي المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، على النحو الذي توضحه المقادير الكبيرة من الخزف والأحجار في حقبتي التانغ

---

(9) انظر المناقشة في: M. G. Raschke, «New Studies in Roman Commerce with the East,» in: Hildegard Temporini, ed., *Aufstieg und Niedergang der römischen Welt: Geschichte und Kultur Roms im Spiegel der neueren Forschung = Rise and Decline of the Roman World*, 2 vols. (Berlin; New York: W. de Gruyter, 1972-1996), p. 673.

وهي تفترض أن يفسانا في أدب التاميل في تلك الفترة تشير إلى الإغريق.

(10) المصدر نفسه، ص 678.

(Tang) والسونغ (Song)، فضلاً عن الانتشار الواسع للعملات النقدية الصينية. لقد كان التجار يتنقلون بين الهند والصين، وغالباً ما كان يصاحبهم رهبان بوذيون. وفي الوقت نفسه، تأسست مستعمرات للعرب والفرس في جنوب شرق آسيا والصين. وفي القرن السابع قبل الميلاد شهدت منطقة جنوب شرق آسيا صعود القوة البحرية العظمى لسريفيجايا (Srivijaya) في سومطرة (Sumatra). وزاد عدد السكان، كما اتسع استغلال الثروة المعدنية، وإن كانت خسارة التجارة الغربية «لم تؤخر التطور الاقتصادي لمناطق المحيط الهندي».

رأى برين (Pirenne) أن الانهيار الاقتصادي لأوروبا بدأ قبل الغزوات الجرمانية في القرن الخامس الميلادي حينما حدث تباطؤ في النمو ابتداءً من نهاية القرن الثالث الميلادي[11]. مع ذلك، استمر قدر من المتاجرة مع الشرق حتى الفتوحات الإسلامية في بداية القرن الثامن الميلادي، وبعدها انهار الاقتصاد، بل اختفت تماماً الحياة الحضرية وأدى ذلك إلى اختفاء التُجار، وإلى حلول التجارة المحلية محل تبادل اقتصادي أوسع نطاقاً. وحتى مع انهيار الإمبراطورية، استمر قدر من التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث كانوا يجلبون التوابل والمصنوعات من آسيا ويرسلون الحبوب والأخشاب والمعادن مقابلها. كما أن تجار مدن غاله وإسبانيا وإيطاليا وشمال

---

(11) Henri Pirenne, «L'Instruction des marchands au moyen âge,» *Annales d'histoire économique et sociale*, vol. 1 (1929), p. 15, and Michael Ivanovitch Rostovzeff, *The Social and Economic History of the Roman Empire* (Oxford: Clarendon Press, 1926).

للاطلاع على مناقشة تمت مؤخراً لأطروحة بيرين في ما يتعلق بنشوء الأسواق، انظر:
Richard Hodges, *Dark Age Economics: The Origins of Towns and Trade: A. D. 600-1000* (London: Duckworth, 1982).

أفريقيا، وكانوا في معظمهم من السوريين واليهود، واصلوا التجارة حتى بعد الغزوات الجرمانية. وهكذا رحلت التوابل وأوراق البردي إلى أن وصلت إلى شمال إمبراطورية الفرنجة[12]. هؤلاء التجار المتوسطيون تعيَّن عليهم أن يتعاملوا مع التجار المحليين في الشمال الذين كان يعوزهم قدر من التعليم بما يتيح لهم المشاركة على صعيد أكمل. وحتى القرن الثامن الميلادي كانوا يستطيعون اكتساب بعض المهارات من المدارس العامة التي كانت تُعلم أسس الحساب والقانون، ويشهد استمرار واردات البردي من مصر على مدى استخدام الكتابة بشكل عام[13]. ولكن النشاط التجاري ككل ما لبث أن انهار حتى الفتح الإسلامي في منطقة البحر المتوسط الذي أدى في نهاية المطاف إلى فصل الشمال عن الجنوب، وفصل الغرب عن الشرق، ونتج من ذلك أن أسطول الإمبراطورية البيزنطية لم يستطع سوى أن يبقي على بحرَي إيجه (Aegean Sea) والأدرياتيكي (Adriatic Sea) مفتوحَين بوصفهما ممرين ما لبثا في نهاية المطاف أن فتحا الطريق لصعود البندقية (Venice) ابتداءً من القرن العاشر الميلادي.

(12) Franz Valery Marie Cumont, *Les Religions orientales dans le paganisme romaine: conférences*, annales du musée Guimet. Bibliothèque de vulgarisation; t. 24 (Paris: E. Leroux, 1906), and Henri Pirenne, «Le Commerce du papyrus dans la Gaule mérovingienne,» *Comptes rendus des séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres*, 1928, p. 184,

حيث ترد مناقشة لتجارة القرن السابع الميلادي بين مرسيليا وكليمون فيران وكانت تتألف معظمها من سلع من أفريقيا وآسيا (التوابل والبردي)، وشملت أيضاً زيوت البحر المتوسط ومادة الشموع.

(13) Pirenne, «Le Commerce du papyrus dans la Gaule mérovingienne,» p. 178.

هكذا أصبحت منطقة الأدرياتيكي التي تحيط بالبندقية، وكذلك ساحل الفلاندرز، الساحتين الرئيسيتين اللتين شهدتا في نهاية المطاف انتعاش الاقتصاد الأوروبي. لقد كانا الموقعين اللذين تركّزت فيهما التجارة في البندقية شرق المتوسط، وبالذات في القسطنطينية ثم في الفلاندرز، من خلال إنتاج وبيع الأقمشة الصوفية التي صُدّرت إلى فرنسا وإيطاليا. وبحلول القرن الحادي عشر الميلادي تجمعت ثروات طائلة لصالح البرجوازية الجديدة التي اكتسب أفرادها قدراً من التعليم، أو على الأقل من الخدمات التعليمية، لأن توزيع السلع والأموال تيسّر أيامها سواء من خلال المراسلات أو المحاسبة المالية، بما في ذلك تسجيل القروض التي كانت تقدم إلى مالكي الأراضي. وابتداءً من القرن الثالث عشر الميلادي ارتبطت التجارة مع مدن الفلاندرز، وهي غنت (Ghent) وبروغز (Bruges) وإيبريس (Ypres) وليل (Lille) وأراس (Arras)، فضلاً عن التجارة التي كانت تتم في أسواق شمبانيا (Champagne) التي كانت تستخدم سوقاً أو داراً للمقاصة، وتدعو إلى ما وصفه بيرين بأنه «الإسهام المتواصل من جانب ريشة الكتابة». هكذا لم يكن هناك رجل أعمال يستغني عن صندوقه (أو مجموعته) من دفاتر التجارة، ولا عن وسائل كتابة الخط والمراسلات (أو الحروف)[14] .

من هنا كانت التعليمات الموجّهة إلى «الكتبة» متاحة في المدارس الكنسية التي احتوت عناصر تتكافأ مع تلك التي كانت قد اختفت بحلول القرن السابع الميلادي. ومنذ الفترة الكارولينجية، كانت الكنيسة قد طوّرت وسائلها للتعليم واحتفظت بصيغة مختصرة ومنظمة من الثقافة الكلاسيكية. وبعبارات لوغوف (Le Goff)،

(14) Pirenne, «L'Instruction des marchands au moyen âge,» p. 27.

تغلّبت الثقافة الإكليريكية على السُبل الثقافية التي كانت قد أُرسيت بين القرنين الثالث والخامس الميلاديين على يد الكُتّاب التعليميين الذين وضعوا إطاراً لتنظيم المعارف الكلاسيكية بطريقة مبسَّطة ومتواضعة المستوى. وهكذا توافرت لدى الكتّاب قدرة على الاحتكار الحقيقي للثقافة العليا التي اتسمت تقريباً بالهيكل نفسه في أنحاء عالم الغرب المسيحي، واتصفت بتراجع قوي عن الثقافة العلمانية مقارنة بالفترة التي سبقتها[15]. وفي الوقت نفسه، استخدم الكتبة نصوصاً خطية مكيَّفة بحسب تصنيف الحروف، وحلت هذه محل الخط الذي كان مستخدماً، وكان قد أعيد ظهوره في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي[16]. على أنه، لا المتعلم ولا الخطاط النسّاخ، كانا يلبيان طلبات التُجار التي لم تكن تتجسّد وحسب في تعليم أدبي أو علمي، بل كانت موجهة نحو ممارسات الحياة التجارية ما بين القراءة والكتابة والحساب ومبادئ اللغة اللاتينية. وهذا التعليم الذي يحظى به الميسورون كان يقدَّم في بيوتهم على يد كاتب يستخدمونه. ولكن هذا الأمر لم يكن بكاف لكي يلبي الطلب الأوسع نطاقاً. ومن ثم، ففي منتصف القرن الثاني عشر الميلادي حاول تجار غنت أن يفتحوا مدارسهم الخاصة. وفيما لم يكن لدى الكنيسة أي اعتراض على هذه التطورات بحد ذاتها، إلا أنها رفضت «هذه الجسارة من جانب الشعب العلماني»، وأصرت على ضرورة أن تضع تلك المؤسسات تحت سيطرتها. وقد

(15) Jacques Le Goff, *The Birth of Purgatory = La Naissance du purgatoire,* Translated by Arthur Goldhammer (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1984), pp. 782-783.

(16) Pirenne, «Le Commerce du papyrus dans la Gaule mérovingienne,» p. 178.

نجحت الكنيسة في هذا المضمار على رغم أن تعاليمها تغيَّرت بدورها لكي تشمل مواضيع تتسم بطابع عملي أعمق. وفي البداية، كان التدريس باللغة اللاتينية فقط، ولكن ثمة نماذج من المراسلات التجارية كانت تقدِّم وتستخدم بالخط القوطي بدلاً من الخط الكارولينجي (Carolingian) المصغَّر الذي كان مقصوراً على الكتابة الأرفع والأعمق. ومع النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي لم تعد اللاتينية هي اللغة الوحيدة المستخدمة في تعليم القراءة والكتابة في منطقة الفلاندرز، ولذلك فإن الميثاق الأول باللغة الفرنسية يعود إلى عام 1204، كما أن حوليات السوق التجارية تحوَّلت إلى اللغة الدارجة في القرن نفسه.

هذا التطور في مجال التعليم كان جزءاً من صحوة عامة للتعلُّم تعزَّزت بفضل الإصلاحات الغريغورية (Gregorian Reforms) في الكنيسة، وتَمثَّل أهمها في دراسة القانون الكنسي[17]. وفي عام 1179 سعى المجلس اللاتيراني (Lateran Council) الثالث[*] إلى إرساء أساس اقتصادي سليم لمدارس الكاتدرائيات التي كانت تهيئ الملمين بالقراءة والكتابة لصالح الدولة ولصالح الكنيسة على السواء. ومن الخطأ النظر إلى هذه الصحوة على أنها كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة بأي طريقة مباشرة، فالتعليم كان قد حقق تقدماً وقطع أشواطاً واسعة للغاية في جنوب أوروبا. ومن واقع مدارس الكاتدرائيات نبعت المؤسسات والأكاديميات التعليمية التي سعت إلى تقديم التعليم على مستوى أعلى. ويلفت النظر إلى أن المؤسسة المهمة الأولى كانت مؤسسة ساليرنو (Salerno) جنوب نابولي

(17) Alexander Murray, *Reason and Society in the Middle Ages* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1978), p. 216.

(*) المقصود في أراضي عائلة لاتيران حيث قصر البابوية في روما.

(Napoli) التي أصبحت تعرف بأنها مدرسة الطب في مرحلة تعود إلى القرن التاسع الميلادي، وأنها ثمرة لأعمال قسطنطين الأفريقي (1020 ـ 1087)، وقد ذاعت شهرتها طولاً وعرضاً. وكانت ساليرنو تستقي قدراً كبيراً من نفوذها في مجال الطب من الفتح العربي لصقلية المجاورة الذي دام بين عامي 827 و1091، بل إن قسطنطين نفسه جاء من مدينة قرطاجة المسلمة، وعندما انخرط في سلك دير بنديكتين (Benedictine) في مونتكاسينو (Monte Cassino) أسس مركزاً للترجمة من العربية إلى اللاتينية للمؤلفات المهمة في مجالي الفلسفة والعلوم. وبهذه الطريقة تم تقديم المعارف الإسلامية الواسعة النطاق بالطب اليوناني إلى الغرب، وعلى هذا الأساس، وبناءً على تلك المعرفة، لاحت بشائر قيام الجامعات ابتداءً من جامعة باريس مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي.

وفيما لم تكن التجارة هي العامل الوحيد في صحوة أوروبا، فإن التجارة، ولا سيما مع الشرق، أدّت دوراً مهماً للغاية. وفي أوائل الفترة القروسطية، كانت البندقية المحور الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب. ونحو سنة 1000 للميلاد شاركت البندقية بوصفها مرفأ الملاحة في التجارة والنقل حتى دلتا نهر البو (Po)، ثم تحوّلت صوب البحر وطوّرت قوة بحرية كبيرة في البحر الأبيض المتوسط. وكان سكان تلك المدينة من خبراء بناء السفن، إذ استخدموا الأخشاب المجلوبة من تلال شمال إيطاليا، وقاموا ببناء السفن لحساب الحكومة في الترسانات، واستخدموا في ذلك العمالة المحلية أو أشركوها في جهودهم، وإن كان أرباب العمل الخاصون هم الذين تحملوا العبء الأكبر في هذا المجال. وهذا العمل الخاص ربما خضع لتنظيم من جانب الحكومة، وخاصة إذا كانت ستتسلّم عائداته. وبعبارة أخرى، «لم يكن ثمة تحيُّز دائم لا

مع ولا ضد الحكومة بوصفها البنّاء، ولا كان دور الدولة جوهرياً في هذا المجال»[18].

والحاصل أن ازدهرت التجارة مع الشرق في ظل الحماية البيزنطية. وعليه، أصبحت البندقية موئلاً لواردات البخور والحرير والتوابل لصالح البلاط الملكي والأديرة في شمال إيطاليا وما يتجاوزه. وفي المقابل، فإن المدينة كانت تحتاج إلى كميات من الحبوب لإعالة سكانها. ومع زيادة الرخاء في فترة لاحقة في وادي نهر البو أدى ذلك إلى زيادة الطلب على البضائع الشرقية. وهكذا تحوّل البنادقة صوب البحر، وشاركوا بأنفسهم في تجارة الرقيق الشماليين، وفي الأخشاب التي كانت توجه لحساب التجار المسلمين. إن المسيحية لم تعارض استرقاق الوثنيين والكفار (في البداية كانوا أنغلوساكسونيين، وبعد ذلك كانوا من السلاف في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين) على الرغم من أنها كانت تعارض أحياناً بيعهم للمسلمين، فضلاً عن أن يباع الخشب الإيطالي إلى الوثنيين الذي كان المعروض منه قليلاً. ومع ذلك، كانت هذه التجارة هي بالذات التي أتاحت للبندقية أموالاً من النقد الأجنبي، ذهباً وفضة، مما كانت بحاجة إليه لشراء البضائع الشرقية الفاخرة في القسطنطينية.

ولقد انتعش التطور التجاري إلى حدّ كبير على أساس المحاسبة المالية، وكان كبار الموظفين على متن السفن التجارية في القرن الثاني عشر الميلادي هم كبير البحارة (Nauslerus) وكاتب السفينة (Scribanus). وكان يتمثّل عمل هذا الأخير في حفظ سجل بالأجور

(18) Frederic C. Lane, *Venice: A Maritime Republic* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, [1973]), p. 48.

والشحنات[19]. أما ملكية السفينة، فكانت غالباً ما توزع على أسهم بين أشخاص عدة، بينما كان تمويل الرحلات يشمل شبكة معقدة من الشراكات والقروض. ومن ثم كان بالإمكان لشحنة معيَّنة أن يساهم فيها عدد كبير يبلغ المئة من المستثمرين، وتوضع بين يدي مسؤولية مجموعة من التجار المسافرين. ومع النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي كثيراً ما كانت هذه الاستثمارات تتخذ شكل شبه الشراكة المعروفة في البندقية بوصفها عصبة المستثمرين (Collegenza)، كما كانت تعرف في أماكن أخرى بأنها الكومندا (Commenda).

كان ذلك هو زمن النمو الكبير للاقتصاد، فضلاً عن النمو في تجارة الشرق والغرب. وعندما اندلعت الحروب الصليبية عززت أكثر وأكثر الطلب على الكماليات الشرقية من السكر والتوابل والحرير والبخور. أما الصادرات الأوروبية، فقد أصبحت هي المعادن، وخاصة من ألمانيا، والمنسوجات، وخاصة السلع الصوفية التي كان ينتجها اختصاصيون في البلدان الواطئة، ولا سيما من الصوف الإنجليزي ثم كانت تباع في أسواق شامبانيا. وفي أواسط القرن الثالث عشر الميلادي تيسَّرت هذه التجارة بما يسميه لاين (Lane) بالثورة البحرية في العصور الوسطى التي شملت تطور خرائط بورتولان (Portolan) بوصفها أول الخرائط المرسومة بحسب مقياس الرسم، فضلاً عن استخدام البوصلة. وقد أعقب ذلك «ثورة تجارية» حيث تولت الأمر عناصر من الوكلاء المكلفين العمل بدلاً من عصبة

---

(19) المصدر نفسه، ص 50.

ويرد في القرآن ما يلي: **﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه...﴾**، القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية 283.

المستثمرين، وساعد على ذلك تطور محاسبة مسك الدفاتر الذي أصبح الآن بيد تجار مستقرين (كانوا في السابق يسافرون مع الشحنات) من أجل تتبع مسار الوكلاء والشركاء، فضلاً عن تطور عمليات التأمين البحري على الخسارة أو القرصنة، وتطور فواتير الشحن وفواتير التبادل والمؤسسات المصرفية بصورة عامة. وهذه الأنشطة كانت تحبّذ التعامل مع التجار الذين يقرأون ويكتبون، بمعنى برجوازية متعلمة نالت جزاءها الأوفى لقاء عملها وقدرتها على تولي أمر المشاريع.

وكانت المشاركة الوثيقة من جانب إيطاليا في صعود التجارة الأوروبية في البحر المتوسط بعد الفتوحات الإسلامية قد أفضت بإيطاليا إلى أن تُطور كثيراً من الملامح الجوهرية في ما شهدته بعد ذلك من نزعة رأسمللية. كان الإيطاليون مجدّدين «في النواحي كلها التي تتصل بالاقتصاد: الملاحة والتجارة والقانون التجاري والأساليب الفنية المصرفية والتأمين وما إلى ذلك. وعلى طول القرون الوسطى حقّقت إيطاليا تقدماً ملموساً في هذه الميادين قبل سائر شعوب الغرب». وكنتيجة لذلك «وعلى مدار قرون كانت العمليات المصرفية من الناحية العملية احتكاراً للأجانب، وتكاد تكون كلها في يد المصرفيين التجاريين الإيطاليين»[20]، وهم الذين أحرزوا تقدماً في مجال مسك الدفاتر وفي القيد المزدوج، وربما هم الذين طوّروه في القرن الثالث عشر الميلادي[21].

---

(20) Raymond de Roover, «New Interpretations of the History of Banking,» *Journal of World History*, vol. 2 (1954), p. 66.

(21) Raymond de Roover, «Aux origines d'une technique intellectuelle: La Formation et l'expansion de la comptabilité en partie double,» *Annales d'histoire économique et sociale*, vol. 9 (1937), p. 176, and Basil Selig Yamey, «Scientific

وقبل فترة طويلة من اكتشاف البرتغاليين الطريق البحرية حول أفريقيا، كان الإيطاليون قد أقاموا بالفعل صلة مباشرة مع النظام التجاري الرئيسي الذي نشأ وتطور في الشرق، مركّزاً على الهند وجنوب شرق آسيا والصين. وقد زار الصين والد ماركو بولو (Marco Polo)، وهو من أهل البندقية، بين عامي 1260 و1269. وقبل نهاية ذلك القرن، حاول الإخوة فيفالدي (Vivaldi) بغير نجاح أن يصلوا إلى جزر الهند الغربية من ناحية الغرب، وأسسوا شراكة ووضعوا اتفاقات للقروض من أجل هذه الرحلة. وإلى جانب هذه التجارة، اتسعت أنشطة البعثات بسرعة، فقد أنشأ الفرنسيسكان قاعدة في قنظو (Quanzhou) (زيتون) مقابل تايوان (Taiwan)، وما لبثت بعد ذلك أن أصبحت ميناء في الصين حيث كان «التجار البنادقة مشهداً مألوفاً» في عام 1326[22]. وكان كثير من الفرس والعرب قد استقروا هناك في فترة أسبق بكثير، كما أن التدرج في بناء السفن العابرة للمحيط أتاح للصينيين من فوكين (Fukien) أن يحلوا محل العرب بوصفهم ربابنة للتجارة مع الشرق الأدنى على الأقل حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي عندما انسحبت الصين من مجال التجارة البعيدة المدى. وكان الحرير من أهم الواردات إلى أوروبا والهند والشرق الأدنى. وفي عام 1340 توضح سجلات الجمارك أن هذه المادة كانت تُجلب إلى إنجلترا بواسطة شركة فريسكوبالدي

Bookkeeping and the Rise of Capitalism,» *The Economic History Review* (New = Series), vol. 1, nos. 2-3, (1949), p. 101.

كما يقال إن إسبانيا أيضاً كانت مهداً لهذه الأساليب، ويرجع ذلك إلى حد كبير لاعتماد الأرقام العربية.

(22) Robert S. Lopez, «European Merchants in the Medieval Indies: The Evidence of Commercial Documents,» *Journal of Economic History*, vol. 3, no. 2 (November 1943), p. 165.

(Frescobaldi) من فلورنسا (Florence). وبطبيعة الحال، كان الرومان في فترات أسبق بكثير قد استوردوا الحرير بكميات كبيرة، بل حتى خلال القرون الوسطى ظل الحرير يستخدم في أوروبا من أجل ملابس القساوسة ولصالح أصناف كمالية أخرى.

وفي الفترة نفسها تقريباً، غادرت مجموعة قوامها ستة تجار من البندقية قاصدة دلهي (Delhi). وربما استخدمت قارباً إلى جزر القرم، لأن سلطان مصر حاول أن يسيطر على الطرق الجنوبية الموصلة إلى الهند والصين. وفي أي حال كان هناك سوق مزدهرة للمنسوجات الأوروبية على طول سواحل البحر الأحمر. وبعد ذلك بقليل، توقفت الرحلات البرية إلى الصين مع انقضاء حكم الأسرة المنغولية بحيث تضاعفت أسعار الحرير الصيني على نحو ما حدث لأنواع كثيرة من التوابل. ولكن التجارة استمرت بحراً من خلال الخليج الفارسي. وعلى الرغم من أن المصريين غزوا لاجازو (Lajazzo)، وهي الميناء الرئيسي للمملكة الأرمينية المسيحية الواقع على المنطقة البرية في شمال شرق قبرص، وعلى رغم غزوات تيمورلنك (Tamurlane)، فقد ظل الإيطاليون يزورون الهند حتى قبيل وصول السفن البحرية البرتغالية في عام 1499 مستغلة الطريق البحرية المفتوحة مجدداً حول رأس الرجاء الصالح[23].

وبطبيعة الحال، لم يكن التجار الإيطاليون وحدهم هم الذين استخدموا الطرق البرية التي كان الغرب يتاجر عبرها مع الشرق. وقبل الفتوحات الإسلامية كان المسيحيون النساطرة والتجار الفرس يستخدمون طريق الحرير المفضية إلى تانغ (Tang) في الصين. ومن شواهد أنشطتهم ما تجسّد في الإجراءات الإمبراطورية الصادرة في نارا

(23) المصدر نفسه، ص 184.

(Nara)، وهي العاصمة القديمة لليابان، ويرجع ذلك إلى القرن السابع الميلادي[24]. وقد اخترق الفرس والأرمن مناطق جنوب شرق آسيا، وتردّدوا كثيراً كزائرين على جنوب الصين[25]. وفي الوقت نفسه، فإن الطريق البحرية إلى الهند وما يليها شرقاً كانت مفتوحة باستمرار منذ العصور الرومانية بواسطة التجار الساميين والعرب والمسيخيين واليهود الذين كانوا يبحرون بسفنهم بين البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي إلى غوجارات (Gujarat) وسواحل مالابار (Malabar) في جنوب غرب الهند وما بعده، تاركين مستوطنات تنتمي إلى الأديان الثلاثة كانت كلها متناثرة على طول الساحل.

المحاسبة التجارية

يبرر هذا العرض الموجز للتجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ صعود اليونان القول إن أوروبا شهدت انهياراً أساسياً في التجارة، وخاصة بالمقارنة مع الصعود في تجارة الشرق في الفترة نفسها. وهذا الانهيار أعقبه انتعاش في مسار ما يوصف بأنه الثورتان البحرية والتجارية في القرن الثالث عشر الميلادي، إضافة إلى التوسع الموازي للاتصالات بواسطة الكلمة المكتوبة[26].

---

(24) Ryōichi Hayashi, *The Silk Road and the Shoso-in = Shiruku Rōdo to Shōsōin*, The Heibonsha Survey of Japanese Art; v. 6, Translated by Robert Ricketts (New York: Weatherhill, 1975).

(25) Brian E. Colless, «Persian Merchants and Missionaries in Medieval Malaya,» *Journal of the Malaysian Branch of the Royal Asiatic Society*, vol. 42, pt. 2 (1969), and Hakob Manandian, *The Trade and Cities of Armenia in Relation to Ancient World Trade*, Translated from the Second Revised Edition by Nina G. Garsoian (Lisbon: Livraria Bertrand, 1965).

(26) انظر: Brian Stock, *The Implications of Literacy: Written Language and* =

أدّى هذا النمو للاقتصاد الأوروبي من الناحية الفعلية أو من ناحية المستوى إلى تقاربه مع النظام الآسيوي الأكثر فاعلية، وقد صحبه تطور إجراءات تعلُّم القراءة والكتابة اللازمة للمحاسبة وللشراكات وللعمليات المصرفية. ويقول دو روفر (De Roover)، وهو المؤرخ الكبير للتجارة القروسطية، إن المحاسبة التجارية التي كانت تختلف من حيث أهدافها عن المحاسبة الوطنية لم تؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد المغلق والجهوي للنظام الإقطاعي الأول، إذ كانت المعاملات التبادلية قليلة، ولم يكن هناك ائتمان. ومع ذلك، فحتى في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين بلغت التجارة الأوروبية النقطة التي تضرر منها كثيراً التجار إذا ما كانوا أميين تماماً، وكان عليهم أن يشاركوا في مراسلات مع تجار آخرين، فضلاً عن ضرورة تقدير حساباتهم[27]. وهذا النشاط الناشئ وقتها هو الذي أفضى بالمؤرخ دو روفر إلى أن يتكلم عن «مولد» المحاسبة التجارية بأوروبا في ذلك الوقت. وكان هذا أمراً مطلوباً للحفاظ **أولاً** على سند للائتمانات والقروض، بمعنى تقدير موقف الفرد في ما يتعلق بالأطراف الثالثة، و**ثانياً** لتتبُّع مسار عمليات الرابطات التجارية، وهذه الرابطات ظهرت في إيطاليا حتى قبل الحروب الصليبية بوصفها تجمعات موقتة، ومنظمة لإنجاز رحلة واحدة، وتوصف بأنها «أول أشكال الرأسمالية»[28].

Models of Interpretation in the Eleventh and Twelfth Centuries (Princeton, NJ: = Princeton University Press, 1983), and M. T. Clanchy, *From Memory to Written Record: England, 1066-1307* (London: Edward Arnold, 1979).

(27) Pirenne, «L'Instruction des marchands au moyen âge,» p. 19.

(28) De Roover, «Aux origines d'une technique intellectuelle: La Formation et l'expansion de la comptabilité en partie double,» pp. 174, and 176.

ويرجع أقدم ما تبقّى من كتب المحاسبة الإيطالية إلى عام 1211، وهو يتألف من شذرات من كتاب ودفتر (*Libro delle ragione*) لشركة تعود إلى مصرفيين من فلورنسا. أما التقنيات المستخدمة فبسيطة: الخانات المدوَّنة ترد بتسلسل زمني، حيث تتوالى القروض والائتمانات بعضها مع بعض بعد ترك مساحة لتسجيل حسابات السداد. وقد شجع توسع الأعمال التجارية على إسباغ تطورات أكثر تعقيداً. ومع نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، استخدمت دار بونسينيوري (Bonsignori) في سيينا (Siena) عدداً من الدفاتر بما في ذلك دفتر نقدية ودفتر حسابات جارية (Libro del'entrata e dell'uscita) يوضح المدينين والدائنين. ويبدو أن تطور الدفتر الأخير نحو نظام العمودين لتوضيح الديون والمستحقات (بشكل ثنائي) قد تم في البندقية، لأن الممارسة أصبحت معروفة في ما بعد على أنها طريقة البندقية. وحتى قبل قيام مثل هذا النظام، فإن استخدام دفاتر حسابات تعدّدية كانت تعرف عادة بألوان مجلداتها (الكتاب الأحمر والكتاب الأزرق) كانت تستخدم لمراقبة حركة الأموال والسلع داخل الشركات وخارجها.

بعد ذلك أضيف إلى نظام العمودين أسلوب تدوين كل معاملة مرتين، بمعنى الاحتفاظ بحساب مزدوج. وقد كفل هذا النظام «تصوُّر معاملات التبادل بين الأجزاء المختلفة ضمن مشروع واحد أو بين الحسابات المختلفة» بما يؤدي إلى تحسين حساب الربح والخسارة[29]. وربما نَجَم هذا التطور عن ممارسات مصارف الودائع حيث كان إدراج مبلغ في حساب عميل ما (دائن) يوضّح بوصفه ديناً محتملاً في ذمة المصرف، بمعنى أنه يودع في حساب مختلف. وكان

(29) Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, p. 193.

ثمة ميزتان في هذا الإجراء[30]. ومن ثم كان الموقف العام للمصرف في ما يتعلق بالديون واضحاً بصورة فورية: كان يمكن حساب الربح والخسارة عند أي نقطة، وثانياً كان ثمة فصل حاسم بين حسابات الشركة وحسابات الأفراد، وكان ذلك يشكل إيجابيات لها أهميتها.

وتشدّد الكتيّبات الأوروبية على موضوع مسك الدفاتر، فتؤكد قيمة السجلات المكتوبة بعامة مقارنة بالاعتماد على الذاكرة: «ينبغي للتاجر ألا يعتمد على ذاكرته في معاملاته التجارية إلا إذا كان من طراز الملك سيروس (Cyrus) الذي كان يعرف كلاً من جنوده العديدين بالاسم»[31]. وبعد ذلك، ففي نص من أوائل القرن الثامن عشر الميلادي حذروا التاجر من أن ثمة طريقة «نستطيع بواسطتها أن نلحق الضرر بالآخرين، بل بأنفسنا أيضاً من دون أن نقصد الظلم عمداً، وذلك بأن نثق أكثر من اللازم في ذاكرتنا ونهمل تدوين كل معاملة تهمنا أو نطرحها بطريقة مشوشة أو مضطربة إلى درجة أن يتعذر علينا أن نميز بوضوح حق كل فرد، فنحمّله أكثر أو أقل مما

---

(30) تصويب: في كتاب Jack Goody, *The Domestication of the Savage Mind*, Themes in the Social Sciences (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1977),
أشرت إلى مسك الدفاتر المزدوج في بابل جرياً على أولبرايت (William Foxwell Albright, *Yahweh and the Gods of Canaan: A Historical Analysis of Two Contrasting Faiths*, Jordan Lectures in Comparative Religion; 7 (London: Athlone Press, 1968), p. 53).
وكان هذا خطأ، وكذلك كانت الإشارة في الكتاب نفسه إلى غياب الكتابة في أمريكا الوسطى، ويجب قراءتها على أنها أمريكا الجنوبية (ص 83).

(31) Benedetto Cotrugli, *Della mercatura et del mercante perfecto: libri quattra* (Vinegia: All'Elefanta, 1573),
وارد في: Yamey, «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism,» p. 103.

يجب»[32]. ولم يقتصر الأمر على تعزيز معاملات الائتمان بفضل مسك الدفاتر، ولكن في بعض الأحيان كان القانون يعترف بدفاتر الحسابات بوصفها دليلاً على القرض[33]. وعليه، فإن النفع المباشر الذي يعود على التاجر والعميل جاء يكمّله هذا التفضيل المتواتر الذي أولته المحاكم للكلمة المكتوبة.

على أن نمو التجارة الأوروبية على الصعيد الدولي اقتضى وجود مؤسسات مصرفية ضماناً لمبادلات العملة وتقديم القروض وتلقي الودائع، كما انطوى ذلك على سندات الدفع التي كانت تعتمد أساساً على إجادة الكتابة[34]. إن الخطاب أو سند التبادل لم يكن مجرد أمر بالدفع، بمعنى أنه كان شيكاً محدّد الوجهة وله أصل مختلف، بل كان هذا السند صكاً يجمع بين التبادل والائتمان في وقت واحد، وهو لا ينبع من القانون الروماني الذي لم يعرف عقد التبادل. وبدا الأمر بوصفه عملاً توثيقياً بين عامي 1275 و 1350[35].

وقد اقتضت الكمبيالات الصادرة وجود مراسلين يعيشون في مدن أخرى وفي أقطار أخرى، وخاصة إذا لم تكن هذه السندات عرضة للخصم، وكان ذلك هو الحال في قارة أوروبا حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي على الرغم من أن إنجلترا

---

(32) Alexander Malcolm, *A New Treatise on Arithmetick and Book-keeping*, 2 pt. (Edinburgh: Paton, 1718), Quoted in: Yamey, «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism,» p. 103.

(33) Yamey, «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism,» p. 103.

(34) في أوروبا ربما نشأت خطابات الضمان في أوساط صيارفة النقد في جنوه في القرن الثاني عشر.

(35) Raymond de Roover, *L'Evolution de la lettre de change, XIVe-XVIIIe siècles*, avant-propos de Fernand Braudel, affaires et gens d'affaires; 4 (Paris: A. Colin, 1953), p. 18.

(التي بدأت العمل بالسندات من إيطاليا في القرن الخامس عشر الميلادي) شهدت الخَصْم منذ مئة سنة قبل ذلك التاريخ[36]. ويتساءل دو روفر عن السبب في حدوث ذلك التطور في لندن بدلاً من أمستردام (Amsterdam)، وقد كانت «وسطاً أكثر ليبرالية». إن المدينة الهولندية كانت أقرب إلى المؤسسات القارية الأخرى التي كان يتعين عليها أن تمتثل للاستخدام الشائع على صعيدها، بينما كانت لندن لا تزال من ناحية أخرى ذات أهمية ثانوية في بدايات القرن السابع عشر الميلادي، وكان ثمة شكوك تحفّها بالنسبة إلى إجراء عمليات التبادل (عبر البحار)[37]، وكما حدث في أوروبا ككل، ففي ظل ظروف التوسع فإن التخلف في السابق كان مفيداً، إذ جعل لندن أكثر حرية بالابتكار.

وفي ما يتعلق بسندات الخَصْم، كان من شأن البلد البروتستانتي أن يقدم تنازلاً لصالح «روح القرن» قبل البلاد الكاثوليكية. لقد كان هناك من يستنكر عمليات الخَصْم في الأقطار الكاثوليكية على أنها استحلال لـ «الربا» الذي كانوا يميزونه بسُبُل شتى من «الفائدة»[38]. إن مفهوم الربا جاء من الشرق الأدنى، وهو موجود سواء في القانون اليهودي أم الشرع الإسلامي، ومع ذلك ففي كلا الحالين كانت هناك حضارات تجارية نشطة، ولم يكن واضحاً كيف يمكن لمثل هذه الأفكار أن تشكل قيوداً صارمة على التجارة بعيداً عن أن تجنح إلى تقييد معدلات الفائدة (وأحياناً حتى المطالبة بها)[39]. وفي المذهب

---

(36) المصدر نفسه، ص 18.

(37) المصدر نفسه، ص 146.

(38) الحسم هو سداد سند إذني قبل موعد استحقاقه، بمعنى جعل الحسم مساوياً للفائدة التي تقدر بنسبة مئوية معينة عن الفترة التي كان لا يزال معمولاً بها.

(39) ﴿**وأحلّ الله البيع وحرّم الربا**﴾، **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية 275.

الحنفي، وقد اتخذ قاعدته في العراق، وكان أكثر تعاطفاً مع البيع والتجارة، اتجهت المحاكم إلى قبول ممارسات التجار، وتطور من ثم نظام كامل (لتخريج المبررات) من أجل التوفيق بين الجانبين باتباع سبيل الحِيل، وهي الأساليب القانونية التي ما لبثت بعد ذلك أن أدخلت ضمن متن القانون.

ويقول دو روفر إن أوروبا شهدت «المذهب المدرسي الذي لم يعمل بأي طريقة على إعاقة تطور العمليات المصرفية، ولكنه عدّل طابعه في ما يتعلق بإدانة القروض أو الفائدة مع إضفاء الشرعية على عمليات التبادل الواقعية التي كانت تتم من مكان إلى مكان آخر»[40]. ويلاحظ دو روفر، منطلقاً في ذلك من المذاهب التي تتعلق بالربا أن «الكنيسة لم تعمل على إعاقة مسيرة الرأسمالية، ولكنها غيرت مسار تطورها». ونتيجة للتجديدات التي حدثت، أصبحت لندن مركز عمليات الخَصم، بينما ظلت فرنسا على سبيل المثال مكاناً لم يتح فيه المطالبة رسمياً بأي فائدة على القروض حتى قيام الثورة الفرنسية[41]. وأوضح دويستي كروا (De Ste Croix) أن اليونانيين والرومان لم يطوّروا أي عملية للقيد الحسابي المزدوج على الرغم من اتساع نطاق تجارتهم وإمبراطوريتهم. ولدى مناقشة نتائج هذا النقص، يتساءل ماكفي (Macve) عما كان غائباً كنتيجة لذلك. وعلى الرغم من إن أكثر النواتج المألوفة اليوم هي «حساب الربح والخسارة»، و«كشوفات الميزانية»، وإعطاء «دخل»، و«رأس مال»، بيد أن الرومان واليونان كانوا يستطيعون أن يعملوا وفق هذه النواتج

---

(40) De Roover, *L'Evolution de la lettre de change, XIVe-XVIIIe siècles*, p. 146.

(41) Raymond de Roover, «New Interpretations of the History of Banking,» *Journal of World History*, vol. 2 (1954), pp. 74-75, and 67.

بقدر الضرورة. وكما لاحظ دوستي كروا، وكما يجب أن نتذكره من واقع الطرح الفيبري، «علينا أن لا نقلل من شأن ذكاء اليونان والرومان لأنهم لم يحاولوا أن يفعلوا ما لم تقتضيه طبيعة نظامهم الاقتصادي، ومن ثم فلم يقدموا عليه»[42]. إن السجلات المكتوبة مفيدة بصورة خاصة في حالة الشراكات التي أدت دوراً مهماً للغاية في عمليات التبادل التجاري في مراحل مبكرة. وسواء كانت تتسم بطابع رسمي، أم غير رسمي، وسواء كان أمدها طويلاً أم قصيراً، فإن الشراكات كانت شائعة إلى حدّ كبير في الأيام الأولى للتجارة الأوروبية، و«ظلت تتسم بطابع مهم في التنظيم التجاري، إلى أن حلت محلها جزئياً الشركة ذات المسؤولية المحدودة»[43]. وكان من الوضوح أن اتسمت سجلاتها بمزيد من التعقيد أكثر من المشاريع التي قامت على أساس فرد واحد، وبحيث «قام نظام متقدم إلى حدّ كبير للوكالات أو للمعامل يقوم بالعمليات المحاسبية لصالحها، وذلك من فترة مبكرة»[44]. ومع ذلك، فكما يوضح يامي (Yamey)، اقتضت هذه العمليات المحاسبية أمراً ليس أقل من «تسجيل الصفقات مع تحليلها من أجل تسهيل الرجوع إليها، وتدوين حسابات للمدينين والدائنين، وتجميع المعاملات النقدية ضمن حساب واحد». وكان بالإمكان تلبية هذه المتطلبات بسهولة عن طريق نظام للقيد المنفرد

---

(42) R. H. Macve, «Some Glosses on «Greek and Roman Accounting»,» in: Robert Henry Parker and Basil Selig Yamey, eds., *Accounting History: Some British Contributions* (Oxford: Clarendon Press, 1994), and G. de Ste Croix, «Greek and Roman Accounting,» in: Ananias Charles Littleton and Basil Selig Yamey, eds., *Studies in the History of Accounting* (London: Sweet & Maxwell, 1956), p. 34.

(43) Yamey, «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism,» p. 104.

(44) المصدر نفسه، ص 103-104.

يكمّله دفتر للنقدية، أو «مفكرة»[45]، إلا أنه يمضي ليقول إن «الأغلبية العظمى من المشاريع استخدمت شكلاً بسيطاً من أشكال إعداد السجلات... حتى مرحلة ما في القرن التاسع عشر الميلادي»، ثم يكتب بعد ذلك قائلاً: «إن ما دأب عليه التجار ومحاسبو الدفاتر من تحاشي عمليات الضبط الرياضية لنظام القيد المزدوج إنما يشير إلى أن طابعه الخاص لم يكن يلقى اهتماماً كبيراً»[46]. وهذه الحقيقة ترتبط بقضية أخرى، لأنها لا بد من أن تلقي ظلالاً من الشك على الدور الجوهري الذي أدته عملية القيد المزدوج في إطار صعود الرأسمالية ذاتها. وحتى عندما تم استخدام القيد المزدوج، فإن موازنة الحسابات التي نجمت عنه لم تكن إلى حدّ كبير ناجمة عن «البحث العقلاني عن المكسب» بقدر ما جاءت من واقع «الأغراض المحدودة لعمليات مسك الدفاتر». إن هذه الأغراض ربما كانت ضيقة بطريقة أخرى. وإذا ما كان الأمر هو إن كان القيد المزدوج في تلك المرحلة أمراً غير ضروري من وجهة نظر تجارية (عقلانية) بحتة، فربما تطور هذا النظام في ضوء نزعة جمالية أو تحت ضغط يرمي إلى الاتساق واللياقة، بل الكمال أيضاً في تنظيم الحسابات، ما دفع المحاسبين إلى وضع نظمهم لكي تتجاوز المتطلبات المباشرة للمنفعة[47]. وهناك أيضاً من القرائن ما يشهد على تقدم داخلي طرأ على سلسلة تطورات المحاسبة التي حدثت في الصين، وكان النظام يُعدّ بالتأكيد مفيداً لأنه يبيّن الربح والخسارة

(45) المصدر نفسه، ص 105.

(46) Parker and Yamey, eds., *Accounting History: Some British Contributions*, p. 256.

(47) أنا مدين في هذه الإشارة إلى مناقشة تمت في قسم التاريخ بجامعة اللينوي، أوربانا.

بشأن مقادير بعينها من السلع، وإن تعزز استخدامه ليس فقط من جانب رجال الأعمال، بل بفضل مدرّسي المحاسبة، فلم يصبح ذا فائدة إيجابية كبيرة إلى أن نمت المشاريع إلى حدٍّ أكبر مما كانت عليه.

وإذا ما كان استخدام القيد المزدوج غير متكافئ في الفترة اللاحقة، فالأمر يصدق بالتأكيد على الفترة التي سبقتها. وفي أواخر القرون الوسطى «كان قادة التجارة والأعمال في أوروبا من الإيطاليين»، وقيل إن تنظيمهم كان أرقى بكثير من تنظيمات منافسيهم[48]. لكن القرن السادس عشر الميلادي فقط هو الذي شهد الأسبان والبرتغاليين وقد بدأوا في اللحاق بمن سبقوهم. وقبل ذلك «فإن احتكارها كاد يكون مطلقاً» والدور المصرفية الإيطالية كانت تسيطر على أسواق النقد في لندن وبروغز (Bruges). ويرى دو روفر أن تنظيمهم الأرقى الذي شمل استخدامهم الفريد لعمليات القيد المزدوج قبل عام 1500 قد مكّنهم من إخراج منافسيهم من سوق التجارة. وعلى سبيل المثال، تم ذلك بالنسبة إلى عدد من الوكلاء الخارجيين. ويصدق هذا بالذات في شمال أوروبا حيث كانت أشكال التنظيم التجاري أقل تطوراً بكثير عنها في جنوب أوروبا، «إن عدم اتساق مسك الدفاتر حال دون التوسع في تفويض السلطات الذي ينطوي على زيادة حراك التاجر، ما يقيد حجم الشركات ويؤدي إلى إبطاء التقدم الاقتصادي»[49].

وثمة رأي محتمل آخر، إذ يمكن القول إن طبيعة النشاط

---

(48) Raymond de Roover, *Business, Banking, and Economic Thought in Late Medieval and Early Modern Europe*, Selected Studies of Raymond de Roover, Edited by Julius Kirshner (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1974), p. 164.

(49) المصدر نفسه، ص 173.

التجاري في الشمال لم تكن تستدعي في ذلك الوقت خبرة أوسع مما كان يمكن استيراده من إيطاليا نفسها. وفيما كان يمكن أن ينجم أثر عن هذا النمو بالنسبة إلى الطرائق المحاسبية، فالأرجح، في ضوء نظم المحاسبة التي كانت قائمة وقتها، أن مثل هذا النمو كان سيفضي إلى نشوء طرائق جديدة (سواء بالاستعارة أم بالابتكار). وفي أي حال، لم تكن تلك الطرائق، كما رأينا، جوهرية بالنسبة إلى إدارة كثير من أشكال المشاريع الرأسمالية.

ولكن، حتى إذا ما وصفنا التطور بأنه «علمي»، فإن محاسبة القيد المزدوج لم تكن أساسية بالنسبة إلى أجزاء الاقتصاد التجاري بأوروبا في أواخر القرون الوسطى، بل كان مسك الدفاتر ذاته أمراً له أهميته الكبرى، وخاصة في نمو الروابط التجارية التي كانوا ينظرون إلى وجودها في إيطاليا على أنه أمر لا غنى عنه بالنسبة إلى تطور الرأسمالية.

وتتمثل المشكلة المتصلة بالنظرية الأوروبية في أنه فيما لم تكن عملية القيد المزدوج معروفة في مراحل مبكرة من تاريخ منطقة البحر المتوسط، فإن «المحاسبة النقدية العقلانية» التي يصرّ عليها فيبر كانت قائمة بوضوح في العالم القديم للشرق الأدنى، ولم يتعيَّن عليها الانتظار إلى أن تصبح أوروبا مستعدة للعمل بها. وكان وجودها يرتبط مباشرة باستخدام الكتابة وتطبيقها على الدخل والمصروف في «الشركات» والشراكات التجارية، فضلاً عن المعابد والقصور في المنطقة[50]. وأياً كانت أهمية التطورات التي شهدها المجتمع، وخاصة في مجال الاقتصاد في فترة لاحقة، فإنها لم تشمل لا طرح مذهب العقلانية، ولا طبعاً المحاسبة العقلانية ذاتها.

(50) Goody, *The Logic of Writing and the Organization of Society*, Chapter 2.

إن الاعتراف بقيمة الكتابة في النشاط الاقتصادي على نحو ما ألفيناه في أوروبا لم يكن مقتصراً بالتأكيد على تلك القارة. وهناك تعاليم مماثلة في القرآن. وعلى الرغم أن العقود المكتوبة لم تكن تشكل من الناحية النظرية سوى قرينة مشتركة، إلا أن الممارسة كانت مختلفة تماماً. ومن نصوص القرآن ما يلي: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمّى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتبٌ أن يكتب كما علمه الله ... ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا...**﴾[51]. وقد كان ثمة فرع من القانون العملي أصبح مخصصاً لعلوم التوثيق وكتابة العدل، وهو يعترف بـ «الضرورة القصوى والاستخدام الأوسع نطاقاً للعقود المكتوبة لصالح التجارة المتوسعة»[52]. هذه المزايا تنبع من أي نظام للتوثيق البياني المسجل، وكانت مهمة بالقدر نفسه بالنسبة إلى أي تاجر في القرن السابع الميلادي في الشرق الأدنى بقدر أهميتها أيضاً بإيطاليا في القرن الثالث عشر الميلادي. كذلك، فالمحاسبة التجارية كانت بالتأكيد من الاستخدامات المهمة للكتابة منذ بدايتها الأولى بالخط المسماري في بلاد ما بين النهرين حوإلى سنة 3000 قبل الميلاد.

وعليه، لم يكن الأمر يتعلق بأن النظم الأسبق من الحسابات المكتوبة لم تتح رسم صورة للربح والخسارة حتى ولو كانت هذه الحسابات تنطوي على مزيد من المشقة. وفضلاً عن ذلك، ففكرة وجود مؤسسة يشارك فيها الأفراد كانت قائمة منذ فترة بعيدة[53]. ولا

(51) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية 282.

(52) Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), p. 88.

(53) Goody, *The Logic of Writing and the Organization of Society*.

نستطيع أن نعزو إلى أسلوب القيد المزدوج، على نحو ما حاول البعض أن يفعل، وجود المفاهيم المجردة للأرباح أو مفهوم الشركة أو قيمتها الرأسمالية، وهي مفاهيم تُعدّ أساسية في تطور نظام صناعي حديث[54]. إن بعض الحسابات كان يساندها استخدام نظام القيد المزدوج، ولكن هذه الأفكار والمفاهيم الأوسع نطاقاً كانت أساسية، على الأقل بصورة غير مباشرة، وكثيراً ما كانت متاحة مباشرة في عمليات التجارة في عصور مبكرة في آسيا وأوروبا، وقبل فترة طويلة من إدخال نظام حسابات القيد المزدوج في إيطاليا والفلاندرز. وقد صحب ذلك درجة كبيرة من النجاح في العمل التجاري، ما يشير إلى أن ادعاء سومبارت (Sombart) بشأن عدم كفاءة المحاسبة القروسطية التي استغلت مثل هذه النظم هو ادعاء مبالغ فيه. إن تجار ومصرفيي القرون الوسطى كانوا يعملون وفق خطوط مماثلة، وإن كانت أقل تعقيداً من تلك المستخدمة في مراحل لاحقة، بمعنى أنهم استخدموا الإجراءات التي كانت في مراحل التطور المستمر بصورة أو بأخرى على الرغم من التدهور الذي شهدته أوروبا العصور الوسطى بعد الاستخدامات المبكرة للكتابة في بلاد ما بين النهرين. ومن ثم، فالتناقض الرئيسي يتعين أن يكون مع التجار الأفارقة الذين لم يتح لهم سُبُل التوصل إلى الكتابة، وكان نشاطهم التنظيمي بالتالي مقيداً من حيث النسق والنطاق، وهو ما يفسر أيضاً جاذبية الكتابة في الأديان بالنسبة إلى هؤلاء التجار الذين كانوا أكثر من باعة جائلين، لأن قيمة الكتابة في العمليات الحسابية قائمة بصرف النظر تماماً عن اختراع القيد الحسابي المزدوج.

(54) Kurti N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1660-1760* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1978), p. 418.

وبعبارة أخرى، يشكل الحديث عن «مولد» هذه الأنشطة في الغرب خلال القرون الوسطى فهماً خاطئاً يتأتى جزئياً من التخلف النسبي لأوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية. وعندما كتب فيبر عن «القيود التي اعترت تطور الرأسمالية» في العالم القديم كان قد أدرك أن أنشطة من النوع الرأسمالي وجدت من يقوم بها في فترات طويلة قبل وجود الرابطة القروسطية، وأن هذه الأنشطة كانت تعتمد على إجراءات محاسبية ذات طابع معقد إلى حدّ لا بأس به. وما نشهده في أواخر القرون الوسطى، وما نراه من خلال أمثلة كثيرة من المنجزات الأوروبية في تلك الفترة ما هو إلا إعادة ميلاد (أو انبعاث) قبل أن يكون ميلاداً، أو أن هذا الانبعاث لم يكن ينطوي بالتأكيد على مجرد نسخ بدائي أو محض استنساخ حرفي. أما الفجوات الفاصلة، فلم تكن تعني أن الإجراءات قد اندثرت بل كان يتعين إعادة التفكير فيها[55].

الشراكات

عن صياغة هذه الرابطات يكتب دو روفر قائلاً: «في إيطاليا بالذات، حيث ظهرت الأشكال الأولى للرأسمالية خلال الحروب الصليبية، بل قبلها أيضاً، نشأت الرابطات الموقتة لكي تتولى أمر التجارة عبر المسافات البعيدة. وكانت بصورة عامة تمتد بحسب أمد الرحلة الواحدة وبين صفوف التجار الذين وهبوا روح المبادرة في إنشاء المشاريع، وكذلك الرأسماليين المتعطشين إلى جني أرباح طائلة»[56]. وقد عرفت هذه الرابطات بوصفها «شراكات» أو شركات

(55) انظر: Goody, Ibid.

(56) De Roover, «Aux origines d'une technique intellectuelle: La Formation et l'expansion de la comptabilité en partie double,» p. 174.

بحرية (Societas maris). وكان هذا يتوقف على نطاق مشاركة الماليين الذين كانت مصالحهم، شأنها شأن مصالح سائر المشاركين، يتعين تقصيها بواسطة قوائم دورية، فضلاً عن سائر أشكال المحاسبة. وفي أوروبا يرجع أول هذه العقود إلى عام 1157، إذ يرى دو روفر أن هذه الإجراءات كانت تمثل التحول من اقتصاد محلي إلى اقتصاد تبادلي، بالضبط كما رأى فيبر «وثيقة الاتفاق» على أنها أفضت إلى تطور الرأسمالية.

وفي أوروبا اتسمت الشراكات بنوعين رئيسيين: الشراكات العائلية، والترتيبات التعاقدية بين تجار لا تجمعهم صلة القرابة. وفي البندقية كانت الشراكات العائلية (Fraterna) هي السائدة في أواخر القرون الوسطى، ولكن في مقابل شبكات التجارة للبندقية مع استخدام الوكالاء المكلفين (وكانوا أيضاً من ذوي القربى). وحتى في أنشطة المصارف في فلورنسا، يلاحظ دو روفر أن «صلة الرحم كانت ذات أهمية استثنائية في القرون الوسطى حتى في مجال الأعمال التجارية»[57]، ولأن هذه المجموعات لم تكن منظمة بحيث تقتصر فقط على أغراض الأعمال التجارية، فإنها لم تساير بالضبط شكل المؤسسة الحديثة، بل إن بعض الشركات كانت تقتضي استخدام مقادير أو مبالغ من رأس المال إلى درجة أن عائلات كثيرة كانت توحّد صفوفها لكي تنشر مغبة المخاطرة وتتولى أمر مشروع مشترك بحيث تتوزع الملكية بحسب الأسهم بين الأفراد. وعلى خلاف الشركات الحديثة، كانت عادة تدوم لأمد موقت، بمعنى أن تستمر فقط طيلة الوقت الذي تستغرقه رحلة ما.

---

(57) De Roover, *Business, Banking, and Economic Thought in Late Medieval and Early Modern Europe*, p. 161.

ومن الواضح أن الشراكة العائلية كان لها أهداف طويلة الأجل أكثر من الترتيبات التعاقدية، وكما يوحي اسمها كانت تقوم على أساس روابط الأسرة، «وفي الأصل فإن هذا النوع من الشراكات استمد وجوده من الحقيقة الفعلية التي تفيد بأن الإخوة كانوا عادة يعيشون معاً في الدار نفسها، ويشتركون في المأكل والمشرب نفسهما، ويستهلكون معاً غلاّت البلد الذي يعيشون فيه. وفي ظل قانون البندقية، كان أفراد أسرة ما يعيشون معاً بهذه الطريقة، ويمارسون التجارة كوحدة، ويصبحون تلقائياً شركاء كاملين من دون أي عقد رسمي[58]. وعندما كانت الأسرة تشكل شراكة تجارية «كانت كل الممتلكات الموروثة عن الأب من دُور وأرض وأثاث وجواهر، فضلاً عن السفن والبضائع، يتم تقييدها في دفاتر شركة الإخوة، اللهم إلا إذا سحبت منها بمقتضى اتفاق خاص»[59]. على أن الافتراض بأن شركة الإخوة تمثل شكلاً من أشكال الأسرة المعيشية المشتركة يتطلب بعض التفصيل على الرغم من أنه يتصل بوضوح بما يُشار إليه في كثير من الأحيان بأنه شركة أخوّة تضم عدداً من الإخوة الذين ينتمون إلى الوحدة القابضة للممتلكات نفسها، كما يعملون على تشغيل مزرعة غير مجزأة، أو أي مشروع آخر من هذا القبيل. وفي المحل الأول، يمكن لكل واحد من هؤلاء الإخوة أيضاً أن يمتلك حصته المميزة، وأن يقوم بعمليات تجارية لحسابه الخاص. وهذا البند المالي المنفصل يتأتى من «الدوطة» التي تدفعها الزوجة، أو من إرث خاص، أو من خلال الاقتراض من الشراكة الرئيسية. ويمكن للعمليات التي يقوم بها فرد ما أن تُفضي إلى إقامة شراكات أخرى ضمن الشراكة الرئيسية. وفي حالة الإخوة بيزاني

(58) Frederic C. Lane, «Family Partnerships and Joint Ventures in the Venetian Republic,» *Journal of Economic History*, vol. 4 (Nov. 1944), pp. 178-179.

(59) المصدر نفسه، ص 179.

(Pisani)، كان هناك ثلاث وحدات: أولها شركة «الإخوة» الأم، ثم شركة لندن، والشركة السورية، وكل منها كانت تعمل كوكيل للأخرى في الشراء والشحن أو في الاستلام والبيع[60]. ويبدو أن الأمر قد انطوى كذلك على وجود فروع أصغر أقيمت «من أجل إتاحة فرصة لشباب الأسرة لكي يجربوا مهاراتهم»، بينما تم استخدام دُور للسمسرة في مواقع أخرى.

أما الشراكات غير العائلية، فقد قامت على أساس اتفاقات مرحلية للملكية المشتركة والوكالة التجارية، إذ كان الأمر بحاجة إلى رؤوس أموال وتوزيع أوسع نطاقاً للمخاطرة. ومن الأسباب التي جعلت البندقية لا تشهد تطوراً رئيسياً لمثل هذه الشراكات ما كان يتمثل في أن السفن المستخدمة في التجارة كانت تبنيها وتديرها الجمهورية في البندقية التي دأبت على تأجيرها للتجار المحليين. وعليه، لم يكن ثمة حاجة ماسة إلى مؤسسة تجارية خاصة تتمتع، لا بطول الأجل، ولا بضخامة رأس المال، ولا بالسلطات الناجزة، التي تتميز بها الشركة «الحديثة». وأدى ذلك إلى أن ظلت خطى البندقية تتعثر إلى الوراء في ما يتصل بتطور الشركة المساهمة التي نشأت في مواقع أخرى في بأوروبا في القرن الخامس عشر، وأصبحت في القرن السادس عشر ملمحاً منتظماً في صناعة التعدين، فضلاً عن التجارة المحيطية وعمليات الاستعمار. ولكن «تخلف» البندقية في هذا الصدد مقارنة مع فلورنسا أو جنوه كفل لتجارها مرونة كبيرة في إطار «سوق عالمية» بحيث كانوا أقدر بالفعل على توجيه تجارتهم إلى مختلف المناطق في البحر المتوسط وإلى البحار الشمالية على نحو ما كانت تقتضيه الظروف.

(60) المصدر نفسه، ص 185.

مع ذلك، فإن اتفاق الشراكة يمثل ترتيباً أكثر تخصصاً، «وفي إطاره كان بوسع المستثمر أو مجموعة من المستثمرين أن يعهدوا برأس المال أو بالبضائع إلى وكيل ـ مدير يتولى المتاجرة فيه، ثم يعود إلى المستثمر (أو المستثمرين) برأس المال، ثم بحصّة متفق عليها سلفاً من الأرباح»[61]. وهذا الشكل من أشكال الروابط يجمع بين مزايا الشراكة والقرض، كما أن المستثمر يقتصر أمره على احتمال خسارة رأسماله، بينما لا يتحمّل الوكيل عادة أي مسؤولية تجاه المستثمر.

كانت كلتا المؤسستين، رابطة القربى ورابطة اللاقربى، لازمة بشكل أو بآخر لأكثر العمليات التجارية تعقيداً، كما أنها ترجع إلى مراحل تاريخية بعيدة ولو لم تتسم بالضرورة بالشكل القانوني نفسه، بما يعني أنها تمثل في كل حال محاولة لممارسة وإتقان العمليات التجارية. وما نلاحظه هنا هو التعايش بين العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس رابطة القرابة وتلك القائمة على أساس رابطة التعاقد. وبقدر ما يتعلق الأمر بشراكات التملك، فإن وراثة الممتلكات غير المقسّمة لصالح الأبناء تفضي تلقائياً إلى علاقة من هذا القبيل من دون أن يتعين على الأفراد أن يفعلوا أي شيء إلا إذا رغبوا في تقسيم الأموال المشتركة. وفي الحالات الأخرى، يجب تدوين العقد (وهو عقد مكتوب في أغلب الأحيان، إذ يتكلم أودوفيتش (Udovitch) عن تعاليم الإسلام التي كانت تعتمد «الضرورة القصوى للعقود المكتوبة في التجارة»)، لصالح الشكل الآخر من أشكال الشراكة أو «الوكالة»[62]. وقد يظل الأقرباء مشاركين في الأمر، وإن

(61) Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam*, p. 170.

(62) المصدر نفسه، ص 9.

كانت القرابة لا تنبع مباشرة من أيلولة الممتلكات بين الأجيال، بل تنبع بالأحرى من مصالح مشتركة تتسم بكونها تجارية، وفي بعض الأحيان إنتاجية، بغية تحقيق ربح أو على الأقل ضمان سُبُل للمعيشة.

لقد أنشأ النبي محمد (ﷺ) نفسه شراكة مع زوجته خديجة، إذ كان الشريكان متساويين، بحيث يقدم أولهما رأس المال، والآخر يدير العمل التجاري[63]. وكان هذا شكلاً من أشكال الاستثمار الرأسمالي مزوداً بـ «تقدير رأسمالي للحسابات»، وبواسطته يجني الشريكان الربح على أساس متفق عليه. وأصبح الأمر أكثر شيوعاً في الشرق الأدنى مع إدخال استخدام الأرقام الهندية[*] في بداية القرن التاسع الميلادي على يد عالم الرياضيات المسلم الخوارزمي. وقد صنّف كتابه في الموضوع من أجل تلبية احتياجات الناس في حل مشكلات «الإرث والوصية واتفاقات الشراء والبيع وإجراء عمليات مسح الأراضي وتطهير وحفر الترع والأنهار وتقويم السلع، ثم في المسائل التقنية».

ولدى مناقشة تطور طرائق الحسابات الهندية يلاحظ لبيب أنه بعد عملية بيع ما، كان التاجر يدوّن الربح أو الخسارة في دفتره بطريقة تكفل إيضاح الموقف الراهن، ثم يتكلم عن «طريقة القيد المزدوج» بوصفها جزءاً مهماً من مهارة التاجر[64]. وفي غياب قرائن إثبات من الدفاتر يظل من الصعب معرفة ما إذا كان يشير إلى القيد المزدوج من النوع الإيطالي أو من النظام الثنائي الأبسط. ومع ذلك، فثمة مؤسسات أخرى لها أصلها في الشرق الأدنى كانت بالتأكيد قد

(63) Subhi Y. Labib, «Capitalism in Medieval Islam,» *The Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1 (March 1969), p. 91.

(*) أرقام عربية في الأساس.

(64) المصدر نفسه، ص 92.

اعتمدت أو أحيت الاتفاق بين الأطراف بحيث لم تقتصر على «الشراكة»، بل تعدّت إلى «المونة» (Moana) (أو المعونة (Ma'una))، وهو نوع من الإقراض المصرفي الخاص من واقع بيت المال التابع للدولة. أما سلائف البورصة الحديثة، فكانت موجودة بدورها في الإسلام، إذ أتاحت نوعية نشاط البورصة السلعية الحديثة نفسها، بمعنى التجارة في البضائع التي يتم تسليمها في موعد لاحق. ومع ذلك، وباستثناء الهند تحت حكم المغول، لم يكن التأمين قد تطوّر بصورة جيدة، لأنه كان يترك بالأحرى في يد الله سبحانه وتعإلى.

هكذا كانت توجد نوعيات مختلفة من الشراكات الأخوية في ما يمكن أن يودي إلى جمع المجتمعات التي كان الإخوة يزرعون فيها أو يجوزون فيها ملكيات مشتركة، وإن كانت هذه الممارسة أقل تواتراً في حالة الأخوات عندما لا يعانين التشتت بفعل زواج يُقمن فيه بحسب العرف في منزل الزوج (كما في أنماط معينة من المجتمعات الأمومية (Matrilineal) مثل مجتمعات نايار (Nayar) وغارو (Garo) في الهند). وفي المجتمعات الأبسط صيغة، فإن تعاون غير الأقرباء يتم بدوره، وإن كان أقل شيوعاً. ومع ذلك، فالعناصر ذاتها متوافرة، كما أن قيام اقتصادات تجارية أكثر تعقيداً يشجع على توسيع نطاق هذه الممارسات، ومن ثم توثيقها في أشكال قانونية مكتوبة بما يفضي في نهاية المطاف إلى قيام شركات الأسهم المشتركة والمسؤولية المحدودة وغير ذلك من أشكال النشاط التعاوني. وهذه التطورات تنطوي على زيادة التعقيد الاقتصادي في تنظيم التجارة. وفي واقع الأمر، فهي يمكن أن تنشأ واحدة من الأخرى بيسر نسبي، وخاصة باعتبار أن النشاط المشترك يستند إلى مزيد من المؤسسات الإنسانية العامة (أي تعاونيات الإخوة) التي تأتي

تكملة لها وليس بديلاً منها، إذ إن النواهي الإنجيلية بشأن إقراض الأموال بفائدة كانت تطبق أصلاً على «الإخوة» وليس على غير الأقرباء. وكما سوف أوضح، فإن قدراً كبيراً للغاية من سوء الفهم بشأن طابع الرأسمالية نشأ من خلال التفسير غير المتسق للماضي الذي يرى أن قيام المؤسسات البيروقراطية الجديدة أدى بالحتم إلى استبعاد الأشكال الأسبق منها، مثل الشركات العائلية مع تقدم خطى «التحديث»[65].

والمشكلة هي أنه بقدر ما كانت أشكال مسك الدفاتر «العقلانية»، وليس حتى القيد المزدوج، منتشرة في البحر المتوسط قبل مرحلة الانبعاث، فقد كان الشيء نفسه يصدق على شكل الشراكة التي كانت معروفة ومنفّذة في الشرق الأدنى منذ البابليين، وقد ورد ذكرها في التلمود، كما أنها عولجت في سياق مدوّنة جوستنيان[66] (Justinian) (Corpus Juris Civilis). وقد جنح دو روفر وغيره إلى معاملة هذه الشراكات على أنها تحديداً اختراع أوروبي يتصل بأول منطلقات الرأسمالية. ويوضح هذا المنحى النوع نفسه من قِصَر النظر التاريخي والسوسيولوجي الذي تتسم به المناقشات التي تتناول عملية مسك الدفاتر ذاتها، لأن ما نجده في إيطاليا كان في جوهره عملية إعادة ميلاد أو انبعاث أو إعادة إنشاء مؤسسة كانت قد وُجدت بأشكال شتى حتى في الشرق الأدنى[67]. إن أسلوب الشراكة الذي كان يستخدمه التجار الإيطاليون في القرن الثاني

---

(65) نستخدم «غير متسق» بمعنى خاص لوصف رأي يقول بأن شكلاً يحل محل الآخر (وهو طرح استبعادي) بدلاً من أن يضيف إلى مجمل الخبرة الإنسانية، وكثيراً ما يحدث خلط في مناقشة طرائق التواصل وطرائق الإنتاج.

(66) Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam*, p. 8.

(67) Goody, *The Logic of Writing and the Organization of Society*.

عشر الميلادي يقارن بإجراءات الشراكة لتجار الشرق الأدنى في الفترة نفسها، وكذلك بالشركة التي كانت تضم التجار اليهود ونظام المقارضة الذي قال به المذهب الحنفي في الشريعة الإسلامية[68]. وهذه المؤسسات عكست بدورها الاستخدام الإقليمي في البحر المتوسط، ومن ثم في عصور الرومان. وثمة معنى أوسع نطاقاً يفيد بأن هذه الممارسة تعود إلى النشاط التجاري في الشرق الأدنى القديم وفي الخليج الفارسي والمحيط الهندي، وقد اتخذت مثلاً شكل التابوتم (Tapputum) البابلي[69].

وقد أتيحت على نطاق واسع في الشرق الأدنى نوعيات من تشكيلات الشركات التي ارتبطت بالعمليات التجارية المعقدة، إضافة إلى أشكال الحسابات التي كانت جوهرية بالنسبة إليها قبل أن تحدث هذه التطورات بأوروبا في أواخر العصر الوسيط. والحق أن أشكال الشراكة في الموانئ البحرية الإيطالية في أواخر القرن العاشر الميلادي وأوائل القرن الحادي عشر الميلادي كانت أساسية بالنسبة إلى توسع التجارة الأوروبية في العصر الوسيط، وربما كانت تمثل نتيجة مباشرة مستقاة من الشرع الإسلامي[70]. وفي إطار ذلك القانون كانت ثمة طريقتان لتجميع الموارد للأغراض التجارية: **أولاهما** بواسطة الشراكة، **وثانيتهما** بواسطة عقود التجميع. وهذه الإجراءات

(68) Robert S. Lopez, *Medieval Trade in the Mediterranean World*, Illustrative Documents Translated... by Robert S. Lopez and Irving W. Raymond (New Cork: Columbia University Press, 1955), p. 174.

(69) S. D. Goitein, «From the Mediterranean to India: Documents on the Trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and Twelfth Centuries,» *Speculum: A Journal of Mediaeval Studies*, vol. 29, no. 2 (1954), p. 195..

(70) Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam*, pp. 171-172.

ترسي أنواعاً مختلفة من علاقات الترابط. وفي المذهبين الحنفي والمالكي، يصدق هذان النوعان من الشراكة على نواحي الملكية والتعاقد (أو التجارة). في الحالة الأولى الشرط الوحيد هو الملكية المشتركة، وهي تنشأ عندما يقتني فردان شيئاً مشتركاً أحدهما مع الآخر سواء من خلال الإرث (وهذا يكون عن طريق رابطة إلزامية) أم من خلال الشراء (في رابطة طوعية)، كما يوجد كذلك من حيث المبدأ عندما يرث أخوان عن أبيهما، ومن ثم فهو يتسم بعامة بطابع شركة الإخوة[71].

مسك الدفاتر والتجارة والدين في قاهرة العصور الوسطى

تشير هذه المناقشة إلى مشكلتين واردتين في معظم التقارير المتاحة عن التطورات الجوهرية التي طرأت على الاقتصاد الأوروبي: **أولى** هذه المشاكل يتمثل في ما أهمله بعض المؤرخين (المحدثين) للأنشطة التجارية التي شهدتها المراحل المتأخرة من القرون الوسطى. إن دو روفر يبدي تعليقه بشأن الأنشطة التي كانت تتم في جنوه وفي مواقع أخرى في إيطاليا عندما كانت تنشأ مثلاً في دفاتر حسابات أسرة الميدتشي[72] (Medicis). وفي ظل تأثير أعمال مثل ما أنتجه تاوني (Tawney) (ثم فيبر بشكل أعم) بولغ في التأكيد على الابتكارات التجارية والمصرفية في القرن السادس عشر الميلادي، إذ كان قد أنجز الكثير منها في قرون سبقت. ويصدق الأمر نفسه على التطورات التي شهدها القانون التجاري وعمليات التأمين، ثم على مسك الدفاتر كما رأينا. وبعبارات دو روفر: «يستمد تنظيم الشركات

(71) المصدر نفسه، ص 24-25.

(72) De Roover, *L'Evolution de la lettre de change, XIVe-XVIIIe siècles*, p. 65.

للأعمال التجارية الحديثة جذوره من الشراكة القروسطية، إذ إن الكمبيالة التي نستخدمها ناتج مباشر من عقود التبادل في القرون الوسطى، كما أن المحاسبة كما نعرفها تنبع من الطرق التي اصطنعها مع أوائل القرن الرابع عشر الميلادي مصرفيو جنوه التجار»(73). ولكن ما يجنح هؤلاء الدارسون في العصور الوسطى إلى تناسيه هو أنه فيما يصدق القول بأن المحاسبة أصبحت أكثر تعمقاً بصورة تدريجية، فإن الإجراءات المكتوبة لإقرار الربح والخسارة كان معمولاً بها لفترة طويلة في منطقة الشرق الأدنى. وهذا أمر واضح من واقع الأحوال التي كانت سائدة في الشرق الأدنى وعلى الساحل الأفريقي للبحر الأبيض المتوسط، تماماً عند بدء توسع التجارة في مدينة البندقية، لأننا لا نجد فقط صيغة الشراكة، بل نجد كذلك الممارسات المترابطة في مجال التجارة والصيرفة. «ويبدو أن ثمة رابطة وثيقة» كما يكتب المؤرخ غوتشاين (Goitein) عن القاهرة «بين الممارسات المصرفية التي تعكسها وثائق الجينيزا (Geniza) في القرن الحادي عشر الميلادي، وبين تلك المعروفة لنا عن أوروبا بعد مائتي أو ثلاثمائة سنة من ذلك التاريخ»(74). وكان دور هذا النمط من العمليات المصرفية يوازي أساساً مهمة دار المقاصة من حيث عمليات الوزن والتقدير ومبادلة النقود. وعلى نحو ما توضح المراسلات الحافلة المحفوظة في وثائق الجينيزا في القاهرة، فإن التجار اليهود والمسلمين في تلك الفترة كانوا يشاركون بتجارة واسعة النطاق في منطقتي البحر المتوسط والمحيط الهندي، حيث كانوا يستخدمون

(73) Lopez, *Medieval Trade in the Mediterranean World*, p. 3.

(74) S. D. Goitein, *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza*, 6 vols. (Berkeley, CA: University of California Press, 1967-1993), p. 230.

الكتابة لتحقيق أغراض مختلفة للغاية في مجال الأعمال التجارية، وكذلك لإبلاغ المعلومات وحفظ قوائم الجرد، ثم في المنازعات القانونية بما في ذلك تلك التي تثار حول «مسائل مسك الدفاتر»، وكذلك للحفاظ على الاتصال بعائلاتهم عند السفر»[75]. إن سجلات الجالية اليهودية ما زالت محفوظة في التربة الجافة في مصر حيث كانوا يدفنونها لأنهم، كما في الاستخدام المسلم والمسيحي، كانوا يؤمنون «بأنه لا يمكن لأي مكاتبات تحمل اسم الله أن تأتي عليها النيران أو تدمَّر بطريقة أو بأخرى»[76]. وكثير من هذه المواد كان يتصل بأمور التجارة. والنصّ التالي: «يبدو أن كل امرئ كان يفترض فيه أن يقرأ العبرية إلى جانب اللغة العربية، ولكن لم يكن كل فرد بارعاً في فن الكتابة»، كان يمكن أن يُعهد بها إلى كاتب محترف. وكما في أماكن أخرى، فإن هذا الانحياز نحو القراءة يعكس أولويات نظام للتعليم تسيطر عليه الاعتبارات الدينية إلى جانب الرجوع إلى كتاب مقدس، ولكنه لم يحل من ناحية أخرى دون ممارسة تجارة واسعة النطاق.

كثيراً ما كان التجار أنفسهم رجال أعمال أيضاً على نحو ما كان كذلك بطارقة البابا ألكسندر في القرن السادس الميلادي وكثير من القضاة في كل أنحاء المنطقة. وكان القضاة، وكذلك الأحبار اليهود، موظفين دينيين وقانونيين، بمعنى أن المحاكم الدينية اليهودية كانت مكلفة بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين التجار، وكان موظفوها من الخبراء في الميدان. هكذا كان الدين عنصراً مهماً في التجارة،

---

(75) Goitein, «From the Mediterranean to India: Documents on the Trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and Twelfth Centuries,» p. 195.

(76) المصدر نفسه، ص 182.

بينما ساد قدر كبير من التعاون بين الأديان والطوائف، إذ كان أبناء الأديان المختلفة كثيراً ما يسافرون معاً ويلتمسون العون بعضهم من بعض وقت الشدّة، وفي بعض الأحيان كانوا يقاسون التمييز الجماعي، كما حدث عندما فرض الحكم الإسلامي مكوساً أعلى على المسيحيين واليهود.

وتتجلى الصلة بين الدين والأعمال التجارية في قاهرة القرون الوسطى من واقع الحقيقة التي تفيد بأن هذه الرأسمالية التجارية قامت بشكل وطيد على أساس ثقة الإنسان في رفاقه، ومن ثم كانت مضمونة بفضل كلمة الله. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى مسك الدفاتر. ويُظن أحياناً أن الإصلاح الديني الأوروبي هو الذي أفضى إلى توثيق الصلة بين الحساب الديني والمحاسبة التجارية. وقد صرح ديفو (Defoe) قائلاً: «عندما يقارب التاجر لحظة الاحتضار كان لا بد من أن يستعد في ما يتعلق بالسماء وبروحه، ثم يكون مستعداً أيضاً للحظة الرحيل في ما يتصل أيضاً بدفاتره»[77]. وهذه الفكرة أقرب ما تكون إلى ما طرحه فيبر على الرغم من أنها قد تبدو متناقضة على أساس أن الطرح العقلاني يصرّ على اللجوء إلى الرب في مثل هذه الأمور الدنيوية، وبقدر ما كان ثمة تأييد من كتّاب مثل وليام تمبل (William Temple) الذي كان يعلق على الابتهالات الدينية التي شهدتها فترة أبكر من ذلك، فقد لاحظ أن روح العصر «ولأول مرة جعلت حفظ الحسابات واجباً دينياً»[78]. ولكن ها هو قصر النظر التاريخي يطمس مرة أخرى رؤية الماضي: كانت صراعات التجار اليهود والمسلمين تحلّها دائماً المحاكم الدينية فيما كان الكاثوليك

(77) Daniel Defoe, *The Complete English Tradesman* (Oxford: [n. pb., 1841]), p. 321.

(78) Yamey, «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism,» p. 104.

يبتهلون بدورهم إلى الله وإلى العذراء مريم من أجل تصحيح حساباتهم. ومن أقدم دفاتر المصرفيين، وهو دفتر مستنسخ من حسابين يعودان إلى سنتي 1313 و1316، يبدأ باسم:

الرب العظيم لانفرانشيني دو دوناتو (Lanfranchini de Donato) بتاريخ السابع عشر من فبراير/ شباط من عام 1313، ويختتم بالدعاء للسيد المسيح.

ولم تكن أنشطة التجار اليهود والعرب في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط مجرد أمثلة مبكرة عن نمط الاقتصاد الذي عاد إلى الظهور في مرحلة لاحقة وطرأ عليه تطور في إيطاليا، بل كانت ثمة روابط تاريخية وعملية بين الناحيتين باعتبار أنهما كانتا جزءاً من الشبكة التجارية نفسها. وهذه الصلات كانت تعود بعيداً في المنطقة إلى النظم التجارية الأولى التي وجدت في حقبة غابرة تصل على الأقل إلى ما قبل عام 1500 قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين. وكانت هذه الملامح لا تقتصر على غرب آسيا، فقد رأينا بالفعل أنه فيما كانت التجارة تتدهور في الغرب ابتداء من القرن الثالث الميلادي، كان ثمة نظام للتبادل التجاري يتطور في الشرق، ويتسم بالتعقيد بين الصين والهند وجنوب شرق آسيا، مرتبطاً بعوامل كثيرة، منها الانطلاقة الشرقية في الهند إلى المنطقة، وتوسع حكم هان (Han) إلى الجنوب. وكانت التجارة الداخلية والخارجية في تلك الأقطار تقتضي «محاسبة عقلانية» وشراكات تجارية.

كان بعض هذه الأنشطة (ولكن ليس كلها) يمثل في أوروبا نوعاً من النمو بعد مرحلة مبكرة من التدهور، ومن ثم لا يمكن النظر إليها على أنها تطورات فريدة في ما يتصل بمسيرة الغرب إلى الأمام على نحو ما قد يشير إليه كثير من التحليلات التاريخية. وعليه، جاء إنشاء الأسواق الدائمة بدلاً من المعارض السوقية السنوية باعتبارها

مراكز للتمويل الدولي في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي. كما أن المراحل التي أعقبت هذه الأحداث لم تكن فريدة في بابها، على الأقل بقدر ما يتعلق الأمر بهذه المراحل المبكرة[79]. هذه التطورات، وكذلك اختفاء تجارة التجوال لصالح نوع أكثر استقراراً من التبادل، حدثت من قبل في منطقة البحر المتوسط. وكان تخلّف أوروبا في مراحل ما بعد الإمبراطورية الرومانية هو الذي تطلّب ضرورة اللحاق بالركب. وهذه العملية من إعادة اختراع العجلة التجارية، بمعنى أنها كانت بحدّ ذاتها عملية تخلّف، هي التي ربما انطوت على ميزة تجسدت في تطور أشكال جديدة. لقد طورت إنجلترا، التي كانت متخلفة اقتصادياً في القرن السادس عشر الميلادي بالنسبة إلى كثير من أوروبا، ممارسة الحسْم والتبادل والكمبيالات[80]، بينما كان هذا النوع من النشاط قائماً في الغرب عبر تطوير حسابات الصيرفة[81] والحسابات التجارية والتمويل السوقي من أسواق شامبانيا، حيث وصلوا إلى عمليات الصيرفة المستقرة[82]، واستخدام المستندات التجارية، وإقامة الرابطات التجارية، ومنها رابطة الشراكة والشركة المساهمة. وكان هذا كله مهماً من أجل تطور الرأسمالية الصناعية، ولكنها كانت ظروفاً توافرت بدورها في أجزاء أخرى من العالم.

مسك الدفاتر في جنوب آسيا وشرقها

من المهم في هذه المناقشة أن نلاحظ أن الجمع بين الأنشطة

(79) De Roover, *L'Evolution de la lettre de change, XIVe-XVIIIe siècles,* p. 38.

(80) المصدر نفسه، ص 67.

(81) M. T. Clanchy, *From Memory to Written Record: England, 1066-1307* (London: Edward Arnold, 1979).

(82) De Roover, Ibid.

التجارية والإشراف فوق الوطني كان أمراً لم يقتصر على أوروبا ولا على الشرق الأدنى. وفي عام 1987 زرت مكتبين للمحاسبة في أحمد أباد (Ahmadabad) في ولاية غوجارات (Gujarat): **الأول** استخدم محاسبين مدربين على الأعراف الأوروبية، **والآخر** استخدم تقنيات هندية تقليدية. وعلى الرغم من أن كلا المكتبين كان مشروعاً للطائفة اليانية (Jain)، إلا أنهما كانا يستقبلان بانتظام كهنة من البراهما في الاحتفال السنوي للإلهة ديفالي (Divali)، إذ كانت الصلوات تُتلى وترش المياه المقدسة على الدفاتر الجديدة التي كانوا يجهزونها للسنة المالية التالية. وكان كل دفتر منها يتم تمييزه بعلامة الصليب المعقوف. وشأن السنة الصينية الجديدة، فالديفالي هو الموعد الذي يتوجب فيه سداد الديون عندما يتم الحساب السنوي بحيث تكون العائلة وغيرها من المساهمين قد عرفا حالة شؤونهم. وكان المكتب الذي يستخدم التقنيات الهندية يتعامل في أعمال تجارية متباينة وواسعة النطاق تستخدم كثيراً من الأفراد. وقد بدا الأمر على أن ليس ثمة صعوبة في المحاسبة على أنشطته، سواء بالنسبة إلى الأعضاء الرئيسيين أم غيرهم من المستفيدين الذين كانوا يتعاملون مع المكتب. وفي الطريقة الإيطالية القديمة كانوا يحتفظون بسلسلة من الدفاتر كسجل للنفقات والإيرادات، بينما كان ثمة سلسلة أخرى تلخص الصفقات. ولو كانوا يعملون باعتبارهم شركة عمومية تضم مساهمين، فقد يضطرون إلى تغيير أسلوبهم والعمل بنظام للقيد المزدوج الذي كان يمثل الطريقة المستقرة لعرض الحسابات المتصلة بهذه الشركات.

كانت الهند بلداً لماسكي الدفاتر والمحاسبين الذين يجلسون القرفصاء في المحلات والأعمال التجارية وأمامهم مناضد منخفضة من النوع الموجود في اليابان. وفي سوق زهور أحمد أباد كان يجلس المحاسبون في محل مفتوح وأمامهم سجلات بمختلف المعاملات

مع البائعين والشارين. وفي ظل هذه التقنيات (أو العناصر الفنية) الأولية التي كانت بحوزتهم أصبحت عملية تسيير المحلات نشاطاً يشارك فيه كثير من الهنود حتى ولو لم ينتموا بالضرورة إلى طبقات التجار. وهكذا عمل «حلاقو» غوجارات على إدارة متاجر عامة في أفريقيا وفي بريطانيا، وكان يتعين تسجيل المعاملات الأكثر تعقيداً بطرق أكثر تفصيلاً وتنظيماً، وخاصة في مجال المصرفيين والمقرضين الذين كانوا يعملون على مختلف مستويات الاقتصاد، سواء في القرى أم في المدن. ويصدق ذلك أيضاً على سائر المنظمات التي كانت تتعامل في الصادر والوارد على نطاق واسع، سواء كان ذلك على شكل سلع أم نقود أم خدمات، إذ كان يجب على الوكلاء أن «يحاسبوا» على الإجراءات التي يتخذونها. ومن الحالات الملحوظة في هذا الصدد تلك التي تعلقت بالأديرة القروسطية في سيلان البوذية، حيث كان لها مراجعة حسابية سنوية، إضافة إلى مراجعات منتظمة للأرصدة[83]. أما بالنسبة إلى «الكنيسة»، وقد كانت تحظى بمساحات واسعة من الأرض الممنوحة، وأدى الأمر في أوروبا إلى أن أصبحت هذه الأرض تشكل ثلث مجموع الموارد المتاحة، فإن حسابات هذه المؤسسات كان لا بد من أن يفهمها الرهبان أنفسهم، وكذلك مجموعة المانحين في الماضي أو في المستقبل، فضلاً عن المشرفين السياسيين والحكومات التي كانت تعفيها من الضرائب وتضفي عليها وضعاً خيرياً على الرغم من أن أهدافها الدينية كانت تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، رفض هذه المكانة.

(83) Ranavira Gunawardana, *Robe and Plough: Monasticism and Economic Interest in Early Medieval Sri Lanka*, Monographs of the Association for Asian Studies; no. 35 (Tucson: Published for the Association for Asian Studies by University of Arizona Press, 1979).

وثمة قرائن من فترة أحدث بكثير تطرح مزيداً من تفاصيل استخدام الحسابات، فالنظام الذي كان سائداً بين صفوف المصرفيين في شتيار (Chettiar) جنوب الهند كان يستخدم عدة دفاتر بما في ذلك دفتر (Peredu) الذي يسجلون فيه المدفوعات والإيرادات كلها. وقام الأنثروبولوجي رودنر (Rudner) بفحص مفصّل لأحد هذه الدفاتر الذي «بدا وكأنه يتألف من عدد من الكشوفات الفرعية التي تصف مختلف المعاملات، وتحصي في قوائم المدفوعات المرتبطة بها أو الواردات بشأنها وتثبتها في عمودين منفصلين: **الأول** عن الائتمانات، **والثاني** عن الديون. وبعبارة أخرى، كانت تعمل على أساس نظام ثنائي يختلف عن القيد المزدوج، بمعنى أن كل معاملة كانت تسجل مرة واحدة، ولم يكن ثمة قيد فوري يسجل النقد الدائن أو المدين للوكالة في الحساب نفسه[84]. وكان العمودان يوضحان نوعاً من الارتباط بين الدخل والمنصرف، ويرسمان صورة للعلاقات مع كل عميل. ولكن المعلومات لم تكن تتسق معاً، وتدوّن في دفتر عام أو تُلخص في كشف بالميزانية.

وكانت الأنشطة المالية التي كانت تنظم هذه الطريقة في مسك الدفاتر بعيدة المدى. ويناقش رودنر نظام وضع الودائع (وكثير منها يودع بواسطة أقارب المصرفيين بمن فيهم نساء شتيار باستخدام الدوطة التي يملكنها، إضافة إلى تعقيدات الفوائد ووسيلة الدفع المكتوبة، وهي نوع من الكمبيالة)، فضلاً عن معالجة القروض الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، وكل ذلك أتاح تكوين مبالغ كبيرة من أجل الاستثمار وصلت إلى نحو 100 مليون روبية في عام 1896.

(84) David Rudner, «Banker's Trust and the Culture of Banking among the Nattukottai Chettiars of Colonial South India,» *Modern Asian Studies*, vol. 23, no. 3 (1989), pp. 438 ff.

وكان مصرفيو شتيار يساعد بعضهم بعضاً إلى حدّ كبير، إذ كانت مهنتهم تقوم على أساس الانتماء الطبقي، فتشكل شبكة من الأقرباء تتكيف بحسب مهمة مراكمة وتوزيع احتياطيات رأس المال، ويمكنها تقديم تمويل كبير الحجم لأغراض التنمية.

وكان أهل شتيار من الناطقين بلغة التاميل الذين يعيشون في ضاحية مالاي (Malay) في ملاقه (Malacca) هم الذين يسيطرون على التجارة المزدهرة بجوز الطيب وقشرة الطيب المعطرة والقرنفل مع جزر التوابل في أندونيسيا، ومن أفرادهم كان نينا شاتو (Nina Chatu) الذي صادق البرتغاليين الأوائل وساعدهم في السيطرة على التجارة[85] وعلى نحو ما لاحظ أحد سكان سنغافورة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، فإن الشيتي (Chitties) (وهم فئة أعم من الشتيار) «يسيطرون على مبالغ خيالية من الأموال»[86]. وفيما اختلفت الصكوك المالية المتداولة للكمبيالات الشيتية والوكالات المتصلة بها من حيث التفاصيل عن الأشكال التي توصف بأنها «معقلنة» في الغرب، إلا أنها كانت «مكيفة جيداً من أجل الإفادة من فرص التجارة والتمويل على الصعيد الدولي في المجتمع الكولونيالي في جنوب وجنوب شرق آسيا»[87]. وفضلاً عن ذلك، ليس من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هناك فئات حرفية أو طبقية لم تكن تشارك في ممارسات مماثلة في فترات أقدم بكثير، لأن

---

(85) Sarnia Hayes Hoyt, *Old Malacca*, Images of Asia (Kuala Lumpur; New York: Oxford University Press, 1993), p. 32.

(86) Jonas Daniel Vaughan, *The Manners and Customs of the Chinese of the Straits Settlements*, Oxford in Asia Historical Reprints, with an Introd. by Wilfred Blyth (Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1971), p. 1.

(87) Rudner, «Banker's Trust and the Culture of Banking among the Nattukottai Chettiars of Colonial South India,» p. 451.

التجارة الراسخة في الأقمشة والتوابل إلى الشرق كان يجب تمويلها بوسائل مماثلة.

ولم يكن من سبيل لإدارة شركة تجارية كبيرة بواسطة الطرائق المحاسبية البسيطة مثل سجل للإيراد والإنفاق، بل كان الأمر يقتضي أشكالاً أكثر تعقيداً.

توضح الخانات المقيّدة في السجلات أو في دفاتر الحسابات المختلفة المحفوظة في مجموعات هارب هاكتي أو ميرزامال أو مصرفي بارودا أنه إلى جانب حفظ سجل بالواردات اليومية والديون اليومية، كانت الشركات تحتفظ بحسابات منفصلة للعملاء المختلفين عن الإيرادات والديون النقدية وعن المعاملات التي تتم عن طريق الكمبيالات إلى جانب خطابات الاعتماد. وكان الحساب الموحّد يحفظ في دفتر شهري، ويختتم بإنهاء السنة في شهري تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر. كانت الحسابات تسجل ويتم ترحيلها لتوضح الإيرادات والمديونيات والرصيد بالنسبة إلى كل عميل، وبعد ذلك يتم حصرها على أساس الدفتر العام باتباع نظام القيد المزدوج. وباختصار سادت أشكال بالغة الرقي من المحاسبة[88].

على أن الإجراءات المستخدمة في الهند كانت أقل تعقيداً بصورة طفيفة عن تلك التي نشأت في أوروبا خلال القرون التي شهدت التطور السريع للتجارة. لكن المحللين الغربيين كثيراً ما قالوا

(88) G. D. Sharma, «Urban Credit and the Market Economy in Western India, c. 1750-1850,» in: Gareth Austin and Kaoru Sugihara, eds., *Local Suppliers of Credit in the Third World, 1750-1960* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1993), p. 43,

انظر أيضاً تعليقات روب (Robb) في المجلد نفسه.

بأن هذه الأشكال لم يكن ممكناً أن تظهر في الشرق، بل إن فيبر تصوَّر أن عملية مسك الدفاتر بهذه الطريقة «العقلانية» لم يكن ممكناً أن تنشأ بين صفوف الصينيين لأنهم كانوا يفتقرون إلى نظام للحصر ويعتمدون على حساب العدّ، ما كان يحول دون الحساب الجدولي[89]. وفي الوقت نفسه، قال بأن الشركات العائلية المغفلة التي كانت تختلط فيها علاقات الأسرة مع العمل التجاري لم تكن بحاجة إلى مثل هذه الإجراءات. لكن فيبر كان يَصدر بشأن هذه الملامح من معلومات مضللة، فقد كان الصِفْر موجوداً، وكان الحساب يكمِّل بدلاً من أن يحلّ محل مسك الدفاتر (على نحو ما هو حاصل اليوم في اليابان المتقدمة صناعياً)، وكانوا يمسكون الحسابات في الشرق وفي الغرب على صعيد الشركات العائلية، وفي الغرب كما في الشرق كانت تلك الحسابات يتم حفظها في دفاتر القيد المنفرد التي كانت الطريقة الأكثر شيوعاً حتى مرحلة طويلة في القرن التاسع عشر الميلادي.

أما التعليق الذي يفيد بأن حساب العدّ من شأنه أن يعوق الحساب الجدولي، فيبدو غير ذي موضوع. صحيح أنه يقتصر على تقديم نتيجة الحسبة، بينما يمكن تسجيل كل الخطوات بواسطة القلم الرصاص والورقة (أو اللوحة أو اللوح الشمعي)، ولكن الطرق الصينية الحديثة، وهي مستخدمة أيضاً في روسيا، تستعمل فعلاً المبادئ الجدولية. وحساب العدّ المبكر عند اليونان والرومان كان في جوهره طريقة جدولية تنطوي على تحويل الأعداد المقابلة بين

(89) بعد فيبر جاء من اتبعوه في الاعتقاد بأن غياب مفهوم الصِفر أدى إلى انتشار استخدام الحَصَى، بمعنى أن تدوين الحسابات كان يتجه إلى الذاكرة بدلاً من التحليل. انظر:
Johannes Hirschmeier and Tsunehiko Yui, *The Development of Japanese Business, 1600-1973* (London: Allen & Unwin, 1975), p. 42.

صفوف وإلى حدّ ما إلى أعمدة. وكما لاحظت كان ذلك مصاحباً دائماً لأشكال من الحساب المكتوب، وهو اختراع توصلت إليه مجتمعات الكتابة، ولم يكن يتطلب الإلمام بالقراءة والكتابة من أجل تنفيذه. وفي اليونان وروما كان اسم حساب العدّ يشير إلى لوحة أو مهاد أو سبورة كبيرة أو منضدة حساب. وأقدم الألواح الحسابية المعروفة هو مائدة الرخام اليونانية من جزيرة سالامي، وتاريخها غير معروف، ولكن ربما تكون قد استخدمت في القرن الخامس قبل الميلاد، وهو النوع الذي اعتمدته روما، ثم انتشر في كل أنحاء المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ولكن الرومان لهم أيضاً حساب يدوي للعدّ يستخدم لوحة بالخرز، وتتألف من منضدة برونزية ذات حفر تتيح تحريك المقابلات العددية الصغيرة التي تماثل تلك التي استخدمت في مراحل لاحقة في الشرقين الأدنى والأقصى. وهذا النظام موصوف في الأدب الصيني في القرن الثاني الميلادي، ولكن لم يتسع استخدامه حتى فترة لاحقة، أي خلال القرن الثالث عشر الميلادي. وهذا النوع من إطار العدّ الحسابي (سوان ـ بان) (Suan-pan) كان يتسم بمقابل عددي إضافي، ويمثل أداة أسرع بكثير من المنضدة المسطحة، ولذلك فهو ما زال مستخدماً حتى اليوم سواء في اليابان أم في الصين. وقد شهد الغرب أشكالاً أخرى، ففي اللغة الإنجليزية الأولى كانت الكلمة تنطبق أيضاً على اللوحة الرملية التي يمكن متابعة الأشكال الهندسية فوقها أو على منضدة حساب[90]. وقد

(90) يرجع هذا الاستخدام إلى النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، وظل سائداً حتى القرن الرابع عشر الميلادي. وثمة استخدام مماثل من أكسير يعود إلى سنة 700 للميلاد (Murray, *Reason and Society in the Middle Ages*, p. 164).

والكلمة اللاتينية «Abacus» تعني «مساحة مسطحة»، وهي مشتقة من كلمة «Abax» التي ربما تتصل بكلمة «أباك» العبرية بمعنى «التراب»، وعلى هذا السطح كانت الأحجار الصغيرة (كالكولي) تستخدم كمقابلات عددية.

ورد ذكر منضدة الرمل (Abax) في القرن العاشر الميلادي، وإن كنا نجد إشارات في فترات لاحقة من القرن نفسه إلى لوحة حساب العدّ. أما أوروبا، فقد توسعت كثيراً في استخدامها بعد زمن غيربرت الأوريلي (Gerbert of Aurillac) الذي أصبح بعد ذلك البابا سيلفستر الثاني (Pope Sylvester) (توفي عام 1003 م)، وقد وضع كتاباً عن الموضوع عقب زيارة قام بها إلى إسبانيا. وكان الرجل شخصية بارزة وضليعة في عملية إحياء الرياضيات، أو على نحو ما يقول بعض الكتّاب «مولد الرياضيات». ولا يمكن أن يقال ذلك إلا في سياق الأحداث التي شهدتها أوروبا لأن المنضدة المذكورة سبق استخدامها على نطاق واسع في الأزمنة الرومانية، وتم العثور على الكثير من المقابلات العددية، وإن كانت اللوحات الخشبية ذاتها لم تحو أي أثر في سطوحها[(91)]. وسواء كان استخدام هذا الأسلوب قد اختفى أم لم يختف من أوروبا بعد سقوط روما، على نحو ما يشير موراي (Murray)، فمن المؤكد أن استخدامه كان محدوداً للغاية، ولكنه لم يعد ثانية إلى الوجود بقوة إلا مع نمو التجارة.

هكذا أصبح حساب العدّ وسيلة مهمة في الحسابات الرياضية التي «كانت العلامات العددية المرتبكة عند اليونان والرومان» قد جعلته صعباً في الكتابة. وكانت القرون الوسطى قد حققت كثيراً من أشواط المعرفة في العلوم من كتابات بويثيوس (Boethius) في القرن السادس الميلادي. وفي كتابه: **الهندسة** (*Geometrica*) يصف نظاماً جدولياً للحساب يسميه «الأباكوس» (Abacus)، ويقال إنه اخترع من قبل أتباع مدرسة فيثاغورس (Pythagoreans) (وعليه، فهو يسمى

(91) J. M. Pullan, *The History of the Abacus* (London: Hutchinson, 1968), p. 22.

«العقل الفيثاغوري» (Mensa Pythagorica)). وكما في ألعاب اللوحات، فإن المنضدة تتألف من عدد من الصفوف التي تتحرك في ما بينها المعلمات التي تمثل قيمة الأعداد بحكم موقعها. والأرقام التسعة كانت تسمى بطريقة خاصة وتتخذ شكل أنماط عشوائية[92]، ومن ثم فإن نتائج هذه العمليات الحسابية تمّ التعبير عنها في الأعداد الرومانية.

واستمر وجود حساب العدّ في أوروبا حتى القرن التاسع عشر الميلادي، وإن بدأ استخدامه ينحسر مع أواخر القرن الثاني عشر الميلادي. وفي أوائل القرن المذكور كانت معرفة الأرقام العربية (أو الهندية) المعروفة باسم الصفر، أي من كلمة الصفر العربية، قد أدخلت في مدارس غرب أوروبا. ونتيجة القدرة على التعبير عن الموقع من خلال استخدام الصفر وامتلاك طريقة أبسط بكثير لتسجيل الأعداد، شرع العلماء بالتدريج في التخلي عن أعمدة حساب العدّ، وأصبحت الخوارزميات أو الجداول الرياضية هي الاسم الشائع للحساب حتى القرن السادس عشر الميلادي. وهذه التغيّرات عززتها بالتأكيد المعارف العربية التي تم الاستعارة منها إلى حدّ كبير في القرن الثاني عشر الميلادي[93]. ومع ذلك ظل اسم «أباكوس» مطروحاً ليكفل الصلة مع مسك الدفاتر، لأن مسك الدفاتر والحساب باستخدام الأرقام العربية بدلاً من الأعداد الرومانية كانوا يتعلمونه في البندقية على يد أساتذة يعرفون بأنهم «سادة العدّ»، إشارة إلى

(92) Thomas Wright, *Essays on Archaeological Subjects, and on Various Questions Connected with the History of Art, Science, and Literature in the Middle Ages*, 2 vols. (London: John Russell Smith, 1861), vol. 2, p. 64.

(93) المصدر نفسه، ص 64.

الحساب المكتوب[94]. وهؤلاء هم الذين قدموا التوجيهات والتعليمات في ما يتصل بالقيد الحسابي المزدوج. ومن هؤلاء المعلمين كان لوقا بكيولي (Luca Pacioli) مؤلف المقالة التي نشرت في فترة أقدم بكثير وشملت وصفاً لذلك النظام، وحملت عنوان: «ملخص عن الحساب والهندسة والقسمة والنسبة» (Summa de Arithmetica, Geometrica, Proportioni e Proportionalita) (البندقية 1494).

لماذا انقرض حساب العدّ في الغرب وليس في الشرق الأقصى؟ هل لأن الرياضيين الغربيين الذين يستخدمون الأرقام العربية أتاحوا التوصل إلى حاصل الجمع على ورقة (باعتبار أن صناعة الورق كانت قد وصلت إلى الغرب من الصين)؟ هل المعلمون الأوروبيون كانوا يصرّون على أن يستخدم تلاميذهم القلم الرصاص والورقة في عمليات الحساب؟ أياً كان السبب، فقد اختفى حساب العدّ في غرب أوروبا، بينما في البلدان الكبرى في الشرق الأقصى التي كانت تفتقر إلى الخط الهجائي والأعداد العربية ظلت هذه الوسيلة تستخدم فيها إلى اليوم، حتى في اليابان، وهي الموئل المعاصر للآلات الإلكترونية الحسابية («العلمية» ذاتها).

وكذلك كان الحال في الصين التي شهدت في واقع الأمر تطورات مهمة في مجال مسك الدفاتر. كان الأمر يتطلب قدراً من المحاسبة التي يقتضيها الاقتصاد الصيني، ومن ثم فإن «أقساماً من دفاتر الإيجار وسجلات الضرائب ودفاتر البيع الخاصة بالتجار والسجلات المالية للمعابد ما زالت موجودة منذ فترات الأسر الحاكمة ـ

(94) Lane, «Family Partnerships and Joint Ventures in the Venetian Republic,» p. 141.

من سلالتي هان وتانغ، إضافة إلى قرائن أخرى عن سجلات الرهنيات وسجلات أصحاب المحال، بل حسابات المقامرة أيضاً من مرحلة تانغ»[95]. ومن وجهة النظر الفردية، فإن من الأهداف الرئيسية للنشاط المالي ما تمثل في الحفاظ على الموقع الذي كانت تشغله الأسرة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، بل توسيع نطاق هذا الموقع أيضاً[96]. وفي المجال المحلي، ثمة قرائن تشهد بأن الزوجات كن يقمن بدور «أمين الخزانة البيتي» منذ القرن الخامس الميلادي[97]. وكانت واجباتهن تدخل ضمن المواد التي ضمتها الأدلة عن الأسرة المعيشية. ومن آخر النماذج التي تدل على هذا المجال كتاب السيدة نيه (Mrs. Nieh) بعنوان: **دراسة إدارة شؤون الأسرة** (*Family Governance Study*) الذي يستند إلى كتاب ياباني يعود إلى عام 1893. وكتابها صادر عن فرد ينتمي إلى النخبة، ومن ثم، لا يمكن أن يُتخَذ مثلاً على المجتمع الصيني ككل. ولكن تشديدها على دور المرأة في وضع ميزانية الأسرة يفيد بأنها لا بد من أن تكون المرأة هي الحاكم «في الداخل»، وبهذا فالمرأة مسؤولة عن وضع الميزانية وإدارتها،

---

(95) Joseph McDermott, «Family Financial Plans of the Southern Sung,» *Asia Major*, vol. 4, part 2 (1991).

(96) عن الصين، انظر: Joseph McDermott, «The Chinese Domestic Bursar,» *Asian Cultural Studies* (Special Issue), no. 2 (Nov. 1990),

إضافة إلى: Ts'ai Yüan, *Family and Property in Sung China: Yüan Ts'ai's Precepts for Social Life*, Princeton Library of Asian Translations, Translated with Annotations and Introduction by Patricia Buckley Ebrey (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), and Robert P. Hymes, *Statesmen and Gentlemen: The Elite of Fu-Chou, Chiang-Hsi, in Northern and Southern Sung*, Cambridge Studies in Chinese History, Literature, and Institutions (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986).

(97) McDermott, «The Chinese Domestic Bursar».

بمعنى أن تضع تقديراً لدخل الأسرة ونفقاتها على أساس شهري أو سنوي، ولكن الأسرة أيضاً تمثل «وحدة ادخار». وعلى الزوجات السعي لكي يدخرن نصف إيرادات الأسرة، ومن ثم يستثمرن أي مدخرات في أي مشاريع ممتلكات أو مشاريع تغلّ فائدة. و«عليه، فهي يمكن ألا تكون المتعامل الوحيد في الأرض، بل تكون أيضاً مقرضاً للمال (إذا ما تم ذلك لحساب أحد المصارف)»[98]. وتصف السيرة الذاتية للمؤلفة كيف أن حماتها كانت تدير ثروة الأسرة حسبما يتراءى لها، فتشتري الأراضي، وتقدم القروض، وتدير الودائع المصرفية، وتتولي أمر الوصيّة، وتستثمر «كل ذلك من دون أي مشاورة مسبقة في الأمور المعيشية مع الأعضاء الذكور في أسرتها». كما أن السيدة نيه نفسها كانت تفعل الشيء ذاته، حتى على الرغم من أنها لم تكن أرمل، فقد كانت تعمد إلى استشارة الآخرين. وفي شأن الحساب الذي افتتحته في مصرف هونان (Hunan) مستخدمة دوطتها وميراثها من والديها وأقاربها، فقد كلّفت أخاها الإشراف على هذا الحساب، لأن أموالها كانت محفوظة بصورة منفصلة عن أموال زوجها. وعلى خلاف حماتها، كانت هذه السيدة قد تعلمت ليس الكلاسيكيات الكونفوشيوسية فحسب، بل أيضاً الرياضيات والجبر. ويوضح تعليمها وأنشطتها أنها توخّت الحصول على الأرباح واتباع أسلوب كونفوشيوسي، ولم يكن بينهما «أي تعارض» من قريب أو بعيد في المراحل الأخيرة من الصين الإمبراطورية. ولم يكن أيضاً دور المرأة يقتصر على الأغنياء، ففي أربعينيات القرن العشرين وجدت نيدا نوبورو (Niida Noboru) أن كثيرات من فلاحات هوبي (Hopei) الفقيرات كن يسيطرن على «مفاتيح» مدخرات الأسرة التي كانت تحفظ

(98) المصدر نفسه، ص 19.

في صناديق وفي صوامع الغلال، وكان ذلك بوضوح دوراً متوارثاً تقوم به المرأة[99].

وهكذا، فإن أساس الحساب التجاري كان مغروساً في صميم مالية الأسرة المعيشية، وكان من المحتم أن تفضي هذه الممارسات إلى وضع نظم محاسبية. وعلى الصعيد المحلي، كان يمكن لهذا الحساب أن يتخذ شكل الاحتفاظ بقوائم الممتلكات المكتسبة سواء من خلال الدوطة أو من خلال الهدايا الزواجية التي فحصناها مؤخراً سواء في الصين أم اليابان. والواقع كذلك أن المحاسبة كانت مطلوبة من أجل إدارة شؤون الأسر الممتدة، وكانت ترتبط بشكل وثيق مع التركات الموروثة من الأراضي، كما في تنظيم التجارة والتبادل التجاري. واتباعاً لما قال به فيبر وبروديل (Braudel)، يرى فور (Faure) أن التجارة قد حدّ منها الافتقار إلى المحاسبة الرأسمالية، وهو يعني بذلك القيد المزدوج في مسك الدفاتر[100]. وكما ذكرنا سلفاً، فإن دور ذلك النظام يبدو مبالغاً فيه. وفضلاً عن ذلك، فثمة شكل من أشكال حساب البضائع الرأسمالية ذات الصلة كان لا بد

---

(99) انظر: Jack Goody, *The Oriental, the Ancient, and the Primitive: Systems of Marriage and the Family in the Pre-industrial Societies of Eurasia*, Studies in Literacy, Family, Culture, and the State (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990).

عند مناقشة المساواة بين الجنسين في الصين المعاصرة، لاحظ هويت (Whyte) أن المرأة «تتمتع بدرجة استثنائية عالية من السيطرة على أموال الأسرة» Norman Stockman, «Gender Inequality and Social Structure in Urban China,» *Sociology*: vol. 28, no. 3 (1994), p. 759.

ويبدو أن هذا كان دوراً تقليدياً في مناطق شتى.

(100) David Faure, «The Lineage as Business Company: Patronage Versus Law in the Development of Chinese Business,» Paper Presented at: *The Second Conference on Modern Chinese Economic History, January 5-7* (Taipei, Taiwan, Republic of China: The Institute of Economics, Academia Sinica, [1989]).

من أن يتسم به أي مشروع من المشاريع، ولا سيما مشاريع التبادل التجاري الواسعة النطاق التي كان يمارسها التجار الصينيون. وفي مجال العمل التجاري استحدثوا إجراءات أكثر عمقاً[101]. وقد اتضح لأحد فروع دراسات التاريخ الصيني التي تمت مؤخراً وجود «براعم رأسمالية» (Sprouts of Capistalism) كانت موجودة على الأقل منذ منتصف حكم أسرة مينغ وترتبط باستخدام وانتشار عمليات مسك الدفاتر التجارية الخاصة. وبطبيعة الحال، كان هناك قدر ما من مسك الدفاتر في مرحلة مبكرة على نحو ما رأيناه عندما تمتع التجار بمهارات في الكتابة والقراءة، ولكن كان الأهم في أي نظام للدولة هو استخدامه في جباية الضرائب (نقداً أو عيناً)، وفي الإمداد بالموارد اللازمة للمحاكم وللجيش وللحرفيين المهرة. وقد اتبع الموظفون الصينيون منهجية أساسية منذ أواخر حقبة سونغ التي شكلت نموذجاً للسجلات الخاصة، فاستخدمت «نظام الأعمدة الأربعة» (Four-columns System) (Sizhufa) الذي يضم الفئات الأربع من الأرصدة المطروحة والإيرادات الجديدة والاعتمادات والرصيد الحالي. وقد تم تكييف كل هذا لكي يناسب احتياجات التجار. وثمة نظام كان قائماً بشكل مماثل في كوريا في القرنين الحادي عشر أو الثاني عشر الميلاديين[102]. وفي عصر المينغ بالذات

(101) عن نمو المحاسبة الرأسمالية العقلانية في التجارة والأعمال في الصين، انظر: William T. Rowe, *Hankow: Commerce and Society in a Chinese City, 1796-1889* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1984), and Stockman, «Gender Inequality and Social Structure in Urban China».

(102) ادعى بعض مؤرخي كوريا أنه نظام للقيد المزدوج يسبق أوروبا بقرنين، ولكن القرائن لا تبرر تماماً مثل هذا الادعاء، انظر: Robert Gardella, «Squaring Accounts: Commercial Bookkeeping Methods and Capitalist Rationalism in Late Qing and Republican China,» *Journal of Asian Studies*, vol. 51, no. 2 (May 1992).

طوّر الصينيون «دفتر الحسابات الثلاثي الفروع» (Sanjiao Zhang) (The Three-legged Account Book) الذي يراه غيو (Guo) نظاماً للقيد المنفرد مختلطاً ببعض سمات القيد المزدوج على الرغم من أنه كان بعيداً إلى حدّ كبير عن «مسك الدفاتر العلمي»[(103)] (Scientific Bookkeeping). ويبدو أن هذا الشكل قد اتبعه نظام «بوابة التنين» (Longmen) (Dragon Gate) الذي نشأ في العالم التجاري لشمال غرب الصين مع نهاية عصر المينغ وبداية عصر الكينغ، على الرغم من أن الأمثلة الدالة على ذلك تنتمي إلى أواخر عصر الكينغ. وعلى الرغم من أن هذا لم يكن نظاماً كاملاً للقيد المزدوج، إلا أنه اتسم بعدد من الملامح المماثلة، وتم اتباعه بدوره من خلال دفتر الحسابات الرباعي الفروع (Four-legged Account Book) الذي ارتبط بالفوجيان (Fujian) والفوكيان (Fukien) بالجنوب، ثم تطور حتى أصبح ما يسميه هوسو تزوفن (Hsu Tzu-fen) «منهجية صينية أصيلة للقيد المزدوج من دون تأثر بالتقنيات الغربية في القيد المزدوج لمسك الدفاتر». وهو يؤكد هذه الطريقة في الاستلام ـ السداد مقابل طريقة الغرب في المدين ـ الدائن (Shouzhi Bujifa)، ويصف عمليات هذا النظام في العبارات التالية: طريقة الاستلام ـ السداد تستخدم لتسجيل وحساب الزيادة والنقصان لكل خانة تضم ما يتعلق بالشركة من الأرصدة ورأس المال والخصوم وحسابات الأرباح والخسائر... وإذا ما زاد حساب رأسمالي أو نقص يزيد أو ينقص

(103) Guo Daonyang, *Zhongguo kuaiji shigao* [A Draft History of Chinese Accounting], 2 vols. (Beijing: Zhongyuo caizheng jingii chubanshe, 1988), vol. 2, pp. 111-113.

وأنا مدين إلى فكتور مائير بفضل مذكراته عن الفصلين 7 و8 حيث يعلق على أن المؤلف لم يورد مصادر أولية والتبست عليه.

بالقدر نفسه حساب الأصول»[104]. وعليه، يحتاج الأمر إلى خانتين لكل معاملة، واستناداً إلى تدفق الأموال الجاهزة التي تستخدم سواء من جانب الدولة أو من جانب الأُسَر المعيشية الخاصة، فإن هذا النظام كان يمثل بطريقة من الطرق عكس طريقة الغرب في الديون ـ الائتمان التي أدخلت بعد عصر الميجي (Meiji) من اليابان حيث كانت سُبُل «التعلم الهولندية» مؤثرة لوقت طويل[105]. ومع ذلك، استمرت الإجراءات الأصلية التي استخدموها خلال أواخر فترة كينغ. وعلى سبيل المثال، استخدمتها دار تاييهاو (Tai-Yi Hao) للتجار الصينيين الذين كانوا يعيشون في ناغازاكي في بداية القرن العشرين، وبمعنى آخر في أنشطة تجارية واسعة النطاق[106].

وأياً كان النطاق الدقيق لهذه التطورات التي شهدتها الصين، فإنها توحي بإعادة النظر في بعض الفروض الأساسية التي انطلق منها المؤرخون الاقتصاديون وعلماء الاجتماع في الغرب، لأن من الأمور التي ساد الاعتقاد بها وجود شكل واحد من أشكال مسك الدفاتر «العلمية»، بمعنى أنه شكل «غربي»، وأن غيابه كان يتسم بأهمية جوهرية أدت إلى وقف التطورات في مناطق أخرى من العالم[107].

---

(104) Tzu-Fen Hsu, «Traditional Chinese Bookkeeping Methodology,» *Chinese Business History*, vol. 2, no. 1 (1991).

وحرفياً «طريقة التسلم ـ السداد» تعد كما هو واضح مصطلحاً جديداً بحسب ما يقول به مائير.

(105) المصدر الذي يحيل إليه هو دليل دفاتر الحسابات المسلسل (The Manuel of Serialised Account Book)، والمصطلحات الرئيسية التي توحي بأصل ياباني بحسب مائير.

Cai Xiyong, *Lianhuan shang pu.*

(106) Hsu, Ibid.

(107) يسعى يامي إلى تعديل وثاقة هذه العلاقة، انظر: مقالته Yamey, «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism».

وهذه إشارة مضمرة من جانب غوته (Goethe) عندما يجري على لسان فيرنر (Werner) كلمات تقول «إنه من بين أفضل ابتكارات العقل البشري»[108].

ما الذي يعنيه مصطلح «علمي» (Scientific) في هذا السياق؟ إنها كلمة استخدمت كثيراً في المحاولات التي تبرر صعود الغرب، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم من قبيل «العقلانية» (Rationality) و«المنطق» (Logic) على نحو ما نوقش في الفصل الأول. والحق أن هيرشماير (Hirschmeier) ويوي (Yui) في وصفهما الأعمال التجارية اليابانية ينظران إلى غياب مسك الدفاتر «العقلاني» على أنه عامل تأخير لتطور «عقلية ليبرالية»[109] (Liberal Mentality) ومن الناحية العقلانية، فإن مسك الدفاتر العلمي، بل فكرة قيام مجتمع مدني أو ديمقراطية ليبرالية، هي أمور تشكل مجموعة من الملامح التي من المتصور أنها كانت سمة الغرب وليس الشرق. وفي واقع الأمر، وبقدر ما يتعلق الأمر بمسك الدفاتر، فإن محور المتجر الياباني كان منضدة المحاسب ودفاتره، فضلاً عن جهاز العدّ الحسابي. وفيما لم ينطو الأمر على نظام للقيد المزدوج من النوع الذي كان مستخدماً في إيطاليا في القرن الثالث عشر الميلادي، إلا أنهم كان لديهم من الوسائل المتقدمة ما يكفي لإدارة العمل التجاري وتنظيم ائتمانات المصارف والتجارة في البضائع الآجلة، وبعبارة أخرى فإن مصطلحات «العقلانية» (Rationality)، و«العلم» (Science)، و«الليبرالية» (Liberalism) لا بد من أنها كانت موجودة بقوة تكفي

---

(108) Johann Wolfgany von Goethe, *Wilhelm Meister Lehrjahre*, i, 10.

(109) Hirschmeier and Yui, *The Development of Japanese Business, 1600-1973*, p. 42.

لإتاحة السبيل لتعزيز الأنشطة التجارية والصناعية[110]. وعلى أي حال، فلا العقلانية ولا الليبرالية شكلتا تجديدات في مسك الدفاتر على الرغم من أهميتهما هما وتقنيات أخرى في وضع نظام معقّد للإنتاج والتبادل. ومثل هذه التقنيات قد ينظر إليها على أنها أكثر عقلانية وأكثر علمية، إلا أنه لا سبيل إلى أن ينظر إليها بوصفها تعريفاً لتلك الصفات.

ومن خلال إضفاء القيم التي تحملها تعبيرات وأوصاف من قبيل «علمي» أو «عقلاني» على أسلوب القيد المزدوج، فإن الشكل الأكثر تقدماً لمسك الدفاتر ينطلق من تطورات سبقت وتمثلت في قفزة كمية. وعليه، فقد أرجعوا ابتكاره إلى سمات خاصة لثقافة بعينها وشعب أو حتى لعقلية بعينها. ولكن هذه المقولة ليست بالصحيحة لا نظرياً ولا تجريبياً. ومن الناحية النظرية يمكن أن توصف أشكال مسك الدفاتر كلها بأنها إجراءات «ترشيدية» (Rationalizing) تستخدم السجلات المكتوبة. وهذه الإجراءات لم تصل إلى مرحلة الكمال قط بالنسبة إلى الأعمال المطلوب إنجازها، وإن كانت كلها تزيد من سُبُل سيطرة التجار والصناع والشركاء والحكومات على عملياتهم. وحتى الأنشطة الاقتصادية المعقدة يكفيها القيد المنفرد لتحقيق أغراض كثيرة، وكانت تستخدم على نطاق واسع في الغرب حتى القرن التاسع عشر. ولا يمثل القيد المزدوج سوى خطوة أبعد في عملية يمكن أن نطلق عليها وصف العقلنة، ولكنها ليست بالنظام الفريد الذي كان التوصل إليه نتيجة شكل خاص فقط من أشكال العقلانية أو هو شكل غربي في الأساس. وهنا تتسم بالأهمية المادة الإمبريقية، لأن تاريخ مسك الدفاتر في الصين يجعل من الواضح أنه

---

(110) المصدر نفسه، ص 42.

كان يمكن اتخاذ هذه الخطوة في ثقافات تجارية أخرى. وحيثما كانت المحاسبة نشاطاً مهماً، حاول الأفراد حتماً تحسين الإجراءات التي يتبعونها، كما فعل الإيطاليون بالضبط في القرن الثالث عشر الميلادي.

ومن الممكن بطبيعة الحال أن يكون نظام القيد المزدوج الغربي قد تمّ إدخاله إلى الصين في مرحلة أقدم وتأثرت به عملية تطور الأشكال الصينية. ومع ذلك، يبدو أن هذا أمر مستبعد لأن غيو يوضح التطور الداخلي والمنطقي الذي حدث ضمن إطار عملية مسك الدفاتر الصينية ذاتها. ولكن، لنفترض أن نظام القيد المزدوج الغربي أثّر بالفعل في هذه الأشكال الصينية. هنا يمكن القول، وتلك مقولة كثيراً ما يتم استخدامها، «أننا» (الغرب) اخترعنا القيد المزدوج (مثلاً) ولم يفعلوا «هم» شيئاً سوى استعارته، بما يوضح أنهم افتقروا إلى المهارات العقلانية. ولقد تطور الأسلوب في أوروبا على مستوى إيطاليا، ثم استعاره الهولنديون والإنجليز، فهل كانوا بدورهم يفتقرون إلى المهارات العقلانية؟ وعليّ الآن أن أتحول بالنقاش إلى «اختراع» آخر، وافترض أن انشطار الذرة حدث أولاً في بريطانيا، فهل لنا أن نخلص إلى أن «التخلف» الأمريكي (أو الروسي) حال بينهم وبين هذا التقدم، وذلك في ضوء عنصر معنوي، وربما جيني، أو هو على الأقل قيمة ثقافية ـ جينية تتصل بهذه الصفات؟

قد يبدو تفنيد هذه المقولة أمراً لا لزوم له. ولكن تأمل تكرار طرحها مثلاً في مقولات الكتّاب الإنجليز أو الأوروبيين بشأن صعود الرأسمالية، فعندما اعتمد الصينيون مسك الدفاتر «العقلاني» أو «العلمي» لا بد من أنهم كانوا يتمتعون بصفات «العقلانية» و«العلم» لكي يفعلوا ذلك. وكل ما هنالك أننا سنسير في طريق آخرى إذا ما اخترنا ملمحاً كهذا على اعتبار أنه يميز الحدّ الفاصل بين وجود أو

غياب قيمة إيجابية مثل العقلانية. ويتم بهذه الطريقة تعميم تقدم مرموق ليصبح عامل انقسام كبير وعلى نطاق غير مبرر، ثم ينسب إلى صفة فكرية مجردة بدلاً من معاملته بوصفه انجازاً معرفياً محدداً. ويتمثل البديل الأفضل في أن نتظر إلى عمليات مسك الدفاتر كلها ابتداء من استخدامها في الأناضول في العام 1500 قبل الميلاد إن لم يكن قبلها على أنها عملية ترشيد، وأن نتعامل مع العناصر البشرية التي ابتكرت واستخدمت هذه التقنيات بوصفها قادرة على مواصلة تحسينها شريطة توافر الظروف الاقتصادية والتعليمية المواتية. وبعبارة أخرى، ثمة «منطق» أو «ترشيد» داخلي متطور بشأن تلك العمليات بدلاً من القول بحقن خارجي ينفث «علماً»، أو يبث ذهنية معينة.

3

التجارة والاقتصاد بالهند في القرون الوسطى والفترات الاستعمارية المبكرة

شرعت في الفصل السابق بالنظر إلى عملية مسك الدفاتر في إيطاليا خلال القرون الوسطى، وانتهيت إلى مناقشة طبيعة المحاسبة في الهند ومواقع آسيوية أخرى. ومِن المؤرخين مَن أرجع التطورات التي استجدت في مجال مسك الدفاتر وقانون الشركات والعمليات المصرفية والرابطات التجارية إلى نمو النشاط التجاري في أوروبا خلال القرون الوسطى، ثم في عصر النهضة. ولكننا رأينا أن معظم هذه الأنشطة كانت قد اتخذت أسسها في ممارسات سبقت في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن هذه الوجهة بالذات، فإن الشروط الاقتصادية المسبقة من أجل الانطلاق التي شهدتها أوروبا كانت موجودة منذ حقب من التاريخ أسبق بكثير مما يقول به بشكل عام المؤرخون المحدثون. وحتى اقتصاد الفترة «الاقطاعية» عقب انهيار روما كان أكثر تنوعاً مما قد يوحي به المصطلح نفسه. وهناك مؤلفون كُثُرٌ متنوعون مثل بيرين ودو روفر (De Roover) لمحوا على الأقل شواهد، إن لم يكن بدايات، الرأسمالية بحد ذاتها.

هل كان هذا هو الحال، ليس بالنسبة إلى «الإقطاع الغربي» فقط، ولكن أيضاً بالنسبة إلى مجتمعات كانت معاصرة في مواقع أخرى من العالم القديم؟ إن ماركس وفيبر قالا بالعكس، ولكن لأسباب قد تكون مختلفة. وشأن كثير من الكتّاب الأحدث عهداً كان منطلقهم هو فرادة الغرب في ما يتعلق بالملامح التي تحدّد التحولات الرئيسية للمجتمع التي حدثت في أوروبا الغربية وحدها. والأسباب التي سعوا إلى التماسها جزئياً كانت تتجسد في القول بـــ «الاستثنائية الآسيوية» (Asiatic Exceptionalism)، ويرجع ذلك إلى أصول الاقتصاد، فيما يرجع الجزء الآخر إلى الملامح الأخرى التي تصوروا أنها موجودة في موقع وغائبة في الموقع الآخر. ولقد حاولتُ الإشارة في ما يتصل ببعض الملامح المختارة إلى أنه يكاد لا ينهض سبب وجيه يدعو إلى القول بأن العقلانية والرابطات التجارية والعمليات المصرفية كانت تختلف اختلافاً جوهرياً عما شهدته أوروبا وآسيا في أواخر العصور الوسطى، وعلى نحو يمنع تطور هذه التغيرات التي تمت في إطار «الرأسمالية» (وكان ذلك هو إنتاج الآلات بالنسبة إلى هودغسون (Hodgson))، فضلاً عن التصنيع أو التحديث. وكما لاحظ غوتشاين، فقد نشأت طبقة من التجار كانت واسعة الانتشار وقوية النفوذ في كل أنحاء الشرق الأوسط في مرحلة مبكرة ترجع إلى القرنيْن الثامن والتاسع الميلاديين عندما أصبح هو المهاد الرئيسي للحضارة الإسلامية. وأود أن أقول بدوري إن هذا الأمر يصدق كذلك على جنوب آسيا وشرقها. وأريد في هذا الفصل أن أنظر على نحو عام إلى دور التجارة في الهند وعلاقتها بالاقتصاد والمجتمع المحلي، مع التركيز بالذات على منطقة غوجارات في غرب ذلك البلد. وفيما تحولت التجارة الأوروبية عبر البحار لتفُوق تجارة آسيا على الأقل خلال الفترة بين عامي 1700 و1900، فلم يكن الأمر كذلك وقت افتتاح الطريق البحرية من المحيط الأطلسي، فالميزة

الأساسية للقادمين الجدد إلى المحيط الهندي كانت تكمن في ملامح بعينها اتصفت بها السفن والمدافع، ولم تكن الميزة في الإنتاج أو تبادل السلع، لأنهم كانوا كثيراً ما يتعيّن عليهم تقديم المعادن الكريمة في المقابل على نحو ما فعل الرومان من قبل. لقد كان لديهم كميات قليلة نسبياً من المصنوعات أو الخامات لكي يقدموها، وكانوا يبحثون عن الذهب بكل صعوبة في غرب أفريقيا، وهي المنطقة القريبة نسبياً من أوروبا، وكان لها بدورها صلات غير مباشرة مع نظام الهند التجاري للهند، وإلى حد ما مع الصين، وهو ما يشير إلى الأهمية الكبرى لشبكة التجارة التي كانت قائمة في الشرق.

لقد كان يصنع كثير من العناصر ذات القيمة في التراث الثقافي لغرب أفريقيا خارج تلك القارة: المسابح والأقمشة من البندقية، وبعد ذلك المدافع من منطقة البحر المتوسط. ولكن هناك ثلاثة أصناف مهمة من «الثقافة المادية» (Material Culture) جاءت من مناطق أبعد بكثير. لقد كانت هناك **أولاً** أصداف الكاوري (Cowrie) التي كانت تستخدم على نطاق واسع في مدفوعات الزواج، والمعاملات السوقية، والعرافة والمقامرة. وحتى وقت قريب لم يكن هناك غرض معيّن أهم من ذلك لحياة قبائل لوداغا (LoDagaa) في ما يعرف الآن بغانا. وكانت الأصداف تستخدم بالملايين على سبيل المثال في أعراس لوداغا التي استخدمت عملات تصل إلى عشرين ألف من صدف الكاوري الذي كان يتم إحصاؤه بدقة في وجود ممثلي العروسين. هذه الأصداف كلها كانت تستخرج من المحيط الهندي، ويتم استيرادها من جزر المالديف (Maldives) عن طريق غوجارات، وبعضها كان يستخدم باعتباره عملة للتبادل على نطاق محدود، وإن كان الحجم الأكبر يعاد تصديره إلى أفريقيا حيث كانت توصف بأنها النقود الصدفية، وتستخدم للزخرفة، ولمبادلتها بأصناف

كثيرة أخرى[1]. وكانت كميات كبيرة تأتي عن طريق أوروبا، ولها دورها المهم في شراء العبيد، ولكن فيما كانت الكميات تتصاعد إلا أنه يكاد لا يوجد شك في أن هذه الأصداف كانت تستخدم لأغراض التبادل سواء على الصعيد المحلي أم على مسافات بعيدة أحياناً، وذلك في فترة تجاوزت بكثير مرحلة التوسع الأوروبي.

وبقدر ما يتم التخلّي عن هذه الأصداف بوتيرة سريعة حالياً لصالح العملات المسكوكة والنقود الورقية، كانت هناك **ثانياً** خرزات العقيق بوجهها الأحمر، التي يتم لفها حول خصور النساء الميسورات في مملكة غونجا (Gonja) القريبة، تلقى الإهمال بدورها لصالح البلاستيك الملون. وليس هناك مصادر معروفة للعقيق الأحمر في أفريقيا، إذ كانت خرزات العقيق الأحمر تستورد بوصفها أحجاراً مقطوعة من كامبي (Cambay) (Khanbat) في غوجارات، ويتم تعدينها قرب باروخ (Baruch). وقد أورد رحالة من القرن السادس عشر الميلادي مثل باربوسا (Barbosa) ملاحظات عنها[2]. وكانت كامبي ميناء رئيسياً استخدم بعد ذلك على يد الإنجليز والهولنديين عندما بدأت سفنهم تبحر على طول ساحل جنوب أفريقيا لتفضي إلى

(1) عن أصداف الكاوري في المنطقة، انظر: Marion Johnson, «The Cowrie Currencies of West Africa,» *The Journal of African History*, vol. 11 (1970); Nurukyor Claude Somda, «Les Cauris du Lobi,» *Notes et documents voltaïques*, vol. 10 (1976); Frank Perlin, «Proto-Industrialization and Pre-Colonial South Asia,» *Past and Present*, no. 98 (Feb. 1983), pp. 62 ff., and James Heimann, «Small Change and Ballast: Cowry Trade and Usage as an Example of Indian Ocean Economic History,» *South Asia*, vol. 3, no. 1 (1980).

(2) A. J. Arkell, «Meroe and India,» in: William Francis Grimes, ed., *Aspects of Archaeology in Britain and Beyond* (London: H. W. Edwards, 1951), and H. Neville Chittick, «The Coast of East Africa,» in: Peter Lewis Shinnie, ed., *The African Iron Age* (Oxford: Clarendon Press, 1971).

إنشاء قلعة بواسطة شركة الهند الشرقية[3]. وفي مشاغل تلك المدينة، كان يتم إعداد هذه الأحجار شبه الكريمة وصقل سطحها تمهيداً لتصديرها إلى أفريقيا، وهو ما يحدث حتى اليوم[4]. وكانت هذه التجارة موجودة منذ العصور القروسطية، وربما وصلت إلى وادي النيل أيام مصر القديمة، وكما هو الحال مع صدف الكاوري فإن وصول التجار الأوروبيين وفتح الطريق المباشرة أديا إلى توسيع ما كان بالفعل تجارة مستقرة إلى حدّ كبير.

أما البند **الثالث** من الثقافة المادية، فيشمل تلك الأقطان المطبوعة الملونة التي كثيراً ما كان ينظر إليها بوصفها اللباس المعتاد لنساء أفريقيا الغربية، وتعرف عادة بأنها «ملابس مامي» (Mammy Cloths). ومنذ أواخر القرن الثامن عشر كانت هذه الملابس تصنع في مانشستر وغيرها من المدن الأوروبية، وتشكل أحد الأصناف الأساسية الموجهة للتصدير في بدايات الثورة الصناعية. وقبل أن تتولى أوروبا أمر هذه المصنوعات كانت هناك الأشكال الهندية الأصلية من تلك الملابس تزينها أحياناً رسومات للفيلة والطواويس وغير ذلك من التصاميم الشرقية، وكان يتم استيرادها إلى غرب أفريقيا من غوجارات بواسطة شركة الهند الشرقية الإنجليزية وغيرها من المصالح التجارية.

(3) Wicher Gosen Nicholaas van der Sleen, *A Handbook on Beads*, publication de journées internationales du verre (Liège: Musée du verre, 1967), and A. J. Arkell, «Cambay and the Bead Trade,» *Antiquity*, vol. 10, no. 39 (1936).

(4) دفاتر الحسابات التي أطلعوني عليها في زيارة حديثة (كانون الأول/ ديسمبر 1993) ضمت حصراً للصفقات التي تمت مع تجار مسلمين في كوماسي وبوكو في غانا، فضلاً عن صفقات مع نيجيريا خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، وفي فترة أقرب فُرضت قيود على النقد لتضع حداً لهذه التجارة وإن كانت الخرزات ما زال يتم إعدادها لبيعها في مواقع أخرى.

وحتى قبل افتتاح الطريق البحرية المفضية إلى الهند، كانت هذه الأقمشة تظهر في الغرب مستوردة عن طريق الشرق الأدنى. وكان بعض هذه المنسوجات المنقوشة أو المطبوعة يجلبها الرحالة البرتغاليون الأوائل إلى غرب أفريقيا مقابل الذهب والعاج والعبيد. وبعد حلول منتصف القرن السابع عشر أصبحت الأقمشة في غينيا ذات شهرة بأنها من إنتاج غوجارات ويشتريها التجار الأوروبيون ليأخذوها إلى أفريقيا إلى جانب التوابل والقرنفل بقدر ما كانوا يسيطرون على جانب كبير من التجارة العربية في هذه السلع إلى أندونيسيا والشرق الأقصى.

كانت التوابل وأنواع القرنفل تستخدم في غرب أفريقيا قبل وصول الأوروبيين في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ولا توجد قرائن عن أقمشة من غوجارات وصلت إلى غرب أفريقيا قبل ذلك التاريخ، ولكن كانت ثمة تجارة ناشطة قبل المرحلة الأوروبية من الهند إلى إثيوبيا وإلى الساحل الشرقي لأفريقيا، وقد سجلها دليل التجار إلى المحيط الهندي مع منتصف القرن الأول للميلاد، وهو بعنوان: *The Periplus*. وهذه الصادرات كانت تشمل المنسوجات القطنية[5]. والحق أن العلاقات التجارية في مرحلة ما قبل الاستعمار

---

(5) Wilfred H. Schoff, ed., *The Periplus of the Erythraean Sea: Travel and Trade in the Indian Ocean, by a Merchant of the First Century*, Tr. from the Greek and Annotated by Wilfred H. Schoff (New York: Longmans, Green and Co., 1912).

تاريخ هذه الظاهرة ما زال محلاً للجدل، G. Matthews, «The Daring and the Significance of the Periplus of the Erythraean Sea,» in: H. Neville Chittick and Robert I. Rotberg, eds., *East Africa and the Orient: Cultural Syntheses in Pre-colonial Times* (New York: Africana Pub. Co., 1975).

والبعض يحددها في القرن الثاني وقد اتّبعتُ ما قال به راشكي، M. G. Raschke, =

في شرق أفريقيا كانت أوسع مما كانت تشهده الهند. كما أن الاستيراد غير المباشر لأصناف خزف البورسلين الصيني يعود إلى القرن التاسع الميلادي على الرغم من أن أغلبية الفخار الأجنبي كانت إسلامية[6]. وفي القرن الرابع عشر الميلادي بدأت الواردات الصينية تسيطر على الأسواق، وأدى ذلك إلى اتصالات مباشرة، وإن كانت محدودة للتجار الصينيين، مع الساحل في أوائل القرن الخامس عشر.

ويعطي التوزيع الواسع للأصناف الثلاثة ما بين المجموع وما بين الذي تم تشكيله وما بين المصنوع، فكرة عن نطاق الشبكات التجارية الهندية قبل الفترة الكولونيالية، فضلاً عن أهمية الإنتاج الحِرَفي الحاذق الواسع النطاق. وكان ذلك الإنتاج قادراً على أن يتوسع إلى حدّ كبير استجابة لاحتياجات الأسواق الخارجية. وعلينا أن نلاحظ الفرق الواسع بين صادرات أفريقيا حتى يومنا هذا وبين صادرات آسيا في مرحلة مبكرة. وتتألف الصادرات الأولى أساساً من منتوجات أولية سواء من الغابات أم المناجم أم حقول النفط، فضلاً عن بعض منتجات الزراعة وزيت النخيل، وما تم تجميعه من منتوجات البن والكاكاو والشاي والجوز في مراحل سبقت، إلى جانب الاتجار بالبشر مثل العبيد. ومن الناحية الأخرى، كان أغلب الصادرات من الهند من المصنوعات أساساً، ومن السلع ذات القيمة المضافة. وإذا ما كانت تشمل بشراً، فإنهم كانوا يأتون على شكل تجار، وبعد ذلك على شكل عمال مهرة. ويصدق هذا على سائر

«New Studies in Roman Commerce with the East,» in: Hildegard Temporini, ed., = *Aufstieg und Niedergang der römischen Welt: Geschichte und Kultur Roms im Spiegel der neueren Forschung = Rise and Decline of the Roman World*, 2 vols. (Berlin; New York: W. de Gruyter, 1972-1996), p. 659.

(6) Chittick, «The Coast of East Africa,» in: Shinnie, ed., *The African Iron Age*, p. 98.

المجتمعات الآسيوية الرئيسية. وثمة تجارة لصادرات الحرير من الصين كانت موجودة منذ افتتاح طريق الحرير إلى أوروبا نحو سنة 200 قبل الميلاد. كما أن الصادرات من أصناف الخزف الصينية استندت إلى تاريخ طويل على نحو ما اتسمت به أيضاً مصنوعات البرونز التي كان يتم إنتاجها وتصديرها بكميات كبيرة، وخاصة بعد افتتاح الطرق البحرية. ويتمثل نموذج حيّ في الشحنات التي تمت مؤخراً المزايدة عليها لسفينة كانت قد غرقت قرب ساحل فييتنام في بداية القرن الثامن عشر، وتألفت الحمولة من نحو 000 20 قطعة من الخزف كانت في طريقها إلى مستودعات باتافيا (Batavia) في جزر الهند الشرقية الهولندية، ومن ثم إلى أوروبا[7]. وكثير من هذه الأصناف كان يصنع أساساً لأغراض التجارة عبر البحار التي كانت قد بدأت بالسفن العربية من الشرق الأدنى والسفن الصينية العابرة للمحيط القادرة على السفر إلى الهند. ثم جاء عصر السفن الغربية ليوسع النطاق إلى مدى أبعد بكثير. ولذلك كانت السفن الإسبانية تسافر من مانيلا (Manilla) إلى أكابولكو (Acapulco)، وتعود في نهاية الرحلة إلى إسبانيا عبر المحيط الأطلسي. أما سفن التجار البرتغاليين من مكاو (Macao)، فكانت تسلّم البضائع حتى أعالي نهر تاغوس (Tagus) إلى البلاط في لشبونة، وبعد ذلك كان هناك تجار ناشطون للغاية في القرن السابع عشر من هولندا وإنجلترا وفرنسا، وحتى من الدانمارك والسويد، يقومون بشحن بضائعهم من الصين إلى مقار الشركات التي يعمل كل واحد منهم لحسابها.

هذه الطريق البحرية الشرقية لتجارة البضائع كانت تربط الصين مع الهند قبل فترة طويلة من وصول المسلمين، وقبل وصول

(7) *The Vung Tau Cargo: Chinese Export Porcelain* (Amesterdam: Christie's, 1992).

الأوروبيين. وتشهد بذلك الطريق البحرية من سيلان (سري لانكا) من بدايات القرن الخامس قبل الميلاد عندما سافر الراهب فاهيين (Fa-hien) براً عبر خوتان (Khotan)، وعاد بحراً بعد أن التقى بتاجر صيني[8]. وربما تكون التجارة الصينية المباشرة مع سيلان قد بدأت مع بدايات المرحلة المسيحية[9]، ولكن التوسّع الكبير بالتجارة في بحر الصين الجنوبي حدث في ظل حكم التانغ (618 ـ 907) ومع إنشاء مملكة سريفيجايا في سومطرة عام 683 قبل الميلاد، وربما قبل ذلك. وفي عصور التانغ، كانت التجارة الصينية مع أقطار المحيط الهندي واسعة النطاق[10]. ولفترة طويلة سبقت الرحلات الصينية إلى شرق أفريقيا التي قادها التجار والموظفون المسلمون، كانت تلك القارة تعرف بأنها مصدر العنبر الذي كان من المتصور أنه إفراز صلب يفرزه التنين. وثمة واردات أخرى من المنطقة كانت تتمثل في العاج وقرن الخرتيت والبخور والمر، وكلها كانت كماليات غالية الثمن.

كان يقوم بهذه التجارة تجار مستقلون منظمون في نقابات. وقد ازدهرت منها نقابتان (Sreni) شهيرتان في جنوب الهند من القرن

(8) Faxian, *A Record of Buddhistic Kingdoms, Being an Account by the Chinese Monk Fâ-hien of His Travels in India and Ceylon (A.D. 399-414) in Search of the Buddhist Books of Discipline*, Translated and Annotated, with a Corean Recension of the Chinese Text, by James Legge (Oxford: Clarendon Press, 1886).

(9) B. J. Perera, «The Foreign Trade and Commerce of Ancient Ceylon III: Ancient Ceylon's Trade with the Empires of the Eastern and Western Worlds,» *Ceylon Historical Journal*, vol. 1 (1951), p. 306.

(10) Paul Wheatley, «Analecta Sino-Africana Recensa,» in: Chittick and Rotberg, eds., *East Africa and the Orient: Cultural Syntheses in Pre-colonial Times*, p. 104.

الثامن الميلادي، وهما نقابة تجار مانغرامام (Manigramam)، ورابطة آياكوفولي (Ayyacvole). وفي النقابة الأخيرة كانت تَمثَّل طائفة البراهما (Brahmans)، إضافة إلى التجار وأعضاء الطبقات الأخرى[11]. وهكذا كانوا تجاراً بالاختيار وليس بالسلالة. لقد كانت مثل هذه النقابات تعمل في إطار تجارة واسعة النطاق من المستوطنات المحصنة التي كانت تستخدم المليشيات الخاصة بها. وكان من شأن أعراف النقابات أن تحافظ على النظام، وأن تنظم التبادل التجاري، وأن تدير المدن في ظل الإشراف الملكي. هكذا توسَّعت التجارة في نطاقها: وردت رابطة مانغرامام في سجل من تاكوابا (Takuapa) (تايلندا)، كما تم العثور على سجل تاميلي (Tamil) آخر في البحر الأحمر. ووجد ما يدل بصورة قاطعة على المشاركة في التجارة الخارجية منذ منتصف القرن الثاني عشر الميلادي. وتبيّن أنه في القرن الرابع عشر الميلادي تزايد الطلب على الفلفل من البندقية، وهو أمر تعرفه المستودعات في كل من الإسكندرية وبيروت. كما ازدهرت التجارة إلى بورما وجنوب شرق آسيا، وإلى الصين. وفي عام 1015م، أوفدت مملكة كولا (Cola) بعثة استغرقت ثلاث سنوات إلى الصين حيث قدَّمت أصناف اللؤلؤ والعاج والبخور إلى الإمبراطور، وكان ثمة رابطات مماثلة في كل من سري لانكا وجنوب الهند في مراحل سبقت بكثير[12].

---

(11) Meera Abraham, *Two Medieval Merchant Guilds of South India*, South Asian Studies/ Heidelberg University. South Asia Institute. New Delhi Branch; no. 18 (New Delhi: Manohar Publications, 1988).

(12) انظر: Romila Thapar, «Patronage and Community,» in: Barbara Stoler Miller, ed., *The Powers of Art: Patronage in Indian Culture* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1992), p. 23.

لم تقتصر هذه التجارة على الواردات أو الصادرات المحلية، فثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن «السلع الأجنبية كانت تُجلب بأسعار ثابتة بناءً على مقتضيات العرض والطلب»[13]. وأدت هذه التجارة إلى تدفق المعادن الكريمة من الشرق والغرب، وبعضها كان يتجه إلى الخزائن الملكية (ومن ثم كانت الرغبة من جانب هذه الدوائر في تشجيع التجارة)، وإن كان معظمها اتجه إلى تجار من الأفراد الذين استطاعوا تكديس «أموال طائلة». أما النقابات بحدّ ذاتها، فلم تكن تحتفظ بأي احتياطات على الرغم من أنها كانت تشجع أعضاءها على التبرع لصالح المعابد.

وكانت الهند مشاركة حتى في مراحل زمنية أقدم في تجارة بحرية واسعة النطاق. وفي القرن الأول قبل الميلاد تحوّلت الهند الجنوبية من مرحلة ما قبل التاريخ إلى مرحلة التاريخ، وسرعان ما نجد قرائن واسعة النطاق على ممارستها دوراً فاعلاً في التجارة الخارجية[14]. وكان موقع أريكاميدو (Arikamedu) الروماني على ساحل الهند الشرقي يبدو وكأنه يشارك في تصدير المنسوجات (الموسلين) والجواهر والتوابل والحيوانات إلى البحر الأبيض المتوسط، وكان من المفترض أن يصدِّر الموسلين طبقاً للمواصفات الرومانية[15]. كما استورد الرومان الحرير على طول الطريق البرية

(13) Abraham, Ibid., p. 139.

(14) عن التجارة بين الهند وروما، انظر: Martin Percival Charlesworth, *Trade-Routes and Commerce of the Roman Empire*, Second Edition, Revised (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1926), and Eric Herbert Warmington, *The Commerce between the Roman Empire and India* (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1928).

(15) Romila Thapar, *A History of India*, Pelican Books; A769, 2 vols. = ([Harmondsworth]: Penguin Books, [1966-]), p. 115, and James Innes Miller, *The*

من الصين اعتباراً من القرن الثاني قبل الميلاد. وفي أريكاميدو نجد مستودعاً وأنواعاً من الخرز المنتج محلياً، وقرائن تدل على صناعة منسوجات الموسلين، واثنتين من الجرار الثنائية المقابض أو أواني خاصة بالذات بتجارة الخمور في البحر المتوسط، إضافة إلى مصابيح وعملات ومصنوعات زجاجية رومانية. وهناك وجد ويلر (Wheeler) مصنوعات ساميّة جاء بعضها عبر طريق طويلة، وتضم أفران الفخار الواسعة النطاق في غزوفيزينك (Graufesenque) في دواخل جنوب بلاد الغال، إضافة إلى الزجاج الذي كان يمثل سلعة أخرى أيسر في النقل بحراً عنها في النقل براً[16]. ولم يكن استخدام هذه البضائع يقتصر فقط على المستعمرين أنفسهم، فقد

Spice Trade of the Roman Empire, 29 B. C. to A. D. 641 (Oxford: Clarendon Press, = 1969).

(16) أريكاميدو موقع يبدو كأنه تم إنشاؤه في الفترة ما قبل الرومانية، حيث يرجع ذلك إلى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد، ويشهد بأولى قرائن التجارة المتوسطية ربما عن طريق وسطاء عرب، حيث يرجع ذلك بدوره إلى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد. وقد كُشفت أوان في الربع الأول من القرن الأول الميلادي، إضافة إلى أوعية في مرحلة سابقة ومصنوعات مستديرة في مرحلة أسبق (نُسخ محلية). والأواني تعود إلى النصف الأول من القرن الأول قبل الميلاد، وكانت تحوي نبيذاً من كمبانيا، بينما حوت الأواني الأخرى كميات من زيت الزيتون من شمال بحر الإدرياتيك، وبعضها جاء من إسبانيا. للاطلاع على مؤلفات حديثة بشأن أريكاميدو، انظر: Vimala Begley, «Arikamedu Reconsidered,» *American Journal of Archaelogy*, vol. 87, no. 4 (Oct. 1983),

والملخصات اللاحقة من: *American Journal of Archaelogy*, vol. 91 (1987), pp. 292-293; R. D. de Puna, *The Roman Bronzes from Kohlapur*; H. Comfort, *Terra Sigilata from Arikamedu*; E. L. Will, *The Roman Shipping Amphoras from Arikamedu*, and V. Begley, *Ceramic Evidence for Pre-Periplus Trade on the Indian Coasts*.

وللاطلاع على طبعة حديثة من ذلك الكتاب، انظر: Lionel Casson, *The Periplus Maris Erythraei: Text with Introduction, Translation, and Commentary* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989).

وُجد أن المصنوعات المصقولة الحمراء كانت تتوزَّع على مناطق تصل حتى إلى دواخل غوجارات[17]. وعلى الرغم من هذه الصادرات، كان يجب أن تدفع أثمان معظم السلع ذهباً، وقد أدى ذلك إلى تذمر بليني (Pliny) بمرارة من الضائقة التي تمثَّلت في العجز الذي تعرضت له مالية البلاد بمقدار 55 مليون قطعة من العملة سنوياً، بينما أعرب تيبريوس (Tiberius) عن تبرمه من الوضع السائد: «السيدات وحُليّهن كانا يستنزفان أموالنا لصالح الأجانب»[18]. وتدعم وجود هذه الشكاوى حقيقة أن العملات الذهبية الرومانية وجدت بأعداد كبيرة، ولا سيما في منطقة تاميل نادو (Tamil Nado) في الجنوب، إضافة إلى عدد من النقوش والأختام الكلاسيكية[19]. وفي مناقشته لبيانات بليني، يؤيد راشكي (Raschke) مقولة أن روما كانت تعاني ميزاناً تجارياً سلبياً مع الشرق، ولكنه ينظر إلى ذلك في إطار علاقتها مع الهند قبل أن تكون مع الصين، وبالذات بالنسبة إلى التوابل، وكذلك فهو يقلل

(17) Hasmukhlal Dhirajlal Sankalia, *Prehistoric and Historic Archaeology of Gujarat* (New Delhi: Munshiram Manoharlal Publishers, 1987), pp. 145 ff.

(18) [Pliny, 6.101, 12.84; Cornelius Tacitus, *Annals*, 3. p. 53].

(19) Ian Glover, *Early Trade between India and Southeast Asia: A Link in the Development of a World Trading System*, Occasional Papers; no. 16, 2nd rev. ed. (Hull, England: University of Hull, Centre for South-East Asian Studies, 1990), p. 3, and M. G. Raschke, «New Studies in Roman Commerce with the East,» in: Temporini, ed., *Aufstieg und Niedergang der römischen Welt: Geschichte und Kultur Roms im Spiegel der neueren Forschung = Rise and Decline of the Roman World*, p. 637.

في مناقشته لما ذكره بليني، يؤيد راشكي القول إن روما عانت ميزاناً تجارياً سلبياً مع الشرق، كأنه يرى أنه كان مع الهند وليس مع الصين، وبالذات في مجال التوابل، على أنه يقلل كثيراً من أهمية التجارة المبكرة بالحرير مع أوروبا.

إلى حدّ كبير من أهمية تجارة الحرير المبكرة مع أوروبا. ونتيجة هذه التجارة المحمولة بحراً، وكان يقوم بها إلى حدّ كبير المواطنون الرومانيون، فقد نشأت مراكز للتجار الغربيين على سواحل المحيط الهندي. وقد سافر الرحالة البطالمة (Ptolemic) بحراً إلى الهند في الفترة 118 ـ 116 قبل الميلاد، كما أدى اكتشاف الغرب لأعاصير المونسون (Monsoon) الجنوبية ـ الغربية في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، وازدهار ثروة البحر الأبيض المتوسط بعد عام 30 قبل الميلاد، إلى تعزيز التجارة في المحيط الهندي، وخاصة في التوابل. وهذه التجارة بدورها لم تكن تتم فقط على يد تجار هامشيين، بل كثيراً ما كانوا يتلقون المؤازرة من جانب مُلاك الأراضي الذين شكلوا في العصور الوسطى «مصدراً مهماً لرأس المال التجاري». وقد شارك الهنود كذلك في هذا الأمر، ففي جزيرة سوقطرة (Socotra) المشهورة بالتوابل، وحتى جنوب شبه الجزيرة العربية، عاش اليونانيون والعرب والهنود معاً منذ العصور البطلمية[20]، وثمة تقرير يحكي عن حرس السواحل البطلمي الذي أنقذ بحاراً هندياً بعد غرق سفينته. وربما يكون الهنود قد جاءوا إلى ميروي (Meroe) في عهد أغسطس (Augustus)، كما أن تأثير عمارتهم وديانتهم، بما في ذلك البوذية، كان مشهوداً في أكسوم (Axum) على ساحل إثيوبيا[21].

(20) Raschke, «New Studies in Roman Commerce with the East,» in: Temporini, ed., Ibid., pp. 645-646, and Albrecht Dihle, «Die entdeckungsgeschichtlichen Voraussetzungen des Indienhandels der römischen Kaiserzeit,» in: Temporini, ed., Ibid.

(21) Arkell, «Cambay and the Bead Trade,»
على الرغم من أن هناك من يشير إلى أن تلك أمور مشكوك فيها إلى حد كبير.

ولم تكن تلك هي أول مساهمة من جانب الهند في التجارة. إن الموقع القديم في لوثال (Lothal) في غوجارات ضم ما يمكن أن يوصف بأنه حوض بحري كبير يرجع إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد، وظل مستخدماً حتى نحو سنة 1 000 قبل الميلاد، أي بنحو خمسمائة سنة بعد نهاية الثقافة الهرابانية (Harappan) الرئيسية في وادي الهندوس (Indus) نفسه[22]. ويظهر أن هناك شفرات حجرية وحبات من الخرز كانت تصنع، كما كانت المدينة تربطها صلات مع كل من بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia) ومصر[23]. وتبدو قرائن هذه التجارة في الأختام الطينية التي ساعدت على فهم الغرض الذي كانت تُعدّ من أجله الأختام الهندوسية المحفورة سواء في الإردواز أو النحاس، وكانت معروفة جيداً ويقصد بها ختم الوثائق أو حزم السلع التي تطرح من أجل التصدير. وجاء ظهور الأختام الهندية في بلاد ما بين النهرين ليرجع إلى النصف الأول من الألفية الثالثة قبل الميلاد،

---

(22) للاطلاع على التوسع إلى أقصى الجنوب في سورات، انظر: F. R. Allchin and Jagat Pati Joshi, «Malvan: Further Light on the Southern Extension of the Indus Civilization,» *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland* (1970), pp. 20-28.

(23) عن التجارة المبكرة بين بلاد ما بين النهرين والهند، انظر: Vere Gordon Childe, *What Happened in History*, Pelican Books (Harmondsworth, Middlesex, Eng.: Penguin Books, [1939]); C. J. Gadd, «Seals of Ancient Indian Style Found at Ur,» *Proceedings of the British Academy*, vol. 18 (1932), and Max Edgar Lucien Mallowan, «An Early Mesopotamian Link with India,» *Journal of the Royal Asiatic Society*, no. 1 (1970).

انظر أيضاً: Ernest Mackay, in: John Marshall, ed., *Mohenjo-Daro and the Indus Civilization: Being an Official Account of Archaeological Excavations at Mohenjo-Daro Carried out by the Government of India between the Years 1922 ad 1927*, 3 vols. (London: A. Probsthain, 1931), and Ernest Mackay, «Further Links between Ancient Sind, Sumer and Elsewhere,» *Antiquity*, vol. 5 (1931).

ويوضح «أنه وجد في وادي نهر السند حضارة راقية حافظت على تواصل فاعل مع بابل في الوقت نفسه الذي كانت فيه حضارة تلك البلاد قد بلغت ذروتها، ولا يمكن لرخائها أن يكون قد تحقق إلاّ بفضل التجارة[24]. وربما تكون التجارة من تلك المنطقة قد توسَّعت لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط مع بداية الألفية الأولى قبل الميلاد إذا ما اعتمدنا الإشارة إلى سفن سليمان التي كانت تتجه حتى عوفير (Ophir) على أنها إشارة إلى تلك المنطقة[25]. وربما كان البحارة من الفينيقيين، أو التجار من الشرق الأدنى، وقد واصلوا التجارة على طول هذه الطرق خلال الفترة اليونانية ـ الرومانية وبعدها لفترة طويلة، على الرغم من أن الاهتمام تحوَّل إلى فارس في أعقاب تدهور هاتين الإمبراطوريتين.

ولقد وُجد الفرس المسيحيون في المنطقة بحلول عام 650 الميلادي على الأقل. وهناك من القرائن الأثرية من منطقة أوسيو (Oc-eo) في دلتا الميكونغ (Mekong) ما يدل على نفوذ إيراني في القرنين الثالث والرابع الميلاديين[26]. وفي القرن السادس الميلادي بالفعل يسوق كاتب بيزنطي هو كوزماس (Cosmas) حديثاً عن السفن والسلع المتجهة إلى سيلان من الهند وفارس وإثيوبيا والصين لتجلب الحرير

---

(24) Gadd, «Seals of Ancient Indian Style Found at Ur,» *Proceeding of the British Academy*, vol. 18 (1932) p. 206.

(25) الكتاب المقدس، «سفر الملوك الأول،» الإصحاح التاسع، الآيات 26-28، و George Fadlo Hourani, *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times*, Princeton Oriental Studies; v. 13 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 195), p. 8.

(26) Brian E. Colless, «Persian Merchants and Missionaries in Medieval Malaya,» *Journal of the Malaysian Branch of the Royal Asiatic Society*, vol. 42, pt. 2 (1969), p. 13.

وخشب المرّ والتوابل والصندل. وفي أزمنة التانغ بدأ التجار الإيرانيون يظهرون في الحكايات الصينية مرتبطين باستيراد «كنوز غريبة» (Strange Treasures) من غرب آسيا، ولا سيما اللؤلؤ. وقد سافرت السفن الفارسية بين كانتون (Canton) أو غوانغزو (Guangzhou) ومملكة سريفيجايا البحرية. وكان عالم الإسلام يضم تجاراً غاية في الثراء، وخاصة بين جماعة الكاريمي (Karimi) في القرن الحادي عشر الميلادي الذين استطاعوا، مع الفرنجة، أن يسيطروا على تجارة الشرق والغرب منذ القرن الثاني عشر الميلادي، إذ تسلموا مقاليد الأمور من مسيحيي ويهود الشرق الأدنى. لقد كانت فنادقهم تتناثر على طول طريق التجارة التي تصل إلى الصين من ناحية، وإلى مالي (Mali) (من أجل الذهب) من الجانب الآخر. وكانت هذه الفنادق عبارة عن «مؤسسات تجارية كبيرة متخصصة وساحات للتجارة ما لبثت أن تطوّرت لتصبح بمثابة أسواق للأوراق المالية»[27].

وخلال الفترة الرومانية، كانت الأصناف الرئيسية للتصدير من الهند هي الأقمشة والتوابل، وفيما كانت الأقمشة يتم نسجها في الهند، كان بعض أصناف التوابل يأتي من أندونيسيا التي تلقت بدورها الأقمشة من الهند. وقد تاجَر الهنود مع جنوب شرق آسيا منذ القرون الأولى الميلادية، واستقروا في ماليزيا، وربما تم ذلك بحلول القرن الرابع الميلادي، وبعدها في الهند الصينية وأندونيسيا، حيث توحي القرائن الأثرية بأنهم وصلوا قُبيل مرحلة الخزف من التانغ، والأحجار من الصين، وربما كانوا يبحثون عن الذهب على الرغم من أن هناك ما يشير كذلك إلى التوسع السياسي[28]. مع ذلك، كانت

(27) Irfan Habib, «Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India,» *Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1 (1969), p. 85.

(28) Raschke, «New Studies in Roman Commerce with the East,» in: =

التوابل تتسم بأهمية بدورها، ويبدو أن الإمدادات الأندونيسية كانت تتجه إلى الهند والغرب باعتبار أن اليابان، وحتى الصين، لم تكن قد أبدت اهتماماً كبيراً بها. وبمعنى آخر، كان هناك تجارة عبر شبكة تجارية شاسعة الأرجاء تُركّز على الهند في المحيط الهندي، وتمثل نظاماً عالمياً من نوع ما، وتمتد من الشرق الأدنى لتصل إلى ساحل فييتنام، ومن ثم إلى أندونيسيا، وإلى دواخل بحر الصين وصولاً إلى الفيليبين[29].

وإلى الغرب اتسعت تجارة غوجارات في المحيط الهندي قبل افتتاح الطريق المباشرة إلى أوروبا على نحو ما تشير إليه حقيقة أن بحّارة غوجارات كانوا من الذين استطاعوا أن يوجهوا البرتغاليين إلى الطريق من ساحل أفريقيا الشرقي[30]. وفي الوقت نفسه، وعلى نحو ما يلاحظ بربوسا، فإن أهل غوجارات كان يقدمون الحرير الرقيق والأقمشة القطنية التي يرتديها الحكام الأفارقة. ومن كامبي جاء «كثير من المنسوجات القطنية، وبعضها كان منقطاً، والآخر كان من اللون الأبيض والأزرق، إضافة إلى بعض أنواع الحرير وكثير من أنواع

Temporini, ed., *Aufstieg und Niedergang der römischen Welt: Geschichte und Kultur = Roms im Spiegel der neueren Forschung = Rise and Decline of the Roman World*, p. 675.

(29) للاطلاع على وصف متخيَّل للتجارة اليهودية في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي بين مصر والهند، انظر: Amitav Ghosh, *In an Antique Land* (London: Granta Books in Association with Penguin, [1994]),

استناداً إلى كتاب غوتشاين عن وثائق الجنيزة من القاهرة (S. D. Goitein, trad., *Letters of Medieval Jewish Traders*, Translated from the Arabic with Introductions and Notes by S. D. Goitein ([Princeton, NJ]: Princeton University Press, [1974])).

(30) Surendra Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy* (New Delhi: People's Pub. House, 1975), p. 1.

الخرز الصغيرة من رمادي وأحمر وأصفر»[31]. وفي المقابل كانوا يأخذون معهم الذهب والعاج من مملكة موناماتابا (Monamatapa) في زمبابوي الحالية، كما كانوا يتاجرون عبر منطقة تصل حتى إلى البحر الأحمر، وخاصة إلى عدن، وتشمل تجارتهم الأقمشة والخرز والجواهر والأرز والسكر والتوابل، مقابل الذهب والنحاس والزئبق العادي والقرمزي والأصباغ وماء الورد والمنسوجات الصوفية، إضافة إلى العبيد والأفيون[32]. وفي هرمز (Hormuz) على الخليج الفارسي كانت البضائع تباع من أجل إرسالها براً إلى وسط آسيا وإلى غربيها، وإلى أوروبا، ومن تلك المستودعات لم يكن الأمر يقتصر فقط على الذهب والفضة، بل كان الأمر يتعدى ذلك إلى الحرير والجياد.

وإلى الجنوب، تاجروا كذلك مع المالديف مع أجل التوابل والأحجار، ومع سيلان من أجل القرفة والفيلة، ومع بورما إلى الشرق كانت توجه «الملبوسات المطبوعة» من فئة كامبايا (Cambaya) وبالكاتي (Palecate)، وكذلك الأقطان والحرير، وكانوا يسمونها الباتولة (Patolas). وهذه الملبوسات كانت ملونة بقدر كبير من المهارة، وتساوي مبالغ طائلة»[33]. وكانت البضائع تؤخذ كذلك إلى

(31) Duarte Barbosa, *The Book of Duarte Barbosa: An Account of the Countries Bordering on the Indian Ocean and Their Inhabitants, Written by Duarte Barbosa and Completed about the Year 1518 A. D.*, Works Issued by the Hakluyt Society, 2nd ser., nos. 44, 49, Translated from the Portuguese Text, First Published in 1812 A. D., by the Royal Academy of Sciences at Lisbon, in vol. II of Its Collection of Documents Regarding the History and Geography of the Nations beyond the Seas, and Edited and Annotated by Mansel Longworth Dames, 2 vols. (London: Printed for the Hakluyt Society, 1918-1921), pp. 7-8.

(32) Gopal, Ibid., p. 3.

(33) Barbosa, Ibid., vol. 2: *Including the Coasts of Malabar, Eastern India,* = *Further India, China, and the Indian Archipelago*, pp. 153-154.

تايلندا وأندونيسيا، وإن كان المستودع الكبير كائناً في ملقه (Malacca) (ماليزيا اليوم)، حيث تباع الملبوسات والمنسوجات، الخشنة أو الناعمة، وحيث كانت تروّج عملة كامبي[34] (Cambay). وقد وصف المدينة تومي بريس (Tomé Pires) البرتغالي في القرن السادس عشر الميلادي على أنها تضم «مغاربة من القاهرة ومكة وعدن، وأحباشاً ورجالاً من كيلوا (Kilwa) وماليندا (Malinda) وأورموز (Ormuz) وبارسيس (Parses) وروميس (Rumes) إلى جانب الأتراك والتركمان والأرمن المسيحيين وأهل غوجارات»[35]. وكان هذان الميناءان في هرمز على الخليج، وملقة في ماليزيا، هما على وجه التحديد اللذان شهدا قوة النيران المحمولة بحراً التابعة للبرتغاليين، ما أتاح لهم الاستيلاء عليهما في عامي 1511 و1515 على التوالي.

وقد اعتمدت التجارة المحمولة بحراً بين الهند والصين على اتباع مسار الرياح الموسمية السائدة باعتبار أن التكنولوجيا البحرية التي كانت قائمة وقتها جعلت من الصعب الإبحار ضد اتجاه تلك

= الباتولة وهي منسوجات حريرية رقيقة تأتي من منطقة باتان في غوجارات وما زالت تنسج في تلك البلدة.

(34) قبل ملقه، نشأت موانئ تجارية أخرى على طول الساحل الغربي للهند الصينية.

(35) Tomé Pires, *The Suma Oriental of Tomé Pires, an Account of the East, from the Red Sea to Japan, Written in Malacca and India in 1512-1515, and The Book of Francisco Rodrigues, Rutter of a Voyage in the Red Sea, Nautical Rules, Almanack and Maps, Written and Drawn in the East before 1515*, Works Issued by the Hakluyt Society... Second Series; nos. 89-90, Translated from the Portuguese ms in the bibliothèque de la chambre des députés, Paris; and Edited by Armando Cortesão..., 2 vols. (London: The Hakluyt Society, 1944), vol. 2, p. 268, and Colless, «Persian Merchants and Missionaries in Medieval Malaya,» p. 43,

وديباروس (De Barros) مؤلف كتاب عن آسيا (*Da Asia*) يكتب عن «مغاربة غوجارات».

الرياح. وقد أبحرت السفن من الصين جنوباً إلى شمال شرق منطقة المونسون بين شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وآذار/ مارس بينما كانت السفن القادمة من الهند تبحر مع أعاصير الجنوب الغرب على مضائق ملقه من نيسان/ أبريل إلى تشرين/ أكتوبر. وكانت المنشآت الواقعة على الساحل الغربي ترحب بالذات بإيواء السفن التي كان بوسعها تفريغ بضائعها في مخازن ملقه، ثم الانتظار ريثما تتم رحلة العودة حيث تترك وكلاءها ليبيعوا البضائع التي جلبوها. ومن هناك كذلك كان التجار يشاركون في تجارة التوابل. أما الرحلة غير المباشرة إلى جزر الملوك، فكانت تنطوي على ربح وفير وتستغرق ما يقرب من عام، وتحمل على متنها القطن الهندي إلى جاوه وتبادله بـ «النقد» الصيني النحاسي، ثم تغيره في سمباوا (Sumbawa) مقابل الأرز والقطن، وكانا يستخدمان بدورهما لشراء التوابل.

وكانت ملقة على الساحل الشرقي للمضائق بين ما يعرف اليوم بأنه ماليزيا وسومطرة، مركزاً مهماً على ساحته يتبادل العرب والهنود والصينيون البضائع بما فيها التوابل والبخور من أندونيسيا. وطالما كانت شبه جزيرة ماليزيا الضيقة تشكل طريقاً برية للمرور من المحيط الهندي إلى بحار الصين، إلا أن ملقه أصبحت مهمة بالذات بوصفها مستودعاً للبضائع في القرن الثالث عشر الميلادي. وباستثناء الحملة الشهيرة التي قام بها شينغ هوو (Cheng Ho) في بداية القرن الخامس عشر الميلادي واستخدمت ملقه قاعدة لها (وكذلك قاليقوت (Calicut) في جنوب غرب الهند) وبعض العناصر التي وصلت أفريقيا، فقد كفت سفن التجار الصينيين عن السفر إلى الهند قبل عام 1400 للميلاد[36].

---

(36) Ma Huan, *Ying-Yai Sheng-Lan: The Overall Survey of the Ocean's Shores [1433]*, Edited by J. V. G. Mills and Translated by Feng Ch'eng-Chün (Cambridge, MA: Haklyut Society, 1970), p. 239.

وكان حكام مستوطنة ملقه قد تحولوا إلى الإسلام عندما جاء هذا الدين إلى شبه جزيرة ماليزيا في القرن الثالث عشر الميلادي. والإسلام هو الذي هيمن على معاملات التجارة التي كان «يتم توثيقها بمصافحة باليد ونظرة تتطلع إلى السماء». وتطلبت تجارة المستودع تجاراً ميسورين وجديرين بالثقة بحكم الحاجة إلى تخزين كمية من السلع مع انتظار التجار الذين يأتون على جناح أعاصير المونسون التالية. وكان تخزين السلع يتم في مستودعات في قلعة تقع ضمن جدران المدينة، وتحيطها أسوار ذات أربع بوابات وأبراج للمراقبة يحرسها مساءً خفراء يقرعون الأجراس[37]. وكانت المدينة مقسّمة إلى جزأين يفصلهما النهر ويربطهما جسر، حيث يعيش التجار على الجانب الشمالي فيما يقام البلاط ويقيم الأرستقراطيون في الجنوب. وكانت ملقه مدينة على قدر من الرقي، حيث كان السكان يتمتعون بـ «الموسيقى والأغاني والشعر»، فضلاً عن كميات وافرة من الفاكهة التي كانوا يزرعونها حول المدينة. وفي ما يتعلق بالسلع التجارية فقد كان الحرير والكافور والفخار يأتي من الصين فيما يأتي السكر من الفيليبين، ويأتي اللوز وجوز الهند والصندل من جزر الملوك. ومن الجهة الغربية كانت تأتي منسوجات القطن المطبوعة والأسلحة المصنوعة من النحاس والبذور

---

(37) في: Sarnia Hayes Hoyt, *Old Malacca*, Images of Asia (Kuala Lumpur; New York: Oxford University Press, 1993),

يطرح هويت هذا الهيكل لمؤسسة في ملقه. ولكن الوصف يأتي من تقرير ماهوان بشأن رحلات شينغهو (Ma Huan, Ibid., pp. 113-114).

الذي يعزى فيه بناء المخزون إلى الصينيين أنفسهم «كانت السفن قد توجّهت إلى أقطار مختلفة وعادت إلى هذا المكان لتتجمع، ثم عرضت البضائع الأجنبية وافرغتها، (وبعدها) انتظرت حتى أصبح هبوب الرياح الجنوبية مواتياً بصورة كاملة». وفيما يشير هذا البيان فقط إلى فترة رحلات شينغهو في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، فمن الواضح أن الصين واصلت التجارة «في كل أنحاء البلدان المشرقية» على نحو ما لاحظ الهولندي لنشوتين في بداية القرن التالي (المصدر نفسه، ص 4).

والحبوب والبخور والأبسطة والأصبغة والأفيون.

ويثور الخلاف في الآراء بشأن سيطرة الهند وتجارة الشرق الأقصى في الحِقب ما قبل الأوروبية، فيقول سارجنت (Sergeant) وغيره من المستعربين أنها كانت خاضعة لسيطرة العرب حتى عام 1498، فيما يؤكد ميلز (Mills) أن الصين كانت تمتلك أقوى أسطول بحري في المشرق ما أتاح للصينيين الاحتفاظ بسيطرتهم السياسية في المحيط الهندي بعد حملات مينغ. ويرى ميلينك رولفيز (Meilink-Roelofsz) أن ثمة تقسيماً بين العرب في النصف الغربي وبين الهنود في النصف الشرقي. وكانت هذه الفئات الثلاث مشاركة بقوة في التجارة البحرية في تلك المناطق. ولكن في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي أصبح الصينيون بالتأكيد يظهرون ما تمتعوا به من قوة[38]، إذ كانت حملات شينغ هوو حاشدة بالرجال والسفن، وقد أدخلت كثيراً من الحكام الأجانب ضمن نظام التبعية الصيني، وقامت بجمع كثير من المعلومات بشأن الطرق البحرية وجغرافية آسيا، فضلاً عن جمع كثير من المقتنيات القيّمة والأصناف النادرة، بالضبط كما فعل الأوروبيون بعد ذلك، لكي يملأوا صناديق العجائب التي امتلكوها (وكانت قد وجدت كذلك في الصين). وأدى ذلك إلى أن أصبحت الصين «القوة الأولى ذات البحرية الأقوى من غيرها في آسيا، والبلد التجاري الرئيسي في الشرق الأقصى»[39].

كانت هذه التجارة الخارجية تقوم على أساس سوق داخلية مفعمة بالحيوية تطلبت مؤسسات تجارية، فضلاً عن صلات مع المنشآت السياسة والإدارية. وفيما كانت ثروة المغول زراعية إلى حدّ

(38) المصدر نفسه، ص 4.

(39) المصدر نفسه، ص 33.

كبير، فقد كان جزء منها مستمداً من التجارة. أما حجم الإنفاق العام، فكان يستند إلى إيرادات من الجمارك التي دعمتها أيضاً ضرائب الأرض. «وكانت المركزية الشديدة إبان حكم المغول تستند إلى قاعدة مالية ونقدية قوية نمت من خلال تراث طويل من العمليات المصرفية والتبادل التجاري»[40]. وهذا التقليد الذي استمر من خلال الوسطاء الماليين كان يرتبط بـ «آلية سوق فاعلة» وجدت بين أمور أخرى على أساس «المصنوعات الحِرَفية الدقيقة»[41]. وغطت هذه الأصناف التي سلكت الطرق التجارية شبه جزيرة الهند، فيما شارك كثير من البلدات الصغيرة مشاركة فاعلة في هذا النشاط، بل إن بعضها، مثل مركز جايين (Jain) في جبل أبو (Abu) في غوجارات، شارك في نقل السلع وحركة الأشخاص من خلال رحلة الحجيج. وكانوا ينظرون إلى انتشار المراكز الحضرية بعيداً عن ساحل البحر كبرهان على «انتعاش التجارة الداخلية والاعتماد المتبادل بين الحَضَر والريف واختراق الاقتصاد النقدي»[42]. وكان ثمة تجارة نشطة بين المناطق يدعمها نظام للقروض والكمبيالات، فكان أن طوَّرت «شكلاً متقدماً نسبياً من أشكال التخصص الاقتصادي»[43]. وهذه

(40) Kurti N. Chaudhuri and Clive J. Dewey, eds., *Economy and Society: Essays in Indian Economic and Social History* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1979), p. 144.

(41) المصدر نفسه، ص 144، و Niels Steensgaard, *Carracks, Caravans and Companies: The Structural Crisis in the European-Asian Trade in the Early 17th Century*, Scandinavian Institute of Asian Studies Monograph Series; no. 17 (Lund: Studentlitteratur, 1973).

(42) Vladimir Ivanovich Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study* ([New Delhi]: People's Pub. House, [1964]), p. 151.

(43) Chaudhuri and Dewey, eds., *Economy and Society: Essays in Indian Economic and Social History*, p. 143.

الحالة التي كان يعيشها الاقتصاد رمقها بإعجاب كثير من الأوروبيين لدى وصولهم، فأوجدوا عدداً من المدن في ضخامة لندن أو باريس أو أكبر منهما. وكان لواحد من التجار المحليين فروع في عدد من المدن، وقد استأجر سفناً أوروبية، ويقال إنه كان أغنى إنسان معروف في العالم وقتئذٍ[44]. هكذا تطوَّرت جيداً الرأسمالية التجارية والاقتصاد النقدي والإنتاج من أجل السوق على نحو ما كان يزدهر معها نطاق واسع من صناعات الحرف اليدوية الدقيقة. ولا يمكن تفسير مفهوم نمو الاقتصاد في هذه الفترة إلا على أنه «توسُّع» في الأنشطة القائمة بالفعل. وعلى سبيل المثال، ففيما كانت مبيعات الأراضي قد ازدادت بلا شك، إلا أنها كانت شائعة في فترة طويلة قبل ذلك. ويصدق هذا أيضاً على الملامح الأخرى للاقتصاد الذي توسع من حيث النطاق أو الحجم، أما المؤسسات الرئيسية للمشروع الرأسمالي فقد كانت موجودة بالفعل.

لقد قامت صادرات غوجارات الرئيسية في القرن الخامس عشر الميلادي على أساس تصنيع الملابس القطنية بتشكيلات واسعة النطاق، وخاصة في أحمد أباد (Ahmadabad) وسورات (Surat) وباتان (Pattan) وبارودا (Baroda) وبروش (Broach). ويمكن أن نفهم طريقة الإنتاج إلى حدّ كبير من خلال سجلات الهولنديين والإنجليز في بدايات القرن السابع عشر، كما يمكن العثور على نظام مماثل على نطاق أصغر، إذ كانت الملابس تنتج بواسطة الصناع المحترفين العاملين في بيوتهم، وكانوا يتلقون الأموال من جانب «الرأسماليين»، إذا ما استخدمنا هذا التعبير للأشخاص الذين كانوا

(44) Satish Chandra, *Medieval India: Society, the Jagirdari Crisis, and the Village* (Delhi: Macmillan, 1982), p. 164.

يتحكمون برأس المال (بدلاً من مصطلح «المستثمرين» في إطار اقتصاد المشروع الحر)، وبهذا كان بوسعهم أن يعيلوا أنفسهم في أثناء قيامهم بالعمل[45]. صحيح أن بعض الوسطاء كانوا يقدمون مواد الإنتاج، إلا أن آخرون كانوا يقدمون مبالغ سلفاً. وعلى الرغم من أن استينزغارد (Steensgaard) لا يرى في هذه المعاملات ما يشكل نظام استثمار بالمعنى الأوروبي، إلا أنها كانت تدعم هؤلاء المنتجين ممن لم يستطيعوا تحمُّل شراء المواد، في حين يبدو النظام وكأنه متصل بالسلِّيم (Sillim) الإسلامي، وهو «عقد يقضي بالدفع فوراً مقابل التسليم آجلاً»[46]. وهذا الأسلوب المتوطّن طوّره في ما بعد الهولنديون والإنجليز الذين دأبوا على اتباع أسلوب ضبط النوعية في العملية الإنتاجية على الرغم من أن الإشراف لم يكن بوضوح بالصورة المباشرة التي يتم بها استخدام عامل مقابل أجر.

كان الإنجليز يسمون هؤلاء «الرأسماليين» «الشروف» (Shroffs)، وهي كلمة محرّفة عن لفظة «صرّاف» أو «مصرفي» العربية. وعلى الرغم من أن عددهم كان قليلاً، إلا أنهم أدّوا دوراً رئيسياً في الاقتصاد، إذ كانوا يستخدمون صكوك الهوندي (Hundis) إما باعتبارها خطابات ائتمان إلى الأماكن البعيدة، أو رأسمالاً قصير الأجل. «لقد كانوا يقرضون الأموال لآجال طويلة إلى الموظفين وغيرهم، كما كانوا يموّلون الإنتاج الذي قام عليه رخاء غوجارات وصغار تجارها»[47]. وكانوا أيضاً يبادلون النقود، لأنه حتى إذا ما كان

---

(45) Michael Naylor Pearson, *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), p. 21.

(46) Steensgaard, *Carracks, Caravans and Companies: The Structural Crisis in the European-Asian Trade in the Early 17th Century*, p. 159.

(47) Pearson, Ibid., p. 21. =

أهل الريف في غوجارات يستخدمون النقد بحدود ضيقة في ذلك الوقت إلا أن مجتمعها التجاري كان يستخدم النقد على نحو واسع.

وكان التجار أنفسهم إما من السكان المسلمين الذين جاء بعضهم من الخارج، أو من الهندوس، أو من طائفة بانيا (Bania) اليانية، وكانوا من الذين درجوا على تعاطي عمليات إقراض الأموال. وتعود سجلات الأغنياء من اليانيين إلى القرن الثاني عشر الميلادي على الأقل. وفي القرن السادس عشر كان هناك عدد كبير من «أصحاب الملايين» من هذه الطائفة. وقد ضمّت الهند المغولية كثيراً من التجار ومقرضي الأموال، وخاصة في غوجارات وراجبوتانا (Rajputana) سواء بين طوائف الياني أم المراواري (Marawaris) (في جودبور (Jodhpur))، لأنهم كانوا موجودين على طريق التجارة الواصلة إلى العاصمة في دلهي. وهؤلاء الرجال كانوا يعملون كذلك بصفتهم جباة للضرائب ومراقبين للجيش وصرافين للأموال، وبعبارة أخرى كانوا يتعاطون أي نشاط يرتبط بالمال وبحساباته. وكانت المحاسبة ذات أهمية كبيرة بوصفها محور الأعمال التجارية. وللأسباب التي ستجري مناقشتها لاحقاً، كثيراً ما كان التجار الكبار يتعاملون في تجارة الجواهر، فضلاً عن الصيارفة الذين يمدّون الطبقة الحاكمة بمختلف الكماليات. وفي ما يتصل بالضرائب، كان دافعوها غالباً ما يوافون بها الخزانة مقدماً (السلطان «أكبر» أدخل العمل بضريبة نقد)، وكانوا يجمعونها بعد ذلك بالضبط على نحو ما يتم من إقراض الأموال في حالة تعبئة حملة من الحملات. ومن أجل معاملاتهم البعيدة كانوا يستخدمون الكمبيالات[48]. ومن أسباب

= كلمة «شروف» تستخدم اليوم في هونغ كونغ لتصدق على جامع الأموال من أجل صف السيارة مثلاً.

(48) Vladimir Ivanovich Pavlov, *Historical Premises for India's Transition to* =

انتشارهم بهذه الصورة الناجحة ما يتمثَّل في أنهم كثيراً ما فعلوا ذلك بين الأعضاء الذين كانت تربطهم علاقة من الثقة على نحو أكثر تعمقاً في الطبقة أو الطائفة أو الجماعة العرقية نفسها.

لقد انتشر التجار الهنود بقدر انتشار التجارة إلى آفاق أوسع وآماد أكبر، وكان لتجار المراواري مستعمرة في أستراخان (Astrakhan). وفي منتصف القرن السادس عشر الميلادي بعث التجار المسلمون من البنغال ثلاث سفن محمَّلة بالحرير تقصد روسيا عن طريق الخليج الفارسي. وفي القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر كان التجار الهنود العاملون بالتجارة في نهر الفولغا (Volga) ضيوفاً يتكرر حضورهم في موسكو. ومع بداية القرن السادس عشر عمد الكاتب البرتغالي بيريس (Pires) إلى تشبيه تجار بانيا بالتجار الإيطاليين. على أن الثروة التي جمعوها لم تكن آمنة باستمرار، وخاصة بالنسبة إلى الهندوس، بل كانت أحياناً تتعرَّض للمصادرة، وكثيراً ما تفرض عليها السلطات المسلمة ضرائب. وبهذا اتجه التجار الهندوس إلى أن يرتدوا ثياباً بسيطة، وأن يضعوا ثرواتهم في المنقولات، مثل الجواهر والنقود التي كان من السهل إخفاؤها بدلاً من الاستثمار في الأراضي. وفي ميسور (Mysore) في الجنوب كانوا يلتمسون ضماناً لبضائعهم في مواجهة الحكام المحليين الذين كانوا يساعدونهم بدورهم ضد التدخلات الكولونيالية، ولكن في الشمال كان يسهل عليهم التصالح مع الغزاة، وربما كان ذلك أيضاً لتأمين ثرواتهم. وليس من شك في الأهمية التي تمتعوا بها، بصرف

Capitalism: (Late 18th to Mid-19th Century) = Istoricheskie predposylki = kapitalisticheskogo predprinimatel'stva v Indii, [Translated from the Russian by Y. A. Sdobnikov], [Enlarged and Revised ed.] (Moscow: Nauka Pub. House, Central Dept. of Oriental Literature, 1978), p. 511.

النظر عما تقضي به أيديولوجية البراهما (Brahma). أما الرأي المناقض بشأن ممارسة التجارة ووجود الأسواق في مراحل مبكرة على نحو ما نجده بين الكتّاب الأوروبيين، فيرجع لحدّ كبير إلى أنهم كانوا يعنيهم أكثر الاختلاف قبل التماثل، وكذلك بسبب الهدف غير المعلن لتبرير السيادة التي تمتع بها غرب أوروبا في فترات لاحقة، فكان أن عمدوا إلى توسيع الهوة التي فصلت في مراحل سابقة بين اقتصادات الشرق والغرب إلى درجة جعلتهم يهوّنون من وجود أنشطة سوقية في الشرق. وثمة نهج مماثل ساد في كل جوانب تحليل الاقتصاد الريفي.

ومن الصعب إجراء تقديرات لحجم صادرات غوجارات في تلك الفترة، ولكنها انتشرت في كل أنحاء العالم القديم، وكان التجار من هذه المنطقة سواء من الهندوس أم المسلمين يتاجرون بين عدن (لصالح منطقة البحر المتوسط) وملقه (من أجل الصين وأندونيسيا)، وكذلك إلى شرق أفريقيا. وعلى صعيد البَر اتخذت الأقطان الهندية طريقها إلى بولندا والبحر المتوسط. وكما رأينا، فعندما فتح البرتغاليون أول مسار لتجارتهم إلى غرب أفريقيا كان من أهم سلع التجارة ما يتمثّل في القطن الهندي المرسوم أو المطبوع، وربما كان يأتي من غوجارات[49] في إطار تجارة واسعة الأرجاء. ويقدر بيرسون (Pearson) قيمة البضاعة التي كانت تنقل عبر تلك الموانئ بأنها 000 000 10 روبية. ولكن بما أن تلك السلع كانت تنتج محلياً، فإن علينا أن نضع في اعتبارنا مبالغ أكبر بكثير من مجرد الإيرادات المتأتية من «الموانئ التجارية».

---

(49) Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade* (Chicago, IL: University of Chicago Press, [1974]).

وفي ما يتعلق بالإنتاج، فإن تصنيع الملبوسات لم يكن يعني زراعة القطن فقط، بل كان يعني كذلك نسجه وصبغه وطبعه ثم بيعه. وكان نطاق التجارة يتطلب تجاراً يعملون على نطاق واسع، فضلاً عن نظام للنقد والسلفيات المقدمة والمبيعات. وبعبارة أخرى، إنه يتطلب نشاطاً أقرب إلى النشاط الصناعي. ومثل هذه الأنشطة أثّرت بدورها في إنتاج المحاصيل الغذائية، إذ كان على غوجارات أن تكمّل حبوبها لكي تلبي الاحتياجات المحلية: **أولاً** لأن مساحة كبيرة من الأرض والعمالة تم تحويلها إلى المحاصيل النقدية مثل القطن ونبات النيلة. **وثانياً** لأن السفن التي تغادر الموانئ كانت بحاجة إلى مخازن للتموين، فنشأ طلب كان يجب تلبيته من واقع الواردات من المناطق المجاورة، وهي الأَرُز من ديكان (Deccan) في الجنوب، والقمح من مالوا (Malwa) في الشمال[50].

وفي ضوء الحاجة إلى طرق داخلية لنقل هذه المحاصيل من المزارع إلى المستهلك كان من المهم لهذه المنطقة أن يبدأ السلطان «أكبر» الذي تولى الحكم في غوجارات عام 1573 برنامجاً غاية في النشاط لبناء الطرق من أجل تحسين البنى الأساسية. كانت غوجارات مشهورة بالفعل بفضل نوعية ثيرانها وإبلها وجيادها. لقد كانت الجمال التي تربى في منطقة كوتش (Kutch) الجافة تستخدم لنقل البضائع، ثم تستخدم الجياد لحمل الرجال. ولكن معظم البضائع كانت تنقل على عربات ذات عجلتين أو أربع عجلات تجرها الثيران التي كان لها قيمة كبيرة، ويقال إنها كانت تسافر مسافة 120 ميلاً في الساعات الأربع والعشرين[51]. وكان الطلب عليها كبيراً، وخاصة في ضوء

(50) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, p. 125.

(51) انظر: Joseph Héliodore Garcin de Tassy, *Histoire de la littérature* =

زيادة التجارة مع أوروبا، إذ انطوى ذلك على نقل كميات كبيرة من البضائع إلى الموانئ البحرية. وطبقاً لما ذكره رجل إنجليزي، فقد كانت تغادر أحمد أباد إلى ميناء كامبي يومياً 200 عربة محملة في رحلة طولها مائة كيلومتر[52]، وهناك من كان يورد هذا الرقم على أساس عشرة أيام.

وكان من شأن حجم التجارة ومصالح الحكومة والمطالب المتزايدة للتجارة الخارجية، أن يتوفر أيضاً قدراً من التعاون بين المنتجين والتجار. وقد لاحظ معلق قديم أنه «عندما دخل الأوروبيون إلى الهند وجدوا في سورات (Surat) واحداً من أكبر الأسواق في العالم»[53]. «ومن ثم كانت كل من الجزيرة العربية وفارس والصين تتلقى الملبوسات والأصناف الأخرى كلها التي تنتجها المملكة. وبعد ذلك تعرّفنا إلى تاجر في تلك المدينة كان هو المالك الوحيد لعشرين حانوتاً، وكل من هذه المحلات لم يكن يحوي أقل من خمسمائة طن»، على أن هناك من التجار من كان يعاني عسف الأمراء، وإن كانت التجارة «لقيت تشجيعاً أكثر من المعتاد في إطار دولة استبدادية»[54]. وفي جنوب الهند كان التجار الهنود في القرن السابع

Hindoui et Hindoustani, 2 vols. (Paris: The Oriental Translation Committee of = Great Britain and Ireland, 1839-1847), vol. 2, pp. 321-323,

وهو يقدم مقتبساً من «المحفل الرئيسي».

(52) Samuel Purchas, *Hakluytus Posthumus, or, Purchas His Pilgrimes*, 20 vols. (Glasgow: Maclehose, 1905-1907), vol. IV, p. 63, and Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, p. 149.

(53) Robert Orme, *Historical Fragments of the Mogul Empire, of the Morattoes, and of the English Concerns in Indostan* (London: Printed for F. Wingrave, 1805), p. 415.

(54) المصدر نفسه، ص 411.

عشر ممن أصبحوا من المزارعين دافعي الضرائب قد استولوا على مناطق واسعة بالإيجار بطريقة تشير إلى أن «جانباً من السلطة الحكومية تم التنازل عنه لصالح المزارعين»[55]. وحدث هذا أيضاً في إنجلترا بالنسبة إلى رسوم الجمارك. وبعض التجار كانوا يعملون على نطاق واسع. فها هو فرجي فورا (Virji Vora) في سورات، وقد مارس احتكاراً على بعض الواردات، وقد وصفوه بأنه أكبر سمسار في العالم. وعندما ساءت أحوال التجارة في غوجارات في الربع الأخير من القرن السابع عشر، تركَّز قدر كبير من المتاجرة والإقراض بالأموال في أيدي ثلاث عائلات: فرجي فورا، وعبد الغفور (من البهرة (Bohra)) وخوجا زاهد (Khoja Zahid)، بمعنى أن كان هناك عائلتان مسلمتان، وعائلة أخرى من المسيحيين الأرمن كانت تعرف أيضاً باسم «حاجي زاهد»[56]. وقد شجَّعت أحجام التجارة في الملبوسات عمليات الإنتاج. وفي واقع الأمر، فعلى ساحل كورومنديل (Coromandel) وفي منطقة البنغال (Bengal) أصبح «من الصعب وجود قرية لا يكون فيها كل رجل وكل امرأة وكل طفل مستخدماً في صناعة قطعة من الثياب»[57].

وهكذا، فعلى خلاف ما افترضه بولانيي (Polanyi)، لم تكن الهند المغولية عاطلة من الأسواق على الرغم مما اتصفت به هذه

---

(55) Tapan Raychaudhuri, *Jan Company in Coromandel, 1605-1690: A Study in the Interrelations of European Commerce and Traditional Economies*, Verhandelingen van het Koninklijk Instituut voor Taal-, Land- en Volkenkunde; deel 38 ('s-Gravenhage: M. Nijhoff, 1962), p. 9.

(56) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, pp. 179-181.

(57) Orme, *Historical Fragments of the Mogul Empire, of the Morattoes, and of the English Concerns in Indostan*, p. 409.

الآلية «من قصور» في رأي ستينزغارد. وفضلاً عن ذلك، فإن التجار المشاركين في هذا النشاط لم يكونوا مجرد باعة جائلين (على نحو ما يتصور فانلير (van Leur))، بل إنهم شملوا تجار جملة لهم أهميتهم. وثمة دراسة لتطور التجارة في مرحلة مبكرة من جنوب شرقي آسيا تحمل عنواناً فرعياً هو «من التبادل إلى إعادة التوزيع»[58]، وهذه الفئات من التبادل تستخدم كثيراً في مجال الأنثروبولوجيا وفي التاريخ الثقافي. وقد راجت على نطاق واسع من خلال كتابات بولانيي الذي يمثل نهجه الموضوعي إزاء الاقتصاد رفضاً للاقتصاديات الكلاسيكية من ناحية، فيما يشكل من ناحية أخرى تعديلاً على النظريات الماركسية وما في حكمها. وبغير القبول بصواب تطبيق النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الاقتصاديات غير الصناعية، فقد يتساءل المرء عما إذا كانت الأنشطة التجارية للأوروبيين المسيحيين في المحيط الهندي في واقع الأمر تختلف اختلافاً بيّناً، على الأقل في المراحل الأولية، عن تلك التي كان يمارسها العرب المسلمون والهنود الهندوس الذين سبقوهم؟ هل كانت هذه الأنشطة مختلفة بما فيه الكفاية، بمعنى أن نستثني أحدها من فئة «التجارة»، ونستثني الآخر من فئة «إعادة التوزيع»؟

نظام الجاجماني، مجتمع القرية والإنتاج من أجل السوق

تتسم التجارة الهندية، سواء من الناحية الجغرافية أم الكمية،

---

(58) Paul Wheatley, «Satyānrta in Suvarñadrvipa: From Reciprocity to Redistribution in Ancient Southeast Asia,» in: Jeremy A. Sabloff and C. C. Lamberg-Karlovsky, eds., *Ancient Civilization and Trade*, School of American Research Advanced Seminar Series (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1975).

فضلاً عن قدم عهدها ومدى اتساعها، بأنها تتناقض مع المفاهيم الأقدم التي تفيد بالاكتفاء الذاتي لمجتمع القرية الهندية على نحو ما ناقشه مين (Maine) وماركس. وتبدو هذه المفاهيم في شكل مختلف من واقع تفسيرات النظام الذي يحمل اسم «جاجماني» (Jajmani)، وهو تنظيم العمل والمشاركة المتبادلة على مستوى القرية. كما أن نطاق هذه التجارة يتصل بطابع الإنتاج الحرفي، ويتصل كذلك بالسوق على نحو ما طرحه بولانيي وغيره عند محاولتهم توصيف الاقتصادات في ما قبل المرحلة الرأسمالية. وهذا يثير من جديد السؤال الأعم المتصل بمدى استعداد الهند لمواصلة النمو الاقتصادي. وهذه ليست بمسألة بسيطة تنتمي إلى الماضي، ولكنها تنتمي بأسباب أعمق إلى الحاضر. وقبل النظر إلى المشكلة في عمومها، علينا أن نتحول تحديداً إلى مسألة الجاجماني.

على النحو الوارد وصفه في النصّ الكلاسيكي الذي وضعه وايزر (Wiser)، كان هذا النظام يشهد مقايضة مباشرة أو متأخرة للحبوب مقابل البضائع والخدمات، ويتم ضمن نطاق القرية الهندية، بمعنى صرف النظر عن الحاجة إلى استخدام عملة «النقد»، وهو ينظر إلى النظام بوصفه اقتصاداً طبيعياً في مقابل الاقتصاد النقدي، كما أنه يتسم بخاصيتين رئيسيتين: «إنه يؤكد تقسيم العمل من خلال العلاقات الشخصية الوراثية، إذ إن كل أسرة تستخدم اختصاصيين من أفرادها لأداء كل مهمة خاصة». ومن الناحية الأخرى، فهو ينظم بطريقة عرفية مراكز التجارة ومراكزها المقابلة. وعلى نحو ما يلاحظ دومونت (Dumont) في تعليقه، فقد نظر وايزر إلى النظام بصورة مثالية على أنه نظام متسق بصورة أو بأخرى، بحيث أن كل أسرة كانت تعمل لصالح الآخرين. وهذا تعبير عن المجتمع القروي المقفل، وكثير من المعلقين رأوا في ذلك ما يمثل مرحلة مبكرة من

مراحل الاقتصاد الهندي، بل من مراحل المجتمع البشري ككل، إذ كان لا يناسب فقط القرن التاسع عشر ومخططاته بالنسبة إلى التطور الطويل الأجل، بل كان يناسب كذلك كبار دارسي الهند اليوم الذين يريدون أن تتميَّز أوروبا تميزاً أساسياً بالرأسمالية. وفيما أراد دومونت تعديل تفسيرات أورنشتاين (Orenstein) الوظيفية لنظام جاجماني الذي طرحه في مقابل مفهوم الاستغلال، إلا أن دومونت يستثني هذا النظام من النطاق «الاقتصادي» بأكمله ويضعه بصورة مؤكدة ضمن العلاقات «الدينية». إن علاقات نظام جاجماني لا تتصل بالسوق، حيث يحرص الفرد على توخي الحصول على الربح، ولكنها تنتمي إلى «الجماعية ذات التسلسل الهرمي»[59]. وهذا المفهوم يستند إلى التقسيم الثلاثي الذي وضعه للعقائد من حيث علاقتها بالتشكيلات الاجتماعية التي تتخذ النسق التالي:

1 ـ الجماعية التراتبية: الموارد توزَّع على أساس واع بصورة أو بأخرى.

2 ـ النزعات الفردية الفوضوية: تنظيم خارجي وتلقائي.

3 ـ نزعات فردية منظَّمة (أو) نزعات جماعية متكافئة: تنظيم عمدي.

---

(59) Henry Orenstein, «Exploitation or Function in the Interpretation of Jajmani,» *South-Western Journal of Anthropology*, vol. 18 (1962); Edward B. Harper, «Two Systems of Economic Exchange in Village India,» *American Anthropologist*, vol. 61 (1959), and Louis Dumont: *Homo Hierarchicus: An Essay on the Caste System*, The Nature of Human Society Series, Translated by Mark Sainsbury ([Chicago, IL]: University of Chicago Press, [1970]), pp. 294-295, and *Homo Hierarchicus: Essai sur le système des castes*, bibliothèque des sciences humaines ([Paris]: Gallimard, 1967), p. 139.

النزعة الأولى يمثلها نظام الطبقات الجامد، والنزعة الثانية يمثلها النظام الرأسمالي، والنزعة الثالثة تمثلها الاشتراكية[60]. لكن في الحالة الثانية وحدها توجد النقود والأسواق أو الفردية والطبقة (أو حتى الشرائح الطبقية)، ويرتبط غيابها في موقع آخر بانتشار النُهُج الازدواجية التي تتعامل مع الاقتصادات «البدائية» و«المتقدمة»، فضلاً عن نظريات المراحل الأكثر تدرّجاً في القرن التاسع عشر. لا عجب أن دومونت يستدعي في ذلك سنداً من فيبر وماركس[61]. وقد ميّز فيبر بين وضعية السوق (التي تتصف بأنها متعددة الرؤوس وتلقائية) حيث يعمل الوكيل لنفسه ولمصلحته، وبين ذلك القائم في القرية الهندية حيث العناصر متعددة الرؤوس، ولكنها غير متجانسة وتلبي احتياجات أعضاء الجماعة. وهذا الموقف الأخير يصفه ماركس بأنه موقف يشهد الإنتاج من أجل الاستهلاك الفوري للمجتمع، ولا يمثل إنتاجاً ذا طابع تجاري.

على أن توصيف دومونت يتم على مستوى الأيديولوجيا، بمعنى ما يمكن تصوُره بأنه العناصر الفاعلة في هذا المضمار. وحتى عند هذا المستوى، فهو لا يمثل سوى وصف جزئي (على نحو ما تفعل الأيديولوجيات كلها). والسؤال هو: ما هي العناصر الفاعلة ذات الصلة؟ هل تتميَّز أفكارها على أساس مواقعها في التنظيم الهرمي أم على أساس توجهاتها السياسية أم انتمائها الديني؟ على أي حال، فإن الطروحات العقائدية لها آثار معيارية تتفاعل في المواقف المختلفة، ولا بد من تفسيرها في إطار سياقي. وعلينا أن نتحول إلى «النُظم» التي تمثل عقائد مجردة. وعلى نحو ما لاحظ كثيرون، فإن

(60) المصدر نفسه: 1970، ص 105، و1967، ص 139.

(61) المصدر نفسه: 1970، ص 294-295، و1967، ص 138.

المعاملات (غير النقدية) التي يضمها نظام الجاجماني ما زالت واضحة ومتميزة (على الرغم من أنها تقلّ باستمرار) من حيث ملامح الاقتصاد الريفي حتى عند مشارف بلدة صناعية كبيرة، مثل أحمد أباد حيث العقيدة ذات طابع مختلف تماماً عن تلك المتصورة في فئات التقسيم الثلاثي. وفي عام 1977 حدثت مبادلات بين فترة وأخرى تم فيها مقايضة الخضر بالحبوب في بلدة نندول (Nandol) (حوالى 3000 نسمة)، إضافة إلى الترتيبات الطويلة الأجل بين الاختصاصيين والفلاحين، إذ يقدِّم البراهما والحرفيون وغيرهم الخدمات مقابل «مدفوعات» سنوية، أو ضمن نطاق زمني أوسع من نوع أو آخر.

وبعض الذين شاركوا في ذلك، ومنهم مثلاً الحلاقون، كانت لهم محلات في بلدة ديغام (Degham) القريبة. والبعض الآخر من الناحية نفسها كانت لديهم مستودعات في وسط أفريقيا، بينما كان هناك آخرون يعملون في مصانع الصوف في ميدلاند (Midland) في إنجلترا، وكان بالإمكان وجود من تربطهم صلة الرحم في كل من هذه الأنشطة الثلاثة. وبما أن إنجلترا كان يحكمها حزب العمال، وبما أن أهل غوجارات كانوا يستفيدون بطرق شتى من جهود إعادة التوزيع التي تمارسها دولة الرفاه، فليس من قبيل المبالغة القول إن عدد هؤلاء الجاتي (Jati) (أو شريحة المنبوذين) شاركوا بالقدر نفسه في النظم الثلاثة كلها التي قال بها دومونت، بمعنى مراحل التطور أو أساليب الإنتاج التي قال بها الكتّاب الآخرون، وليس من الخطأ النظر إلى هذا التداخل على أنه جاء ببساطة نتيجة أحداث وقعت مؤخراً. ومن اللازم أن ننظر في أمر الأنشطة المحلية وكيفية «ممارستها بدقة»، أو كيفية مباشرتها بصورة متزامنة، لا على أساس مجرد يتعامل مع النظم المميَّزة أو المراحل المنفصلة، بل في ما بين أعضاء الطبقة نفسها الذين ما برحوا يتفاعلون بعضهم مع بعض

ويتنقلون بين نوع من النشاط وغيره. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة للنظر إلى هذه الأمور لا على مستوى النظام الاجتماعي أو على مستوى أساليب الإنتاج، ولكن من حيث التأكيد على المستوى المعرفي (الشخصي والمشترك بين الأشخاص)، وحتى في الغرب اليوم يشارك الشخص في نوع معيَّن من المعاملات ضمن نطاق الأسرة أو الكنيسة أو المجتمع الصديق المحيط به، فيما يشارك شخص آخر في السوق. إن ثمة تعاملاً على أساس المقايضة أو تبادل الهدايا أو المبادلات التجارية أفيد عنه في الهند على أنه من واقع أقدم السجلات. وتشير وثيقة بيريبلوس (Periplus) إلى التجار «الذين لا بد من أنهم مارسوا المقايضة في مرحلة ما، كما أنهم باعوا واشتروا في مرحلة أخرى» حتى في الموانئ نفسها، سواء كان ذلك في أفريقيا أم الجزيرة العربية أم الهند(62). ويؤكد هذا الوضع بالنسبة إلى جنوب الهند تحليل السجلات المحلية(63). ومن الحق أنه على الصعيد المجتمعي قد تسيطر «أيديولوجيا» واحدة على الرغم من تنوع الأنشطة الاقتصادية، ولكن من الخطأ تصوُّر أن مثل هذا التنوع لم يكن له نظير معرفي أو أكثر من نوع معياري، إذ ازدهرت الأنشطة كلها وللسبب ذاته.

وفي ما يتصل بالهند، ثمة احتمالات تحليلية ثلاثة لتفسير هذه الأوضاع المعقدة المتفاعلة: **أولاً** يمكننا أن نفترض أنه أياً ما كانت آثار الاستعمار والرأسمالية في بومباي وكلكتا، فقد بقي الكثير من جيوب النشاط «ما قبل الرأسمالي». وهناك ما يدل على قدر من

---

(62) Casson, *The Periplus Maris Erythraei: Text with Introduction, Translation, and Commentary*, p. 30.

(63) Romila Thapar, «Black Gold: South Asia and the Roman Maritime Trade,» *South Asia*, vol. 15, no. 2 (1992), p. 15.

الصحة في هذا الموقف الذي يحلل فيه البعض أمر التغيُّرات الراديكالية التي شهدها القرن السادس عشر الميلادي، وبعد ذلك لم يستطيعوا أن يولوا الأمر ما يستحقه من اهتمام. وقد شعر علماء الأنثروبولوجيا بقدر أكبر من التعاطف إزاء المقولات التي تتصل بـ «تأكيد» طرائق الإنتاج أو النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية، ويرجع ذلك جزئياً إلى طبيعة تجربتهم الميدانية وسط عالم متغير، فيما يرجع كذلك إلى أعمال الكُتّاب الماركسيين المحدثين. **ثانياً** يمكن النظر إلى الفترة التي كان يعمل فيها وايزر على أنها فترة «اللاتطور» سواء من خلال النكوص إلى نظام أسبق، أم، وهذا هو الأفضل، بوصفها تركيبة مستجدة أزيحت منها بعض عناصر النظام القديم على يد الحكم الاستعماري والرأسمالية الغربية.

وهذه العملية الثانية هي ما يدّعي المؤرخ الاقتصادي برلين أنها حدثت على الصعيد المحلي لا في مهاراشترا (Maharashtra) وحدها، ولكن في أجزاء أخرى من الهند وأفريقيا في «المجتمع ما قبل الكولونيالي المتأخر»[(64)]. وثمة دراسة عن وثائق ماراثا (Maratha) في القرن الثامن عشر توضح «مشاركة متميزة للعلاقات النقدية على يد أفراد متواضعين لا من أجل خدمة وتلبية مقتضيات الإيراد فحسب، ولكن لدفع الإيجارات وتبادل المنتجات في الأسواق المحلية، ومن خلال تلقيهم أجوراً يومية وشهرية لقاء العمل في سلك الجندية أو تقديم خدمات أسرية منزلية، أو كعمالة زراعية، أو في الإنتاج الحرفي، وكلها جاءت على شكل نقود»[(65)]. ومع ذلك،

---

(64) Frank Perlin, «Growth of Money Economy and Some Questions of Transition in Late Pre-colonial India,» *Journal of Peasant Studies*, vol. 11, no. 3 (1984), p. 100.

(65) المصدر نفسه، ص 100.

فإن احتلال المنطقة من جانب شركة الهند الشرقية الإنجليزية أفضى إلى «إزاحة النُخب المحلية من الريف وبدء الاستغلال الأكثر شراسة وكفاءة للسكان الفلاحين، ثم التصدير على نطاق واسع للثروة الخاضعة للضرائب»، ما ترك القرى وهي تعاني «تجريداً نسبياً من العامل النقدي في الاقتصاد المحلي، إضافة إلى انكماش (أو تقلص) في الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تميِّز النظام القديم الذي كان يمكن للمبادلات النقدية أن تؤدي إلى إنعاشه»[66]. ويختلف حبيب (Habib) مع هذا الطرح حين يقول إن عمليات التبادل النقدي الأولى لم تكن ببساطة «طفيلية»، أو تعتمد على التنظيم المركزي لدولة المغول بحيث تتدهور حين تتدهور الدولة، وذلك «لأن المطالب الضريبية النقدية لا تتم إلا في سياقات أوسع من العلاقات النقدية»[67]. على أن النقطة الأخيرة ليست واضحة بما فيه الكفاية، فمن المؤكد أن الطلبات في الدول الكولونيالية والمستقلة في أفريقيا عزَّزت استخدام العملة التي طُرحت فيها المقتضيات الضريبية، ومع ذلك فهو على حق حين يقول إن استخدام وسائل التبادل بما في ذلك أحجار الكاوري والنحاس كان مقبولاً لوقت طويل في سياق الإنتاج والتجارة، وكذلك في إطار الإدارة.

وعليه، فهناك نموذج «تقدمي»، ومن خلاله تُعد قرائن النظام الجاجماني مؤشراً على وجود أساليب أقدم من ذلك، إضافة إلى نموذج «رجعي» يمثل تراجعاً عن ذلك الأسلوب. ولكن هناك أيضاً إمكانية ثالثة، ففي سياقات معيَّنة من الحياة القروية المعاصرة لا تُعدّ هذه الأنشطة بصورة أو بأخرى غير متلائمة مع إدارة تجارة وأسواق واسعة النطاق حتى على صعيد دولي. والحق أن هذه الأشكال

(66) المصدر نفسه، ص 100.

(67) المصدر نفسه، ص 101.

المختلفة من التبادل وجدت جنباً إلى جنب على مدار قرون، وكل ما هنالك هو سوء تطبيق الأفكار التطورية والتقسيمات الفئوية (الفكرة التي وصفتها بأنها «سلسلة تقدم استبعادية») أفضت بالمراقبين إلى تجاهل هذه الحقيقة. كان وايزر مبشراً أمريكياً يعمل في قرية كارمبور (Karimpur) الصغيرة في أعالي وادي بايشي (Paychi) في ديواب (Doab) (أوتار براديش) خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، ويدّعي أن تقريره كان دراسة ميدانية. كيف يتسنى لنظام من هذا القبيل أن يظل مستمراً وحده من دون أي مشاكل في قارة كانت قد تأثرت بقوة بالاتصال مع أوروبا إذا ما تجاهلنا عوامل الاختلاف السابقة، وكان ذلك منذ القرن السادس عشر الميلادي سواء عندما خضعت للاستعمار البريطاني أم عندما تم إدماجها في نظام عالمي؟ تثير هذه النقطة سؤالاً أساسياً بالنسبة إلى البحث الأنثروبولوجي، لأن ممارسيه كثيراً ما يفترضون أنهم يتعاملون، لا مع عنصر غير أوروبي، بمعنى جغرافي (وهذا أمر بديهي)، بل أيضاً يتعاملون في إطار اجتماعي أو سيكولوجي، وبمعنى عنصر يتصف بالاختلاف عن الآخر أو بأنه عنصر سابق (القِدم). ومثل هذه الافتراضات كثيراً ما تكون جوهرية بالنسبة إلى ما يعقدونه من مقارنات ظاهرة وباطنه. ولكن ثمة أخطاراً واسعة النطاق في التركيز على مجموعة مستمرة من المعاملات (غير السوقية)، بمعنى النظر إلى نشاط تجاري معاصر على أنه عنصر وافد من الخارج في مرحلة لاحقة، أو على أنه يعمل على أساس مبادئ تبادل مختلفة جد الاختلاف، وأخيراً الاستنتاج بأن ثمة نظاماً كاملاً يحل محل نظام آخر. ويصدق القول بأن معاملات الجاجماني أصبحت غير ملائمة لكثير من الأحوال الحضرية، بل يزداد تجافيها أيضاً مع كثير من الظروف الريفية. ولكن في مراحل سابقة لم يكن ثمة تنافر أساسي بين مختلف طرائق التعامل التي كانت تتعايش في المجتمع الواحد. ويصدق القول بصفة عامة بأن

المبادلات ضمن «الجماعة المحلية» تختلف في طبيعتها عن تلك التي تتم خارج نطاق هذه الجماعة، وهذا لا يجعلها «غير متوائمة» إلا بالنسبة إلى الذين يختارون وصفاً بالغ التبسيط، متجاهلين في ذلك مشكلة وضع الأمور ضمن سياقها، ومثل هذا النهج يمثل سوء تطبيق للفكر التطوري.

وبوسع النظام الجاجماني أن يضم تحت مظلته الإنتاج الحِرَفي ضمن حدود القرية التي يحصل فيها صانعو الفخار وغيرهم من العمال المهرة على نصيبهم من الحبوب في نهاية موسم الزراعة. ولكن كيف يمكن المواءمة بين نموذج من هذا القبيل وبين حجم التجارة الإقليمية والدولية في الملبوسات وغيرها من المنتجات التي وجدها الأوروبيون لدى وصولهم؟ في كتاب *Homo Hierarchicus* يصل دومونت إلى الحدّ الذي يطرح معه السؤال عما إذا كان بوسع المرء أن يطبق على الهند التقليدية فئة الاقتصاد نفسها، أو أن يناقش بصورة مجدية المشكلة المتصلة بموقع الثروة من المنقولات والثروات الشخصية والنقود والتجارة في المجتمع الهندي[68]. ويذهب إلى أن الأمر لم يقتصر في نهاية القرن الثامن عشر على أن الاقتصاد ظهر بوصفه فئة متميزة ومستقلة عن السياسة. وثمة حاشية تحيلنا إلى عبارة كارل بولانيي: «من شأن اقتصاد ذاتي التنظيم أن يقتضي ليس أقل من الفصل المؤسسي للمجتمع إلى مجال اقتصادي ومجال سياسي، وهذا أمر لا نجده في ظل الأحوال القبلية ولا في ظل الظروف الإقطاعية ولا التجارية»[69]. كان هذا الفصل «منطلقاً

---

(68) Dumont: *Homo Hierarchicus: An Essay on the Caste System*, p. 154, and *Homo Hierarchicus: Essai sur le système des castes*, p. 209.

(69) Karl Polanyi, *Origins of Our time: The Great Transformation* (London: Victor Gollancz, 1945), pp. 76-77.

يتفرد به» القرن التاسع عشر.

على أن مسألة الفصل المؤسسي بحاجة إلى أن تظل مميزة عن تلك التقسيمات التحليلية على الرغم من أن أصحاب النهج الواقعي يخلطون بين الجانبين. ولما كان فنلي (Finley)، باتبّاعه النهج الكلاسيكي متأثراً إلى حد كبير بكتابات بولانيي، فقد تساءل بدوره عن إمكانية تطبيق مفهوم الاقتصاد على المجتمع القديم، إلا أنه في تحليلاته المحددة للعمليات الاقتصادية يظل ثمة توتر بين مفاهيم التحول الكبير والقفزة الكمية وتصور استمرارية التطور بين الطرائق «القديمة» و«الإقطاعية».

وفي حالة دومونت، فهو يرى أن التحول في الهند من نظام تقليدي إلى نظام حديث بدأ في ظل السيطرة الإنجليزية. وأفضت هذه الأحداث إلى «مجال متميز من النشاط الاقتصادي بالمعنى السليم». لقد قام الإنجليز بتحويل الأرض إلى ممتلكات تجارية وضمنوا أمن هذه الممتلكات. ومسألة شراء الأرض لها جانبان: **الأول** جانب عام، **والثاني** جانب خاص، فعلى صعيد عام، يفترض أحياناً أنه في ظل «الاقتصاد القديم» (Extra Commercium) كانت الأرض مجالاً يقع خارج نطاق العمل التجاري. وهذا أحد المنطلقات المحورية لمدرسة بولانيي وغيره من القائلين بفكرة الفجوة العظمى. لكن هذا أمر مغلوط بوضوح من الناحية العملية، فبعض السجلات الأقدم المكتوبة من بلاد ما بين النهرين تشير إلى معاملات تمت في مجال الأراضي، وكذلك إلى معاملات أكثر رسوخاً في مصر القديمة. وعليه، فالسؤال يتحدد أساساً بشأن مدى صحة هذه المسألة بالنسبة إلى الهند؟ وفيما أدى التشريع البريطاني إلى آثار محددة في تعزيز الصفقات والمعاملات التجارية، فثمة قرائن شتى توضح أن الهند في فترة ما قبل الاستعمار كانت في

وضع مماثل لأوضاع الصين واليابان وسائر القارة الآسيوية في ما يتصل ببيع الأراضي. لقد كان نقل الملكية ممكناً بالفعل حتى مع وجود قيود (ومن ذلك مثلاً إبقاؤها ضمن نطاق الأسرة).

وفي ما يتصل بالحالة التي سادت قبل ذلك من انعدام الضمان، يعتمد دومونت على مقتبسات من مصادر وافدة (مثل برنيه (Bernier) ودوبوا (Dubois) وألفنستون (Elphinstone)) لبيان «خضوع التجار وعدم ضمان الثروات»[70]. ولكن انعدام الأمن الذي كان يسود بين حين وآخر، حتى على فرض اتساع نطاقه في قارة كبيرة، ومن ذلك مثلاً أعمال القرصنة البحرية، لم يخُل بالتأكيد بين بناء ثروات وممارسة الأنشطة التجارية حتى ولو كانت هذه الممارسة محدودة أو يسودها التخوف. ومن الناحية الأخرى، فكما رأينا فإن سطوة الحكام ربما تكون قد أثرت في ما تحقق من مكاسب، إذ وضعت هذه المكاسب على شكل منقولات بدلاً من أن توضع على شكل عقارات.

ولا تقتصر المسألة على الحقائق الأمبريقية، ولكنها تتصل باتباع نهج «نظري» إزاء الهند، التي يماثل مجتمعها «كثيراً من المجتمعات التقليدية الأخرى»، على أنها تمتثل لنمط بعينه حيث «الدين يضم بطريقة ما جوانب السياسة فيما تضم السياسة الاقتصاد ضمن نطاقها»[71]. وعلى ذلك يظل النطاق السياسي ـ الاقتصادي تابعاً للدين، وتتكلم النصوص الهندوسية عن الملك ولا تتطرق إلى التاجر. إن «الأيديولوجيا تسكت عن المسألة» على نحو ما يدّعي الباحث، بمعنى أن النصوص الهندوسية لا تتطرق إلى هذا الأمر،

---

(70) Dumont, Ibid., 1970, p. 165, and 1967, pp. 210-211.

(71) المصدر نفسه: 1970، ص 165، و1967، ص 211.

فالأيديولوجيا والنص متطابقان، وينظر إلى الاستبعاد من النص على أنه ليس مجرد استبعاد من الأيديولوجيا، ولكن من العقيدة في أوسع معانيها. ومن ثم يتكيَّف مركز التاجر بكل ما يحفه من أخطار. وهذا يفسر السبب في أن التقلبات في أنشطة التجار تتوقف على المدى الذي تُكفل به ضمانات تصون ثرواتهم من جانب السلطة الحاكمة. «إن الأثر الاقتصادي الرئيسي المترتب على نظام الطبقات هو . . . ظاهرة التذبذب الشديدة». وهكذا، فالتجار ليسوا غائبين عن المشهد، ولكنهم ألعوبة في يدي السلطة الملكية الحاكمة.

صحيح أن معظم المجتمعات قبل القرن الثامن عشر شهدت التجار في بعض الأحيان وقد ضايقتهم السلطات السياسية، فضلاً عن تحرش العناصر الخارجة عن القانون. ولذلك فما أسرع ما يتخلى حبيب عن الفكرة القائلة بأن انعدام الأمن أعاق التجارة إلى حدّ خطير من خلال تفخُّص معدلات الفائدة[72]. وفي هذا المجال، كما في غيره ثمة طروحات أيديولوجية معلنة أثرت في تلك الأنشطة. ولكن في الهند، كما في أنحاء أوراسيا (Eurasia) كانت المبادلات التجارية واسعة النطاق، وكانت من ألزم ما يكون لحياة المجتمع، كما كانت متأصلة في صميم الثقافة بالمعنى الأوسع. ويعتمد الرأي البديل على فرض ازدواجية راديكالية تمسّ إلى حدّ كبير معارفنا الحالية. في حاشية مهمة يسترعي دومونت الاهتمام إلى حقيقة أنه أهمل التعامل مع «الهيكل التاريخي المرموق» الذي اعتمده ماكس فيبر، وأدى إلى الصراع المطول بين القوى الدينية التي كان يدعمها الكهنة وبين الطبقة الثرية للتجار أو «البرجوازيين في عملية فعل

(72) Habib, «Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India,» p. 70.

الخير». وهو يدّعي أنه يفتقر إلى الكفاءة للتعامل مع تفسير فيبر باعتبار أن فيبر بلور أو أنتج «عملاً من أعمال الخيال» (Une Oeuvre d'imagination)، و«على نحو أدق لأن فيبر يفسر البيانات ضمن إطار الأفكار العامة المستقاة من الغرب ولا سيما من أوروبا العصور الوسطى... وفي النهاية يوضح الاختلافات العميقة، ولكن من خلال الافتراض المسبق لديناميات متماثلة بين الحالتين»[73]. وفي ما ينظر دومونت إلى نفسه على أنه قد رسم معالم نهج أكثر راديكالية، فإن كلا الأمرين صحيح، فكلا الكاتبين يحاول التمييز بصورة حادة، ولكن من وجهتي نظر مختلفتين، ومن ثم فالاختلافات بينهما واضحة للغاية.

وأياً كان النموذج، فالمعارضة الراديكالية بين الجاجماني والصفقات التجارية تجنح لأن تفضي إلى الاختلاف في نوعية النظام الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت الأمثلة القائمة في السياق الهندي المعاصر عناصر مستمرة (في النموذج التقدمي)، أو في عناصر رجعية (في النموذج البديل). وتوحي الأدلة إلى أن هذين الشكلين من المعاملات اتصف بهما الاقتصاد الهندي على المدى الطويل، وليس على المدى القصير، وأن الأهالي كان يتعيَّن عليهم التكيُّف مع هذه الأشكال من المعاملات سواء من الناحية المؤسسية أم الناحية المعرفية. وهذا يبدو واضحاً بصورة خاصة في الطريقة التي شكَّلت فيها عمليات الإنتاج الحِرفي روابط الصلة بين القرية والتجارة البعيدة المدى، بدلاً من أن تصبح جانباً من جوانب الاكتفاء الذاتي. وبالقدر نفسه، فإن تحويل المحاصيل من شكلها الطبيعي إلى أن تصبح سلعاً ينتجها الفلاحون قد لا يشمل فقط العمل الجماعي من

(73) Dumont, Ibid., 1970, p. 314, and 1967, p. 212.

جانب هؤلاء الفلاحين، بل يشمل أيضاً تدخل رؤوس الأموال التي قدمها التجار. وهذا هو الحال بالضبط بالنسبة إلى القطن، وإلى أصناف أخرى، منها مثلاً تجهيز قصب السكر (وهو محصول هندي تقليدي) إلى أن يصبح مولاس الغور (Gur)، وهو شكل أسمر اللون من أشكال السكر، وكان منتجاً تجارياً رئيسياً حتى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

الرأسمالية والحرف

درجت الازدواجية أو الثنائية التي قال بها كثير من النظريات الأوروبية المطروحة في مراحل مبكرة على أن تنكر على الهند حتى إمكانية التطور إلى النظام الرأسمالي. ولكن طرأت تغيُّرات في السنوات الأخيرة على هذه المقولة سواء على يد الساسة الوطنيين أم الكتّاب. وأبرز أنماط هذه التعديلات هو ما طرحه نِهرو في كتابه **اكتشاف الهند**، إذ يرى أنه في مرحلة الغزو البريطاني «كانت الهند بلداً متطوراً إلى حدّ كبير من ناحية التصنيع، بل كانت تصدّر منتجاتها المصنوعة إلى أوروبا وبلدان أخرى»[74]. وهذا يشير إلى أنه لولا الغزو الأوروبي، لكان قد حدث التطور الرأسمالي الذي كان قائماً بالفعل هناك.

وثمة تعديل أقل راديكالية يتجسّد في أعمال مجموعة من العلماء السوفيات عن الهند، إذ تدارسوا مرحلة ما بعد الاستقلال منطلقين من منظورات تختلف عن منظورات ماركس. وقد اتبعوا خطى أ. م. ريزنر (I. M. Reisner) في الخمسينيات وفحصوا «العلاقات الرأسمالية الجنينية التي كانت قد وصلت إلى عتبة القرن

(74) Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India*, 3rd ed. (London: Meridian Books, 1951), p. 262.

التاسع عشر». وهناك علماء مثل ك. أ. أنتونوفا (K. A. Antonova) أنكروا بدايةً وجود هذه العلاقات، ولكن ما لبثوا أن تحوّلوا في مواقفهم ومقولتهم بشأن درجة وهذه التطورات وتوقيتها، إذ تتمحور هذه الفكرة حول دور الحرفيين بوصفه دوراً متميزاً عن أدوار المتاجرين، وكذلك حول طابع ومستوى الإنتاج الحِرَفي، فضلاً عن الطريقة التي تأثّرت بها الأوضاع عندما جاء الغرب.

وكثيراً ما تشير مناقشة دور التُجار والحِرَفيين إلى مقولات سبق إليها ماركس الذي تصوّر أسلوبين للتحول نحو النظام الرأسمالي، فأولاً كان هناك «الطريقة الثورية الحقيقية»، ومن خلالها تطوّر صغار المنتجين من مجرد حرفيين إلى أن أصبحوا مستثمرين صناعيين. وادّعى ماركس أن هذا النمط هو الذي شهدته إنجلترا، بينما كان التُجار في آسيا وأوروبا الشرقية المحركين الأساسيين من أجل السيطرة المباشرة على عملية الإنتاج. وبالنسبة إلى ماركس، فإن الطريقة الإنجليزية هي الوحيدة التي كانت جديرة بأن تفضي إلى تغيير راديكالي. «أياً ما كان مجال هذه الطريق (المسار التجاري)، فهو يخدم تاريخياً بوصفه منطقاً (ويشهد على ذلك تاجر الملابس في القرن السابع عشر في إنجلترا الذي يجلب النسّاجين، وهم فئة مستقلة، ليضعهم تحت سيطرته، فيبيع لهم الصوف ويشتري ملبوساتهم، وهذا لا يفضي بحدّ ذاته إلى الإطاحة بالأسلوب القديم للإنتاج»[75]. وفيما اتبعت إنجلترا المسار الأول (وكذلك روسيا طبقاً لما قال به بافلوف (Pavlov)) فإن آسيا اتبعت المسار الثاني.

---

(75) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy = Das Kapital*, Introduced by Ernest Mandel; Translated by Ben Fowkes (New York: [Vintage Books, 1970]), vol. III, pp. 336-337.

إن هذا القول يبدو إلى حدّ كبير أقرب إلى قراءة لاحقة قبل أن يكون تنبؤاً منطقياً؛ لقد كانت إنجلترا أول دولة صناعية، وعليه فما فعلته كان مسيرة إلى الأمام، ولكنها أفضت إلى مناقشات كثيرة في ما بين المؤرخين السوفيات. وها هو بافلوف ينظر إلى الهند على أنها مستبعدة من الطريق «الثورية الحقيقية»، ويعزوها جزئياً إلى أن المنتج المستقل تم تدبيره عندما جاء المصنع البريطاني، كما يرجع إلى أن المشترين فرضوا نظاماً من القهر على أهل الحرف اليدوية. وبعبارات أخرى، فإن الحرفيين لم يمتلكوا رأس المال الذي يمكن استثماره في التطورات التقنية (وخاصة في الآلات التي تسير بالبخار، والتي لم يعد بالإمكان تشغيلها يدوياً)، ما كان يمكن أن يحوّلهم إلى رأسماليين. وعليه، استبعد بافلوف ما قال به أليف (Alaev) وريزنر بأنه فيما تدهورت حال الصناعات الحرفية اليدوية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد كان هناك تغيرات عميقة أخرى تتم. وفي ما يتصل بالاكتفاء الذاتي، قال علماء مثل أليف بأن النسّاجين أصبحوا بالفعل منفصلين عن مجتمع القرية ولم يعودوا جزءاً من نظام الخدمات. ولكن كيف حدث هذا الانفصال؟ إن تطور صناعة النسيج شهد النسّاجين الفقراء وهم يمارسون الصناعة لصالح عملائهم، أما الأغنياء فكانوا يشترون مصنوعاتهم. وهذه عملية أفضت إلى تبادل تم بين المدينة والقرية، ما هيأ الظروف اللازم توافرها مسبقاً للتطور الرأسمالي، كما توافرت قرائن تشهد بنشوء مالك الأراضي القروي «الإقطاعي» ومقرض الأموال، فضلاً عن إنتاج سلعي بسيط مما كان يمكن أن يفضي إلى أسلوب رأسمالي بما في ذلك التصنيع. ومن هذه المتغيرات ما يمكن تبيّنه في صفوف نساجي دكا (Dacca) وكانت مركزاً مهماً لإنتاج البوسلين، إذ تحوّل هذا المركز إلى صناعة المنسوجات الخشنة مع إعادة توجيه الإنتاج السلعي البسيط إلى سوق محلية متنامية لصالح المستهلك الفلاح.

كذلك ازدادت ممارسة تقديم خيوط الغزل إلى النساجين. وفيما يسلم بافلوف بـ «أن أول نواة للإنتاج الرأسمالي» نشأت «في رحم المجتمع الإقطاعي»، فإن هذا التطور بالنسبة إليه جاء متأخراً، بل مشوّهاً أيضاً، بسبب الحكم الكولونيالي. وبدلاً من ذلك، شهد تطور الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر نشأة كبار الصناعيين لا من بين صفوف الحرفيين، ولكن من صفوف ممثلي التجارة الكبرى ورؤوس الأموال المقرضة للنقود، ولم يكن ذلك بالقطع هو مسار «الثورية الحقيقية».

وهناك من تعاملوا مع الحواجز التي حالت دون التطور على أنها حواجز داخلية، إذ تتعلق المشكلة بنظام الاكتفاء الذاتي في القرية. لقد رأى بافلوف الاقتصاد الهندي على أنه تطوَّر في ما يتجاوز بكثير المرحلة التي وصفها ماركس. وطبقاً لهذا الأخير، فإن مجتمع القرية الهندية كان يقوم على أساس امتلاك الأرض على المشاع والمزج بين الزراعة والحرف اليدوية، وعلى أساس تقسيم لا يتغير للعمل[76]، وبمعنى «أن الغزل والنسج كانت تقوم بهما كل أسرة على أساس صناعات فرعية، وجاءت بداية التحول إلى الملكية الخاصة في الأرض، التي رأى بعض العلماء السوفيات أنها بدأت في مرحلة تعود إلى القرن الثاني إلى الرابع الميلاديين، لتكفل لأقطار في الشرق إمكانية تحويل الملكية الإقطاعية الخاصة لتصبح ملكية رأسمالية خاصة[77]. وكان ذلك تحولاً بدأ قبل التغلغل الأوروبي مع ما أدى اليه من وقف العملية عن التطور المكتمل. ومع ذلك، فإن

(76) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص 357.

(77) Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study*, pp. 8-9, and A. M. Prokhorov, ed., *The Great Soviet Encyclopedia* (New York: Macmillan, 1970), pp. 10, and 18.

بافلوف لم ير أن العملية قد مضت أشواطاً بعيدة، لأنه يدّعي أن الضريبة النقدية التي فرضها السلطان «أكبر» في القرن السابع عشر لم تفض إلى إنتاج سلعي. ولهذا فلم تؤثر في «الاكتفاء الذاتي الطبيعي» للقرية[78]. أما سورندرا غوبال (Surendra Gopal)، وهو دارس هندي لأنتونوفا (Antonova)، فيرى العجز عن التطور راجعاً إلى المركز المهيمن للنخبة السياسية المسلمة، ومن هذه النخبة من كانوا أنفسهم من التجار. من ناحيته، فإن المؤرخ الأمريكي م. ن. بيرسون (M. N. Pearson) يعطي وزناً أكبر إلى افتقار التجار إلى السلطة، ويرى أن هذه القيود الداخلية هي التي حالت دون نمو نظام إنشاء المشاريع بالأسلوب الرأسمالي. كذلك فثمة عوامل اقتصادية واجتماعية وتعليمية كانت تتحرك ضد هذا التطور الذي لم يكن ليحدث بالتالي في غوجارات حتى مع وجود حوافز أوروبية[79].

وفي كتاباته عن الإنتاج الحرفي، يحاول شيشيروف (Chicherov) النفاذ بصورة أعمق إلى المسألة المتعلقة بما يراه تحولاً من تنظيم «الحرف القروية التقليدية». وعلى الرغم من قلة الشواهد بالنسبة إلى الفترة ما قبل الأوروبية، وخاصة على صعيد القرية، فهو يحاول إعادة هيكلة «حرف المجتمع التقليدي اليدوية» و«الأشكال التقليدية من الهيكل الاقتصادي» من خلال استبعاد كل شيء في التقارير الأوروبية الأولى التي كانت تتعلق بالإجراءات الاجتماعية - الاقتصادية الأوسع نطاقاً والأكثر شمولاً، مع التركيز على النشاط الكفافي داخل نطاق القرية. وعليه، فإن الحقيقة التي تقول بأن فلاح ماهاراشترا (Maharashtra) في القرن التاسع عشر كان لا يزال ينتج

---

(78) Pavlov, Ibid., p. 11.

(79) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, p. 244.

الملبوسات لاستهلاكه الخاص تتخذ قرينة على وجود أوضاع أسبق عندما كان كل فرد ينسج ملابسه لاستعماله الخاص وليس لاستعمال أي طرف آخر. وبطريقة أكثر تعقيداً، يستخدم المؤرخ الاقتصادي حبيب نهجاً مماثلاً، إذ يرى بالهند في عصور سابقة نموذجاً يدل على الاقتصاد الفلاحي «البحت»، وعلى مجتمع مستقر من حيث الاكتفاء الذاتي، ثم دفعوا به إلى مجال التجارة والإنتاج السلعي «وكانت تلك نتيجة طبيعية لنظم الإيراد [المغولية]»[80]. وبما أن القرية كانت وحدة التقدير الضرائبي، أصبح المجتمع جزئياً هو وحدة الإدارة المركزية.

وهناك ما يدل بالتأكيد إلى صحة «فكرة مجتمع القرية»، بمعنى أنها لا تتفق فقط مع نظرتنا المتواترة إلى الماضي البعيد، ولكن أيضاً مع أساليب، وأحياناً استنتاجات، علماء الأنثروبولوجيا الذين ينظرون إلى الحياة عند مستوى القرية، ومع محاولاتهم إعادة ترتيب الثقافة «التقليدية» مع استبعاد كل مظاهر الحياة المحلية بما في ذلك الشرطة والساسة والزهور البلاستيكية التي تبدو وكأنها تنبع من خارج هذا النطاق. الفكرة وجيهة حقاً، ولكنها خاطئة على الأقل بقدر ما تتعلق بعالَم النسيج، فقلما كان إنتاج الملابس يقتصر على القرية، ناهيك على المستوى المحلي، ولم تكن هذه القيود تصدق على بلاد ما بين النهرين منذ العصور الأقدم. وتنبع الفكرة المعاكسة من نظرة ارتجاعية وبدائية تنال من أنشطة التبادل والتجارة وتتسق مع الأفكار السائدة بشأن التطور الاجتماعي.

وفي عام 1900 قبل الميلاد كانت تجارة القوافل من آشور إلى

(80) Habib, «Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India,» p. 42.

كانيش (Kanish) في الأناضول تحمل الملبوسات (السلع الصوفية في الاحتمالات كلها) والزنك إلى جهة الشمال، ثم تعود بالمعادن النفيسة في المقابل. ولهذه الغاية كان يتم إنتاج السلع الصوفية «محلياً»، فضلاً عن استخدام الأنوال اليدوية، ولكن كان يتم تصنيعها أحياناً في مشاغل (مصانع بالنسبة إلى البعض) على يد عمالة مأجورة أو مسترقة بالطريقة التي كان يتم بها مثلاً إنتاج السلع الحريرية ذات النوعية الراقية في منطقة خارخاناس (Kharkhanas) الملكية في الهند المغولية[81]. وكانت هذه المشاغل الإمبريالية تتألف من صالات كبيرة يعمل فيها العمال على مدار اليوم بأكمله. وقد استخدم أحد الحكام 400 نساج للحرير و500 قطعة من المنسوجات المذهبة، وكل فئة كان لها رئيس. وكانت هذه «ورشاً» إمبراطورية، ولكن النساجين المصدرين كانوا يعملون غالباً في المجتمعات المحلية[82]. ونجد

(81) Manekshah Sorabshah Commissariat, *A History of Gujarat*, 2 vols., Including a Survey of Its Chief Architectural Monuments and Inscriptions; with an Introduction by Sir E. Denison Ross (Bombay; New York: Longmans, Green & Co., 1938-1980), vol. 2, p. 297; Milton Singer, «The Indian Joint Family in Modern Industry,» in: Milton Singer and Bernard S. Cohn, eds., *Structure and Change in Indian Society*, Viking Fund Publications in Anthropology; no. 47 (Chicago, IL: Aldine Pub. Co., [1968]), pp. 239-240, and Gopal, Ibid., p. 196.

وفي تركيا العثمانية كان المشرفون على الأنوال العديدة ينصبونها في ورش (كارخانا)، وكانت أيضاً ورشاً حكومية. ويصف إينلشيك (Inalcik) صناعة الحرير في بورصة على أنها «إنتاج رأسمالي»، إذ كانت موجهة أساساً للسوق الخارجية وتعتمد على التجار الذين يباشرون التجارة بين المناطق المختلفة ويصدرون السلع (بدلاً من كبار النساجين). ولكن إنتاج الملبوسات القطنية كان ينظمه التجار بواسطة نظام الأنوال Halil Inalcik, «Capital Formation in the Ottoman Empire,» *The Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1 (1969), p. 116.

(82) Irfan Habib, «Potentialities of Change in the Economy of Mughal India,» *Socialist Digest*, no. 6 (Sept. 1972).

تاريخاً يدل إلى «المصانع» والشركات التي كان يعمل فيها الأحرار والعبيد على السواء طيلة الفترتين البطلمية والرومانية (من دون أن تتواصلا بالضرورة)، وحتى المصنوعات البيزنطية من الحرير التي استخدموا فيها النساء مع حمايتهن من غائلة «الفساد»[83]. ويقارن لوبيز (Lopez) بين تنظيم مصانع الدولة حيث كان العمل مركّزاً في مقابل المشاغل التي سادت في التنظيم الصناعي أو نقابات الحرفيين. ويقال إنها زادت من كفاءة الإنتاج وعائداته، وكانت قائمة في المقاطعات وفي العاصمة على السواء، على الأقل حتى القرن السابع الميلادي، ولكنها ما لبثت أن عانت بعد ذلك من غزوات العرب والجرمان.

وفي الهند المغولية كان هناك «إنتاج سلعي واسع النطاق» مقروناً بحجم كبير من رؤوس الأموال التجارية. وكانت الطرق آمنة نسبياً. ولم يقتصر أمر التجارة على أنها شملت المصنوعات، بل ضمت أيضاً «كميات كبيرة من الحبوب الغذائية وغيرها من المحاصيل الزراعية التي كانوا يجلبونها من الريف إلى المدن»[84]. وكان حجم رؤوس الأموال ذات الصلة بالغ الضخامة إلى درجة أن تاجرَ القرن السابع عشر كان يمارس تجارة مساوية لتجارة شركة-الهند الشرقية بأكملها. وقد تيسّر أمر التجارة بفضل نظام للصيرفة يضم الشروف (صيارفة إقراض الأموال) في كل قرية صغيرة، وكانوا يقومون بدور الصيرفي لدفع الأموال وإصدار خطابات التبادل. وفي سوق أحمد أباد قدم التجار مدفوعات «بصورة تكاد تكون تامة من

(83) Robert S. Lopez, «Silk Industry in the Byzantine Empire,» *Speculum*, vol. 20, no. 1 (Jan. 1945), p. 6.

(84) Habib, «Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India,» pp. 71-74.

خلال تحويلات ورقية». ويلاحظ، على نحو ما يرصد حبيب، أن الأوروبيين في القرن السابع عشر لم يوجهوا أي انتقاد يُعتد به إلى نظام الائتمان الهندي: لقد لاحظوا الفروقات من دون أن يتصدوا لمعارضتها.

وفي الأزمنة التاريخية في الهند لم يكن الإنتاج محدوداً على الإطلاق ضمن نطاق الحرفيين في القرية، وقد رأينا قرى بأكملها وقد كُرّست لعمليات النسيج[85]. وفي غوجارات، على سبيل المثال، ثمة قرية من النساجين والغزالين كتب عنها بالفعل سلبنكي (Salbancke)، وهو أول إنجليزي يسافر إلى هناك في عام 1609[86]. ومن الصعب التصور بأن مثل هذا الشكل المتخصص من أشكال الإنتاج قد نشأ استجابة للطلب الأوروبي في مدى 100 عام من وصول البرتغاليين، باعتبار أن الفترة الواسعة من الصادرات الأوروبية لم تأت إلا في مرحلة لاحقة مع مقدم الإنجليز والهولنديين.

وينظر شيشيروف (Chicherov) إلى النظام «التقليدي» على أنه قد تبعه بالفعل شكل «جديد» من أشكال التنظيم الاقتصادي للحرف اليدوية في الفترة المطولة التي يعمل فيها «الحرفيون من خارج المجتمع المحلي» على تلبية طلبات الزبائن. لقد كانوا يمارسون الإنتاج السلعي البسيط إما على يد الفلاحين العاملين جزئياً في الأرض، أو جزئياً من أجل السوق، أو على يد الحرفيين

---

(85) Viyaya Ramaswamy, *Textiles and Weavers in Medieval South India* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1985).

(86) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, p. 192.

عن: Purchas, *Hakluytus Posthumus, or, Purchas His Pilgrimes*, vol. 3, p. 82.

المهنيين[87]. كان هذا «التغيير» ماثلاً للعيان من واقع نقوش تنتمي من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر الميلاديين عندما تم العثور على مستوطنات النساجين حول المعابد التي كانوا يزوّدونها بالملابس ويدفعون لها الضرائب. وهو يخلص إلى أن ثمة قرائن في القرنين السابع عشر والثامن عشر تدل إلى وجود «صناعات محلية رأسمالية»، ومنها مثلاً المنسوجات، فضلاً عن «مصنوعات رأسمالية» (مشاريع تحوي تنظيماً للعمل وتستخدم أُجراء عاملين)، ومثلاً في مجالات بناء السفن وصناعات الحديد وتعدين الماس، على الرغم من أن هذا كله ظل يحتفظ بملامح أسلوب الإنتاج القديم (الإقطاعي). لقد تم ذلك إلى حد كبير عندما كانت الهند تقترب من مرحلة التصنيع في تطور النظام الرأسمالي من خلال ما بذلته من جهود. ولم تكن التجارة الأوروبية سوى عنصر واحد. وقد تم إرساء العلاقات الرأسمالية مع عواصم هندية وعواصم آسيوية، وليس عواصم أوروبية[88]. والحق أن ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا هو الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد الهندي وحال دون استمرار تطوره. على أن ما فعله شيشيروف من إعادة تشكيلٍ افتراضية لسياق شبه تاريخي يقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه العلماء الغربيون من أمثال بولانيي من حيث تصوّر نظم للتبادل بطريقة مماثلة وشاملة، وإن كان من المستحيل تماماً إعادة تركيب «مجتمع بدائي» بصورة ارتجاعية من واقع مجتمع معقد يضم القرائن العملية كلها التي لا تشير إلى الاكتفاء الذاتي، بل تشير أيضاً إلى التأكيد على وضع القرية والمدينة.

---

(87) Aleksandr Ivanovich Chicherov, *India, Economic Development in the 16th-18th Centuries: Outline History of Crafts and Trade = Ekonomicheskoe razvitie Indii pered angliiškim zavoevaniem,* [Rev. ed.] (Moscow: Nauka Pub. House, Central Dept. of Oriental Literature, 1971), p. 44.

(88) المصدر نفسه، ص 234.

وإذا ما نحينا جانباً مسألة العوامل التي حالت دون استمرار التحول من وضع الحِرَفي اليدوي إلى وضع الرأسمالي في هند الأزمنة اللاحقة (سواء كانت تلك الآثار غير المحددة للحكم البريطاني أم كانت المبالغ التي توافرت من رأس المال واقتضتها أمور الصناعة في تلك الفترة)، علينا أن نتجه إلى التساؤل عمن اضطلع بالأدوار الرئيسية في التحول إلى التصنيع والمجتمع الصناعي. وفي الفصل التالي سوف نناقش دور التجار والمصرفيين، ولكن تتوافر أدلة كثيرة، فتشير إلى أن بعض النسّاجين كانوا قد أنجزوا بالفعل التحوّل إلى وضعية التاجر في الأيام المشهودة التي شهدتها صادرات الهند في تجارة الأقطان[89]. ونستطيع تكوين فكرة جيدة عن أسلوب عملية الإنتاج التي استندت إليها هذه التجارة التصديرية المبكرة من خلال فحص المواد المستقاة من النقوش، ومما ذكره الرحالة الأقدمون إلى جنوب الهند، وقد قام رمسوامي (Ramaswamy) مؤخراً بتحليل هذه المادة. وما نجده هو نظام معقد للإنتاج، إذ كان فقراء النساجين يأخذون الخيوط من الزبائن لنسجها، فيما يقوم الآخرون بشراء هذه الخيوط[90]. إن معالجة الخيوط في ظل نظام ناضج من رأس المال جسدت مبادئ مماثلة في ضوء تنامي سوق أوسع، وكان يمكنها أن تتوسع بسهولة في هذا الاتجاه، وربما تكون قد توسعت بالفعل في بعض الأحيان، ومن ثم نشأت تجارة الصادرات في المرحلة قبل البرتغالية في جنوب شرق آسيا.

وبالنسبة إلى نظام الإقراض بفائده الذي رؤي أنه بمثابة «تجديد

---

(89) Ramaswamy, *Textiles and Weavers in Medieval South India.*

(90) في ميسور مثلاً: انظر: Francis Hamilton, *A Journey from Madras through the Countries of Mysore, Canara, and Malabar*..., 3 vols. (London: T. Cadell and W. Davies, 1807), vol. 1, pp. 217-218.

في التنظيم الاجتماعي» في أوائل مراحل الغرب الصناعي، فقد كان هذا النظام يستخدم على نطاق واسع في الهند. وبينما تأتي أولى القرائن على وجوده من مرحلة لاحقة، فإن السجلات القروسطية الأولى توضح أن «النقابات» (وعادة ما كانت طبقات) التي ضمت شركات النساجين والتجار كانت تقوم بأدوار مهمة في هذا المجال[91]. ومن الشركات الكبيرة ما كان يعرف باسم «الخمسمائة من الأركان الألف»، وهذا يشير إلى النطاق الواسع من التجارة التي كانت تمارسها. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات لم تكن تمارس احتكارات، إلا أنها مارست قدراً كبيراً من السيطرة على المواد الأولية، مثل القطن والمصبوغات، إضافة إلى المنتجات التامة الصنع، كما اتخذت الجماعات المسلحة التابعة لها لضمان النقل الآمن لمصنوعاتها على نحو ما فعلت الشركات الأوروبية في مرحلة لاحقة. ومن واقع نقش ينتمي إلى عام 1538 كان هؤلاء التجار يتمتعون في ما يبدو بنفوذ واسع على العملية الإنتاجية، بمعنى تحديد نوعيات الخيوط الواجب استخدامها وطرق النسج الواجب اتباعها[92]. وهذه الدرجة من السيطرة تبدو وكأنها تشير إلى «شكل من أشكال نظام الاستثمار الذي كان قائماً لأن مثل هذه السلطة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال نظام يقضي بمنح مبالغ مقدمة سلفاً»[93].

ومما له دلالة في هذا الخصوص هو أن بعض النساجين كانوا

---

(91) كانوا يوظفون الاستثمارات في نقابات الحرفيين من أجل الأغراض الخيرية كأن يزودوا الرهبان بالملابس، Romila Thapar, «Patronage and Community,» in: Barbara Stoler Miller, ed., *The Powers of Art: Patronage in Indian Culture* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1992), pp. 257-258.

(92) Ramaswamy, *Textiles and Weavers in Medieval South India*, p. 67.

(93) المصدر نفسه، ص 81.

ينعمون برغد كاف من العيش لكي يعملوا أيضاً تجاراً، إذ قدموا نقوداً على سبيل القرض واستطاعوا أن يقتنوا الأراضي من خلال الشراء أو تلقي الهبات، فضلاً عن أنهم كانوا يقدمون الهدايا مجتمعة ومنفردة إلى المعابد التي كانت من زبائنهم كذلك. وبهذه الطريقة نجحوا في تحسين وضعهم الشعائري (بطريقة كانت تعرف بالتحول السنسكريتي (Sanskritisation)). وعلى الرغم من أنهم كانوا يولون تأييدهم أيضاً لحركات من قبيل حركة اللنغايا (Lingayats) التي عارضت نظام الطبقات الجامد بطرق شتى، وكان ذلك نموذجاً كلاسيكياً على الحراك وعلى الاحتجاج أيضاً.

وجاء صعود النسّاجين الأفراد إلى مكانة التجار مؤشراً على التميز الداخلي الذي كان يحدث في ذلك الحين. ويوضح سجل من القرن الخامس عشر الميلادي أن النساج الكبير الذي كان يستخدم الحرفيين ليعملوا على الأنوال المتعددة في موقع واحد للنسيج كان بدوره تاجراً، فيما توضح سجلات أخرى من الفترة نفسها أن أعداداً كبيرة من أنوال النسيج كانت تمتلكها قلة من الأفراد[94]. هذا المستوى من الإنتاج الحرفي هو الذي مهّد الطريق للنجاح الباهر الذي أحرزته صادرات المنسوجات الهندية في القرن السابع عشر. وبحلول عام 1684 كانت شركة الهند الشرقية تستورد إلى إنجلترا أكثر من مليون ونصف مليون قطعة سنوياً، إذ كانوا يشترون القطعة بنحو نصف جنيه، وتباع بربح يصل إلى ما بين 300 و500 في المئة[95]. ويتم ذلك جزئياً لتلبية احتياجات الاستهلاك الداخلي، كما يتم من أجل إعادة التصدير إلى أوروبا وأفريقيا والأمريكتين.

---

(94) المصدر نفسه، ص 84.

(95) المصدر نفسه، ص 137-138.

بيد أن السيطرة على التجارة المحلية ما لبثت أن تحولت باطراد إلى أيادي الشركات الأوروبية التي كانت «مصانعها» تجتذب إلى جوارها أعداداً متزايدة من النسّاجين. وفيما استمرت نقابات الحرفيين، إلا أنها لم تعد تتمتع بالميزات القديمة نفسها، بل ضعفت الروابط التي كانت تصل بينها وبين رعاتها في البلاط الملكي أو في المعابد (في السابق كثيراً ما كانت توجد قرب تلك المعابد)، وتم ذلك لصالح التجارة الخارجية، وبهذا بدأت تفقد قدرتها على المساومة.

وتلخيصاً لما سبق، فإن القراءات في الاقتصاد الهندي جاءت مشبعة إلى حدّ كبير بالروح «الأيديولوجية». لقد جنح العلماء الغربيون إلى التعامل مع الأوضاع على أنها تحولت مع قدوم التجار الأوروبيين على طول الطريق البحرية. ورأى آخرون أن وصولهم يمثل بداية تحوّل بعيداً عن النظام اللاسوقي أو نظام التسلسل الهرمي الذي حال دون تطور الرأسمالية. ولكن الكتّاب القوميين هم الذين تابعوا بإصرار مسألة المكانة الأولى التي كان يعيشها الاقتصاد الهندي، في حين أن المؤلفين الغربيين والسوفيات صادفوا مزيداً من الصعوبات في طرح افتراضات ظاهرة وباطنة على أساس النماذج التي رسموها. ولم يكن لدى بافلوف شك في أن الهند شهدت بدايات الصناعة الرأسمالية قبل الحكم الأوروبي، ومع ذلك لم يستطع أن يعزل نفسه عن فكرة أن الهند ما كان لها أن تطور إنتاجاً رأسمالياً حتى على الرغم مما يعترف به من أن ثمة خطوات مهمة اتخذت في هذا السبيل. «من المؤكد بشكل كامل أن ثمة عملية تمييز كانت تتم بين صفوف النسّاجين، وأن المصنوعات الرأسمالية البسيطة وجدت في مجال صناعة النسيج»[96]. وهنا نجد التجار الذين كانوا يقرضون

(96) Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study*, p. 38.

الأموال إلى النسّاجين، وبعضهم كان يمتلك عدة أنوال ويستخدم أفراداً «معدمي الأنوال». وحدث التميز نفسه في مصاهر الحديد في ميسور، وفي صناعة السكر في البنغال، وصناعة بناء السفن في سورات. هذه العلاقات الرأسمالية (لم تكن قد وصلت بعد إلى هيكل رأسمالي للمجتمع)[97]، وبدلاً من ذلك فقد كشف المجتمع عن إشارات بالتحول إلى النظام الإقطاعي المتأخر. كما أن نهرو أخطأ في الادعاء بأن الاقتصاد وصل إلى أعلى ذروة ممكنة له قبيل الثورة الصناعية، لأن الاقتصاد لم يكن قد طوّر صناعة رأسمالية باعتبارها شرطاً أساسياً من شروط التحول إلى الإنتاج المصنعي.

لم يكن نهرو وحده الذي طرح مثل هذا الادعاء، بل إن دوت (Dutt) يذكر أن الهند كانت «محور التجارة العالمية قبيل حلول فترة الثورة الصناعية»[98]، وأن إنتاجها من «الحرف اليدوية» وغير ذلك من المصنوعات التجارية هو الذي اجتذب نسبة مئوية كبيرة من الذهب والفضة الذي نهبه الإسبان وغيرهم من أهل الدول الأوروبية من أمريكا الجنوبية، وبلغ ذلك ذروة تفوّق في مصنوعاتها. وهذه مقولة تتعارض أساساً مع المقولات التي تستند إلى تحليل يتعلق بنظام الطبقات.

ومن المهم عدم إضفاء الصبغة البدائية على اقتصاد الهند في الفترة ما قبل الكولونيالية، فهناك أمور أكثر بكثير من مجرد ارهاصات «الرأسمالية التجارية». ولم يأت النشاط التجاري الواسع النطاق إلا في بداية القرن السابع عشر، إذ فرض نفسه على نظام المجتمعات

---

(97) المصدر نفسه، ص 42.

(98) Sukumar Dutt, *Buddhist Monks and Monasteries of India* (London: G. Allen and Unwin, [1962]), p. XVII.

القروية، أو بوصفه نظاماً يتسم بطابع أكثر تراتبية. وفيما أمدته التجارة الأوروبية بمزيد من الحوافز، إلا أن النظام كان موجوداً قبل ذلك بفترة طويلة ربما منذ مراحل هرابان (Harrappan)، بل إنه وجد على نطاق أوسع منذ القرن الأول قبل الميلاد.

وأياً ما كانت المسارات والمستويات المختلفة من النظام الاجتماعي، فقد كان كل مستوى منها «يتسق» بصورة عامة للغاية مع النظام الآخر، ومن ذلك مثلاً أن العمالة المأجورة كان عليها أن تعيش في ظل نظام ترتيبات جاجماني في مجال الخدمة. ونحن لا نتعامل مع فترة انتقالية قصيرة، بل مع فترة تمتد إلى الوراء إلى حيث بدايات «الحضارة»، بل الثقافات المكتوبة نفسها أيضاً، ثم يتسع مداها في الزمن القديم، وإن ظلت تتطور عبر الزمن على نحو ما كانت تفعل عندما فتحوا الطريق البحرية المباشر إلى غرب أوروبا. وبالتأكيد، فإن وصول الأوروبيين أفضى إلى ضمور القوة البحرية الهندية، ولكنه كان يعني كذلك طلباً متزيداً على الصادرات التي أصبح بالإمكان إرسالها إلى الغرب بأسعار أرخص وبأحجام أكبر لتلبية الطلبات المتزايدة للطبقة الوسطى، كما أن سُبُل الاتصال الذي تهيأ من خلال التجارة والغزو أفضت بدورها إلى نمو في الأعمال التجارية الهندية.

4

نمو التجارة والصناعة الهندية

لا يوجد أدنى شك بشأن حالة الإنتاج الحرفي والتجارة الحرفية في الهند عندما وصل إليها الأوروبيون. وقد ساورت القادمين الجدد دهشة إزاء ما طالعوه، وكانت دهشة عميقة إزاء حجم إنتاج الملبوسات وثروات البلاد التي كانت ضخمة للغاية بالنسبة إلى ثروات بلادهم. وفيما يسود قدر كبير من الاختلاف بشأن المعايير النسبية للحياة في أوروبا والهند، فالمسألة لم تتمثل في أن الترف كان مقصوراً على قصور المهراجات بينما كانت البقية تعيش في ربقة الفقر، فعند دخول مرشد أباد (Murshidabad)، وهي العاصمة القديمة للبنغال في عام 1757، كتب كليف (Clive) يقول: «المدينة شاسعة الأرجاء كثيفة السكان وغنية شأن مدينة لندن مع اختلاف يتمثل بوجود أفراد في المدينة الأولى يحوزون ممتلكات أكبر بصورة لا حدود لها وبأكثر مما هو موجود في المدينة الأخرى». وقد استُخدمت العبارات نفسها بالنسبة إلى مدينة أغرا (Agra) وفاتش بور (Fatechpore) ولاهور (Lahore) ومدن كثيرة أخرى من حواضر الهند. وفي هذا الوقت كانت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المدن الكبرى أكبر من تلك الموجودة

في أقطار أوروبا وأمريكا قبل منتصف القرن التاسع عشر[1].

وبالمقارنة مع بعض كبار تجار الهند، لم يكن غنى التجار الإنجليز شيئاً مذكوراً ولا مرموقاً بهذا المقياس أو ذاك، وكان التجار من كامباي، وبعد ذلك من سورات، يتعاملون في تجارات القطن والملبوسات والكتان والأفيون والجلود ويقطعون الطرق البحرية من عدن إلى ملقه، إذ يقال إن أرصفة الموانئ كانت تستقبل ألفاً من تجار غوجارات، بالإضافة إلى ما يتراوح بين 4 و 5 آلاف من البحارة. وعندما وصل البريطانيون إلى ساحل غوجارات، كان للمنازل في سورات نوافذ مزودة بالزجاج البندقي المستورد عن طريق الإمبراطورية العثمانية. ولم تكن تجارتهم تقتصر فقط على الكماليات أو السلع التجارية بالمعنى الاعتيادي على الأقل داخلياً، لأنها كانت تضم كما رأينا حبوباً تستورد إلى غوجارات لإطعام السكان الذين كان الكثيرون منهم يمارسون عمليات إنتاج المنسوجات وغير ذلك من الأنشطة[2]. هناك كان المسلمون بالذات (البهرة (Bohra) والخوجا (Khoja)) هم المشاركون في التجارة الخارجية والبحرية، بينما كان أبناء طائفة اليايين والهندوس (بانيا (Bania) وبهاتا (Bhatta)) يسيطرون على العمليات المصرفية والنقدية والتجارة الداخلية. وبعد ذلك كان التجار أنفسهم هم الذين يعملون في كثير من الأحيان كهمزة وصل بين الأوروبيين وبين الحكام الهنود، وقد أولوا دعماً مالياً إلى كلا الطرفين. وفي القرن السابع عشر الميلادي

(1) David Morris, «Towards a Reinterpretation of Nineteenth Century Indian Economic History,» *Journal of Economic History*, vol. 23, no. 4 (Dec. 1963).

(2) Vladimir Ivanovich Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study* ([New Delhi]: People's Pub. House, [1964]), p. 77.

كان أغنى هؤلاء التجار في أحمد أباد قد أصبحوا رؤساء المدينة، وذلك لقب ما زال قائماً على مستوى التشريف حتى اليوم.

وفيما اتسع نطاق التجارة إلى حدّ بعيد، إلا أنها انطوت كذلك على مخاطرة، لأن عدم وصول سفينة إلى مقصدها كان يمكن أن يؤثر في السوق بطريقة جذرية. ومن ثم كانت التجارة في ما قبل العصر الحديث تتم في معظمها على نطاق صغير نسبياً وتخضع إلى تقلبات واسعة النطاق من حيث الأسعار، ما زاد من عنصر التكهنات والمراهنات، وأصبح ذلك يعتمد مباشرة على نحو أو آخر على تدفق السفن. ومثل هذه الحالات من اللايقين كانت تنطوي بدورها على تقلبات واسعة النطاق في الحظوظ والثروات. وفيما كان الباعة الجائلون يوجدون جنباً إلى جنب مع كبار التجار، فإن بعض هؤلاء الباعة كانوا يستطيعون الارتقاء إلى حيث الطبقات الأكثر ثراءً، وكان ذلك يحدث بالذات بين صفوف الأجانب القادمين من الأقطار الآسيوية الأخرى. وقد أفضت نظرية فيبر إلى أن كَتَب عن الطابع الاستاتيكي للتجار الأغنياء[3]. وهذه مقولة يصفها ماناندیان (Manandian)، مؤرخ أرمينيا المرموق، لأرينيا على أنها «موضع شك كبير»، ثم يواصل المؤرخ المذكور تبيان الدور المحوري للأرمن في تجارة الإمبراطورية الفارسية، بما في ذلك تجارتها مع الهند والصين. وبعد عام 1258، كانت تبريز (Tabriz) إحدى المدن المهمة في تجارة القوافل المتجهة إلى الشرق قبل افتتاح الطريق

---

(3) Max Weber, «Agrarverhältnisse im Altertum,» in: *Gesammelte aufsätze zur sozial- und wirtschaftsgeschichte* (Tübingen: Mohr, 1924),

مقتبس في: Hakob Manandian, *The Trade and Cities of Armenia in Relation to Ancient World Trade*, Translated from the Second Revised Edition by Nina G. Garsoian (Lisbon: Livraria Bertrand, 1965), pp. 17 and 203.

البحرية، وهي قائمة الآن في العراق(*)، وتلك أهمية اعترف بها أهل البندقية. وقام زائر من أوروبا بتقدير الإيرادات المتأتية من تلك المدينة في بدايات القرن الخامس عشر الميلادي على أنها أكبر من أي إيرادات كان يتلقاها أعظم عاهل مسيحي.

وبعدما تعرض التجار الأرمن لعملية ترحيل جماعي إلى مشارف أصفهان (Isphahan) عقب هزيمتهم في الفترة 1603 ـ 1605 كان هؤلاء التجار يتميزون بالنشاط الفاعل، وقد سكنوا على مدى عدة قرون منطقة كانت مركزية بالنسبة إلى تجارة الشرق والغرب، وأتيحت لهم حوافز إضافية للمشاركة في التجارة الهندية التي أسهموا من قبل في إرساء دعائمها. وإذ تعاطوا مع غيرهم تصدير الحرير والمجوهرات الفارسية إلى أوروبا، وكذلك الملبوسات الأوروبية والمصنوعات من أوروبا إلى الشرق، فقد تاجروا في كثير من السلع الأخرى، ومنها مثلاً بيع أقطان مدراس (Madras) في الفيليبين مقابل الذهب والفضة. وفي آسيا كان الحرير والملبوسات الهندية وأدوات الصباغة والأحجار النفيسة والنباتات الطبية والمسك والتوابل هي مواد التجارة إلى حدّ كبير. وهؤلاء التجار مارسوا كل أنواع التجارة، وكثيراً ما كانت الممارسة متزامنة ما بين «البيع المتجول وتجارة القوافل... وتجارة التجزئة وتجارة الجملة»، وكثيراً ما كيّفوا أنفسهم من تجارة القوافل إلى التجارة البحرية، بل إن بعضهم أصبح من ملاك السفن شخصياً. وكان هؤلاء من صغار التجار وكبارهم، وكان ثمة حركة بين المجالين.

وفيما تركزت التجارة في المراحل الأولى بين الهند وأوروبا على التوابل وعلى أصناف الفلفل الأرخص التي كان يغلب على

(*) الصحيح أنها في فارس.

استيرادها البرتغاليون والهولنديون، لم يطل الوقت قبل أن تتحول الأنشطة إلى السلع المصنوعة على شكل منسوجات. ولقد تعيّن على الأوروبيين أساساً أن يشتروا المصنوعات الهندية من أجل مبادلتها مع التوابل. «من التجارة في السلع الصغيرة في كورومنديل (Coromandel) وغوجارات إلى الأرخبيل الأندونيسي وجدت الشركات الأوروبية أن من السهل عليها توسيع نطاق وارداتها إلى دواخل أوروبا نفسها»[4]. وكانت العيّنات الصغيرة تجلب أولاً إلى لندن، ثم ظهر في عام 1613 قماش الكاليكو (Calico) الخشن كصنف معتاد في مبيعات المزادات التي تولت أمرها شركة الهند الشرقية، وكذلك الأصناف من الأقمشة الرقيقة البيضاء التي كانت تعدّ مناسبة لسوق «المغاربة»، ثم الكاليكو المطبوع لزوم الأغطية الرقيقة والقطع المعلقة على حوائط البيوت. وكانت هذه السلع قادرة على المنافسة لأنها كانت أرخص من أقمشة التيل المحلية، ولكن كان ثمة ميزات أخرى في القماش والتصميم تتسم بالأهمية بالنسبة إلى سرعة زيادة المبيعات المتجهة إلى غرب أوروبا. وكان القطن بالذات مادة جيدة في استيعاب مواد الصباغة التي أحرزت الهند خبرة واسعة فيها، ومن ثم فالألوان اللامعة والمبهجة للملبوسات كان لها أثرها المباشر في سوق الطبقات الوسطى، إذ هيأت لها تصاميم لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال الأقمشة الأغلى ثمناً. وبحلول عام 1684 كان عدد قطع الأقمشة المستوردة بواسطة الشركة الإنجليزية قد تجاوز 1,5 مليون قطعة. وبلغت الكميات من الضخامة

(4) Kurti N. Chaudhuri, «Foreign Trade. 1. European Trade with India,» in: Tapan Raychaudhuri and Irfan Habib, eds., *The Cambridge Economic History of India* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1982-), vol. 1: *c.1200-c.1750*, p. 400.

إلى درجة أن وزن الواردات أفضى في نهاية المطاف إلى فرض مكوس حمائية باهظة في كثير من البلدان.

كان أثر الأقمشة الهندية المطبوعة هائلاً في الثقافة الأوروبية سواء كان الأثر المباشر أم النتائج اللاحقة. وعندما وصلت هذه المواد ذات الألوان الزاهية إلى أوروبا خلقت إحساساً مثيراً، «بمعنى صرعة استهلاك تجاوزت معارضة الحكومات وأرباب المصالح (صناعات الصوف والحرير القائمة هناك)، وفوق ذلك تجاوزت قروناً من التقاليد القديمة السائدة في مجال الزي»[5]. قد كانت الأقمشة القطنية مادة رئيسية في صادرات الهند إلى جنوب شرق آسيا، وربما يرجع ذلك إلى بدايات الحقبة المشتركة، ولكن يبدو أنها كانت تشمل إلى حدّ كبير المواد الحريرية ذات القيمة الكبيرة، وكذلك أنواع الموسلين الرقيقة التي جرى تصديرها في ذلك الوقت إلى الغرب. وقد تميزت الطريق الشرقية بالاستهلاك الكبير للبضائع الأقل كلفة، أي البضائع التي كان يمكن أن ترسل بسهولة أكثر عبر البحر، بينما كانت القوافل، على الأقل في جزء من الطريق، يتعين عليها غالباً أن يتم تنظيمها من أجل نقل السلع براً. وفي أي حال، كانت صعوبة النقل على الطريق الغربية من المشاكل التي تحفّ بالتجارة، ما أفضى إلى إيجاد مستوطنات للرومان في أريكاميدو (Arikamedu)، وللمسيحيين السوريين في كيرالا (Kerala)، ولليهود في كوشين (Cochin).

كان تميّز التجارة والمصنوعات الهندية يتمثل في مرونتها، ليس

---

(5) Stanley D. Chapman and Serge Chassagne, *European Textile Printers in the Eighteenth Century: A Study of Peel and Oberkampf* (London: Heinemann Educational; Pasold Fund, 1981), pp. 5-6.

فقط من ناحية النوعية، ولكن كذلك من ناحية التصميم الموجّه إلى السوق. وبقدر ما اعتمد الصينيون الزخارف المستقاة من الخارج، ثم أدمجوها في تصاميم الخزف الذي ينتجونه، ومن ثم عدّلوها لتناسب سوق التصدير، فقد فعل الهنود الشيء نفسه بالنسبة إلى المنسوجات القطنية التي ينتجونها[6]. وقد بلغت جاذبية القطن المطبوع المسمى «شنتيز» (Chintz) في السوق الأوروبية إلى درجة أن التجار البريطانيين والهولنديين كانوا يزوّدون وكلاءهم بالمعلومات المتعلقة بالتصاميم التي سوف تلقى رواجاً، وبهذا غيّروا محتوى وحجم هذا القطاع من صناعات التصدير، وفي الوقت نفسه مارسوا بعض النفوذ على الذوق المحلي[7].

ويعزى نجاح التجار الإنجليز والهولنديين جزئياً، على نحو ما يقول به المؤرخ شودوري (Chaudhuri)، إلى هيكل شركاتهم المساهمة، فهذه المؤسسات عمدت إلى حشد «كل جهودها المشتركة لإيجاد نسق تنظيمي مستقل عن الزمن والأفراد»، وأدى ذلك إلى أن القرارات الاقتصادية كانت تتخذ على أساس قواعد التشغيل البحتة التي كانت تغطي كل جانب من جوانب التجارة (تنسيق مواعيد الشحن المعقدة، ومستويات أسعار البيع والشراء، واتجاهات الأسواق الآجلة، وطلب وتسليم البضائع، فضلاً عن

---

(6) Jessica Rawson, *Chinese Ornament: The Lotus and the Dragon* (London: Published for the Trustees of the British Museum by British Museum Publications, 1984).

(7) John Irwin and Katharine B. Brett, *Origins of Chintz, with a Catalogue of Indo-European Cotton-Paintings in the Victoria and Albert Museum, London, and the Royal Ontario Museum, Toronto* (London: H. M. S. O., 1970), and John Irwin and Margaret Hall, *Indian Painted and Printed Fabrics*, Historic Textiles of India at the Calico Museum; v. 1 ([Ahmedabad: Calico Museum of Textiles], 1971).

إقامة علاقات سياسية دقيقة التخطيط مع الحكام الهنود الوطنيين»[8]. وكانت شركات الهند الشرقية هي الرائد بطرق شتى لشركات التجارة الحديثة المتعددة الجنسيات والمتعددة النواتج على صعيد التجارة العالمية والتوزيع المركَّز والتسويق لتجارة الجملة، ما أضفى أهمية خاصة على توحيد معايير سلع الاستيراد التي تنتجها مشاريع الحرفيين المهرة. ولكن إذا كانت هذه الشركات هي سلائف الشركات عبر الوطنية، فقد كانت خلائف الأشكال الأقدم من الشراكة، مثل الكومندا (Commanda) التي كانت قائمة في كل أنحاء أوراسيا. والواقع هو أن أول الشركات المساهمة كان، وبلا شك، على معرفة بسابقاتها الإيطالية، في تمويل وإدارة المشاريع الاستعمارية الجماعية[9]. هكذا وُجد قدر من التواصل مع التطورات التي سبقت والتي لحقت. ونحن بهذا نحتاج إلى تعديل الرأي الذي يقول بأننا بإزاء اختراع غربي فريد ما كان الآخرون بقادرين على التوصل إليه.

كان يتعين التجار الهنود بالفعل مواجهة مشاكل التنظيم في تصدير المنسوجات إلى أندونيسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. ولكن كان الأهم هو حجم مشتروات أوروبا من هذه الأصناف لتلبية احتياجات الطبقات الوسطى المتنامية والإصرار على المسؤولية التعاقدية الطويلة الأجل ذات النمط الاقتصادي المحدّد.

(8) Chaudhuri, «Foreign Trade. 1. European Trade with India,» in: Raychaudhuri and Habib, eds., *The Cambridge Economic History of India*, v. 1: *c.1200-c.1750*, p. 404.

(9) Raymond de Roover, «The Organization of Trade,» in: Michael Moïssey Postan, Edwin Ernest Rich and Edward Miller, eds., *The Cambridge Economic History of Europe. 3, Economic Organization and Policies in the Middle Ages* (Cambridge,MA: Cambridge University Press, 1963), p. 58.

لقد ضمنت الشركات إمداداً منتظماً من البضائع الموحدة من خلال نظام «التجميع» (Muster)، وكانت العقود تعطى عادة إلى التجار الهنود قبل وصول السفن من أوروبا بنحو ثمانية إلى عشرة أشهر. وينصّ العقد على النوعية المطلوبة بدقة من المنسوجات وقياساتها وأسعارها، إضافة إلى تواريخ التسليم وأسماء التجار. وعندما تُجلب الملبوسات إلى المستودع، يتم فرز القطع طبقاً للعينات التي قدمت في مرحلة لاحقة، وعندما لا تضاهي البضائع المواصفات، فهي إما تُرفض أو تباع بسعر أقل. أما العقود الأكبر، فضلاً عن غياب أسواق محلية بديلة للسلع التي تضاهي هذه المواصفات، فكانت تمثل عبئاً على كاهل التجار الهنود، وإن كان بوسعهم أن يمارسوا بعض السيطرة على توقيت تسليمها.

كيف أثرت هذه التجارة في المستوى العام للمعيشة؟ السؤال المتعلق بالمستوى المقارن لدخل الفرد (Per Capita) في ذلك الوقت تصعب الإجابة عنه بالضرورة. ويؤكد موريس (Morris) الذي يشدّد على تحسن المستوى المتحصل في القرن التاسع عشر في ظل الحكم البريطاني أنه كان مستوى منخفضاً بالمقارنة مع أوروبا الحديثة في المراحل الأولى، بل يضاهي أيضاً في واقع الأمر مستوى أواخر العصور الوسطى[10]. وهناك آخرون نظروا إليه، عند ذروته على أنه يضاهي مستوى المعيشة بإنجلترا في العصر الإليزابيثي. لكن من الصعب تحديد ما يخضع للقياس، لأن الطلبات مختلفة، وكانت تتوقف على المناخ والثقافة. على سبيل المثال، يلاحظ جونز (Jones) أن أوروبا كانت تأكل مزيداً من اللحم ومن منتجات الثروة

(10) David Morris, «Towards a Reinterpretation of Nineteenth Century Indian Economic History».

الحيوانية، وإن كان هذا لا يتفق مع مجتمع ينظر بقدر من الاحترام إلى النزعة النباتية[11]. وفضلاً عن ذلك، فإن تربية أعداد كبيرة من رؤوس الماشية غالباً ما ينطوي على وجود منطقة أقل ازدحاماً بالسكان، وطرفية بالنسبة إلى المناطق الرئيسية في الحضارة. والواضح أننا نتعامل مع اقتصاد حقق نجاحاً مرموقاً إذا ما فكرنا في انتشار الحرف اليدوية وتطور الفنون بما في ذلك مطبخ راق لا يقتصر على الفئات الأعلى وحدها، إضافة إلى القدرة على الإنتاج وإعالة عدد كبير من السكان.

كانت هذه المنجزات مرتبطة كما رأيناها بشبكات واسعة النطاق من التجارة عبر البحار في المصنوعات، وكذلك في السلع الأولية. وقد انطوت صادرات بهذا الحجم بالضرورة على تجارة مستقرة، وكانت تتم سواء على المستوى القاري أم الإقليمي أم المحلي بما في ذلك وجود أسواق، إذ يمكن نقل وتحويل البضائع والخدمات. وهذه المؤسسات التجارية والاقتصادية في الهند الهندوسية هي التي أرست الأساس لمزيد من التطورات التي استجدت في المجال الاقتصادي.

وفيما لم تكن هذه المنجزات الاقتصادية مرتبطة بصورة دائمة ومباشرة مع أوجه التقدم في المعرفة، إلا أنه ليس من الصعب التماس الأسباب. وكما حدث بأوروبا في العصور الوسطى، كان الإلمام بالقراءة والكتابة تحت سيطرة السلك الكهنوتي إلى حدّ كبير. ولكن كان الأمر أكثر من ذلك: فيما كان الإسلام ينطوي على أمجاده الخاصة، فإن وصوله أثبت أنه يشكل نكسة كبيرة للثقافة

(11) Eric Lionel Jones, *The European Miracle: Environments, Economies, and Geopolitics in the History of Europe and Asia* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1981), p. 4.

الهندوسية. وعندما جاء الإسلام لأول مرة إلى الشمال انتقلت المراكز الكبرى للديانة الهندوسية إلى مناطق أبعد جنوباً في شبه الجزيرة، ولكن القمع كان في الشمال أكثر حزماً في كثير من الأحيان. لقد حاول المصلح الكبير أورانغزيب (Aurangzeb) الذي حكم في الفترة 1658 إلى 1707 ميلادية أن يفرض الممارسات التي تعتمدها الدولة الإسلامية، فمنع بناء معابد جديدة أو إصلاح المعابد القديمة، وأصدر الأوامر بهدم كل مدارس ومعابد الهندوس، وألغى تعاليمهم وممارساتهم الدينية.

الأخلاقيات الاقتصادية

ما هي القرينة التي تثبت أن العوامل الدينية قيّدت تطور مثل هذه الأنشطة الاقتصادية؟ إن كثيراً من المعلقين الغربيين، بل بعض المعلقين الشرقيين أيضاً، يحاولون تفسير عملية التطور التي حدثت في غرب أوروبا بعد عام 1500، لا بافتراض سلسلة من الأحداث فقط، ولكن بافتراض أن مجموعة من الممارسات والمعتقدات التي تفردت بها تلك القارة هي المسؤولة عن ذلك. وكما رأينا، فإن هذا المنطق يتخذ أشكالاً شتى. ولكن فيبر بالذات كان هو الذي أصّر على دور الأوضاع الدينية في الشؤون الاقتصادية. لقد رأى في سلسلة من المداخلات الكلاسيكية أن البروتستانتية في بساطتها وتزهّدها تبدو وكأنها تؤدي دوراً إيجابياً في تطور الرأسمالية بحيث إنها وضعت أخلاقياتها الاقتصادية في الموقع المضاد لذلك الذي يميز الأديان الرئيسية الأخرى في العالم. وبالنسبة إلى الهند، كان النظر إلى الهندوسية على أنها تكبح إمكانيات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك جزئياً إلى نظامها الطبقي الجامد. ومع ذلك، فإن المجتمع الهندي كان يساند النشاط التجاري والمصرفي. وليس من الواضح ما إذا كانت الديانة الهندوسية بالضرورة رادعاً أو كابحاً رئيسياً في هذا

الصدد. وعلى أي حال، الهندوسية في أوَجها لم تكن هي العقيدة المحلية المهمة الوحيدة، فمنذ القرن الثالث عشر الميلادي أدّى الإسلام دوراً رئيسياً في الهند، وفي غوجارات على سبيل المثال التي أتاحت تقسيماً مبدئياً للعمل. ولم يكن لدى المسلمين أي من أوجه الحظر على التجارة عبر البحار على النحو الذي كان يميز بعض الطبقات الهندية. كما أن الهندوس وأتباع الطائفة اليانية كان لديهم مشاكل قليلة بشأن التعامل على أساس الفائدة (الربا) على نحو ما صادفه بعض المسلمين. وساد المسلمون على التجارة عبر البحار، فيما هيمن الآخرون على عمليات الصيرفة محلياً. وفضلاً عن ذلك، يعود النقد الداخلي للعقيدة البراهمية إلى بدء نشأتها على شكل مكتوب، أما البوذية واليانية فكانتا مذهبين من هذا النوع، بمعنى أن كلاً منهما لم تقتصر فقط على مواجهة الممارسات الدينية، ولكن مواجهة النظام الطبقي الهرمي ذاته، وكان للإسلام أثر مماثل في نحو ما كان أيضاً لمذهب السيخ أثر من الداخل. وحتى في إطار الهندوسية ذاتها، فإن الأيديولوجية لم تكن تمضي بغير تحديات.

كان نمو هذه الديانات البديلة يرتبط بالضرورة مع الاقتصاد السياسي، فقد شهدت الفترة الميرانية (Mauryan) (حوالى 335 ـ 150 قبل الميلاد) نشوء إمبراطورية تحت قيادة أسوكا (Asoka) (حوالى 250 قبل الميلاد) الذي كان مؤيداً قوياً للبوذية. وتمدّنا التعاليم والنقوش بقرائن تشهد على وجود تقديرات منتظمة لغرض الحصول على إيرادات من الأراضي. وكانت الإيجارات تجمع على الأراضي وتجبي الضرائب على المحاصيل، بالإضافة إلى ضرائب على الري والمياه[12]. وتوجد قرائن تشهد على حصول المشاركة من

(12) Romila Thapar, *A History of India*, Pelican Books; A769, 2 vols. ([Harmondsworth]: Penguin Books, [1966-]), p. 77.

جانب الموظفين في الاقتصاد الإداري في ذلك الوقت، ومنهم مثلاً الخازن وكبير جباة الضرائب، وكانوا يعدّون تقارير تسجل معاملاتهم، فضلاً عن أوجه الإنفاق على شكل هبات تقدم إلى المعابد البوذية. وهكذا، فإن الدعم الديني وإعادة التنظيم السياسي كانا يمضيان جنباً إلى جنب.

ثم نشأت كل من البوذية واليانية في القرن السادس قبل الميلاد على أنهما مذهبان مختلفان ونقيّان يعارضان العقيدة السلفية البراهمية، وكلاهما كان ضد التضحية بالحيوانات بحسب عقيدة الفيدا (Vedas) ويحبذان حياة الأديرة حيث تحقق القلة عنصر الكمال يساندها في ذلك المجتمع الأوسع نطاقاً. كما أن اتجاههما كان حضارياً إلى حدّ كبير، بمعنى اجتذاب مجموعات من التجار، بينما كان الرهبان أنفسهم مشاركين بفاعلية في التماس المبالغ المدفوعة لأوجه الخير، فضلاً عن المشاركة في الأنشطة التبشيرية والتعليمية. وهذه الأنشطة كانت «ديمقراطية» في جوهرها، بمعنى حركات بعيدة عن الجمود الطبقي، وقد انتعشت بالذات خلال الفترة من 200 قبل الميلاد إلى 300 ميلادية تقريباً، عندما ازدهرت جماعات التجار في كل أنحاء الهند على نحو ما نراه من واقع كثير من النقوش، ولا سيما تلك التي تتصل بالهبات التي قدموها لأغراض البر والإحسان[13]. وفي الهند، وهي متميزة عن جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، أعقب قيام البوذية انخفاض شديد في حجم المتعبدين على أساسها، وهو ما يربطه المؤرخ ثابار (Thapar) بتدهور أصاب رخاء التجار الذين كانوا يساندونها.

---

(13) المصدر نفسه، ص 109، انظر أيضاً: Romila Thapar, «Patronage and Community,» in: Barbara Stoler Miller, ed., *The Powers of Art: Patronage in Indian Culture* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1992).

كان نمو المذاهب التي تعارض السلفية البراهماتية عملية متكررة. وفي أواخر القرن الثالث عشر الميلادي أعلن مذهب المهانوبهافا (Mahanubhava)، وهو جزء من حركات الباكتي (Bhakti) العامة «إلهاً لا يرتبط بحجر المعابد ولا بصورها، ولا يتقيد بقواعد النقاء الشعائري»[14]. وكان يجب مخاطبة معبود من هذا القبيل باللغة الدارجة، وليس باللسان السنسكريتي، وبواسطة أعضاء جميع الطبقات ومن كلا الجنسين. كانت عقيدة توحيدية تتجاوز المذاهب والأديان الأخرى كلها سواء المسلمة والهندوسية، وقد كتبوا آدابها بأساليب ملغزة، وأبقيت سراً طي الكتمان حتى القرن الحالي. ولم يكن ذلك بالذات بسبب الاضطهاد من جانب المسلمين، ولكن بسبب السلفية البراهماتية. على أن كثيراً من التجار اجتذبهم ما كان يمثل هرطقة معارضة من وجهة النظر الأرثوذوكسية الهندوسية، فكان أن زوّدتهم بشجاعة أكثر أو بإحباط أقل بالمقارنة ببعض الكتابات البراهماتية. وقد ذكر دومونت أن «التاريخ الاقتصادي يتبع تاريخ الهرطقات»[15]. وغالباً ما تكون الرابطة وثيقة على الرغم من أننا قد لا نرغب في التعبير عن العلاقة بين الطرفين بالطريقة نفسها. ومع ذلك، كانت الهندوسية تتوافق تماماً مع هذه الأنشطة المادية على مستويات شتى. وعلى الرغم أن دور التجار من طائفة بانيا تُبخس قيمته إلى حدّ ما في النصوص البراهماتية، فقد كان هذا الدور يتسم بأهمية خاصة في المناطق التي شاركت فيها المؤسسات الدينية،

(14) *The Deeds of God in Ṛddhipur*, Translated from Marārthī and Annotated by Anne Feldhaus; with Introductory Essays by Anne Feldhaus and Eleanor Zelliot (New York: Oxford University Press, 1984), p. 4.

(15) Louis Dumont, *Homo Hierarchicus: Essai sur le système des castes,* bibliothèque des sciences humaines ([Paris]: Gallimard, 1967), p. 212.

ومنها المعابد في مجال الاقتصاد وحيث كان التجار يقدمون العطايا لدور العبادة. وثمة رابطة وثيقة بين التجارة والديانة تنشأ في شبه جزيرة جنوب شرق آسيا حيث أفضى النشاط التجاري المبكر إلى عملية «برهمة» لاحقة للمنطقة. وفي سياق السيطرة الهندية على المنطقة سارت التجارة والديانة جنباً إلى جنب على الطريق نفسها.

ولا يبدو أيضاً أن هذه الديانات الهندية قد حظرت نشاط منظمي المشاريع على الأقل بدرجة كبيرة عن العقائد الأخرى. وكثيراً ما تؤكد المناقشات التي دارت عن صعود الرأسمالية على أهمية وجود طبقة من نشطاء تنظيم المشاريع الذين كان وجودهم ينظر إليه أحياناً على أنه يتصل بوجود أخلاقيات معينة تؤدي إلى تعزيز النمو بالنسبة إلى هذه الصفة غير الملموسة التي تعرف باسم «النزعة الفردية». وفي حالة اليابان، كان هذا التطور مرتبطاً بتغير في المواقف الاجتماعية بعد عام 1870 على خلاف ما حدث في الصين[16]. على أن «انطلاقة» الإنجليز إلى الإنتاج الصناعي بعد عام 1780 اقتضت عدداً قليلاً للغاية من منظمي المشاريع، إضافة إلى كمّ متواضع من الأموال المرصودة[17]. وعلى ذلك، فما من حاجة لكي يحتشد المجتمع بأكمله لكي يبرز هذه الخصائص التي قد تقتصر على بعض أعضاء المجتمع. وفي الوقت نفسه، يبدو أنه لم يكن ثمة نقص في المهارات باعتبار أن نشاط تنظيم المشاريع كان منتشراً على نطاق واسع في العمليات التجارية. وحتى سكان كثير من الأقطار التي غالباً

(16) Hajime Nakamura, *Ways of Thinking of Eastern Peoples: India, China, Tibet, Japan*, Rev. English Translation Edited by Philip P. Wiener (Honolulu: East-West Center Press, [1964]), p. 24.

(17) Kenneth Berrill, ed., *Economic Development with Special Reference to East Asia: Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association* (New York: St. Martin's Press, 1964), p. 243.

ما ينظر إليها على أنها «متخلفة» نسبياً، مثل الهند واليونان والصين ومنطقة البحر المتوسط، يبدون نشاطاً استثمارياً بارزاً في الخارج، ويصدق هذا أيضاً على النزعة الفردية. ومع ذلك، فمثل هذا النشاط الاقتصادي عادة ما يرتبط إما بوجود مسبق أو بتطور لاحق لروابط عائلية واسعة النطاق[18]، وقلّما يتصف نشاط تنظيم المشاريع بأنه فردي تماماً، وغالباً ما يتم ضمن نطاق نشاط جماعي أوسع.

وثمة رأي تنقيحي لآراء ماكس فيبر ارتبط بالكاتب تنبروك (Tenbruck) (1984)، وتم تطبيقه على الهند بواسطة كانتوفيسكي (Kantowsky) (1984). وهذا الرأي يرفض الفكرة القائلة بأن دراساته لأديان الهند والصين كانت محاولات لاختبار الأطروحة المتصلة بالعلاقة بين نزعة الزهد البروتستانتينية التقشفية في داخل العالم وبين روح الرأسمالية، ولكن تعلقت أكثر بشأن المسألة الأوسع نطاقاً المتصلة بالنزعة العقلانية، بمعنى أنه كيف يمكن لديانة واحدة أن تنشئ توجهاً لصيقاً بالواقع وإلى حد ما متصلاً بالعالم، ولماذا لم يكن الحال هكذا بالنسبة إلى الأديان الأخرى؟[19]. وإذا ما كان لنهج من هذا القبيل أن يشدّد على مكان مختلف، فما زال يفترض «أن مشكلة العقلانية في الغرب» قد وجدت، ويرى ذلك في سياق التحديث بوصفه استمراراً وتكثيفاً لعمليتي العقلنة والتجرد الموضوعي.

(18) بالنسبة إلى الجانب الأول، انظر عن تايوان: Myron L. Cohen, *House United, House Divided: The Chinese Family in Taiwan*, Studies of the East Asian Institute, Columbia University (New York: Columbia University Press, 1976).

(19) Friedrich H. Tenbruck, *Die unbewältigten Sozialwissenschaften, oder, Die Abschaffung des Menschen*, Herkunft und Zukunft; 2 (Graz: Styria, 1984), p. 329.

وتتصل القضية هنا بما إذا كانت هذه العمليات قد غابت في مواقع أخرى، ولقد ذكرت أن ثمة قدراً من التشكك الذي يمكن النظر إليه بوصفه شكلاً من أشكال الوعي موجود في الثقافات الشفهية، وكذلك الحال بالنسبة إلى العقلانية أو العقلنة. ولا شك في أن هذه الجوانب من تلك العمليات قد أصبحت أشد وضوحاً وتطوراً في سياق الثقافات المكتوبة. وفي كل حال، فتقاليد الاختلاف موجودة، وهي نابعة من نزعة الشك التي شهدتها عصور أقدم. وهذا يشمل قدراً من التباعد عن العالم سواء بمعنى الوهم أم قبول معتقدات أقل اتساماً بـ «الصبغة السحرية»، فالتشكك ليس مجرد واحد من نواتج رؤية لاحقة من جانبنا، ولا يمكن أن نقبل أيضاً بإنكار لوسيان فافر (Lucien Febvre) في كتابه: **مشكلة عدم التصديق** باحتمال وجود الإلحاد في أوائل عصور فرنسا الحديثة[20].

الأسواق

في واقع الأمر لا يبدو النشاط الاقتصادي في آسيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وكأنه يختلف اختلافاً كبيراً في طابعه عن نظيره الغربي. وفي تحليله التفصيلي للأسواق والتجار في آسيا خلال تلك الفترة، يتخذ شودوري (Chaudhuri) وجهة مختلفة للغاية عن رأي كثير من المؤرخين الأوروبيين، لأنه يرى أن هذا النشاط يستخدم «الطرائق التجارية الأساسية» نفسها كما في أوروبا بحيث يعمل طبقاً للمبادئ المماثلة لآليات التسعير المشابهة[21].

---

(20) A. Patterson, *Between the Lines.*

(21) Kurti N. Chaudhuri and Clive J. Dewey, eds., *Economy and Society: Essays in Indian Economic and Social History* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1979), p. 160.

وكانت التجارة المتسعة مرتبطة بثلاثة أنماط للسوق[22]. **أولاً**، الأسواق في الموانئ البحرية، مثل سورا (Surat)، وكانت تتعامل مع أماكن بعيدة، ومنها مثلا موكا (Mocha) على البحر الأحمر، وكانتون (Canton) في الصين. **ثانياً**، كان ثمة مستودعات إقليمية مثل بينار (Benares) التي كانت بدورها مركزاً رئيسياً للحج والتعلم، ومن ثم كانت مقصداً للزيارة لأسباب شتى. **ثالثاً**، كان ثمة أسواق تضم مجموعة من القرى المتجاورة وتنتج سلعة تصديرية واحدة. على سبيل المثال، درجت القرى التي كانت حول ساركيج (Sarkhej) قرب أحمد أباد في غوجارات على أن تنتج نبات النيلة على نطاق واسع. وهكذا، ففي عام 1620 أنشأ التجار الهولنديون مصنعاً هناك لشرائه. وفي هذا الوقت كان يتم استيراد نبات النيلة بكل أهميته الطويلة الأجل في آسيا إلى أوروبا على نطاق كبير، إذ سبق أن استخدمه المصريون والرومان.

وقد شمل كل من هذه الأنماط الثلاثة من الأسواق ثلاثة أنواع من الأنشطة السوقية، وهي المعاملات المحلية، وسوق بيع حاضر بالجملة (تجارة التجزئة والبازار والتجارة المناطقة)، إضافة إلى سوق بيع آجل للجملة[23]. وكان جزء من المعاملات الآجلة يضم تجاراً يقدمون مبالغ سلفاً إلى الوكلاء الذين يحوّلونها بدورهم إلى المنتجين. ومن أكثر هذه الأسواق تقدماً في الهند ما كان موجوداً في مدينة أحمد أباد في غوجارات التي شكلت كما رأينا مركزاً مهماً للإنتاج. وكانت ممارسة المعاملات الآجلة والبيع للمستقبل ممارسة واسعة النطاق، ويقال إنها كانت ملمحاً منتظماً تتسم به العمليات

(22) المصدر نفسه، ص 160.

(23) المصدر نفسه، ص 156.

المالية التي كانت قائمة هناك، وهذه الأنشطة كانت راسخة وشكلت أساساً محلياً لانطلاقة الاقتصاد الصناعي.

كانت مدينة أحمد أباد التي تأسست في عام 1411 بدورها مركزاً لإنتاج الأسلحة والسيوف والخناجر وغير ذلك من المنتجات المعدنية المرتفعة النوعية. وفي القرن التالي، أصبحت منطقة غوجارات الأوسع التي دخلت تحت سيطرة المسلمين في عام 1298 تضم الكثير من الحرفيين المهرة الذين عملوا في صناعات العاج والمعادن الثمينة والأحجار (بما في ذلك العقيق الأحمر الذي كانوا يستخرجونه قرب بروش (Broach))، فضلاً عن خيوط الذهب والأخشاب وغير ذلك من الأصناف. ولكن في القرن السادس عشر الميلادي أصبح النشاط الرئيسي يتمثل في إنتاج القطن وأنواع الحرير. وقد أحصى بيريس عشرين تشكيلة مختلفة من منسوجات القطن في كامبي التي حفلت بأعداد كبيرة من الصناع المهرة بما ذكّر باربوسا بفرنسا[24]، بينما تصور ج. هـ. فان لنشوتين (J. H. Van Linschoten). أن

(24) Tomé Pires, *The Suma Oriental of Tomé Pires, an Account of the East, from the Red Sea to Japan, Written in Malacca and India in 1512-1515, and The Book of Francisco Rodrigues, Rutter of a Voyage in the Red Sea, Nautical Rules, Almanack and Maps, Written and Drawn in the East before 1515*, Works Issued by the Hakluyt Society... Second Series; nos. 89-90, Translated from the Portuguese ms in the bibliothèque de la chambre des députés, Paris; and Edited by Armando Cortesão..., 2 vols. (London: The Hakluyt Society, 1944), vol. 1, p. 43, and Duarte Barbosa, *The Book of Duarte Barbosa: An Account of the Countries Bordering on the Indian Ocean and Their Inhabitants, Written by Duarte Barbosa and Completed about the Year 1518 A. D.*, Works Issued by the Hakluyt Society, 2nd ser., nos. 44, 49, Translated from the Portuguese Text, First Published in 1812 A. D., by the Royal Academy of Sciences at Lisbon, in vol. II of Its Collection of Documents = Regarding the History and Geography of the Nations beyond the Seas, and

المنسوجات لم تكن رخيصة الثمن وحسب، بل كانت تمتاز أيضاً عن «أي منسوجات هولندية»[(25)]. ولم يقتصر الأمر على أن التجارة وعمليات التجهيز كانت إقليمية، بل كانت دولية أيضاً، فالكافور (Camphor) من بورنيو (Borneo) كان يتم تجهيزه وبيعه[(26)]، إضافة إلى استيراد الجواهر والفضة من تركيا والعراق مع إعداد نماذج مقلدة من الأصناف التركية والأوروبية والفارسية. وفي القرن السابع عشر الميلادي أصبحت أحمد أباد مركزاً لإنتاج منسوجات الحرير بما في ذلك التشكيلات الفاخرة التي كانت مموّهة بخيوط من الذهب والفضة، وإن حافظ القطن على مركزه المحوري. وكان من أحدث المؤرخين للتجارة الآسيوية، وهو ك. ن. شودوري (K. N. Chaudhuri)، قد لاحظ ما يلي:

«ربما كانت شبه القارة الهندية قبل اكتشاف آلات الغزل والنسج ببريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أكبر منتج عالمي للمنسوجات القطنية. وكانت الأسواق الخارجية في آسيا وأفريقيا

Edited and Annotated by Mansel Longworth Dames, 2 vols. (London: Printed for the Hakluyt Society, 1918-1921), vol. 1, p. 14. =

(25) Jan Huygen van Linschoten, *Discours of Voyages into y[e] East & West Indies*, The English Experience; no. 675 (Amsterdam: Theatrum Orbis Terrarum; Norwood, NJ: W. J. Johnson, 1974), vol. 1, p. 60.

كان فان لنشوتين هولندياً عمل ست سنوات مع البرتغاليين في جنوه، ثم أصبح شخصية مهمة بالنسبة إلى الهولنديين عندما حولوا اهتمامهم إلى ملبوسات غوجارات في مسعى لسداد أسعار التوابل من أندونيسيا.

(26) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص 113، و Surendra Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy* (New Delhi: People's Pub. House, 1975), p. 129.

بطبيعة الحال قد سيطرت عليها المنسوجات الهندية، وإلى جانب طلبات هاتين القارتين جاءت أوروبا لتضيف طلباتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر[27].

وكان هناك ثلاث مناطق رئيسية للإنتاج الموجّه إلى تجارة الصادرات: غرب الهند، أي غوجارات بشكل عام، وجنوب الهند، وبالذات مدراس (Madras)، وأخيراً البنغال (Bengal) وبيهار (Bihar) وأوريسا (Orissa) وبالذات دكا. كيف تأثرت هذه التجارة بقدوم الأوروبيين؟ لا شك في أن قدومهم أفضى إلى توسيع تجارة وإنتاج غوجارات على الرغم من أن السيطرة التي مارسها بعد ذلك القادمون الجدد أدت إلى تحجيم دور الهند في النقل البحري. وعندما دخل البرتغاليون مجال التجارة الآسيوية حاولوا السيطرة، لا على تجارة التوابل والمنسوجات وحسب مع أندونيسيا، بل أيضاً على التجارة بين أفريقيا والهند، لأنهم كانوا بحاجة إلى الذهب والعاج الذي كانت تنتجه أفريقيا من أجل تمويل مشترواتهم[28]. وأدى ذلك إلى أن جاءت نهاية القرن السادس عشر الميلادي، فإذا بسفن غوجارات وقد حيل بينها وبين زيارة أجزاء من شرق أفريقيا على يد هؤلاء المنافسين الجدد على الرغم من أنهم لم ينجحوا تماماً في أي وقت في استبعادها سواء من التجارة الإفريقية أم التجارة الآسيوية. وكان البرتغاليون هم الذين أصبحوا إلى حدّ كبير ينقلون قدراً كبيراً من إنتاجهم بما في ذلك العقيق، ويحملون بضائع غوجارات إلى أماكن قصية في البرازيل. وعندما جاء الهولنديون (ومن بعدهم الإنجليز) لكي يسيطروا على

(27) Kurti N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1660-1760* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1978), p. 237.

(28) Gopal, Ibid., p. 10.

طريق التجارة المفضية إلى أوروبا في بداية القرن السابع عشر، واجهوا مشاكل مماثلة: كان ما لديهم من الفضة لا يكفي لشراء التوابل التي طلبوها في ساحل مالابار (Malabar)، وقد قيل إنه «ليس من المتصور أن تكون التجارة الأوروبية مع الهند ـ أو مع آسيا بصورة عامة في هذا المجال ـ قد واصلت نشاطها على نطاق واسع لأي فترة من الزمن بغير اكتشاف مناجم الفضة الأمريكية»[29]. ومع ذلك، لم يكن هذا المصدر من النوع غير القابل للنفاد فيما بذل الهولنديون والإنجليز جهوداً لتخفيض تصدير السبائك. وتلك أمور نالت منها النظرية التجارية المادية، وهي حقيقة أفضت بالهولنديين إلى التماس بضائع جديدة لمبادلتها لقاء التوابل. «كان هناك . . . سلعة واحدة مقبولة بالفعل من جانب منتجي التوابل. . . في كل أنحاء الشرق حيث كان الناس يرتدون الملابس الهندية ويشترونها أياً كانت كلفتها»[30]. كانت المصادر الرئيسية هي غوجارات على الساحل الغربي وكورومنديل (Coromandel) وبنغال على الساحل الشرقي، وكل ما فعله الهولنديون هو أن تابعوا ببساطة «التجارة الراسخة في منسوجات السواحل بالنسبة إلى التجارة بين أقطار آسيا، وكانت خطوة سبق للبرتغاليين اتخاذها عندما أنشأوا مستعمراتهم في ملقه في جنوب شرق آسيا، وفي كولومبو (Colombo) (سيلان)، وفي غوا (Goa) وكوشين (Cochin) في الغرب. كذلك عمد الهولنديون والإنجليز إلى استغلال إمكانيات التجارة في المنسوجات الهندية إلى جنوب شرق آسيا، ومن ثم أنشأوا

(29) Chaudhuri, Ibid., p. 195.

(30) Tapan Raychaudhuri, *Jan Company in Coromandel, 1605-1690: A Study in the Interrelations of European Commerce and Traditional Economies*, Verhandelingen van het Koninklijk Instituut voor Taal-, Land- en Volkenkunde; deel 38 ('s-Gravenhage: M. Nijhoff, 1962), p. 2,
نقلاً عن الأميرال كورنليوس ماتاليف في عام 1607.

محطاتهم الرئيسية للتجارة على ساحل كورومنديل، وبالذات في غولكوندا (Golconda). وعندما أعوزتهم الأموال لشراء المنسوجات تعيّن عليهم أن يقترضوا من التجار والحكام ويدفعوا نسبة أربعين في المئة فائدة سنوية[31]. ومن أجل تحاشي هذه الأسعار، زاد الهولنديون والإنجليز خطى بحثهم عن المنسوجات ونباتات النيلة، وكانت غوجارات بالنسبة إلى الأوروبيين مصدراً للمنتجات الزراعة مثل النيلة والأفيون، فضلاً عن الأعشاب الطبية الأخرى وأدوات الصباغة النباتية والتوابل وأصداف الكاوري المعاد تصديرها. وعلى الرغم من أن العقيق كان من الأصناف المصنوعة، إلا أن الأساس كان هو المنسوجات. وفي المقابل، جاءت السبائك باعتبار أن «اقتصاد غوجارات لم يكن قط بحاجة إلى أصناف أجنبية للاستخدام اليومي لعامة الجماهير»[32].

كان ظهور هؤلاء التجار الغرب ـ أوروبيين في القرن السابع عشر يتمثل في بُعد جديد من أبعاد الممارسة التجارية: كانوا منظمين

(31) Aleksandr Ivanovich Chicherov, *India, Economic Development in the 16th-18th Centuries: Outline History of Crafts and Trade = Ekonomicheskoe razvitie Indii pered angliiškim zavoevaniem*, [Rev. ed.] (Moscow: Nauka Pub. House, Central Dept. of Oriental Literature, 1971), p. 115.

(32) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, pp. 8-9.

للاطلاع على تفاصيل أكثر بشأن غوجارات في الفترة ما قبل الكولونيالية، انظر: Balkrishna Govind Gokhale: «Ahmadabad in the XVIIth Century,» *Journal of Economic and Social History of the Orient*, vol. 12, no. 2 (1969), and *Surat in the Seventeenth Century: A Study of Urban History of Pre-modern India*, Scandinavian Institute of Asian Studies Monograph Series; no. 28 (London: Curzon Press, 1979), and Ashin Das Gupta, *Indian Merchants and the Decline of Surat: c. 1700-1750*, Beiträge zur Südasienforschung; Bd. 40 (Wiesbaden: Steiner, 1979).

على أساس «مؤسسة بيروقراطية تعمل بوصفها وكالة توزيع مركزية في أسواق البيع الأوروبية»، بمعنى أن البضائع كانت تُطرح للمزاد بواسطة شركة مساهمة. ويقال إن هذا الإجراء فرض شكلاً من أشكال صنع القرار على أساس موحد في الأسواق التي درجت على أن تكون «لامركزية ومشتتة»[33]، لأنه عند مستوى الشراء شارك عدد كبير من التجار الأفراد في الأسواق. ولكن في الهند كذلك لم يكن التجار معزولين بحال من الأحوال كأفراد. ولقد رأينا أن مفهوم الرابطات التجارية والتعاون الطبقي في مجال العمليات المصرفية كان أبعد ما يكون عن الممارسة الأجنبية، وأقرب إلى الممارسة المحلية، كما كان ثمة تعاون في الإنتاج لأن الأوروبيين كثيراً ما كانوا يتعاملون مع قرى النسّاجين أنفسهم.

وبادئ ذي بدء، فقد تاجر الوافدون الجدد على طول الساحل، وبعد ذلك بدأوا ينفذون إلى دواخل البلاد في القرن السابع عشر، وبخاصة الهولنديون والإنجليز، بحثاً عن المنسوجات ونباتات النيلة، وأدت زيادة الطلب إلى جلب نساجين من السند، الأمر الذي تطورت معه عملية التخصص، فكانت بروش تجهز ماءً خاصاً لغسل وتبييض الثياب، كما أن أحمد أباد وبارودا بعثت بمنسوجات إلى هناك لتبييضها على نحو ما فعل الإنجليز بعد ذلك في شمال الهند.

كان كثير من منسوجات بروش يجهز تحديداً لصالح جنوب شرق آسيا أصناف «بريمان» (Priaman) و «تيسي» (Teese). أما منسوجات الشينتز (Chintz) التي تنتجها أحمد أباد فكانت تباع

(33) Niels Steensgaard, *Carracks, Caravans and Companies: The Structural Crisis in the European-Asian Trade in the Early 17th Century*, Scandinavian Institute of Asian Studies Monograph Series; no. 17 (Lund: Studentlitteratur, 1973), p. 145.

باليابان أسوة بمنسوجات شادر (Chader) في سورات، حيث أصبحت اليابان مصدراً مهماً للفضة اللازمة للإنجليز والهولنديين من أجل شراء السلع الهندية. ومع ذلك، كانت التجارة مع أوروبا هي التي غيّرت نطاق التبادل والإنتاج التجاري. على سبيل المثال، طُلب إلى مصنع سورات في عام 1630 أن يرسل 000 900 قطعة من نوع واحد من الثياب و000 300 قطعة من نوع آخر[34]. وشمل ذلك منسوجات من أجل غرب أفريقيا التي كانت قد أصبحت سوقاً لها أهميتها[35]. وخاصة من أجل الأبسطة باعتبارها من أقمشة متنوعة[36]. ومن بين الأنواع الثلاثة والعشرين من المنسوجات التي تم حصرها باعتبار أنها صنعت في غوجارات في الفترة ما بعد الأوروبية، تم تطوير عشرة أنواع من أجل التجارة مع غرب أفريقيا التي كانت سوقاً تم التكيف معها بسرعة شديدة. وكانت هناك المنسوجات المخططة (Boralchowder)، والمنسوجات الزرقاء والبيضاء المقلّمة (Brawle)، ومنسوجات الشيلو المخططة (Cheilos)، ومنسوجات الشينتز المطبوعة (Chintz)، ومنسوجات غينيا (Guinea) (البيضاء والمخططة والمنقطة)، ومنسوجات النيكانيس المخططة (Nicannees)، ومنسوجات البانتكيز (Pantkeys) البيضاء والمصبوغة، ومنسوجات التابسايل المخططة (Tapseil)، ومنسوجات البيجوتابانت (Bejutapant) والنيغابانت (Negapant) المخططة، والأبسطة)[37]. أما

(34) يمكن أن يتضح نطاق التجارة من واقع حقيقة أن الإنجليز كانوا في بارودا يتعاملون مع 800 نساج في وقت واحد.

(35) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, p. 205.

(36) John Irwin and P. R. Schwartz, *Studies in Indo-European Textile History* (Ahmedabad: Calico Museum of Textile, 1966), p. 24.

(37) انظر أيضاً القائمة في: Raychaudhuri, *Jan Company in Coromandel, 1605-* =

البضائع ذات النوعية الراقية، فكانت في معظمها تتجه إلى إنجلترا على نحو ما هو الحال بالنسبة إلى الأقمشة البيضاء، وبعضها كان يستخدم من أجل الطباعة والنقش. وفي فرنسا أصبحت هذه الأقطان المطبوعة تعرف على أنها «الهندية»، وتعرَّف بوصفها «صنفاً من القطن المنقوش أو المطبوع منتج بصورة بدائية في الهند، ومن ثم يقلده الصانعون الأوروبيون». وكانت تعتبر هندية حتى عندما يتم طباعتها في أوروبا، على نحو ما كان الخزف صينياً باستمرار.

كان تنظيم تجارة الملبوسات على هذا النحو يعني زيادة ضخمة في عدد العاملين المحليين المشاركين فيها، فعلى مستوى البنغال أتيحت في أوائل القرن الثامن عشر فرص العمل لقطاع كبير من السكان، بينما زاد الدخل من الضرائب المفروضة على التجار والنسّاجين. وتم تنظيم الإنتاج على أساس نظام الاستثمار، ولكنه كان نظاماً لا يعمل من خلال تقديم المواد إلى الصانعين، ولكن بتقديم مبالغ نقدية سلفاً يحصل عليها التجار بدورهم من شركات التجارة، وينظر إليها على أنها وديعة على طلبات الشراء. وعندما وصلت الشركات الأوروبية نظمت التجارة بأسلوبها الخاص، فأنشأت «مصانع» على السواحل. وأعطت الشركات أموالاً إلى التجار الذين سلموها إلى «تجار التجزئة» ممن سافروا لكي يبحثوا عن النسّاجين على الرغم من أن بعض هؤلاء النسّاجين لم يعتمدوا على المبالغ المقدمة إليهم[38]. وفي الحرف الأخرى، مثل حرفة صياغة الجواهر والحدادة، كانت المواد تقدم سلفاً على نحو ما يحدث الآن في كثير من أنحاء العالم الأخرى، أو على نحو ما تعيه الذاكرة المعاصرة.

1690: A Study in the Interrelations of European Commerce and Traditional = Economies.

(38) Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study*, pp. 30-31.

بيد أن اتساع التجارة مع أوروبا جلب مشاكل بقدر ما جلب منافع لكلتا المنطقتين: واجهت تنظيم التجارة والإنتاج مشاكل عديدة. وقد حاول الحكام التدخل في أمر التجارة فيما يتجاوز جباية الضرائب «المعتادة» من أجل زيادة دخولهم. ومثل هذا التدخل طال أمده بعد وصول الأوروبيين بوقت طويل. وعندما أنشأ البريطانيون مصفاة من أجل استخلاص الملح الصخري في أحمد أباد، جاءت الشروط الملكية من جانب الحكام لكي تحتل الأسبقية على ما عداها، ما أدى إلى فشل المشروع. بعد ذلك حصل التحول إلى المحاصيل النقدية ليتقاضى ضريبته. وعلى الرغم من أن التبغ هو في الأساس محصول أمريكي، إلا أنه سرعان ما انتشر ودخل ضمن تجارة الصادرات، وتوسعت المنطقة المزروعة بنباتات النيلة[39]. ومثل هذا التوسع، بما نتج منه من تخصص، زاد من احتمالات حدوث المجاعة في السنوات العجاف على نحو ما حدث في الفترة 1630 ـ 1632، إذ تعرضت جموع النسّاجين والصباغين والغسالين للتشتت، أما الذين بقوا فقد احتاجوا إلى أن تدفع لهم أجورهم على شكل حبوب[40]. ونجم عن المجاعة نتائج فادحة سواء بالنسبة إلى البشر أم إلى التجارة، ما جعل الإنجليز يتدخلون لكي يحوّلوا كثيراً من مصالحهم من غوجارات إلى ساحل كورومنديل على الجنوب الشرقي لشبه القارة. ولم يتح أن يسترد إنتاج النيلة عافيته على الرغم من أهميته الكبيرة لأن البريطانيين اعتمدوا في المستقبل على الإمدادات من غرب الهند. ولذلك ففيما كانت غوجارات تمثل إحدى المناطق المصنّعة ذات القيمة الكبرى

(39) Gopal, *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy*, p. 163.

(40) المصدر نفسه، ص 203.

في القرن السابع عشر، فقد انهار مركزها بعد ذلك[41].

أفضى هذا النشاط المتغير بدوره إلى مشاكل في العمالة، ففي عام 1622 أعلنت مجموعة من الحمالين الإضراب، إذ رفضت العمل بأقل من محمودي (Mahmudi) كامل للحزمة الواحدة[42].

وقد رفع المشترون الإنجليز لمواد الغَزْل الأسعار في بروش وسورات إلى درجة أن النسّاجين المحليين رفضوا بيع منسوجاتهم، كما غادر نساجو بروش المدينة موقتاً احتجاجاً من جانبهم على مظالم الحاكم، وترك التجار المدن عندما اتبع أورنغزيب (Aurangzeb) سياسات مناهضة للهندوس. من هذه الاحتجاجات ما كان دينياً، ولكن الموقف الاقتصادي العام هو الذي خلق مصاعب جمة، إذ أصبحت البضائع أصعب في نقلها بسبب السرقات. ولهذا كانت القوافل كما في أزمنة سابقة يرافقها البراهمة أو الباتا (Bhattas) الذين كان من المتصور أن اللصوص يحترمونهم. ثم تكرر حدوث المجاعات في تلك الفترة. وفي عام 1685 ثارت جموع المومنا (Momnas) والماتيا (Matias)، ومعظمهم كانوا من النسّاجين في حركة تمرد، وأخمدت الحركة بصعوبة. ومع ذلك، ففي أواخر القرن استعادت تجارة المنسوجات في غوجارات عافيتها تزامناً مع صعود طائفة البارسي (Parsis) كوسطاء وتجار كبار، ومع نمو مدينة بومباي[43] (Bombay).

---

(41) Frank Perlin, «Proto-Industrialization and Pre-Colonial South Asia,» *Past and Present*, no. 98 (Feb. 1983), p. 47.

(42) Gopal, Ibid., pp. 163 and 167.

والمحمودي كان عملة نقد فضية ذات أهمية في فارس، ولكنها في الهند كانت عبارة عملة ذهبية.

(43) «كانوا أول تجمع للصناع المهرة الذين تحولوا إلى مجموعة تجارية في القرن السابع عشر» (المصدر نفسه، ص 184).

لقد كانت النتائج التي تأثرت بها أوروبا عميقة بصورة ما على نحو ما أثّرت به في الهند عندما كيّفت نظامها «شبه الصناعي» من الإنتاج الحرفي للمنسوجات لكي يتلاءم مع تجارة صادرات واسعة النطاق، إذ كان يتعين أولاً تصدير السبائك بكميات كبيرة لسداد ثمن الواردات باعتبار أن هذه المصنوعات لم تكن مرغوبة في السوق الهندية، وبعد ذلك تطورت نزعة الحمائية على نطاق واسع.

وبلغت التجارة مع أوروبا حجماً كبيراً إلى درجة أن أفضت إلى احتجاجات من جانب منتجي المنسوجات المحليين في تلك القارة، ما أدى إلى قرارات بحظر الواردات الهندية فرضتها أقطار مختلفة مع نهاية القرن السابع عشر، إلا أن تلك القرارات لم تكن فاعلة قط، واستمر استيراد المنتجات المنسوجة يدوياً إلى إنجلترا على نطاق واسع. وفي عام 1681 أرسل نساجو الحرير في لندن عريضة إلى البرلمان يعترضون فيها على ارتداء السكان المنسوجات الهندية، ولكن العريضة قوبلت بالرفض. وفرضت رسوم على الواردات بدأت بعشرة في المئة عام 1685، ثم زادت إلى عشرين في المئة بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ. ومع ذلك تواصلت زيادة الواردات، فأفضت إلى أن حاول نساجو الحرير تدمير مباني شركة الهند الشرقية. وفي عام 1701 فرض حظر على واردات منسوجات الحرير من البنغال، وفرضت غرامة على ارتدائها، إضافة إلى 15 في المئة من الرسوم المفروضة على الملابس التيلية البيضاء[44]، حتى إنه تم حظر تصنيع الأقطان المطبوعة «الهندية» التي جاءت على أسلوب النُسخ المقلدة من الهند بمركز الحرير في مدينة ليون (Lyons) بحيث تحوّل

(44) Chicherov, *India, Economic Development in the 16th-18th Centuries: Outline History of Crafts and Trade = Ekonomicheskoe razvitie Indii pered angliiškim zavoevaniem*, p. 125.

إنتاجها عبر الحدود إلى جنيف (Geneva)، وتم ذلك لصالح الصانعين السويسريين[45].

لم تكن أوروبا بحال من الأحوال هي المنفذ الوحيد للسلع الهندية، ففي منتصف القرن الثامن عشر كانت بومباي قد أفادت من حقيقة أن أحمد أباد قد انقطعت عن تجارة الساحل من خلال تقدم سلطة الماراثا (Maratha). وعلى يد التجار، وخاصة الإنجليز ومن شاركهم من طائفة البارسي، ازدهرت بومباي وظهرت المصانع على صعيدها[46]. وفي هذا الوقت، كان المزيد من الصادرات من بومباي يتجه شرقاً إلى الصين (ولا سيما القطن والأفيون) أكثر من اتجاهه إلى إنجلترا، ومع ذلك عانت بريطانيا عجزاً تجارياً مع الهند، فخلال الفترة 1710 ـ 1759 استوردت شركة الهند الشرقية بضائع بقيمة 924,0000 جنيه استرليني، وصدرت سبائك بقيمة 000 833 26 جنيه[47]. وبطبيعة الحال، كان هناك أرباح إضافية «غير منظورة» على شكل مرتبات وغنائم. ولكن المحاسبة عن التجارة أظهرت النوع نفسه من العجز في الذهب والفضة الذي سبق أن اعترض عليه بليني منذ 1700 سنة. ويرجع قدر كبير من هذا العجز إلى شراء الملابس التي استمر تصديرها بكميات كبيرة على الرغم من التدابير الحمائية التي كانت تتخذها الحكومة المحلية، ولم تكن الحكومة الكولونيالية

---

(45) Herbert Lüthy, *La Banque protestante en France, de la révocation de l'édit de Nantes à la révolution*, affaires et gens d'affaires; 19, 2 vols. (Paris: S. E. V. P. E. N., 1959-), vol. 1, p. 50.

(46) من هذه المصانع ما تم تسجيله في بداية القرن التاسع عشر بما في ذلك ستة عشر مصنعاً للبارسي، وخمسة عشر للهندوس، وتسعة للأوروبيين، وأربعة للمسلمين، وأربعة للأمريكان، وثلاثة للبرتغاليين، ومصنعان مشتركان بين البارسي والصينيين.

(47) Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study*, p. 92.

هي التي شجعت من جانبها الصناعة الهندية اليدوية على مرّ القرن الثامن عشر. وإذ عمل التجار من خلال الوسطاء، فقد استوردوا الحرير والقطن، وقدموا سلفيات وقاموا بجمع المنتجات التامة الصنع.

لم يقتصر الأمر على طلب المنسوجات الواردة من الخارج، فقد بدأ إنتاج أوروبا من الأقمشة القطنية قبل عصر التصنيع بفترة طويلة، واقتضى استيراد المواد الأولية. وكان القطن محصولاً هندياً أصيلاً، ويشكل المادة الرئيسية لصنع الثياب على مدى قرون. ومع ذلك، كان القطن الهندي الخام القصير التيلة يستخدم على نطاق محدود في تجارة التصدير قبل منتصف القرن الثامن عشر[48]. وكانوا يصدّرون جزءاً منه إلى الصين، ولكن الإمدادات الأكبر للمصانع البريطانية كانت تحتاج إلى التشكيلات الطويلة التيلة من الولايات الجنوبية في أمريكا، إذ توسع الإنتاج وطرأ عليه قدر كبير من التحسين بفضل استخدام محالج ويتني (Whitney) (عام 1780). ولكن مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية أصبح هذا المصدر محفوفاً بالخطر، فأدى ذلك إلى زيادة مفاجئة للطلب الخارجي على الخام الهندي من القطن، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلاً بين عامي 1859 و1866.

ويرتبط التوسع في استخدام نباتات النيلة بصناعة القطن. وكان هذا الصنف يستورد بدوره بكميات كبيرة عندما بدأت أوروبا اتصالها التجاري المباشر مع الهند على الرغم من أن هذا النبات كان يزرع

---

(48) يذكر هيرودوت (المجلد الثالث، ص 106) «الصوف الذي ينبت على الأشجار البرية» في الهند، بينما وجدت أقمشة قطنية في المقبرة الغربية في ميروي وترجع إلى الفترة الإغريقية - الرومانية، انظر: A. J. Arkell, «Meroe and India,» in: William Francis Grimes, ed., *Aspects of Archaeology in Britain and Beyond* (London: H. W. Edwards, 1951), p. 32.

في مصر ويستخدم في روما، وبعدها تم جلبه إلى إيطاليا على يد التُجار اليهود. وقد بدأ يحلّ محل نبات الوسمة الأزرق (Isatio Tinctoria) الذي كان يزرع على نطاق واسع في ألمانيا (وخاصة حول إرفورت (Erfurt) في ثورينغيا (Thuringia))، وكذلك في فرنسا وإنجلترا على الرغم من أن هذا النبات جاء أصلاً بدوره من الصين والجزيرة العربية، ثم وصل إلى إيطاليا وألمانيا نحو القرن العاشر الميلادي، وإلى فرنسا وأسبانيا في حوإلى القرن الثاني عشر الميلادي، وكذلك إلى الجزر البريطانية في عام 1582.

وعلى مدى وقت طويل بُذلت جهود لإبقاء مزروعات النيلة بعيداً عن أوروبا حيث لا سبيل إلى زراعتها. وفي عام 1799 أقسم صباغو نورمبرغ (Nuremberg) ألا يستخدموا شيئاً بخلاف نبات الوود (Woad) أو الوسمة، بينما أمر هنري الرابع ملك فرنسا بإنزال عقوبة الإعدام بحق الذين يستخدمون هذه المادة الغريبة. وفي عام 1737 فقط أصبح الصباغون الفرنسيون قادرين على استخدام هذا النبات بحرية. وكما رأينا، فإن زراعة النيلة في الهند لقيت تشجيعاً كبيراً من جانب الهولنديين والبريطانيين في غوجارات في المناطق المجاورة لساركيج (Sarkhej)، ولكنها عانت بدورها تبعات أحوال المجاعة التي حدثت في أوائل القرن السابع عشر عندما تعيَّن على أوروبا أن تلتمس إمداداتها من هذا الصنف في جزر الهند الغربية.

وعليه، يمكن القول إجمالاً بأنه عندما جاء الأوروبيون للمرة الأولى إلى المحيط الهندي في القرن السادس عشر الميلادي كان لهم أثر مبدئي محدود نسبياً، ذلك لأن الشبكة الهائلة للتجارة الدولية التي كانت تمتد بين شرق أفريقيا والجزيرة العربية والخليج الفارسي والهند وجنوب شرق آسيا وأندونيسيا والصين لم تكن في بادئ الأمر قد تغيَّرت بحكم وجودهم. وفيما كان البرتغاليون مهتمين بالسيطرة على تجارة التوابل بعيداً عن سيطرة العرب، فإن قدراً كبيراً من

التجارة الآسيوية ظل في أيدي تجار غوجارات الذين لم ينقلوا فقط منتوجاتهم من الملبوسات والنيلة والأفيون في تجارتهم، بل كانوا يحملون كذلك البضائع التي كان ينتجها الآخرون، ولا سيما التوابل[49]. وكانت السفن الأوروبية أصغر حجماً وأقل رأسمالاً. واستخدم الإنجليز مبلغاً من الرأسمال يصل متوسطه إلى 000 200 روبية حتى مع بداية القرن السابع عشر، بينما كانت السفن من غوجارات التي يجر بعضها في البحر الأحمر تساوي خمسة أضعاف هذا المبلغ، وقد وصلت الحمولة المزاحة لأكبر «سفن الكنوز» الصينية التي شاركت في الحملات الشهيرة التي قام بها شينغ هوو (Cheng Ho) إلى المحيط الهندي في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي إلى 100 3 طن، بينما لم تكن أيٌّ من سفن فاسكو دي جاما (Vasco da Gama) تبلغ في حمولتها المزاحة أكثر من 300 طن. وفي عام 1588 كانت أكبر السفن التجارية الإنجليزية تقل حمولتها عن 400 طن[50]. وهكذا كان الأوروبيون بمثابة الأقارب الفقراء، وحتى في القرن السابع عشر لم يستطيعوا أن يعلّموا فنون تجارتهم وصناعتهم الجديدة للسكان المحليين، وكان الجانبان يعيشان في ما يبدو مستوى التطور نفسه إلى حد كبير[51]. وبعبارة

(49) Michael Naylor Pearson, *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), p. 10.

(50) Ma Huan, *Ying-Yai Sheng-Lan: The Overall Survey of the Ocean's Shores [1433]*, Edited by J. V. G. Mills and translated by Feng Ch'eng-Chün (Cambridge, MA: Haklyut Society, 1970), p. 31.

ومع ذلك، فإن الفرقاطه البرتغالية مادري دي ديوس التي استولى عليها الإنجليز في عام 1592 كانت حمولتها المزاحة 2000 طن.

(51) Pearson, Ibid., p. 10.

أخرى، ففي هذه المرحلة بالذات لم يكن مهماً توصيف اقتصاد ما بأنه رأسمالي فيما يوصف الاقتصاد الآخر بأنه إقطاعي أو راكد أو آسيوي. لقد كانت المعجزة الأوروبية بانتظار الحدوث، بل إن البيانات التي جمعها المؤلفون عن الهند، دع عنك الصين أو الشرق الأدنى، توحي حتى بأنها يمكن أن تكون قد حدثت في موقع آخر.

هذه النقطة يؤكدها تحليل غوف (Gough) لمملكة ثانجافور (Thanjavur) في جنوب الهند حيث علقت على فكرة ماركس بشأن الأسلوب الآسيوي في الإنتاج، وهي تقبل إلى حدّ ما بوجود المجتمع المحلي «المكتفي ذاتياً»، وتتكلم عن «كميونات القرية» على الرغم من أن الفكرة لا تتلاءم كثيراً مع آراء أخرى تطرحها من جانبها، ذلك لأن الأمر شهد تجارة واسعة النطاق ونظاماً إدارياً للدولة. وهي تدّعي أنه على الرغم من وجود الكميونات «فقد بدا وكأن ذلك النشاط لم يكن يحول في جوهره دون توسع الإمبراطوريات، وزيادة تقسيم العمل، وتزايد سكان متخصصين في مناطق الحضر، وتطور المصنوعات والتجارة»[52]. ومن الوجهة الاقتصادية، الظروف التي تهيئ لظهور الرأسمالية تكاد تكون كاملة، في حين أن الاستثناء الوحيد في رأيها تمثّل في أن الدولة كانت تفرض سيطرة صارمة على عمليات التصنيع والتبادل التجاري والثروات الخاصة «بحيث يبدو من المشكوك فيه إمكانية تطور نظام رأسمالي من دون تدخل أوروبي ومن دون غزو أوروبي في نهاية المطاف»[53]. ومع ذلك، فلا بد من أن الهوة الفاصلة كانت ضيقة

(52) Kathleen Gough, *Dravidian Kinship and Modes of Production*, Publication / Indian Council of Social Science Research; no. 115 ([New Delhi]: Indian Council of Social Science Research, 1978), pp. 5-6.

(53) المصدر نفسه، ص 6.

بكل تأكيد، ذلك لأن الهند لم تعدم وجود فئة منظمي المشاريع المستقلين، وبعضهم نشأ في ما بعد بوصفهم أصحاب مصانع في غوجارات في منتصف القرن التاسع عشر، إذ كانوا يرتبطون غالباً بالعائلات التجارية والطبقات المتاجرة التي عاشت قبل تلك الفترة، فيما كانت سيطرة الدولة قائمة في أماكن أخرى. والحق أن الأمر كان ينطوي على قدر من تدخل الدولة، وكثيراً ما كان ينظر إلى ذلك على أنه أمر جوهري بالنسبة إلى النشاط التجاري في البندقية، ومصانع فرنسا في القرن السابع عشر، وبعد ذلك في مرحلة التحول الياباني نحو التصنيع. ومن الصعب دائماً قياس التوازن بين الأنشطة الفردية للمستثمر وبين تدخل الدولة، كما أنه من الصعب تقييم المساهمة التي يقوم بها الجانبان، فمساهمة الطرفين أمر لازم، وإن بدرجات متفاوتة، وأوقات وأماكن مختلفة، ولا يمكن للتحليل أن يتواصل على أساس الاختيار حُكماً بين الفرد والدولة.

نحن لا نتعامل في غوجارات في ذلك الوقت مع تجارة أو صناعة تنظمها الدولة، وإن كان هذا الأمر يمكن أن يكون معمولاً به في جنوب الهند، ولا نتعامل مع قوة عمل تابعة للغير على الرغم من أن قدر «الحرية» التي كان يتمتع بها النساجون، سواء كانوا من المنبوذين أم من طبقات الهندوس أو المسلمين، أمر موضع شك. والسؤال الجوهري المطروح يدور عما إذا كان بوسع قوة العمل هذه أن تقدِّم عمالاً حضريين تحتاج إليهم التطورات الراديكالية التي كانت تطرأ على مجال المصنوعات. وهذا سؤال سوف أعود إلى مناقشته في الفصل السادس.

أما الذي غيّر الأوضاع أولاً في أوروبا، وبعد ذلك في الهند، فكان الاستجابة التنافسية إزاء الواردات. وكما يوضح شودوري (Chaudhuri) «فربما لم يكن صدفة أن التوسع في استخدام الآلات

في مجال الإنتاج حدث في مجال صناعة النسيج في أوروبا التي ربما قد أدت الواردات الهندية إلى تشكيل الطلب عليها من جانب منظمي المشاريع الإنجليز[54]. وعلى المدى الطويل، فإن الاستجابة إلى الواردات الضخمة من الأقطان، وإلى الطلبات المحلية، تمثَّلت في تطوير أشكال مميكَّنة من الإنتاج، ما لبثت أن وصلت ذروتها في إنتاج المصانع نحو سنة 1780. كما كانت الخيوط بخلاف القطن خاضعة للإنتاج من المصانع بدورها: شجعت شركة الهند الشرقية تربية دودة القز لإنتاج الحرير خلال الحروب النابليونية عندما كان متعذراً الحصول على الحرير الإيطالي.

والحاصل أن عملية التصنيع سرعان ما انتشرت في أوروبا، فعلى سبيل المثال بدأت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية في ساكسونيا (Saxony) بين عامي 1800 و1830. وفي التاريخ الأخير كان ثمة أربعة وثمانون مصنعاً من مصانع الغزل في شمنيتز (Chemnitz) (كانت مدينة كارل ماركس في فترة ما). وهذه المصانع (شملت 361200 من الأنوال). وكانت خمسة وستون منها تدار بمحركات المياه، وأربعة تدار بالبخار. وكما في الهند، فإن خيوط الغزل الناتجة من المصانع كانت تقدَّم إلى أصحاب الأنوال اليدوية في البيوت على الرغم مما كان يتم من مواصلة تجهيزها في المصنع. وفضلاً عن ذلك كانوا يواصلون الإنتاج طبقاً لنظم النقابات الحرفية[55]. وقد استجاب التجار الهنود وشركاؤهم بطريقة مماثلة بعد ذلك التاريخ

(54) Chaudhuri, «Foreign Trade. 1. European Trade with India,» in: Raychaudhuri and Habib, eds., *The Cambridge Economic History of India*, p. 397.

(55) Heinz Stützner and Dagmar Szöllösi, «The Development of Technical Education during the Second Stage of the Industrial Revolution in Saxony,» *History and Technology*, vol. 2 (1985), p. 69.

بخمسين عاماً تقريباً. وفي منتصف ذلك القرن كانوا قد بدأوا شراء الآلات القديمة من أوروبا لكي يقدموا الخيوط، وبعدها المنسوجات للسوق المحلية لتلبية الطلبات، وبعد فترة دخلوا في مضمار المنافسة على الأسواق الخارجية. فإذا ما طبقنا المنطق نفسه على الهند أسوة بالمطبق على نطاق واسع على أوروبا، فلا سبيل إلى حدوث هذه التغيُّرات السريعة إلا إذا كان الاقتصاد والمجتمع مستعدين لمثل هذا التطور (على الأقل القطاعات ذات الصلة فيهما).

وعندما حدث التحول نحو التجارة في مجال المنسوجات كان تحولاً درامياً تم عبر السنوات 1814 ـ 1821، أي عقب انتهاء حروب نابليون على نحو ما نراه في الجدول رقم (4 ـ 1). وفي ما يتصل بالسوق الداخلية، اتبع كثير من الكتّاب خطى ماركس عندما افترضوا أنها انهارت مع تطور الثورة الصناعية في أوروبا: «كانت عظام نساجي القطن تؤدي إلى تبييض سهول الهند»، هكذا كتب ماركس[56]. مع ذلك، فلا يبدو أن هذا كان صحيحاً على إطلاقه، ففيما انخفضت أسعار الأقمشة بحكم منافسة مانشستر (Manchester) جاء مقدم الغزل المصنوع آلياً ليدعم موقف النول اليدوي المحلي كإطار متميز عن الغزل باليد[57]. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن الطلب على المنسوجات القطنية قد زاد، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة عدد الناس، كما يرجع أيضاً إلى أنهم استخدموا مزيداً من الثياب (المآزر مثلاً)، كما يرجع أيضاً إلى أن الناس تحولوا من المواد الأخرى إلى

(56) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy = Das Kapital,* Introduced by Ernest Mandel; Translated by Ben Fowkes (New York: [Vintage Books, 1970]), vol. I, p. 4.

(57) Morris, «Towards a Reinterpretation of Nineteenth Century Indian Economic History,» p. 612.

استخدام القطن. ومع ذلك، تأثرت الصناعة، وخاصة مع انتشار خطوط السكك الحديدي التي كثيراً ما أفضت إلى سرعة انهيار بعض الصناعات الحرفية اليدوية الهندية بعد أن أصبح بإمكان القطارات أن تجلب مصنوعات رخيصة من إنجلترا. هكذا فقدت قرى حرفية بأكملها أسواقها، فزاد عدد العمال الزراعيين مع نهاية القرن. ومع ذلك، واصلت صناعة الأنوال اليدوية أهميتها في الهند، بل شهدت انتعاشاً أيضاً في البنغال، وفي مواقع أخرى بظل حركة سواديشي (Swadeshi) التي شجّعت استخدام المنسوجات المصنوعة وطنياً، وكان ذلك جزءاً من المقاومة ضد القوة المحتلة، فضلاً عن العودة إلى التقاليد المحلية، إذ بلغت أعلى ذروة لها عندما أعلن غاندي ارتباطه لا بالنول إليدوي فقط، ولكن أيضاً بالنسج إليدوي أيضاً (الخادي) (Khadi).

الجدول رقم (4 ـ 1) التجارة في الأقمشة بين الهند وبريطانيا العظمى، 1814 ـ 1828

الصادرات الهندية إلى بريطانيا العظمى (بالقطعة)		الصادرات البريطانية إلى الهند (بالياردة)
1814	1,266,608	818,208
1828	422,504	42,822,077

وما زال إنتاج الثياب «غير المصنعي» يحظى بحصة كبيرة من السوق الهندية، ويرجع ذلك جزئياً إلى نوعية الحرفة اليدوية، فيما يرجع كذلك إلى مساندة الحكومة، فضلاً عن الأسباب العقائدية والمبررات الجمالية.

نمو الصناعة الهندية

في عام 1818 وصلت إلى أحمد أباد خيوط الغزل والمنسوجات المصنوعة آلياً، وهو العام الذي استولى فيه البريطانيون على المدينة، وقد بدأت معالجة المصنع المحلي للقطن في الهند مع إنشاء شركة غزل ونسج بومباي على يد دافار (Davar) في عام 1851، فأنشىء أول مصانعها في عام 1854 مع استيراد المعدات والفحم من بريطانيا. وجاء ذلك في أعقاب التحرر الكامل من قرارات الحظر التي كانت مفروضة على تصدير الآلات، لأن الأمر لم يقتصر على بريطانيا وحدها، وإنما شمل كلاً من فرنسا وألمانيا وبلجيكا عندما حظرت تصدير آلات النسيج كإجراء حمائي حتى أصبحت التجارة في أدوات الماكينات صناعة أو حرفة بحد ذاتها[58]، وفي عام 1843 قرر روبرت بيلاه رفع قرارات الحظر.

وشهدت السنوات الثلاث التالية إقامة مصنعين تم تأسيسهما كليهما على يد أعضاء الأسر الثرية. كما أن أرباح بومباي من القطن والأفيون وبناء السفن التي كانت قد توقفت مع مقدم البخار عادت من جديد لتوجّه نحو مجالات الصناعة. وسرعان ما أعقب أول مصنع في بومباي مصنع آخر في برودش (باروخ)، فبدأ العمل في عام 1855 على يد واحد من زراع القطن البريطانيين، وهو لاندون (Landon) الذي كان قد سبق إلى نصب ماكينات أمريكية لتنظيف وكبس القطن، وأمضى 17 سنة يعمل في صناعة القطن في أمريكا، وشارك في إدخال تشكيلات من القطن الطويل التيلة. وفي واقع الأمر، كان هذا المصنع قد أُنشئ عقب انهيار مشروع مشترك مع رانشودلال شوتالال (Ranchhodlal) من أحمد أباد الذي طالما ظل

(58) Makrand Mehta, *The Ahmedabad Cotton Textile Industry: Genesis and Growth* (Ahmedabad: New Order Book Co., 1982), p. 38.

يحلم بإدخال الأساليب الصناعية إلى الهند. وعندما ثارت منازعات مع مسؤولي مصرف بارودا الذين كانوا يستثمرون في المصنع، قرر لاندون المضي وحده قدماً وحقق نجاحاً كبيراً.

لم تغب نماذج بومباي وبروش عن تجار أحمد أباد. وحتى قبل ذلك، فقد شهدت أربعينات القرن التاسع عشر جهوداً من أجل تحسين الإنتاج، فأفضت إلى إنشاء محلج بالبخار ودارت مناقشات حول تأسيس شركة مساهمة[59]. وكان رانشودلال من الأشخاص الذين كانوا يفكرون في إدخال الآلات في ذلك الوقت، وهو موظف حكومي ينتمي إلى عائلة من البراهما شاركت في الإدارة قبل المشاركة في التجارة، ولكنه فكر في تأسيس مصنع نحو سنة 1847، ثم بذل محاولته بعد سنتين من ذلك التاريخ[60]. بيد أنه عجز عن جمع رأس المال اللازم، وكان عليه أن ينتظر حتى سنة 1861، أي بعد عشر سنوات من نجاح مصنع دافار في بومباي حتى افتتح أول مصنع للغزل في أحمد أباد مدعوماً بوجهاء النخبة المالية في تلك المدينة. ولدى وصف محاور الائتمان في غوجارات من منتصف القرن الثامن عشر يؤكد شارما (Sharma) أهمية الضرائب (التجارية) والزراعية في الريف والمدينة التي كان يدفعها المصرفيون والتجار ممن استخدموا جانباً كبيراً من هذا الإيراد لأغراض تجارية. وكانت المدفوعات تتم في المدن من خلال طرائق المقاصة، أي بغير أن يتم تداول النقود في واقع الأمر[61]، واستمرت أهمية هذه

(59) المصدر نفسه، ص 20.

(60) Pavlov, *The Indian Capitalist Class: A Historical Study*, p. 281.

(61) G. D. Sharma, «Urban Credit and the Market Economy in Western India, c. 1750-1850,» in: Gareth Austin and Kaoru Sugihara, eds., *Local Suppliers of Credit in the Third World, 1750-1960* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1993).

الخبرات بالنسبة إلى نشوء الصناعة.

كان هذا أول مشاريع رانشودلال الذي شيَّد مصنعاً كبيراً ليشكل جزءاً من التوسع الشاسع في تلك المدينة. وبعد سنوات، أي في عام 1893 شارك في المؤتمر الوطني الهندي، وكانت تلك حلقة في سلسلة ارتباط رجال الأعمال من غوجارات مع حركة الاستقلال التي بلغت ذروتها عندما سكن غاندي في المدينة. بعد ذلك، أصبحت أحمد أباد بمثابة مانشستر الهندية، وأعلنت مؤخراً عن نفسها بوصفها «مدينة المستثمرين». وعلى الرغم من أن بداية نمو الصناعة في غوجارات قد قامت أصلاً على القطن، إلا أنه لم يتم إنشاء أي من المصانع الثلاثة الأولى في أحمد أباد على يد أعضاء الفئات التجارية على الرغم من أن هذه الجماعات كانت تستثمر في تلك الشركات، ولكنها فضلت الاستمرار في عمليات التجارة والصيرفة باعتبارها أنشطتها المتعارف عليها، وكانت تدر عوائد أكبر. وفضلاً عن ذلك، كانت مشاركة طائفة إلياني في الصناعة قد أُعيقت من خلال النظرة إلى أن الحشرات كانت تُباد في سياق عملية التصنيع[62]. وفي نهاية المطاف، تغلبوا على هذا التردد، وبدأ مصنع تابع لهذه الطائفة يعمل في عام 1878، ومنذ ذلك الحين سيطرت طائفتا إلياني والفيشنافا (Vaishnavas) على الصناعة، إذ كانتا تستخدمان غالباً الروابط الطائفية في كفالة التآزر بين الأفراد، وفي اختيار أعضاء الوكالات الإدارية.

على أن المنجزات التي تحققت بعد ذلك في أحمد أباد لم تكن نتيجة أنشطة منظم واحد للمشاريع، ولا حتى مجموعة صغيرة. وكما

(62) Mehta, *The Ahmedabad Cotton Textile Industry: Genesis and Growth,* pp. 86-87.

يلاحظ مهتا (Mehta)، فإن إنشاء المصنع الأول في أحمد أباد عام 1861 تم على وسط بيئة مكتملة من إنشاء المشاريع. وعندما وصل البريطانيون في عام 1818 وجدوا مدينة تعاني الصراع بين الماراثا والمغول، ولكنها كانت مدينة ارتبطت طويلاً بالصناعة والصيرفة والتجارة، ولا سيما في مضمار إنتاج القطن.

وعند مناقشة هذه المشاكل يشير تمبرغ (Timberg) إلى حقيقة أن إنشاء مصانع هندية جديدة كان ينطوي على مبادرات لتنظيم المشاريع من نوع مختلف عن تلك التي تجسدها مبادرات إنشاء المصانع الأولى للمنسوجات في إنجلترا. لقد تم تخطي «المشاكل الفنية» في أماكن أخرى، وكان ذلك ضرورياً في الهند ويتمثل في «تنسيق عوامل الإنتاج» من أجل كفاءة الإنتاج بما يكفي لمواجهة المنافسة الأجنبية الدائمة[63]. وفي هذه الحالة، كان الأمر الجوهري بالنسبة إلى أوائل الصناعيين مقارنة بمن جاء بعدهم، يتمثل، فضلاً عن السوق ورأس المال وما إلى ذلك، في الدراية الفنية التكنولوجية التي كانت مسألة تتعلق بالمعرفة الأساسية بتكنولوجيا متطورة، وهي أمر كان يتصل بوضوح بتراث كان قائماً من العمل اليدوي. ومن الواضح أنه إذا عمل المرء وسط ظروف متنامية من الإنجاز التكنولوجي يتاح له مزيد من فرص تنظيم المشاريع والاستثمار، ولكن هذا النمو لم يكد يتصل بالمتغيرات الاجتماعية أو السيكولوجية أو الثقافية المتأصلة باعتبار أن القيادة في هذه الميادين يمكن أن تتغير بسهولة نسبية على الأقل في ظل ظروف من «النمو المكتفي ذاتياً».

كان أول مصنع للنسيج من حيث اختلافه عن الغزل في الهند

(63) Thomas A. Timberg, *The Marwaris, from Traders to Industrialists* (New Delhi: Vikas, 1978), p. 3.

هو مصنع «أورينتال»، وقد أنشأته في بومباي في عام 1890 عائلة ساسون (Sassoons)، وهي أسرة من اليهود الشرقيين جاء إقرارها من طليطلة (Toledo) عبر بغداد لكي يثبتوا وجودهم في هونغ كونغ وإنجلترا. وفي عام 1860 تمت جباية عشرة في المئة من الرسوم الجمركية على الواردات من أجل سداد الديون التي تم تكبدها من جرّاء ثورة التمرد الهندية (1857 ـ 1859)، وانطوت على طلب من أعضاء البرلمان البريطاني لفرض تعريفة على الملبوسات الهندية مكافئة للرسوم الجمركية الهندية. ومرة أخرى رأوا أن الإنتاج الهندي يشكل تهديداً. وبلغت قوة لانكشير (Lancashire) إلى درجة أنها أجبرت حكومة الهند على فرض ضريبة «معادلة» تبلغ 5 في المئة على الملبوسات الهندية المصنوعة تعويضاً عن ضريبة الواردات التي تم فرضها في عام 1894، وبذلك أقنعوا كثيراً من أصحاب المصانع الهندية بدعم حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي كان قد ساعد منذ تأسيسه في عام 1885 على نشر فضائل دعوة سواديشي (Swadeshi) الوطنية كجزء من رد الفعل إزاء استيراد السلع المصنوعة من أوروبا[64].

وفي بادئ الأمر، تم تصدير جانب كبير من الإنتاج إلى الشرق، ولا سيما من خيوط الغزل، وأتيحت فرصة واسعة النطاق في الصين حيث كان التجار قد شاركوا لوقت طويل في تجارة الأفيون، وتجارة نبات النيلة، وفي الملابس المنسوجة يدوياً. وإلى هذه المجموعة من الأصناف أضيفت خيوط الغزل لأغراض الاستخدام المحلي، ما أدى إلى تطور صناعة الغزل في بادئ الأمر في الهند. ومنذ البداية، فإن هذا التحول لم يلق معارضة من جانب

(64) Mehta, Ibid., pp. 116-117.

الصانعين الإنجليز في لانكشير، ولكن في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر بدأت الهند تزيح منتجاتهم من السوق. ومع السيطرة المتدرجة لليابان على تجارة الصين (على الرغم من أن جماعات تاتا (Tatas) في بومباي كانت تصدّر القطن أيضاً إلى اليابان) في نهاية ثمانينيات القرن المذكور طرأ تغيير في الاتجاه إلى السوق الداخلية، سواء من ناحية خيوط الغزل أم من ناحية الأقمشة. لقد كانت المصانع الهندية حتى ذلك الحين تغزل الخيوط لصالح الأنوال اليدوية، ولكنها تحوَّلت إلى النسج، ومن ثم كانت تحت سيطرة لانكشير[65]. ومع نهاية القرن، أفضى هذا التحول إلى انخفاض شديد في الصادرات البريطانية من الأقمشة إلى الهند من 1932 مليون ياردة في الفترة 1896 ـ 1900 إلى 1166 مليون ياردة في الفترة 1918 ـ 1922، بينما ارتفعت صادرات الهند إلى أوروبا بسرعة. وبعد عام 1918 بدأت اليابان تغلغلها إلى السوق الهندية، فزاد ذلك من حُمّى المنافسة.

وفيما كان تجار غوجارات ومرواري مترددين إلى حد ما في الاستثمار بالأراضي، ومن ثم كانوا على حذر من حيث الاستعداد للتحول إلى الإنتاج المصنعي إلا عندما تحين الفرصة، لم تكن الحالة كذلك على الإطلاق في البنغال: كان التجار المحليون يشترون الأراضي بالفعل، في حين كان البريطانيون هم الذين يعملون على نطاق كبير في الأنشطة التجارية، ومع ذلك استثمر البنغاليون أنفسهم في هذه المصانع الأجنبية التي توقعوا أن يحصلوا على وظائف في سلكها، فضلاً عن العمل في نهاية المطاف على بدء بعض المشاريع التي امتلكوها. ومن بين 546 مصنعاً مسجلاً في كلكتا

(65) Timberg, Ibid.

قبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك 179 مصنعاً يملكها الأوروبيون، وإن كان هناك 367 مصنعاً مملوكاً من الهنود. أما الأعمال التجارية الهندية، وكان معظمها أعمالاً خاصة، فكانت تخص بالذات أعضاء طبقة الكاياستا (Kayastha) (الكُتّاب) والبراهما، وإلى حد ما تخص السيخ (Sikhs) والمراواري (Marawaris).

وقد اتبعت صناعة الجوت نمطاً مماثلاً للقطن. وحتى عام 1830 كانت صناعة الجوت خاضعة لاحتكار النول إليدوي البنغإلي، وبعد ذلك أنشأوا مصنعاً للتجهيز في مدينة دوندي (Dundee) الاسكتلندية، فأفضى ذلك إلى استيراد الجوت الخام. وأدت حرب القرم (1853 ـ 1856) إلى قطع الإمداد الروسي للمصانع في اسكتلندا، فشجعت على استيراد الجوت الخام من البنغال، وأعقب ذلك في عام 1854 إنشاء مصانع في البنغال حيث أدخلوا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أول نول يدار بقوة البخار. وهذه المشاريع كانت إلى حد كبير في أيدي الأوروبيين، ولكنها ما لبثت أن تحولت إلى أرض الهند، وشجعت على الاستثمار المحلي، ومن ثم أصبحت مِلكية محلية في نهاية المطاف. وفي عام 1908 كان إنتاج الهند من الجوت أكبر بكثير من إنتاج دوندي.

وقد بذل الأوروبيون في الهند جهوداً لبدء مصانع أخرى، ولكن دون نجاح ملحوظ. ومن ناحية ثانية، شهدت الساحة خدمات مإلية تمت على صعيد كبير مع إنشاء المصارف وشركات التأمين في مرحلة مبكرة، وترجع إلى عام 1780 (بل قبل ذلك في بعض الحالات)، إذ كان ثمة تأمين على الحياة في عام 1797، وبعد ذلك اتباع نظام الوكالة في كلكتا. ومنذ عشرينات القرن التاسع عشر زاد الطلب على الفحم مع وصول السفن البخارية، واتسعت الفرص

المتاحة أمام منظمي المشاريع المحليين من عام 1833 مع إلغاء احتكار شركة الهند الشرقية، إضافة إلى ما تم جزئياً، ومن ثم كلياً، من تحرير تصدير الآلات إلى الهند في عامي 1825 و1843 على التوالي[66]. وأعقب السفينة البخارية قطار البخار، وبينما كانت خطوط سكك الحديد تموَّل إلى حد كبير وتجهز من إنجلترا، فإنها استخدمت الفحم المستخرج من المناجم المحلية التي شجعوا على استغلالها. وكما يوضح ماركس، فإن النقل الكفء يؤدي إلى تحسين ظروف البلاد[67]. هكذا كانت خطوط السكك الحديد هي التي ساعدت على نقل الآلات من الساحل إلى أحمد أباد على الرغم من أن آلات المصنع الأول كانت منقولة على متن عربات تجرها الثيران من ميناء كامبي[68]. وقد رأى ماركس أن الخطوط الحديد هي التي تحطم نظام الطبقات الجامد القائم على أساس تقسيم موروث للعمل، ولم يحدث ذلك على نحو سريع كما تنبأ، فكما يلاحظ دومونت «فإن التغيُّرات تتوقف على نوعية الموقع السياسي الاقتصادي»[69]، ولكن كلا الوضعين لم يَحُل دون حدوث التحول الصناعي.

ومن الأسباب الرئيسية التي تبرر إمكانية حدوث قدر من التصنيع ما يتمثل في الاختلافات المهمة في اقتصاد ما قبل الصناعة بين أوروبا وآسيا التي لم تكن راديكالية على نحو ما ذهب إليه كل من ماركس

---

(66) John Atkinson Hobson, *Imperialism: A Study* (London: James Nisbet & Co., 1902).

(67) Shyam Rungta, *The Rise of Business Corporations in India, 1851-1900*, Cambridge South Asian Studies; 8 (London: Cambridge University Press, 1970).

(68) Mehta, *The Ahmedabad Cotton Textile Industry: Genesis and Growth*, p. 53.

(69) Dumont, *Homo Hierarchicus: Essai sur le système des castes*, p. 276.

وفيبر ودومونت، بل معظم أصحاب النظريات الاجتماعية. وقد أوضح هذه النقطة جيداً المؤرخ الاقتصادي برلين (Perlin) الذي يصرّ على الأبعاد العالمية للاقتصاد الهندي في أواخر فترة ما قبل الاستعمار، فكانت الهند، شأنها شأن أوروبا، «قد تأثرت بتغيُّرات عميقة وسريعة في شخصية مجتمعاتها واقتصاداتها وأشكال الحكم فيها من القرن السادس عشر على الأقل. ومن الجوانب الأساسية في هذا التطور ما تمثل في رأسمالية تجارية محلية نشأت بصورة مستقلة عن نظيرتها في أوروبا، ولكن على صعيد مسرح دولي مشترك شهد تغيرات مجتمعية وتجارية»[70]. وجاءت هذه التغيرات متصلة بعملية من التحول إلى الاقتصاد النقدي شملت التجارة على صعيد العالم كله:

كانت الفضة من المكسيك وبيرو تتسلل من أوروبا براً، وبكميات كبيرة نسبياً، عبر معظم سنوات القرنين السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ويتم حملها بكميات متزايدة على متن السفن حول رأس الرجاء الصالح، وكذلك النحاس الذي كان يأتي أولاً من أوروبا، ثم يجري شحنه من اليابان بكميات ضخمة بواسطة شركة الهند الشرقية الهولندية، فضلاً عن الطرق غير المباشرة التي كان يستخدمها التجار الصينيون. وبعد ذلك في القرن الثامن عشر، وبصورة متزايدة من المصادر الأوروبية مرة أخرى، كانت أصداف الكاوري (Cowries) تجلب من مصدرها الرئيسي الوحيد في جزر المالديف، وتشكل جزءاً من شبكة توزيع استثنائية أدت في نهاية المطاف إلى ترابط التجارة في المحيطين الأطلسي والهندي في إطار علاقة معقدة من الاعتماد المتبادل. ثم كان هناك البودام (Bodam) وهو نوع من اللوز المر غير الصالح للأكل يستورد من فارس إلى موانىء الساحل الغربي للهند. كل

(70) Perlin, «Proto-Industrialization and Pre-Colonial South Asia,» p. 33.

هذه الوسائل . . . كانت تستخدم بوصفها عملة متداولة.

يرى برلين هذا التوسع متصلاً بزيادة ملموسة في حجم السكان وفي المستوطنات الزراعية التي تمت في حوالى القرن الخامس عشر، فضلاً عن تسارع نمو الحضر (المتصل بصورة وثيقة مع إنتاج المنسوجات)، ومع نظم الضرائب الجديدة، بما يشير إلى تطور إنتاج سلعي واسع النطاق في الأرياف وفي الأسواق التي كانت تشارك في توزيع هذا الإنتاج[71]. وبعبارة أخرى، كانت ثمة عمليات موازية تتم على الجبهة الاقتصادية في آسيا وأوروبا على حدٍ سواء.

وطبقاً لما يقول به برلين كان السبب في أن الهند لم تتحول صناعياً في الوقت نفسه يتمثل في مشكلة التحول من رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي. وهذا التحول تم تثبيطه من قبل التغلغل الاستعماري الذي أدّى دوراً كبيراً من خلال تشجيع الإنتاج في أوروبا مع تشجيع «التخلف» في الأماكن الأخرى. وهذه العملية من إعادة توجيه رؤوس الأموال كانت مهمة على وجه اليقين. ولكن الأقطار الأخرى في أوروبا تعيَّن عليها تحويل رؤوس الأموال إلى المشاريع الجديدة المتصلة بالتصنيع، ففي ساكسونيا (Saxony) بدأت هذه العملية بعد 20 عاماً من بدايتها في بريطانيا، واستغرقت 20 عاماً أخرى لكي تستقر تماماً. وفي غضون 20 عاماً ثالثة، تم إنشاء المصانع في الهند، ولم يكن ذلك بعد وقت طويل من رفع القيود عن تصدير الآلات، بما أتاح هذا التصدير حتى قبل وصول الخطوط الحديد. وهذا التأخير لا يبدو تماماً كنتيجة لعقبات هيكلية متأصلة بقدر ما أنه ناجم عن مصاعب محددة بصورة أوضح. وكانت اقتصادات الهند والغرب تعمل أحياناً ضمن مسارات متوازية، بمعنى أن أحدها كان

(71) المصدر نفسه، ص 63 و69.

يتفوق في مجال ما، بينما يتفوق الآخر في مجال مختلف. وظلت الهند لوقت طويل مركزاً لشبكة من التبادل التجاري تمتد من الشرق الأدنى إلى الصين حيث كانت مصنوعاتها من الأقمشة هي أهم السلع على الإطلاق.

ولقد تطرقْت إلى حاجتنا لإلقاء نظرة على ما سبق من شبكات تجارية كانت تقوم أساساً على تطورات عصر البرونز وازدهرت في المحيط الهندي وبحار الصين من ناحية، ثم في البحر الأبيض المتوسط من الناحية الأخرى، فضلاً عن الطرق البرية التي تمثل طريق الحرير الشكل الأكثر درامية منها[72]. وثمة جوانب أخرى من النظم الاجتماعية في الشرق والغرب كان يُنظر إليها غالباً في ضوء أوجه التضاد والاختلاف، وكلها جوانب مهمة. ولكن هذه الاختلافات كان ينظر إليها في معظم الأحوال على أنها تحول دون «تحديث» المجتمعات الشرقية، وتشجع على استمرار «طابعها أو ركودها غير المتغير نسبياً»[73]. على أن التطورات الراهنة، وحوادث التاريخ المنقضي، والطروحات النظرية، تحض على ضرورة أن نعاود النظر في بعض هذه الادعاءات، وبخاصة وشائج القرابة والأسرة التي تعوق التطور في حالة هنا، وتشجعه في حالة أخرى.

---

(72) انظر مثلاً مجموعة الأوراق المعنونة «أهمية طرق الحرير في تاريخ الحضارة الإنسانية»، وقائع الحلقة الدراسية المستقلة المعقودة في أوساكا في تشرين الأول/ أكتوبر 1988 بالاقتران مع مشروع اليونسكو «دراسة متكاملة لطرق الحرير: طرق الحوار»، ولمزيد من المراجع، انظر الرسالة الإخبارية للمشروع، العدد 3، نيسان/أبريل 1993 انظر: Tadao Umesao and Toh Sugimura, eds., *Significance of the Silk Roads in the History of Human Civlizations*, Integral Study of the Silk Roads: Roads of Dialogue, Osaka, Japax 24-26 Oct., 1988, Seminar Papers (Unerco: [n.pb.], 1992).

(73) Raychaudhuri, *Jan Company in Coromandel, 1605-1690: A Study in the Interrelations of European Commerce and Traditional Economies*, p. VII.

5

الأسرة والمشروع التجاري في الشرق

في ضوء درجة النشاط التجاري والصناعي في الهند يطرح السؤال عن أسلوب إدارة هذا النشاط. ولقد رأينا أن تجار الشرق الأدنى القديم كانوا قد اتخذوا بالفعل عدداً من ترتيبات الشراكة في سياق إدارة شؤونهم، وكان ذلك سابقاً على ما شهدته أزمنة بعد ذلك من التعامل على أساس شراكة الكومندا ورابطة الفراترنا (Fraterna) في البحر الأبيض المتوسط. ومن واقع السجلات القديمة (على الأقل منذ سنة 1900 قبل الميلاد) كان ثمة نوعان من أنواع المشاريع المشتركة في مجال التجارة والأعمال: النوع **الأول** تجسَّد في المشروع الأسري الذي كان يتألف من ذوي الرحم، وكان غالباً ما يطلق عليه اسم الشركة أو الدار على الرغم من أنه كان ينطوي بالذات على شراكة تعاقدية. أما النوع **الثاني** فهو الشراكة التي تضم عدة أطراف لها مصلحة في المشروع، وتقوم على أساس عقد من دون أي روابط أخرى. ولأن التعاون مع الأقرباء أو ذوي الرحم أو مع الأسرة أو الأصدقاء يمثل ملمحاً عاماً من ملامح مجتمع ما قبل الصناعة، فليس مما يدعو إلى العجب أن نجد ترتيبات مماثلة في جنوب وشرق آسيا وشرقها. ومن الدارسين، بمن فيهم فيبر نفسه،

من قالوا بأن الأهمية المولاة لنظام الطبقات في الهند، وللعشيرة في الصين، فرضت قيوداً على تطور النشاط «الرأسمالي» الذي قيل إنه يعتمد على تنظيم بيروقراطي (بمعنى تنظيم غير عائلي وبعيد عن الأقرباء والمحاسيب) بحيث يتصل بنهج فردي يتبع في عملية تنظيم المشاريع. وفي إطار هذه النظرية، لا يقتصر الأمر ببساطة على الجماعة الممتدة، بل تشكل الأسرة نفسها عائقاً يحول دون التطور. وثمة رأي أوروبي شائع يجري على النسق التالي: «عندما جاء التجار الغربيون للمرة الأولى في أعداد كبيرة إلى الهند وجدوا أهلها منضوين في إطار نظام اقتصادي واجتماعي جامد، إذ كانت الوحدة هي القرية الزراعية... وحيث كان القرويون مقسّمين إلى شرائح طبقية جامدة، وفي إطار كل من هذه الطبقات، كانت ثمة «عائلات مشتركة» ـ بمعنى أخوّة من الكبار وعائلاتهم، وكانوا يقتنون الممتلكات على المشاع»[1]. وكانت الأدوات «البسيطة» في الزراعة والحرف اليدوية تعني اقتصاداً يقوم على أساس القرية بعيداً عن المدن وساحات البلاط القليلة الحاكمة، وانطوى الأمر على عدة عوامل كانت تكبح تقدم الاقتصاد على نحو ما حدث «في أقطار شرقية»، وتتمثل في التفسير الديني للحياة، والموقف المتخذ من المرأة، وحال الزواج المبكر، ونظم الأسرة والطبقة»[2]. ولنأخذ العائلة مثلاً: اقتناء الممتلكات بواسطة مجموعة كبيرة بما يكفل الحماية وقت الأزمات عندما تقع المجاعة بسبب الضغوط السكانية، وإن كانت بحدّ ذاتها كابحاً للتقدم الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فهناك النزوع الفردي الذي يشجع روح التجريب وينطوي على «ميزة

(1) Daniel Houston Buchanan, *The Development of Capitalistic Enterprise in India* (New York: The Macmillan Company, 1934), p. 13

(2) المصدر نفسه، ص 16.

كبيرة». وسوف أعود إلى مناقشة هذه النقاط لاحقاً، ومع ذلك ففي مجتمعات أوراسيا الرئيسية لم يكن ثمة فصل فئوي بين هذه الأساليب المستخدمة في حشد القوى للعمل، بل كان هناك تشديد على تلك الأساليب، وهذه المبادئ المتصلة بالعمل ما زال معمولاً بها حتى الآن.

وعلى الرغم مما قد يصدق من أنه في بعض مجتمعات الصيد وجمع الثمار البسيطة كان الرجال أخوة بالمعنى الحرفي، وكانت النساء أخوات (أو أقرباء بصورة أو بأخرى)، ففي مجتمعات العصر البرونزي في الشرق والغرب لم تكن الأنشطة الاقتصادية تقتصر على الأقارب وحدهم. وحتى في الجماعات الزراعية البسيطة، مثل لوداغا (LoDagaa) في غرب أفريقيا، كان الناس يعملون معاً كأصدقاء (با) (Ba) أو كجيران في الأحوال التي لم تكن فيها القرابة هي الوشيجة الأساسية، أو ربما لم تكن لها أهمية على الإطلاق. ومن هذه المجالات ما كان يتمثل في التعاون الاقتصادي في الحقول، ومن الناحية الأخرى ظلت القرابة تتسم بأهمية محورية في النشاط الاقتصادي في الهند، ليس في القطاع الريفي وحده، ولكن في أنشطة التجار، وكذلك في تطور الشركات الصناعية.

الأسرة والمشروع التجاري في الهند

الأسرة «المشتركة»

كثيراً ما ينظر إلى الدور الذي كانت تضطلع به صلة القرابة في المشاريع التجارية وغيرها على أنه يرتبط بوجود الأسرة المشتركة الممتدة، أو ما يعرف بالقانون بأنه الأسرة الهندوسية غير المنقسمة. وبما أن هذا الشكل كان يقارن بالأسرة الأوروبية الممتدة، ويتعارض مع الوحدة النواة التي يعرفها المجتمع الصناعي الحديث، فنحن

بحاجة إلى تفحّص الفكرة بقدر من التفصيل طارحين سؤالاً يقول: ما هي ملامحها الرئيسية؟

ثمة فرعان من القانون الهندوسي يتعاملان مع «الأسرة المشتركة» (Joint Family)، وهما «الميتاكشارا» (Mitakshara) و«الدايابهاغا» (Dayabhaga). وطبقاً للفرع الأول، فليس من الملزم أن يعيش الأشخاص في مسكن أسرة مشتركة حتى يحافظوا على حقوقهم المتشابكة، وهي حقوق المشاركة في ممتلكات الأسرة، ولكن يتعيّن أن يتحدروا من جدّ واحد من الجيل الرابع عشر. وبمقتضى الفرع الثاني من القانون الذي نشأ في البنغال، لا يستطيع الابن أن ينال حقوق الإرث خلال حياة الأب، كما أن التقسيم لم يكن مسموحاً به بين الأجيال المتعاقبة.

ومن شأن أسرة مشتركة من هذا النمط أن تشمل رجالاً وأبناء وبنات غير متزوجات إلى جانب الزوجات، وكانت البنت المتزوجة تتلقى هبة تسمى «استريدهانا» (Stridhana)، وتشمل الجواهر وغير ذلك من المنقولات الثمينة التي لم يكن من سبيل إلى حرمانها منها بغير موافقة أقربائها. ثم جاء قانون حق المرأة في الامتلاك الصادر عام 1937 لكي يمنح الزوجة حق التمتع بحصة زوجها في المِلكية المشتركة، أو في الممتلكات الموروثة بصورة مشتركة خلال حياتها من دون إعطائها الحق في التنازل عنها.

وفي إطار القانون الهندوسي في ضوء ما طرأ عليه من تحولات من خلال الاتصال مع البريطانيين ومع المفاهيم البريطانية، فإن الملكية المشتركة تتصل بالملاّك المشتركين للملكية الجماعية بحيث يكون لهم مصلحة متناسقة ومتساوية، وربما يتم تثبيت الحصص (بين مالكيها) أو تترك بغير تحديد أو تثبيت (في ما بين الورثة). وتمثل الممتلكات الأسرية المشتركة النوع الثاني. وهناك في واقع الأمر ثلاثة أشكال معترف بها للملكية المشتركة، هي:

1 ـ الحيازة المشتركة.

2 ـ الحيازة الجماعية.

3 ـ الوراثة الجماعية.

وبموجب القانون البريطاني هناك أيضاً:

4 ـ الحيازة بواسطة كيان جماعي، كأن يُعدّ الزوج والزوجة بمثابة شخصية واحدة ويتم تداول الممتلكات بينهما. ومنذ عام 1925 تم إدماج هذا الشكل الخاص من أشكال الملكية المشتركة مع الشكل الأول.

وفي إطار حيازة مشتركة، يعدّ الأطراف متساوين، وتسود وحدة في المصلحة ولا يمكن التوصية بالأنصبة بسبب قاعدة البقاء على قيد الحياة: نصيب أي عضو يتوفى ينتقل تلقائياً إلى الورثة المشتركين إلى أن يتوفى آخر واحد منهم، أو إلى أن يتم تقسيم التركة. ويمكن التصرف في حصته بين الأحياء إذا ما اتفقوا على ذلك. وفي هذه الحالة، فإن الذي يعطي والذي يأخذ لا يصبح ضمن الحائزين المشتركين. ومع ذلك يمكن دائماً تحويل الملكية إلى الابنه وقت الزواج أو بعده، وإلى أطراف أخرى لأغراض دينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون منافع التعليم الهندوسي لعام 1930 يقضي بأن الممتلكات المكتسبة من خلال تعليم يكون ممولاً بواسطة «الأسرة المشتركة» لا تعد ممتلكات مشتركة.

وفي إطار القانون الهندوسي التقليدي، تتألف الأسرة المشتركة من سلالة جدّ مشترك تتحدر على أساس خط ذُكوري متصل، بما في ذلك البنات قبل زواجهن والزوجات بعد ذلك، إضافة إلى الأبناء بالتبني في أعلى ثلاث طبقات طائفية، والأبناء غير الشرعيين الذين لا يحصلون سوى على ما يقيم الأوَد. ومن ناحية المبدأ، فمثل هذه

الأسرة تربطها قرابة العَصَب، وكذلك وشائج القربى أو التبني، فضلاً عن مشاركتها في أموال الممتلكات. ولكن هذا قد يضم كذلك مأكلاً مشتركاً وتعبداً مشتركاً وسكناً مشتركاً على الرغم من أن كلاً من هذه الأمور ليس بالملزم. وينتهي هذا الوضع عندما ينفصل أفراد الأسرة رسمياً وليس عندما يتوفى أحدهم. ومع ذلك، فهو لا ينتهي عندما يكون أحدهم قادراً على إضافة عضو آخر، بمعنى عندما تضم الأسرة سيدة في طريقها إلى الأمومة. وفيما يمكن للأسرة أن تتوقف عن المشاركة في ما يتصل بالطعام أو العبادة أو السكن، فإن الانفصال لا يحدث في نهاية المطاف إلا عندما يتم تقسيم الميراث. وهذه التركة تنقسم (بدلاً من أن تنتهي) من دون حاجة إلى مستندات، وذلك في حال إذا ما تم الاتفاق على هذا التقسيم رسمياً. وقد يفترض حدوث هذا الاتفاق ليس فقط من خلال الفصل في الممتلكات، أو في التمتع بها، ولكن عندما يتم فصل جزئي، بل حتى أيضاً إذا ما تم تعريف رسمي للأنصبة ذات الصلة، وهنا يمكن افتراض حدوث تقسيم في التركة.

الأسرة المشتركة في مجال الأعمال التجارية

العمل التجاري للأسرة المشتركة يدخل في نطاق الوحدة غير المقسّمة، ويؤول إلى الورثة بمن في ذلك الذين جاءوا من بعد، على الرغم من أن غياب عقد ما يعني أنها ليست شركة ذات طابع رسمي. والحاصل أن الكارتا (Karta) أو الرأس هو الذي يتمتع بالسيطرة الكاملة على الأمور ريثما يتم التقسيم، بل يمكن له أيضاً أن يستخدم الأموال المتاحة لبدء مشروع تجاري جديد. ولا يحول وجود مصالح مشتركة دون أن يعمل أفراد الأسرة في مشاريع خاصة بهم. وعلى سبيل المثال، ثمة شركة لأسرة مشتركة كبرى في أحمد أباد مصممة على أساس عدد الأبناء، وهي تضم سبعة مصانع، وكل منها

يقوم على أمره ذرية منها خمسة أبناء وبنتان. وإذا ما عملوا في شركاتهم هذه يتقاضون مرتباً، وإلا فهم يحصلون على أرباح أو يمتلكون الأسهم. وفي الوقت نفسه، فمعظم الأعضاء ذوي الصلة يحاولون إنشاء مشروعاتهم الخاصة بهم، ولا سيما عندما تصبح المجموعة الأصلية في نهاية المطاف متضخمة من حيث العدد، ما يفضي إلى انقسام نهائي. وعلية، فكثيراً ما يحتفظ أعضاء الأسرة بوظيفتين، وهذا وضع كان الآباء المؤسسون بالتأكيد جديرين برفضه باعتبار أن العمل الثاني ينظر إليه على أنه نشاط خاص يتم على حساب وقت الشركة.

على أن «الأسرة المشتركة» تواصل العمل في هذه المشاريع الصناعية، لا بسبب التقاليد أو بالقصور الذاتي، ولكن لأنها تنطوي على ميزات تقدرها حق قدرها الأطراف الفاعلة. ويلاحظ كاباديا (Kapadia) أنه «على الرغم من أن الجيل الأصغر كثيراً ما يشكو من الجو الخانق للأسرة المشتركة، لكن هذا الجيل يبدو في الوقت نفسه واعياً بالمزايا المؤكدة المستقاة من المعيشة المشتركة، والمعونة الاقتصادية، وإمكانية اللجوء بعضهم إلى بعض في كثير من الأزمات، وسلامة تنشئة الأبناء، والحدّ من نفوذ أو تأثير الاحتكاكات بين الأزواج والزوجات»[3]. وتتم هذه المساعدات المتبادلة سواء بين الذين يعيشون أم الذين لا يعيشون في مسكن مشترك، وغالباً ما تؤدي إلى تخفيف حدّة التوترات، وإن كانت لا تتيح مزيداً من الفرص أمام المبادرة الفردية. وهذا الجانب ما برح سبباً من أسباب سوء الفهم، وخاصة بالنسبة إلى الديموغرافيين الذين يعتمدون على

(3) Kanailal Motilal Kapadia, *Marriage and Family in India*, 3rd ed. (Bombay; London: Oxford University Press (Indian Branch), 1966), p. 291.

تعدادات الأسر المعيشية. وعندما طُرحت الأسرة المعيشية للنقاش خلال الحكم البريطاني ولا يزال الأمر على هذا النحو حالياً، «فإن الإشارة كانت إلى الأسرة المعيشية المشتركة، أو إلى الأسر التي تتعايش في بيت واحد»[4] وهذه بالضبط هي المعلومات التي تظهر في تقارير التعدادات السكانية التي قلّما تقصّت العلاقات بين الذين يعيشون في بيوت متجاورة، فضلاً عن الذين يعيشون في منازل أو دور متباعدة. ومع ذلك، فهذه الروابط مهمة دائماً على الصعيد المحلي، إذ يمكن أن تشكّل أساس «الأسر المشتركة». وفي قرية ناندول (Nandol) الهندوسية في غوجارات، عاشت الأغلبية الكبرى من السكان في كنف الأسر الزوجية، وقد يجد المرء كثيراً أقارب يعيشون على مقربة، وبعضهم يعيش في الدار المجاورة. وفيما يتألف الجيران من أخوين، فقد يظلان متعاونين في مجال الزراعة أو في غيرها من الأنشطة، فيشكلان وحدة من منظور الإنتاج أو الاستهلاك، بل إن الوحدات من النوع الأكبر لا تقتصر سمتها فقط على مجموعات الهندوس، فعند مناقشة «الأسر المعيشية» المسلمة في باكستان يورد كورسون (Korson) أرقاماً عن المساكنة المشتركة، وتلك فئة يدرجها ضمن الإقامة المتاخمة (بمعنى الوحدات المتعاونة)، وترد هذه الأرقام في الجدول رقم (5 ـ 1).

إن نمط التوزيع المعروض في الجدول رقم (5 ـ 1) نمط شائع بما فيه الكفاية في المجتمعات الأوروبية، فضلاً عن المجتمعات الآسيوية حيث ينطوي على التعاون الاقتصادي والاجتماعي ضمن مجموعات سكنية أكبر، وكذلك بين بعض الأسر المعيشية المتجاورة

(4) Kumud Desai, *Indian Law of Marriage and Divorce* (Bombay: Popular Prakashan, 1964), p. 25.

سكنياً. وفي الهند، يمكن أن تستمر الأسرة الهندوسية المشتركة لوقت طويل، وبصرف النظر عمّا يلحق بذلك من سكن مشتَرك، لأن المؤسسة القانونية لا تلبث أن تتحول إلى حيث تقسيم الملكية المشتركة، وتظل ذات أهمية أكبر من سواها بالنسبة إلى الأسر المالكة للأسهم بما في ذلك الأسر العاملة في المشاريع التجارية. وتختلف ترتيبات المعيشة والعمل معاً اختلافاً كبيراً، كما تختلف في ما بينها بشأن الأساس «الطبقي»، وكلما فُرضت قيود على المساحة زادت إمكانيات وقوع المشاكل. وحتى عندما لا تتواصل حال الإقامة المشتركة، يمكن استمرار حال الإنفاق المادي المشترك، بمعنى أن الإيرادات تصبّ في صندوق مشترك على الأقل من المشروع المشترك. ولاحظ إبشتاين (Epstein) أن الأخ الذي يضمن لنفسه وظيفة في المدينة غالباً ما يحتفظ بمشروع له في القرية، وقد يواصل الانتماء إلى «عائلة مشتركة» أو إلى «عائلة غير مقسَّمة». وفيما لا تشارك الأسر الفقيرة إلا نادراً في مثل هذا الوضع المثالي بصورة ظاهرة، إلا أنه من المرجَّح أن تمارسه كلما ازداد يسارها المادي بما يشير إلى القبول إما بالمعايير «الأرقى» أو بمزايا إدارية. وفي أحوال أقل تنظيماً قد يكون نفوذ الأسرة قوياً، وخاصة في اختيار الأزواج المشاركين. وتعدّ هذه التأثيرات أقوى ما يكون عندما تتعايش عناصر الأسرة المشتركة في أماكن متقاربة على الرغم من أن التوترات الداخلية قد تحدّ من إمكانية التعاون في ما بينها. وعلى سبيل المثال، ففي مجال الطبقات الوسطى العليا قد تنشأ أسر حضرية لتعيش في عدد من المنازل المتجاورة القائمة على مساحة واحدة من الأرض، بحيث يقيم الأفراد في موقع واحد، ولكن ليس في بيت واحد. ومرة أخرى قد تنجم تشكيلة من «التفاعلات» بين الوحدات المؤسّسة لهذا الوضع من الأقل إلى الأقصى، ويتحدَّد ذلك جزئياً على أساس مسافة القرابة. ومن أكثر الترتيبات التعاونية شيوعاً ما يتمثل في أن

يتناول الجيل الأكبر سناً الطعام بصورة منتظمة مع الجيل الأصغر، وإن لم تكن متواصلة حتى عندما يعيشون في أماكن منفصلة. وأدّت مثل هذه الأسر المشتركة دوراً كبيراً للغاية في مجال الأعمال التجارية، وثمة دور رئيسي في التطور الصناعي للهند قامت به جماعات المارواري وكانوا من جماعات الراجستاني (Rajasthani)، وشملوا كذلك مجموعات من طائفة الياني والهندوس[5]. وعلى خلاف البنغاليين لم تكن هذه المجموعة فئة تقدمية ولا متعلمة إلى حدّ كبير، ولكن بالنسبة للتحول إلى التصنيع، فإن الأمر يحتاج إلى المتعلمين لإدارة العمل، وإلى من حصّلوا معارف متقدمة في الميادين العلمية ـ التقنية، فضلاً عن «رجال الأعمال» لدفع خطى المشروع إلى الأمام.

الجدول رقم (5 ـ 1):

الحجم الوسيط «للأسر المعيشية» في غرب باكستان

«الأسر المعيشية»	الحجم
الممتدة	17,3
المتوسّعة	15,1
الأخرى	7,6
الأوّلية	60,0

المصـــدر: J. H. Korson, «Some aspects of Social Change in the Muslim Family in West Pakistan,» in: Dhirendra Narain, ed., *Explorations in the Family and Other Essays: Professor K. M. Kapadia Commemoration Volume* (Bombay: Thacker, [1975]).

(5) Thomas A. Timberg, *The Marwaris, from Traders to Industrialists* (New Delhi: Vikas, 1978).

وبما أن رجال الأعمال من طائفة المارواري لم يكونوا أميين بالتأكيد، فقد تاجروا بالحبوب والمنسوجات، كما شاركوا في عمليات إقراض الأموال. ويلاحظ أحد المعلّقين على نحو ما فعل غيره كيف أن «أعمالهم التجارية كانت منظمة على أساس نظام الأسرة المشتركة»[6]. وهؤلاء التجار من المارواري استخدموا الأسرة الممتدة قاعدة في أسفارهم. وعندما كانوا يتنقلون كانوا يتلقون العون من «رفاقهم في المجتمع»، وكثيراً ما يقيمون في «المضايف المشتركة» التي وصفت بأنها جزء فاعل بالذات من نظامهم التجاري[7]. وكانوا يعملون معاً حتى تنقسم الأسرة وبعد ذلك ينفصلون. وتشير مثل هذه العملية إلى قيد على نمو الشركات العائلية، وما يتم في نهاية المطاف من الاستعاضة عنها بشركات إدارية. وبمعنى آخر يبدو أن الأمر لم ينطو فقط على عملية تطوّر داخلي أو دوري، بل كان ثمة عملية ثورية يحلّ في إطارها محل الشركات العائلية شركات تقوم على أساس منظّم وبيروقراطي. وكثير من المعلّقين الذين نظروا إلى التنظيم البيروقراطي على أنه بديل تنظيمات القرابة العائلية يخلطون بين هذه التطورات الداخلية وبين التغيُّر التطوري. وفيما شهد الأمر بالتأكيد نمواً في هذه الشركات عبر الزمن، فإن الشركة العائلية كانت تنطوي على آليات تحوي آثار التشاحن، بل تتيح أيضاً درجة من الانفصال. ولكن الأهم من ذلك أن ثمة شركات عائلية جديدة ما زالت تقوم سواء ضمن الشركات الموجودة فعلاً (باستخدام رؤوس الأموال الموروثة)

---

(6) Shyam Rungta, *The Rise of Business Corporations in India, 1851-1900*, Cambridge South Asian Studies; 8 (London: Cambridge University Press, 1970).

(7) Timberg, Ibid., p. 165,
في معرض الإشارة أيضاً إلى كتاب بابانك بشأن الميمُون في باكستان.

أم على يد مستثمرين جُدد (وغالباً ما يتم ذلك برأس مال مقترض) .

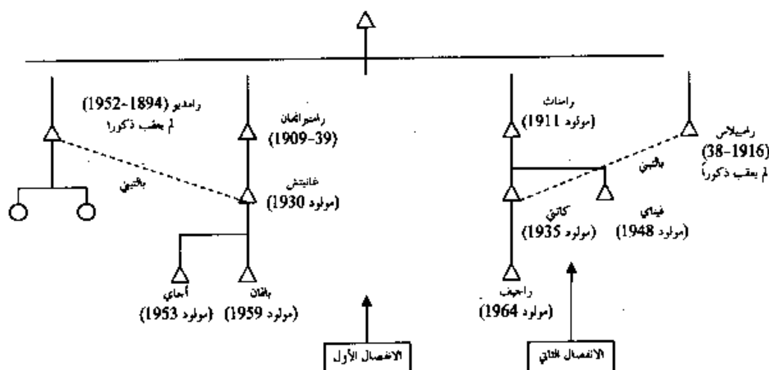
ومن الميزات الكبرى التي تتمتع بها الأسرة الهندوسية غير المنقسمة، على غرار شراكة الكومندا بين الأقرباء الذين تجمعهم آصرة واضحة من الرحم، ما يتمثل في أنها تكفل الاستمرارية الطويلة الأجل للاستثمارات وللتنظيم الذي تحتاجه الشركات. إن وجودها لا يتوقف على حياة أو موت أفراد على الرغم من أنها قد تختفي بوضوح إذا ما رحل كل أفراد الذرية. ولكن هذا أمر مستبعد حدوثه في جنوب آسيا وشرقها، حيث يمكن في حال غياب الورثة أن توجَد ممارسة التبنّي، وهو ما يميز المنطقة عن أوروبا والشرق الأدنى. والنتيجة هي أن تلك الشركات العائلية لا تندثر على الإطلاق. وعلى أقل تقدير، فإن وجودها يطول أمده جيلاً من بعد جيل، وهو ما تشهد به السجلات التاريخية الحافلة بنماذج كاملة على الصعد كافة[8].

(8) هنا أورد نموذجاً من الصين، فمع بداية هذا القرن العشرين طرحت مذكرات مسؤول إقليمي في المنطقة التي يحتلها البريطانيون في ويهاوي حالة لافتة إلى حدٍ خطر. جاء رجل أمام البلاط قائلاً: إن حقوقي في ممتلكات في صنغ لين ـ تنغ يعارضها ابن عمي. لكنني أنا المالك الشرعي، فقد دفنت صنغ لين ـ تنغ وأنا مسؤول عن شاهد روحه وأضطلع بالاحتفالات السنوية الخاصة به (Reginald Fleming Johnston, *Lion and Dragon in Northern China* (London: John Murray, 1910), p. 140).

وقد تبيّن أن الرجل المتوفى الذي قام التنازع على ممتلكاته مات بغير أن يعقب أطفالاً في عام 1701، وأن الجد الأعلى للشاكي كان قد دفع في ذلك العام كل نفقات جنازته وكأنه أول المحزونين على روحه وباتفاق العائلة نصُبوه ابناً بالتبني للمتوفى ووارثاً لممتلكاته. وهذه الحادثة لا تبيّن فقط الصلة الوثيقة بين الجنازات والممتلكات وعبادة الأسلاف، بل تمثل الاستمرارية (الخيالية) التي يكفلها التبني والوعي العميق بالتواصل في ذهن الأطراف ذوي الصلة.

الشكل رقم (5 ـ 1): انهيار البودار

أنانديلال (1874 ـ 1940)



المصدر: *Business India*, 4-17 November 1985.

وإذا استقينا مثلاً من الهند المعاصرة لوجدنا أن صحيفة **بزنس إنديا** تنشر في تشرين الثاني/نوفمبر 1985 مقالاً بعنوان «إنهيار البودار»، وفيه وصف لمشاكل أسرة تمتلك شركة منسوجات في مومباي، وكان مؤسسها أنانديلال (Anandilal) (1874 ـ 1940) قد أعقب أربعة أبناء، وعندما توفى الثاني (باء) تاركاً ابناً وحيداً من صلبه، تبناه أخوه الأكبر (ألف، رامديو (Ramdeo)) الذي لم يعقب ذكوراً. أما الابن الثالث (جيم)، فقد قدم ابنه الوحيد لكي يتبناه الأصغر (دال) الذي لم يعقب بدوره ذكراً. وكانت النتيجة أن الحفيدين كانا يستحقان وراثة ملكية الآباء (الطبيعيين والمتبنين)، ومع ذلك كان جيم قد أنجب ابناً آخر بعد ثلاث عشرة سنة من الابن الأول، ومن ثم فقد اضطرب هذا الاتساق. وبحلول عام 1966 أدى ذلك إلى انفصال موقت بين المجموعتين الرئيسيتين، ثم أعقبه انفصال حاسم بعد سنتين، ما نجم عنه قدر كبير من المرارة. وعلى

الرغم من أن الفرعين ظلا متخاصمين إلا أنهما احتفظا بمكاتب في المبنى نفسه. وهذا ملمح مهم تتسم به الأسر المشتركة باعتبار أن المصالح المشتركة قد تستمر حتى عندما يتخاصم الطرفان، بما يفضي إلى إمكانية إحياء العلاقة في وقت لاحق أو على يد الجيل التالي. وفي الوقت نفسه، فالابن الثاني للأخ جيم، الذي يستحق وحده نصف حصة ممتلكات أبيه، انفصل عن أخيه الأيسر حالاً في عام 1983، ويقال إنه اقترب أكثر من الشريحة التي تتألف من ذرية الأخوين ألف وياء.

هذا النمط من أنماط السير ليس بعيداً عن الشيوع، بل يمكن التنبؤ به ديموغرافياً. وبما أن نسبة من العائلات المتزاوجة لن يكون لها ورثة من الذكور، يزداد احتمال الاستمرار إذا ما أمكن إعادة توزيع ذرية الذكور بهذه الطريقة. أما البديل، فيمكن أن يعصف بالتخطيط الطويل الأمد، ويشجع على أن يعكف المساهمون العموميون في شركة ما على توخي مصالح قصيرة الأجل في هذا الشأن. وسوف نتحول بعد ذلك إلى نموذج مصنع للنسيج في أحمد أباد. وفي هذه الحالة كان لدى عضو مسنّ في الأسرة بنتان، ولكنه لم يتبن أي أبناء، وبدلاً من ذلك كان له زوجان لابنتيه، ولكن ليس لهما ميل لممارسة الأعمال التجارية. وبوسعك أن تختار من تتبناه، ولكن اليوم لم يعد الأمر ميسوراً باستمرار لكي يختار المرء أنسباءه. وقد تأثرت السياسة الناتجة من شركة الأسرة تأثراً قوياً بافتقار مثل هذا الرجل إلى الاهتمام بعنصر الاستمرارية، كما أن الرغبة في البيع نجمت عنها نوعية من السلوك تماثل الانقسام الذي اتسم بـ «تقارب السكن وتخاصم الأفراد» على نحو ما حدث بين صفوف البودار (Podars).

وبعبارة أخرى، لم تكن الأسرة الممتدة مقتصرة على الزراعة أو على الحرف اليدوية، ولا كانت غريبة عن المعاملات المالية المعقدة

سواء في الماضي أم الحاضر، بل إن عملياتها استمرت عبر الأجيال. ولقد شهدنا الطريقة التي يمكن فيها للحرفيين أن يتحولوا ليصبحوا تجاراً، بينما ورث سائر التجار مصالح مالية راسخة القِدم. وكلتا الفئتين أصبح أفرادها من القادة في مجال طبقة الأعمال التجارية الحديثة في الهند، وإن كانت هذه الطبقة الأخيرة اتسمت بالأهمية بصورة خاصة خلال فترة الاستعمار البريطاني. وعلى سبيل المثال، كان هناك كستربهاي للبهاي (Kasturbhai Lalbhai) الذي شيَّد واحدة من أكبر المصالح التجارية التي كانت تمتلك المصانع (وأصبحت متنوعة النشاط) في مرحلة مبكرة من القرن، وهو من سلالة شنتيدا (Shantidas) الشهير الذي كان جواهرجياً لدى أباطرة المغول جهانجير (Jehangir) وشاه جيهان[9] (Shah Jehan).

ومع التحول إلى الإنتاج الصناعي الحديث استمرت هذه المشاريع تعمل بوصفها شركات عائلية، ولم يكن هذا الملمح بحال من الأحوال مقتصراً على غوجارات، فثمة دراسة أُجريت في مدراس، ووجدت أنه باستثناء صناعة القطاع العام وشركة من القطاع الخاص كانت المشاريع كلها في العيّنة تتألف من شركات عائلية[10]. ومرة أخرى، لم توضح الدراسة بالضرورة حدوث انهيار في نظام

(9) Dwijendra Tripathi, *The Dynamics of a Tradition: Kasturbhai Lalbhai and His Entrepreneurship* (New Delhi: Manohar, 1981), and Claude Markovits, *Indian Business and Nationalist Politics 1931-1939: The Indigenous Capitalist Class and the Rise of the Congress Party*, Cambridge South Asian Studies; [no. 33] (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

(10) Milton Singer, «The Indian Joint Family in Modern Industry,» in: Milton Singer and Bernard S. Cohn, eds., *Structure and Change in Indian Society*, Viking Fund Publications in Anthropology; no. 47 (Chicago, IL: Aldine Pub. Co., [1968]), p. 440.

«العائلة المشتركة» على اعتبار حقيقة أن أعضاء هذه الشركات كانوا يعيشون عادة في أسر معيشية (نواة)، لأنهم واصلوا الالتزام بالكثير من «واجبات الأسرة المشتركة»، وشكلوا «أسراً مشتركة معدَّلة» عملت على ترتيب الزيجات وتضافرت معاً في مجال العبادات المحلية، وأحياناً نظّمت استهلاك الطعام في جماعات منفصلة بين الرجال والنساء.

ويبدو أن الملامح نفسها كانت قائمة في الأسر الهندية في أفريقيا. وفي مقارنة لأسر تجارية في كينيا اتضح أن المستثمرين الأفريقيين قلما كانوا يعملون مع أقاربهم، بينما كثيراً ما فعلها الآسيويون على الرغم من أن المجتمعات الأفريقية كانت تسيطر عليها وشائج القربى بطرق مختلفة. كان الأفارقة الوطنيون يمتلكون الأرض بوصفها سنداً رئيسياً، بينما كان المهاجرون الآسيويون يعتمدون على الأموال وذوي القربى. وتعدّ مالية الأسرة أمراً ضرورياً بسبب الافتقار أساساً إلى التسهيلات المصرفية الطويلة الأجل، ومع إنشاء المصارف ما زال هذا الفرق ملحوظاً، وما يتجلى في هذا الشأن هو أن الأعمال التجارية الهندية القائمة على أساس القرابة هي أكثرها نجاحاً.

وكثيراً ما تتسم الشركات العائلية المعاصرة في الهند بمزيد من التعقيد في هيكلها بأكثر مما يوحي به هذا المصطلح، وبعضها أصبح شركات عامة بحيث كانت ملكية الأسرة تقتصر على جانب من الأسهم. ومع ذلك، فقد حافظت على سيطرتها بطرق شتى، وتعدّ وكالة الإدارة أكثرها شيوعاً. ومن المشاكل القائمة في الهند ما يتمثل في أن المصارف، سواء الهندية أم البريطانية، كانت تدار إلى حدّ كبير بحيث تقدم التمويل القصير الأجل، وهذا جعل الهنود القادرين دون غيرهم على جمع الأموال، سواء من دوائر الأسرة أم الطبقة، هم القادرون بالتالي على الاضطلاع بالتطور الصناعي الذي كان

بحاجة إلى استثمارات أطول أجلاً[11].

ويصدق هذا على التجار الآخرين في الهند، إذ لم تكن الشركة الأسرية مقصورة على السكان المحليين. وعلى الأقل، فمنذ القرن السابع عشر كان تجار آسيا الأرمن الذين اتبعوا في ما يبدو نظام مسك الدفاتر والقيد المزدوج هم على الأرجح الذين تعلموا من الإيطاليين، إذ كانوا يعملون كوسطاء لحسابهم في التجارة الآسيوية، وهم الذين شكلوا الشركات ذات المسؤوليات المحدودة أو المختلطة (شراكة محدودة). وكما هو الحال مع شراكة الكومندا، فإن هذه الشركات تم إنشاؤها بين الأقارب، وكذلك بين الأطراف الخارجية، على أن رابطة القرابة كثيراً ما كانت أساسية بالنسبة إلى مواصلة أنشطتهم التي كانت رأسمالية في طبيعتها، وخاصة عندما لم ينالوا دعماً من جانب الدولة في قليل أو كثير. «هذا العالم من التجار الموزعين جغرافياً، ولكن المتكاملين اجتماعياً، تم إنشاؤه من دون مؤازرة مباشرة من جانب أي دولة، فنجم عنه اتجاه نحو رأسمالية تجارية قامت أساساً على كاهل الأسرة. كما أن روابط القرابة والزواج، فضلاً عن الإعالة، خلقت علاقات من الثقة، فشكلوا أسراً تجارية حقيقية كثيراً ما كان مكفولاً على صعيدها أيلولة الممتلكات من خلال الزيجات التي تمت بين العائلات الكبيرة»[12]. وفي هذا

(11) Hein Streefkerk, *Industrial Transition in Rural India: Artisans, Traders, and Tribals in South Gujarat = Lichte industrie in een kleine Indiase stad* (Bombay: Popular Prakashan, 1985), p. 33.

(12) M. Aghassian and Keram Kévonian, «Le Commerce arménien dans l'océan indien aux XVIIe et XVIIIe siècles,» dans: Denys Lombard et Jean Aubin, eds., *Marchands et hommes d'affaires asiatiques dans l'océan indien et la mer de Chine, 13e-20e siècles*, ports, routes, trafics; 29 (Paris: Editions de l'école des hautes études en sciences sociales, 1988).

المجال، كما في غيره في كبرى دول أوروبا وآسيا، كان من حق البنات والأبناء أن ينالوا جزءاً من الممتلكات الزواجية بوصفها مهراً، أو دوطة، أو كميراث، أو على أساس كل من الحالين. ومن ثم، فكثيراً ما اتسمت زيجاتهم بأهمية كبيرة في عملية السيطرة وتحويل الملكية، وكان لذلك أيضاً دوره في جمع رأس المال، وفي توفير العمالة المطلوبة، لأن روابط القرابة والزواج كانت تكفل الثقة اللازمة من أجل التعاون في الأجل الطويل.

استخدم الأرمن طرق التجارة نفسها من الشرق الأدنى التي كان يعتمد عليها التجار الهنود، وخاصة المسلمون والبارسي (لاجئون زرادشتيون (Zoroastrian) من فارس) الذين لم تكن تقيدهم أي كوابح على نحو ما كان لدى الطبقات الهندية التي كانت تقيّد بذلك أعضاءها. وهؤلاء الهنود لم يكن السفر خارج البلاد محبذاً لديهم، وهكذا فعندما جاء غاندي إلى إنجلترا للمرة الأولى لدراسة القانون كان الأمر يستلزم إقامة طقوس خاصة له من أجل عدم إحراجه، وكما في حالات أخرى لم يحل ذلك بينه وبين السفر.

وكانت الدور التجارية الأخرى تستخدم الطرق المذكورة نفسها، كما كانت منظمة بطريقة مماثلة. ويرد وصف حكاية «بيت شينوي» في السيرة الذاتية لسلطان شينوي (Chinoy) (1962). كان أبوه خوجه مسلماً من كوتش، وقد هيأ له أبواه موقعاً في شركة كانت تمارس عملاً تجارياً واسع النطاق في التصدير والاستيراد مع الصين من ناحية (في الأفيون والمرتزقة)، ومع مسقط من ناحية أخرى (في الرمان والدخان). ومن العائلة كان سلطان الذي أرسلوه للدراسة، بينما اتجه أخوه مباشرة إلى العمل. وبدا الأمر وكأن النشاطين يمضيان جنباً إلى جنب. «كانت آمالي مركزة عليه»، هكذا كتب والده قائلاً: «من أجل تطوير تجارتنا وتعزيز أسرتنا». وفي عام 1904،

ومن خلال المساعي الحميدة لأخيه، عرضوا على سلطان وكالة شركةِ شل للبترول عن طريق صديق للأسرة من بريطانيا، وما كان من أبيه إلا أن اتخذ قراراً: «قررت أن اغتنم هذه الفرصة قائلاً: يا سلطان، ها أنا أدعوك اليوم في العمل التجاري». وليست هناك قصة نجاح على نحو ما تكشفت الأمور أعلى من نجاح ذلك المستثمر المستقل.

ثمة حكاية مماثلة تروى في السيرة التي كتبت عن فاسانترو ديمبو (Vasantro Dempo) المولود عام 1916 في عائلة براهما في غوا، وقد أصبح الآن أكبر ملاك الأراضي ممن يعملون في تعدين خام الحديد. وقد نجح ديمبو في بناء أعمال في مجال النقل البحري على مستوى دولي، وهو يتحدر من أسرة هندوسية غير منقسمة يحكمها عمّ أبيه الذي أوعز إليه أن يتزوج. وهذا التقييد في صنع القرار الفردي في بعض المجالات لم يحُل دون بذل مساعيه في مجال تنظيم المشاريع، بل كانت الأسرة هي منطلق حياته العملية بأكملها. وكان كل من شينوي وديمبو أفراداً في أُسر من التجار راسخة القدم ممن حققوا نجاحاً فردياً كرجال أعمال بمساعدة عائلاتهم على الرغم من أن هذه المساعدة كثيراً ما كانت تعني الرضوخ إلى رغبة الأسرة في ما يتعلق بالعمل وبالزواج.

وكالات الإدارة

رأينا أن شركات الأسر الهندية بالمعنى الواسع لم تكن بالضرورة مشاريع خاصة. وعندما تحوّلت إلى النطاق العام كان للأسرة أن تبقي على جزء كبير أو صغير من الأسهم، ولكن كان بوسعها أيضاً أن تواصل السيطرة الفاعلة عليها. وحتى الآونة الأخيرة كانت الطريقة المفضلة تتجسّد من خلال «وكالة الإدارة» (Managing

(Agency التي تعمل كفرع تابع للشركة «الأم» تحت إشراف العائلة، وهذه الوكالة تقوم بعد ذلك بتعيين بعض أفراد العائلة في مجلس المديرين، بل في تخصصات إدارية أيضاً.

كانت «وكالة الإدارة» اختراعاً في شبه القارة الهندية على الرغم من أن له أكثر من شبيه في مواقع أخرى. وقد نشأت بيوت الوكالة أولاً بكلكتا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان الوسطاء الأوروبيون يجمعون رؤوس الأموال من الضباط العسكريين والأفراد المدنيين المسؤولين في الهند من أجل تشجيع التجارة وجني الأرباح. وفي بادئ الأمر كانت ثمة إخفاقات، ولكن في عام 1833 وضعوا هذا النظام على أساس قواعد يحكمها ميثاق يعرّف الوكالة على أنها «شخصية أو هيئة أو شركة من حقها إدارة كل شؤون الشركة بمقتضى اتفاق مع الشركة». وبعبارة أخرى، من أجل حماية الاستثمارات اضطلعت الوكالة بالإدارة وبإجراء البحوث ودعم الأسهم وتشغيل الصناديق وجمع التمويل (من خلال العمل كضامن) وتسويق المنتجات وشراء الآلات والمخازن وإدارة العمل التجاري. أما المكافأة عن هذه الخدمات، فكانت تأتي على شكل مبلغ مقطوع، بالإضافة إلى عمولة على المبيعات[13].

وبينما كان الموظفون البريطانيون هم أول من امتلك هذه الوكالات وعمل في سلكها، فقد تسلمها من بعد الهنود وأصبحت عضويتها وراثية بصورة عامة[14]. وهكذا نشأ تركيز للنفوذ من خلال تداخل المناصب الإدارية في الشركات المختلفة، فشكلت نمطاً من

(13) Shiva Chandra Jha, *Studies in the Development of Capitalism in India* (Calcutta: Firma K. L. Mukhopadhyay, 1963), pp. 153 ff.

(14) المصدر نفسه، ص 157.

الاحتكارات التي خلقها في العادة توسع المشروع الناجح.

وثمة شكل رئيسي آخر من أشكال الشركة المساهمة نشأ في فترة مبكرة من خلال الاتصال الأوروبي مع جنوب الهند. كانت الشركة المساهمة هي الوسيلة التي تم بها تنظيم شركات للتجار في إنجلترا وهولندا في ضوء تطور للأنواع الأولى من الشركات التي كانت قائمة في إيطاليا والبحر الأبيض المتوسط. وتبنَّت هذه الشركات الأوروبية الشكل التنظيمي نفسه الذي كان سائداً بين التجار الهنود بحيث تتحاشى التعامل مع العديد من صغار التجار، بل إن هؤلاء التجار الصغار هم الذين شجعوا الفكرة أكثر من كبار تجار سورات[15]. ومثل هذه الشركات، التي كانت تضم عادة من نحو خمسة إلى عشرة تجار يشترك كل منهم بمبلغ يتراوح بين 000 10 و000 150 باغودا (Pagodas)، كانت تجسد شراكات تضمّ اثنين أو أكثر من المشاريع العائلية المشتركة أكثر مما كانت بين اثنين أو أكثر من الأفراد[16].

كانت هذه الطرق من السيطرة غير المباشرة التي مورست على يد الوكالات الإدارية التي جاءت بعد ذلك مألوفة في أوروبا، وقد نشأت في إطار المحاولة التي ترمي إلى معالجة التوتر الذي كان من المتيسّر أن ينشأ بين السلطة المالية والخبرة التقنية. وبينما كانت هذه المشكلة بارزة بالفعل أمام مؤسسي أي مشروع، وخاصة عندما يصل إلى حافة النمو أو يواجه تعقيداً تقنياً، فربما كانت أكثر بروزاً بالنسبة إلى من يأتي بعدهم. ومن المعروف أن شركات الأعمال التجارية

(15) Rungta, *The Rise of Business Corporations in India, 1851-1900*, pp. 1-2.

(16) الباغودا كانت عملة مصنوعة في العادة من الذهب وكانت سائدة في السابق بجنوب الهند.

الحديثة تفصل الملكية عن السيطرة من خلال إعطاء الجانب الأول للمساهمين وإسناد الجانب الثاني للمديرين. ومع ذلك، فقد يضم المساهمين أيضاً أسرة المؤسس الأصلي، فضلاً عن أفراد خاصين، كما تُضم باطراد «مؤسسات» ولا سيما شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، بل إن الشركة الخاصة قد تقتضي درجة من الفصل بين الملكية والسيطرة لأسباب فنية، أو قد ينجم قدر من الفصل لأن الشركة يتعيَّن عليها أن تصبح مؤسسة عامة، فتطرح أسهمها بما يعينها على جمع رأسمال إضافي. وفي كلتا الحالين، فإن وكالة الإدارة الهندية كانت تتيح حلاً ممكناً باعتبار أنها تسمح سواء بفصل السلطات أم باحتفاظ الأسرة المؤسسة بجزء من المصلحة التجارية.

«الرأسمالية الجماعية»

ليس ثمة ما يدعو إلى العجب إزاء مشاركة الأسرة في الشركات الهندية، باستثناء أن بعض الأوروبيين الذين نشأوا على أساس خرافة كروزو (Crusoe) الرأسمالية باعتباره أصل المستثمر الفرد. لقد استمرت أهمية الطبقة والقرابة في المجتمعات الهندية، سواء في الداخل أم في الخارج، ولو كانت هذه العوامل كافية لمنع أو حتى لحظر تطور الرأسمالية، فكيف تأتّي اليوم للكثير من (أبناء غوجارات) من أصحاب محلات أو تجار أو صناعيين إنشاء أعمال تجارية في شرق أفريقيا، وفي أنحاء كثيرة أخرى من العالم بما في ذلك إنجلترا وأمريكا؟ لقد كانت الرأسمالية التجارية أمراً مهماً بوضوح في الشرق كما في الغرب. واستطاعت أوروبا بعد ذلك أن تطور أشكالاً من الإنتاج الصناعي على الرغم من أن الهند كانت تشهد بالتأكيد أنشطة مضاهية للأنشطة الصناعية، وغالباً ما كان يزاولها التجار. وسواء كنا نتعامل مع التكيُّف أم الاختراع، فإن نجاح الهنود في هذه الأنشطة

تحَقّق غالباً بدعم من هذه الروابط الأوسع نطاقاً، وليس على الرغم منها. وفيما تم أساساً قدر من التعاون على الصعيد المحلي، فإنه لم يقتصر على الأسرة النواة. إن روابط الطبقة الأوسع نطاقاً كان لها دورها في هذا الصدد على نحو ما حدث بين صفوف المراواري والشتيار (Chettiars) والياپين. وهناك مَثَل على هذا النمط الطبقي مستقي من الطائفة الإسماعيلية في مدينة ميدلاند الإنجليزية في ليسستر (Leicester)، فعندما وصل الهنود الذين ينتمون إلى هذه الطائفة المسلمة عقب طردهم من شرق أفريقيا، أوفدت الطائفة اثنين من رجال الأعمال من كندا لإنشاء الأنشطة، بما في ذلك محطة نفط، بحيث يمكنها توظيف أبناء نحلتهم. والإسماعيلية طائفة دينية يتعمق فيها بالذات الالتزام بأن يساعد أعضاؤها بعضهم بعضاً، وإن كان التعاون يتم ولو على نطاق أقل طموحاً بين كثير من الجماعات الأخرى في المدينة نفسها.

وتوحي القرائن المتاحة من الهند بأننا في حاجة إلى تدارس مسألة ما يطرحه علماء الاجتماع وغيرهم من وجود روابط قربى واسعة النطاق يحدّ من مسيرة «التحديث». إن الروابط المتوسعة، سواء للأسرة أم القرابة أم الطائفة أم الطبقة، تنطوي كلها على مزايا واضحة بالنسبة إلى أنماط بعينها من النشاط التجاري. ويصدق هذا بالذات على المصرفيين في غوجارات وراجبوتانا، وكذلك بين جماعة الشتيار. وفي هذه الحالات، أدى وجود شبكات واسعة للمعلومات، فضلاً عن كرم الوفادة وتوافر الثقة، إلى مزايا، إن لم تكن جوهرية، ولكنها كانت من الطابع الذي تتسم به تلك الأنشطة. وكما أشرْت، من مشاكل الهند أن المصارف الهندية والبريطانية كانت موجهة إلى حدّ كبير للتمويل القصير الأجل (حتى لو صادفت فشلاً كما حدث في مدراس عام 1906)، ما جعل المستثمرين الهنود

يعتمدون في الغالب على جمع الأموال من دوائر العائلة أو الطبقة. وقد ناقشتُ أمر المؤازرة التي تقدمها العائلات المشتركة، ولكن العمليات الكبيرة للمصرفيين الشتيار كانت تعتمد مباشرة على روابطهم في إطار الطبقة الدينية، فضلاً عن الروابط التي تصلهم مع أقرب الأقربين. وهكذا، فإن ممارستهم المصرفية أفضت إلى مناقشة لدور العائلات المشتركة والأسرة النواة في الأنشطة المالية، ما أدى إلى طرح السؤال الأوسع نطاقاً عن مدى التعارض بين الإجراءات الجماعية والفردية. وقد ادعى عالم الاجتماع الياباني شوجي إيتو (Shoji Ito) أن عمليات نكاراتّار (Nakarattar) المصرفية في مرحلة ما قبل الصناعة كانت تقوم على أساس سلطات صنع القرار التلقائية المسندة إلى الوحدة الزواجية أو الباللي (Palli) بطريقة تقرب من الأسلوب الغربي. ولكن لم يحدث إلا بعد ثلاثينيات القرن العشرين أن تمّ على نطاق واسع من الاستثمارات الصناعية جمع الموارد في إطار العائلات المشتركة. وقد لاحظ مراقب آخر هو مدهيفان (Madhevan) تحولاً يتم من داخل الطبقة إلى قيام تنظيم على أساس الطبقة. ومن ناحية أخرى، يرى رودنر (Rudner) أن العمليات المصرفية عند الشتيار كانت تتم دائماً على يد وحدات الأسرة المشتركة، أو على الأقل بين صفوف الشركات الناجحة، وعليه، فهو ينكر سلامة المقارنة الغربية، ويرى أن في جنوب الهند تجسيداً لـ «روح جماعية للرأسمالية» بدلاً من الروح الفردية التي يقال إنها متوافرة في الغرب[17].

ويكاد ما يذكره يكون صحيحاً بشأن النشاطات المبكرة

(17) David West Rudner, *Caste and Capitalism in Colonial India: The Nattukottai Chettiars* (Berkeley, CA: University of California Press, [1992]).

لمصرفيي الشتيار، ولكن من الخطأ وصف المجتمعات على أنها فردانية أو جماعية، بمعنى أنها تتميَّز بالعائلات الزواجية أو المشتركة، لأن تلك طريقة ضيقة في وصف هذه الحالة. هكذا تُطرح أمامنا بدائل غير واقعية، فالهياكل الأسرية البسيطة والمعقدة قائمة في المجتمعات كلها باعتبار أنها جزء من دورة التطور للجماعات المحلية، وتختلف نسبها بأساليب شتى من حيث علاقتها مع أوضاع أخرى، منها الاقتصاد السياسي. وفي الهند تتسم فئات الاستهلاك والأسر المعيشية بأنها صغيرة الحجم في المتوسط، وإن كانت أكبر من سواها في أجزاء أخرى من أوراسيا. وبالمقارنة مع الغرب، تؤدي الأسرة الممتدة والذرية المتحدرة من أجداد مشتركين دوراً أكبر في التفاعل اليومي، وأحياناً بوصفها أسرة غير منقسمة، ويتم ذلك عادة بطريقة أقل اتساماً بالطابع النظامي. وتكمن خلف هذا روابط القرابة وصلة الرحم الأوسع نطاقاً ـ جاتي التي تنزع أهميتها للتضاؤل في الأوساط الحضرية المستجدة. وخلافاً للافتراض الذي يقول به كثير من الكتّاب الغربيين، فإن الوحدات المنزلية (الممتدة) والجماعات الطبقية أو العائلية الأوسع نطاقاً لا تحظر نمو الاقتصاد، بل أنها كثيراً ما تؤدي دوراً جوهرياً في الأنشطة الاجتماعية والصناعية. وهذه الظاهرة بدورها ليست مقتصرة على الهند وحدها.

الأسرة والأعمال التجارية في الصين واليابان

يتوافر في أنحاء الشرق كله الاعتماد نفسه على آصرة القرابة في مجال الأعمال التجارية. ويرى فُور (Faure) أنه في مرحلتي المينغ والكينغ كانت روابط الأسرة والسلالة الصينية تكفل «نوعاً من الهياكل الأساسية اللازمة للعمليات التجارية». ومع ذلك، كانت الأسرة هي المشارك في العمليات التجارية على أساس نمط الزراعة العائلية. وإن زاد نطاق هذه المشاركة، فهي قد تستأجر مديرين محترفين، أو

تدخل في شراكات بالذات في مجال استخراج الملح والفحم. وهذا بالضبط ما نجده في نظام شراكة الكومندا في البحر المتوسط، أو في الشراكات البابلية القديمة حيث لم تكن الأمور تقتصر على ذوي القربى، على الرغم من أنها شكّلت بصورة عامة أساس وحدات من هذا القبيل، وخاصة عندما كانت الثقة سائدة في تلك الفترة. وربما كان أفراد الأسرة الواحدة يتجمعون حول تاجر ناجح، ويتم النظر إلى هذه الروابط على أنها «أساس العلاقات في التنظيم الاقتصادي، لا من أجل الاستهلاك وحده، ولكن من أجل الإنتاج والتجارة كذلك»[18]. ويشير فُور إلى الفرق المعترف به على مستوى واسع بين القرابة والأسرة، فالقرابة وشيجة دائمة وتمثل تضامناً، أما الأسرة فموقتة ومنقسمة: الأولى تُركّز على الأسلاف، والثانية تركز على الجماعة المنزلية. ومع ذلك، فهو يعترف بأنه لو ظلت أرض الأسرة غير مقسّمة، فإنها يمكن أن تشكل محوراً لإنشاء فرع من الذرية. وفرع الذرية في كانتون بوصفه مشروعاً تجارياً لم يكن يشارك مباشرة في التجارة، ولكنه كان يهدف بالقطع إلى تحقيق ربح منتظم من مشروعه المشترك الذي كان يتألف إلى حدّ كبير من الأرض، ولكن يمكن أيضاً أن يضم الأسواق الريفية ومباني للمحلات التجارية والأفران والمصاهر، فضلاً عن العبّارات والأرض غير المزروعة. ولم تكن الذرية من ذوي القربى تزرع هذه الأراضي مباشرة، بل كانت تؤجرها لأقارب آخرين كمستأجرين، ثم تتم المشاركة في الأرباح على أساس تحويل ممتلكات الأسلاف فقط إلى أفراد السلالة التي

(18) David Faure, «The Lineage as Business Company: Patronage Versus Law in the Development of Chinese Business,» Paper Presented at: *The Second Conference on Modern Chinese Economic History, January 5-7* (Taipei, Taiwan, Republic of China: Institute of Economics, Academia Sinica, 1989).

تكون قد أسهمت دون غيرها في إنشاء المشروع الاقتصادي.

ويتبع فُور خطى فيبر وبروديل، فيشير إلى أن الأعمال التجارية الصينية لم تكن تحتفظ بحسابات لرأس المال. وهو يبني مقولته على أساس مصادر من القرن السادس عشر الميلادي. كما أن ثلاثينيات القرن الماضي شهدت دراسة استقصائية للممارسات التي كان معمولاً بها في كانتون، ولاحظت أن المحلات التجارية لم تكن تسجل حركة البضائع بقدر من التفصيل يوازي ما كان معمولاً به في المعاملات النقدية التي كانت تعتمد على قواعد تراعى في توزيع الأرباح. ويرى هذا النقص على أنه يتصل بغياب هياكل الشركات والممتلكات القابضة في عمليات الأسر التجارية، كما يرتبط بالطابع الشخصي للمشاريع التجارية. وجرياً على هذا المنطق الفيبري يواصل توضيح الصلة التي أقرّ بها علماء الاجتماع بين المشروع العائلي والروابط الشخصية والطرائق التقليدية في المحاسبة من ناحية، وبين الملكية المساهمة والمسؤولية المحدودة والمحاسبة الرأسمالية من الناحية الأخرى، مشيراً إلى أن «قدراً كبيراً من تطور الأعمال التجارية الغربية من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر يمكن أن يفسَّر في ضوء نمو مجموعة من العلاقات في القرن التاسع عشر مقارنة بالقرن السادس عشر»[19]. ويبدو التناقض صعباً في توضيحه لأن «العائلة» التي كانت تمارس العمليات التجارية يمكن أن تضم في جوهرها رابطة سلالية ثانوية، في حين أن العائلة الممتدة تشمل أيضاً أبناء العمومة وأبناءهم على الرغم من أن الإدارة كانت تُعهد إلى رجل واحد. وهذه الوحدة كانت جديرة في نهاية المطاف بأن تنفصم بما يعنيه ذلك من فصل الملكية عن الإدارة. ويسترعي فُور الاهتمام إلى «تذبذب الاستثمارات عندما لا يتسنى للعمل التجاري أن يتجاوز

(19) المصدر نفسه، ص 360.

شخص التاجر مع ما يؤديه ذلك من الاقتران بين الأسرة وبين العمليات التجارية لعميد هذه الأسرة»[20]. وبطبيعة الحال، كانت الشراكات سواء مع الأقرباء أم من خارجهم تحجب هذه المشكلة إلى حدّ ما لأنها كانت تنطوي على قدر من الاستمرارية حتى مع اختفاء أحد الشركاء. على أن فُور يبدو وكأنه يبالغ في الطابع القصير الأجل للمشروع العائلي الذي يمكن أن يتواصل عبر أجيال عديدة، بل يصل في طوله إلى حدّ أن يغلّ عائداً كافياً مقابل الاستثمار.

وأياً ما كان الأمر، فإن فُور يعترف بالإمكانات التي ينطوي عليها الاقتصاد الصيني بطرق أخرى. لقد كان هذا الاقتصاد قادراً تماماً على تطوير أسواق للبيع الآجل حتى قبل أن تنشئ إنجلترا سوقاً للأوراق المالية (متساوية من حيث المضاربة)، ولكن فُور يرى أن تطور هذا الاتجاه قد باء بالإحباط بفعل التيار الذي اتجه إلى منح إمبريالي للاحتكارات، ومن ذلك مثلاً ما شهدته تجارة الملح[21]. ومع ذلك، فإن الإمكانات الكامنة تتحقق بوضوح في الأسواق الرأسمالية الفاعلة في تايوان وهونغ كونغ التي تعتمد اعتماداً كثيفاً على الروابط العائلية التي لا تبدو بدورها وكأنها تحدّ من إمكانات التطور. وعلى العكس، ففي تايوان، وبخلاف مشاريع الحكومة والشركات المملوكة للأجانب، يقدَّر أن 97 في المئة من الشركات كلها تتسم بطابع عائلي في شكلها. وحتى أكبر مائة مجموعة من الأعمال التجارية تضم 82 مشروعاً ما زال تحت سيطرة جماعات تربطها أواصر عائلية[22]. وتدير هذه المشاريع العائلية أحياناً عائلات

(20) المصدر نفسه، ص 356.

(21) المصدر نفسه، ص 365.

(22) Susan Greenhalgh, «Families and Networks in Taiwan's Economic Development,» in: Edwin A. Winckler and Susan Greenhalgh, eds., *Contending* =

ريفية مشتركة تضم جناحاً لها في الريف والآخر في الحضر. كما أن الشركات العائلية مهيمنة في مجال الشركات ذات الأساس المالي في هونغ كونغ. ويشكل هذا العنصر العائلي خاصية للمشروع الصيني في ما وراء البحار، بل إن هناك من اتضح له هذا العنصر مرتبطاً بالكونفوشيوسية التي ترى في «الرابطة الأسرية» محوراً أساسياً، تماماً كما رأى فيبر وأتباعه في البروتستانتية المتزهدة عنصراً له تأثيره بالنسبة إلى دور مماثل في النزعة الفردية في الغرب[23]. وبعبارات أخرى، فإن المحتوى المحدد للأخلاقيات الاقتصادية يمكن أن تقل أهميته عن أهمية المباركة التي يضيفها النظام السائد دينياً كان أم عقائدياً أياً كانت نوعيته. ومع ذلك، فثمة قرائن هندية تجعل هذه المقولة بأسرها محل تساؤل. وفضلاً عن ذلك، فإن الأجزاء المتاخمة للبر الصيني، وهي لا تتصف بوضوح بالكونفوشيوسية منذ انتصار الشيوعية من أكثر من أربعين سنة، شهدت معدلات سريعة للغاية للنمو. ومنذ إصلاحات دينغ هساوبينغ (Deng Xiaoping) في عام 1979، شهدت مقاطعة جنوب الصين في غوانغ دونغ (Guangdong) نمواً حقيقياً بنسبة 12,5 في المئة سنوياً، مقارنة بنسبة 7,5 في المئة في تايلندا. وهذه الظاهرة من التطور تركز على المنطقة الاقتصادية الخاصة في شينزين (Shenzhen)، وهي مدينة زادت من حيث الحجم على مدى الفترة نفسها، فبلغ عدد سكانها مليوني نسمة بعد أن كانوا 000 100 نسمة، وكان متوسط ناتجها المحلي الإجمالي للفرد يقرب من 2,000 دولار سنوياً. وقد بلغت الزيادة السنوية في

Approaches to the Political Economy of Taiwan, Studies of the East Asian Institute = (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1988).

(23) S. Gordon Redding, *The Spirit of Chinese Capitalism*, De Gruyter Studies in Organization; 22 (Berlin; New York: W. de Gruyter, 1990), p. 2.

متوسط ناتج الفرد، وفي التجارة والاستثمار الأجنبي نسبة 40 في المئة. ولم يكن هذا النمو ليقتصر على تلك المنطقة المميَّزة، بل هو يغطي جزءاً كبيراً من مقاطعة غوانغ دونغ. وفي كل مكان، يرجع الكثير من هذا النمو إلى «أثر الجيرة» ونقل رؤوس الأموال والمعرفة التقنية من هونغ كونغ غالباً إلى أعضاء الأسرة البعيدين، وإن كان المستثمرون المحليون هم الذين يقودون المسيرة[24]. وتشكل الإفادة نفسها من الروابط العائلية ملمحاً مماثلاً للغاية للانطلاقة السريعة في هونغ كونغ وفي تايوان، ومواقع أخرى بين صفوف الجاليات الصينية في الخارج. ولكن قبل أن تطرأ هذه التطورات الحديثة كانت الأموال العائلية تستخدم في جنوب الصين لصالح الاستثمارات التجارية وغيرها[25].

إن دور السلالة العائلية في الصين يرتبط بأهمية عبادة الأسلاف. ولا تمثل أي من الظاهرتين مخلّفات مجتمع بدائي، بل إنها جزء من سياق رفض عمدي للأديان العالمية، وخاصة البوذية (على الرغم من أن المعابد البوذية مثل معابد التاو (Tao) استمرت تؤدي دور مستودع الذكريات، إن لم تكن لرفات الموتى). إن السيطرة المهدَّدة التي كانت تمارسها «الكنيسة» البوذية على الدولة، وعلى الاقتصاد، وهو ما كان يحدث بالفعل في التيبت، واجهتها عودة إلى مذهب كونفوشيوس بكل تأكيده على الأسرة والسلالة والأسلاف. وهذا التأكيد ما زال قائماً حتى اليوم عندما يظل للاهتمام بالمدفن وبشواهد المعبد دور كبير للغاية بالنسبة إلى كثير من العائلات في هونغ كونغ

(24) «The South China Miracle,» *The Economist* (5 October 1991).

(25) Rudner, *Caste and Capitalism in Colonial India: The Nattukottai Chettiars*, and Faure, «The Lineage as Business Company: Patronage Versus Law in the Development of Chinese Business».

التي تشارك بفاعلية مشهودة في الاقتصاد التجاري. وبعبارات أخرى، لا تنطوي عبادة الأسلاف فقط على مجرد إحياء الأشكال الأولى من التنظيم الاجتماعي، بل أيضاً على رفض متعمد للكنيسة التي كانت تمارس الاستحواذ، فتحاول الاستيلاء على الكثير في وقت قليل للغاية.

وفي حالات شتى، غالباً ما كانت هذه المشاريع في أراضي الشتات الصينية صغيرة فيما كانت مستندة إلى العائلة. ويقال أحياناً إنه يتعيَّن عليها أن تظل صغيرة لأسباب بعضها تنظيمي، وبعضها يرجعُ إلى التوترات التي تثور في إطار الأسر، ما يفضي بها إلى الانفصال، أو لأنه على المدى الطويل تتهاوى الروابط العائلية المباشرة نظراً إلى غياب الورثة، أو انقطاع الاهتمام. وثمة نماذج تم إيرادها عن كيفية تجنُّب هذا الاحتمال الأخير من خلال اتباع إحدى الآليات الممكنة التي تتيح فرص الاستمرار. وفي مجتمعات ما قبل الصناعة كان هناك 20 في المئة من الأزواج ممن ينتهي بهم الحال من دون أن يكون لهم وريث، فضلاً عن نسبة 20 في المئة أخرى يكون لهم بنات من دون أن ينجبوا أبناء. وإذا ما كان الذكور كما يُظن ضروريين للاستمرار (من ذلك مثلاً استمرار المشروع)، فالزواج التعددي يصبح إمكانية تتيح إنجاب مزيد من الأبناء عندما لا تنجح الزوجة الأولى في الإنجاب. وفي الحالات الأخرى، يمكن حلّ المشكلة بنسبة 20 في المئة من خلال جلب فتى يتزوج الابنة ويصبح صهراً للعائلة. أما في نسبة الـ20 في المئة الأخرى، حيث لا أبناء على الإطلاق، فالتبنّي يشكل استراتيجية ثانية. وهذه الآلية أصبحت متاحة في الآونة الأخيرة فقط في أوروبا، وإن كانت تستخدم على نطاق ضيق لأغراض الاستمرار باعتبار أنها كانت مرفوضة في ظل المسيحية الأولى. ويمثل غيابها التام أحد الاختلافات المميزة بين الشركات العائلية الشرقية والغربية. وثمة مشاريع في الهند واليابان تمتعت

بفرص أوسع للاستمرار، لأنها تتبنى أقرباء بدلاً من الاعتماد على رهان الإنجاب وحده[26].

وفي ما يتعلق بالتوترات العائلية، كانت هذه الظاهرة سائدة في بعض الأمثلة التي جرت مناقشتها، وإن كانت تشكّل بطبيعة الحال الجانب المعاكس لتآزر الأسرة وتوافر الثقة بين أعضائها، وهو ما يمثل أكبر مزايا الشركة العائلية. وفضلاً عن ذلك، ففيما يمكن أن تنقسم الأسرة، وأن يشكل هذا الانقسام نهاية أسرة مشتركة، إلا أنه يمكن أيضاً أن يكون بداية لأسرتين أخريين، فالانقسام يغيّر الهيكل القائم، ولكنه لا يدمر الاستمرارية بالضرورة، والإطار الأعم للقرابة يمكن أن يتباعد، ولكنه لا ينمحي بسهولة. وعلى أي حال، تحدث التوترات بين الشركاء غير الأقرباء، وهذه التوترات قد يصعب تخطيها.

ثالثاً، عندما يتضخم مشروع العائلة تنجم بالتأكيد صعوبات تنظيمية. ولكن عندما تكبر مثل هذه الشركات، فإنها عادة ما تخلط المديرين الأقرباء مع المديرين المحترفين على نحو ما هو حاصل في نظام الوكالات الهندية. وتلك أيضاً هي الحال في ما يتعلق بمجمّعات الشركات اليابانية الشهيرة. وقد جرى تطور الأعمال التجارية في اليابان اعتباراً من عام 1880 في بلد كان قد قطع شوطاً كبيراً في

(26) لمزيد من المناقشات المفصلة لهذه الآليات، انظر: Jack Goody: *Production and Reproduction: A Comparative Study of the Domestic Domain*, Cambridge Studies in Social Anthropology; 17 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1976); *The Development of the Family and Marriage in Europe*, Past and Present Publications (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and *The Oriental, the Ancient, and the Primitive: Systems of Marriage and the Family in the Pre-industrial Societies of Eurasia*, Studies in Literacy, Family, Culture, and the State (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990).

أنشطة الأعمال المصرفية والتجارية قبل مرحلة طويلة من إصلاح ميجي في عام 1868. كذلك، ففي مرحلة توكوغاوا (Tokugawa)، كان لليابان نظام مُعقد في الائتمان يقضي بالتعامل في الأرز بما في ذلك «الأسواق الآجلة». وكانت مبادلات الأرز، فضلاً عن عمليات سوق المقاصة، تتم في أوساكا (Osaka) منذ عام 1730، أي قبل إنشاء بورصة لندن للأوراق المالية بنحو 43 سنة[27]. وقد عُثر في اليابان على أشكال من المعاملات الورقية بما في ذلك الشيكات والكمبيالات[28]، وكان الدافع إلى ذلك متوافراً بالفعل. فثمة مصدر من القرن السابع عشر يعلن «أننا تجار تدفعنا روح الاستقلال والاعتماد على النفس»[29]، وكانت التجارة تتيح إمكانية الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للفرد، كما أبدى التجار اعتباراً كبيراً لأسلوب التقشف والوعي واليقظة. ويترجم تاكيناكا (Takenaka) مصطلح «شيماتسو» (Shimatsu) على أنه «العقلانية الاقتصادية» (Economic Rationalism). ولهذه الغاية كان الأمر يستلزم بالضرورة إجراء حسابات الأرباح والخسائر (سانيو) (San'nyo). وهو يدّعي في واقع الأمر أن أساليب مسك الدفاتر التي كانت قد بلغت «مستوى راقياً» شملت كذلك القيد المزدوج في الدفاتر، إذ كانت حسابات الممتلكات تنفصل عن حسابات الربح والخسارة»[30]. وكان ذلك

---

(27) Yasukazu Takenaka, «Endogenous Formation and Development of Capitalism in Japan,» *Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1 (Mars 1969), p. 149.

(28) تاكيناكا يتكلم عن الشيكات (المصدر نفسه، ص 148). كما وجدت الشيكات في الإمبراطورية العثمانية وفي الهند.

(29) المصدر نفسه، ص 152. انظر تعاليم إشيدة بايغان (Ishida Baigan) (1685-1744).

(30) المصدر نفسه، ص 153. ولست أعرف أي دليل آخر في اليابان عن القيد المزدوج إلا في صفوف الهولنديين، وإن كنا قد رأينا أن مثل هذا الشكل كان معمولاً به في الصين.

نشاطاً يقوم على أساس الحسابات النقدية، ومن شأنه أن يشجع بالحتم عناصر المساواة والحرية في إبرام الصفقات.

وبعد الإصلاح، قام الساموراي (Samurai) الذين نفذوه بحشد قدر كبير من الدوافع التي استندت إليها عملية التحديث. وبحلول عام 1884 كانت كل أسرة من بين خمس أسر معيشية يابانية تنتمي إلى «قطاع الأعمال»[31]. لقد انتشرت المصانع بسرعة في كل مكان من أنحاء الريف وشجعتها الحكومة، وأحياناً كانت تبدأ بصورة مركزية، وبعد ذلك يجري بيعها إلى القطاع الخاص. وكان تصنيع غزل القطن محوراً أساسياً من محاور الاهتمام لأنه كان يشكل 30 في المئة من الواردات كلها. وقد تم بالفعل إنشاء مصنع ميكانيكي يستخدم الطاقة المائية قبل عصر الإصلاح، وبحلول عام 1884 كان يوجد نحو 20 من مصانع الغزل. وفي ذلك الوقت تم تأسيس مصنع أوساكا لاستخدام قوة البخار وأحدث التكنولوجيا، إذ كان يجري تشغيله على أساس 10 000 من الأنوال. وبهذا الاختراق «دخلت اليابان لأول مرة السوق العالمية بوصفها شريكاً متكافئاً في مضمار المنافسة»[32].

كان ثمة نشاط تجاري قد جرى بالفعل على نطاق واسع بين وحدات من الأقارب، أي من الأيي (Ie)، وهو مصطلح يشير إلى البيت وإلى الأسرة، وكذلك إلى المشروع التجاري. وفي الغرب كذلك ثمة إشارات عن بيوت الأعمال التجارية، بمعنى المؤسسات الكبرى. ولكن يبدو مثلاً أن في لندن كان هناك مزيد من التغيرات الأسرع في اسم وملكية الشركات[33]. ومن الناحية الأخرى، أظهرت

(31) Johannes Hirschmeier and Tsunehiko Yui, *The Development of Japanese Business, 1600-1973* (London: Allen & Unwin, 1975), p. 103.

(32) المصدر نفسه، ص 109.

(33) المصدر نفسه، ص 38.

شركات أسرة توكوغاوا اليابانية استمرارية مرموقة للأسباب التي سبق عرضها آنفاً. وفيما سادت نظرياً قاعدة صلة الرحم، إلا أن الأمر من الناحية العملية كان يقتضي قدراً من المرونة من أجل تحقيق النجاح. وفي المحل الأول كان يمكن للمدير الكفء أن يصبح زوج ابنة الرئيس (وهي ظاهرة شائعة للغاية في كل أنحاء عالم الأعمال وعلى أساس أقل اتساماً بالطابع الرسمي)، وفي المرتبة الثانية إذا لم يكن متاحاً ابن أو ابنة فحينئذ (يمكن تبني مدير أو عضو كفؤ في نقابة الأعمال ليتولى مواصلة العمل التجاري، وقد تصبح هذه الروابط لاحقة لرابطة «الدم»، وإن كانت تتحول إلى رابطة قرابة من خلال «تصوُّر قانوني».

وعلى نحو ما شهدته الهند، فإن التجار في توكوغاوا في اليابان يقارنون بنظرائهم في إيطاليا ـ عصر النهضة. وهناك من قال إنهم كانوا محافظين أكثر من اللازم ويفتقرون إلى العقلية «الليبرالية»، ما جعل من الصعب عليهم أن يقودوا الانطلاقة إلى النمو الصناعي. وكون هذه الانطلاقة قد ساعدها تدخل الأجانب والإطاحة بحكم الشوغونيت (Shogunate)، فهذا أمر صحيح، ولكن كان قد تم إرساء أسسها بالفعل من خلال هذه المشروعات العائلية (أساساً)، وعندما تطورت عمليات التصنيع استمرت الأسرة تؤدي دوراً غاية في الأهمية حتى في الشركات الكبيرة، ومنها مثلاً زايباتسو (Zaibatsu).

هذا، وكانت الأعمال التجارية اليابانية تتألف من ثلاثة أنواع رئيسية من الشركات:

1 ـ شركة زايباتسو، وهي مجموعة من الأعمال المتنوعة تمتلكها حصرياً أسرة واحدة أو أسرة ممتدة.

2 ـ الشركة المساهمة المشتركة.

3 ـ المشروع الصغير الذي يديره صاحبه، وهذا يسود بالذات في مجالات البناء والهندسة المدنية والنشر وتجارة التجزئة والطب وأدوات التجميل.

أدّت زايباتسو دوراً رئيسياً في عملية التحديث، وكانت تتألف أساساً من شركات عائلية انتشرت لتغطي تشكيلة متنوعة من الميادين المختلفة بحيث كانت تمول هذا التوسع بنفسها، ومن ثم تحافظ على تركيز الملكية. ومن هذه المجموعات ما سبق إنشاؤه وقت إصلاح ميجي، ومنها أيضاً ما حقق ثروات من خلال العمل بالتعاقد مع الحكومة. وتم استثمار هذه الأموال في ثمانينات القرن التاسع عشر في مشاريع جديدة، وكثير من العائلات تحولت من مجالات التمويل والتعدين إلى النقل البحري وبناء السفن وصناعة المعادن، وبعضها كان يشكل شركات تجارية ويقوم بإنشاء المصارف. وهذه المصالح التجارية المتعددة والداعمة كانت توظف مديرين يتقاضون مرتبات، وتوفر رؤوس الأموال اللازمة لبدء مشاريع جديدة، وأحياناً كانت الأسرة الأصلية تتحول عن مجال الإدارة الفاعلة، ولكن تحتفظ في نهاية المطاف بالملكية والرقابة[34]. ولكن بعضاً من هذه الشركات العائلية كانت معنية أكثر بتوظيف مديرين موهوبين يتقاضون مرتبات بأكثر مما يفعل نظراؤها سواء في اليابان أم في بلدان أخرى، وفيما كانت الملكية متركزة والسيطرة المركزية مستمرة، فقد شجعت الأخذ بأسباب المرونة والإدارة المستقلة في المشاريع التي أنشأتها.

على أن بعض هذه المؤسسات، مثل متسوي (Mitsui) انقسمت

(34) Hidemasa Morikawa, *Zaibatsu: The Rise and Fall of Family Enterprise Groups in Japan = Zaibatsu no keieishiteki kenkyu*, Foreword by Alfred D. Chandler ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1992).

بطريقة تتيح تسليم الملكية، ولكن من دون الإدارة، إلى الأبناء، بيد أن الإجراء الذي كان متبعاً قضى بتقسيم لافتة «النورين»، بمعنى القماش الأزرق الغامق الذي كان يتم تعليقه في بداية المدخل ويحمل اسم المتجر. وكانت هذه اللافتة مرادفة للبيت التجاري نفسه، وبهذا جاء تقسيمها نظيراً لإنشاء فروع منبثقة عن الأصل (بونكي) (Bunke) طبقاً لقاعدة متعارف عليها في أوساكا حيث الأجزاء الخمسة كانت تتحول إلى الابن الأكبر، فيما تسلَّم الأجزاء الأربعة إلى الأصغر[35].

وفي واقع الأمر كانت زيباتسو التابعة لأسرة متسوي سابقة على الشركات الحكومية وشأنها شأن الشركات الأكبر، فقد عمدت إلى دمج «الأسلوب العائلي» ضمن ممارسة العمل التجاري كوسيلة لمكافحة الأفكار الاشتراكية. وفي حوالى عام 1900 أعيدت كتابة دستور الدار، ووصفت اجتماعاتها في العبارات التالية: «ركع جميع أعضاء الأسر الإحدى عشرة المشاركة مجتمعين أمام ألواح الأسلاف، وأقسموا اليمين لكي يحافظوا على تعاليم الأسلاف آناء الليل وأطراف النهار، وأن يعملوا من أجل أن ينتقل مجد بيت متسوي ليتسلَّمه الجيل التالي»[36]. وفيما كانت شركات متسوي المتنوعة عبارة عن شركات مساهمة ذات مسؤولية غير محدودة، فقد كانت تملكها الأسرة من خلال شركة قابضة يتمتع أعضاؤها بموقع الرئيس الفخري. وعليه، ففيما وضعوا الإدارة في أيدي المهنيين المحترفين ظلت العائلة ممسكة بمقاليد الملكية.

وبحكم دور الشركة في مجال السياسة انسحبت العائلة من المجال إلى حدّ كبير، فباعت جزءاً من الأسهم. وبعد الحرب قضت

---

(35) Hirschmeier and Yui, p. 39.

(36) المصدر نفسه، 208.

السياسة الأمريكية بحل هذه المؤسسات الكبيرة، إذ كانت تراها عنصراً يدعم المؤسسة العسكرية. وفي عام 1946 تم حل ثمان وعشرين من هذه الشركات القابضة التي كانت تحت سيطرة الأسر، وجرى تجميد شركة متسوي وبيع أوراقها المالية، وأدى هذا الانقسام إلى حال استقطاب بين الشركات الأكبر والأصغر، فيما عمدت الشركات التي لم تكن تخضع لنظم معيَّنة إلى إبرام عقود من الباطن، وغالباً ما تم تنظيمها على أساس عائلي. ومع ذلك، فبعد تقسيم هذه الشركات ظل مديروها يحافظون على العلاقات التي تربطهم بعضهم مع بعض، بمعنى أن الروابط التي كانت قائمة في إطار المؤسسة السابقة لم تزل تماماً على الرغم من أنها لم تعد روابط عائلية بالمعنى الدقيق.

وعندما كانت أهمية الروابط الأوسع نطاقاً تتضاءل بمرور الزمن، ظلت روابط العائلة، وكذلك الأسرة الممتدة محافظة على أهميتها لبعض الوقت. وكما رأينا، فإن فكرة أن هذه المؤسسات تقيِّد أو تحول دون عمليات التحديث قد ارتبطت باسم ماكس فيبر على الرغم من أنها شائعة في أوساط علم الاجتماع. وقد لوحظ أن «اهتمامه الرئيسي في موضوع الأسرة كان يقول بكونها عقبة أو حجر عثرة يحول دون تطور الرأسمالية العقلانية»[37]. وفي دراسته المقارنة للصين والهند، يؤكد «هيكل الأسرة، وخاصة جماعة الأقارب المشتركة (سيب) (Sib) ما يخنق التطور الرأسمالي». ويعلن فيبر قائلاً: «إن الإنجاز الرئيسي للديانات الأخلاقية وفي صدارتها البروتستانتية الأخلاقية والتقشفية كان يتمثل في تحطيم قيود

(37) Randall Collins, *Weberian Sociological Theory* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986), p. 267.

هذه الجماعة من الأقرباء»[38]. وهذا التحطيم حدث بالتأكيد في الغرب، لكنه لم يكن كذلك بالنسبة إلى الأديان الأخرى في العالم، وإن كان قد حدث في ظل الكاثوليكية وقبل قرون من الإصلاح الديني.

مع ذلك، فعندما أخطأ بشأن دور صلة الرحم وعلاقات الطبقة، إلا أنه اعترف بدور الأسرة في النشاط المبكر لتنظيم المشاريع، بل لاحظ في واقع الأمر أن «الأسرة في كل مكان هي أقدم وحدة لدعم مواصلة النشاط التجاري في الصين وبابل والهند عند بدايات العصور الوسطى. كان الابن الذي ينتمي إلى أسرة تجارية هو الكاتب الموثوق، وبعد ذلك هو شريك الأب». ولكنه من الناحية النظرية لم يعمل على التوفيق بين هذا الاعتراف بمساهمة الأسرة وبين إصراره على النزعة الفردية والتنظيم البيروقراطي، وربما أشار إلى التمييز بين الرأسمالية السياسية والرأسمالية التجارية من ناحية، وبين الرأسمالية الصناعية الحديثة من ناحية أخرى، لأنه ادّعى أن الأخيرة اقتضت الأداء «العقلاني» (في مجال المحاسبة مثلاً) وتطلبت معايير شاملة في مجال التوظيف لحساب الشركة بما في ذلك، وعلى نحو ما قال به آخرون، الشركة المساهمة. ولا يثير مثل هذا الطرح فقط مشاكل التعريف ولا التوصيف الزمني الذي ما برح يعوق سُبل التحليل، ولكن الأسرة ما زال لها دورها السائد سواء في الرأسمالية القديمة أم في الرأسمالية الحديثة.

على أن الصيغ الأمريكية من نظرية التحديث، اتبعت خرافة

---

(38) Max Weber, *The Religion of China: Confucianism and Taoism* = *Konfuzianismus und Taoismus*, Translated and Edited by Hans H. Gerth (Glencoe, IL: Free Press, 1951), p. 237.

كروزو التي تجاهلت التوصيف المبكر بشأن الأسرة، بل تمادت أيضاً في تحليل «منطقي» لتضع دور الإنجاز (في ظل الرأسمالية) في موقع معارض لدور الانتماء «في ظل النظم السابقة» بحيث اتصف الجانب الأول بتوظيف العناصر البيروقراطية، فيما اتصف الجانب الثاني بالاستحقاق المستند إلى عنصر القرابة. وفضلاً عن ذلك، فكثير من علماء الاجتماع والسكانيات والمؤرخين الاجتماعيين رأوا «تقارباً» بين الأسرة الأولية الصغيرة وبين التأكيد على عنصر الإنجاز وظاهرة التحول الصناعي. وهذا موضوع متواصل. ولنأخذ نموذجاً على رأي يقول بعملية التحديث في الشرق استناداً إلى نظريات فيبر وبارسون. في مناقشة الصين يخلص ليفي (Levy) إلى أن «الصناعة الحديثة والأسرة الصينية «التقليدية» عنصران يدمر بعضهما بعضاً» لماذا؟ لأن الأسرة الصينية «التقليدية» كانت تجسد هيكلاً شديد الخصوصية وتهيمن على سُبل التدريب والتعلم في المجتمع، باستثناء تعلُّم التنظيم البيروقراطي، وهو المجال الوحيد في المجتمع الصيني الذي يتصل بالتعميم المؤسسي[39]. لكن في إطار الشركة، فإن الخصوصية تعني محسوبية القرابة في التوظيف، بينما في ظل المشروع الرأسمالي يتعيّن توظيف عمال لتلقيم آلة البخار على أساس القدرة والإنجاز. وفي الوقت نفسه، فإن شراء وبيع السلع يجب أن يكون مفتوحاً بحيث يؤدي إلى تعظيم الأنشطة المبذولة، ولا يشكل جزءاً من تبادل الهبات بين الأطراف.

مثل هذه التأكيدات تلائم التحيُّز الأيديولوجي في الغرب، ولكنها لا تتفق، لا مع الحقائق الميدانية ولا مع النماذج الوطنية

(39) Marion Joseph Levy, *The Family Revolution in Modern China* (New York: Octagon Books, 1963), p. 354.

الأصيلة في الشرق. فكيف حدث هذا التناقض؟ كيف نشأت هذه الخرافة؟ إن وصف ليفي يعطينا فكرة عن ذلك، ففي ظل إنتاج المصانع يكون العمال «مستقلين بذاتهم»، إذ يحتاجون إلى الحراك لكي يلبّوا متطلبات العمل المختلفة. فماذا عن الملاك؟ نحن بحاجة إلى التمييز الراديكالي بين احتياجات الأسرة في كلتا المجموعتين. لكن ليفي يتعرض مرة أخرى إلى تأثير بالغ الشدة بفعل الأفكار الفيبرية عن البيروقراطية، وهي التي تؤكد عنصر الإنجاز الذي يتم تقييمه موضوعياً، فضلاً عن فكرة تطور شامل واستبعاد متواصل للشركات العائلية، بحيث تتحول إلى شركات مساهمة لا تتسم بالطابع الشخصي. ونشوء هذا الشكل من أشكال التنظيم أفضى إلى تطور مهم بدوره، ولا سيما بالنسبة إلى الشركات الكبيرة التي احتاجت إلى جمع رؤوس الأموال من الجمهور بعامة، ولكنه لم يستبعد مشاركة الأسرة. وفي كل الأحوال، يتعيّن على معظم المشاريع الكبيرة أن تبدأ على أساس فردي أو عائلي، وحتى عند البداية فكثيراً ما يصعب استبعاد رأس المال الأسري أو الزواجي، ولكن مع مرور الوقت تتحول الشركة الفردية عادة لتصبح شركة عائلية، وهذا جزء من دورة التطور في مجال الأعمال التجارية.

لقد سبق معنا تعريف الشركة المساهمة بأنها القوة الدافعة خلف التطور الاقتصادي في الغرب[40]. وتلك مقولة مسلّم بها في النظرية التجارية التي تستند إلى نموذج مدرسة هارفارد للعلوم التجارية. وفي واقع الأمر، فإن نوعية الشركة المساهمة التي عملت في تجارة الهند الشرقية كانت موضعاً لانتقادات ملموسة سواء في إنجلترا أم في

---

(40) Morikawa, *Zaibatsu: The Rise and Fall of Family Enterprise Groups in Japan = Zaibatsu no keieishiteki kenkyu*, p. xvi.

هولندا، ما أفضى إلى أنه بعد انهيار فقاعة البحر الجنوبي تم حظرها بقدر ما عمد الأمريكيون إلى حظر شركات زايباتسو عقب الحرب العالمية الثانية، وأيضاً بقدر ما تحظر مؤخراً الشركات العائلية بفعل عمليات التأميم في كثير من البلدان الأوروبية. ثانياً يبدو أنها لم تقم بدورها بالقدر الكافي بوصفها شركة ذات طابع مركزي (كانت القلة من الشركات هي التي تتسم بطابع مركزي من حيث العاملين)، بل ظلت تشكل مظلة شاملة لسلسلة من التجار العاملين على أسس تتسم بطابع عائلي أكثر.

وربما تنطوي عمليات التوظيف والمشاركة العائلية على سلبيات، ولكن لها أيضاً ملامحها الإيجابية، ليس فقط في تجميع رأس المال الخاص، ولكن في تعظيم عناصر الثقة والولاء والتخطيط الطويل الأجل على مدار أجيال، فضلاً عن تحفيز منظِّم المشروع. وهذا هو السبب الذي جعل ضريبة الأيلولة محدودة عن الأعمال التجارية الصغيرة في بريطانيا، وفي مواقع أخرى، بينما أدت الضرائب والمصادرة على أسس متساوية إلى غياب الدافعية من أجل تكوين الثروات في بعض البلدان الاشتراكية سابقاً.

إن المعارضة المقبولة بين نُظم (الأسرة) المغلقة في الشرق ونُظم (المساهمة) المفتوحة في الغرب إنما تكمن خلف دراسة موريكاوا لنظام زايباتسو الأُسَري في اليابان. «إن النظام المغلق الذي يجسّد ملكية الأسرة ارتبط في الغرب بغياب الابتكار وروح تنظيم المشاريع، وأخذوا ينظرون إليه في واقع الأمر على أنه عائق يحول دون التطوّر الاقتصادي»[41]. ولكن مشروعاً عائلياً من قبيل زايباتسو كان يكفل في اليابان كثيراً من الدافعية التي تحفز على التطور

(41) المصدر نفسه، ص xvii.

الاقتصادي الحديث للبلاد. وهذه المعارضة التي أفضت بكاتب مثل شاندلر (Chandler)، لدى تقديمه كتاب موريكاوا، إلى الحديث عن شكل مختلف من أشكال الرأسمالية، وهو موضوع مشترك بين صفوف مؤرِّخي الأعمال التجارية. ولا شك في أن هناك اختلافات كثيرة في التنظيم بالنسبة إلى أي سياق اجتماعي. وليس من مقاصدي أن أهوّن منها. ولكن أكتفي بالإشارة إلى بعض الملامح المشتركة في التطوّر التجاري والصناعي، محذراً من محاولة تعريف «الرأسماليات» المختلفة على نحو شامل بغير تمييز، أو من خلال تعارضٍ بين الأضداد. إن النظر إلى تطور الشرق على أنه قد أعيق من جرّاء العائلة ينطوي على خطأ أساسي، فهناك يتوافر أحد الدوافع الكبرى لإيجاد، وبالذات، لإدارة ومواصلة العمل التجاري، وهو الدافع العائلي الذي لا يحول دون التطور على الرغم مما يتوافر حالياً من اتجاهات تدفع نحو الشركات «المفتوحة».

وإذا كان المنظِّرون في الغرب قد أخطأوا بشأن دور الأسرة أو الطبقة أو القرابة في تطوّر التجارة والصناعة في الشرق، فهل آن الأوان لمعاودة النظر في الجذور الإمبريقية لهذه الطروحات في اقتصادهم السياسي ذاته؟ وإلى أيِ حدّ استندت إلى تصورات شائعة عن «الآخر»؟ وهل ينطوي الأمر على مبالغة مغرورة في تقييم منجزات الغرب، ما أفضى بأهله إلى التركيز على اختلافات منهجية وثورية، وعلى تمييزات حاسمة بشأن أوضاع كان الشرق فيها أقرب ما يكون إلى ممارسات الغرب نفسه بأكثر مما يستعد الغربيون للاعتراف به؟ وكيف أدّت هذه الصور المتحيِّزة للمجتمع الشرقي إلى تشويه النظرية الاجتماعية الغربية بصورة عامة؟ في الفصل التالي سأواصل هذه المناقشة التي تتعلق بتاريخ الأسرة وسوسيولوجيتها.

6

من الجماعي إلى الفردي: السيرة التاريخية للأسرة في الغرب

في الفصل السابق لاحظنا المساهمات الكبرى التي قدمتها الأسرة والأسرة الممتدة، بل الطبقة أيضاً وآصرة القرابة الأوسع إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي في الشرق. ولم تقتصر هذه الحالة على النشاط التجاري، بل امتدت إلى تطور الرأسمالية الصناعية، وبالتأكيد في أطوارها المبكرة. إن الانطلاق من القناعة التي تقول بأن النمو الرأسمالي الغربي كان متسماً بروح الفردية جعل البعض يرى في الشرق شكلاً مختلفاً من أشكال الرأسمالية، يقوم على أساس روح جماعية، أو على أساس التعاليم الكونفوشيوسية بكل ما تؤكده من روابط أسرية.

ومن دون رغبة في التهوين من الاختلافات في نُظم القرابة والزواج والأسرة في المجتمعات الكبرى في أوراسيا، فقد سبق لي أن حاولْت (عام 1990) الإشارة إلى أنه على صعيد محلي فإن هذه الخلافات أقل شأناً مما توحي به المقولات التي تضع «الأوّلى» مقابل «المعقَّد» (ليفي شتراوس) (Lévi-Strauss)، أو تضع الهرمي مقابل

«الفرداني»، أو النظير (دومونت)، أو حتى من خلال المعارضات التي طرحها كثير من المؤرخين الديموغرافيين، وهي أقل أهمية من ناحية التطورات المعاصرة في الاقتصاد التي لم تكبح جماحها، بل كثيراً ما عملت على تعزيزها الأشكال الأسرية السائدة.

كيف إذن قامت هذه الافتراضات المعاكسة في أوروبا، سواء بشأن الحواجز التي وضعتها الأسرة الشرقية بوجه التقدم الاقتصادي أم بشأن عدم أهمية الأسرة في النطاق الاقتصادي في ظل الرأسمالية؟ للإجابة عن هذه الأسئلة نظل بحاجة إلى التحوّل لتدارس الأسرة في الغرب من حيث تاريخها وتطورها التاريخي.

الأسرة وآصرة القرابة

تستخدم عبارة «تاريخ الأسرة» (History of the Familly) أساساً بواسطة مؤرّخي أوروبا الذين يدرسون الفترة الحديثة، وهي تتلاءم أساساً مع مجال سوسيولوجية الأسرة. وحين ينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى المجتمعات الأخرى فهم عادة ما يشيرون إلى دراسة وشيجة القرابة والزواج. ومن جانبي أريد أن أشير إلى أن ثمة ما يضيع من الناحية الفكرية من جرّاء هذا التقسيم غير المباشر الذي يعني القبول به أنه ما من مجال من هذين المجالين يصبح مقارناً في واقع الأمر. وفضلاً عن ذلك، فإن الفصل بينهما لا يؤدي فقط إلى الحيلولة دون فهمنا لمجتمعات الماضي والتاريخ البعيد، بل يعوق فهمنا أيضاً للجوانب المهمة التي يتسم بها المجتمع الراهن. وهذا هو العنصر المسؤول عن بعض الصعوبات المصادفة في الفصل السابق، والتي تعوق فهم دور العائلة ووشيجة القرابة في التطورات المعاصرة على مستوى بقية العالم، لا في مجال الاقتصاد وحسب، ولكن في الحياة الاجتماعية بصورة أعمّ، ثم في مجال تنظيم السكان على وجه الخصوص.

إن التقسيم الشائع بين الأسرة (السوسيولوجيا) ورابطة القرابة (الأنثروبولوجيا) ليس مجرد فصل بسيط على مستوى الميادين الأكاديمية، بل هو ينطوي على أحكام مستترة تجنح إلى تشويه ما نفعله وما نفكر فيه. وإذا ما كان ذلك قد أدخل في باب الطروحات الأكاديمية التعسفية، فلا بد من أن يبلغ من السوء (وخاصة في ضوء المصالح المعلَنة ضمن الشعارات التي تلقي بظلالها على الأشكال الأبسط من المعرفة التي تُدَرَّس في الجامعات حتى في تلك الأماكن التي تشهد محاولات متعمدة لإنهاء ما أصبح في كثير من الأحيان تصنيفاً تجاوزه الزمن من حيث المصطلحات. وليس من الصعب تبيان كيف أن التاريخ وعلم الاجتماع في واقع الأمر قد صاغا مشاكلهما في ما يتصل بالأسرة والأنثروبولوجيا على أساس أواصر القرابة، ما أدّى إلى النيل من الأدوات النظرية المستخدمة في كلا المجالين، وإن كان هذا ليس مقصدي المباشر.

إن الأهم في هذا الصدد يتمثل في الطريقة التي تشوّهت بها مفاهيمنا بشأن الجماعات المحلية سواء من ناحية المقارنة الجامدة أم من ناحية التحليل التاريخي. على مستوى من المستويات، يصبح السبب واضحاً بما فيه الكفاية، فعلماء الاجتماع والاختصاصيون في الثقافات الصناعية يدرسون الأسرة، فيما يدرس وشيجة القرابة علماء الأنثروبولوجيا الذين يتعاملون مع «الثقافات الأخرى». ويشير هذا إلى أن وحدة الأسرة هي التي بين أيدينا نحن، في حين أن وشيجة القرابة هي بين أيدي الأطراف الأخرى. والأسرة، وتحديداً الأسرة النواة هي التي تميّز المجتمعات الصناعية، بينما القرابة، بمعنى أن آصرة الرحم الممتدة هي التي تميّز المجتمعات الأخرى. وهناك بالفعل تحليل حديث العهد لهيكل الأسرة المعيشية قام به منظِّرو النظام العالمي، ويدّعي التحليل أن «الأسر المعيشية» على الرغم من

أنها معرّفة بطريقة خاصة، فهي لا توجد إلا في ظل الرأسمالية[1].

إن هذا المفهوم للفصل بين القرابة والأسرة لا يتولد بفعل تطوّر التخصصات الأكاديمية لعلم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا وحدهما. لقد كان قائماً في فترات أبعد كثيراً، بل يرجع في أساسياته أيضاً إلى موقف «نحن» و«هُم»، وبالذات إلى الدهشة الشديدة التي انتابت جميع الفئات البشرية عندما واجهت ممارسات جماعات بشرية مختلفة عنها. وبين صفوف لوداغا، وهي جماعة عاشت بين ظهرانيها في شمال غانا، كان من واجب أخ المتوفى أن يرث (بمعنى يتزوج) أرملة أخيه ويربي أبناءه باسمه، وذلك جانب من تضامن الأبناء ومن المسؤوليات الجماعية. وتلك ممارسة يعرفها علماء الأنثروبولوجيا بوصفها إقامة نسل الأخ، كما أنها واردة في الكتاب المقدس (في العهدين القديم والجديد)، وكانت تمارسها المجتمعات اليهودية في شرق أوروبا حتى الآونة الأخيرة، وإن كانت محظورة في أي من أشكالها بموجب القانون الكنسي. هذا الحظر هو الذي تصرّف البابا على أساسه عندما أعفى هنري الثامن (Henry VIII) من الحظر بحيث يستطيع عقب توليه العرش عام 1509 أن يتزوج كاترين أراغون (Catherine of Aragon) أرملة أخيه المتوفى آرثر (Arthur). وبناءً على هذه القضية، أثيرت مسألة ما إذا كان البابا يتمتع بسلطة إعفاء ما ادّعى هنري أنه مباح بتعاليم الرب، إذ دارت معركته مع الكنيسة، ما أفضى إلى أن أصبحت إنجلترا بلداً بروتستانتياً يتبع قواعد محددة في الزواج ظل معمولاً بها حتى القرن التاسع عشر. وأنا أورد هذا التعليق لبيان أننا لا نتعامل مع ممارسة تميِّز المجتمعات (البدائية) وحدها،

(1) Joan Smith, Immanuel Wallerstein and Hans-Dieter Evers, eds., *Households and the World Economy*, Explorations in the World-Economy; v. 3 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1984).

ويلزم تفسيرها في سياق أحوال بربرية أو وحشية إذا ما استخدمنا المصطلحات التي أشاعها ل. هـ. مورغان (L. H. Morgan)، بل هي مناقشة تتصل ببعض المجتمعات الكبرى في العالم الحديث.

وإذا عدنا إلى شمال غانا نجد أن الجماعة المطروحة للنقاش شجَّعت هذا الشكل من أشكال الزواج، وكذلك فعل جيرانهم من قبائل داغابا (Dagaba). لكن الفئة الأخيرة سمحت للرجل أن يرث، بمعنى أن يتزوج أرملة أبيه شريطة أن لا تكون هي أمه البيولوجية. وكان أصدقائي من المجتمع المحلي ينظرون إلى ذلك على أنه أمر مرعب مستخدمين العبارة (بيسوغنابو) (Be sogna poo) نفسها التي يستخدمونها للزنا أو لغير ذلك من الجرائم الجنسية الفظيعة، كزنا المحارم باعتبار أنها تنطوي على مضاجعة أم بمعنى والدة، مصنفة على هذا النحو (وهذا هو المصطلح الذي كان مستخدماً لدى كلتا الجماعتين). ومع ذلك، فقد كان بالنسبة إلى أصدقائي من زنا المحارم ومن رجس الأمور، بالضبط كما كان ينظر إلى توريث الأرملة بموجب المراسيم المحظورة لكنيسة إنجلترا التي تظهر في كل كتاب من كتب الصلوات العمومية، وبالضبط كما كان وارداً في مراحل أسبق في القانون الكنسي.

ثمة مواقف مماثلة للممارسات المسموح بها عند شعوب أخرى شهدها في الشرق الأدنى القديم والكلاسيكي، إذ نجد إدانة الكتاب المقدس للممارسات البغيضة التي كان يتبعها المصريون وتشير إلى عوائد (منها زواج الإخوة) الذي لم يعد الإسرائيليون يمارسونه على الرغم من أنهم مارسوه في مرحلة من المراحل. كما كانت ثمة مشاعر لم تبلغ درجة الاستفظاع، بل الاستغراب، ساورت المراقبين الأوروبيين في كثير من الأحيان عندما تواصلوا مع هنود أمريكا، وكانوا أول رعايا حقيقيين للمستعمرين. وعلى

سبيل المثال، صدمتهم تلك المصطلحات «التصنيفية» (على نحو ما يوجد في أعمال لافيتاو (Lafitau) وهو قس جزويتي أقام بين صفوف هنود الإيروكوا (Iroquois))، وقد وجدوا أنها لا تصف فقط نوعية واحدة من فئات القرابة الأوسع نطاقاً أو العشيرة أو صلة الرحم، بل شكلاً من أشكال المجتمعات التي كان فيها أبناء العشيرة يعدّون «إخوة»، ووالدات جميع الأخوة كُن «أمهات»، وزوجاتهم «زوجات»، بمعنى «زوجات» و«أخوة» لا من ناحية المصطلح ببساطة، ولا حتى من ناحية السياقات المحدّدة للتعاون على غرار الأخوّة في ما بين زملاء الحرفة الواحدة، ولكن أخوة بطرق كثيرة أخرى. وعليه، وجدت الدوائر الأكاديمية نفسها إزاء هياكل معادة التركيب طرحها أذكياء من طراز مكلينان (McLennan) و ل. هـ. مورغان وكانوا في معظمهم من المشتغلين بالقانون عن الأشكال البدائية للزواج بما في ذلك الزواج الجماعي الذي كان مفترضاً أنه يقف على نقيض الزواج الواحدي الفيكتوري. وبين هذين القطبين، ساد التصور بشأن عدد من الأشكال الانتقالية للزواج، ولتعدد الزوجات، وتعدد الأزواج في إطار سياق غير متصل بحيث يفضي أحدها إلى الآخر. وهذه الأشكال الجماعية للزواج كان يصدق عليها مصطلحاتها الخاصة (الفئوية) كأوضاع متميزة عن (الفردانية) التي يعرفها الغرب المعاصر بقدر ما أنها انطوت على جماعات محلية أوسع نطاقاً (الأسر الممتدة التي تعيش في بيوت ممتدة في حالة قبائل الإيروكوا) مقابل الأسر الأصغر (الأسر النواة) التي يعرفها مجتمعنا المعاصر[2].

(2) هذه الصياغة الأوّلية لا تفي مفهوم مورغان عن مصطلح تصنيفي حقه من الوضوح، ولكنها تقترب منه.

وكما هو معروف، فإن صيغة هذا السياق المتتابع الذي طرحه المحامي الأمريكي ل. هـ. مورغان في كتاب **المجتمع القديم** كان له تأثيره في ماركس وأنجلز، ولكن الأفكار أثرت كذلك، بل انعكست أيضاً في الوقت نفسه على تفكير عدد كبير من المؤرّخين وعلماء الاجتماع الآخرين حتى الوقت الحاضر.

الفردي والجماعي

لا تمثل فكرة المحافظين بشأن تحوّل شامل من الأشكال الجماعية إلى الفردية، سواء بالنسبة إلى الزواج أم مصطلحات القرابة أم التسلسل العائلي أم الأسر المعيشية، تذكرة فقط، بل إنها جزء من حزمة متكاملة من آراء أوسع نطاقاً بشأن تطور المجتمع البشري. وهي تتجسّد مثلاً في فكرة تحوّل تم من النظم المشاعية لحيازة الأرض إلى النظم المتحررة للحيازة، أو مما تكلم عنه ماركس على أنه الشيوعية البدائية إلى مرحلة تعظيم دور الفرد منظِّم المشروع في ظل النظام الرأسمالي. ولهذه التحركات المفترضة أيضاً ما يقاربها مع الأفكار الثنائية المتصلة بالتاريخ الثقافي وتنطوي على حدوث تغيُّر طويل الأجل من المكانة إلى التعاقد، ومن الانتساب إلى الإنجاز.

تنطوي معظم هذه المقولات على عنصر لتحديد المسار، فهي تصف ما نحن بصدده وتتصل بنظمنا المعرفية وباقتصادنا وسياستنا، بل بدياناتنا أيضاً في بعض الأحيان، ولها أساس في التصورات الشعبية التي تقول بأننا لا نركز فقط على ذاتنا، ولا على أرومتنا، لأنها كانت تستند ولو بدرجة محدودة من الحقيقة التاريخية خلال القرن التاسع عشر.

لكن ليس الأمر على إطلاقه، فطبيعة هذه الثنائيات التي كانت أولاً تمثل سُبلاً مبسطة، وثانياً أساليب (غربية) تركز على الذات،

أفضت كلها إلى مشاكل في التحليل ذات أبعاد لا يستهان بها. ولم تكن هذه المشاكل لتتضح أكثر مما فعلت في تقصّي تاريخ العائلة الإنجليزية، ثم العائلة الأمريكية إلى حد ما. لماذا؟ لأن الإنجليز بوصفهم أعضاء في أول دولة صناعية كانت تقودهم الروح التي سادت في الرأسمالية العالمية، فلم يقتصر الأمر عليهم، بل شاركهم في ذلك كتّاب مثل ماركس وفيبر لكي يعرفوا لماذا كانوا هم الأوائل، وماذا كانت النتائج المترتبة على ذلك في هذه الحالة بالذات في ما يتعلق بالعلاقات الأسرية؟

وفي ضوء الإشادة التي ينالها منظِّم المشاريع باعتباره العصامي الذي ظل بطلاً في عدد لا يحصى من الروايات، فليس مما يدعو إلى العجب أن من الملامح التي كان متصوراً أنها معتدلة وتصاحب الاتجاه الرأسمالي ذلك التأكيد على الفردي مميزاً عن الجماعي. ولما كانت العائلة كياناً جماعياً من أنماط شتى، فقد كان لها وظائف تضطلع بها على المستوى المحلي. ولكن كلما كان حجمها أصغر وأقل أهمية بالنسبة إلى الهيكل الكلي للمجتمع، كان ذلك أفضل، ومن ثم جاءت المقابلة بين القرابة والأسرة.

إن الاعتراضات على مثل هذه الطروحات لا تتصل بالضرورة بالحجج النسبية أو العمومية التي تبنّاها كثير من علماء الأنثروبولوجيا. إن كثيراً من التغيرات المهمة في نظم القرابة والزواج والأسرة حدثت عبر الزمن بقدر ما أن هذه التغيرات طرأت بصورة واضحة في مجال الاقتصاد السياسي، بل في بعض الأحيان كان المجالان متصلين. على أن المشكلة الأساسية تكمن في فهم القرابة، وفي الطريقة التي يمكن بها النظر إلى تلك التغيُّرات على نحو ما يقول به بوضوح علماء الاجتماع، أو يقول به المؤرخون بصورة غير مباشرة (ومن ثم يقولونها بصورة أكثر دهاء) وعلى أساسين مترابطين: **أولاً** إن عوامل

الاستقطاب ينظر إليها في غالب الأحيان على أنها عوامل التضاد، بمعنى قيام الاجتماعي مقابل الفردي، أو الممتدة مقابل النواة، أو القرابة مقابل الأسرة. وكثيراً ما تكون هذه التعارضات غير ملائمة. كما أن نوعيات التشكيل التي ينظر إليها على أنها معبّرة قلما تكون شاملة أو راسخة، بمعنى أن ثمة دورة تطورية تجتاز من خلالها الجماعات المحلية تطوراً عبر السنين، والأفضل أن نتكلم بصورة عامة عن هذه التطورات، وبمعنى أن نتناول المتغيرات بدلاً من الثنائيات. وبينما تظل التغيرات كيفية بصورة واضحة، فإن الأمر يستلزم قياسها وتقييمها كمياً دون النظر إليها ببساطة على أنها تحوّل من الحالة «ألف» إلى الحالة «باء» أو من الأسود إلى الأبيض.

ثانياً، ينظر إلى التحول من حالة إلى أخرى لا على أنه تطور تدريجي، ولكن على أنه «ثورة» على نحو ما وصف به السير هنري مين (Sir Henry Maine) التغيير العام الذي عاينه من مرحلة المكانة إلى مرحلة التعاقد. ولكن مقولته هذه على الرغم من بساطتها البليغة أهملت الحقيقة التي تقول بأنه حتى لو لمحنا اختلافاً مهماً في هذا الصدد، فإن بعض العلاقات التعاقدية ظلت قائمة دائماً في كل المجتمعات البشرية بصرف النظر عن بساطتها، بل هناك بعض العلاقات المرتبطة بالمكانة قائمة بدورها في كل المجتمعات المتقدمة. وإذا ما كان لثورة من هذا القبيل أن تتم (بوصفها حدثاً يتميز عن تطور أكثر تدرجاً ولكنه جذري)، فإنها تنطوي بالضرورة على تغيير من حيث الدرجة، في حين أن بذور التغيير تكون قد أُلقيت بالفعل في التربة. ومع ذلك، يتمثل اعتراض أشد خطراً في أن مثل هذه «الثورات» ترتبط في الغالب الأعم بتحوّل مفاده أننا (وليس هم) الذين تعرضوا لها، وهو التحول (وعادة يكون في صيغة الجمع) الذي يشار إليه باستمرار على أنه التصنيع (مقابل ما يسبق التصنيع)

والرأسمالية (مقابل ما يسبق الرأسمالية)، ثم التحديث (مقابل التقليدي).

وعندما ينظر إلى التحول على أنه يحدث في جزء بعينه من أرجاء العالم، وهو ذلك الذي ينتمي إليه الكاتب، فإنه ينسب في الأغالب إلى نوع من الحتمية التاريخية من خلال الإحالة إلى ما سبق من ظروف. وهكذا ظل الأمر مقتصراً على أوروبا، وتحديداً أوروبا الغربية (أو هي إنجلترا) حيث حدثت الظروف السابقة اللازمة لوقوع مثل هذا التطور. وعلى أساس أشمل للتحليلات، تظل الاختلافات غير ذات موضوع، بل تظل سطحية وبسيطة، وخاصة عندما تدّعي أن مجموعة المتغيرات الصحيحة (التي لم تخضع للترجيح ولا للقياس) لم تكن متوافرة في أي موقع آخر. وهذا صحيح بالضرورة. إن كل الجماعات تتسم بأنها «فريدة» بطرق شتى، بالضبط كما هو حال الأفراد جميعهم، ولكنها، شأن الأفراد، تتسم بملامح مشتركة. بيد أن المشكلة تثور عند تعيين وقياس الملامح أو المتغيرات المحددة التي تتصل بالتغيير ذاته، ومن هذه المشاكل ما يتمثل في مداومة النظر إلى هذه العوامل بوصفها ترتبط بقيم أخلاقية أو بسمات أساسية تتصف بها حياتنا الشخصية أو الاجتماعية أو الدينية، مما لا سبيل إلى أن تأمل في محاكاته الأمم الأخرى على الرغم من أن هذه المشاكل تنهض أصلاً عندما يقتصر الأمر على النظر إليها بوصفها شروطاً أساسية مسبقة.

الأسرة النواة والأسرة المعيشية الصغيرة: نتائج أم شروط؟

هنا نأتي إلى مفترق طرق بالنسبة إلى أساليب التحليل أو إلى مسار التحليل سواء في التاريخ أم في مجال علم الاجتماع، لأن ثمة اختلافاً عميقاً بشأن ما إذا كانت هناك ملامح معيّنة ترتبط بالرأسمالية

(أنا استخدم هذه الكلمة مرة أخرى توخياً للإيجاز)، بحيث إن هذه الملامح تشكل شروطاً مسبقة أو نتائج لاحقة. ولنأخذ حال «الأسرة النواة». في هذا السياق فالذي يقصد عادة هو أسرة صغيرة تتعايش على أساس فردين أو زوجين (بالزواج أو المعايشة)، وثمة تراث طويل في علم الاجتماع ما برح ينظر إلى هذا النمط من العائلة (أو عادة إلى هيمنة هذا النمط) بوصفه نتيجة من نتائج الثورة الصناعية بحيث ترتبط بالحاجة إلى قوة عمل حركية (وأحياناً بالأثر الفردي الناجم عن مجاميع الأجور المختلفة التي يتلقاها الرجل أو المرأة أحدهما مقابل الآخر). ودرج الحال على الإشارة إلى أن هذه الثورة أفضت إلى التحول من عائلة ممتدة إلى أسرة نواة أو إلى أسرة أولية، بما يعني من جديد جماعة متعايشة في مكان واحد أو أسرة معيشية. والحق أنه سادت كما رأينا في القرن التاسع عشر مقولة تتعلق بما إذا كانت الشعوب (البدائية) قد سبق لها أن ضمت أسرة على الإطلاق. والحاصل أن ما يسمى بمجتمعات الفلاحين، وهي ليست بالطبع مجتمعات أوروبا ما قبل الصناعة، كانت تُعدّ مجتمعات تشمل عائلات يدور حولها الاقتصاد الزراعي. ولكن الكتاب الأول الذي أصدره برونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski)، وهو أحد مؤسسي علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية الحديثة بعنوان: **العائلة بين صفوف سكان أستراليا الأصليين** (*The Family among the Australian Aborigines*)، وقد كتبه في عام 1913، يهدف إلى إيضاح أن هؤلاء الصيادين وجامعي الثمار كانت لهم «عائلات»، فضلاً عن مجموعات أكثر تضامناً تعرف باسم «العشائر» و«الأفواج»، وكانوا يتعاملون على أنهم أقرباء، وجاء هذا كله مخالفاً للكثير مما درج عليه الفكر المعاصر.

هكذا أصبحت «العمومية المفروض أن تتسم بها الأسرة» مقولة

ثابتة ومقبولة، ومع ذلك فما زال هناك من ينظر إلى الأسر الممتدة على أنها سمة تتصف بها مجتمعات ما قبل الصناعة بالمقارنة مع مجتمعات العالم المعاصر. ومع ذلك، ففي ستينات القرن العشرين جاء العمل التاريخي الديموغرافي عن إنجلترا الذي قام به لاسليت (Laslett) وجماعة كامبريدج ليوضح أنه بما أن القرائن أصبحت متاحة مع بداية القرن السادس عشر، فإن الأسر المعيشية كانت دائماً أسراً «صغيرة»، بل يفترض أنها كانت كذلك في فترة القرون الوسطى. وفي ورقة بحثية ذائعة الصيت تم تنقيحها في عام 1972 يكتب لاسليت قائلاً: ليس هناك ما يشير إلى أن الجماعة الكبيرة الممتدة والمتساكنة من الأسر في عالم الفلاحين التقليدي قد أفسحت الطريق إلى الأسرة الصغيرة الزواجية التي يعرفها المجتمع الصناعي الحديث»[3]. هكذا، فإن إنجلترا لم تشهد قط وجود النوع الأول من تلك الأسر، وعلينا أن نلاحظ أنه يتكلم عن السكن، وليس عن العلاقات.

وعليه، فما كان ينظر إليه الآخرون على أنه إحدى نتائج الرأسمالية أصبح ينظر إليه على أنه جزء من المجتمع الإنجليزي الأسبق. وما كان للبلد الذي كان أول من خَبَر الثورة الصناعية أن يتعيَّن عليه الاعتراف بهذا الجانب في حياته العائلية، بل ثمة افتراض بأن هذا الملمح وغيره من ملامح الأسرة والزواج في إنجلترا هو ما

(3) Peter Laslett, ed., *Household and Family in Past Time: Comparative Studies in the Size and Structure of the Domestic Group over the Last Three Centuries in England, France, Serbia, Japan and Colonial North America, with Further Materials from Western Europe*, Edited, with an Analytic Introduction on the History of the Family, by Peter Laslett with the Assistance of Richard Wall (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1972), p. 126.

أشار إليه هاجنال (Hajnal) على أنه النمط الزواجي الأوروبي، وكان يقصد نمط الزواج في غرب أوروبا، وهو ما أسهم بصورة فاعلة في هذه العملية. وعلى سبيل المثال، كان يُظَن أن الأسرة الأولية الصغيرة (التي كثيراً ما يصفها العلماء بمصطلح «النواة») تكفل مزيداً من التفاعلات الأوثق والأكثر موذة ومحبة بين الآباء والأبناء، بينما أدى تأخير سن الزواج للرجال والنساء، ومع ما يرتبط بذلك من وجود عدد كبير من موظفي «الدورة الحياتية» غير المتزوجين ممن عملوا لفترة ما قبل الزواج، إلى أن شجع ظاهرة الحراك، كما أفضى إلى تمكين المرأة من تجميع ثروة لتوفير دوطة. وهكذا، فالحب والحراك والتراكم كانت كلها ملامح مهمة في تطور الأسرة الحديثة والعلاقات الاقتصادية.

ثمة خيوط كثيرة للغاية في هذا النسيج. ويقتضي الأمر الفصل بينها في مساحة محدودة، وخاصة لأنني أريد معاملة الملامح الأخرى التي تُعدّ مرتبطة بعملية التحديث المشار إليها. هذه الحقائق عارضها رازي (Razi) في ما يتعلق بالفترة التي سبقت زمنياً[4]، وقد سعى إلى أن يوضح أنه بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، فقد تميّز الجزء المحوري من إنجلترا (الجنوب الأوسط وميدلاند والشمال) بعائلات ممتدة على مدى ثلاثة عقود بعد حدوث الوباء الذي اجتاح البلاد، جميعاً ما غيّر النسبة بين الأرض والبشر. بعد ذلك اتسمت العائلات بالطابع النووي على نحو ما حدث قبل ذلك في أنغليا الشرقية (East Anglia) حيث بدأت العملية في القرن الثالث عشر الميلادي. وهكذا تراخت الصلة بين الأرض والبشر من

(4) Zvi Razi, «The Myth of the Immutable English Family,» *Past and Present*, no. 140 (Aug. 1993).

خلال عدد من أقنان الأرض الذين كانوا يتحركون بعيداً عن منزل الإقطاعي للحصول على حريتهم (وذلك على خلاف ما شهدته لنغيدوك (Languedoc) وتوسكاني (Toscany) حيث كان الأقنان قد حصلوا بالفعل على حريتهم)[5]. وفي كلتا المنطقتين كانت معظم الأسر قائمة على أساس زواجي (نواة)، وما يعنيه تحول الأسرة إلى طابع النواة بالنسبة إلى رازي يتمثل في أنها تفتقر إلى الأقرباء المقيمين في المسكن نفسه بما يتيح لهم التعاون بعضهم مع بعض. ومع ذلك، لم يتبع هذا التغيير خطاً مستقيماً لأن النمو السكاني ونقص الأراضي في القرن السادس عشر الميلادي كان لا بد، في رأيه، من أن يفضي إلى زيادة في تعزيز صلة الرحم.

الجدول رقم (6 ـ 1):
الحجم الوسيط للأسر المعيشية

الهند	5,2
أفريقيا	3,5 ـ 5,2 (بحسب البلد)
الصين (غواندونغ)	3,5
اليابان	4,9[6]

المصـدر: تـعـداد الأمـم المتـحـدة و C. Nakane, «An Interpretation of the Size and Structure of the Household in Japan over Three Centuries,» in: Peter Laslett, ed.,

---

(5) المصدر نفسه، ص 38.

(6) بين القرن السابع عشر وعام 1955، C. Nakane, «An Interpretation of the Size and Structure of the Household in Japan over Three Centuries,» in: Laslett, ed., *Household and Family in Past Time: Comparative Studies in the Size and Structure of the Domestic Group over the Last Three Centuries in England, France, Serbia, Japan and Colonial North America, with Further Materials from Western Europe.*

Household and Family in Past Time: Comparative Studies in the Size and Structure of the Domestic Group over the Last Three Centuries in England, France, Serbia, Japan and Colonial North America, with Further Materials from Western Europe, Edited, with an Analytic Introduction on the History of the Family, by Peter Laslett with the Assistance of Richard Wall (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1972).

وهنا يجب علي أن أتحوّل إلى مسألة حجم الأسرة باعتبار أن هذه النقطة يمكن أن تخضع لتحليل عددي. وفي مقال منشور في المطبوعة المجمّعة لفريق كامبريدج في عام 1972 حاولت أن أوضّح أن المسألة لم تقتصر على إنجلترا ببساطة في احتوائها على أسر معيشية صغيرة. لقد أوضح لاسليت أن متوسط الأرقام لذلك البلد بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر كان 4,75 في المئة. ولكن متوسطات الأرقام لأجزاء أخرى من العالم المعاصر ومن واقع أحدث إحصاءات الأمم المتحدة لا تختلف كثيراً على نحو ما يوضح الجدول رقم (6 ـ 1).

صحيح أنه في بعض أجزاء من العالم، ومنها أفريقيا على سبيل المثال، كانت الأسر المعيشية أكبر في بعض الأحيان. ومن أكبر المتوسطات التي صادفتها ما كان بين جماعات اللويلي (LoWiili) في غرب أفريقيا حيث يوضح الإحصاء الذي قمت به متوسطاً يبلغ 16,45 للجماعة القاطنة (في مجمع أو بيت سكني) في عام 1950. وكانت تلك مرحلة شهدت نمواً بالغ السرعة في السكان. ومع ذلك، فهذه الأسر كانت منقسمة بدورها إلى جماعات محلية أصغر، وكثيراً ما انقسمت كذلك إلى جماعات إنتاجية واستهلاكية أصغر أيضاً، إذ كانت جماعات الزراعة المكافئة (للأسرة المعيشية) تضم متوسطاً قدره 10,21، فتتألف من رجلين و0,5 من الشباب الذين كانوا بالفعل يقومون بالأعمال الزراعية الرئيسية[7].

---

(7) Jack Goody, *The Social Organisation of the LoWiili*, [Colonial Research Studies; no. 19] (London: [n. pb.], 1956), pp. 31, and 43.

ومن الواضح أن الجماعات الزواجية (وهي الأسر بمعنى من المعاني) كانت صغيرة. ولكن كانت كل الجماعات في كل حال تتبع دورة تطورية، ومن ثم يحتمل ببساطة أن تنقسم إلى أجزاء أصغر. وإذا ما استبعدنا هذه الحالات المتطرفة، فإن إنجلترا حتى القرن العشرين لم تكن تختلف اختلافاً موضوعياً عن البلدان الأوروبية الأخرى التي كانت توصف بأنها «فلاحية»، ولا كذلك عن سائر أجزاء العالم التي توصف بأنها «آسيوية»، أو عالم ثالث، أو حتى «بدائية».

لكن التغيير سرعان ما سار بخطوات حثيثة في إنجلترا مع بداية القرن العشرين. ولقد كان متوسط حجم الأسرة المعيشية هو 4,60 في عام 1891، وما لبث أن انخفض إلى 4,49 في عام 1901، ومن ثم نقص كثيراً حتى أصبح 3,04 في عام 1961[8]. وعلينا أن نلاحظ أن فرنسا كانت قد وصلت بالفعل إلى نسبة 3,7 بحلول الفترة 1880 ـ 1881، بينما ظلت الولايات المتحدة الأمريكية عند معدل 5,00. ولأن فرنسا كان يُنظَر إليها في غالب الأحيان على أنها أدنى من حيث التطور الاقتصادي من إنجلترا، وبما أن هذه الأخيرة زاد فيها الحجم، فقد بدت الأرقام في كلتا الحالتين وكأنها تناقض الافتراض الرئيسي المطروح. وفي إنجلترا جاءت التطورات اللاحقة راجعة إلى حدٍّ كبير إلى انخفاض الخصوبة ومعدل الوفيات، ولكن من المهم أن نلاحظ كيف تأخر حدوثها في ما يتعلق بالتغييرات الصناعية، بل إن نسبة الخدم بين جموع السكان توضح انخفاضاً بالغ الإثارة، وإن كان إلى حدٍّ ما أسبق وأقرب زمنياً إلى بداية التصنيع: نسبة الخدم بين السكان البريطانيين كانت

(8) Laslett, ed., Ibid. p. 138.

6,60 في المئة عام 1870 (بزيادة على عام 1831)، ثم نسبة 4,7 في المئة عام 1881 ونسبة 0,4 في المئة عام 1951[9]، فكيف ارتبط غياب الخدم مع انخفاض الخصوبة على الأقل في الطبقات الوسطى؟

إن أهم ما يتصل بطروحاتنا الراهنة هو الاختلاف البالغ الضآلة في حجم الأسر المعيشية بين الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1880 وبين الهند في الوقت الحاضر. فإذا ما كنا نتصور الظروف اللازمة لدعم الرأسمالية (وهي ظروف متعددة بطبيعة الحال) لا يصبح لدينا سوى القليل الذي نميِّز على أساسه عدداً كبيراً من المجتمعات المختلفة من حيث الحجم المتوسط لأسرها المعيشية. وهكذا لا تتفرد، لا إنجلترا، بل ولا الغرب، بأي سمة فريدة في هذا السياق.

روابط القرابة الممتدة

يتمثل الاختلاف بين الشرق والغرب في ندرة ما تضمه أوروبا من عشائر ومن روابط من ذلك النوع المنتشر على نطاق واسع في الشرق. ولا يقتصر الأمر على أن هذه الجماعات المتحدرة من أصول واحدة نادرة، ولكن ثمة فرقاً في درجة الاتساع والتعقُّد لروابط (القرابة) الأوسع نطاقاً، وتلك متغيرات صار من الأصعب قياسها لأنها تتعلق بعنصر الفحوى، إضافة إلى عنصر الشكل والنوعية، فضلاً عن الكمية. وبطبيعة الحال، فإن الوشائج الأسرية أو روابط القرابة خارج «الرباط العائلي» موجودة في كل المجتمعات، والقلة القليلة في أيامنا هي التي لا تستطيع أن تنظر أو تتخيل حتى في أمريكا أن مثل هذه العلاقات تقف عند حدود الأسرة، أو عند حدود

(9) المصدر نفسه، ص 157.

العائلة الزواجية، وذلك على الرغم من الخرافة التي تقول بكوخ الخشب الذي يتم من خلاله تعريف المستثمر ومنظّم المشاريع بوصفه فرداً وحيداً يخوض معركته ضد قوى الطبيعة المتوحشة أو الثقافة الراسخة. إن روابط الأخوّة والوالدية والقرابة تصل بين الرجال والنساء على مستوى الأسر المختلفة على الرغم من أنهم قد لا يعيشون في المسكن نفسه، ولا حتى في الجوار نفسه. وقد أُولي مؤخراً قدراً من الاهتمام لعمليات إعادة ربط وشائج القرابة الأمريكية على أسس أوسع نطاقاً[10]. وبطبيعة الحال، إن مثل هذه الروابط الأوسع موجودة من حيث ارتباطها بما يسمى بالأسر النواة أو الأوّلية (وهي أسر غير متساكنة بصورة متزايدة). ولا نستطيع بوضوح، وبكل تأكيد، أن نتصور أوروبا في عصور سابقة على أنها كانت تضم أسراً نواة «معزولة» بأي معنى مطلق (اللهم إلا إذا كنا نشير ببساطة إلى أسر معيشية كانت «معزولة بحكم التعريف»، حيث إن الأقرباء (وهذا لا يقتصر فقط على الآباء والأبناء) كانوا بغير شك أكثر تكافلاً مما هم عليه اليوم. ولكن حتى في يومنا هذا، فإن الوشائج التي تتجاوز نطاق الأسرة المعيشية وتربط بين الأقارب ما زال لها أهميتها بغير شك في حياة أغلبية الناس. وعلينا ألا نفترض وجود اختلافات

(10) Millicent R. Ayoub, «The Family Reunion,» *Ethnology*, vol. 5, no. 4 (1966); M. W. Lindahl and K. W. Back, «Lineage Identity and Generational Continuity: Family History and Family Reunions,» *Comparative Gerontological Behaviour*, vol. 1 (1987); Gwen Kennedy Neville, «Learning Culture Through Ritual: The Family Reunion,» *Anthropology and Education Quarterly*, vol. 15, no. 2 (1984); Robert M. Taylor, «Summoning the Wandering Tribes: Genealogy and Family Reunions in American History,» *Journal of Social History*, vol. 16, no. 2 (1982), and W. A. Dumont, «Family Migration and Family Reunion,» *International Migration*, vol. 14, nos. 1-2 (1976).

حاسمة ومطلقة في هذا المضمار. وإذا ما ارتبطت هذه الاختلافات بمقاييس الكثافة أو النسب المئوية، فمعنى ذلك أن الأسر النواة وروابط القرابة الممتدة ما زالت قائمة باستمرار بحيث لا يوجد أي انفصال مفاجئ أو انقطاع مباغت بين التشكيلات الاجتماعية سواء تلك التي تتسم بالطابع الفردي أم تلك التي تتصف بالطابع الجماعي.

ومن جوانب أهمية روابط القرابة الأوسع بأوروبا في عصور سبقت ما قد يكون مستتراً من واقع البيانات التي تُستخدَم في معظم الاستقصاءات التاريخية. ويصدق هذا أيضاً على الغرب المعاصر بحكم طابع التعدادات والاستبيانات السوسيولوجية. وفي معرض الكتابة عن الأسرة الأوروبية يعمد ديليللي (Delille) وريزي (Rizzi) إلى معارضة تقاليد الديموغرافيا التاريخية على نحو ما طرحته بين آخرين مجموعة كامبريدج التي تؤمن بالجانب الكمّي، ولا تؤمن بالقياس الكيفي إلا في نطاق أضيق، بحيث يتناقض مع نهج أرييس (Ariès) في فرنسا واستون (Stone) في إنجلترا، إذ يفضلان دراسة الجوانب السيكولوجية للأسرة التي ينظران إليها على أنها أكثر ثراءً وأغزر إنتاجاً. وبسبب الاهتمام بجانب «العدّ»، فإنهما يشيران إلى أن المجموعة الأولى تجنح إلى الاقتصار على الاهتمام بوحدات تسجيلات التعداد بالنسبة إلى الذين يعيشون تحت السقف نفسه، ويأكلون من الإناء نفسه، أو يطبخون على التنّور نفسه. إن القيود التي فُرضَت على المجال المنزلي تهمل بالحتم الأبعاد «الأنثروبولوجية» الأوسع من القرابة والارتباط و«الصلات» التي تتعلق بالروابط المتجاوزة لحدود الأسرة المعيشية، فهذه الروابط الأوسع تقتضي اهتماماً كما يقولان بما يتيح تحديد المدى الذي يمكن أن نتعامل به مع الأسر «النواة» المعزولة في أي جزء بعينه من أوروبا. وطُرحت المقولة نفسها من جانب كُتّاب آخرين قاموا بدراسة

مجتمعات محلية محددة بدلاً من الاقتصار على البيانات التي تم جمعها وتتسم بميزة أوضحها ليفين بأنها تكفل الوصول إلى نتائج مقارنة، ولكن على حساب بعض السلبيات الفعلية[11]. وهناك عدد من الاستقصاءات المكثَّفة التي أُجريت بشأن المجتمعات في الماضي القريب، وشرَعَت مؤخراً في أن توضِّح وجود شبكات أعمق كثافة من الروابط الأسرية بأكثر مما كان مفترضاً في كثير من الأحيان، على الرغم من ضرورة توخّي الحذر بما يفيد بأن بعض هذه النتائج يمكن أن تشكِّل دالة على نوعية عمليات التجهيز الحاسوبية (والعلاقات الوراثية) قبل أن تشكِّل روابط تعترف بها الأطراف الفاعلة ذاتها (أي روابط من صلة الرحم بالمعنى السوسيولوجي)[12]. ويجب عليّ أن أضيف «أنها عادة ما تكون معترفاً بها» لأن من شأن اعتراف بالعلاقات أن يلحق، بدلاً من أن يسبق، أي حادثة استثنائية تشجع على تقصي العلاقات المتشابكة حتى عندما لا تكون هذه العلاقات متصلة بالفرد مباشرة وقت وقوع الحدث ذاته على وجه التحديد. ويتسم مثل هذا البحث بصفات الإجراءات التي يضطلع بها المهتمون بعلوم الوراثة والأنثروبولوجيا سواء بشكل عام أم على مستوى التخصص المهني.

---

(11) David Levine, *Family Formation in an Age of Nascent Capitalism*, Studies in Social Discontinuity (New York: Academic Press, 1977), pp. 2-3.

(12) هذه الدراسات عديدة، ولكنني ألفت الانتباه بشكل خاص إلى: Martine Segalen, *Fifteen Generations of Bretons: Kinship and Society in Lower Brittany, 1720-1980 = Quinze générations de Bas-Bretons*, Cambridge Studies in Social and Cultural Anthropology; 74 [i. e. 75], Translated from the French by J. A. Underwood (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la maison des sciences de l'homme, 1991), Elisabeth Claverie et Pierre Lamaison, *L'Impossible mariage: Violence et parenté en Gévaudan, XVIIe, XVIIIe et XIXe siècles*, la mémoire du temps ([Paris]: Hachette, 1982).

وفيما اتسمت هذه القرابة الأوسع نطاقاً بالأهمية في غرب أوروبا، إلا أنها بالتأكيد كانت أقل اتساعاً من حيث النطاق في معظم النواحي مقارنة بكثير من المجتمعات الأخرى، ليس فقط في مجتمعات أفريقيا الأكثر بساطة، ولكن أيضاً في الصين والهند، وربما في اليابان والشرق الأدنى بما في ذلك كثير من الجماعات (اليهود والعرب والأرمن) الذين تصدّروا مسيرة تنظيم النشاط التجاري (الرأسمالي بحسب أحد التعريفات) بين أوروبا وآسيا. فما هي إذاً الصلة بين روابط القرابة الأضيق وبين الرأسمالية الصناعية؟

سبق أن ذكرت أن بعض ملامح نمط القرابة والزواج في أوروبا كانت متأثرة بشدة بعقيدة الكنيسة الكاثوليكية ومصالحها، وهي التي سعت إلى أن تُحِل روابطها الروحية محل الصلات الأوسع لما يمكن أن يوصف بأنه «القرابة الطبيعية»[13]. كانت الكنيسة معادية للأسلاف (على الأقل ضد عبادتهم، وإن كانت ليست بالضرورة ضد توقيرهم)، كما كانت ضد العشائر، ومن ثم جاء تشجيع أخوّة الكنيسة كأمر أفضل من أخوّة الأسرة، وكانت الأخوة تعني المصلحة الاقتصادية، فضلاً عن العواطف والنواحي الدينية. ولا يلزم في هذا المجال متابعة هذه المقولات، لكن الكنيسة لم تكن هي العامل الوحيد الذي يؤثر في شكل الأسرة الأوروبية، فعلى الصعيد الشعبي لم تكن نظم الإنتاج والإنجاب عند الفلاح والحِرَفي فريدة في كثير من النواحي. وبعض الجوانب، وخاصة استراتيجيات التوريث والاستمرارية التي اعتمدتها الأسر أو الأفراد، كانت موجودة بدورها بين المجتمعات الكبرى في آسيا حيث شهدت توزيعات مختلفة،

---

(13) Jack Goody, *The Development of the Family and Marriage in Europe*, Past and Present Publications (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

ولكنها كانت مستقاة من رصيد مماثل من الآليات الاجتماعية.

والحاصل أن كان لروابط القرابة أهميتها الخاصة بالنسبة إلى الاقتصاد عندما كانت الأشكال السائدة من الإنتاج تتمحور حول الزراعة والصناعات الحِرفية، وفي ظل «الأسلوب المنزلي للإنتاج» كانت عناصر القرابة، وخاصة أقرب الأقربين، كثيراً ما يتعاون أفرادها بعضهم مع بعض في المشروع نفسه بحيث كفلوا سُبل الاستمرارية وتوريث حقوق الأرض وأدواتها مع المساعدة في أعمال المزرعة أو الحانوت، وكل ذلك كانت تكفله إلى حدٍّ كبير علاقات القرابة الوثيقة. كذلك كان إنجاب الزوجين يُنظر إليه على أنه أمر لازم سواء للتوريث أم لإدارة الشؤون أم للأيلولة، فضلاً عن العمل في المشروع ذاته.

ومع حلول عصر الإنتاج الصناعي لم تعد الحالة هكذا، فالعمال كانوا أساساً مُستخدَمين كأفراد يتمتعون بمجاميع أجورهم الخاصة، ولم يعد إحلال قوة العمل يتوقف على استمرارية وجود الأسرة (باستثناء مالكي المشروع)، بل كان يتوقف على استمرارية المجتمع. ولم تكن هذه الحالة تتعلق بمسألة أي عامل فرد وحيد أعقب ذرية لأن التوظيف في المصنع كان مفتوحاً أمام الآخرين بمن فيهم النازحون من أماكن أخرى. ولم تكن الشركة مهدّدة بالانهيار بسبب عدم خصوبة الأفراد لأن إنتاجها كان وفيراً وغزيراً، ومن ثم خفّت الضغوط على عنصر التناسل.

ومع ذلك، تظل روابط القرابة في كثير من الأحيان لها أهميتها بالنسبة إلى المؤازرة الاجتماعية بشكل عام حتى بين صفوف العمال في المجتمع الصناعي، حيث توفّر إطاراً أوسع للعلاقة الودّية المتواصلة. وكثيراً ما يقتصر الدعم الاقتصادي على خط القرابة المباشر من الآباء إلى الأبناء، إذ يقوم الأبناء ببعض الترتيبات لصالح

الآباء المسنّين. ومع ذلك، فما زالت روابط القرابة الأوسع لها أهميتها حتى على الرغم من شحوبها، لأنها تكفل دعماً ورفقة معنوية بشكل عام وقت الأزمات، وكذلك في مناسبات أداء الشعائر. إن التحركات الكثيفة للناس في أيام الاحتفال بعيد الشكر في الولايات المتحدة الأمريكية وعيد الميلاد في كل أنحاء أوروبا تتسم بأنها بين الأقارب إلى حدٍّ كبير. كما أن زوار العائلات يملأون الحافلات والقطارات والطائرات حتى بأسعار موسمية متضخمة، وفيما يمكن السماح للأغراب في وقت أو آخر بالمشاركة في هذه الاحتفالات، إلا أنها تشكّل أساساً تجمّعات للأقارب من دون أن تستهدف غرضاً وظيفياً بعينه، بل يكفي أن تشكّل الصيغة الرئيسية لما يسمى «لمّ شمل العائلة».

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية مجتمعاً دينامياً من المهاجرين، يمكن أن نتوقع منها أن تخفف من أهمية الجانب العائلي، وأن تشدّد على أهمية الجانب الفردي. وهذا أمر مشهود في كثير من الأحيان على المستوى العقائدي بما في ذلك ما يقول به كثير من علماء الاجتماع. وفي واقع الأمر، فإننا نجد تشكيلة واسعة النطاق من إعادة شمل الأسرة، إذ لا يقتصر الأمر بحال من الأحوال على الأسرة المعيشية. إن أيوب يرى ثلاثة أنواع رئيسية في هذا الصدد: «إعادة شمل الإخوة والأخوات»، «إعادة الشمل الزواجي»، ثم «إعادة شمل من يحمل الاسم نفسه». الحالة الأولى مباشِرة، وهي تتألف من مجموعة ممن يتحدرون من امرأة واحدة أو من زوجين، وهم يتجمعون عادة في منزل خاص، ويتم ذلك في غالب الأحيان بعد وفاة الأم. وتلك عملية استمرار لمجموعة من الإخوة والأخوات وأبنائهم تكون قد اجتمعت في مناسبات شعائرية مثل عيد الشكر. أما «إعادة الشمل الزواجية»، فتوسّع حدود هذه المجموعة لكي تشمل

الخطين معاً، وإن كان من المحتمل أن تنقسم بعد أجيال قليلة، وخصوصاً أنها تزيد من حيث العدد والأعضاء الذين يتباعدون أكثر وأكثر بعضهم عن بعض، ومع ذلك تتم حالات من إعادة جمع الشمل حتى بالنسبة إلى الأقرباء المتباعدين، وفي بعض الأحيان تتم على أساس اسم بعينه، بيكوك (Peacock) مثلاً. وشأن حالات «إعادة الشمل التي تتم مؤخراً على أساس الاسم» في اسكوتلندا، عائلة ماكدونالد (McDonald) مثلاً، فإن هذه المبتكرات «المصطنعة» تتسم بها مجتمعات أكثر تشتتاً وحراكاً، إذ لا يلتقي الأقارب المتباعدون بانتظام، وحيث لا يسعى المنظّمون إلى أن يجمعوا شمل من تربطهم صلات القرابة التي يمكن تقصيها فقط، بل يجمعون كل من يحملون الاسم نفسه.

وفي الغرب الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية تُعدّ مناسبات جمع الشمل العائلية بالضرورة فرصاً لكي يلتقي الأقارب معاً، ويتناولون وجبة مشتركة، ويقدمون أبناءهم بعضهم إلى بعض، وتحدث هذه الفاعليات كذلك في الجنوب. وفي معرض الكلام عن حادثة جمع الشمل من جانب الأم لعائلة في جورجيا، أخبرني رجل أنه على الرغم من عدم حضوره في هذه المناسبات على مدار السنوات القليلة الأخيرة، إلا أنه سيذهب بالحتم في هذا الصيف لأن زوجته أنجبت ابنة أراد أن يتعرف إليها أقرباؤه (وأن تتعرف هي أيضاً إلى أقربائها).

ويصوّر هذا التصريح غرضاً رئيسياً تستهدفه هذه الاجتماعات، فضلاً عن توضيح الجانب الدوري لمشاعر العائلة والقرابة في الغرب. وبالنسبة لكثير من الناس خارج نطاق القطاع الزراعي، يصبح سن البلوغ معناه ترك البيت للالتحاق بالجامعة، أو بالخدمة العسكرية، أو بالعمل أو للإقامة في مدينة أخرى، أو ربما خارج البلاد. ومثل هذا التشتت لا يعني إخماد الروابط الوراثية، ولا الذكريات الناجمة عن التفاعل الذي سبق، بل إنه يكفل الأساس للتلاقي، ولكي يعرض كل طرف على

الطرف الآخر قدراً من المؤازرة المتبادلة، فضلاً عن بناء علاقات من التكافل سواء في الحاضر أم في المستقبل. كما أن لقاءات إعادة الشمل على أساس الاسم أو النسب تتيح فرصاً أخرى من هذا القبيل، إذ يمكن للناس أن يلتمسوا التضامن وسط عالم ينطوي على خطر التهديد من جانب نطاق أوسع من الأقرباء بأكثر من ذوي رحمهم المباشرين وحدهم. وقد يخدم كذلك غرضاً مماثلاً لمحاولة الانضمام إلى جمعية من الأصدقاء، مثل جمعيات الماسون (Masons).

وفيما تتسم الروابط العائلية الأوسع حالياً بأهمية قليلة في مجال الإنتاج، فإنها كانت وسوف تظل بطرق ما مهمة من الناحية الاقتصادية في سياق رئيسي بعينه في الغرب سواء في الماضي أم في الحاضر. ويكمن هذا السياق عند مستوى رأس المال (والإدارة) وليس عند مستوى العامل نفسه. وعند بداية توسع الرأسمالية التجارية في لندن كانت مبالغ الدوطة التي تأتي بها الزوجات تُستخدم للمساعدة على بدء أنشطة تنظيم المشاريع، وكذلك الحال بالنسبة إلى الثروات التي يرثها الرجال، ومن ثم كانت الروابط المنزلية مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد، أولاً لأن أيّاً كانت التغيُّرات الواسعة التي تحدث، فمعظم الممتلكات، بما في ذلك الملكية الصناعية، كانت تستمر في الانتقال على نحو ما درج عليه الحال ضمن نطاق الأسرة المحدودة (حالياً بين الأزواج أساساً). وعليه، فإن ممتلكات العائلة تكمن خلف مساندة كثير من الرأسماليين (وليس خلف كل مستثمر أو منظم للمشاريع). وقد تمتد الروابط الفاعلة إلى نطاق أوسع من الأسرة الأوّلية. وعلى غرار عائلة روتشيلد وأصحاب البنوك والشركات التجارية الأخرى في مراحل لاحقة كان المصرفيون الإيطاليون في لندن وغيرها يستفيدون من أبناء عمومتهم لإقامة مشاريع في أقطار مختلفة، وهذا الدور الذي كان يقوم به الأقرباء في مجال الاقتصاد لم يكن يقتصر على الأيام الأولى من الرأسمالية، بل

استمر في مراحل لاحقة أيضاً، إذ كانوا مصدراً متاحاً باستمرار لرأس المال، وكذلك للمساعدة على تولي مواقع المسؤولية. وكان بوسعك أن تثق في أن لهم مصلحة في الدائرة العائلية نفسها بقدر ما كان بوسعهم أن يثقوا فيك. وعليه، كنت تستطيع الاقتراض بمخاطرة أقل وبفائدة أدنى، وفي المقابل تتحمل قدراً من الالتزامات العامة بمدّ يد المساعدة.

وإذا ما كانت هذه الروابط الأوسع مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة، فمن المحتمل أنها كانت أكثر من ذلك في أوروبا في مراحل سبقت. لكن أهميتها في أمريكا شهدت علماء قللوا من أهميتها بصورة عامة، وهذا يصدق أيضاً على أوروبا في تلك المراحل التي سبقت، وكانت النتيجة هي تضخيم الاختلافات في هذه الناحية بين الغرب والشرق.

الاستمرارية والتغيُّر في المشاعر: النزعة الفردية

في دراسته لشغب الغنت (Ghent) في القرن الرابع عشر الميلادي يناقش نيكولا (Nicolas) دعاة المناهج العددية والسيكولوجية المتبعة لدراسة تاريخ العائلة في سياق المناقشة المتصلة بالاستمرارية والتغيُّر. وفي تعليقنا السابق بشأن علاقة المتغيِّرات العائلية بنمو الرأسمالية نجد أن كلاً من لاسليت ومكفرلين (Macfarlane) (مؤيدين للاستمرارية) يتعارضان مع ما يقول به أريس وستون وشورتر (Shorter) (المؤيدين للانقطاع). ومن المؤكد أن الانقطاع جزء لا يتجزأ من فكرة أريس بشأن التغيُرات الراديكالية في مفاهيم الطفولة في القرن السادس عشر ومقولات ستون التي تتوازى معها عن تغيرات المشاعر تجاه الأطفال في القرن السابع عشر (وكذلك ما يتعلق بالتحوّل من أسرة السلالة إلى الأسرة الوالدية، ثم

إلى الأسرة النواة، بمعنى نوع من التقدم من «الاجتماعي» إلى «الفردي»، فضلاً عن إيمان شورتر بفكرة مماثلة عن القرن التاسع عشر.

وإلى جانب هذه الاختلافات بشأن الاستمرار أو الانقطاع، ثم بين صفوف دعاة الانقطاع بشأن التواريخ المحددة للتحوّل الرئيسي، من ملامح هذه المناقشات ملمح مشترك يتمثل في أن كلتا المجموعتين من الباحثين ترى الاختلافات (في حال) والمتغيِّرات (في الحالة الأخرى) على أنها متصلة بالتطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية في أوروبا الحديثة، ولا سيما في إنجلترا، حيث يرون الأولى أسباباً (أو عوامل مسبقة)، ويرون الثانية نتائج (أو علاقات اختيارية)، وفي كل حالة تظل المسألة هي التأكيد على انقطاع الأشكال العائلية، سواء الانقطاع عن جيراننا أيّاً كان تعريفهم ضيّقاً أم واسعاً أم مع ماضينا في الحالة الثانية.

ولو أمكن بصورة فاعلة أن نقيس (بمعنى أن نقدِّر) هذه المتغيِّرات السيكولوجية بصورة أكفأ لكي نخلص إلى نتائج دقيقة ومعقولة تتصل بـ «العقليات»، فإن مسألة تحديد الاستمرار أو الانقطاع ستظل منطوية على كثير من المشاكل التحليلية. وعلى سبيل المثال، عند مناقشة أحوال النخبة من ملاك الأراضي في إنجلترا أكّد ستون (وهذا تأكيد يتعارض مع طروحاته الأساسية بشأن الانقطاع) وجود «استمرارية عائلية مدهشة على حدٍّ بالغ»[14]. وقد أصبحت

(14) Lawrence Stone, «Inheritance Strategies among the English Landed Elite, 1540-1840,» in: *Le Modèle familial européen: Normes, déviances, contrôle du pouvoir: Actes des séminaires*, collection de l'école française de Rome; 90, organisés par l'école française de Rome et l'università di Roma (1984) (Rome: Ecole française de Rome, 1986), p. 267.

ممكنة بين عوامل أخرى بفعل موقف سيكولوجي يتألف من ارتباط قوي بمبدأ تفضيل الذَكَر، إضافة إلى انشغال متزايد بشأن كفاية إعالة الأبناء والبنات الأصغر[15]. وتبدو الحالة الأخيرة أقرب إلى اتجاه التقسيم بين جميع الأبناء وليس بين جميع الأخلاف. ولكن يظل السؤال مطروحاً عما إذا كان الأمر في اليابان أو غيرها من مواقع أوراسيا ينطوي على أي شكل من أشكال التسلسل العائلي الذي ظل باستمرار موضعاً للتعديل في واقع الحياة[16]. يرى ستون أن الذي يهدد هذه الاستمرارية ليس الاقتصاد أو السياسة، ولكنه البيولوجيا (بمعنى الديموغرافيا)، وكذلك تهددها «المشاعر». إن التحوّل في المشاعر الذي طرأ في أواخر القرن السابع عشر، ثم في القرن الثامن عشر، كان تحولاً من «موقف سلطوي وأبوي» إلى موقف «فرداني انفعالي»، وقد تجلى في أنهم يختارون ما يريدونه في حياتهم، وبالذات السماح للأبناء بأن يتزوجوا ممن يرغبون «متحررين من الضغوط القاسية الأبوية أو الاقتصادية أو المعنوية». وهو يدّعي أن «من الأمور المتفق عليها بصورة عامة» أنه «خلال القرن الثامن عشر كان التعارف بين الجنسين والزواج والإخلاص الزوجي ينزع إلى التحوّل من سيطرة المجتمع إلى سيطرة الفرد، كما أن الزواج القائم على أساس مودة سابقة يجنح إلى أن يحل محل الزواج الذي تحدّده المصلحة سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، ويخص العائلة ككل، إذ كان الأزواج يتم اختيارهم بمعرفة الآباء و«الأصدقاء» والأقرباء.. وفي الوقت نفسه، ثمة انشغال متزايد إزاء رعاية الأطفال،

(15) المصدر نفسه، ص 26.

(16) Jack Goody, *Death, Property and the Ancestors: A Study of the Mortuary Customs of the LoDagaa of West Africa* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1962).

يتجلى بالرغبة في تحديد عددهم لصالح نوعية المعيشة.

وفي كل حال، فإن تحليل ستون لآليات الاستمرار تحليل مهم، وإن كان الذي يمكن مناقشته هنا يتمثل **أولاً** في الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن التحوّل الواضح من الاجتماعي إلى الفردي، وخاصة بقدر ما يتعلق الأمر باختيار شريك الزواج. وفي كثير من المجتمعات البسيطة يُسمح بممارسة الاختيار الذي رآه غائباً في إنجلترا في العصور الأولى، وإن كانت الكنيسة الكاثوليكية على نحو ما تم تصويره دراميا في مسرحية **روميو وجولييت** (*Romeo and Juliet*) قد حاولت أن تروّج له. **ثانياً** تعاني هذه الصياغة مشاكل التنظير المفهومي نفسها على نحو ما سبقت مناقشته؛ فليس الأمر مقتصراً على أننا نصّر بمنطق دوركايم (Durkheim) بشأن استيعاب الجانب الاجتماعي على القول بأن العوامل الاجتماعية ما زالت قائمة في الخيار الزواجي المعاصر (وبالتأكيد كان الحال كذلك في القرن الثامن عشر). وفضلاً عن ذلك، فإن العوامل «الفردية» للاختيار لم تكد تغيب في الفترات الأولى على نحو ما يعرف جيداً قُرّاء شكسبير (Shakespeare) وبوكاسيو (Boccacio) ودانتي (Dante)، أو تشوسر (Chaucer). ومن الواضح أن تغيُّراً حدث في هذا الشأن عبر الزمن. والتشكك فيه أمر يتصل بالمصطلحات العامة التي يُعرض من خلالها أمر هذا التغير (من الاجتماعي إلى الفردي)، ومما هو أبعد الافتراض غير المباشر بأن هذا يشكل تحولاً (تطورياً) جديداً في التاريخ البشري. وكثيراً ما يرفض المؤرخون ضرورة طرح فروض عامة، وإن كانت هذه الفروض مطروحة بالحتم في المصطلحات التي يستخدمونها وفي المشاكل التي يدركون وجودها. ولا تنشأ كفاءة أو قصور أي مجموعة بعينها من الافتراضات إلا عندما ننظر إلى عوامل الاختلاف على صعيد الزمان والمكان. وبوسع الدراسة التاريخية

المقارنة، أو دراسات الاجتماع المقارن إذا ما تمت بدقة أن تفسح مجالا لتقييم أي افتراض بشأن أي سياق بعينه من الأحداث.

إن هذه النقطة ليست بحاجة إلى تأكيد إذا لم تفض إلى مفاهيم مضللة بشأن مجتمعنا أو مجتمعات الآخرين. ولنأخذ الفردية التي يُنظر إليها في أغلب الأحيان على أنها أمر لا غنى عنه للمجتمع الأوروبي، بل يُنظر إليها البعض على أنها تسبق الرأسمالية. إن الفردية ينظر إليها كجزء من «فرادة الغرب» في مقابل «هرمية» تنظيم المجتمع الهندي على سبيل المثال. لكن المفهوم بحاجة إلى قدر من صقل التعريف، إذ يقتصر تطبيقه على سياقات محددة قبل أن يتسنى لنا أن نخطو الخطوة الأخطر باستخدامه لتمييز مجتمع عن مجتمع آخر، ونظن جميعاً أننا أكثر فردانية من الشخص الواقف إلى جانبنا أو المرأة التي تجاورنا، وما أيسر ما نتوسع في هذه الصفة لنطلقها على المجتمع الذي نعيش فيه. وهكذا تصبح الفردية الإنجليزية عاملاً جوهرياً في تطور المجتمع إلى الثورة الصناعية، أو تصبح كذلك الفردية الأمريكية في مستوطنة ماساشوسيتس (Massachusetts) في ما يتعلق بالامتداد الغربي للحدود، أو في نشاط منظمي المشاريع. ومن ناحية أخرى، يجنح الآسيويون أو «البدائيون» إلى أن يعامَلوا بوصفهم كتلاً صماء من حشود البشر قلما تختلف بين جموعها. ومع ذلك، فإن قلة من علماء الأنثروبولوجيا، مثل إيفانز ـ برتشارد (Evans-Pritchard) لم يصرّوا بالنسبة إلى شعب النوير (Nuer) على فردية البشر الذين عاشوا بينهم وعملوا بين صفوفهم[17]. وفيما يتمتع الزعم الغربي

(17) E. E. Evans-Pritchard, *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People* (Oxford: The Clarendon Press, 1940).

بقدر من الصواب، فقد اتضح أنه مكذوب في سياقات معيَّنة، ومن ذلك مثلاً اختيار الشركاء. ويمكن لمثل هذا المفهوم عندما يصاغ بأسلوب أكثر تحديداً أن يخضع لتحليل عميق، وأن تتم مقابلة وضع بعينه بسياقات أخرى في المجتمع نفسه أو في غيره. وبالنسبة إلى كثير من البشر، فإن «المصانع الشيطانية السوداء» (Dark Satanic Mills) الناجمة عن الثورة الصناعية جاءت ببعض المزايا، ولكن لم ينجم عنها بيئة عمل أكثر فردانية. وعلى هذا الأساس، فإن المزرعة يمكن أن يقال إنها انطوت بدورها على مزايا.

وتؤكد تجربتي، سواء بين الجماعات التقليدية أم المتحولة، على الرأي القائل بأن الفردية عند المستوى العريض لا تنطوي سوى على القليل من التمييز المبرّر. وفي بيئة أفريقيا المتغيرة يتكيَّف الناس بسهولة نسبية مع نطاق أوسع من فرص العمل، بينما تكون الظروف الفعلية للعمل أكثر جماعية وأكثر تقييداً من ذي قبل في كثير من الأحيان. وفي ما يتصل بالأهمية المستمرة التي تتسم بها العوامل الاجتماعية وحتى العوامل الخارجية، يجدر أن نتذكر تعليق المؤرخ السوسيولوجي ستيفن مينيل (Stephen Mennell) بشأن التطور العام للأساليب النظامية للتفاعل الاجتماعي بإنجلترا في القرن التاسع عشر مع نمو «المجتمع الحضري».

«كانت العضوية تقتصر (وعقود الزواج يتم إبرامها) بين صفوف الذين يعتبر أنهم يتمتعون بمزايا سيدة معتبرة» (ليدي)، أو سيد «وجيه أمثل». ومع زيادة عدد الأفراد، أصبح التعبير الخارجي المطلوب عن هذه المكانة أكثر تنظيماً وتفصيلاً. وعلى مدار منتصف القرن، جاءت طقوس القبول والإتيكيت والتعارف وتبادل البطاقات والزيارات الرسمية من جانب من «عرفوا» الآخرين (بمعنى محدد للغاية لمصطلح المعرفة)، وكذلك السلوك «المقبول» في كل موقف (بما

في ذلك تناول الطعام وإقامة حفلات العشاء)، وخضع كل ذلك لتعريفات متزايدة باستمرار[18].

وقد شاركت في هذا كله أعداد كبيرة من الناس، ومنهم أعداد كبيرة كانت تتطلب الاعتراف الاجتماعي، ومن ثم «هددت بأن تطغى على أسلوب الحياة ذاته»[19]. وانطبق هذا الوصف على كل ذروة بلغتها الرأسمالية الإنجليزية، وعلى الذين كانوا يمثلون قادتها، فضلاً عن أن «اختيار» الرفيق كان أمراً مقيّداً إلى حدّ كبير. صحيح أن حالات الزواج والصداقة قد لا تكون قد «رُتبت» بأسلوب محدد بدقة، ولكن لا سبيل للنظر إليها على أنها جاءت كمحصلة «حرية اختيار» بأي معنى مطلق. لقد كان الأمر يتصل بمقولة أن تحب جارك بدلاً من أن تحب العالم ككل. وكما هو الحال مع الفردية لدى الآخرين، فإن علينا أن لا ننظر إلى إجراءاتنا وأعمالنا بوصفها أعمالاً نظامية أو طقسية أو حتى اجتماعية. ولم تختف هذه المشكلة، بل نجد من الصعب علينا أن نفهم أن أذواقنا في الطعام والموسيقى واختيار الشركاء لا بد من أن تتكيَّف بحسب العوامل الاجتماعية باعتبار أننا أفراد أحرار في الاختيار، ومع ذلك فهذه هي الحالة، فليس من طرف يقيّدنا لكي نأكل شطائر الهامبورغر بين يوم وآخر، إلا أننا نفعل هذا الشيء بالذات.

وإذا نحّينا جانباً مسألة الأسلوب العام الذي يصاغ به هذا التغيُّر، فإننا نصادف مرة أخرى مسألة تحديد هذا التغيُّر زمنياً، فالقضية التاريخية ستكون أقل أهمية إذا ما لم يرتبط النمو المفترض

(18) Stephen Mennell, *All Manners of Food: Eating and Taste in England and France from the Middle Ages to the Present* (Oxford: Basil Blackwell, 1985), p. 208.

(19) المصدر نفسه، ص 209.

للنزعة الفردية في إنجلترا مع تحول إنجلترا نفسها لتصبح الدولة الصناعية الأولى بحيث تتصدر قارة أوروبا بأسرها. وإذا ما سلمنا بأن إنجلترا اشتركت في كثير من الملامح مع غرب أوروبا ككل، يشير ستون إلى أن «التطور المرموق للسوق الاقتصادية في إنجلترا هو الذي أتاح نشوء نظرية الفردية الاقتصادية وكان ضرورياً لها»[20]. وقد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة إلى التطورات التي استجدت على النظرية الاقتصادية، ولكن هناك ما يمكن قوله في ما يتعلق بقوة السوق ونوعية النزعة الفردية. لقد شهدت مدن إيطاليا وسكسونيا الدنيا (Lower Saxony) والبلاد الواطئة كلها درجة مرتفعة من تطور السوق، فيما لم تكن الفردية في هذا الصدد غائبة. ومع ذلك، فالأسواق والنزعة الفردية مرتبطة في رأي ستون بالملامح التي ينظر إليها على أنها تميّز إنجلترا من دون غيرها. وعلى سبيل المثال، فإن تركة البيورتان (Puritan) في مجال احترام الضمير الفردي أتاحت «الانتشار الواسع والمبكر للمثُل والممارسات العائلية الجديدة»[21]. ولكن البيورتان من ناحية أخرى سعوا إلى تنظيم الحياة العائلية بأساليب لم تتح للأفراد سوى هامش ضيق من الاختيار.

هناك آخرون رأوا أن الفردية متأصلة الجذور بعمق في تراث إنجليزي محدد الملامح يعود إلى مراحل سابقة بكثير من الزمن. وفي طروحات تتوازى مع محاولة لاسليت الإمعان في سجل الزمن بالنسبة إلى وجود الأسرة المعيشية النواة في إنجلترا، يرى مكفرلين الفردية على أنها عنصر وطني في ذلك البلد بما يتعارض مع ظروف القارة

(20) Lawrence Stone, *The Family, Sex and Marriage in England 1500-1800* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1977), Abriged ed., Pelican Books (Harmondsworth: Penguin, 1979), p. 179.

(21) المصدر نفسه، ص 179-180.

بشكل عام، وعلى الرغم من أنه يتقصاها من حيث أصولها إلى حياة الغابات الألمانية. «وفي واقع الأمر، ففي إطار الفترة التي سجلتها وثائقنا»، هكذا يضيف قائلاً: «لا يمكن التماس وقت بعينه لم يكن فيه الرجل الإنجليزي واقفاً وحده. كان يقف في مركز العالم[22] الذي ينتمي إليه حيث تجسّد ذلك وتَشكّل في نظام القرابة الذي نبع منه، وكان موجهاً نحو الأنا». ويكاد الباحث هنا يلامس الحقيقة، ولكن الظاهرة لم تكن أيضاً لتقتصر على إنجلترا. وكما ذكرت في موضع آخر، فإن «نُظم القرابة الموجهة نحو الأنا» تتسم بالانتشار على نطاق واسع في أوروبا (وفي مواقع أخرى أيضاً)[23]. وينطبق هذا أيضاً على النزعة الفردية على نحو ما تشير الإحالة إلى الغابات الألمانية. ومع ذلك، فالمؤلف المذكور يواصل تصوره لهذا الملمح الأصيل على أنه كان المحرك لما تلاه من أحداث. وعليه، فإن الفردية لم يشكلها لا مذهب بروتستانتي، ولا تغيُّر سكاني، ولا اقتصاد سوقي. «إن الفردية... يمكن أن تكون قد شكّلت هذه النواحي كلها»[24]. لقد جاءت المساواة والحرية لتتوازى مع الفردية بوصفها من السمات الإنجليزية الأخرى (وإن كان الفرنسيون قد ادعوا تبنّيها في مراحل لاحقة).

توضح هذه الآراء بجلاء الفرق بين مدرستي الاستمرار والانقطاع؛ **الأولى** تدّعي أن الفردية ناتجة من تغيُّرات اجتماعية ـ اقتصادية لاحقة، **والثانية** تراها ملمحاً راسخاً يفتح الطريق أمام هذه التغيُّرات ذاتها. ومع ذلك، فأصحاب كل من المدرستين لديهم أمر

(22) Alan Macfarlane, *The Origins of English Individualism: The Family, Property and Social Transition* (Oxford: Blackwell, 1978), p. 196.

(23) Goody, *The Development of the Family and Marriage in Europe*.

(24) Macfarlane, Ibid., p. 196.

متفق عليه وهو: أنهم يعزون هذه التطورات إلى إنجلترا، ثم يفسرونها في ضوء أن ذلك البلد يمثل أول دولة صناعية. وبمعنى آخر، فهم يمارسون شكلاً من أشكال الغائية بالنسبة إلى علم التاريخ والعلوم الاجتماعية، وهو ما يراه البعض أسلوباً يأخذ بفكر المحافظين على الرغم من أنه سائد بدوره في العالم الغربي. مثل هذه الأنغلو ـ مركزية ليس من السهل فهمها باستمرار، فإذا ما كانت الممارسات العائلية الجديدة قد تجلت لأول مرة في إنجلترا، فكيف انخفض حجم العائلة أولاً في فرنسا الكاثوليكية؟ فيما لا يبدو الطابع الإنجليزي للبيوريتانية أمراً مشكوكاً فيه بالضرورة. وفي ضوء دوره الذي شهدته كل من بوهيميا وألمانيا وسويسرا والهوغونوت (Huguenot) في فرنسا وهولندا، إلا أنه يمكن القول إن هذا العنصر لم يكن أكثر من تركيبة مؤلفة من عوامل عدة، وإن كان هذا الجدل يضع النقاش في موقع يتجاوز حيّز التفنيد، يتعيّن على الحالات السلبية أن تتساءل عن المساهمة الإيجابية التي يفترض أن يكون قد قدمها هذا العنصر المحدّد وصولاً إلى النتيجة النهائية.

الاستمرار والتغيُّر في المشاعر: الآباء والأبناء

إذا ما حاولنا تقييم المشاعر السائدة ضمن نطاق الأسر، وفي ضوء أهميتها البالغة للتغيُّر الديموغرافي، فإن مفهوم «موجة الشعور» يتخذ كما رأينا الشكل المزدوج للمشاعر تجاه الأبناء، والمشاعر تجاه الشركاء. ولكن هذه الموجة لا تنطبق بوضوح على الأقرباء الأباعد، بل حتى على والديْ الفرد ذاته اللذين يتم نظرياً الانسلاخ عنهما في مرحلة مبكرة وبصورة حاسمة. وبمعنى آخر، يتبدى شعور عائلي أقل عمقاً حتى بالنسبة إلى أقرب الأقربين. لقد كان انشغال الآباء على رفاه أبنائهم أمراً محورياً في أعمال كثير من مؤرخي المدرسة «السيكولوجية»، فضلاً عن ارتباطهم بالأشكال الحديثة من النظريات

المطروحة بشأن التحول الديموغرافي[25]. وقد أشارت مقولات كالدويل (Caldwell)، بكل أهميتها في هذا الموضوع، إلى أن تقييد حجم العائلة لن يستقر إلا مع توقف تحويلات الثروة عبر الأجيال من الأبناء إلى الآباء. في ذلك الوقت، يتم تجاوز الهيكل التقليدي للأسرة والالتزام المفتوح الذي تنطوي عليه بحيث يتجاوز الأمر النظر إلى الأبناء على أنهم استثمار، بل على أنهم موضع للمودة والمحبة (ولِمَ لا يكونون سبباً للأعباء؟)، بمعنى أنهم يكفلون مزايا سيكولوجية ينعم بها المسنّون[26] فقط. وفي استعراضها القيمة الاقتصادية للأبناء، متبعة في ذلك العمل الديموغرافي لكالدويل في أفريقيا، تشير واير (Ware) بوضوح مباشر إلى المجتمعات التقليدية التي «ينجب فيها الآباء أبناءً يحدوهم في ذلك بشكل عام ما يتطلعون إليه من مكاسب»[27]. والحق أنه في معظم الاقتصادات القائمة على أساس نظام محلي للإنتاج يعتمد بقاء واستمرار المشروع على كل عائلة لديها أبناء. لكن هذا لم يعد قائماً في إطار الإنتاج الصناعي، إذ لا يقتضي الأمر من أي أسرة واحدة أن تتناسل، كما أن الأبناء لا يسهمون بشيء، أو قد يسهمون بقدر ضئيل في القيمة المالية لصالح الآباء الذين لا يترك لهم سوى القيمة السيكولوجية للأبناء، على الرغم من أن هناك دعماً يقدم في كثير من الأحيان عندما يبلغون من

---

(25) John C. Caldwell, «Toward a Restatement of Demographic Transition Theory: An Investigation of Conditions before and at the Onset of Fertility Decline Employing Primarily African Experience and Data,» *Population and Development Review*, vol. 2, nos. 3-4. (Sep. - Dec. 1976), and Helen Ware, *The Economic Value of Children in Asia and Africa: Comparative Perspectives*, Papers of the East-West Population Institute; no. 50 (Honolulu: East-West Center, 1978).

(26) Ware, Ibid., p. 25.

(27) المصدر نفسه، ص 2.

العمر عتيًا. ومع ذلك، فمثل هذا التحول لا يعني أن الأبناء كانوا في السابق يستمدون قيمتهم من الناحية النفعية على الرغم من أن هذا وارد ضمناً في أعمال كثير من المؤرخين والديموغرافيين المحدثين. ولا يعني أيضاً، على الأقل بالنسبة إلى المجتمعات الرئيسية في أوروبا، أن عدد الورثة (مميزاً عن الأبناء) لم يكن مسألة لها أهمية كبيرة، باعتبار أن الممتلكات، حتى ولو لم تتألف بعد ذلك من وسائل الإنتاج، كانت تورّث أيضاً في نطاق الأسرة.

وإذا ما نظرنا بمزيد من التفصيل إلى التأكيدات المتعلقة بالمشاعر، نجد مؤرخ العصور الوسطى المعروف هرليهي (Herlihy) الذي كتب بتوسع شديد عن الكاداستو (Cadasto) في فلورنسا، يلاحظ أن نظرية ستون بشأن الغياب المبكر للمشاعر لقيت هجوماً في دوائر كثيرة إلى درجة «أنه لم يعد فيها حالياً رمق من حياة»[28]. ومع ذلك، فما زالت الفكرة العامة الكامنة وراء هذه النظرية راسخة بقوة، لا في المعتقدات الشعبية وحدها، ولكن في الطروحات التاريخية والأكاديمية الأخرى[29].

لقد حاولت الفكرة الأصلية أن تراعي العوامل الإيجابية والسلبية في علاقة الآباء ـ الأبناء حيث الجانب السلبي كان يتعلق بالضرورة بمعدل الوفيات، وقيل إن ارتفاع وفيات الرضع بأوروبا في العصور الوسطى، وفي الثقافات الأخرى، كان يعني أن الآباء كانوا غير قادرين عاطفياً على أن يغمروا أي طفل لهم بقدر كبير من العواطف،

---

(28) David Herlihy, *Medieval Households*, Studies in Cultural History (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985), p. 207.

(29) على سبيل المثال، في حوار أوبونج وبليك بكل أهميته، في: Christine Oppong and Wolf Bleek, «Economic Models and Having Children: Some Evidence from Kwahu Ghana,» *Africa*, vol. 52, no. 4 (1982).

إذ يحتمل أن يكون معهم اليوم ثم يغيب عنهم غداً. ولا يوجد بالتأكيد أي حاجز مطلق ضد العمل بحسابات الكلفة - العائد في إطار تحليل علاقات القرابة والأسرة. وإذْ بدت جهود الاقتصاديين في مدرسة شيكاغو جهوداً اختزالية بطريقة «مبتذلة»، فينبغي لذلك ألا يصادر على بذل محاولات أكثر رقياً. وفي السياق الحالي، قد يعارض البعض اتباع نهج من هذا القبيل على أسس عامة متصورين أن هذا المفهوم للاقتصاد في المشاعر يفوح منه موقف رأسمالي بدلاً من موقف قبل رأسمالي إزاء الحياة نفسها. لكن الاعتراضات الحقيقية تستند إلى قرائن إمبريقية أكثر، ومن الممكن التوصل إلى أي تقييم مبدئي لكيفية استجابة البشر لما كان عليهم حتى مراحل الماضي القريب أن يواجهوه جميعاً بصورة مباشرة للغاية (تواتر الوفيات في العائلة). ومن ثم يكتسب مثل هذا الرأي قليلاً من الصحة أو يصبح غير صحيح على الإطلاق. وتدل ملاحظاتي الخاصة بشأن سلوك الأفراد بالجنازات في مجتمع غانا، غرب أفريقيا، حيث يتواتر وقوع الموت، على أنه ليس هناك دليل يشير إلى أن العواطف كانت أقل في لحظة من اللحظات، بل على العكس تماماً، لأن الأقارب المحزونين كانوا بحاجة إلى مواساة، بل إلى متابعة أيضاً، حتى لا يقدموا على محاولة الانتحار. وأي فرد في مجتمع اللوداغا كان يشعر بدهشة بالغة إزاء «اللامبالاة» الظاهرة على الأفراد بشأن وفاة الآخرين في المجتمع الغربي الحضري[30]. وأنا استخدم لفظة «لا مبال» حرفياً في ما يتعلق بموت حتى الأقرب والأعزّ. ومن الطبيعي أن يكون الأفراد والمجتمع في أفريقيا وأوروبا قد لجأوا إلى التأسي إزاء حدث الوفاة، ومن هذه الدفاعات فكرة أن الموت لا ينطوي على نهاية

(30) Goody, *Death, Property and the Ancestors: A Study of the Mortuary Customs of the LoDagaa of West Africa.*

الوجود، وهو بالتأكيد ليس نهاية «الروح». وهذه الفكرة التي تكمن خلف بيت الشعر عند ت. س. اليوت (T. S. Eliot) «نهايتي هي بدايتي» لم تكن غريبة على جنازات شعب اللوداغا: بعضهم كان يبدي قدراً من التماسك والتصبُّر في وجه الموت، ولكن هذه المناسبات بكل نطاقها المتسع، أياً كانت منظومتها، لم تكن قط مجرد تعبيرات «نظامية» عن الحزن أو الأسى أو الندم أو الاحترام، بل إن هناك أفكاراً يتبعها الآخرون، ومنهم اليهود عند حائط المبكى، حيث يظهرون حزناً نظامياً وشعائرياً، في حين أننا نقتصر على إظهار قدر من المشاعر الحقيقية والأصيلة، وكل هذا يمثل ناتجاً نمطياً عن المركزية الإثنية التي تنال من هذه المقولة بأسرها. إن لهم أعرافاً مشتركة، ونحن لنا أحاسيس (مشاعر). وفيما يبدي أفراد اللوداغا الأقل قرباً سلوكاً يسوده الهدوء، وخاصة في جنازة طفل غير مفطوم (لأسباب ثيولوجية وليس لمجرد الاقتصاد في المشاعر)، فإن حاملة الطفل نفسها تكون دائماً في حالة ذهول، إذ يخصّونها بالتصنيف ضمن فئة «الأمهات»، فلم يقتصر أمرها على أنها تحمَّلت أعباء حمل طويل، ولا ولادة متعسرة، ولا الطقوس الكثيرة كلها التي تصاحب الأمومة الجديدة، ولكن ثمة رابطة قوية بين الحامل (وهي الأم عادة) وبين الطفل في إطار عنصر صميمي يتمثَّل في تشكيل البشر، ويتجسَّد عند أعلى مستوياته النفعية في استثمار أبوي فادح عادة في الأطفال، ما يقتضي إنجاب مخلوقات تعيش في المجتمع وتعمل على إدامة «الثقافة» (حتى على الرغم من أن هذا الاستثمار ذاته قد يكون «طبيعياً»)، لأنه حتى في أبسط المجتمعات يكون أمام الرضيع المولود حديثاً قدر كبير يكتسبه ويتعلمه قبل أن ينقل إليه وراثياً.

إن المدى الذي تبلغه النزعة الأمومية والرابطة التي تتصل بصورة

الأم أمر مبرمج وراثياً أو موجود بالفعل في الأنواع الحيوانية، وذلك موضوع له أهميته، وإن كنا لا نناقشه هنا. وفيما توضح تقارير المجتمعات وجود اختلافات في علاقة الأم ـ الطفل، يقتصر الأمر في ظروف خاصة للغاية على وجود أي شيء يماثل ما يوصف بأنه مجتمع «تقليدي» يشكل الخلفية التي يستند إليها هيكل شبه تاريخي. وقد يرجع هذا إلى نوعية الظروف التي تحيط بشخصية آيك (Ik) في ترنبول (Turnbull) على نحو ما صوّره دراميا بيتر بروك (Peter Brook). وعليه، فإن الملاحظة قد لا تجدي كثيراً في تأكيد النتائج المتعلقة بالطابع الغائي الفريد لعلاقات الأب ـ الابن في مجتمع ما قبل الصناعة. وفضلاً عن ذلك، فإن صورة إنجلترا أو أوروبا في القرون الوسطى التي رسمها المؤرخون المحدثون لقيت رفضاً قاطعاً من جانب المتخصصين في دراسة القرون الوسطى، وكذلك من علماء الكلاسيكيات[31]. وإذا كانت هذه هي الحال، يخلص المرء إلى أن مجال العواطف ليس مجالاً لدراسة تقتصر على المادة الوثائقية، إذ لا يتسنى التوصل إلى تقييم (بما يهدد الإجراءات التاريخية المتخذة كلها من أجل الدراسة). ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن إنجلترا (أو أوروبا الغربية) في مرحلة ما قبل الصناعة لا بد من أنها كانت مكاناً غير اعتيادي إلى حدٍّ كبير، ليس فقط من ناحية الملامح التي كان يمكن أن تمهد الطريق لنشوء العالم الجديد، ولكن أيضاً من ناحية الملامح التي يبدو أنها وضعت عقبات كأداء على طريق أي تحوُّل نحو

(31) Shulamith Shahar, *Childhood in the Middle Ages* (London; New York: Routledge, 1990); Paul Veyne, «La Famille et l'amour sous le haut-empire romain,» *Annales économies, sociétés, civilizations*, vol. 33 (1978), and Keith Hopkins, «Brother-Sister Marriage in Roman Egypt,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 22 (1980).

الحداثة، ويفضّل البديل الأول على أسس نظرية عامة.

هذا هو الجانب السلبي للنظرية المطروحة، إذ إن الجانب الإيجابي مطروح كالتالي: لم يقتصر أمر المجتمعات المبكّرة (ومنها مجتمع إنجلترا في كل حال) على أنها فشلت في توظيف فكرة الاستثمار نفسها في الأبناء، ولكن إنجلترا (وإنجلترا بالذات بالنسبة إلى هؤلاء الكتّاب، باستثناء أرييس وغيره من العلماء الفرنسيين بطبيعة الحال) كرّست مزيداً من الرعاية للأطفال بأكثر مما فعل آخرون في مجتمعات مجاورة. وهناك من المراحل في سياق هذه المقولة ما شهد «الرعاية»، وقد تحدّدت بالذات مع مرحلة تعليم ما قبل المدرسة، ثم التعليم المدرسي ومع الإعداد من أجل المستقبل. ويكتب ستون بشأن «البرجوازية الثرية من منظّمي المشاريع» قائلاً: «إنهم كانوا يولون الرعاية لأطفالهم ويحرصون على أن يوفّروا لهم مزايا تعليم النخبة مما كانوا أنفسهم يفتقرون إليه»[32]. وهم بالذات الذين تأثروا بقوة، بحكم تديّنهم العميق، من جرّاء التشديد على قدسية الزواج والعواطف الزواجية على نحو ما كان سائداً في القرن السابع عشر، «وعليه كانوا أول من انسلخ عن روابط قرابتهم (على الرغم من أنهم يستخدمون روابط الزواج لتوطيد أواصر الأعمال التجارية)، إضافة إلى التشديد على إدارة وقدسية العقود وتوثيق الروابط العاطفية ضمن نطاق البيت وغمر أبنائهم بمزيد من الرعاية والاهتمام»[33]. وتتمثل مقولته في أن الأطفال الإنجليز كانوا يعامَلون على أساس «أسلوب مبالغ في المحبة بصورة غير اعتيادية»، أولاً على المستويات الوسطى من المجتمع، ثم انتشر ذلك ليشمل المستويات الأخرى، وهو ما يراه مستنداً إلى

(32) Stone, *The Family, Sex and Marriage in England 1500-1800*, p. 174.

(33) المصدر نفسه، ص 174؛ ومعنى ذلك أنه بإمكانك أن تعزل أقرباءك بغير وازع من ضمير عندما لا تكون بحاجة إليهم.

ملاحظات كاتب فرنسي في مرحلة تصل إلى عام 1697. ومع ذلك، فليس من الواضح مثلاً أن التعليم كان أوسع انتشاراً في إنجلترا من هولندا أو السويد في تلك الفترة. لقد كان البروتستانت في كل مكان يتحولون إلى هذا الاتجاه، ويواكب ذلك التوسع في استعمال الكتابة والمطبعة والصورة من جانب مصلحين مثل لوثر (Luther) وكراناش (Cranach) في فيتنبرغ (Wittenberg) بعد أن أصبحت مركزاً رئيسياً للنشر الألماني، ويصعب تأكيد التدابير الأكثر عمقاً، وخاصة أن أي تغيير إيجابي كثيراً ما كانت تصاحبه تدابير أخرى يُحكَم عليها بأنها سلبية، على الأقل من وجهة نظر الطفل. ولهذا، فما يسمى بأنه «الأسلوب الموجّه نحو الشغف بالطفل ومحبته وتدليله» شهد بدوره اعتماد مبدأ منع الإنجاب على أساس أن النوعية أفضل من الكمية. أما وصف منع الحمل على أنه أمر يعكس شغفاً بالأطفال، فينطوي على سمة غريبة من وجهة نظر واحدة. وقد ارتبط بذلك إيفاد أبناء البرجوازية بعيداً عن البيت إلى مدارس داخلية (ولم يكن ذلك أيضاً بين صفوف كبار النبلاء)، فضلاً عن التوسع في استخدام العصا Le) Vice anglais (الرذيلة الإنجليزية كما يقول الفرنسيون) وسجن الفتيات الشابات داخل مشدات «روّجوا لها في إنجلترا إلى درجة بعيدة عن التصور» حسبما قال روسو (Rousseau). ويمكن تفسير هذه الإجراءات، ومنها مثلاً ربط قدم الصينيات، على أنها سلوكيات ترتبط بالشغف بالأطفال وبالمدارس يقصد بها الكبار إلى أن يعدّونهم لمستقبل في المجتمع. ولكن الرأي المعاكس وجيه بدوره من ناحية «الآخر» سواء كان الطفل أم الثقافة الأخرى. وبالتأكيد، فإن كثيراً من الأجانب لم يتعاملوا مع كل شيء في الحديقة الإنجليزية على أنه جدير بالثناء على طول الخط، ولا على أنه علامات على طريق المستقبل.

لا عجب إذاً أن نجد مؤرخين فرنسيين يتخذون موقفاً مختلفاً

عن الإنجليز إزاء تطور العائلة. وكما رأينا، تبدو الأسرة الأصغر وقد شرعت في الظهور هناك في العصور الحديثة، ولم تكن بالضرورة أسرة وجودية أصغر، ولكن كانت ذات مواليد ووفيات أقل. ويلاحظ أرييس مشاعر جديدة نحو الأطفال وقد نشأت في القرن السادس عشر، لا في إنجلترا وحدها، ولكن في كل أنحاء أوروبا الغربية، بينما يجد ج. ل. فلندرن (J. L. Flandrin) أن ثمة مزيداً من التغيرات العامة بدأت تطرأ في الوقت نفسه. وعمد الأخير إلى طرح مقولاته بصورة أدق في الفقرة التالية: «بين القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر تغيرت الأسرة في طابعها وانتشرت أخلاقيات جديدة إزاء العلاقات العائلية»، وإذا ما نحينا جانباً مسألة ما إذا كانت التغيّرات قد حدثت بصرف النظر عن نوعيتها، ويمكن وصفها على أفضل وجه بطريقة عامة، فإن مفاهيم المؤرخين الفرنسيين تتعارض بوضوح مع التشديد على إنجليزية المعطيات الحديثة. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مسألة نشوء أخلاقيات جديدة، وما إذا كان ما حدث يمكن وصفه بهذه الطريقة، فالادّعاء الأوسع نطاقاً بأن الإنجليز اخترعوا مؤسسة الطفولة يمثل مفهوماً للمركزية الإثنوغرافية بأكثر مما يمكن أن يسمح به التاريخ المقارَن. وأي شخص طالع الرسومات الصينية للأطفال وهم يلعبون، أو شاهد الروح الابتكارية لدى الأطفال الأفارقة في إبداع دمى و«ألعاب»، يجد صعوبة بالغة في قبول الفكرة التي تقول بأن الغرب «اكتشف الطفولة بوصفها مرحلة مميَّزة من مراحل الحياة». لقد ادّعى أرييس أن «ليس هناك أي موضع للطفولة في عالم القرون الوسطى»[34]. ولكنه يعترف في مواقع أخرى بأن

(34) Philippe Ariès, *Centuries of Childhood: A Social History of Family Life* = *L'Enfant et la vie familiale sous l'ancien régime*, Translated from the French by Robert Baldick (New York: Vintage Books; Knopf, 1962), pp. 33, and 412.

فكرة الطفولة كانت موجودة في الأزمنة الكلاسيكية وإن غطاها النسيان، وأن القرن السابع عشر كان يشهد «انبعاثاً» وليس «اكتشافاً» لها. وهو يفعل ذلك من دون أن يدرك كيف أن اعترافاً من هذا القبيل يهدّد الفكرة بشكل عام. ومرة أخرى، فإن الأسلوب الذي يتبعه المؤرخون المحدثون في إعادة تشكيل الحياة القروسطية يجعلها تبدو وكأنها مكان غريب كل الغرابة، ناهيك عن أنها هي التي أسندت إليها مهمة قيادة العالم. ويصدق هذا أيضاً على وصفهم المواقف إزاء الموت والحب.

الأزواج والزوجات

أعود الآن إلى الجانب الثاني من «موجة المشاعر»، ويتصل بعلاقات المحبة والزواج. وبقدر ما أن دور «المودة» (الحب) مهم في اختيار شريك أو رفيق الحياة الجنسية، فإن الخيارات المعاصرة تظل بالتأكيد في غالب الأحيان من نصيب الشركاء أنفسهم أكثر من ذي قبل في أوروبا على الرغم من تأخر سن الزواج الذي أصبح سائداً بعد ذلك. وكان الآباء بالحتم أكثر انشغالاً عندما ينطوي الزواج على تسليم ممتلكات العائلة على شكل دوطة للمرأة، أو على شكل هبة للأبناء، وأحياناً تسليم المزرعة نفسها، أو عندما يتعلق بالأمر بزوجين آخرين (المتزوجين حديثاً) في البيت نفسه (على نحو ما كان يحدث غالباً في جنوب فرنسا)، أو يعملان في جزء من الأرض الزراعية نفسها. أحياناً كان الخيار الوالدي أقل وضوحاً في المجتمعات التي سبقت، إذ لم توظف الاستثمارات نفسها في الأرض أو في وسائل الإنتاج، فيما اتسمت ترتيبات الملكية وقت الزواج بطابع مختلف على الرغم من أن الأمر كان ينطوي بوضوح على عوامل أخرى عند إبرام مثل هذه التحالفات. ولكن لا تمثّل المودة في أي حال مجرد مسألة جاذبية جنسية على أساس رومانسي، وخاصة من جانب

الشباب (الحب رقم 1): دور المودة الزواجية المتواصلة (الحب رقم 2) وهو يتسم بطابع واضح مختلف على نحو ما هو الحال في الحب بين الآباء والأبناء (الحب رقم 3).

إن طبيعة المشاعر في هاتين العلاقتين، سواء الزواجية أم الوالدية، ليست مترابطة بصورة إيجابية على طول الخط. لننظر إلى الأثر الذي نجم عن معدل الطلاق، ومن ثم على رعاية الأطفال من جراء فكرة الخيار الحر. إن الحرية التي تتاح للآباء قد تكون كلفة يتكبدها الأبناء، وكذلك تنوء بها علاقة الأب ـ الابن. ولأن حرية الاختيار الكاملة هي جزء مما يوصف غالباً بأنه «الحب الرومانسي»، فهي لا تؤدي فقط إلى اختيار الشركاء، بل أيضاً إلى إعادة اختيار الشركاء. وأحياناً يُنظَر إلى الحب الرومانسي على أنه ظاهرة أوروبية على وجه التحديد باعتبار أنه يعود إلى عصر التروبادور (Troubadours) في جنوب فرنسا الذين كانوا متأثرين بدورهم بالخطاب الشعري في أسبانيا المسلمة. ومن المؤكد أنه لم يكن مقصوراً على إنجلترا، ولا حتى على غرب أوروبا. هناك عدد من مجتمعات أوراسيا شهدت مثل هذا الحب بوصفه أنسب للعلاقات مع العشيقات، وليس مع الزوجات، حيث يتميَّز «الاختيار» عن الالتزام، وحيث «الحرية» الداخلية مقابل «الواجب» الخارجي هي أمور أهم من سواها. وهناك آخرون ممن ربطوا هذا الجانب مع العلاقات الزواجية، أو مع سلوك مراحل مطارحة وغزل. وفي شكل أو آخر، فهذه الظوهر تحفل بها آداب كبرى المجتمعات الآسيوية، يستوي في ذلك قصائد الحب السنسكريتية (Sanskrit)، وقد ترجمها براو (Brough)، إضافة إلى الأشعار الصينية التي قدمها والي (Waley)، ثم الروايات اليابانية المبكرة، وحتى رسائل الحب في عصور سابقة التي أشار إليها هوبكنز (Hopkins) بصدد مصر القديمة، ناهيك عن

«نشيد الإنشاد» في الكتاب المقدس. وبطبيعة الحال، فكل تراث يجسّد أساليبه الخاصة، وإن كان الأمر لا ينطوي على سبب يدعو إلى إنكار وجود الحب الرومانسي، ولا الزواج الرفاقي في المجتمعات الأخرى غير الأوروبية.

وليس من سبب آخر على الإطلاق يدعو إلى افتراض أن هذه الملامح كانت غائبة تماماً في أوروبا منذ عصورها الأقدم. ولقد أشرت عرضاً إلى مؤلفات كُتّاب العصور الوسطى المتأخرة وبدايات النهضة في إيطاليا وإنجلترا، فضلاً عن مواقف الكنيسة إزاء اتحادات «التراضي بين الطرفين» (Consensus Unions). ويكتب دوغان (Duggan) في معرض الملاحظة بشأن مراسيم الزواج البابوية في إنجلترا في القرن الثاني عشر الميلادي، في كتاب بعنوان: **الحب والزواج في القرن الثاني عشر** (*Love and Marriage in the Twelfth Century*)، فيقول:

ليس لنا أن نتوقع وجود خطاب عام يتعلق بالحب والزواج في المراسيم البابوية. ولكن هناك ما يكفي من القرائن التي تشهد بالأهمية التي أولاها البابوات للمودة الزواجية والمسؤوليات المتبادلة ورعاية الأبناء وإيجاد حل عادل لمشاكل الاختلافات بين الطرفين، وعلى الأقل إزاء توخي الكياسة أمام الحالات التي يمكن أن تفضي إلى فضائح[35].

يدمّر هذا التعليق من جانب دوغان جوانب مقولات الاستمرار

---

(35) C. Duggan, «Equity and Compassion in Papal Marriage Decretals in England,» in: Willy van Hoecke and Andries Welkenhuysen, eds., *Love and Marriage in the Twelfth Century*, Mediaevalia Lovaniensia; ser. 1, studia 8 (Leuven: Leuven University Press, 1981), p. 72.

والانقطاع بشأن إنجلترا، فهو يطرح قرائن عن فترات مبكرة (كاثوليكية) من حياة القارة بشأن الملامح التي يراها أصحاب فكرة تدفق العواطف على أنها ظواهر متأخرة، في حين يراها أصحاب مدرسة الاستمرار على أنها كانت تمهِّد الطريق لما استجد بعد ذلك في إنجلترا من تطورات. وبالنسبة إلى كثير من دارسي القرون الوسطى، كانت هذه الملامح موجودة في مراحل أسبق، وربما على نطاق أوسع مما تتيحه الافتراضات في كل أنحاء العالم الكاثوليكي وفي أماكن تتجاوز حدود غرب أوروبا بكثير.

وإذا كان شورتر يعزو رعاية الأطفال والحب الزواجي إلى القرن التاسع عشر، فإن ستون يعزوهما إلى القرن السابع عشر، في حين أن مكفرلين ينسب هذا كله إلى إنجلترا في مراحل أسبق بكثير. ويجب النظر إلى هذا كله على أنه كان ذائعاً على نطاق أوسع من حيث الزمان والمكان بأكثر مما يسمح به كل ما سبق من أوصاف. وتوضح الأدبيات الغزيرة التي تناولَتْ المجتمعات الآسيوية التي أشرت إليها طابع المركزية الإثنية لهذه الأفكار بشأن وجود حب زواجي ورومانسي. ومع ذلك، فالمفاهيم تخترق كثيراً من الحوارات السوسيولوجية والتاريخية. ومن أسبابها ما يتمثل في الصلة مع الأسرة «النواة» «الحديثة». وتقول الأطروحات بأن في «إنجلترا وغيرها من مناطق شمال أوروبا وغربها كان الموقف المعياري يتمثَّل في أن كل جماعة منزلية تتألف من أسرة بسيطة تعيش في منزلها الخاص»[36]. وينظر إلى القرينة الديموغرافية على أنها تتوسع في هذا الهيكل

(36) Laslett, ed., *Household and Family in Past Time: Comparative Studies in the Size and Structure of the Domestic Group over the Last Three Centuries in England, France, Serbia, Japan and Colonial North America, with Further Materials from Western Europe*, p. 40.

«البسيط» لكي تصل به إلى أجزاء متاخمة في شمال أوروبا، بمعنى أنه ليس محدوداً بصورة كاملة ضمن نطاق الجزر الساحلية. وفي كل حالة تنطوي الديموغرافيا على مشاعر عائلية، كما أن هيمنة الأسرة النواة تعكس طابع العلاقات بين الزوج والزوجة في إطار الزواج الرفاقي ورعاية أبنائهما في أسرتهما المنفصلة عن سواها. وكما أوضحت الأرقام الأسبق التي حصلنا عليها، فكثير من الأزواج في الكثير من المجتمعات الأخرى يعيشون في ظل ظروف مماثلة، على الرغم من أنه في غياب الهجرة المتوسعة يظل جيرانهما هم الأقرباء في غالب الأحيان. ولكن العلاقات المنزلية بأي معنى تحليلي لا تقتصر على مثل هذه الأسرة البسيطة، فربما يعيش الآباء المسنّون خارج الأسرة المعيشية في وقت ما، وربما يعيشون داخلها في وقت آخر: إن المعايشة ليست المعيار الوحيد للقرابة الوثيقة. وعلينا أن نراعي الدورة التطورية لمثل هذه المجموعات، فضلاً عن العلاقات التي لا تقوم فقط بين البيوت المتجاورة، ولكن بين الأبناء المشتتين الذين تجمعهم المصلحة في الممتلكات وغيرها من المصالح المشتركة. وربما يكون مفهوم أسرة نواة معزولة عن غيرها ملائماً إلى حدّ كبير لعمال المصانع المهاجرين في القرن التاسع عشر الذين فقدوا حتى الملكية الجزئية لوسائل الإنتاج في إطار عملية التحول إلى التصنيع. ولم يكن من المعتاد بالنسبة إلى الصناعيين أو التجار أو المصرفيين أنفسهم، ولا كان معمولاً به في الحقيقة، أن يتم توزيع أي موارد شحيحة نسبياً عبر الزمن عن طريق الإرث أو من خلال الهبة بين صفوف الأحياء.

ولا شك في أن الأمر انطوى على تغيُّرات مهمة في الأسرة عبر الزمن. وما نجده في مجتمعات أوروبا المحدثة هو أن الأزواج غالباً ما يُتركون لكي يعيشوا حياتهم باعتبار أن هناك مزيداً من الحراك،

ولأن الاستمرارية في مشروع العائلة لم تعد تؤدي دوراً رئيسياً في حياة معظم الناس. وفي الوقت نفسه، يظل أبناؤهم مستقلين في اختيار الشريك أو العمل، ويفارقونهم بصورة متزايدة، وإن كانت أشكال الاستقلال ليست مترابطة بعضها مع بعض. وبالقدر نفسه، فقد انطوى الأمر على درجة من الاستمرار، ولكن على المرء أن يكون دقيقاً للغاية بشأن الادعاء بوجود حالات من الاستمرار، أو حالات من الانقطاع، أو حالات تنطوي على سمات فريدة، أو على ملامح متماثلة. ومن الخطر أن نحاول تحديد التغيُّر أو الانقطاع بطريقة حدسية، أو على أساس من المركزية الإثنية على نحو ما جنحت هذه المناقشات إلى أن تفعله، وخاصة إذا ما كان المرء يشير إلى صلات أو نتائج عرضية من دون أن يكون دقيقاً في تحديد العناصر ذات الصلة. وينطبق التحوُّط نفسه على الادعاء بوجود سمات فريدة، وهو ما يقتضي دراسة مقارنة ودقيقة لإثبات وجود هذه السمات.

«التقدُّم»

حتى عندما نأخذ بالاعتبار هذه المنظورات الأوسع نجد أنفسنا إزاء نقطتين تحتاجان إلى طرح: **أولاً** كثير من هذه الأوصاف لتطور الأسرة والزواج ينطوي على عنصر قوي لا يتمثَّل فقط في التطور، بل في «التقدُّم». والمنطق الكامن هنا ليس واضحاً باستمرار حتى في إطار الفكرة التي تفيد بأن وجود أطفال أقل عدداً معناه مزيد من الاهتمام أو الرعاية للأطفال. إن عدد الأطفال المولودين ينبغي عدم الخلط بينه وبين عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة في الأسرة الوجودية، وهي الأهم من وجهة نظر الهيكل الأسري، فضلاً عن زيادة السكان. ولقد صاحبت الثورة الصناعية أساساً زيادة كبيرة جداً في السكان (بمعنى حجم الأسر الوجودية) بسبب تناقص حالات

الوفاة، وأدى ذلك إلى مزيد وليس إلى نقص في الذرية الباقية على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، فإن مصلحين اجتماعيين مثل إنجلز كانوا ينددون دائماً بهذه الأحداث التي طرأت على حياة الأسرة والطبقة العاملة من حيث إنها مثلاً كانت تأخذ الآباء إلى العمل خارج البيت، بل تأخذ أيضاً الأطفال أنفسهم ليعيشوا الظروف المؤسية نفسها. وفيما استطاعت الطبقة الوسطى أن تتحمل تكلفة الأعداد المتزايدة من خدم المنازل للمساعدة على رعاية الأطفال، فإن الطبقة العاملة تأثرت بطرق غاية في السلبية، وهي التي كانت تقدم العمالة في بيوت الآخرين، وفي مصانع الآخرين أيضاً.

ومن الممكن تعديل هذه المقولة لتصل إلى أن إنجلترا في العصر الفيكتوري كانت مجرد طور تحوّلي في هذا الصدد، وأننا نواجه اليوم فقط (بعبارة ستون) «نهاية ناتج الفردية العاطفية»، وهي «من نوعية الأسرة الموجهة نحو عدد الأطفال» في عالمنا المعاصر. ومرة أخرى، فأي مصلح اجتماعي ينظر إلى زيادة معدلات الطلاق وزيادة أعداد الأطفال أو العائلات أو الأسر المعيشية ذات الوالد الوحيد وزيادة رعاية الطفل بواسطة غير الأقرباء (أو عدم الاهتمام بالأطفال على الإطلاق)؛ كل هذا يؤدي إلى زيادة حالات الإيذاء وزيادة تعاطي العقاقير غير المشروعة، وربما يتطلب الأمر مناقشة بعض هذه الافتراضات.

«الفرادة»

تتعلق النقطة **الثانية** بادعاء الفرادة باعتبار أنه ينجم عنه آثار واسعة النطاق بالنسبة إلى فهمنا للحاضر، وكذلك للماضي، بمعنى حاضر الآخرين، وخاصة الشرق، فضلاً عن حاضرنا نحن. وعند النظر في الأسرة الإنجليزية وحتى الأوروبية، فإن هؤلاء الكتّاب

الذين كانوا ينظرون إلى الاستمرارية، فضلاً عن الذين يرون عنصر التغيُّر، والذين يرون الأسباب، والذين ينظرون إلى النتائج (ثم الذين يفضلون خليطاً مختلفاً من هذه العناصر المتباينة)، يواصلون خطاهم إلى حدّ كبير منطلقين من افتراض الطابع التفردي لهذه العناصر المحلية بقدر اتصالها بالتغيُّر الاجتماعي. وهذا بدوره يناظر الاعتقاد بفرادة الغرب، الأمر الذي لا يشكل فقط محور مؤلفات كثير من كتّاب القرن التاسع عشر المرموقين، مثل ماركس وفيبر، بل أيضاً كتابات كثير من علماء الاجتماع المعاصرين، إضافة إلى جمهرة من مؤرخي أوروبا. وهم يطرحون ما يكاد يكون بحكم التعريف موضوعاً قائماً على أساس المركزية الإثنية. وبطبيعة الحال، فكل المجتمعات وكل الجماعات والأفراد متفردون في بعض من ملامحهم. ولكن المطروح هنا هو: أولاً محاولة تحديد ما إذا كانت الملامح المختارة فريدة حقاً في سياق تطور الجوانب الخاصة التي تمثلها الحياة الحديثة إلى درجة أن يحاول المرء تفسيرها بصورة ظاهرة أو باطنة (المتغيرات التابعة). وإذا ما نظرنا إلى ملامح الأسرة الإنجليزية على أنها تعزز أو تحجّم تطور النشاط التجاري أو الصناعي، فنحن بحاجة إلى عزل الجوانب المحدّدة لتلك التغيُّرات التي نراها مهمة، ومن ثم نفحص ما هي التغيُّرات الحاصلة في المجتمعات الأخرى، ومنها فرنسا مثلاً، ومنها بالتأكيد مجتمعات البحر المتوسط، بل بالتأكيد أيضاً أكثر مجتمعات أوروبا الشرقية، وبالذات الحضارة الشرقية التي من المفترض أنها حالت بينهم وبين اتخاذ الخطوة الأولى، وهي الخطوة العظمى إلى الأمام (على الرغم من أن الطابع الدقيق لتلك الخطوة ما زال حتى الآن موضوعاً للبحث والتقصي).

حتى في حدود أوروبا، فإن الاختلافات الداخلية تلقي ظلالاً من الشك على هذه الافتراضات المتصلة بسمات التفرد الواضحة:

خذ مساهمة «نمط الزواج الأوروبي» بما ينطوي عليه من تأخير سن الزواج والعدد الكبير من الخدم على مدى دورة الحياة. إننا نستطيع أن نتفق بيسر على أن سكان غنت (Ghent) من الفلمنكيين (Flemish) في العصور الوسطى كانوا بالقدر نفسه «أوروبيين» في هذا الصدد أسوة بالإنجليز (بالمعنى الذي تعرفه آراء المؤرخين الإنجليز التي لا تخفى طول الوقت). لكن الأيرلنديين الكاثوليك الذين يشيع بينهم سن أعلى للزواج وعدد أكبر من الخدم سجلوا أوجه تقدم قليلة في عملية التحديث، وربما يرجع هذا جزئياً إلى السيطرة الإنجليزية. ولا يجوز أيضاً صرف النظر عن المساهمات الأساسية في نمو الرأسمالية، وفي تطور الأعمال المصرفية والمحاسبة والتجارة التي أسدتها المدن الإيطالية على الرغم من أن سكان هذه المدن لم يمتثلوا دائماً للأنماط الأوروبية الشمالية سواء من ناحية تأخير الزواج أم من ناحية غياب علاقات القرابة الممتدة.

ثم تتخذ المشكلة أهمية أكبر خارج أوروبا. إن فكرة ماركس عن المجتمع الشرقي الراكد (أو أسلوب إنتاجه)، وفكرة فيبر عن المجتمع التقليدي وتعامله مع الأديان العالمية، تشكل كلها جزءاً من نهج عام يحاول أن يميز الملامح الفريدة للغرب التي لم تكن فريدة بحدّ ذاتها فقط، ولكنها أسهمت في الرأسمالية والثورة الصناعية في المجتمع الحديث. وبعبارات أخرى، فإن هذه المجموعة من الملامح فريدة بغير مراء. ولكن من الواضح اليوم أنه في ظل حقيقة أن مجتمعات الشرق قد أنجزت تكيُّفاً ناجحاً، يظل هذا التحليل بحاجة إلى تعديل بإحدى طريقتين: نظرية الإعالة أو نظرية تاريخ الأسرة لم تنجح في أن تأخذ بالاعتبار ظهور بلدان جديدة حديثة التصنيع، فإما أن الأسرة اليابانية مثلاً تُناظر في إمكاناتها الأسرة في الغرب، أو أن ثمة اختلافاً بين الظروف المطلوبة للتطور الأصلي في الأوضاع

السائدة، ومن ثم اعتمادها في مجال آخر.

والافتراض البديل الثاني الذي يتبعه الكثيرون يواجه بدوره بضرورة تفسير هذا التغيُّر في توازن القوى. وإذا كان ممكناً القول بأسلوب تقني معيَّن، إلا أن اعتماد مقولة كهذه بشأن تطور الرأسمالية يعني اتخاذ رأي غاية في الغرابة إزاء تفسير الطابع الذي يتسم به.

الغرب والشرق

لقي البديل الأول قدراً كبيراً من الاهتمام، وقد سبق التعرُّض في المجلد الجامع الأول الذي أنتجتْه مجموعة كامبريدج لمسألة التوازي بين الأسرة والتطور في اليابان وإنجلترا. كما شاع القول، كنتيجة أولاً لنوعية المقارنة التي عادة ما يعقدها بواسطة سفراء هذين البلدين الجزيرتين، بأن السفراء يجدون أنفسهم وهم يعايشون حالتي تطرف أوروبا وآسيا على التوالي. ولكن هذا المنحى توسع بصورة أخطر ليشمل آسيا كلها على يد علماء آخرين. لقد أشار هانلي (Hanley)، فضلاً عن وولف (Wolf) إلى التناقض القائم بين أوروبا الغربية والشرقية في ما يتعلق بأنماط الزواج وحجم العائلة مما قد يكون له نظير في شرق آسيا من حيث التناقض بين اليابان والصين، وخاصة في ما يتعلق بوجود عائلات فرعية مقابل عائلات رئيسية (هي هنا الأسر المعيشية). وكذلك الزواج المتأخر مقابل الزواج المبكر (سن خمس وعشرين سنة تقريباً مقابل سبع عشرة سنة)، فضلاً عن كوابح سكانية مانعة مقابل سياسة مؤيدة للإنجاب (للذكور). وهم يتبنون النقطة التي طرحها هاجنال (Hajnal) باعتبارها أساساً لكثير من الفكر المتعلق بهذا الموضوع. وقد سأل المؤلف عما إذا كان الزواج المؤخر، شأنه شأن عدم المساواة في الدخل، قد لا يشجع بطريقة أكثر شيوعاً، على تحويل الموارد إلى أهداف أخرى بخلاف الحدّ

الأدنى من الكفاف المعيشي، ومن ثم يمهد الأرضية إلى «الانطلاقة الأوروبية المتفردة إلى النمو الاقتصادي الحديث»[37]. ويعلق هانلي مع وولف قائلين:

«بعد أن رأينا أن نمط الزواج الأوروبي ليس فريداً في حدّ ذاته، فإننا نتعجب إزاء مصدر الانطلاقة الاقتصادية في اليابان. هل يمكن أن تنجم عن تماثل أنماط الزواج التي تفسر لماذا أمكن لشمال غرب أوروبا واليابان قيادة هاتين المنطقتين إلى التطور الاقتصادي؟ وإذا كانت الحالة هذه، ألا يمكن أن يكون هذا واحداً من الشروط المسبقة للتطور الاقتصادي الحديث متمثلاً في نظام عائلي فرعي»[38].

هكذا يستهل هانلي وولف، من خلال استخدام مادة مقارنة، دراسة تاريخ الأسرة بطريقة مثيرة بالاهتمام، فأوضحا أوجه التشابه بين أوروبا وشرق آسيا. ولكن المنظور بحاجة إلى أن ينفتح بصورة أعمق، وربما نبدأ من ثم بتفحص الحالات التي كانت فيها هذه الملامح ماثلة في المجتمعات التي كانت «غير ناجحة» في ما يتعلق بالانطلاق سواء في أوروبا أم في آسيا. إن التيبت مثلاً تبدو وكأنها تمثل عدداً من الملامح الأسرية التي أشار إليها المؤرخون الديموغرافيون بالنسبة إلى أوروبا بما في ذلك الزواج المتأخر، والخدم على مدار دورة الحياة ونوع الأسرة غير الممتدة. وهذا قد يفضي بنا إلى التساؤل عمّا إذا كانت الملامح في واقع الأمر تؤدي دوراً أساسياً في تطور الرأسمالية بأي شكل من أشكالها. ومن الناحية

---

(37) John Hajnal, «European Marriage Patterns in Perspective,» in: D. V. Glass and D. E. C. Eversley, eds., *Population in History: Essays in Historical Demography* (London: Edward Arnold, 1965), p. 132.

(38) Susan B. Hanley and Arthur P. Wolf, eds., *Family and Population in East Asian History* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1985), p. 12.

الأخرى، فإن عدداً من الجماعات في أوروبا مارست الانقسام بصورة متساوية، ومن ذلك مثلاً جماعة غنت في القرن الرابع عشر الميلادي، وكذلك في أجزاء من إنجلترا. وهذه الجماعات كان لها أحياناً أسر محدودة، بل أيضاً أسر بغير ذرية[39].

والحاصل أن دور الزواج المبكر في كبح التقدم ودور الزواج المتأخر في تشجيع هذا التقدم أمر تنبأ به مالثوس (Malthus) الذي قال إن تباين سن الزواج في غرب أوروبا بالنسبة إلى الظروف الاقتصادية (الأسوأ الآخر) أفضى إلى «اختلافات عميقة بين الطابع الاقتصادي لأوروبا والأجزاء الأخرى من العالم»[40]. هذا النموذج من ضبط التناسل يتناقض مع «الحالة الصينية» التي شجعت الزواج المبكر والخصوبة المرتفعة بحيث اعتادت كتلة المجتمع أن تعيش على أساس موارد ضئيلة[41]. وقد استمرت هذه الصورة للصين في مخيلة الغرب في أغلب الأحيان. ولكن إذا ما تركنا المسألة غير المحلولة المتصلة بالمستويات المقارنة للمعيشة، فإن الافتراضات الديموغرافية بحاجة إلى بعض التفسير الجذري؛ ففي المقام الأول لم يكن الزواج

---

(39) لا تجد مجموعة كامبريدج أسراً معيشية محدودة في إنجلترا، بينما في جنوب فرنسا يُنظر إلى هذه الأسر غالباً على أنها «تقليدية»، ويقال إنها كانت عقبة إزاء التطور (Susan Carol Rogers, *Shaping Modern Times in Rural France: The Transformation and Reproduction of an Aveyronnais Community* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991).

الإحالة إلى مصادر حكومية فرنسية). وعبارة «الأسر غير الممتدة» من ناحية أخرى تفترض الإحالة إلى الوضع الذي يشهد انتقال الممتلكات إلى ابن واحد، وهذه عملية قد لا تنطوي على الإقامة في الأسرة المعيشية نفسها، ولا حتى على أي تحديد لحجم الأسرة، وقلما يتم التمييز اللازم بأي أسلوب واضح.

(40) Edward Anthony Wrigley, *Continuity, Chance and Change: The Character of the Industrial Revolution in England* (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1988), p. 22.

(41) المصدر نفسه، ص 20.

«العادي» مبكراً باستمرار، ولا كان الزواج المتأخر هو الطريقة الوحيدة لضبط عدد السكان، بل كانت هناك أداة تمثّلت في قتل المواليد، وبالذات الإناث، فضلاً عن عامل لم يكن مقصوداً وكان متمثلاً في زيادة وفيات الرُضّع بسبب ظروف المجاعات. كما أفضت بعض حالات «الزواج» المبكر للغاية إلى مثل هذه الظروف عندما كانت العائلات الأفقر تتخلّص من بناتها الرُضّع، فتسلمهن إلى أنسباء محتملين كطريقة لتخفيف المطالب عن كاهل الأسرة المعيشية[42]. ولكن لم يكن هذا كله هو السبب الوحيد لـ «الزواج الذي يفضي إلى ضم نسيبة إلى العائلة» على نحو ما يوضح وولف وهوانغ[43]، ولكنهما يوضحان أن هذه الزيجات المبكرة كانت أقل خصوبة من نظيرتها المتأخرة.

ويكاد لا يوجد سبب يوحي، على نحو ما فعل آخرون، بأن تنظيم النسل كان يهدف عمداً إلى هذه الحالة. ولكن كانت هناك إمكانات أخرى للتنظيم متاحة للأسر الآسيوية، ومن ذلك مثلاً أشكال «منع الحمل» وتعقيم الرجال أو النساء والإجهاض، بل الامتناع أيضاً ببساطة عن الممارسة الجنسية، وهي القيمة الأخلاقية التي تمثل بالتأكيد جزءاً من الفكر الهندي. كما أن ممارسة الدعارة واتخاذ المحظيات تميل بدورها، لا إلى تخفيض الخصوبة الزواجية فقط، ولكن أيضاً إلى خفض خصوبة النساء بشكل عام على نحو ما تدل عليه حالة تعدّد الزوجات في أفريقيا. وأياً ما كانت الإجراءات

(42) Xiaotong Fei, *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*, with a Preface by Bronislaw Malinowski (London: G. Routledge and Sons, [1939]).

(43) Arthur P. Wolf and Chieh-shan Huang, *Marriage and Adoption in China, 1845-1945* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1980).

المتاحة، فقلّما يكون مفهوماً أن السكان، وخاصة «المتحضرين» مثل الصينيين، سيكونون عاجزين عن التوصل إلى سُبل تتصل بالموارد المتاحة لهم. هل حقيقة أنهم ما برحوا البلد الوحيد الذي يحاول تنفيذ سياسة طفل واحد هي التي جاءت متفردة تماماً عما سبقها من مواقف. إن من الأمور ذات المغزى بكل تأكيد أن أفريقيا لم تشهد أمراً من هذا القبيل على الإطلاق[44].

إن مشكلة ملايين الصين ليست بالضرورة نتيجة زيادة منفلتة، لأنه طبقاً لمالثوس فتلك الأعداد كانت جديرة بأن تصل إلى هضبة عددية في مرحلة سابقة لو كان السكان في واقع الأمر «يعيشون على أساس الكفاف»، ولكن في واقع الأمر كانت الصين وما زالت، على الأقل جنوب الصين، تنعم بغذاء جيد حتى ولو كانت معرَّضة للمجاعة. وفيما وضع مالثوس مستوى الاستهلاك تحت مستوى الاسكتلنديين، رأى آخرون، مثل فورتشن (Fortune) الصياد الاسكتلندي، الموقف بصورة مختلفة للغاية[45]. من ناحية، قد يكون حجم السكان الكبير مؤشراً على نجاح سابق للاقتصاد بقدر ما يمكن أن يكون اعترافاً بالفشل، ويمكن أن يصدق ذلك أيضاً على الهند. ومع ذلك، فهو في النهاية يعني نمو المدن وارتفاع عدد المعدمين في الريف، وفي كلتا الحالين يظل هناك فقر بقدر ما أن هناك زيادة.

كذلك يجب توسيع التحليل ليشمل اتجاهات أخرى من خلال

(44) عن مشكلة الاختلافات ذات الصلة بين أفريقيا وآسيا، انظر: Jack Goody [et al.]: «On the Absence of Implicit Sex-Preference in Ghana,» *Journal of Biosocial Science*, vol. 13, and «Implicit Sex Preference: A Comparative Study,» *Journal of Biosocial Sciences*, vol. 13, no. 4 (1981).

(45) Robert Fortune, *A Residence among the Chinese: Inland, on the Coast, and at Sea* (London: J. Murray, 1857), pp. 42-43.

النظر في تلك المجتمعات التي كان مفترضاً أنها مستبعدة بحكم هيكل العائلات فيها، أو بسبب عوامل أخرى، ولكنها أنجزت تحولاً ملموساً في الوقت الحالي. هناك تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، دع عنك الصين نفسها وقد أصبحت الآن قادرة على إنجاز التحول إلى الإنتاج الصناعي والمشاركة في الانطلاق الاقتصادي. وقد تم هذا بغير أن يتعيَّن عليها اعتماد أسرة محدودة العدد أو منع الحمل أو معظم المتغيرات الأخرى ذات الصلة. وشأن البلدان الحديثة التصنيع استطاعت هذه الأقطار أن تحرز تقدماً في نواح عديدة مهمة من دون اتخاذ تلك الخطوات بعينها. لقد تقدمت من خلال تكييف عائلاتها بما في ذلك «الأسر الضخمة» مع متطلبات التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي، بل إن هذه العائلات كثيراً ما عززت التطور التجاري والصناعي.

إعادة التفكير في الغرب

هذه الحقائق عن الشرق لا بد من أن تدفعنا إلى إعادة التفكير في تاريخ الغرب. في إيطاليا أو إنجلترا، وفي اليابان أو في تايوان ـ اليوم، هل كان الفرد المعزول الذي حمل إسم روبنسن كروزو (Robinson Crusoe) (وبصحبته زوجة تميل إلى بياض البشرة بطبيعة الحال، وليس رجلا أسود اسمه فرايداي(*) (Friday) هو الذي قاد فعلاً الانطلاقة التي حدثت بأشكالها المتنوعة؟ لقد تدارسنا دور الأقرباء في تطور النظم التجارية والصناعية في آسيا، ولكن حالة المصرفيين الإيطاليين في غرب أوروبا ومعهم مصرفيو جنيف والألزاس، فضلاً عن صناع القطن في ليل (Lille) وروبيه

(*) الإشارة هنا مرة أخرى إلى شخصيات رواية الأديب الإنجليزي «دانييل ديفو».

(Roubais)، وتوضح كل هذه الحالات أن الأسرة، وغالباً ما تكون الأسرة الممتدة من المستثمرين والرأسماليين، هي التي أدّت دوراً كبيراً في إنشاء وإدارة أي مشروع.

لنبدأ مع النشاط المصرفي الإيطالي الذي بدأ مع العائلة. إن مشاريع العائلة كانت بالطبع شائعة بأوروبا في أواخر القرون الوسطى. وقد وضع دو روفر (1974) الشكل الأقدم من الشراكة الذي كان يهيمن عليه أفراد العائلة في موقع مقابل للشراكات التي كان ينضوي تحت لوائها أسرة المديتشي (Medicis) في القرن الرابع عشر الميلادي مع أفراد من غير الأسرة المذكورة. ويُعد نمو الشراكات غير العائلية موضوعاً متكرراً بالنسبة إلى الدراسات التي تمت على البندقية (Venice) وفلورنسا (Florence) في عصر النهضة[46]. ولا شك في أن زيادة المشاريع التجارية، وخاصة الصناعية، حجماً وتعقيداً، أفضت إلى زيادة في نسبة الشركات التي ضمت أفراداً من غير الأسرة. ولكن هناك ملمحاً دورياً بشأن هذه الخطوة الواضحة، فقد يمكن للشركات العائلية أن تنمو لتصبح منظمات بيروقراطية، ولكنها لا تختفي باعتبار أن الأمر ينطوي على إنشاء شركات جديدة باستمرار. والذي حدث نحو عام 1386 هو عودة أفراد أسرة المديتشي أنفسهم إلى الشراكات العائلية. وكما رأينا، فإن الأشكال البديلة من الشراكات سواء كانت من الأقرباء أم غير الأقرباء نشأت باستمرار في كل مراحل التاريخ.

ويبدو أن تجارة العائلة كانت مهمة بالذات في مجال النشاط

---

(46) Frederic C. Lane, *Venice: A Maritime Republic* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, [1973]), and Richard A. Goldthwaite, *The Building of Renaissance Florence: An Economic and Social History* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980).

المصرفي. لقد استُرعي الاهتمام الأهمية المتواصلة التي اتسمت بها المصارف العائلية الإيطالية بإنجلترا في عصر أسرة تودور (Tudor) على الرغم من التأكيد الذي شدّد به المؤرخون الإنجليز على التاجر الإنجليزي وعلى الشركات الإنجليزية المنظمة والمساهِمة في القرن السابع عشر[47]. لكن مصارف كثيرة، إنجليزية أو أجنبية، استمرت منظمة على أساس محور من الأقرباء أسوة بالمشاريع التجارية الأخرى.

وربما كان متوقعاً من تاجر القرن السادس عشر الميلادي «أن يزود أبناءه بمبادئ تعلُّم ممارسة العمل التجاري»، وعادة ما يتم ذلك في شركته الخاصة، إذ لم يكن ثمة نظام تعليمي له أهمية في هذا المجال[48]. وكان هذا يعني قدراً كبيراً من الاستقرار المهني، وما هو أكثر من ذلك متمثلاً في استمرارية العائلة. ثانياً، غالباً ما كان الأخوة يتصرفون معاً في إطار «مجتمع» واحد، وعليه فإن الكتابات والكمبيالات والصفقات كلها كانت تتم بصورة مشتركة، بينما كانت البضائع مملوكة ملكية جماعية، وكان الإخوة يجنحون إلى «الإبقاء على هذه الثروة بغير تقسيم على مدار سنوات بعد وفاة أبيهم»، ثم يستأنفون هذا الوضع ما دام العمل يتطلب ذلك[49]. وكان أعضاء

---

(47) M. E. Bratchel, «Italian Merchant Organization and Business Relationships in Early Tudor London,» *Journal of European Economic History*, vol. 7 (1978), p. 6.

كان أكثر من 50 في المئة من صادرات الملابس الإنجليزية في أيادٍ أجنبية مع بدايات الأربعينات من القرن السادس عشر.

(48) المصدر نفسه، ص 8.

(49) David Herlihy, «Deaths, Marriages, Births and the Tuscan Economy (c. 1300-1550),» in: Ronald Demos Lee, ed., *Population Patterns in the Past*, Studies in Social Discontinuity (New York: Academic Press, 1977), p. 147.

أسرة فرسكوبالدي (Frescobaldi) من فلورنسا من بين أهم قوتين ماليتين في أوروبا بين سقوط المديتشي وصعود الفوغارز (Fuggers). ومع بداية القرن السادس عشر الميلادي كان لهم ممثلوهم عن العائلة في بروغز (Bruges) ولندن والبندقية. كذلك كانت أسرة بونفيسي (Bonvisi) في لوكا (Luccas) موزعين بالطريقة نفسها بين أنتويرب (Antwerp) ولندن وجنوة والبندقية وبليسانس (Plaisance). وشهدت ليون ست شركات للبونفيسي بين 1575 و1609 كانت تتألف من أعضاء في العائلة المذكورة[50]. وقد أشير إلى أن الكساد الاقتصادي بإيطاليا في القرن السادس عشر ربما يكون قد أفضى إلى مزيد من الضغط على الأسرة بوصفها وحدة اقتصادية، إذ بُذلت جهود لخفض التكاليف من خلال التعايش تحت سطح واحد وتجميع الأصول، فضلاً عن تقييد الزواج. ولكن هذا لا يمكن أن ينطبق على حالة الفروع المنتشرة من المصارف، كما لم يكن ضرورياً للتعاون بأكثر مما كان عليه التعايش السكني في «الأسرة الهندوسية غير المقسّمة». في ذلك الحين، كما هو الآن، قلما كانت معظم المشاريع العائلية تستمر بعد جيل ثان أو ثالث على الرغم من أن بعضها، ومنها مثلاً مشاريع عائلة روتشيلد (Rothschild) جهدت حقيقة في الاستمرار عبر الزمن. وعلى أي حال، كانت المشاريع القديمة تتيح الفرصة لولادة المشاريع الجديدة. وفي العمل الكبير الذي أنجزه لوثي (Luthy) عن النشاط المصرفي (1961) يتعامل المؤلف مع المصرفيين من سويسرا، ومن طائفة الهوغونوت بوصفهم مجتمعاً متوحداً لا بالعقيدة الدينية فقط، ولكن من خلال تاريخ مشترك من الاضطهاد، بل كذلك من خلال صلة الرحم والمصاهرات على امتداد منطقة تمتد

(50) Bratchel, Ibid., p. 16.

من كوبنهاغن (Copenhagen) إلى قاديز (Cadiz). وعلى الرغم من الهشاشة التي كانت تصيب كثيراً من الشركات العائلية مع الزمن، إلا أنها ظلت تعمل بوصفها محوراً للمشروع الرأسمالي حتى بالنسبة إلى الرأسمالية الصناعية.

لقد تطورت ظاهرة التصنيع الحديث على نطاق واسع وكثيف في تجارة المنسوجات. وبدأ التطور في إنجلترا نحو عام 1780، وضم عائلات بخلاف أسر المصرفيين التقليديين. وسرعان ما انتشرت الصناعة إلى شمال فرنسا حيث كانت الحياة، وكان العمل بين صفوف صانعي القطن الكاثوليك يتمحوران حول العائلة، فضلاً عن المصنع. ولم يحدث إلا في مرحلة لاحقة، طبقاً لما يقول به برغسون (Bergeson)، أن نشأت «الأسرة المتقاربة» كجزء من التطور الذي استجد على أسلوب الحياة بين الطبقات الموسرة، وكان ذلك ناجماً عن التصنيع ذاته[51]. كان التقشُّف والمؤازرة العائلية أموراً لازمة في المراحل الأولى من التراكم الرأسمالي عندما كان الصناعيون يميزون أنفسهم، ليس فقط عن العناصر المتلافة بين طبقة النبلاء، ولكن أيضاً عن كبار الماليين والمقاولين الكبار (موردي لوازم السفن)، وعن التجار المشاركين في التجارة الكولونيالية الذين أصبحوا أصحاب ملايين بعد انتهاء العهد البائد. ومع ذلك، وفي ظل التغيُّر بحجم الثروات الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع الزيادة الكبيرة في أرباح الفحم والصلب وهندسة الصناعات الثقيلة، تحوّلت أساليب حياة الصناعيين نحو المزيد من الترف والوجاهة الاجتماعية.

(51) Louis Bergeron, *Les Capitalistes en France, 1780-1914*, collection archives; 70 ([Paris]: Gallimard, 1978).

ويتمثل الأمر المميز بشأن كثير من هذه العائلات الصناعية في فرنسا القرن التاسع عشر بالطابع العائلي الوثيق لحياتهم اليومية، الأمر الذي لم يتح سوى وقت ضئيل لمعايشة الحياة العادية. كان يومهم تنظمه ساعة المصنع، وهذا حال بينهم وبين أن ينالوا أكثر من إجازة قصيرة على البحر. كما اقتصرت الحياة الاجتماعية على مناسبات العشاء ضمن دائرة محلية محدّدة، وكانت في الوقت نفسه دائرة زواج أو مصاهرة، بل إن الصناعيين في روبيه لم يشاءوا أن تتزوج بناتهم خارج نطاق المدينة، حتى من جيرانهم في تركونغ (Tourcoing) وليل. وهذا التفضيل ظل قائماً حتى مع المخاطرة بالدخول في اتحادات مالية أقل تميزاً أو جدوى، لأن الأمر انطوى على مقاومة للزواج «خارج مسقط رأس الإنسان»، بمعنى خارج نطاق صناعة الملبوسات أو خارج الوسط الاجتماعي المتعارف عليه»[52]. وفي هذا الوقت «كان أساس الحياة الاجتماعية والترويح الرئيسي هو جلسات الأحد التي يلتئم فيها شمل الأسرة الأوسع»[53]. وبلغت قوة العائلة الحدّ الذي وصف به صناعيو ليل على أنهم كانوا يعيشون «داخل غيتو حقيقي اجتماعي معزول»[54]، بل استخدمت الكلمة نفسها لتصدق على مجتمعات البروتستانت في الألزاس (Alsace) على الرغم من أن واحداً منها هو المؤلف جان شلومبرغر (Jean Schlumberger)، وكان ينتمي إلى أسرة صناعية شهيرة، يستدعي تشبيهاً هندياً أكثر من تشبيه يهودي قائلاً: «إن جاز القول بأن الطائفة الدينية مغلقة، فإن هذه الطائفة تنقسم إلى عائلات». وكان مجتمع مولهاوس (Mulhouse) يتألف من لاجئين وقت اندلاع حرب الثلاثين

(52) المصدر نفسه، ص 199.

(53) المصدر نفسه، ص 197.

(54) المصدر نفسه، ص 198.

سنة «يدخلون مع استثناءات قليلة في روابط زواج تقتصر فقط على الأقارب، ما نبع معه منذ نهاية القرن التاسع عشر مذهب لينحو نحو الاقتصار على ذوي الرحم فقط، وذلك ملمح يميز حتى الآن أقلية الهوغونوت»[55]. وهو يواصل حديثه عن كيفية اجتماعات الرجال مرة بالأسبوع في بورصة مولهاوس، فيقول: «لكن حياة المجتمع كانت مقتصرة على «لقاءات العشاء الأسرية» التي لم يكن يعنيها الروابط الشخصية، ولا الأذواق، ولا الصداقات، بل كانت مسألة من مسائل اجتماع «أقرباء الدم فقط». كان والداه يذهبان كل أسبوع أو أسبوعين حيث تقام هذه «الشعائر»، وبحيث كانوا يتجمعون مع أحفاد الجد الأعلى نيكولا (Nicolas)، وقد انقسموا إلى خمسة فروع («القبيلة» بأسرها على نحو ما يقول معلقاً)، بينما تتم الشعيرة الثانية في بيت جده وجدته[56]. وكان الذي ينظم العمل بين صفوف هذه النخبة من الرجال هو الوعي الدقيق بالزمن. أما النساء، فكن بدورهن يلتقين بانتظام في يوم «أربعاء الفقراء» لصنع الملابس لصالح القسم الكاثوليكي المعيَّن من المدينة حيث كنّ قد تحملن المسؤولية.

ولم يقتصر الأمر على الأنشطة الاجتماعية التي كانت تتم إلى حدّ كبير حول العائلة، بل كانت العائلة بحد ذاتها لازمة للصناعة. كما لم تقتصر مساهمتها على الأيام الأولى من التراكم الرأسمالي، إذ ساد وقتها اتجاه قوي لتحويل المسؤولية الإدارية، فضلاً عن الملكية ذاتها إلى أيدي أفراد العائلة. وكتب يوجين موت (Eugene Motte) الذي كان والده أيضاً صباغاً في روبيه في ظل الإمبراطورية الثانية عن الحاجة إلى تجنُّب أن يصبح موظفاً أو صاحب أملاك، وبدلاً من

---

(55) المصدر نفسه، ص 202.

(56) Jean Schlumberger, *Eveils* ([Paris: Gallimard, 1934]), p. 270, and Bergeron, Ibid., pp. 201-202.

ذلك أن يشتغل بالعمل في ظل نظام معين «بحيث لا يترك المرء لأبنائه ميراثاً بخلاف المصانع والمعامل والخامات والعقود»[57]. وكان أبوه قد شرح له بوضوح شديد عقيدته وممارسته بشأن استمرارية تجارة العائلة قائلاً: «إن أسرتنا يا بني العزيز كانت تعرف العمل باستمرار. وأجدادنا . . . كانوا دائماً يتعاطون العمل والتجارة»[58].

وما كان الأمر ليقتصر على الأبناء وحدهم. وفي المراحل الأولى من التحول نحو الصناعة بالذات كانت الزوجة تضطلع بدور مهم، فزوجة جان أبراهام بوبار (Jean-Abraham Poupart)، وكان من مشاهير تجار الأقمشة في سيدان (Sedan)، كانت تنتمي هي نفسها إلى شريحة البرجوازية العليا من المجتمع، ولكنها نشطت إلى مساعدة زوجها في إدارة أعماله (كان المشروع بطريقة ما مشروعهما المشترك): «وهي التي كانت مسؤولة دائماً عن خزانة النقود وصندوق الأموال»[59]. وكانت تدفع أجور النسّاجين اليدويين، وفي الوقت نفسه تشرف على أعمالهم. وعندما كان الزوج يتوفى، كانت أرملته في غالب الأحيان تظل مسؤولة عن المشروع التجاري إلى أن تسلمه للابن.

وبين صفوف أصحاب المصانع الذين عاشوا في «الثورة الصناعية الأولى»، ومنهم مثلاً أصحاب مصانع المنسوجات في ليل ـ روبيه ـ تركونغ أو مولهاوس وما حولها، فإن التضامن البارز الذي كان يتجلى في صفوف الأسرة ربما جسّد وسيلة لبث الخصال اللازمة لنجاح وتوطيد مسيرة المشروع، بل كان يشكل أسلوباً لتأكيد

(57) Bergeron, Ibid., p. 192.
(58) المصدر نفسه، ص 192.
(59) المصدر نفسه، ص 193-194.

هويته إزاء مختلف النُخب الأخرى. ومع ذلك، انطوى الأمر على تجمعات عائلية أخرى اتّبعت استراتيجيات مختلفة ودخلت في تحالفات تتجاوز أوساطها الخاصة، وبهذا خلقت شبكات من القرابة تتسم بنوعية أوسع نطاقاً. ما لبثت هذه المجتمعات المغلقة أن تغيَّرت عبر الزمن، فتحولت من «حياة الغيتو المعزولة» إلى نطاق العالم الأوسع، ولكن ظلت الأسرة تؤدي دوراً مركزياً في العمل والحياة العامة بقدر ما كانت تؤديه في النطاق الخاص سواء بسواء.

كان آباء الصناعة في مولهاوس يتحركون بوتيرة أبطأ من غيرهم. ولكن ما أن جاءت سنة 1830 حتى بدأوا يغادرون المدينة القديمة، ثم بنوا في النصف الثاني من القرن دوراً جديدة في حقل للكرمة أو عند مشارف المدينة، بل ابتاع بعضهم قلاعاً بعد عام 1870. وفي مدنية ليل حدث الشيء نفسه: لقد انتقل الصناعيون من حيث توجد المدينة والمصنع بأساليب أخرى، وقد بدأوا يخصصون وقتاً أطول للسفر والرياضة والحياة الاجتماعية. ونسجوا على منوال المصرفيين، ومن ثم اضطلع بعضهم بدور جامعي المقتنيات ومشجعي الفنون، وكان دوراً يمارسه النبلاء في أزمنة سابقة. وهكذا نشأ متحف غيميه (Guimet) في باريس بفضل هبة تبرع بها صناعيّ من ليون كان أبوه قد اخترع في عام 1823 طريقة لتصنيع الصبغة اللازوردية.

كل هذا يصدق بالقدر نفسه على بريطانيا. وما من رواية من روايات من القرن التاسع عشر التي تميزت في غالب الأحيان بأنها سردت تفاصيل التاريخ الاجتماعي بصورة مقنعة أكثر من مؤرخي تلك الفترة ممن كانوا موجهين سياسياً، إلا وتتيح لنا إدراك الأهمية المتواصلة التي اتسمت بها الأسرة بين صفوف المستثمرين الرأسماليين. وحتى بين صفوف العمال، الذين كانوا منقسمين على أساس الأعمال والأجور، يؤكد ديكنز (Dickens) وغيره الدعم

المتواصل (بما في ذلك التركات الصغيرة) الذي كانت تقدمه الأسرة.

إن دارسي «الثورة الإدارية» (Managerial Revolution) كثيراً ما ينظرون إلى شركة العائلة بوصفها «المرحلة الأولى من التطور التنظيمي»[60]، كما أن استخدام مصطلحي «مرحلة» (Stage) و«تطور» (Evolution) يشير إلى أنه في نطاق الأشكال الأكثر تقدماً من التنظيم، فإن هذه التطورات سوف تتجاوزها الهياكل البيروقراطية. وقد أكد فيبر أهمية هذه الهياكل في توصيفه صعود الرأسمالية، وهي التي تشكل المحور النظري لكثير من المناقشات التي دارت حول «صعود الغرب»[61].

وقد شهدت الشركات المساهمة نمواً مشهوداً في ظل الرأسمالية المتأخرة. وفي ظل الأشكال الأسبق أدت الشركات غير العائلية دوراً بالتجارة في كل أنحاء قارة أوراسيا، ولكنها برزت إلى حيز الهيمنة بصورة خاصة في بدايات الفترة الحديثة مع إنشاء شركة الهند الشرقية مثلاً في عام 1600، وإنشاء جزر الهند الشرقية الهولندية المتحدة بعد سنتين من ذلك التاريخ. كان مثل هذا الشكل من أشكال التنظيم البيروقراطي مناسباً بالذات للشركات الأكبر التي كانت بحاجة إلى مزيد من رؤوس الأموال، وإلى توزيع عناصر المخاطرة، وتنويع عناصر الإدارة. وعليه، فالملمح المحوري للرأسمالية الصناعية يُنظر إليه على أنه مؤسسة الأعمال التجارية الكبيرة، كما يُنظر إلى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كلها على أنها تتم ضمن نطاق الشركات المساهمة

---

(60) S. Gordon Redding, *The Spirit of Chinese Capitalism*, De Gruyter Studies in Organization; 22 (Berlin; New York: W. de Gruyter, 1990), p. 3.

(61) انظر مثلاً: Adolf Augustus Berle and Gardner C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* (New York; Chicago, IL: Commerce Clearing House, Loose Leaf Service Division of the Corporation Trust Company, 1932).

الكبرى من حيث ارتباطها بإنتاج واسع النطاق من السلع أو الخدمات.

وقد قام جانب كبير من السوسيولوجيا على أساس التناقض بين المجتمعات الزراعية التقليدية والمجتمعات الصناعية الحضرية. وهذه الأخيرة تتميز بتطبيق عنصر العقلانية والروح العلمية على الإنتاج بما في ذلك «العادات الراشدة التي تتعارض مع العرف التليد»[62]. وسواء اعتمدنا هذا الوصف السوسيولوجي للمجتمع الصناعي، أم توصيف الماركسيين لتطور الرأسمالية، فإن التحول من الهياكل الأولى يتم تصويره على أساس مطلق. ويلمح التوصيف السوسيولوجي تناقضاً أساسياً بين الزراعي التقليدي والصناعي الحديث، بمعنى أن التطور الداخلي للرأسمالية يفضي إلى الفصل بين الملكية والسيطرة، كما أن النظرية الماركسية بدورها ترى أن الرأسمالية الاحتكارية سوف تسيطر على ما سواها.

إن الفصل بين الإدارة والسيطرة في الصناعة يواكب التمييز البيروقراطي والتخصص التقني في الإدارة، إضافة إلى هيكل الأدوار المتخصصة والموجّهة للمجتمعات التقليدية بما يفضي إلى الهياكل الأشمل التي تنحو نحو الإنجاز في النظم الحديثة. ومع ذلك، فإن مدى الفصل بين الإدارة (المشتتة، ومن ثم المستضعفة) وبين السيطرة (بواسطة مسؤولي الإدارة)، على نحو ما تم التأكيد عليه في دراسة معروفة أجراها بيرل (Berle) ومينز (Means)، جاء خاضعاً لمبالغة شديدة. هذان الكاتبان تعاملا مع الأشكال الرأسمالية التقليدية

(62) John Scott, *Corporations, Classes, and Capitalism* (London: Hutchinson, 1979), p. 18,
في معرض الإحالة إلى مؤلفات داهرندورف، وكير وأرون وجلبريس وغيرهم.

للملكية الخاصة وملكية الأغلبية على أنها تختفي عبر الزمن على الرغم من أن العملية لم تكن قد اكتملت بعد[63]. ولكن عندما أعاد بيرش (Birch) تحليل هذه المادة، أوضح أنه في عام 1929 كان ما بين 37 في المئة و45 في المئة من أكبر الشركات غير المالية الـ 200 خاضعاً لسيطرة العائلة، حتى على الرغم من أن كثيراً منها صُنفت بوصفها «إدارية» عند بيرل ومينز. وفضلاً عن ذلك، ففي عام 1937 استمرت النسب نفسها تقريباً. وكانت عائلات منفردة تمارس السيطرة على 20 في المئة من الشركات، ولكن العائلة كانت تتدخل بطرق أكثر تعقيداً، كما كانت سيطرتها قائمة في واقع الأمر على نحو خُمسي الشركات[64]. وجاء هذا الاتجاه أقل شمولاً من المتصوّر، وما زال الأمر على هذه الحال اليوم.

لقد كان نموذج بيرل ـ مينز للرأسمالية نموذجاً أمريكياً بالضرورة، ويقوم على مفهوم الشركة الأمريكية العامة التي تتميّز بوجود مديرين أقوياء ومُلّاك مستضعفين ومشتتين، بحيث لا يمتلك أي فرد أكثر من نسبة صغيرة من أسهم الشركة. وبهذه الطريقة، فإن رأسمال الشركات الكبيرة الذي تقتضيه وفورات الحجم والتغيُّرات التكنولوجية يمكن إتاحته من خلال بيع الأسهم إلى عدد كبير من المستثمرين الموزعين هنا وهناك. وفي اليابان من ناحية أخرى، ترتبط مجموعات الشركات والمصارف بعضها مع بعض في إطار شبكات

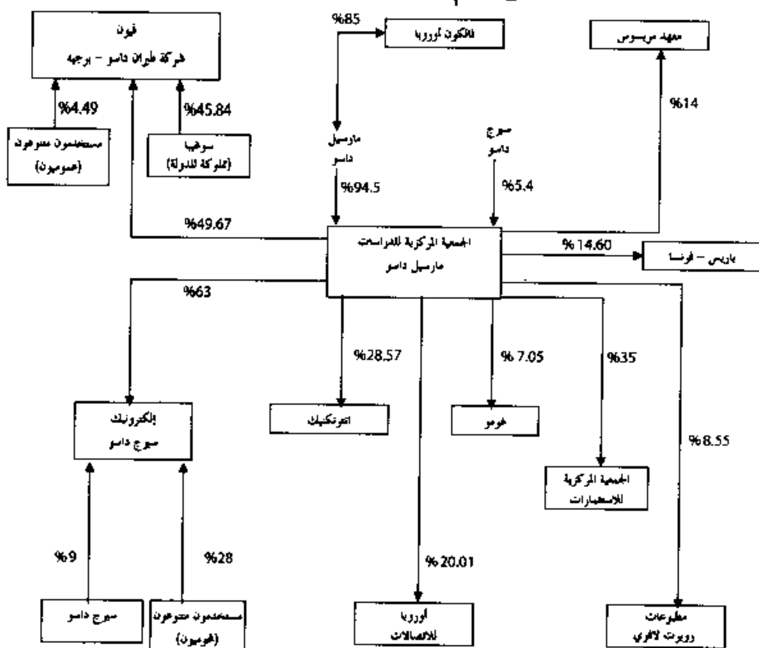
(63) Berle and Means, Ibid., and Scott, Ibid., p. 51.

والنقطة نفسها أثارها فاريل بالنسبة إلى بوسطن: (Betty G. Farrell, *Elite Families: Class and Power in Nineteenth-Century Boston*, SUNY Series in the Sociology of Work (Albany, NY: State University of New York Press, 1993), p. 164.

(64) البيانات مستقاة من غولدسميث وبرمالي (1940) ويمكن الاطلاع عليها من: Scott, *Corporations, Classes, and Capitalism*, p. 52.

معقدة من الحيازات المتقاطعة للأسهم، بينما تتولى المصارف الألمانية الإشراف على الشركات في دور مزدوج لمالك الأسهم والمقرض في وقت واحد.

الشكل رقم (6 ـ 1): منظمة داسو



المصدر: *Echo de la bourse.*

وقد أشير مؤخراً إلى أن الشركة الأمريكية الكبرى تدين بوجودها إلى انعدام ثقة الناس في السلطة المالية المتركزة على الرغم من أن هذا الوضع طرأ عليه تعديل لاحق من خلال ظهور المساهمين الكبار على شكل صناديق المعاشات التقاعدية والصناديق التعاونية[65]، على أن مفهوم الطابع الموزَّع للملكية الأمريكية

= Mark J. Roe, *Strong Managers, Weak Owners: The Political Roots of* (65)

(وغيرها) ما لبث أن نالت منه حقيقة أن الملكية قلما تكون موزعة على هذا النطاق الواسع على نحو ما يفترض معظم الباحثين. وقد حدث أن بعض أصحاب الأسهم اقتنوا كميات كبيرة منها بغية الحصول على ميزات تعيين المديرين في مجلس الإدارة. وفوق هذا كله، ففي معظم الشركات الأصغر، بل في كثير من الشركات الأكبر أيضاً كان أقارب المؤسس (المؤسسين) هم بالضرورة من كبار مالكي الأسهم بحكم قوانين الميراث.

بيد أن جانب النهج الإداري الذي يرى إحلالاً تطورياً للشركة العائلية بواسطة الأشكال غير الشخصية من التنظيم الاقتصادي لا يستند إلى مبرر إمبريقي، بل يهمل الدور المستمر للعائلة، لا على مستوى المشاريع الأصغر وحدها، ولكن أيضاً على مستوى كثير من المشاريع الأكبر حجماً، فهو أولاً يعطي وزناً غير كاف لنمو المشاريع التجارية الجديدة التي تتطور لتتركز على الأسرة. وحتى فكرة كروزو (Crusoe) الوحيد، فهو يتزوج ويترك شركته وراثة لذريته، وثانياً حتى عندما يمكن تحويل السيطرة بطريقة بيروقراطية، تتحول الممتلكات التي يقتنيها الناس عادة بعد الوفاة إلى أفراد الأسرة سواء كانت تتألف من جواهر أم بيوت أم أسهم، وحتى في الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، ومنها مثلاً شركة الحواسيب (IBM)، تنتقل المراكز الإدارية العليا ربما من الأب إلى الابن. وعليه، فعلى الرغم من هيمنة النموذج الأيديولوجي، فإن دور الأسرة في النشاط الصناعي لم يزل مع الرأسمالية في المراحل الأولى. لم تختف شركة العائلة، ولكنها تتجدّد مع كل مشروع جديد يبدأ في العمل. وفي مرحلة لاحقة من مراحل التحول الصناعي، أصبح بعضها من

= *American Corporate Finance* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

الشركات العامة الكبرى، ويمثل تطورها عملية من التطور الاجتماعي، وتحولاً إلى مزيد من التعقيد مستند إلى الأشكال الأولى من الشراكات التي سبق لنا تدارسها. وعندما يحدث هذا الأمر، فقد تتخلى الأسرة الأصلية عن حيازاتها، وتستثمر في مشروع جديد. ولكن قد تواصل أيضاً أداء دور في الإدارة وفي الملكية. خذ مثلاً الحالة المدهشة للشركة الفرنسية الكبرى التي أسسها مهندس الملاحة الفضائية مارسيل داسو (Marcel Dassault) (1892 ـ 1986)[66]. ويرد الهيكل المعقد لأعماله وقت وفاته في الشكل رقم (6 ـ 1).

لقد كان ابنه هو سيرجي داسو (Serge Dassault). ويبدو أن الأب، اتبع نموذج غوجارات السابق الذكر، فكان أن عمد إلى إنشاء شركة للإلكترونيات لحسابه تحديداً (أو هكذا يشير الاسم) على الرغم من أن هذا الفرع ظل تحت سيطرة الشركة الأم، وعندما توفى جاء العنوان الرئيسي الذي نشرته صحيفة تهتم بشؤون التجارة كما يلي: المسيو داسو ينجح في حياته، وربما نجح في تحديد من يخلفه». وكتبت الصحيفة في صفحتها الداخلية تقول إن الخلافة نُظمت في كل شيء في ما عدا حبة الرمل». وكانت الإشارة هي أن المستثمر المذكور أصدر أحكامه وقرر خلافته، ولكنه فعل ذلك في شركة كانت قد تعرضت للتأميم ولم تعد حتى من القطاع الخاص. وفضلاً عن ذلك، فالخلافة انطوت على أفراد آخرين في العائلة وكانت «حبة الرمل» هي العائلة، لأنه توفي عن ولدين. وعندما تم البّت في مسألة من يخلفه كانت المشكلة الرئيسية هي إيجاد «نقطة تعادل جديدة. . . فمع الفصل بين السلطة ورأس المال»، ظل رأس المال بيد الأسرة، بينما ذهبت السلطة إلى المديرين الفنيين. لكن هذا

---

(66) كما ورد في تأبينه، *Le Monde*, 20-21/4/1986

التقسيم لم يكن حاسماً بالقطع لأن سيرجي داسو كان له وحدته الخاصة، وكان من نصيبه الخلافة الأوسع، وفي ظل هذه الظروف تم التقسيم لإعطاء ما في الوصية للأسرة وللشركة على السواء.

ولما كان معظم المستثمرين يهيئون خلفاءهم من بين ذوي قرباهم، وكثيراً ما يديرون أعمالهم مع ذريتهم، إن لم يكن من أجلها، يبقى السؤال هو كيف أصبح مفهوم المكانة المتحققة وليست المنسوبة يشكل جزءاً مهماً من القيم الليبرالية؟ في المسائل المتصلة بالحكومة والجيش، وكثير من جوانب الإدارة، من المهم إتاحة أفضل الأشخاص المؤهلين: من ثم يكون التوظيف مفضلاً على أساس غير شخصي، ولكن هذه الميزة تتصل أولاً وعلى وجه التحديد بقطاعات الحياة الاجتماعية، وليس بعالم التجارة والأعمال الذي يتم فيه توريث الممتلكات. ومحاباة الأقرباء يمكن أن تكون خطيئة عند البابوات الذين ليس لهم أعقاب من ذرية، ويكونون قد تخلوا بطريقة ما عن روابط الأسرة، ولكنها لم تكن قط مثلاً أعلى عند الأمراء ولا لأي فرد من أصحاب الممتلكات، إذ إن الأسرة كان ينظر إليها بالنسبة إلى مناصب أو ممتلكات بعينها بوصفها طرفاً يمتلك حقاً «طبيعياً». ثانياً لم يكن التوظيف غير الشخصي يقتصر على الغرب، ففي أماكن أخرى أيضاً كثيراً ما كانت الجيوش ودوائر الإدارة تضطر إلى أن تلتمس «أفضل شخص لأداء العمل». ومنذ القرن الثاني عشر الميلادي كان نظام الاختبار المتوسع في الصين يكفل مرشحين لوظائف الحكومة. وبينما اعتمدت الإدارات التي تعاطت الكتابة أسلوباً منفتحاً نسبياً في التوظيف على هذا النحو، سواء كان ذلك من خلال المدارس التابعة للمعابد الدينية في العالم القديم أم من خلال الجماعات الأوروبية في القرون الوسطى، فقد طورت الصين نظاماً بيروقراطياً بطريقة أكثر جذرية وتوسعاً من

المجتمعات الرئيسية الأخرى قبل القرن التاسع عشر.

وقد ساد التوظيف غير البيروقراطي في كثير من الميادين خلال صعود الرأسمالية في غرب أوروبا. وفي إنجلترا كانت الوظائف الكبرى في سلك الخدمة المدنية والجيش تشكل مزايا تقتصر تماماً على النخبة حتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي ذلك الحين فقط توقّف بيع المناصب في سلك الجندية، وفي ذلك الحين فقط تم اعتماد الامتحانات العامة التي سبق أن كانت معياراً اتبعته الصين على مدار قرون عدة كوسيلة للتوظيف. وبمعنى آخر، فإن هيمنة الطرائق «العقلانية ـ القانونية» في بيروقراطية الحكومة تبعت، بدلاً من أن تسبق، إنشاء النظام الصناعي. ولكن على الرغم من أن هذه الطرائق لقيت قبولاً واسعاً في مجال التوظيف الحكومي، فقد ظل القطاع الخاص يستخدم الأقرباء وغير الأقرباء عند المستويات العليا بسبب التداخل المتواتر بين الأسرة والشركة، ولم يكن ذلك ليقتصر فقط على الشركات الصغيرة، فأعضاء كثير من العائلات العاملة في مجال التجارة كانوا مرتبطين بعضهم ببعض، وعندما لم يمارسوا التوظيف على أساس روابط المعارف (شبكة الصديق القديم) كان ذلك يتم في أغلب الأحيان من خلال صلة الأقارب. ويلاحظ فاريل (Farrell)، في معرض ما كان يكتبه عن بوسطن (Boston) في بداية القرن العشرين، أن «قدرة الأبناء وأزواج البنات وأبناء الأخ والأخت وأبناء العمومة والأحفاد في أسر براهمة بوسطن على اكتساب موطئ قدم في الاقتصاد الجديد للشركات، كانت أكبر مما كان مسلّماً به بصورة عامة»[67].

وفي مجال التجارة والأعمال لا يمكن صرف النظر عن نموذج

---

(67) Farrell, *Elite Families: Class and Power in Nineteenth-Century Boston*, p. 164.

داسو بوصفه أمراً نادراً أو يتصل تحديداً ببلد بعينه، فالصناعة في إنجلترا كان لها تاريخ مماثل، ودور الأسرة في صعود الرأسمالية يتبدى في كثير من القصص الصناعية. وأنا هنا أسوق مثلاً من برادفورد (Bradford) باعتبار أنه في الأمثلة المستقاة من أحمد أباد وتولوز (Toulouse) نجد كذلك هيكل المشروع، وهو يتجه نحو محاكاة هيكل الأسرة. وتقوم بالقرب من برادفورد قرية شركة سالتير (Saltaire) التي بناها أحد الصناعيين، وهو تيتوس سولت (Titus Salt) الذي كان قد جمع ثروة كبيرة من تجارة غزل الصوف الخشن، وكان يمتلك ستة مصانع في برادفورد، واعتزم أن يعتزل العمل ليعيش حياة وجيه أمثل من وجهاء الريف، وبدلاً من ذلك استحدث شركة سالتير مستهدفاً من ناحية «أن أكفل حرفة لأبنائي»، ومن ناحية أخرى «لأنني خارج نطاق عملي لا أساوي شيئاً، ولكن داخل نطاق العمل أتمتع بنفوذ ملموس».

لم يكن هذا الارتباط بين الأسرة والعمل يقتصر على الأيام الأولى للرأسمالية، فقد نشرت **الإيكونومست** (*The Economist*)، مؤخراً مقالاً تعلن فيه أن: «ما زالت ملكية أكثر من ثلاثة أرباع الشركات البريطانية على الأقل تعود إلى العائلات التي بدأتها»[68]. وفي الحقيقة، فإن كثيراً من هذه الشركات صغيرة، ولها دورة حياة قصيرة، وهناك 24 في المئة فقط من الشركات العائلية تصل إلى الجيل الثاني، في حين يوجد 14 في المئة فقط منها تعيش حتى الجيل الثالث. بيد أن الشركات التي تزول يحل محلها باستمرار شركات جديدة من النوع نفسه، وبعضها يكون قد بدأ بالأموال التي تتولّد عن النشاط التجاري الأسبق عليها. ومن الشركات التي تستمر

(68) *The Economist* (31 october 1992).

يبيع بعضها الأسهم في سوق الأوراق المالية مع الاحتفاظ بقدر من السيطرة، ومنها شركة ج. سنسبوري (J. Sainsbury)، وهي سلسلة السوبر ماركت الكبيرة التي تمتلك العائلة فيها نسبة 44 في المئة. وشأنها شأن الشركات العائلية المماثلة المطروحة في السوق العلنية، فهذه الشركات عامة، ولكنها عائلية، وتتسم بأنها مشروع ناجح للغاية. والذي حدث أنه بين عامي 1985 و1989 حققت شركات من هذا النوع نجاحاً يفوق الشركات المملوكة تماماً للقطاع العام أو الشركات المملوكة تماماً للقطاع الخاص[69]. وأكفأ شركات هاي ستريت (High Street) البريطانية لم تكن فقط سنسبوري، ولكنها شركة ماركس أند سبنسر (Marks and Spencer)، وتسكو (Tesco)، وفورت (Forte)، وكلها تتسم بهيكل مماثل. وفي السابق كان هناك شركات عملاقة أخرى، منها وول ورث وبوتس (Woolworths and Boots)، وتنتمي إلى النوع نفسه على نحو ما اتسمت به كثير من المحلات التي توضح أسماؤها الشخصية طابع التنظيم الذي سبق أن بدأت على أساسه. ولكن في حال كثير من شركات هاي ستريت، حيث حلبة التجارة الأكثر كفاءة، ظلت العائلة تحتفظ بعنصر لا يقتصر فقط على السيطرة المالية، ولكن يتعدى كذلك إلى السيطرة الإدارية.

إن هذه الملامح لا تختص بها أوروبا وحدها، بل تبدي القوة الرأسمالية الكبرى في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ملامح مماثلة، ولكن لأسباب ترتبط مرة أخرى باستمرارية العائلة عبر الزمن، مع انتقال الممتلكات، ومع الرغبة في إنشاء أجيال أصغر،

---

(69) أوضحت دراسة منفصلة أن هذه الشركات فاقت في أدائها متوسط سوق الأوراق المالية بنسبة 30 في المئة عبر الفترة من 1971 إلى 1991.

بمعنى العناصر الأساسية التي تتكون منها الأسر المتعاقبة. وفي وصفه لدور تحوّل الممتلكات عبر الأجيال في إيجاد الأسر الكبيرة في مجال المشروعات التجارية الأمريكية، يكتب ماركوس (Marcus) عن «فترة أواخر القرن التاسع عشر التي شهدت رأسمالية العائلة وتوسُّع الاقتصاد الأمريكي»[70]. هذه الاحتكارات التي كانت مقصورة على نحو ثلاثة أجيال أو على مدار مئة سنة تحبِّذ «الأقارب المتحدرين من السلالة نفسها ونظرائهم في المستقبل على الأقارب الأحياء المناظرين»[71]. وتضم نحو 50 في المئة من المشاريع التي كانت قائمة في منتصف هذا القرن، وقد أفضت إلى إيجاد أسر من واقع عائلات الطبقة الوسطى «من خلال روابطها مع تنظيمات معقدة للثروة»[72]. وكفلت هذه الممتلكات محوراً لنشاط مشترك ومتغير في كثافته عبر حقبة شملت ثلاثة أجيال. كما أن الإشارة إلى فترة الرأسمالية العائلية هيأت من جديد مرحلة حاسمة من واقع عملية متواصلة. وفيما أصبحت الشركات الأكبر المتعددة الجنسيات مشتركة في طابعها، فقد نمت أعمال تجارية على أساس عائلي، وطرحت صيغاً مماثلة، وإن كانت أكثر تعقيداً من تلك الاحتكارات، باعتبار أن السياسة العامة تسعى إلى وضع حدود على العمليات التي تمارسها. ومن نتائج هذا الوضع أن يجد مؤسسو أسر المستقبل أنفسهم قد أصبحوا بصورة متزايدة تحت زحمة المديرين المحترفين.

(70) G. E. Marcus, «Generation-skipping Trusts and Problems of Authority: Parent-child Relations in the Dissolution of American Families of Dynastic Wealth,» in: Myron Joel Aronoff, ed., *The Frailty of Authority*, Political Anthropology; 5 (New Brunswick, NJ; London: Transaction Publ., 1986), p. 5.

(71) المصدر نفسه، ص 51.

(72) المصدر نفسه، ص 55.

وعلى الرغم من هذا التطور، ما زالت العائلة تضطلع بدور في بعض من أكبر المؤسسات في العالم. وهناك تقرير عن الاستخلاف في بيت سيغرام (Seagram) يفسر كيف أن إدغار برنفمان (Edgar Bronfman) الأب خلف أباه الذي كان قد اشترى الشركة في عام 1928، ونشأ الابن و«هو يعرف أن ليس أمامه أي خيار» سوى أن يتسلم هذه المصلحة الاقتصادية بوصفها «شركة عائلية مملوكة ملكية عامة»، إذ كانت الأسرة تسيطر على نسبة 38,5 في المئة من أسهمها، وقرر بدوره أن يتسلّم المصلحة ابنه الأصغر على الرغم من أن هذا الابن لم يكن قد عمل في الشركة سوى ثلاث سنوات[73]. ومرة أخرى، فهذه ليست بحالة استثنائية، فالأرقام (التي ينبغي عدم أخذها على أنها دقيقة) بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير منها في بريطانيا أو تايوان. وبالنسبة إلى 95 في المئة من المصالح التجارية الأمريكية يقال إنها مملوكة عائلياً في جزء منها على الأقل. ومن دوبونت إلى كامبل سوبس (Campbell Soups)، فإن الشركات الصغيرة والكبيرة تسيطر عليها وتؤثر فيها إلى حدّ ما جماعات مؤسسيها أو أحفادهم. وهذه السيطرة يمكن أن تؤثر في التوظيف عند مستوى القمة، وقد ترك لي أياكوكا (Lee Iaccoca) شركة جنرال موتورز (General Motors) ليلتحق بشركة كريزلر (Chrysler) عندما وجد أن هنري فورد (Henry Ford) أراد أن «يبقيها في نطاق العائلة»[74]. وحدث موقف مماثل في شركات عملاقة أخرى تعمل في صناعة السيارات، وأفيد مؤخراً بأن «عائلة أغنيلي (Agnelli)، وهم أصحاب شركة فيات (Fiat) وأقوى أسرة في إيطاليا، اختاروا

(73) *Fortune* (17 March 1986), pp. 26-29.

(74) A. Haas, «Treating the Family Business,» *Amtrak Express* (February-March 1990), pp. 37-40.

بالأمس وريثاً معلناً لرئيسهم جياني أغنيلي (Gianni Agnelli) عندما تم تعيين ابن أخيه جيوفاني البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً في مجلس الإدارة الرئيسي للشركة»[75]. وعند أعلى مستوى لمثل هذه النظم، فإن الاستخلاف البيروقراطي لفرد من خارج النطاق يصبح أمامه فرصة ضئيلة للغاية.

وعادة ما تكون العائلات المشاركة في الأعمال التجارية هي أكبر من الأسر الأولية، وإن لم تمثل خطاً طويلاً للنسب. وفي تجربتي في أوروبا المعاصرة وآسيا عادة ما يقتصر الأمر على أبناء العمومة المباشرين، وفيما يتجاوز ذلك تجنح الأسر الممتدة إلى الانقسام إلى وحدات مختلفة تتركز على الممتلكات. ولا يعني هذا أن تختفي الشركة، ولكن يعني أنها توجد في فرع من فروع الأسرة بدلاً من فرع آخر. وهذا الفرع الآخر قد يستثمر عائداته في مشروع جديد يتسم غالباً بنوعية مختلفة. وعليه، فما زلنا نتكلم عن صلات من القرابة المحدودة نسبياً على الرغم من أن الصلات الأوسع نطاقاً يمكن حشدها في سياقات مختلفة.

لقد حاوْلت في هذا الفصل أن استعرض بعض الأعمال التي تتصل بجوانب الأسرة في أوروبا التي يمكن أن تكون قد هيأت تلك القارة نحو انتهاج طريق التحديث، وخاصة نحو الهياكل الاقتصادية التي نشير إليها بوصفها رأسمالية أو صناعية. وأشير إلى أن التحليل تأثر إلى حدّ بالغ بالمفاهيم الإثنو ـ مركزية بشأن فرادة الغرب، وخاصة من جراء الفكرة البالغة التعميم التي تقول بأن الغرب شهد تحولاً شاملاً من الاجتماعي إلى الفردي، وقد جاء متصلاً بنشوء الأسرة الأولية الصغيرة للمستثمر النشيط.

(75) *Daily Teleghraph*, 16/11/1993, p. 24.

على أن الملامح الغامضة التي ربط بينها عدد من الكتّاب وبين هذه الأسرة الصغيرة لاقت انتشاراً أوسع بكثير بما تجاوز أوروبا الغربية وحدها. إن هناك المفاهيم التي تقول بحب الشريك وحب الأطفال، وقد نظروا إليها بدورها على أنها خصائص فريدة، فبدت هذه المفاهيم خاطئة سواء من ناحية التاريخ أم من ناحية المقارنة. ولكن المشكلة الأساسية التي تعكس التحيُّز نحو فردية موهومة أو نحو هوية كروزو الخرافي تتمثل في إساءة الفهم والتهوين من دور الأسرة حتى في الشركات العامة أو «البيروقراطية». وشجع هذا الفهم المغلوط الفكرة التي يتساءل معها المرء عن السبب الذي جعل الشرق في مرحلة زمنية ما عاجزاً عن مواكبة التطورات التي استجدت في الغرب بحيث جاء ذلك مرتبطاً بهيكل الأسرة. صحيح أن الجماعات الواسعة التوزع، مثل العشائر والطبقات ليست مؤسسات لها خصائصها المميزة في الغرب، ولكن لا يتاح سوى قرائن قليلة تفيد بأنها كانت عائقاً أكبر حال دون التحديث، بمعنى أكبر مثلاً من نقابات الطوائف الحرفية القديمة التي هيأت في واقع الأمر نوعاً محدوداً من القانون التجاري على نحو ما فعلته الطبقات في الهند. وفي واقع الأمر، أسهمت هذه الجماعات في نمو الرأسمالية التجارية سواء في الهند أم في الصين، وفي هذين البلدين كثيراً ما تدار الأعمال التجارية الحديثة على يد جماعات أصغر من الأقرباء على الرغم من أنها تكون في أغلب الأحيان أكبر من الأسرة الأولية.

ثم إن إدراك ما شاب المفاهيم الغربية من أخطاء أفضى إلى القول بأن الشرق عمد إلى تطوير شكل جماعي من أشكال الرأسمالية، على الرغم من أن ثمة خلافات في التركيز على هذه النقطة أو تلك، وخاصة في ما يتعلق بدور الأسرة، وبالذات من حيث دور الأقرباء: في أوروبا كانت وشائج القربى تتعارض مع فكرة

الكنيسة عن القرابة الشعائرية، وعن تجميع الموارد. ولكن في الصين كانت القرابة وما يرتبط بها من عبادة الأسلاف قد لقيت تشجيعاً عمدياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى هدف منع البوذية من أن تفعل الشيء نفسه. وهكذا كانت هذه المؤسسة متاحة لدعم بعض الأنشطة التجارية، ولم تفعل سوى القليل لتقييدها. كذلك، فإن صحة هذا التمييز الجذري بين الشرق والغرب تحفها الشكوك عندما نلقي نظرة أخرى على ماضي الحياة التجارية الأوروبية وحاضرها؛ وكثيراً ما يتكلم المؤرخون اليوم عن الشكل المبكر للتصنيع باعتباره «رأسمالية عائلية»، بمعنى أنه الشكل المحوري للانطلاق، وهو الذي لم يكن يتناقض مع وجود الشركات المساهمة. ومن الحق أيضاً أن بعض هذه الشركات تطورت لتصبح شركات منظمة بصورة أرقى من حيث التنظيم البيروقراطي عندما أصبحت مؤسسات أكبر، بل أكثر اتساماً أيضاً بتعددية الجنسية. ولكن في الغرب، كما في الشرق، ظلت العائلة مشاركة بالضرورة بصورة أكثر من مباشِرة في إدارة التجارة والأعمال حيثما كانت هذه الأنشطة تعتمد على المشروع الخاص. وفي الأجل الطويل، فإن الاختلافات في الروابط بين الأقارب، وكذلك الاختلافات على صعيد الجماعات المحلية، لم يظهر أنها قد أعاقت إلى حدّ كبير التطورات التي طرأت على اقتصادات المجتمعات الرئيسية في أوراسيا.

7
العمل والإنتاج والاتصال

العمل

كان عمل الأسرة أمراً أساسياً من أجل فلاحة الأرض في كل المجتمعات الزراعية، وكما في الهند كان أساسياً بالنسبة إلى إدارة كثير من المشاريع في مجالات التجارة والصناعة التحويلية، وبعد ذلك في المجالات الصناعية. وفي نطاق الصناعة كان النظام القائم يقتضي متطلبات مختلفة من المستخدمين وأرباب العمل، وكذلك من العاملين والمالكين. وكان أرباب العمل كثيراً ما يتعاونون في إطار «أسرة مشتركة»، بينما قد يكافأ العمال عن عملهم الفردي وقلما كانوا يتشاركون في الأجور. وكان أي فرد منهم يعدّ خارج نطاق العائلة الزواجية. أما المستثمرون وأصحاب الأعمال، فكان يمكنهم أن يمارسوا قدراً من الخيار الفردي في الشؤون الاقتصادية، بينما تعيَّن على قوة العمل المستخدمة لديهم أن تقبل انضباطاً في العمل وخضوعاً ينال من الاستقلالية بصورة أكبر بكثير مما كان مطلوباً في حياة الفلاحين. وفي بعض الأحيان كان يقتضي الأمر استعداداً من جانبهم للتنقُّل، بينما كان المالكون غالباً ما يرتبطون بموارد راسخة

يؤسسون من حولها مواقع لعائلاتهم.

ولم تكن الأسرة بطبيعة الحال هي المصدر الوحيد للعمالة المتاحة، ففي الهند كانت نظم الطائفة والنقابات الحرفية تهيئ تشكيلة كاملة من المهام المتخصصة لصالح المجتمع المحلي، فضلاً عن التجارة والتبادل التجاري الأوسع نطاقاً والموجّه نحو السوق. وبعض من هذه العمالة كان يستند إلى التبادلات الداخلية لنظام ججماني التعاوني، وبعضها كان يتم توظيفه بأجر في الأجل القصير أو الطويل. هل تتوافر أي قرائن تشهد بأن وجود هذه الأشكال من العمل حدّت أو منعت التحول إلى الأشكال الجديدة للإنتاج؟

بينما تتصف الاقتصادات السياسية في أغلب الأحيان بشكل غالب من أشكال العمالة، فإن المفهوم القائل بأن هيمنة علاقة بعينها يمكن أن تشكل حاجزاً مطلقاً إزاء اعتماد الأشكال الأخرى أو حتى الأساليب الصناعية للإنتاج، على نحو ما أشار فيبر وآخرون، أمر يبدو مثار جدل كثير. وبطبيعة الحال، فإن وجود الطبقة الجامدة كان من شأنه أن لا يشجع مرحلياً على مثل هذه التطورات، ويمكن أن نؤكد القول نفسه بالنسبة إلى نقابات الطوائف الحرفية. ولكن حتى الاقتصادات الزراعية الأبسط تستفيد بدورها من تشكيلة مختلفة من أشكال العمالة بحيث لا تنشأ مع الزمن مشاكل ضخمة في ما يتصل بتحول التركيز (ولا حتى الغلبة من نوع إلى آخر). ومن هذه النقطة، يحوي مثل هذا الاقتصاد بالفعل على بذور لأشكال اقتصادية أخرى في داخله. وحتى في أفريقيا، بوصفها قارة ما زالت تتميز بمحراث الزراعة ويتسم إنتاجها بأنه محلي إلى حدّ كبير، لم يستند الإنتاج إلى عمل الأسرة وحدها. صحيح أنه قبل عام 1900 لم تكن هناك في شمال غانا ـ الذي كان يتألف من نظم ولايات مبسطة يتخللها أقوام «قبليون» أو مفتقرون إلى قيادات ـ سوق مفتوحة للعمالة بصورة فاعلة تقترب من النمط النموذجي الذي قال به الاقتصاديون الكلاسيكيون. ومع ذلك، ساد

استخدام أشكال مختلفة من العمل في أوقات بعينها من السنة، بل كان الأفراد أنفسهم يشاركون بعضهم مع بعض في المواسم المختلفة.

كانت الدعوة بين الشعوب القبلية في الجزء الأول من القرن العشرين توجه إلى الأقارب والأصدقاء والجيران للمساعدة على تنظيف مزرعة أو تطهيرها من الطفيليات الزراعية، إذ كان يتم ذلك إلى حدّ كبير، وإن لم يكن إلى حدّ كامل، على أساس المعاملة بالمثل. ولكنهم كانوا يقدمون المكافأة على شكل طعام وشراب، وهي عناصر كان يتعيَّن على المزارع في بعض الأحيان أن يدفع أصدافاً لشرائها من السوق المحلية. ومثل هذه الأيدي العاملة وصفها كثير من المراقبين بمن فيهم سول (Saul) (1983) في قرية بيسا (Bisa) في منطقة بنتنغا (Bentenga) في فولتا العليا (Upper Volta) قائلاً: «في معظم المجتمعات الزراعية في أفريقيا، حيث وحدة الإنتاج الرئيسية تستند إلى علاقات القرابة الأولية، يتعيَّن على الفلاحين أن يعتمدوا على روابط العمل المتجذّرة في علاقات الصداقة والمصالح الذاتية أو الهيمنة السياسية». وبين معظم أقوام شمال غانا تضم هذه الجماعات التي تساعد في مجال الزراعة الأقارب والمعارف، ولكنها لا تشكل رابطات متميزة.

مثل هذا «الاستئجار» (Hiring) للعمالة الزراعية، على نحو ما تسمى في إنجليزية غرب أفريقيا، كان قائماً كذلك في الولايات ولو بشكل غير جليّ بسبب وجود حرف بديلة وقلة الاهتمام بالزراعة من جانب رؤساء القبائل[1]. ومن السكان من كانوا مهتمين أكثر بقضايا

---

(1) تستخدم الكلمة على هذا النحو في إنجليزية غرب أفريقيا: انظر ترجمة المجموعة الثانية من مفردات لغة الباغري في غانا، في: Jack Goody et S. W. D. K. Gandah. *Une Récitation du Bagré*, classiques africains; 20, précédée d'une introduction de Jack Goody, éd. trilingue (Paris: Armand Colin, 1980), p. 98, line 470.

الحرب والتجارة والدين الإسلامي، وثلاثة منهم كانوا ينظرون إلى المعاملة بالمثل في العمل الزراعي على أنها مسالة أقل أهمية من الناحية العملية ومن ناحية القيمة. وعندما طلب أحد رؤساء القبائل مساعدة في مجال الزراعة كان ثمة نمط مختلف من الالتزام بالمساعدة، وهو نمط هرمي في شكله، ولكن لم يلق معاملة بالمثل بالطريقة نفسها. ومن الأمور المختلف عليها أن قيمة العمل كانت تستعاد بطرق شتى، منها مثلاً توفير سُبل الدفاع أو تقاسم الأسلاب من الحرب، أو إقامة العدالة، أو حماية الشعائر وقت السلم، والمساعدة بإسداء المشورة في أوقات أخرى. ومن جوانب الإنتاج الإضافي الذي تتيحه هذه العمالة الزراعية ما كان يحتفظ به الحاكم بما يتيح له أن يعيش حياة من الرغد الذي ينعم به هو وغيره. وبالحتم كان له مزيد من الزوجات بأكثر من رعاياه، كما كانت ممتلكاته الأكبر تتطلب تلقي الهبات والجزية والضرائب والأسلاب والعمالة بصورة أعم لكي يقتني هذه الممتلكات ويحافظ عليها. أما الخط الفاصل بين الاستغلال والمعاملة بالمثل، فهو خط يشوبه كثير من الظلال. وفضلاً عن ذلك كان هناك العبيد عند بداية القرن، ولم يكن يستهان بذلك في حالة الولايات، ومع ذلك ظل الأمر عند حدّه الأدنى في مناطق القبائل التي درجت على أن تقدم الأسلاب ولا تغنمها[2].

هذا النموذج من «الاستئجار» هو الذي حوّله أربابه إلى عملية توظيف للعمال بواسطة الإدارة الكولونيالية من أجل تعبيد الطرق وما يشابهها من مهام في ظل الحكم الاستعماري، أي في مقابل عمل

(2) Jack Goody, «Slavery in Time and Space,» in: James L. Watson, ed., *Asian and African Systems of Slavery* (Berkeley, CA: University of California Press, 1980).

مأجور. وكما هو الحال في المناطق الفرانكوفونية المتاخمة، كانت «السخرة» تستخدم أساساً وكأنها تتوازى مع العمل الذي كان يناله رئيس القبيلة من عامة أفرادها، كما كانت الخدمات الحكومية تقدم في المقابل. وكلا الشكلين من العمالة «المقدمة للمستويات الأعلى» كانت تستند إلى القوة البدنية، وفي الوقت نفسه، كان يمكن أن ينظر إلى السخرة على أنها دلالة على الأبناء الذين يعملون في زراعة آبائهم بقدر ما إن العمالة (المستأجرة) كانت تفهم على أنها استخدام المساعدة من جانب أطراف خارجية للعمل في المزرعة. لقد كانوا ينظرون إلى كل هذه الأشكال بوصفها تحوّلات ممكنة لعمالة الأسرة في ظل ظروف اجتماعية ـ اقتصادية معيَّنة. ولم ينطو الأمر على أي صعوبة مستمرة لدى الحصول على أفراد للعمل لقاء أجور في المناجم والمصانع الخاصة التي كثيراً ما نظر إليها السكان المحليون على أنها أشغال حكومية. وكان يصعب أساساً إيجاد العمالة الرخيصة في هذه الشركات لأن أهل الشمال لم يشاءوا أن يقطعوا الرحلة إلى الجنوب لأسباب شتى، بينما كان الجنوبيون لديهم طرق مختلفة لجمع الأموال من خلال زراعة المحاصيل النقدية. ومن هنا استخدمت في البداية ضغوط قوية من جانب حكام المقاطعات لتجنيد العمالة اللازمة للمناجم (وكذلك للجيش، وخاصة وقت الحرب). ولكن سرعان ما بدأ الأفراد يتخذون قراراتهم بأنفسهم بالذهاب والعمل في الجنوب، أي في مناجم شركات الوافدين، أو في المزارع لحساب زارعي الكاكاو من شعب الأسانتي (Asante)، ثم في تشكيلات متنوعة من الحرف الأخرى بما في ذلك الخدمة في المنازل. وفي أوائل خمسينات القرن العشرين أصبحت العمالة المهاجرة جزءاً كبيراً من تجربة كل شاب لدرجة أن الرحلة إلى كوماسي (Kumasi) كانت تصوَّر في كثير من الجنازات بوصفها جزءاً من عملية فرز الموتى عن الأحياء («نزع الحلم» كما كانوا

يقولون)[3]. ومثل هذا العمل كان موسمياً بالنسبة إلى البعض، فيما كان يتم على أساس أطول أجلاً بالنسبة إلى الآخرين. ولكن بعد أربعين سنة فقط من الوجود الاستعماري، كان الأمر قد انغرس عميقاً في بنية الحياة الاجتماعية عند اللوداغا. وأنا أتذكر بوضوح الحادثة التي شهدت فيها بونييري (Bonyiri)، وهو من الأعيان البارزين، يعطي على سبيل التفكّه كرسيّه لأحد أبنائه، ثم يلتفت إليّ قائلاً: «إذا لم أعمل ذلك فسوف يهرب هو إلى كوماسي»، والمعنى هو أنه سوف يلتحق بغيره من الشباب ويصبح عاملاً بأجر في الجنوب. وكان الدافع إلى ذلك جزئياً هو «الحرية»، وأيضاً التجديد، وكذلك المدخرات، ولكنه في معظم الأحيان كان اقتناء السلع الاستهلاكية مثل الدراجات.

لم يكن الأفراد ينظرون إلى مثل هذه الأشكال الجديدة من العمل على أنها تمثل بحد ذاتها اختلافاً أساسياً عن الممارسات المتبعة في مجال العمل ضمن المجتمع المحلي. ومن الواضح أن العمل المزرعي في المجتمع المحلي لم يكن من نوع «الاستئجار» الذي كان يمارَس في المزارع في إنجلترا في القرن التاسع عشر، أو بالهند في القرن العشرين[4]. ومع ذلك، يظل بوسع المرء أن يتبيَّن بسهولة ما يمكن أن يتحول ليصبح (كما هو الآن) علاقة مكتملة. ولكن السكان كانوا على دراية تامة بالاسترقاق، سواء كضحايا أم مستفيدين، ما أدى بدوره إلى

(3) Jack Goody, *Death, Property and the Ancestors: A Study of the Mortuary Customs of the LoDagaa of West Africa* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1962), p. 130.

(4) Partha Dasgupta, *An Inquiry into Well-being and Destitution* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993), p. 9,

حيث نموذج الأسرة الفلاحية أوراسي أساساً.

أن أسهم في الطريقة التي كانوا ينظرون بها إلى ممارسات الأوروبيين. وبعد أن هزم البريطانيون شعب الأشانتي في عام 1874، فتحت الطرق المؤدية إلى دواخل البلاد، وأرسلت الحملات إلى بلدة سالاغا (Salaga) التي ضمت السوق، وكانت تعرف باسم «تمبكتو الجنوب» (Timbuktu of the South). وإذ كان البريطانيون يعرفون أن القوافل تأتي إلى تلك المدينة من بلاد الهوسا (Hausa)، وهي الآن شمال نيجريا، فقد أرسلوا ضباطاً لتجنيد أفراد عسكريين من بين الحمالين الذين كانوا يقودون تجارة القوافل. ولأنهم كانوا يعرفون أن الهوسا أمة عسكرية تتحرك على أساس نموذج شمال الهند، وفي ضوء المشاكل الطبية التي كان يعانيها الجنود الأوروبيون، فقد أنشأ البريطانيون «قوة الهوسا» (Hausa Force) مؤلفة من الجنود من أهل البلاد. ومع ذلك، صادفوا صعوبة في أن يجدوا العدد الكافي من المجنّدين في شمال نيجيريا بين صفوف «لاغوس هوسا» (Lagos Hausas) المشاركين في تجارة الكولا والمنسوجات. وعليه، فقد توسعوا في بحثهم إلى جهة الشمال إلى ما كان معروفاً في ذلك الوقت باسم مستعمرة «ساحل الذهب» (Gold Coast). ولكي يجندوا رجالاً لصالح الجيش، قدموا مكافآت يتلقاها عادة أحد الوسطاء. وفي ذلك الحين، أيقن شعب الغونجا (Gonja) الذين تقع مدينة سالاغا في أراضيهم، كما أيقن كثيرون منهم اليوم، بأن البريطانيين بتقديمهم مثل هذه المكافأة إنما كانوا «يشترون العبيد» لصالح جيشهم. وفي الواقع كان معظم الحمالين يندرجون ضمن تلك الفئة، ولم يكن كثير منهم ينتمون إلى الهوسا على الإطلاق، لكنهم كانوا مجرد أسرى تم ضمهم إلى تجارة القوافل[5].

(5) J. A. Braimah and Jack Goody, *Salaga: The Struggle for Power* (London: Longmans, 1967), pp. 106-107.

المثل الثاني هو أحدث عهداً. في عام 1952، وهو عام تتويج الملكة إليزابيث، رتبت وزارة المستعمرات لعدد من ممثلي دول الكومنولث حضور الاحتفالات العامة، ومن بينهم (وكان ذلك على حسابه الخاص إلى حدّ كبير) رئيس لقبائل البيريفو (Birifu) المعيَّن حديثاً في شمال ساحل الذهب. وكان اسمه نامانتو غاندا (Namantuo Gandaa). ولأنني عملت في هذه المنطقة، كان طبيعياً أن أؤدي واجب المضيف عندما قام من جانبه بزيارة بريطانيا. وقد حاولت أن أصحبه ليتفرج على الأنشطة المحلية في كامبريدج، كما سبق لإخوته أن صحبوني للفرجة حول أفريقيا. ومن الزيارات التي قمنا بها زيارة إلى مصنع باي (Pye) (فيليبس (Phillips) الآن)، وكان المصنع قبل هجرة صناعة الإلكترونيات إلى أقطار الشرق الأقصى يصنع أجهزة الراديو. وقد ذهبنا إلى هناك ذات صباح، فأخذونا لنشاهد الورشة الكبيرة التي احتوت صفوفاً من النساء كن يضعن أجزاء الراديو بعضها مع بعض طبقاً لأحدث تقنيات الإنتاج، ثم شهدنا آلة أخرى وهي «الساعة الكبيرة» التي كانت تسجل وقت دخولهن وخروجهن. وعندما نظر أولاً إلى هؤلاء النساء، ثم طالع «الساعة الميقاتية» في المدخل، استدار نامانتو إليّ بكل جدية متسائلاً: «غبنغبا (Gbangbaa)؟»، بما يعني: هل هن عبيد؟

والأمثلة أعقد مما قد تبدو. وفي إحدى الحالات كانت النقود تدفع لتوظيف عمال لحساب الجيش، وكان العمل يقوم به عبيد بدوا مختلفين تماماً بالنسبة إلى السكان المحليين بأكثر مما كانوا بالنسبة إلى البريطانيين الذين «ألغوا العبودية». وفي حالة أخرى، كان الأهم من حيث الملامح هو تنظيم العمل. وقد أصيب صديقي بدهشة بالغة لأن هناك بشراً يعملون تحت ظروف كهذه، اللهم إلا إذا كانوا مجبرين حَرفياً بحكم الاسترقاق على أن يمارسوا هذا العمل. وكان

أفراد هذه الوضعية المستعبدة أساساً هم الذين يقومون بالعمل غير المحبب في مناجم غرب أفريقيا: لم يكن للرجال الأحرار غير المضطرين أن يُقدموا على ممارسة هذا العمل المخيف الذي كانوا يشبّهونه بعمل اللحّاد. ولست أشير إلى أن فهم الشخص للحالة لا بد من أن يكون هو من المعايير الوحيدة التي نعتمدها لتحليل علاقات العمل[6]، ولكنه عامل له أهميته، وخاصة عندما ننظر إلى السهولة النسبية التي يتحول بها الأفراد بين الأشكال المختلفة. وهذا لا يدعو إلى الدهشة لأنه على الرغم من أن الاقتصادات المختلفة تنطوي على أشكال معيَّنة من العمالة، ويمكن النظر إليها على أنها أشكال مهيمنة، ولكن قلما تكون أشكالاً حاسمة في أي وقت. ويصدق هذا على أوروبا اليوم، إذ يمكن للأفراد أن يتعاطوا أشكالاً مختلفة من العمل، لا بصورة متتابعة ولكن في وقت واحد. وفي فرنسا المعاصرة صادفت أسراً معيشية يعمل أفرادها في الوقت نفسه بوصفهم مشاركين في المحاصيل وعمالاً بأجر وملاكاً ومستأجرين. وفي صين ما قبل ثورتها، كانت ثمة تحولات دائمة أيضاً بين مختلف أشكال العمل[7].

هذه المرونة في أشكال العمل كانت قائمة بدورها في العالم القديم حتى في ميدان الصناعة التحويلية على نطاق واسع. وحتى العصور الوسطى الإسلامية، يدّعي أوبنهايم (Oppenheim) أن «الإنتاج الصناعي» كان يتصل بصورة حصرية بنسج المنسوجات، وما

(6) القول بأن مفاهيم الأفراد ذوي الصلة لا بد من أن تسود في بعض، ولكن ليس في كل المستويات من التحليل يتمثل في أن بعض علماء الاجتماع، وخاصة الأنثروبولوجيين، يجدون صعوبة في فهم هذا الأمر.

(7) Kang Chao, «La Production textile dans la Chine traditionnelle,» *Annales économies, sociétés, civilizations,* vol. 39, no. 5 (1984).

يتعلق بذلك من أنشطة، ويتم أساساً في مشاغل تابعة إلى «منظمات كبرى»[8]. ويبدو أن العمل كان جزئياً عملاً للرقيق، وجزئياً عملاً للأحرار. وفي العالم الكلاسيكي في اليونان وروما كانت مشاغل الصناعات مأهولة أساساً بواسطة العبيد. وفي إيطاليا، تحت حكم أغسطس (Augustus)، لم تكن محال الفخار المزدهرة في أريزو (Arezzo) التي كانت تنتج مصنوعات الصلصال الملون تستخدم سوى العبيد. وكان العدد الأكبر منهم من العاملين في مؤسسة واحدة يبلغ ثمانية وخمسين عاملاً[9]. ولكن عندما كان الإنتاج متمثلاً في هذه السلعة، ثم نقلوه إلى جنوب غالة، أصبح يمارسه صناع مستقلون يعملون في مشاريع أصغر حجماً. وفي أواخر عهد الإمبراطورية الرومانية، كانت مصانع الدولة التي تحولت إلى الإنتاج المباشر لأصناف من قبيل الأزياء والأسلحة المطلوبة للجيوش تستخدم قوة عمل مستعبدة. ولكن بالمعنى الأعم كاد يختفي التمييز بين العبودية وغيرها من أشكال العمالة الطوعية. وبمعنى آخر، كانت ثمة أنشطة مماثلة يتم القيام بها بواسطة أنواع مختلفة من العمالة في أزمنة مختلفة.

وفي الهند وجدت أيضاً أشكال مختلفة للعمل كانت متعايشة بعضها مع بعض[10]. وفيما شاركت الطبقات المسترقة من المنبوذين

---

(8) A. Leo Oppenheim, *Ancient Mesopotamia: Portrait of a Dead Civilization* (Chicago, IL: University of Chicago Press, [1964]), p. 84.

(9) Moses I. Finley, *The Ancient Economy*, Sather Classical Lectures; v. 43 (Berkeley, CA: University of California Press, 1973), p. 74.

(10) عن وجود أنماط مختلفة من عقود العمل، انظر: Dasgupta, *An Inquiry into Well-being and Destitution*, p. 233,

ويصفها بحالة في البنغال بأنها «كابوس المفكر النظري» (ولكن فقط إذا ما كان غير مكتمل الأدوات).

في إنتاج الملبوسات، كذلك فعلت مجموعات غير مسترقة مثل الشودرا (Shudras). وفي غوجارات أنتجت الفئة الأولى الملابس الخشنة للاستخدام المحلي، وكان ذلك في كثير من الأحيان على أساس «تقديم الخدمة»، بينما قامت عناصر الشودرا (أو الزارعون) بنسج أو طبع ورسم المنسوجات الأكثر رقة لصالح المعابد والأغنياء ولسوق التصدير التي ازدهرت مع آسيا وأفريقيا وأوروبا. وفي غوجارات، كان منبوذو فنكار (Vankar) من النسّاجين، وأيضاً من الحفارين، وكان لهم حسابات على انفراد مع عائلات البانيا (Bania)، إذ كانوا يقترضون الأموال لشراء القطن، ومن ثم كانوا ملتزمين ببيع جزء من إنتاجهم من الملابس، وإن كان بوسعهم أيضاً أن يسافروا من قرية إلى أخرى لبيع ما تبقى أو لتسليم جزء منه إلى أحد الصباغين. وفي بعض القرى، كانت ثمة ترتيبات لهم مع ملاك الأراضي الذين يتلقون منهم القطن والحبوب مقابل ملحفة قصيرة أو غطاء لعربة تجرها الثيران أو ملاءة ذات نسيج خشن سنوياً(11). كذلك كانت طبقات المنبوذين خاضعة للسخرة (فيث) (Feth) لصالح الحاكم المحلي، وذلك مقابل مبالغ صغيرة، وفي الوقت نفسه كان يمكن أن يعملوا كأجراء في أراضي سادتهم (غاراه) (Gharah) من أفراد الطائفة المسيطرة.

ومع وصول الآلات من أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، تولى أصحاب الأعمال الهنود من جماعات التجار أمر الإنتاج الصناعي. وكثيراً ما كانت قوة العمل لديهم خاضعة لقيود الطائفة

(11) Shalini Randeria, «The Politics of Representation and Exchange among Untouchable Castes in Western India (Gujarat),» (Dissertation, Fachbereich Philosophie und Sozialwissenschaften II, Freie Universität Berlin, 1992), pp. 80-98.

المقفلة، وبعضهم لم يكن متحمساً للعمل في وحدات تستخدم الجلود، أو مع جماعات من وضعية مختلفة. ولكن الإنتاج الصناعي تطور بصورة فاعلة بما يكفي للسماح بتصدير خيوط الغزل والملابس، لا إلى الشرق الأقصى فقط، ولكن إلى المراكز ذاتها في أوروبا التي نشأت فيها أولاً تلك الأشكال من الإنتاج. وعليه، كان لا بد من إثبات أن وجود أشكال أخرى من علاقات العمل قد أدّى بصورة خطيرة إلى تقييد اتباع الأساليب الصناعية في الإنتاج. والحق أن المرء قد يمضي أشواطاً أبعد ليسأل عما إذا كان قد ثبت باليقين أن الإنتاج الصناعي لا يتم إلا على يد «العمالة الحرة» (Free Labour (التي كانت أحياناً توصف بأنها «عبودية مأجورة» (Wage Slavery)، وهل من الواضح أن من شأن قوة عمل حرة وقادرة على المساومة على أجورها أن تكون لازمة لإدارة نظام صناعي؟ لم يكن هذا هو أسلوب عمل بعض الاقتصادات في شرق أوروبا بعد الحرب، ولا ألمانيا ولا بلدان أخرى خلال فترة الحرب العالمية الثانية نفسها، إذ كان وجود درجات مختلفة من القيود أمراً شائعاً. وهل من الواضح أن نظام المصنع الياباني بممارساته الأبوية يعمل بصورة كاملة بهذه الطريقة؟ وإذا كان أعضاء من الحرف التي يتم توريثها على صعيد واسع في المناجم وأحواض السفن في بريطانيا أحراراً في المساومة على أجورهم، فهل هؤلاء العمال أحرار تماماً في البحث عن «بدائل»؟ وماذا عن العامل المهاجر الذي يقوم عليه قدر كبير من الإنتاج الصناعي في الغرب المعاصر؟ إن من شأن قوة عمل حرة، بمعنى حرة في الممارسة، وكذلك في ظل القانون، أن تكون عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه في أسلوب للإنتاج الصناعي على الرغم من أنها موجودة على نطاق واسع في النظم الرأسمالية. ولقد دفع مينتز (Mintz) بقوة قائلاً إن نظام المزارع الكبرى في الأمريكتين الذي كان يقوم على أساس العمالة المستعبدة كان يشكل

حالة رأسمالية قبل النظام الرأسمالي نفسه[12]. والصحيح أن معظم نظم الإنتاج الحديثة تجنح إلى منح المزيد من الحرية لأرباب العمل وتشجيعهم على تسريح مستخدميهم، وكذلك تشجيع المستخدَمين على البحث عن وظائف أخرى في «حال إتاحة» أي بدائل. ولكن هذه الحريات ليست أساسية في المطلق، بل يمكن أن تكون قد نشأت عن عددٍ من الأشكال السابقة عليها.

ولست أقول باختلاف هذه الأشكال من العمل في ظل النظم الاقتصادية (وكذلك الثقافية) المختلفة. ولكن عند المستوى الأوسع الذي يتم على صعيده تعريفها بصورة مقارِنة غالباً ما نجد أنها موزَّعة عبر نوعيات من النظم (ومنها مثلاً أساليب الإنتاج) من دون أن تقتصر على نظام واحدٍ بعينه. وعلى ذلك، فالأشكال الجديدة ليست بحاجة إلى أن «يتم اختراعها»، ولكن الأشكال القائمة بالفعل لا بد من العمل على تعظيمها.

الإنتاج

من شأن الملاحظات المبداة على العمل، مقترنة بتعليق مينتز على الرأسمالية في جزر الهند الغربية، أن تثير بصورة مشددة كامل مسألة أساليب الإنتاج في سياق الشرق والغرب. ولم يكن ماركس يراوده أي شك بشأن الخلاف الجذري بين «الأسلوب الآسيوي للإنتاج». وكان فيبر حاسماً بالقدر نفسه بشأن الأشكال المختلفة للعلاقة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي قامت هناك. وسار على الدرب نفسه عدد كبير جداً من المؤلفين منهم بولانيي (Polanyi). ولكن إذا

(12) Sidney Wilfred Mintz, *Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History*, Elisabeth Sifton Books (New York: Viking, 1985), p. 58.

ما كان قد ساد مثل هذا الاقتصاد السياسي المختلف، فالسؤال هو: كيف أمكن لتلك البلدان أن تحقق تفوقاً ثقافياً على أوروبا خلال بدايات القرون الوسطى، أو أن تحرز مثل هذه الأوجه المذهلة من التقدم اليوم؟ وإذا كانت الحالة الأولى يمكن تجاوزها، فالحالة الثانية يستحيل غضّ الطرف عنها.

وهناك إجابة واضحة. في ما يتصل بتطور التصنيع لم تكن الاختلافات الأساسية من النسق الذي تخيّله الدارسون، ولا سكان الغرب بصفة عامة. ويلاحظ موتي (Mote) في معرض كلامه عن بدايات التاريخ الحديث للصين أنه مع نهاية فترة المينغ في عام 1644 كانت الصين قد أصبحت بالفعل جزءاً من تاريخ العالم، ومن «النظام العالمي» المتنامي. «في وعي الشعوب، سواء كانت صينية أم أوروبية أم غير ذلك، كانت الكيانات الوطنية في أوراسيا تمثل عوالم مختلفة بعضها عن بعض، وقد ظلت كذلك حتى أقرب الأزمنة الحديثة. ومع ذلك، فقد أثّرت بطرق شتى في الأوضاع، ومنها مثلاً المنتجات الغذائية والإنتاج والتكنولوجيا والتوزيع، كما كانت الحضارات والكيانات الوطنية في أوراسيا تستجيب بعضها إزاء بعض»[13]. وقد بذل إيريك وولف (Eric Wolf) مسعى في الآونة الأخيرة لمواجهة هذه المشكلة، وكان قد حاول النظر إلى العالم من وجهة نظر غير أوروبية، وتهدف دراسته في التاريخ إلى لقاء بين أوروبا وبقية العالم (ليس فقط مع «الشعوب التي ليس لها تاريخ»). ولهذا الغرض كان بحاجة إلى بعض المفاهيم العامة لكي يعمل على أساسها، فاختار أسلوب الإنتاج سبيلاً لتبيان التغيُّرات الأساسية التي كانت تطرأ على

(13) F. W. Mote, «Yuan and Ming,» in: Kwang-Chih Chang, ed., *Food in Chinese Culture: Anthropological and Historical Perspectives* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1977), p. 195.

التاريخ البشري عبر الزمن. ومثل ألتوسير وأتباعه، ركّز على علاقات الإنتاج من منظور زاوية خاصة، وهي ضبط «العمل الاجتماعي»، وهذا الضبط يتيح استخلاص فائض. وذلك عنصر سائد بدوره في مؤلفات برينر (Brenner) (1976) وهيلتون (Hilton) (1985) بشأن التحوّل من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، وكذلك عند دارسين كانوا يعملون على أساس النهج الألتوسيري[14]. وأدّى ذلك إلى تجريد أساليب الإنتاج لتصبح مجرد تمييز ثلاثي بين القرابة والتابعية والرأسمالية.

ويتجسد الفرق الأساسي بين هذه العوامل الثلاثة بأنه في ظل الرأسمالية لا يتاح للعمال أي حيازة مستقلة لوسائل الإنتاج التي تظل باستمرار في أيدي أصحاب رأس المال. وأدّى ذلك إلى أن تعيّن عليهم أن يبيعوا قوة عملهم. وفي ظل أسلوب التابعية الذي كان سائداً في «المناطق الزراعية الكبرى» قبل عام 1400 ميلادية، يتمتع المنتِج الأساسي بسبل الحصول على الأرض مع تقاضي إتاوة باستخدام السُبل السياسية أو العسكرية. وفي الأسلوب الذي ينظّم على أساس القرابة، وهو يسود في ما تبقى من المجتمعات الإنسانية، تمثّل صلة القرابة وسيلة لممارسة العمل الاجتماعي ووضعه في خدمة تحويل الطبيعة من خلال الاستجابة إزاء روابط

(14) عن الأنثروبولوجيا، انظر التعليق في: Peter Geschiere and R. Raatgever, «Introduction. Emerging Insights and Issues in French Marxist Anthropology,» in: Wim van Binsbergen and Peter Geschiere, eds., *Old Modes of Production and Capitalist Encroachment: Anthropological Explorations in Africa*, Monographs from the African Studies Centre, Leiden (London; Boston, MA: KP, 1985).

على ميلاسوكس وجودلييه وتراي وراي. وللاطلاع على حالة متطرفة، انظر: Barry Hindess and Paul Q. Hirst, *Pre-capitalist Modes of Production* (London; Boston, MA: Routledge and K. Paul, 1975).

الأخوة أو الزواج. وعلى نقيض ما يقول به الكتّاب الفرنسيون، مثل راي (Rey) الذي يرى أسلوب القرابة على أنه ينقسم إلى شرائح بحسب العمر أو نوع الجنس (ومن ثم على أنه طبقي القاعدة)، فإن الأسلوبين الأول والثاني فقط (يقسّمان السكان تحت لوائهما إلى طبقة من منتجي الفائض وطبقة من مستفيدي الفائض)[15]. ويعتمد وولف نهجاً براغماتياً إزاء هذا التقسيم الثلاثي، فالأساليب تُطرح، لا بوصفها حقائق نهائية، ولكن بوصفها أدوات لتحليل «انتشار الأسلوب الرأسمالي وأثره في مناطق العالم حيث يوزّع العمل الاجتماعي بصورة مختلفة»[16]. وهو يتبرأ من أي نيّة للنظر إليها بوصفها مراحل حاسمة أو تطورية، أو حتى بوصفها نوعيات من النظم الاجتماعية، بل إنها لا تستهدف سوى «تأكيد العلاقات الاستراتيجية التي ينطوي عليها تطور العمل الاجتماعي». هذه العلاقات قد «لا تميّز إلا جزءاً من النطاق الكامل للتفاعل في مجتمع ما، ويمكن أن تشمل أبعاد المجتمع كلها، أو يمكن أن تتجاوز إلى بعد بعينه، ومن ثم تصل إلى نظم تشكّلت تاريخياً في مجال التفاعل الاجتماعي»[17]. وفيما يسمح الكاتب بهذا الهامش في مفهوم توزيع العلاقات الإستراتيجية، إلا أنه يتكلم كذلك عن «انتشار الأسلوب الرأسمالي» بطريقة عملية أكثر. ومن الصعب أن نرى هذا التطور في ضوء تعريف دقيق من خلال ضبط العمالة الاجتماعية، وخاصة لأن هذه الأشكال من العمل موجودة بطريقة شبه سائدة في مجتمعات كثيرة. وفي هذه الحالة، فإن «العلاقات

(15) Eric R. Wolf, *Europe and the People without History*, Cartographic Illustrations by Noël L. Diaz (Berkeley, CA: University of California Press, 1982), p. 99.

(16) المصدر نفسه، ص 76.

(17) المصدر نفسه، ص 76-77.

الاستراتيجية» (Strategic Relationship) لا يتم «نشرها»، بل يتم تشجيعها أو تأكيدها في ظل ظروف معيَّنة.

تتمحور نقطة البداية في التحليل حول اختيار جانب واحد من جوانب النظام الإنتاجي، وهو السيطرة على العمالة بحيث ترتبط بعلاقات الإنتاج. وهناك عنصر التكاليف والأرباح لدى استخدام مفهوم أسلوب الإنتاج بطريقة تقتصر على المعايير المعتمدة، ومن ثم تتسم بتعميم واسع النطاق في تطبيقها. أما الاتجاه الذي تنحو نحوه كثير من الكتابات الحديثة بالتأكيد على تلك العلاقات الإنتاجية بوصفها الملامح الحاسمة في تعريف الأساليب، فيمكن أن يفضي إلى مجموعة ضئيلة منها. وفي حالة وولف، يتماثل الأسلوب الأول، وهو أسلوب صلة الرحم مع ما وصفه كتّاب آخرون استناداً إلى استخدام فرنسي أكثر تحديداً بأنه أسلوب النسب الذي يقترن بدوره مع الوضع المحلي أو البيتي[18].

ويؤدي نموذج وولف إلى استبعاد الحاجة إلى مفهوم يتعلق بأسلوب إقطاعي. ويُنظَر إلى الإقطاع على أنه كان الأساس في تطورات حدثت في الغرب حيث التناقضات كانت عنصراً جوهرياً لما تم بعد ذلك. ومسألة ما إذا كانت المؤسسات الإقطاعية قد قامت في مواقع أخرى دفعت إلى دراسات مقارِنة من جانب مؤرخين وعلماء اجتماع وعلماء أنثروبولوجيا، إذ اطلع بعضهم على أمثلة في آسيا، وبعضهم وصف ممالك أفريقية («دول بسيطة» بعبارة كابيري (Kaberry)) بالمصطلح نفسه[19]. ومن ناحية أخرى، ينظر أندرسون

(18) مثلاً عند: Binsbergen and Geschiere, eds., *Old Modes of Production and Capitalist Encroachment: Anthropological Explorations in Africa.*

(19) للاطلاع على مناقشة عامة، انظر: Jack Goody, *Technology, Tradition, and the State in Africa* (London: Oxford University Press, 1971).

إلى النظام السياسي الذي من شأنه تعريف الإقطاع على أنه مقتصر على الغرب، بينما ينكر موخيا (Mokhia) وجوده في الهند أو في أي مكان افتقر إلى خدمات العمل.

وثمة محاولة لتوسيع مفهوم «أسلوب إقطاعي في الإنتاج» (وهو يتعادل غالباً مع «النظام الاقطاعي»)، وهي تلك التي بذلها ويكام[20] (Wickham). إن أساليب الإنتاج يتم تعريفها حصرياً على أساس أحد جوانب علاقات الإنتاج، فضلاً عن طرقها في تحقيق فائض الإنتاج، إذ لا يوجد سوى أنماط أساسية. والملمح المميز للإقطاع الذي يراه هو تحقيق الريع بصورة قسرية. ومثل هذه الصفة الأساسية كانت موجودة على نطاق أوسع في أواخر الإمبراطورية الرومانية، وفي العصر القديم، وفي صين عصر سونغ، وفي إيران تحت حكم القاجار (Qajar). وينطوي هذا التوسّع على استبعاد تام لمفاهيم الأسلوب الآسيوي بوصفها «مبالغة في التحديد سياسياً وقانونياً»[21]. وبدلاً من ذلك، فهو يفضّل ما قال به أمين (Amin) بشأن «الأسلوب القسري للإنتاج»، إذ تعمد طبقة حكومية إلى انتزاع الضرائب من الفلاحين. وعلى الرغم من أن هذا الوضع كثيراً ما يتعايش مع نظام ملكية الأراضي المحلين إلا أنه يفعل ذلك بوصفه أسلوباً مميزاً للإنتاج. وتتمثل فرادة الشرق في هذا المجال في الحفاظ على سيطرة الدولة التي كان الغرب قد فقدها بسقوط روما. كانت تلك الإمبراطورية أقل مركزية بالفعل من ناحية جباية الضرائب، إذ توزّعت إلى كيانات محلية، كما أن الاستقلال الاسمي لمدن الإمبراطورية التي ورثت تقليد المدينة الدولة هو الذي ميّز الأسلوب القديم للإنتاج

(20) Chris Wickham, «The Uniqueness of the East,» *Journal of Peasant Studies*, vol. 12 (1984-1985).

(21) المصدر نفسه، ص 170.

بوصفه «نوعاً فرعياً غير قابل للتعريف»[22]. ويتبع ويكام خطى هنديس (Hindess) وهيرس (Hirst) عندما يرفض نقطة أندرسون بشأن التأكيد على النظام السياسي بما يقود التحليل خارج النطاق الاقتصادي، وإلا فإن المعايير تتسم بأنها «مبالغة في التقييد»، ومن ثم يؤدي ذلك إلى استبعاد أجزاء كثيرة من أوروبا[23]. أما رده على مشكلة (الفرادة أو السبق)، فيتمثل في أن الغرب هو إحدى المناطق القليلة التي كان يسود فيها النظام الإقطاعي[24]. ثم يوسّع وولف نطاق هذه المناقشة، فيرى قيام مجتمعات ما قبل صناعية في كل من الشرق والغرب تتسم بـ «أسلوب التابعية»، إذ كان لدى الغرب شكل أقل مركزية من الشرق.

كيف تؤثّر هذه المقولة في الآراء التي تنادي بصعود الرأسمالية؟ لقد فتح الإقطاع الطريق جزئياً لأن الناس كانوا أقل قدرة على «السيطرة والهيمنة الأيديولوجية» على التجار وطوائف الصناع الحرفيين مقارنة بالدول الآسيوية[25]. لقد كان المجال مفتوحاً أكثر إزاء المشروع التجاري. ويوحي هذا الزعم بأنه في إطار منظور أوسع تكاد الحاجة لا تقتضي عناصر الاختلاف الغربية لقيام رأسمالية تجارية على الرغم من أنها يمكن أن تكون قد شجعت ما يبدو أن نعدّه منطقياً بمثابة الإرهاص اللازم في الإنتاج الصناعي.

لكن دور سيطرة الدولة يتعارض أولاً مع المشكلة المتكررة التي نحاول أن نفسرها، فإذا ما كان نمو التجار والصناع في القرن

---

(22) المصدر نفسه، ص 188.

(23) المصدر نفسه، ص 168.

(24) المصدر نفسه، ص 169.

(25) المصدر نفسه، ص 193.

السادس عشر هو القضية، لكان متاحاً بذلك قدر من التبرير. ولكن هل يستطيع المرء حقيقة أن يتكلم بصورة أعم عن غياب سيطرة للدولة بإنجلترا في وقت كان يتم فيه بالفعل حل الأديرة وتغيير الديانة من القمة وما دونها؟ وإذا ما كنا نشير إلى التصنيع أو الرأسمالية بهذا المعنى، فهذا يوضح أن الأمر لم ينطو على انطلاقة نحو نمو متواصل حدثت من دون دعم حكومي قوي. وتمثل اليابان بكل تأكيد نموذجاً في هذا السياق. كما أن بيريل (Berrill) يشير إلى الطريقة التي أدت فيها الحملات العسكرية الناجحة التي شنتها بريطانيا في القرن الثامن عشر، ونظمتها الحكومة إلى خلق سوق لمنتجاتها في ما وراء البحار[26]. وقد يصدق الأمر نفسه على الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن الذي يُحتمل إغفاله في هذه المقولة هو أوجه التماثل والاختلاف في وسائل الإنتاج قبل أن تكون في علاقات الإنتاج. ومن المنظور الأوسع الذي قال به مؤرخو مراحل ما قبل التاريخ، فإن تلك المجتمعات الكبرى في أوروبا وآسيا شهدت كلها عملية «التمدين» التي نشأت مع الثورة الحضرية في العصر البرونزي على نحو ما وصفه تشيلد (Childe) وآخرون كثيرون منذ ذلك الحين. والنتيجة الفورية للاعتراف بوجود أساس مماثل لما تم من إنجازات (بدلاً من متابعة رأي علماء الاجتماع بشأن «الاستثناء الآسيوي») نتيجة واحدة، باعتبار أن النهج الذي اتبعه وولف يتخطى بدوره التقسيم الجذري إلى شرق وغرب، ويشجّع على رؤية الإرهاصات

---

(26) Kenneth Berrill, «Historical Experience: The Problem of the Economic «Take-off»,» in: Kenneth Berrill, ed., *Economic Development with Special Reference to East Asia: Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association* (New York: St. Martin's Press, 1964).

الغربية والشرقية المبشرة بالتطورات الحديثة ضمن الإطار المرجعي نفسه بوصفها خطوطاً تتقاطع بعضها مع بعض. وبهذه الطريقة، فهو يستبعد عنصر المركزية الإثنية الذي تقول به نظرية التعظيم التي تتعامل، كما فعل ماركس، مع الإقطاع على أنه في الأساس عنصر «تقدمي» (غربي) على الطريق المفضية إلى الرأسمالية، وعلى أنه تقدم يتجاوز العالم القديم للغرب والعالم الأحدث المتخلف للشرق. وفي الوقت نفسه، يسمح وولف بعملية تبادلية بين الشكلين المركزي واللامركزي في مجال السياسة من دون أن يتعيّن عليه توصيفهما على أنهما «أسلوبان» مختلفان. وعليه، فالنهج يتخطى النزوع الدائم عند الغربيين في رؤية عالمهم على أنه أسبق دائماً من الشرق، كما لو كان ذلك مبرمجاً بطريقة شبه جينية، أو كأنه ثقافة متعمّقة الجذور. ومن خلال معاملة «الإقطاعي» و«الآسيوي» كمتغيرين لأسلوب الإنتاج التشاركي، فإن وولف يتخلى عن سياق يبالغ في مزايا التجربة الأوروبية، ويعزّز البحث عن عوامل تيسير ذات طابع أكثر تحديداً.

ولكن متى حدثت هذه النقلة الكبيرة؟ إن مسألة التوقيت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفهمنا للرأسمالية. ومن بين التعريفات الثلاثة التي حللها دوب (Dobb)، فإن النوع الآخر من التعريفات يعزل «جوهره» بوصفه مزيجاً من روح المشروع أو المغامرة، وكذلك من عمليات الحساب أو العقلانية، وهو تعريف يرتبط باسميْ فرنر سومبارت (Werner Sombart) وفيبر[27]. والثاني (ويعتمده كثير من المؤرخين) يعرّف الرأسمالية بالذات ويربطها بتنظيم الإنتاج لصالح سوق بعيدة. وأخيراً، فطبقاً لما يقول به ماركس، تمثل الرأسمالية أسلوباً معيناً من

(27) Maurice Dobb, *Studies in the Development of Capitalism*, [Rev. ed.] (New York: International Publishers, [1947]).

أساليب الإنتاج السلعي لصالح السوق، حيث قوة العمل بحد ذاتها تصبح سلعة، وبمعنى آخر أصبحت سوقاً تقوم على العمالة المأجورة، ووجودها يساوي إلى حدٍّ ما التمييز بين الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية. متى نشأ هذا الشكل من أشكال الإنتاج، لا في مظهره الأول وحسب، ولكن أيضاً بوصفه عاملاً مسيطراً على النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي؟ بالنسبة إلى المؤرخين الاقتصاديين تركزت عند فرنر سومبارت مناقشة التوزيع الزمني للرأسمالية. وفي واقع الأمر، كان هو أول من يستخدم التعبير بوصفه مصطلحاً أساسياً في الفكر الاقتصادي لإيضاح نظام يسيطر عليه «رأس المال»، وبهذا كان يحاول أن يستخدم بطريقة محايدة مصطلحاً كان قد اكتسب معنى ينطوي على قدر واضح من الإهانة بالنسبة إلى الاشتراكيين على الأقل منذ زمن ماركس. وقد نظر إلى هذا النظام الذي شكّل له عن وعي «نوعاً نموذجياً» على أنه يتسم بـ «روح» خاصة تسوده نزعة اقتناء (غير محدودة) سواء من خلال المنافسة أم من خلال العقلانية، إذ إن العقلانية الاقتصادية على خلاف التنظيم التقليدي الذي شهدته أزمنة قديمة تتخذ شكل التخطيط الطويل الأجل والاعتماد الصارم لوسائل توصّل إلى غايات وإجراء حساب دقيق في تقدير الأرباح والخسائر، كما أنها ترتبط مع «الحرية الاقتصادية»، ومع التخصص، ومع شكل من أشكال المشاريع مستقل عن الأفراد الذين يؤسسونه. كذلك يتم على مستوى المشروع بدلاً من مستوى الفرد تفعيل روح الرأسمالية في غمار بحثها عن الأرباح[28]. إنه «موئل» العقلانية الاقتصادية المستقل تماماً عن شخصية الأفراد. ومع ذلك، فهذا الالتماس للعقلانية ليس مطلقاً،

(28) من «المصادفات السعيدة» إذا ما اقترنت دافعية الأفراد مع «الروح المبادرة للرأسمالية» وهي تجسيد لازم لها.

لأنه فيما يسترشد «الفعل الفردي في ظل الرأسمالية بأعلى نموذج للعقلانية، فإن النظام الرأسمالي ككل يظل غير عقلاني»، لأن الاقتناء غير المقيّد يعني إجراءات غير متناسقة. وهكذا توجد العقلانية شبه الكاملة جنباً إلى جنب مع أكبر أنماط اللاعقلانية، ما ينجم عنه توترات في بنية الاقتصاد[29].

وقد ادّعى سمبارت أن القرون الوسطى الأوروبية شكّلت حقبة غير رأسمالية أو ما قبل رأسمالية، وتناقضت في كل التفاصيل مع «النظام العقلاني والاقتنائي للرأسمالية الحديثة»[30]. وفي صياغته المبكرة، قال بأن الإيجارات الزراعية وحدها هي التي تستطيع أن تهيئ الأساس للتراكم الرأسمالي من أجل استثماره في التجارة التي كانت بالضرورة «تقليدية من حيث الطريقة وغير اقتنائية من حيث الدوافع»، وتلك مقولة عمد مؤخراً إلى تعديلها، لكنها لم تلق قبولاً كبيراً لدى علماء الفترة القروسطية. لقد اتخذ برين رأياً أوسع نطاقاً إزاء الرأسمالية، بينما ربط برنتانو (Brentano) بين التجارة في العصور الوسطى إلى الجمهوريات البحرية الإيطالية وبين التطور إلى اقتصاد حديث.

وفي كتيِّب صغير بعنوان: **فترات التاريخ الاجتماعي للرأسمالية** (*Les Périodes de l'histoire social du capitalisme)* (1914) رفض برين مقولة بوكر (1893) التي تبناها سومبارت بأن الرأسمالية بدأت مع عنصر النهضة، ولم تكن تشكّل أي ملمح من ملامح اقتصاد

(29) W. Sombart, «Capitalism,» in: Edwin Robert Anderson Seligman, ed., *Encyclopaedia of the Social Sciences*, 15 vols., Associate Editor Alvin Johnson (New York: The Macmillan Company, 1930-1935), p. 198.

(30) M. M. Postan, «Medieval Capitalism,» *Economic History Review*, vol. 4 (1932), p. 212.

القرون الوسطى[31]. كما تعامَل مع الملامح الأساسية لهذا النظام والطابع الفردي للمشروع والمبالغ المقدمة سلفاً على سبيل الائتمان والأرباح والمضاربات التجارية على أنها كانت قائمة بالفعل في القرن الثاني عشر الميلادي. وهو لا يرى سوى القليل من الأدلة التي تشير إلى التجارة، باستثناء تجارة سلع مثل الملح والنبيذ، مما كانت موزّعة بصورة غير متكافئة قبل حلول القرن الحادي عشر الميلادي عندما تشكلت المدن. كما أنه يقارِن بين المتاجرين (Negociatores) في ذلك الوقت وبين التجار العرب المعاصرين، إذ كانوا يأتون إلى الكونغو البلجيكية: نصفهم مهرّبون، ونصفهم قراصنة، ولكنهم أنشأوا مستوطنات (ولم تكن مدناً ذات أسوار) في أماكن مثل مرسيليا حيث كانت أنشطة النقل البحري. وبعد غزوات النورمانديين من الشمال، وبعد تدهور الكيانات العربية في البحر المتوسط إلى الجنوب، ففي هذه المرحلة وحدها بدأ نشاط الاقتصاد الأوروبي ينطلق، ولا سيما في إيطاليا والبلدان الواطئة، ما أفضى في عام 1127 إلى تجمّع التجار من هذه البلدان في أسواق الفلاندرز (Flanders)، ليمارسوا أنشطتهم ضمن نقابات، وفي إطار جمعيات ورابطات، وكانت غايتهم أحياناً توفير الحماية، ولكن كان هدفهم بغير شك هو توزيع المخاطر الأخرى. ويرى برين هذا النشاط على أنه أفضى إلى ما تم من تطورات لحقت بعد ذلك بالتجارة والصناعة قبل عصر النهضة الذي أتاح «تغيُّراً كمياً وليس تغيُّراً كيفياً، وتغيُّراً في الكثافة وليس تغيُّراً في السمات»[32].

وعندما رفض برين نظرية سومبارت، فعل ما أقدم عليه روفر

---

(31) Henri Pirenne, *Les Périodes de l'histoire sociale du capitalisme* (Bruxelles: Hayez, 1914), p. 3.

(32) المصدر نفسه، ص 5.

بعد ذلك بالنسبة إلى طروحات فيبر وتاوني (Tawney): لقد انتقد المبالغة في أهمية التغيرات التي أوجدت ثغرة شديدة العمق، بينما لم تكن هناك ثغرة أصلاً. كما أنهما أخطآ في محاولة ربط الفترة المتأخرة بمصطلح «الرأسمالية» وبالأفكار التي ينطوي عليها. وعندما قَصَر برين، شأنه شأن روفر، اهتمامه على أوروبا الغربية، فهو يصرّ على أن تلك الملامح هي التي ميّزت نمو الاقتصاد في مراحل متأخرة من القرون الوسطى. أما المراحل المبكرة من تلك العصور، فلم تُظهر من ناحية أخرى أيّاً من تلك الخصائص، وإنما كانت تتسم إلى حدٍّ كبير بنوعية النشاط الذي كان يمارسه التجار العرب في أفريقيا السوداء.

. بيد أن هذه الحكايات التي تحكى عن ممارسة التجارة الأفريقية بصورة غير مشروعة على يد لصوص أجانب، فهي فكرة لا تصمد لأي بحث جاد، إذ كانت التجارة المشروعة تتم طبقاً لمبادئ مقبولة ولفترة طويلة في أفريقيا. وهناك من الكتّاب من تعاملوا معها وكأنها تصف «أسلوباً أفريقياً للإنتاج»[33]. والخطأ هنا مهم من الناحية النظرية، لأن الأمر لم يقتصر على مقولة برين بشأن التجارة القروسطية في المراحل الأولى «البدائية»، بل لأنه يضفي طابع هذه البدائية على غير الأوروبيين. وإذا ما كانت تجارة تلك الفترة في

(33) C. Coquery-Vidrovitch, «Research on an African Mode of Production,» in: David Seddon, ed., *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*, Translated by Helen Lackner (London: Cass; [Totowa, NJ: Distributed by Biblio Distribution Centre], 1978), and Claude Meillassoux, *Anthropologie économique des Gouro de Côte d'Ivoire: De l'économie de subsistance à l'agriculture commerciale*, [le monde d'outre-mer passé et présent. sér. 1. Etudes; no. 27] (Paris; La Haye: Mouton et cie, 1964).

أوروبا مماثلة لما كانت تشهده أفريقيا في آخر القرن التاسع الميلادي، فحينئذ يظل الأمر أكثر تعقيداً مما كان متصوراً. ولو لم يكن العالم قد شهد ذلك التدهور في أعقاب الإمبراطورية الرومانية، وقد بلغ ما بلغه من مستوى، لكان هذا التدهور ينطوي على كارثة، بمعنى أنه لا يعود فقط إلى مرحلة «البربرية» (Barbarism) بمصطلحات مورغان (Morgan)، بل يعود حرفياً إلى مرحلة «الوحشية» (Savagery).

وبالنسبة إلى علماء آخرين مثل باسو (Passow) (1918) لم يكن من الملائم إطلاقاً استخدام مصطلح «رأسمالية» (Capitalism) ليصدق على الأنشطة التي سبقت القرن التاسع عشر. وبمعنى آخر لا بد من أن يشير المصطلح إلى «الرأسمالية الصناعية» (Industrial Capitalism)، وليس إلى «الرأسمالية التجارية» (Mercantile Capitalism)، بمعنى ما يصفه سومبارت بأنه «الرأسمالية الكاملة» (Full Capitalism) التي يعود بها إلى الفترة من 1750 إلى 1914، وهذه الفترة لحقتها بدورها مرحلة الرأسمالية المتأخرة(34). ومع ذلك، فهو يسمح، على الأقل في عمله اللاحق، بفكرة «رأسمالية مبكرة» نشأت منذ القرن الثالث عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وظلت تتميز بكثير من الملامح السابقة بما في ذلك «علاقات صناعية أبوية» (Patriarchal Industrial Relations).

وفي مناقشته المشكلة، لا ينظر دوب إلى نشوء تبادل تجاري واسع النطاق، وإلى طبقة من التجار (الرأسمالية التجارية)، بل إنه يبحث عن دليل يثبت «الخضوع المباشر من جانب المنتج

---

(34) Sombart, «Capitalism,» in: Seligman, ed., *Encyclopaedia of the Social Sciences*, p. 203.

للرأسمالي»، ويرى ذلك على أنه حدث في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر[35]. وبالنسبة إليه، هذه هي الفترة التي أصبح فيها الرأسماليون طبقة مسيطرة في تنظيم عملية الإنتاج. وهذه النتيجة أفضت به بوضوح إلى رفض الطروحات التي ارتبطت مع برين وحدّدت مولد الرأسمالية في هولندا في القرن الثاني عشر الميلادي؛ أو مع التطور الذي شهده القرن الرابع عشر الميلادي لتجارة المدن في إيطاليا، ثم يقول إنه بحلول أواخر القرن السادس عشر بدأ رأس المال يخترق الإنتاج على نطاق واسع، سواء من خلال العمالة المأجورة أم من خلال نظام «الائتمان». وفيما وُجدت هذه الأشكال من العمل في مراحل سابقة، إلا أنها انتشرت بصورة تكفي للحديث عن أسلوب جديد من أساليب الإنتاج. وعليه، يميِّز دوب بين الرأسمالية المراهقة قبل أواخر القرن السادس عشر، وهي مرحلة شهدت تحطم النظام الإقطاعي من دون أن يولد مكانه نظام رأسمالي، ولكن أعقبتها مرحلة الرأسمالية الأولى، وأخيراً الرأسمالية الناضجة أو الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر.

ومن ناحيته، يؤكد وولف تأييده للفكرة الأخيرة، ولكنه يعمد إلى معارضة ما طرحه فرانك (Frank)، إضافة إلى فالنشتاين (Wallenstein)، اللذين ينظران إلى الرأسمالية بوصفها «نظاماً للإنتاج من أجل السوق تدفعه روح البحث عن الربح الذي يتحقق بواسطة مستثمرين غير منتجين ولكنهم يضعون في جيوبهم فائض المُنتِج المباشر»[36]. ومع التركيز على «عملية نقل الفوائض»، يتخذان موقف فيبر بأن الرأسمالية موجهة نحو الأرباح الناجمة عن التبادل، ويقولان

(35) Dobb, *Studies in the Development of Capitalism*, p. 17.

(36) المصدر نفسه، ص 297.

بأن النظام العالمي للرأسمالية جاء إلى حيّز الوجود مع توسّع النشاط التجاري في القرن السادس عشر. وهذا مفهوم لأسلوب الإنتاج يراه وولف مفضياً إلى تداعي فكرة أسلوب الإنتاج من أجل السوق العالمية.

أما مشكلة تحديد الفترة الأسبق في أوروبا كمرحلة ميلاد الرأسمالية، سواء كانت تلك التطورات التي شهدتها أواخر القرون الوسطى في إيطاليا أم هولندا، أم كانت نشوء النشاط التجاري الأوروبي الطموح ابتداء من القرن السادس عشر، فهي مشكلة تتمثل بصورة شاملة في أنه كان ثمة اختراق اقتصادي بشكل أو آخر في تلك الفترات بأكثر مما هو مفترض غالباً، ولكن ربما باستثناء نطاق الإجراءات المتخذة (الصلة البحرية بين الشرق والغرب)، وكذلك باستثناء تنظيم هذا النشاط على نحو ما قال آخرون. وقد دافع بروديل (Braudel) عن التمييز بين اقتصاد التاجر (Negotiant) البسيط واقتصاد المشتغل بالأعمال التجارية، فالأول مشارك في اقتصاد سوق أوّلية أو عامة، والثاني (وهو الرأسمالي) مشارك في العمليات التجارية التي تتم على نطاق واسع في سوق خاصة. وهذه العمليات كانت قائمة لفترة طويلة قبل ظهور «النظام العالمي» (World System) الأوروبي سواء في الغرب أم في الشرق، حيث كانت تجارة المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي قد أصبحت جمة النشاط في زمن سلالة تانغ الحاكمة (618 ـ 907 م) وتأسيس مملكة سريفيجايا في سومطرة في عام 683 ميلادية، أو قبل ذلك أيضاً. وحتى في أوروبا، تطورت العمليات التجارية في منطقة البحر المتوسط في مرحلة سبقت بكثير صعود منطقة الشمال الغربي من تلك القارة. ويتسم تعليق بروديل بشأن هذه النقطة بعدم الحسم، فهو يقول «إن بلدان الشمال لم تنل المكانة التي سبق أن احتلتها طويلاً، وبصورة مميزة

المراكز الرأسمالية القديمة في البحر الأبيض المتوسط، حيث لم تكن قد اخترعت شيئاً، لا في النواحي التقنية، ولا في مجال إدارة الأعمال. وهكذا، كان على أمستردام (Amsterdam) أن تكون نسخة من البندقية بقدر ما كانت لندن نسخة من أمستردام، وبقدر ما قلّدت نيويورك لندن»[37]. وإذا ما قبلنا هذا الرأي المعمّم بشأن الرأسمالية التجارية، فإن البحر المتوسط سوف يعود بنا إلى الوراء، حيث أنشطة التجار في بلاد ما بين النهرين القديمة، وحيث كانوا يعملون أحياناً لصالح الدولة، وأحياناً بصورة مستقلة. وهذا يشمل تطور الاقتصاد التجاري في الشرق القديم، وفي حضارة هارابان (Harappan) في الهند، وفي الصين القديمة، فضلاً على طول طرق الحرير والقطن والتوابل في البر وفي البحر على السواء. وبطبيعة الحال، كانت ثمة تغيرات كبيرة طرأت من حيث الحجم والنطاق، ولكن هذه العملية لم تقتصر قط على الاقتصادات الغربية حتى على الرغم من أن هذه الاقتصادات شهدت أعظم تطور للسوق من أجل الواردات، وبدأت الصادرات تؤدي دوراً مهيمناً.

وهناك آخرون نظروا إلى الرأسمالية على أنها نشأت في مرحلة زمنية لاحقة بكثير على الرغم من أنها اندفعت بفعل نشاط تجاري سابق. ويتمثل تفسير وولف لمقولات ماركس في أن الثروة الرأسمالية تختلف عن الثروة التجارية من حيث إنها ترتبط بعناصر أخرى ما بين الآلات والخامات وقوة العمل، فيما تستطيع الثروة أن تشتري النشاط البشري وأدوات الإنتاج، فتصبح من ثم ثورة رأسمالية. وفي رأيه، لم يحدث هذا الاقتران إلا في مرحلة متأخرة للغاية بأكثر مما يفترض

(37) Fernand Braudel, *La Dynamique du capitalisme = Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism* (Paris: Arthaud, 1985), pp. 69-70.

دوب، أي في نهاية القرن الثامن عشر فقط في بريطانيا ومع ظهور الإنتاج المصنعي للمنسوجات القطنية. لقد تطور المصنع عندما وصل إلى حدود نظام السلفيات القديم. وهذا التنظيم المشتت للعمالة كان من الصعب الإشراف عليه (سواء من ناحية الوقت أم من ناحية النوعية)، فضلاً عن صعوبته من حيث الاستمرار أو التوسع. وبطبيعة الحال، لم يكن المصنع، من وجهة نظر ضبط العمالة شكلاً «جديداً» تماماً من أشكال التنظيم. لقد كان موجوداً بشكل أوَّلي في بريطانيا الإليزابيثية، وقبل ذلك كان موجوداً في كارخانات (Karkhanas) الهند المغولية، بل قبل ذلك بكثير في منشآت النسيج التي عثر عليها في كثير من أجزاء أوراسيا وتعود إلى «مشاغل» الشرق الأدنى القديم. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مشاكل الحجم ونوعية الناتج بالنسبة إلى السوق المتوسعة، فإن جوانب الإنتاج الجمعي الجديد اقتضت تنظيماً للمصنع واستثماراً لرأس المال في الآلات المعقدة، وخاصة مع إدخال طاقة البخار بما تعذر معه العمل على مستوى بيتي، كما كان الحال مع طاقة المياه، ويرجع ذلك أساساً إلى العوامل الهندسية. وفي فترة لاحقة، ومع ظهور أشكال أحدث من الطاقة، أصبح التشتت من جديد أمراً ممكن الحدوث، وأمكن إنتاج أجزاء من الآلات المعقدة في البيت على نحو ما نراه في الصناعات الإلكترونية المعاصرة في كيرالا وتايوان، بينما كان يمكن أن تزداد تكاليف التنظيم، وإن أتيح التعويض عنها بخفض الأجور التي تتطلبها العمالة المنزلية بما يمثل بصورة من الصورة ارتداداً إلى شكل من أشكال السلفيات. وفي البلدان النامية، ربما يظل مثل هذا الرأي كفيلاً باستمرارية الإنتاج القروي والعمل البيتي، وخاصة بالنسبة إلى النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص، أو حتى ضمن تعاونيات صغيرة، ولكن يواجهن صعوبات كأداء من حيث التسويق، ولن يكون الأمر كذلك إذا كن يعملن لصالح شركة موجهة أساساً نحو السوق.

وبرأي وولف، فإن ظهور الرأسمالية كأسلوب للإنتاج (بمعنى «رأسمالية ـ في ـ مجال الإنتاج») أمر واضح اقترانه تماماً بالثورة الصناعية وبما ناقشه الاقتصاديون من حيث الانطلاق إلى النمو المتواصل (بصورة أو بأخرى). ولكن لا يشهد على ظهور الرأسمالية تطور السوق ولا العمالة المأجورة في حد ذاتهما، بل يشهد على ذلك الإنتاج المصنعي الضخم الذي واكبته الرأسمالية الزراعية. «لم يشهد العالم حتى نشوء الصناعة الواسعة النطاق القائمة على أساس مالكي الآلات، أي صعود لمؤسسة دائمة للزراعة الرأسمالية»، ولكن هذه المقولة تتعارض مع ما ذكره كثير من المؤرخين ولا سيما المتخصصين في العصور الوسطى الذين يشدّدون على دور الزراعة في التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، وهي بدورها مقولة تكررت في الحوار الذي أعقب مقاله جدلية نشرها برينر، ورأى أن بالإمكان فهم التطور الاقتصادي الأوروبي «بوصفه فقط نتيجة نشوء علاقات طبقية جديدة أكثر مواتاه للتنظيم الجديد للإنتاج وللابتكارات التقنية وللمستويات المتزايدة من الاستثمار المنتج»[38]. لكن التحول الحاسم من «اقتصاد تقليدي» إلى تطور اقتصادي مستدام نسبياً «قام على أساس نشوء مجموعة محددة من العلاقات الطبقية أو العلاقات الاجتماعية ـ علاقات الملكية في الريف، بمعنى علاقات طبقة رأسملية»[39]، ولكنه يدّعي أن هذه العلاقات لم تفلح بالتطوّر في

(38) Robert Brenner, «Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe,» *Past and Present*, no. 70 (February [1976]), pp. 30-75. Reprinted in: T. H. Aston and C. H. E. Philpin, eds., *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-industrial Europe*, Past and Present Publications (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985), p. 18.

(39) المصدر نفسه، 1985، ص 30.

فرنسا بسبب سيادة صغار الملاّك ممن كانوا يتمتعون نسبياً بحقوق ملكية قوية بالمقارنة مع الحال في إنجلترا.

ولكن ماذا كانت تعنيه الرأسمالية من الناحية الزراعية؟ طبقاً لما قال به برينر، هي تعني «حيازات متجمّعة وكبيرة شُكِّلَت على أساس تحسن في رأس المال، بالإضافة إلى عمالة مأجورة»[40]، بمعنى أنها لم تقتصر على مجرد الإنتاج للسوق الذي كان يتجه إلى معظم المدن الكبرى منذ فترة مبكِّرة لكي يزوّد السكان بالخُضَروات. ومن حول باريس في القرن الثالث عشر الميلادي كان هذا العمل يقوم به الفلاحون الأحرار وأقنان الأرض[41]. ومع ذلك، كان الأساس بالنسبة إلى الرأسمالية الزراعية هو الحيازات الكبيرة المجمّعة التي طرأ عليها تحسين بفضل الاستثمار الرأسمالي واستخدام عمالة مأجورة.

هذا الوضع كان موجوداً (ولا يزال) في كثير من اقتصادات المستوطنات الزراعية الكبيرة، وكان هذا هو أساس مفهوم مينتز عن «الرأسمالية قبل الرأسمالية» في إنتاج السكر في منطقة البحر الكاريبي، وقبل ذلك في البرازيل وغيرها من «اقتصادات العبيد» (Slave Economies). ولم تكن العبودية مجرد طريقة محدّدة من طرق استخلاص الناتج التي يحبذها الملاّك كوسيلة للاستحواذ على قدر أكبر من جهد العمال، بل كانت وسيلة للحصول على العمالة عندما لم يكن ثمة أسلوب بديل. كانت شكلاً من أشكال العمل الذي لا يعتمد كثيراً على العلاقات الداخلية الطبقية بقدر ما يعتمد على قدرة الفئة المسيطرة على اقتناء عبيد بصورة غير مباشرة من خلال التجارة، أو بصورة مباشرة من خلال الغزو العسكري.

(40) المصدر نفسه، ص 28.

(41) المصدر نفسه، ص 25.

ثم تأتي عبارة «الرأسمالية قبل الرأسمالية» لتؤكّد من جديد الرأسمالية الصناعية. وهذا التأكيد، إضافة إلى تعريف وولف لتشكيلات ما قبل الرأسمالية الشرقية والغربية على أنها «تقوم على التبعية» يتخطى مشكلة عامة، فيفسّر صعود المجتمع الحديث باعتبار أنه لم يعد يميّز الغرب دون غيره بسياق التطوّر من خلال الإقطاع والتوسّع التجاري، ثم النشاط شبه الصناعي، بل إن الفكرة، ضمناً على الأقل، تتيح إمكانية حدوث هذه العمليات في أجزاء أخرى من العالم القديم. وهذا القبول للفكرة أمر أساسي، لأنه إذا لم يكن جنوب آسيا وشرقها قد كفلا الأسس نفسها لقيام نظام عالمي للتجارة والسيطرة على نحو ما نشأ بفعل السفن والمدافع الأوروبية في القرن السادس عشر، فهي قد تشكّلت بأكثر مما فعلت «الاقتصادات العالمية» المحدودة التي يكتب عنها بروديل[42]. وقد انطوت نظم التجارة المتوسعة للهند والصين في المحيط الهندي وبحار الصين على توسع مكافئ في تنظيم التصنيع في كل منهما لإنتاج الأقمشة والمسابح والخزف الصيني والبرونز، وقد نشأت في أشكالها الأولية، ولكن المهمة إلى الشرق الأدنى القديم تطورت لتسيطر على المحيطات الشرقية[*].

وإذا نظرنا إلى الرأسمالية على أنها متصلة بالاستخدام المتوسع لرأس المال في التجارة، لوجدنا أن هذا الوضع كان موجوداً في

---

(42) Braudel, *La Dynamique du capitalisme* = *Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism*, p. 87.

(*) كما أن نُظم الاتجار الواسعة النطاق للهند والصين في المحيط الهندي وبحار الصين انطوت على تطوّر مماثل لنظامها التصنيعي في مجال الملابس والخرز والخزف والبرونز، وهو يعود إلى أشكال جنينية، ولكنها مهمة في الشرق الأدنى القديم، وقد نشأت لكي تسيطر على المحيطات الشرقية.

الشرق مع تطوّر تجارة القوافل، ولكن بالذات مع المبادلات المحمولة بحراً. وفي أوروبا الغربية يرجع هذا النشاط إلى القرون الوسطى، ولكنه يعود إلى فترة أقدم في المدن الإيطالية. وإذا نظرنا إلى أن الرأسمالية قد نضجت «فور أن تغلّب رأس المال على الإنتاج» بأكثر من التوزيع[43]، فحينئذ تتضح مشكلة أصلها، لأن الرأسمالية لم تهيمن إلا بعد التحوّل الصناعي في أوروبا الذي شهدته أولاً إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر. وفي تلك الحالة الأخيرة، لا يكاد أي تفسير عن تطور الرأسمالية في أوروبا يرتبط بأي سبب مع ما سبق وجوده من الرأسمالية التجارية ذاتها، ولا بالأنشطة شبه الصناعية، ولا بأشكال معيَّنة من العمالة، باعتبار أن هذه الأوضاع كانت موجودة في كل أنحاء المجتمعات الكبرى في أوراسيا. وعلى صعيد تلك المجتمعات كلها، نجد تجاراً أثرياء، فضلاً عن مشاريع تملكها الدول وتشارك في تجارة خارجية وتجارة داخلية على أساس المنتجات المحلية.

أما الخصائص التي نربطها بالأنشطة التجارية، وبالتعرّض للمخاطر، وبمهارات تنظيم المشاريع والبحث عن أسواق خارجية وحالة الحراك، وكذلك بـ «النزعة الفردية» والرغبة في مراكمة واستثمار الأموال، فقد كانت موزّعة على نطاق واسع، ولا سبيل إلى النظر إليها ضمن إطار التطوّرات الأوروبية وحدها. لقد وُجدت «روح الرأسمالية» في أنحاء شتى من قارة أوراسيا على الرغم من أن تطوّرها أُعيق أحياناً بفعل تدخلات كانت أكثر مما يجب سواء على صعيد السياسة أم على صعيد الكهنوت. وفي مراحل زمنية أخرى،

(43) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy = Das Kapital,* Introduced by Ernest Mandel; Translated by Ben Fowkes (New York: [Vintage Books, 1970]), vol. III.

كانت الدولة من ناحية، والكنيسة من ناحية ثانية، داعمة لمثل هذه التطورات ومساهِمة في الاستثمار والابتكار والبحث عن الأسواق المطلوبة.

وثمة إطار واسع النطاق من الأنشطة المقارِنة في كل أنحاء المجتمعات الكبرى في أوراسيا على مستوى أكثر عمقاً مما قد تشير إليه كلمة «اقتصاد تابع» (Tributary Economy)، فالمهم بالنسبة إلى نوعية النمو الاقتصادي السريع ما نراه في تلك المجتمعات اليوم من نمط العمليات الصناعية والحرفية المتقدمة، إضافة إلى المراكز الحضرية التي أتاحت لها الإنتاج من أجل التصدير منذ فترة مبكرة، مع التكيُّف إزاء النوعيات الجديدة من الإنتاج الجمعي عندما ظهرت تلك النوعيات، فضلاً عما أتيح لها من سُبل اكتساب الأخلاقيات الاقتصادية الملائمة والمهارات الاستثمارية وأساليب العمل. وهذه الإنجازات ارتبطت بدورها بتطور النظام المعرفي الذي كان متاحاً بفضل الكتابة.

مع ذلك يبقى السؤال متعلقاً بسبب حدوث المرحلة الأخيرة من التحوُّل الصناعي في أوروبا. يرى وولف أن القارة كانت تتمتع بـ «مزايا موقعية وتكنولوجية» ينعم بها سائر التجار على الرغم من أن هذه المزايا لم تكن متاحة كما هو مفترَض قبل القرن الخامس عشر، بل كانت متاحة فقط في نواحٍ محدودة[44]. وقد شملت التكنولوجيا السفن والبنادق والخرائط، وتجمّعت هذه العناصر للمساعدة على الاستيلاء على مناطق التجارة الجديدة وتطويرها. ومع ذلك، فهو يرفض مفهوم فيبر ومعه فالنشتاين وفرانك بأن هذه الأنشطة التجارية كانت «السلف المباشرة للرأسمالية»، وينكر أن التحوُّل من الثروة التجارية إلى الثروة الرأسمالية يشكل رأسمالية «متواصلة ومتسقة

(44) Wolf, *Europe and the People without History*, p. 85.

وكمية»، ولا يمكن النظر إليها فقط على أنها مجرد «توسّع للعمليات التي كانت منفذة بالفعل في ظل الأسلوب التابع».

وتتمحور المقولة المطروحة هنا حول كلمة «مجرّد» (Merely)، ومن الواضح أن الرأسمالية التجارية كانت تمهيداً لا غنى عنه للتغيُّر الحاسم الذي استجد مع ظهور التصنيع. ويرى معظم مؤرخي أوروبا القرون الثلاثة التي سبقت على أنها لم تشكّل فقط المقدمة اللازمة التي أفضت إلى تلك التطورات، بل إنها كانت الساحة التي تجلّت فيها سمة «الفرادة» (Uniqueness) التي أتاحت صعود الغرب. ويرى وولف بدوره عنصراً أساسياً بالنسبة إلى إنجلترا مجسداً في نمو الإنتاج الريفي لأنواع الصوف في القرن الخامس عشر، ما أتاح أربعة تطورات مترابطة هي: التحول التجاري للزراعة، والمشاركة الواسعة في التجارة، وتطوّر سكان ريفيين محتاجين إلى الانتظام في أعمال بدوام جزئي أو كامل، ثم الحرية النسبية للتجار ومالكي الأراضي. ولكن كما ناقشنا أمر الغرب في العصور الوسطى الذي كان قد عانى بدوره قدراً من التخلف بالمقارنة مع الشرق المعاصر له حينئذ، فضلاً عن المقارنة مع عالم الغرب القديم، فإن هذه الحالة هيأت مزيداً من الحمية، وقدراً من الانفتاح، ما أفضى إلى حالة الانبعاث من جديد.

وسواء كانت هذه العوامل تمثّل أم لا تمثل إطاراً صالحاً لتدارس صعود الغرب، فإننا بهذا نتجاوز أي صفة مفترضة للتفرُّد الذي يُعزى إلى أن أوروبا المسيحية تتمتع بنوع خاص من «الدينامية»[45] (Dynamism) بما يقتضي تسلسلاً «معجزاً» للظروف

(45) Hugh Redwald Trevor-Roper, *The Rise of Christian Europe* ([London]: Thames & Hudson, [1966]), and John A. Hall, «Religion and the Rise of Capitalism,» *Archives européennes de sociologie*, vol. 26, no. 2 (1985).

لنشوء العالم الحديث[46]، وبما يتجاوز أيضاً أي مفهوم يقول بأن مثل هذا التغيُّر كان متجذراً في صميم الشيم الأخلاقية للمستثمرين. ومن خلال التركيز على دور الرأسمالية الصناعية ونظام المصانع في الغرب، مع رؤية الرأسمالية التجارية الأسبق من ذلك بوصفها متغيِّراً ناجماً عن ظاهرة واسعة الانتشار، يمكن توجيه مزيد من الاهتمام للتركيز على الملامح التي تُمثل جوانب محددة من نظم المعرفة بما في ذلك الجوانب «التكنولوجية» التي جعلت هذه النُظم ممكنة الحدوث. ومن الملامح المقيِّدة للتحليل تلك التي تنظر إلى أساليب الإنتاج على أنها أمور جوهرية للتطور الحديث، ومن ثم يكون فشلها في الجمع بين التطورات التي يشهدها الاقتصاد وبين التطورات التي تتم (بصورة ذاتية جزئياً) لتوسيع وتوزيع المعرفة على نحو ما ناقشه كثير من مؤرخي العلم والتكنولوجيا والفكر، الذين يعتمدون اعتماداً شديداً بدورهم على تدارس المتغيِّرات التي طرأت على أساليب الاتصال، وهو ما طرحه إيزنشتاين (Eisenstein) وآخرون[47]. وقد بدأت هذه التغيُّرات من الناحية الواقعية مع الانبعاث الفاعل لنظم المعرفة الأوروبية في زمن النهضة الإيطالية. وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي نشطت هذه المعرفة إلى حدٍّ كبير بفضل تطويع المطبعة المتحركة للكتابة الهجائية، وكان ذلك في الأصل ملمحاً من ملامح الثقافة النشطة لتجار المدن الألمان. وجاءت ظاهرة نمو التعليم والثورة العلمية وحركة التنوير، فأفادت كلها من هذا التطوّر،

(46) John A. Hall, *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West* (Oxford [Oxfordshire]: Blackwell, 1985), p. iii.

(47) Elizabeth L. Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change: Communications and Cultural Transformations in Early Modern Europe*, 2 vols. (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979).

وبدورها أسدت مساهمتها لصالح التغيُّرات الاقتصادية الكبرى التي كانت تعتمد على النشاط التجاري الأسبق، وكذلك على وجود برجوازية متعلمة ومستعدة للمساهمة في الاختراعات المفضية إلى الإنتاج الجمعي في المصنع، ووضع هذه الاختراعات موضع التطبيق. وهكذا، فإن «فرادة» الغرب كانت تتوقف على الاندفاعة الكبرى للمعرفة إلى الأمام، وجاء ذلك جزئياً كنتيجة اللحاق بالركب، ومن ثم تجاوز مراحل التخلّف التي سبقت، في حين جاء جزئياً نتيجة التغيُّرات التي طرأت على أساليب الاتصال، كما أن تطبيق هذه المعرفة، ومن ثم تطويرها، أفاد إلى حدٍّ كبير من دافعية الاكتشافات التي تمت عبر البحار مستندة إلى التفوُّق في مجال المدافع والسفن والخرائط، ما أثار بدوره عوامل الفضول المعرفي، فضلاً عن الطمع في الأسلاب والمغانم، فأدى إلى تطوير التجارة، وأفضى إلى توسع آفاق المعرفة في الداخل مع ما تبع ذلك من حركة الاستعمار في الخارج[48].

ومن منظور أساليب الإنتاج، فإن مساهمة نُظم المعرفة تجنح إلى التقليل إلى حدٍّ ما من التحوُّلات الكبرى. ومع ذلك، فهي أمر جوهري لذلك التوسُّع. وهذا يصدق على العوامل «الثقافية» الأخرى التي ساعدت على خلق عوامل الطلب، ومن ثم الطلب الجماهيري، ما دفع بمسيرة التغيُّر في الاقتصاد على أوسع نطاق. هكذا كانت «النزعة الاستهلاكية» أمراً أساسياً لإنتاج المصانع من الملابس والخزف، وهو الذي هيمن على الرأسمالية الصناعية المبكرة في إنجلترا بقدر ما أن جانب الطلب ما زال يعزِّز الإنتاج الصناعي في الشرق.

وتنزع مناقشات هذه المتغيِّرات في مجال أساليب الإنتاج

(48) انظر: Donald F. Lach, *Asia in the Making of Europe*, 3 vols. (Chicago, IL: University of Chicago Press, [1965]-).

والرأسمالية والتحديث، بل حتى التصنيع، إلى وضع مشكلة التفسير على مستوى عام إلى درجة أنها تشجّع البحث عن العوامل الشاملة والهيكلية التي تتفرَّد بها ثقافة الغرب. وإذا كنا لا نبالغ في إعطاء ميزات للسياق التاريخي الذي حدث في غرب أوروبا، وقد كان من بعض النواحي مسألة صعود وسقوط وانتعاش قبل الانطلاق، فإن علينا أن ننظر إلى قضية التحديث في الشرق بضوء مختلف، ففي كل أنحاء قارة أوراسيا هيأ عصر البرونز ميلاد الثقافات التي قامت على أساس كثافة الزراعة والتجارة. وشهدت هذه الثقافات اختراع أو استخدام الكتابة، ما أتاح التطورات التي استجدّت في مجالات الرياضيات والفلك وعلم النبات وكثير من فروع المعرفة الأخرى التي بدأت في بلاد ما بين النهرين، ثم تطورت في مصر وثقافات كاتبة أخرى في الشرق وفي الغرب على السواء. وحدثت تطورات كذلك في الأدب الذي كان يعتمد حرفياً على الكلمة المكتوبة، ومع ذلك استجدت تطورات على الأنشطة الفنية التي ارتبطت، ربما بقدر أقل، لا مع التغيُّرات في أساليب الاتصال (التي كانت جزءاً منها بمعنى من المعاني)، ولكن أيضاً مع رعاية البلاط الملكي، ثم قبل كل شيء مع رعاية التجار والبرجوازية الأوسع نطاقاً ممن كانوا يستطيعون خلق طلب كثيف بطريقة لم يكن البلاط قادراً عليها. ويبدو أن أهم عتبات التحديث كانت تتمثل في ثقافة تجار متطورة وكاتبة وجدت سواء في الشرق أم في الغرب. ثم جاء تطويع البريطانيين للبخار من أجل إدارة الآلات، وكانوا قد طوّروه بالذات لصالح إنتاج مصانع القطن، وما كان مقترنا به من تطوير تصنيع الفحم والصلب ليشكّل إسهاماً رئيسياً بوضوح من جانب الغرب. وعليه، تم تطبيق العملية على السلع الأخرى. ومع ذلك، ففي ظل وجود ثقافات تجارية تعرف القراءة والكتابة في مواقع أخرى لم يطل الوقت حتى انتشرت هذه الأساليب إلى أرجاء أخرى من العالم.

8

إعادة تقويم

نستطيع أن ننظر إلى تاريخ الكتلة البرية لأوروبا وآسيا بطريقتين، فبوسع المرء أن يشدّد على الانقسام إلى قارتين لهما تراثان مختلفان موضوعياً، وهما التراث الغرب والتراث الشرقي. أما التراث الغربي، فمستمد من الميراث الكلاسيكي لمجتمعات البحر الأبيض المتوسط في اليونان وروما، وقد بلغ ذروته في عصر النهضة والإصلاح والتنوير والثورة الصناعية في غرب أوروبا، بينما تأتي الأنماط الشرقية من مصادر «أخرى» بشكل بالغ الوضوح. وبدلاً من ذلك نستطيع أن نشدّد على التراث المشترك لكلا جزأي أوراسيا من ثورة التحضّر في العصر البرونزي عندما طُرحت وسائل جديدة للاتصال (الكلمة المكتوبة) وسُبل جديدة للإنتاج (تقدُّم الزراعة والحرف اليدوية بما في ذلك صناعات المعادن والمحراث والعجلة ... إلخ)، إضافة إلى أشكال جديدة من المعرفة. ويؤكد الوصف الذي يتجسَّد في كثير من أجزاء النظرية السوسيولوجية الغربية، وفي التاريخ والإنسانيات، على الجانب الأول، ما أفضى إلى تقسيم القارتين إلى غرب وشرق. ومن دون رغبة في إنكار خصوصية الأعراف الثقافية، بما في ذلك أعراف أوروبا، من السهل المبالغة في

هذه الادّعاءات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمعنا ذاته (وهو مجتمع ناجح للغاية في القرون الأخيرة)، وهذا ما أتصور أنه حدث في كثير من نواحي الفكر والدراسات الغربية. وفي هذه الحالة، فإن التميُّز هو الذي جرى إعلاؤه وتكريسه على حساب الآخر بما أفضى ليس فقط إلى تشويه فهم الشرق، بل تشوبه أيضاً فهم الغرب على السواء.

ويجب لي أن أصرّ (لأنني كثيراً ما تعرَّضت لسوء فهم في هذه النقطة) على أنني لا أحاول أن أجعل من العالم شيئاً واحداً، ولكن ببساطة أؤكّد أن المجتمعات الكبرى في أوراسيا انطلقت من المنطلق نفسه، وأن اختلافاتها لا بد من النظر إليها على أنها تباينات من قاعدة مشتركة. وفضلاً عن ذلك، قلَّما تكون هذه الفروق من النوع المتجذر بالمعنى الذي يحول دون «التحديث»، ولا دون انطلاقته. وبطبيعة الحال، علينا أن نفسّر لماذا وقعت أحداث مهمة بعينها في الغرب بدلاً من الشرق، ثم أفضت إلى هذا التباين. ولكن العكس صحيح بدوره، فمن المستحيل أن نفسّر هذا التقدّم المرحلي من خلال إضفاء مزايا دائمة على فريق دون آخر. وفضلاً عن ذلك، يمكن منطقياً أن نوضّح أن كثيراً من المزايا العامة التي رآها معظم الغربيين سمة متأصلة في بلادهم أو قارتهم كانت مجرد وهم.

ولقد تحوَّلت مناقشتنا لكي تدور على التفسيرات الغربية للتفوق على الشرق في تلك القضايا التي تتعلق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي التي يشار إليها بوصفها الرأسمالية أو الروح الفردية، وركَّزنا على آراء علماء الاجتماع والتاريخ الأوروبيين على الرغم من أنهم يختلفون في ما بينهم بأكثر مما ذكرناه. وكثير منهم كانوا معنيين بالسُبل العامة المتبعة نفسها في مجالات من قبيل الأسرة والسياسة والأصل الديني وما إلى ذلك، إضافة إلى فرادة الغرب التي أسهمت

في أوجه التقدُّم المحرز هناك في أواخر القرن الثامن عشر، ثم في القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى، كثيراً ما أولى المؤرخون الاقتصاديون اهتماماً محدوداً لهذه الملامح العامة، وكان أن ركَّزوا أكثر على متغيِّرات محددة، مثل التقدم التكنولوجي ومعدل التكوين الرأسمالي وحدوث زيادة في التجارة العالمية، بل حتى التغيُّر الزراعي أيضاً. والحق أن المرء يكاد يُذهَل لدى مطالعة أعمالهم، فيلمح الهوة التي فصلت بين مجموعتين من التفسيرات: الخاص يمثل بديلاً كاملاً من العام، والأول لا تستبد به حاجة ظاهرة إلى الآخر. وفي أيامنا هذه، فإن مجرد النطاق الذي تحدث فيه «الثورة» أمر موضع تساؤل: «أقل حدوثاً وأقل درامية مما كان يظن المرء لأول وهلة»[1]. ومن هذا المنظور قد لا يحتاج المرء لأي افتراض يتعلق بطابع التفرد.

وبصرف النظر عن نطاق التغيُّرات وسرعتها، فقد كان لها أهميتها الواضحة. ولسنا نرغب في التقليل من شأنها، لكن الذي يعنينا في التغيير هو الأوصاف التي توحي بأن الشرق لم يكن قادراً عليها لمجرد تلك الأسباب العامة التي هي من قبيل الافتقار إلى النوع الصحيح من العقلانية أو من الأسرة. وأي جواب لا بد من أن يأخذ باعتباره الطابع المرحلي للتغيُّر النسبي، على الرغم من القناعة الراسخة لدى القائلين بالإنسانيات بأنه يرجع إلى اليونان أو الرومان، بل إلى جذور قبلية أيضاً. والمستوى الصحيح لإدارة المناقشة يبدو وكأنه النهج التخصيصي لكثير من مراحل التاريخ الاقتصادي بدلاً من

(1) David Cannadine, «British History: Past, Present-and Future,» *Past and Present*, vol. 116 (1987), p. 183,

مقتبس عن: Pat Hudson, *The Industrial Revolution*, Reading History (London; New York: E. Arnold, 1992), p. 1.

النهج الثقافي المتعمق الذي يعتمده الآخرون. وبعض هؤلاء المؤرخين الاقتصاديين نظروا إلى الثورة الصناعية في بريطانيا بوصفها «ومضة في محيطها» (A Flash in the Pan) عادت بعدها البلاد إلى نوع جديد من الإقطاع، ولكن هذا بدوره يبدو أمراً شديد المبالغة، وإن كان يؤيد المفهوم القائل بأن الميزة النسبية في كثير من النواحي كانت مجرد ظاهرة موقتة.

وهذا موضوع كان من ألزم ما يكون لبحث يتم بشأن الأسرة، ففي كتاب **الإنتاج وإعادة الإنتاج** (*Production and Reproduction*) حاولت توضيح أن أنواع الأساليب الزراعية المتقدمة المرتبطة بالعصر البرونزي أفضت إلى توزيع هرمي في تسلسله لحيازة الأرض في المجتمعات المحورية، وكان ذلك نظاماً للطبقات ظلت حيازة وسائل الإنتاج على أساسه متباينة إلى حدٍّ كبير، وكانت تتناقض كذلك مع المساواة النسبية في مجال الزراعة المرحلية القائم على أساس «القطع والحرق» (Slash-and-Burn) في معظم مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا الاختلاف أثّر في أساليب الحياة، وأفضى إلى تطور ثقافات فرعية، وشجّع على تعدد الزيجات، وفي أساليب أخرى لحفظ الذرية ومكانتها في الحياة الاجتماعية، ونتج من ذلك نطاق مماثل من استراتيجيات التوريث التي وُجدت في تلك المجتمعات. وفي كتاب **الشرق القديم والبدائي** (*The Oriental, the Ancient and the Primitive*) طرحت هذا التحليل بمزيد من التفصيل، إذ اتبعت الأسلوب الإثنوغرافي لتوضيح أن هيكل والجماعات البيتية (الأسر المعيشية وما إليها) وتنظيمها اتسما بمزيد من التماثل عبر القارة بأكثر مما سمحت به كثير من النظريات الاجتماعية والسكانية، لأنها واجهت المشاكل المتعلقة بتنظيم الإنتاج وإدارة الموارد نفسها، وهذا موضوع تابعته على المستوى «الثقافي» في إطار النظر إلى مواضيع

أخرى، وهي القراءة والكتابة والغذاء والزهور.

ونظر العلماء الأوروبيون إلى عملية التحديث في الغرب على أنها ارتبطت بنشوء المدينة، وبكيانها السياسي المشترك، وضمانها حريات معيَّنة لسكانها، وفصلها بين الخاص والعام. ومن الناحية الفكرية، رئي أن هذه الأوضاع كانت تعزز أهمية العقلانية سواء من حيث الإجراءات القانونية أم المحور الاقتصادي الذي ركَّز على قدرة حسابات الفوائد على الاستثمار. وفي عبارة فيبر، فإن ساكن الحضر في القرون الوسطى كان مؤهلاً للسير «على طريق التحوُّل ليصبح انساناً اقتصادياً (Homo economicus) بحيث أرسى أسس الرأسمالية المبكرة»[2]، وبعبارة أخرى كانت أوروبا مستعدة جيداً لما يلي من أحداث.

نظر إلى هذا التطور الخاص بالمدينة على أنه يتخذ شكله في صيغة الكمونية في شمال إيطاليا في القرن الحادي عشر الميلادي، ومنها انتشرت في كل أنحاء غرب أوروبا، وكانت تلك مقولة هنري برين في كتابه: **المدن في العصور الوسطى** (*Medieval Cities*) (1925) وماكس فيبر في مقالته المهمة عن «المدينة» (The City Die Stadt). والحق أن كلاً من برين بشكل غير مباشر، ثم فيبر بشكل بالغ الوضوح، استثنى مدن آسيا من هذه الفئة من المدن. والأسباب لا يمكن أن تثبط عزائمنا لأنها بحاجة إلى مراجعة أساسية في ضوء ما قام به المؤرخون المحدثون في الشرق. وبالنسبة إلى الهند يوضح تحليل جيون لمدينة أحمد أباد في غوجارات أنها كانت تتحلى

(2) هذا الوصف مستقى من كتاب راو عن مدينة هنكاو الصينية في القرن التاسع عشر، William T. Rowe, *Hankow: Commerce and Society in a Chinese City, 1796-1889* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1984), p. 3.

بمعظم، إنَ لم يكن بكل، الملامح التي كانوا يتصورون أنها مقصورة على أوروبا[3]. وبالنسبة إلى الصين، جاءت الدراسة المفصّلة التي أجراها راو (Rowe) لمدينة هنكاو (Hankow) لتوضح أن الضمانات التعاقدية كانت تقدَّم من جانب الإدارة، وأن الشركات الصينية استخدمت «مبادئ المحاسبة الرأسمالية العقلانية» على مستوى «سوق رشيدة ومنظمة»، وهو يبيّن أهمية نقابات العمال والصناع بوصفها «مؤسسات شبه رأسمالية»، كما يوضح أهمية الرابطات التطوعية التي ساعدت هنكاو على أن تتجنب «السيطرة البيروقراطية الثقيلة الوطأة»[4]. وبعبارة أخرى، فإن بعض المدن الهندية والصينية لم تكن على الأقل ذات صيغة صماء على نحو ما كان مفترضاً، بل كانت ثمة فرصة كافية لنشوء علاقات تبادلية ـ تجارية، فضلاً عن إتاحة حيِّز لما تم بعد ذلك من تبنّي الإنتاج المصنعي والمعارف التي جاءت من الغرب[5]. وبعبارات أخرى، لم تكن المدن الهندية والصينية على الأقل كائنات مصمتة على نحو ما يمكن افتراضه، بل كانت تتيح فرصة كافية لنشوء العلاقات في التبادل التجاري والتجارة، فضلاً عن إتاحة هامش لما تم بعد ذلك من اعتماد الإنتاج المصنعي والمعارف المستقاة من الغرب.

وفيما يعرف الاختصاصيون هذه الحالة جيداً، إلا أنها قلّما أُدرجت ضمن النهوج التي اتبعها المؤرخون وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا من الغرب الذين ما برحوا يضفون صفة «البدائية»

---

(3) Kenneth L. Gillion, *Ahmedabad: A Study in Indian Urban History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1968).

(4) Rowe, Ibid., p. 10.

(5) طرح النقطة نفسها جيون بشأن مدينة أحمد أباد الهندية التي تحولت لتصبح مركزاً صناعياً حديثاً، في: Gillion, Ibid., p. 5.

(Primitive) على الشرق، لا بصورة صريحة باستمرار، ولكن بصورة مضمرة من خلال افتراضاتهم التي تتعلق بعملية التحديث. هذه النهوج أصبحت بحاجة إلى مراجعة دقيقة من النوعية التي أولاها مؤرخو الفن للرسم الصيني، كما أن جوزيف نيدام ومعاونوه قاموا بها بالنسبة إلى العلوم الطبيعية. والسبب في هذا لا يتصل كثيراً بالنسبية العاطفية أو بأي اهتمام ينبع من العواطف والانفعالات إزاء «آخر» غير متميّز عنّاً، ولكنه مستقى أساساً من واقع أن المجتمعات الرئيسية في الشرق هي وريثة الثورة الحضرية للعصر البرونزي نفسها، مثل الغرب سواء بسواء. ومن ثم، فإن القطاعات التجارية التي عرفت القراءة والكتابة احتفظت بالإمكانات نفسها التي بشّرت بالتطور التجاري والثقافي. والمهم في هذا السياق أن نلاحظ، على نحو ما يذكر آدمز (Adams)، أن المجتمعات التي خضعت لهذه العملية فعلت ذلك بطرق يجمع بينها قاسم واسع مشترك على الرغم من استبعاد وجود مؤثرات ذات نوعية مهمة في كثير من الحالات (بعضها نوقش في التذييل)[6]. ومن ناحية شبه صناعية، فإن أجزاء من الإمبراطورية الصينية الشاسعة كانت متميزة بتقدمها الأوسع على أوروبا في أواخر القرون الوسطى. وعندما زار ماركو بولو (Marco Polo) العاصمة الجنوبية في القرن الثالث عشر الميلادي تصوّر أن هنغزو (Hangzhou) هي أكبر مدينة في العالم، وأن اقتصادها وحياتها الاجتماعية يتفوقان على أي شيء كانت تعرفه أوروبا في

---

(6) Robert McCormick Adams, *The Evolution of Urban Society: Early Mesopotamia and Prehispanic Mexico*, The Lewis Henry Morgan Lectures; 1965 (Chicago, IL: Aldine Pub. Co., [1966]), and Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History*, Studies in Comparative World History (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984), p. 61.

زمانه. وهذه التطورات لم يكن يحدّ منها، لا نظام القرابة ولا النظام السياسي (المجتمع الآسيوي)، ولا كذلك غياب أخلاقيات سلوكية اقتصادية ملائمة، بل لم يكن ثمة شيء يكبح تقدمها على الإطلاق لأنه، وعلى نحو ما يلاحظ أحد المعلّقين «كانت جماهير الشعب الصيني تنعم أساساً بطعام وافر وملابس جيدة ومساكن لائقة في معظم تاريخها . . . كانوا يأكلون ما يكفي ولديهم ما يكفيهم من شعور الاطمئنان بشأن استمرار الحياة حتى يفكروا في ما يتجاوز المشكلة الأولية»[7]. ومن عوامل رخائهم ما يكمن في حقيقة أن الفلاحين الصينيين كانوا خاضعين نسبياً لضرائب خفيفة تجبيها حكومتهم ويفترض أن ذلك يرجع إلى أن نفقات «الدفاع» كانت محدودة، وكذلك المبالغ المطلوبة لدعم «المنظمات الكبيرة» الأخرى، ومنها مثلاً المؤسسات الدينية. وكانت فلاحة البساتين لديهم متقدمة، فضلاً عن تطور الشعائر وأساليب أداء هذه الشعائر وغير ذلك من الفنون، إضافة إلى كثير من البحوث العلمية والأساليب التكنولوجية التي كانوا يتبعونها. وحتى إذا ما كانت مشاركتهم هذه في التجارة البحرية محدودة بعد الرحلات الكبرى التي تمت في القرن الخامس عشر الميلادي، فقد كانت لديهم سوق داخلية واسعة النطاق أكبر من أوروبا نفسها.

وتزوّدنا الأقمشة بقدر من المؤشرات عن هذه الحالة، فإنتاج المنسوجات كان واسع النطاق ويستند أساساً إلى الريف ويستخدم عمالة منزلية ومأجورة، وكان يدفع التجار حافز المكسب والخسارة، وفي بعض النواحي كان الفلاحون يعملون على أسس مألوفة في

(7) F. W. Mote, «Yuan and Ming,» in: Kwang-Chih Chang, ed., *Food in Chinese Culture: Anthropological and Historical Perspectives* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1977), p. 199.

مناطق أخرى من آسيا وأوروبا. وعندما أطرح هذا الزعم، فلست أحاول تجاهل الاختلافات (وكان منها الكثير)، ولا أطرح رأياً أتحوّل به من المركزية الأوروبية إلى الصين، وكل ما أفعله أنني أدفع بالعكس، بمعنى ضرورة النظر إلى التطورات التي شهدتها أوروبا من منظور أوسع من منطلق عالمي أشمل.

وهكذا، فإن ملامح الإنتاج الآسيوي كانت أبعد ما تكون عن اتصافها بالركود، إذ كان ثمة نظام مركزي يفرض بعض القيود المحدودة على سكانه، ولكن يترك لهم حرية الاختيار في ظل أحوال شديدة التنافس للغاية في السوق.

خلال ما يقرب من ألفي سنة كان الفرد بوسعه أن يبيع عمله في السوق الحرة، أو يبيع نفسه شخصياً، أو يبيع عدداً من أفراد عائلته في سوق النخاسة. وكان يمكن للعبد أن ينهي عبوديته بأن يشتري نفسه من رقها. وكان بوسع الشخص الحصول على الأرض بالشراء أو بوسائل أخرى كأن يستأجرها أو يفلحها بنفسه. والذين كان لديهم رأس المال كان بوسعهم أن يستثمروه بطرق شتى[8].

وقد اشتغل الفلاحون في أعمال غير زراعية بما في ذلك العمل في السوق. كما قامت الورش والمصانع التي كثيراً ما كانت تقوم الدولة بتنظيمها. وكان ذلك منذ فترة طويلة قبل القرن الخامس عشر الميلادي. وكان ينبثق عن مكتب النسيج والصباغة خمس وعشرون ورشة تنتج أنواعاً مختلفة من أقمشة الحرير. وخلال عصر التانغ (618 ـ 907 م) والسونغ (960 ـ 1279 م) كانت الحكومات تستطيع أن توظّف عمالاً في السوق الحرة، وبينما نهضت صناعات، ولا سيما

(8) Kang Chao, «La Production textile dans la Chine traditionnelle,» *Annales économies, sociétés, civilizations*, vol. 39, no. 5 (1984), p. 961.

لإنتاج الأسلحة، خاضعة للدولة، كانت صناعات أخرى مثل التعدين وصناعة الحديد صناعات خاصة في كثير من الأحيان. وفي مجال إنتاج أصناف أخرى، كانت المشاركة في الصناعة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ درجت الدولة بالتدريج على أن تفسح المجال للقطاع الخاص، ولا سيما بعد القرن الخامس عشر الميلادي عندما أصبح هذا القطاع قادراً على التزويد بكم كافٍ من البضائع[9].

وكانت صناعة المنسوجات في الصين، وخاصة الحرير، نشاطاً موسمياً ثانوياً لأكثر من 2000 سنة. وهذه الموسمية كانت متصلة بقاعدتها في البلاد، ومع ذلك لم تكن تلبي سوى الاحتياجات المحلية، وإن ظلت الحكومة تجبي ضرائب على شكل منسوجات طوال الجزء الأكبر من تاريخ تلك الصناعة، واستخدمت هذه المنسوجات بوصفها هدايا وسلعاً للتبادل وللتجارة الداخلية والخارجية. إلا أن النوعية الأفضل من الحرير كان يتم إنتاجها على يد الصنّاع الحرفيين وفي المصانع القائمة في المدن.

كان بديل الحرير هو «المنسوجات المستمدة من النبات»، وقد أُدخل القطن بوصفه محصولاً تجارياً في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، ولكن لم ينتشر الغزل والنسج حتى القرن الخامس عشر الميلادي، وهي فترة النمو السكاني على نطاق واسع. في هذا الوقت، اختفت طبقة الملاك لصالح المستأجرين الذين يزاولون الزراعة، ما أتاح للفلاحين حرية تنظيم عملهم العائلي. وكانوا يعتبرون القطن صناعة منزلية، وتم تطويع إنتاجه للعمل غير المتفرغ باستخدام المواد التي يملكها الفرد نفسه. ويقال عن غواندونغ (Guangdong) في خمسينات القرن التاسع عشر أنه «من بين كل

(9) المصدر نفسه، ص 863.

بلدان العالم ربما تتفرّد الصين بأنك تجد نولاً في كل أسرة»، وهذا على الرغم من إمكانية الادّعاء بوجود الشيء نفسه في أجزاء من الهند في واقع الحال. كما كانت بعض المناطق تنتج كميات أقل، وبعضها كميات أكبر، فيما قامت سوق نشطة في الملبوسات القطنية، وكثير منها كان يأتي من شانغهاي (Shanghai) ويتم توزيعه إلى المناطق النائية في البلاد بواسطة الوكلاء المحليين والتجار الجوّالين الذين كان بحوزتهم مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال. وبحلول عام 1730 توسّعت الصادرات إلى أوروبا وإلى شمال أمريكا وجنوبها، ولكنها ما لبثت أن انخفضت بصورة جذرية بحلول عام 1833 تحت وطأة الإنتاج الصناعي الأوروبي.

وعندما ننظر إلى جبهة أوسع، فإن نظم المعرفة وفنون الصين واليابان كانت تتجاور جنباً إلى جنب مع نظيرتها في الغرب، على الأقل حتى القرن الخامس عشر الميلادي تقريباً. وفي الواقع، كان الشرق أكثر «تطوراً» من جوانب مهمة، ولم تكن المسألة هي أن الإنجازات التي حققها الغرب في الفترة الكلاسيكية استمرت بصورة ميسورة حتى العصور الحديثة، فهيأت ميزة مقارنة لانطلاقة الغرب، بل إن الانهيار الذي حدث في فترة القرون الوسطى الأولى كان أوضح ما يكون للعيان. وخلال الألف سنة الفاصلة بعد العصر الكلاسيكي تعثرت أوروبا في كثير من النواحي في مجالات المعرفة والفنون والاقتصاد. وإذا ما نظرنا إلى هذه الفترة الطويلة، فقد كانت ثمة مراوحة في المنجزات على أساس المشترك الذي تحقق في العصر البرونزي. وعبر القرون نجد البندول يتأرجح، إذ يتقدَّم طرف على جبهة في مرحلة ما، فيما يتقدم طرف آخر في مرحلة مختلفة. وفي فترات أخرى استجدت تطورات مماثلة في كلتا المنطقتين، وأحياناً كانت متوازية (كانا يبنيان من قواعد متشابهة)، أو من خلال

تبني الأساليب (وأتيح هذا بدوره من خلال خلفيات متماثلة). وكانت المراوحة ترجع إلى حالات توقُّف من ناحية، وحالات تقدُّم سريعة من ناحية أخرى. وكان يسبب التوقف الغزو من الخارج والاضطراب من الداخل، فضلاً عن «فخ التوازن عند المستوى الأعلى» بمعنى تدخل الدولة أو الكنيسة، أو ببساطة بفعل القصور الذاتي. وكان بالإمكان دعم مراحل التقدّم بفضل وسائل جديدة للإنتاج أو الاتصال، أو منجزات جديدة في مجال المعرفة، ثم في الممارسة، فضلاً عن الموارد الجديدة أو بملامح متماثلة أخرى. وهذه الحركة البندولية هي المتواصلة حتى اليوم، بمعنى أن الشرق بدأ حالياً يهيمن على الغرب في أمور الاقتصاد.

ولنأخذ ميداناً محدداً، ففي علم النبات أنتجت الصين كثيراً من أنواع نباتات الزينة التي جاءت بعد ذلك إلى الغرب، وهي نباتات تم تطويرها على أساس تقنياتها وفنونها الواسعة في مجال البستنة. وكانت هذه التقنيات قد طبِّقت عبر القرون على «النواحي الجمالية» (الزينة)، فضلاً عن استخدامها في المنتجات النفعية. وهذا الإنتاج الكثيف صاحَبه التطور الذي حدث في القرن الرابع قبل الميلاد في علم النبات، وهو ما يراه نيدام على أنه يضاهي منجزات ثيوفراستوس (Theophrastus) تلميذ أرسطو، وبالتأكيد من حيث عدد الأنواع النباتية التي أمكن تعريفها. وفي فترة القرون الوسطى أصيبت المعارف الغربية بالركود، بل انهارت ولم يُتح لها أن تنتعش لكي تلحق بالشرق إلا مع ظهور علماء النبات الألمان في القرن الخامس عشر الميلادي (الذين لقوا مساعدة في أعمالهم بفعل الطباعة الخشبية حتى في الفترة السابقة على تطور حرف الطباعة المتحرك)، وبعد ذلك توسعت الاهتمامات بفضل أعداد متزايدة من الأنواع النباتية التي جاءت مع رحلات عبر البحار ابتداءً من نهاية ذلك القرن، حيث كان

تفصيل الرموز النباتية يمضي جنباً إلى جنب مع النجاح في الإنتاج. ولم تكن الممارسات الشرقية والغربية متطابقة بطبيعة الحال، وليس من سبيل أيضاً حتى إلى النظر إليها بوصفها تحوُّلات بأي معنى عملياتي مباشر، ومع ذلك فهي متناظرة بعضها مع بعض بحيث تشكِّل مسارات متبادلة للتطور المتوازي.

وثمة ارتداد مماثل لذلك الذي حدث في علم النبات، وقد شهده بدوره علم الرياضيات. وهناك من الكتَّاب الأوروبيين من نظروا إلى ما تم من تطور الرياضيات في أواخر القرون الوسطى، فقادهم ذلك إلى أن يتكلموا عن ميلاد هذا العلم. وعلى سبيل المثال، فإن موراي (Murray)، مؤرِّخ العصور الوسطى، يناقش ناقداً النظرية التي تقول بأن «فن الرياضيات وُلِد» في بيوت الحسابات في أوروبا[10]. وقد اعتَرف بالفعل بأن فن اللوغاريثمات (Algorism) العملي استقى اسمه من المركز العظيم على بحر قزوين (Caspian Sea) (خوارزم (Kwarazm) أو كيفا (Khiva)) حيث كان العرب قد تعلموا فن الحساب الهندي. ومع ذلك، فهو يخلط لفظياً بين الخاص والعام بحيث يصف التطور الأوروبي تحديداً بأنه ميلاد، بمعنى ميلاد حدث بفعل الاحتياجات المتنامية للتجارة. وهكذا، فإن خلط الإطارات يصبح واضحاً عندما يتكلم المؤلف عن «تطور بالمعنى الرياضي» في أوروبا. وفي نقطة أخرى، فهو يطرح الاهتمام المتزايد بالأعداد في فترة القرون الوسطى تحت عنوان «ظهور العقلية الحسابية». بيد أن الترتيب الزمني لهذا التطور يشوبه عدم الوضوح، لأنه يتطلع إلى أعماق التاريخ الإنجليزي ويكتب عن القرون الستة والنصف منذ

(10) Alexander Murray, *Reason and Society in the Middle Ages* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1978), pp. 190-191.

حسابات «بيد» (Bede) التي أجراها بشأن عيد القيامة، ويرى فيه «التطور الذي كان بالفعل موهبة فكرية جديدة»[11]. ولا شك في أن موراي يعرف جيداً الجذور العربية، لا للأعداد فقط، ولكن أيضاً الأصل الروماني لحساب العدّ، وكلاهما من الإسهامات التقنية الكبرى في القرن الثالث عشر الميلادي الذي يركّز عليه، ولكن هذه الاعتبارات لا تحول بينه وبين طرح مزاعم تتصف بالمركزية العرقية.

وبعيداً عن التسلسل الزمني، فإن تأكيده يعاني مشكلتين: **الأولى** مشكلة جغرافية، فهو من حيث التشديد المبالِغ فيه على الإسهام الأوروبي يهوّن في الوقت نفسه (أو يهمل) مساهمة الآخرين. المشكلة **الثانية** مسألة «المستويات الذهنية» (Mental Levels) عندما يضع التغيُّر على مستوى «العقليات» بدلاً من مستوى العمليات المعرفية. وهكذا، فإن منجزات الغرب يتم تعميمها بصورة مبالِغة بطريقتين، وكل منهما تنال من «الآخرين». وهؤلاء «الآخرون» يفترَض فيهم بصورة مضمرة ألاّ يكونوا قد شهدوا الميلاد، لأنهم لم يمتلكوا هذه العقلية. وفي واقع الأمر، إذا ما قبلنا القول بشأن اللوغاريثمات ووضعنا في اعتبارها إسهامات بلاد ما بين النهرين والهند والصين في تطور الرياضيات، لا بد لنا من ثم أن نفترض حكاية الميلاد والعقلية بوصفهما الملامح العامة لتلك المجتمعات التي عرفت القراءة والكتابة. وعليه، فإن ما حدث بأوروبا في القرون الوسطى كان انبعاثاً بعد مرحلة انهيار، وذلك مفهوم يصف إلى حدّ بالغ الادّعاءات المتعصبة وطنياً، وخاصة تلك المستندة إلى عنصر العقليات أو التطور، على الأقل بأي معنى دقيق لهذه الكلمات المشحونة، وبمعنى أن كل هذه المجتمعات شاركت، بصورة مختلفة

(11) المصدر نفسه، ص 186.

في أوقات مختلفة، في الأعراف المتوازية التي كانت أحياناً تتبادل التثاقف في ما بينها. ومع ذلك، يجعلنا طرح هذه النقطة بهذه الطريقة نبدو وكأننا نبالغ كثيراً في تدقيق الألفاظ والعبارات. وعند مستوى من المستويات، يدرك هؤلاء الكتّاب جيداً أن أوروبا لم تكن المكان الوحيد الذي حدثت فيه هذه التطورات، ومع ذلك فاللجوء إلى وصف يدور حول العقليات (وهذا بالضبط المصطلح الذي استخدمه ليفي برول (Lévy Bruhl) في وصفه «البدائيات» (Primitives)) هو أمر يستند إلى الافتراض الذي يقول بـ «الفرادة»، ويتم على المستوى المغلوط تماماً من هيكل المعرفة على نحو ما حاولنا أن نبيّنه في ما يتصل بالمنطق المستخدَم.

وهناك سبب آخر للانشغال بشأن التسلسل الزمني، فالفترة التي يبحثها عالم العصور الوسطى موراي ويرى فيها نشوء هذه التطورات المعرفية، جاءت في مرحلة أبكر بكثير من تلك التي يعرضها مؤرِّخو الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهناك طرح مماثل بشأن تاريخ الأعمال المصرفية، ففي مقالة تحمل عنواناً فرعياً يقول «مصرف الودائع البدائي، 1200 ـ 1600» يكتب أوشر (Usher) عن «أصل العمل المصرفي» في الفترة القروسطية. وهو يعرف أن الأعمال المصرفية كانت موجودة في الإمبراطورية الرومانية. ولو دقق أكثر لكان عنوان مقالته «أصل الأعمال المصرفية الأوروبية الحديثة»، لأن العنوان الأصلي يشير إذن إلى ادّعاء غير معزَّز بقرائن من حيث الأولويات العالمية. ومن ناحية، فالمشكلة مرة أخرى هي مشكلة تعبير. ولكن التعبير مهم لأنه يرسم الإطار. وعند مناقشة «التفسيرات الجديدة لتاريخ الأعمال المصرفية» (1954) يبدأ دو روفر أيضاً بالقول بأن «الإشارات الأولى إلى الأعمال المصرفية» تلوح في سجلات كتبة العدل بجنوه في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. ومرة

أخرى، ينقص هذا القول الدقة إلى حدٍ كبير، لأنه في شكله الحالي ينطبق فقط على أوروبا الغربية في العصور الوسطى بعد الانهيار الحقيقي الذي أصاب الاقتصاد الأقدم، وبهذا وُصِفت عمليات الإحياء كما لو كانت ميلاداً.

وكما رأينا، لا يوجد رأي ثابت بشأن توقيت هذا الميلاد الجديد. وفيما يصرّ دو روفر على أهمية التغيُّرات الراديكالية التي طرأت في القرن الثالث عشر الميلادي، فإن تاوني وآخرين يؤكدون الأهمية الثورية التي اتسمت بها التطورات التي حدثت في الفترة اللاحقة استناداً إلى الدافع العام الذي شكّلته النهضة والإصلاح الديني. ويجنح مؤرخو بدايات العصر الحديث إلى مزيدٍ من التشديد على الملامح الخارجية (الاجتماعية ـ الثقافية)، فيما يجنح مؤرخو العصور الوسطى إلى التأكيد على العقل الأوروبي، أو على التغيُّرات التي طرأت على العقلية.

كانت الرياضيات أحد الميادين التي شهدت تطورات متوازية، وإن لم تكن متطابقة في الشرق وفي الغرب. وكثيراً ما ساد الافتراض بأنها كانت مفتاح النمو في العديد من فروع العلم. ولقد رفضنا بالفعل الزعم بأن مولد هذا الموضوع وقع في أوروبا. وبالنسبة إلى الهندسة، فإن التطور المبكّر الذي حدث كان في بلاد ما بين النهرين ومصر، ولم يحدث سوى في فترة لاحقة أن تولى الإغريق هذا الموضوع، فأضفوا عليه مزيداً من التنظيم. وفي الصين بُذلت محاولات من جانب أتباع الفيلسوف موزي (Mozi) من أجل صياغة فروض وطرح براهين عن طريق الاستنتاج خطوة خطوة. ومع ذلك، فإن هذه الأفكار لم تتم متابعتها بصورة منهجية، وعليه ظلت الهندسة الصينية الأولى أقل تطوراً من هندسة اليونان. وفي حين أن براهين فيثاغوراس (Pythagoras) مثلاً كانت مقتصرة

بالذات على الإثبات العددي، فقد تم تعميم هذه البراهين بحلول القرن الثالث قبل الميلاد إلى برهان جبري (وهذا ما كان موجوداً بدوره في الهند)، وهو طرح أبسط من إقليدس (Euclid)، ولكن بغير «الدليل الاستنتاجي»[12] (Deductive Rigor). ويمكن أن يتصل هذا الاختلاف بطابع الكتابة الرمزية التي لم توفّر الرموز المجردة وغير العددية نفسها، كما تفعل حروف الهجاء. على أنه كان لدى الصينيين في هذا الوضع ميزة ممكنة في بعض جوانب الرياضيات، وعلى سبيل المثال فإن طاولة العدّ لديهم لم تكن مستخدمة بصورة عامة حتى نحو القرن الرابع عشر الميلادي، ولكنها في السابق أدّت دوراً مهماً من الناحية الفكرية (على نحو ما تفعله اليوم في العمليات اليومية في كل أنحاء الشرق). لقد كانوا يمثلون الأصفار في بادئ الأمر بفراغات في الأعمدة ذات الصلة، ولكن حوالى سنة 1000 تم ملء هذه الفراغات بدائرة مفتوحة هي الصفر. وأمكن معالجة مشاكل معقدة جداً في عمليات الضرب وفي القسمة المطولة من دون استخدام أي رموز بوصفها حدوداً على الرغم من معرفة جدول الضرب (وقد حدث ذلك مبكراً مع الكتابة)، وكان أمراً لازماً[13]. ومن الممكن القول بأن الإجراء المتعلق بالقسمة المطوّلة، وقد تطور في القرنين الثالث أو الرابع الميلاديين، انتقل من هناك إلى أوروبا ليصبح جزءاً من طرائق مستخدمة في الصف الدراسي. وكما يلاحظ بلوندن (Blunden) وإلفن (Elvin)، فإن الرياضيات

---

(12) Caroline Blunden and Mark Elvin, *Cultural Atlas of China* (Oxford: Phaidon, 1983), p. 194.

(13) Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, 7 vols. (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1954-2004), vol. 3: *Mathematics and the Sciences of the Heavens and the Earth*.

الصينية العليا في العصور الوسطى كانت الأكثر تقدماً في العالم، لكن انهيارها اللاحق جاء ليشكّل أحد طلاسم التاريخ الثقافي[14]. وهذا الانهيار لا بد من وضعه مقابل التقدُّم المعاصر للغرب، بالضبط كما أن التقدّم لا بد من وضعه بدوره مقابل الانهيار الذي شهدته أوروبا قبل ذلك مع المنجزات التي كان قد حققها الشرق. وبصرف النظر عن أي أسباب إيجابية لأوجه التقدّم التي أحرزها الغرب في المعرفة الرياضية، فإن ثمة مشاكل ذات نسق تقني هي التي أوقفت تقدم الشرق. وربما تكمن إحداها في حقيقة أن رقعة العدّ، على خلاف حساب الورقة والحبر، لم تترك سجلاً لمراجعته أو لإمعان التفكير فيه. وكان الافتقار إلى نظام مؤسسي واضح للرموز يعني وجود «قيود كامنة بشأن كيفية المواصلة»، فضلاً عن تقييد استكشاف بعض المشاكل الأقل «واقعية». ومن ناحية أخرى، فإن المحاسبة الصينية تطورت بالفعل لتنتج نطاقاً متخصصاً من الأعداد الذي يرمي إلى محاولة منع الغش، وفي كل حال لم يظهر أن الأعمال التجارية قد تأثرت بصورة سلبية.

ومن المشاكل الكبرى ما يكمن في الطريقة التي يتم بها التعبير عن هذه التطورات. إن بلوتز (Blotz) يراها ملمحاً رئيسياً في منجزات الغرب، بمعنى «نظرة علمية فريدة»، أي أنها لم تكن مجرد تراث، بل كانت «نظرة» وربما كانت عقلية. وفي مؤلفه عن التجارة الآسيوية (1978)، يعزو شودوري (Chaudhuri) أحد جوانب عجز الهند عن التطور إلى ثورة صناعية في القرن الثامن عشر إلى حقيقة أنه لم يكن يوجد «أي تقدُّم ملحوظ في المعرفة العلمية على مدى عدة قرون، كما أن الجهاز الثقافي الذي يتولى أمر التسجيل والتوزيع بصورة

(14) Blunden and Elvin, Ibid., p. 197.

منهجية للمهارات الموروثة كان معيباً إلى حدٍّ بالغ»[15]. وإذا ما أعدنا صياغة ملاحظات بلوتز من ناحية تراكم المعرفة العلمية، على نحو ما يفعل شودوري، نصبح أقل جنوحاً إلى التركيز على «الفرادة» (التي تصبح إما فاقدة للمعنى أو حافلة بالخطر) أو على «التأصيل» وهو مفهوم يضع التطور عند مستوى «العقليات» (Mentalities). وبطبيعة الحال، فالعمليات العقلية ذات صلة بالموضوع، ومن الواضح أنها أثّرت في تأسيس المعرفة، ولكن الحديث عن العقليات والرؤى، بل حتى الثقافة أيضاً في هذا الصدد يجنح إلى التعميم المبالَغ فيه للأنشطة الإبداعية (حيث لا يشارك جميع أفراد المجتمع)، ثم يضع ذلك عند مستوى يقول بأن الآخرين لا يستطيعون تحقيقها لأنهم لا يمتلكون الخصال الصحيحة. لهذا جاءت مناقشتي لوضع العمليات المعرفية على مستوى القدرات، وليس على مستوى الإمكانات، ومن ثم التهوين من سرعة التغيُّر، بل حتى من احتمالات هذا التغيُّر أيضاً[16].

ومرة أخرى، ظل مكان وتوقيت «ثورة» المعرفة في أوروبا أمراً موضع خلاف، فدارسو القرون الوسطى يؤكدون مساهمة القرن الثالث عشر الميلادي، فيما يؤكد مؤرخو العصر الحديث مساهمة عصر النهضة وما بعده، بينما يؤكد الفلاسفة على نمو التعلُّم في «عصر العقل» وعصر التنوير في بريطانيا الذي تبع استعادة الملكية.

(15) Kurti N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1660-1760* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1978).

(16) Jack Goody, *The Logic of Writing and the Organization of Society*, Studies in Literacy, Family, Culture, and the State (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986), p. 246.

وكما هو الحال مع التغيُّرات في مجال التجارة والتمويل، وفي الملامح الأخرى التي تدارسناها، فإن هذا التذبذب بين صفوف المؤرخين لا بد من أن يولّد تردّداً إزاء مقولات الانقطاع أو الاستمرار، على الأقل عند مستوى العقليات أو على صعيد الهيكل العميق للثقافة، لأن هذه التغيُّرات تبدو وكأنها حدثت عبر فترة أطول مما تسمح به معظم النظريات التي تقول بـ «الثوري أو الانقطاع أو المراحل»، وفي الوقت نفسه فإن نظرية الاستمرارية تصبح مهددة عندما لا تقتصر التحولات التي وقعت على بلد واحد.

إن هذه المناقشة بحاجة إلى أن تراعي عنصراً آخر. وكما رأينا، ففي عدد من المجالات كانت المعرفة الأوروبية في العصور الوسطى متخلفة نسبياً إذا ما قورنت بالمعرفة في الصين، وهو أمر لم تشهده الفترة الكلاسيكية. وما يسميه نيدام بالانقطاع الكبير حدث بين القرنين الثاني والخامس عشر الميلاديين. وحتى بعد الرؤى النفاذة والإنجازات الكبرى التي حققها اليونان، كانت الصين (أكثر تقدماً من أوروبا) في الرياضيات والفلك ونظرية الجزر والمدّ والجغرافيا البشرية ورسم الخرائط الكمّية والحفريات الأرضية حتى «بداية ظهور العلم الحديث»[17]. وعليه، فعندما حدث التوسع بالفعل اتخذ مبدئياً شكل «الثورة». ويرجع ذلك جزئياً إلى الركود الذي كان قد سبق. وفي مرحلة الإحياء التي لحقت هذا العصر مقابل تاريخ من «التخلُّف» لم تكن العناصر الفاعلة مقيّدة بالطريقة نفسها التي كانت شائعة في أوساط ثقافية أخرى على الأقل عقب حدوث انشقاق عن الأعراف

---

(17) Needham, *Science and Civilisation in China*, vol. 3: *Mathematics and the Sciences of the Heavens and the Earth*, p. 623.

وهو يفضل المشاريع التي عالجها حتى ذلك الوقت، ويصدق الأمر نفسه على علم الزلازل (ص 626)، وعلم المعادن (ص 646).

المحلية الكبرى. وربما كان مذهب البيوريتان ودراسة الكتاب المقدس ينطويان على القليل من العون الإيجابي، ولكن المذهب البروتستانتي بمعناه الأوسع، فضلاً عن أنشطة الحركات الإصلاحية الأخرى، كان يعني في مجمله أن هذه العناصر الفاعلة في الأمور الدنيوية أيضاً حرة من القيود التي كان قد فرضها نظام قائم راسخ، سواء بصورة ظاهرة من خلال الرقابة، أم بصورة مضمرة من خلال السيطرة على نُظم المعرفة[18]، أو ببساطة بحكم القصور الذاتي. وبهذا، فأي تحريك في الأواني بأسلوب تأثير هوثورن (Hawthorne) أدّى إلى ارتفاع في مستوى الإنتاجية[19]. إن «الحرية» من القيود الدينية أثّرت في عدد واسع من الأنشطة، ومن ذلك مثلاً أنها حررت نفسها من قيود الكنيسة الكاثوليكية، ما كان يعني إعادة التفكير في ترتيبات الزواج بما في ذلك مشكلة «الزنا»[20]. وبطريقة مماثلة، فإن التخلص من القيود البابوية كان يعني في حدّ ذاته تحرير إنجلترا وهولندا لكي تسعيا لكسر احتكارات التجارة في غرب أفريقيا وغيرها من الأماكن

---

(18) عن تطبيق هذا القول على «الثورة العلمية» في إنجلترا، انظر: Christopher Hill, *The Century of Revolution, 1603-1714*, A History of England; v. 5 (Edinburgh: T. Nelson, [1961]); H. F. Kearney, «Puritanism, Capitalism, and the Scientific Revolution,» *Past and Present*, vol. 28 (1964), and Theodore K. Rabb, «Puritanism and the Rise of Experimental Science in England,» *Journal of World History*, vol. 7 (1962).

(19) هذه الإشارة إلى إلتون مايو ودراسته عن أعمال شركة هوثورن الغربية للكهرباء في شيكاغو (1927-1932)، انظر: George Caspar Homans, *The Human Group*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London) (London: Routledge & K. Paul, [1951]), chapter 3.

(20) Jack Goody, *The Development of the Family and Marriage in Europe*, Past and Present Publications (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

التي كان البابا قد منحها لكل من إسبانيا والبرتغال. لم يعد تجّارهما يأتون ليندرجوا تحت الوصاية الكهنوتية، بل أصبحوا أحراراً لكي يتاجروا في أي مكان وبأي شيء، بما في ذلك بيع الأسلحة إلى «الوثنيين»، وكان ذلك محظوراً على الكاثوليك. وفي شمال غانا كانت البنادق تُعرف حتى اليوم بأنها «بنادق الدانمارك» (Dane Guns) بما يعني أن أصلها بروتستانتي. وللحصول على هذه الحرية لم يكن من الضروري اعتناق البروتستانتية، بل يكفي أن يكون المرء غير كاثوليكي، ولم يكن ذلك لأن البروتستانت كانوا «مجبرين على الحرية» بحكم ديانتهم، بل لأنهم كانوا متحررين من العديد من القيود لمجرد رفضهم المذهب الكاثوليكي[21].

وفي أوروبا وآسيا على السواء كانت الثقافات التي تستخدم القراءة والكتابة والنوعية المنفتحة ذاتها نسبياً، هي التي دخلت تحت سيطرة التجار أو البلاط الحاكم بدلاً من سيطرة الكنيسة. وبصورة خاصة، فإن وجود الثقافات الفرعية للتجار التي كيَّفت وطوَّعت بعض ملامح البلاط، فضلاً عن تطوير ثقافات أخرى، هو الذي ميَّز تلك المجتمعات عن نظيرتها في أفريقيا. وليس معنى ذلك القول بأن التجار الأفارقة لم يكن لديهم هوية منفصلة، ففي غونجا (Gonja) على سبيل المثال كان تجار المسافات الطويلة من المسلمين الذين وجدوا كجماعة متميزة، ولكنها لم تكد تشكّل ثقافة فرعية مستقلة اللهم إلا من الوجهة الدينية. ومن المؤكد أنهم لم يطوروا ثقافة علمانية مستقلة بالطريقة التي حدثت في هانغزو (Hangzhou) أو أحمد أباد أو أوساكا (Osaka)، أو في لندن حيث ساد المستوى

(21) Emile Durkheim, *De La Division du travail social: Etudes sur l'organisation des sociétés supérieures*, bibliothèque de philosophie contemporaine (Paris: F. Alcan, 1893).

نفسه إلى حدٍّ كبير من التعقيد والإنجاز[22]. وفي واقع الأمر، فإن التطورات المتوازية بشكل عام للثقافات التجارية، ومنها على سبيل المثال المسرح في أوروبا والصين واليابان حيث تمثل ملمحاً بارزاً للغاية، وإن كان يتجاهله معظم التاريخ الاجتماعي أو الثقافي.

وعليه، فإذا ما كان الغرب قد أحرز بالفعل منجزات مهمة في مضمار المعرفة عقب عصر النهضة، فإن هذه المكاسب كانت ترجع جزئياً إلى ازدهار السوق، وإلى تطويع الطباعة المتحركة لكي تتكيّف مع نصٍ مكتوب بالحروف الهجائية، كما أن كثيراً من هذه المنجزات الكبرى في الاقتصاد والتعليم والفنون سبق أن سُجِّلت في الشرق[23]. ومن الواضح أن هذه المنجزات لم تكن تتصل من قريب أو بعيد بالبروتستانتية، ولا علاقة لها إلا بأسباب واهية مع أي أيديولوجية

---

(22) عن هنخسو انظر: Rowe, *Hankow: Commerce and Society in a Chinese City, 1796-1889*;

وعن أحمد أباد، انظر: Gillion, *Ahmedabad: A Study in Indian Urban History*;

وعن لندن، انظر: Sylvia Lettice Thrupp, *The Merchant Class of Medieval London, 1300-1500*, [Ann Arbor Paperbacks; no. AA 72], [A Reduced Photographic Reprint of the Edition of 1948] ([Ann Arbor, MI]: University of Michigan Press, 1962),

وعن أوساكا، انظر: William B. Hauser, *Economic Institutional Change in Tokugawa Japan: Osaka and the Kinai Cotton Trade* ([London]: Cambridge University Press, [1974]).

(23) عن الطباعة في الصين التي كانت متاحة بالفعل على مدار قرون، انظر: Paul Pelliot, *Les Débuts de l'imprimerie en Chine*, His Oeuvres posthumes, 4 Pelliot, Paul, 1878-1945. Oeuvres posthumes; 4 (Paris: Impr. nationale, librairie d'Amérique et d'orient, 1953), and Tsuen-Hsuin Tien, «Paper and Printing,» in: Joseph Needham, *Science and Civilisation in China: Vol. 5 Chemistry and Chemical Technology: Part 1 Paper and Printing* (New York: Cambridge University Press, 1985).

دينية. ومن ناحية التعليم، تواصلت المحاولات من جانب البلاط الصيني، ومن جانب النبلاء والعلماء أنفسهم لكي يجمعوا على صعيد واحد نتائج البحث العلمي كما في موسوعات السونغ (Song)، وهو ما يراه هاوكس (Hawkes) اختراعاً صينياً بالدرجة الأولى. وكانت هذه الأعمال التي سجّلت موسوعات للمعلومات عن العالم متباينة في شكلها ومضمونها، وكذلك في من قام بتأليفها.

وقد بلغت إنجازاتهم حداً كبيراً في تشكيلة متنوعة من الميادين العملية إلى درجة أننا عندما ننظر إلى وصف الصينيين في القرن الرابع عشر الميلادي لآلة تُستخدَم في صناعة الغزل وتجهيز خيوط الغزل ويمكن تشغيلها بواسطة الإنسان أو الحيوان أو بساقية مائية، فإن إلفن (Elvin) لم يملك سوى أن يُذكّر بالاختراعات الإنجليزية في القرن الثامن عشر. وهذا يفضي به إلى السؤال عن السبب الذي جعل أوروبا في مرحلة لاحقة بدلاً من الصين في مرحلة مبكرة هي مسرح ثورة صناعية في إنتاج المنسوجات[24]. وقد صاغ إجابته في عبارات «فخ التوازن الرفيع» (The High-level Equilibrium Trap)، وأدّى ذلك إلى أن وُجِّهت دراسته لا إلى تخلّف الصين في عصور سبقت، ولكن إلى «أسباب انهيار الاختراع في صناعات المنسوجات الصينية التقليدية». وهكذا تصبح التفسيرات التي تشير إلى غياب العقلانية والابتكارية، أو موهبة تنظيم المشاريع غير ذات صلة، لأن كل هذه الملامح لا بد من أنها كانت متوافرة في الفترة الأسبق زمنياً.

(24) M. Elvin, «The High-Level Equilibrium Trap: The Causes of the Decline of Inventions in the Traditional Chinese Textile Industries,» in: William E. Willmott, ed., *Economic Organization in Chinese Society*, Studies in Chinese Society (Stanford, CA: Stanford University Press, 1972), p. 137.

يمكن النظر إلى هذه المناقشات في حدّ ذاتها، أو بوصفها تمثّل الاتجاه المفهوم، ولكن المغلوط من جانب الأوروبيين إلى درجة المبالغة في مساهمتهم الشاملة لصالح المجتمع العالمي، بل لصالح «الحضارة الغربية» أيضاً. وهذا اتجاه عزّزته المنجزات التي لا شك في أنها تحققت في الماضي ببلدان قليلة. وينطوي هذا التضخيم للذات بالحتم على تهوين من شأن الآخرين، إذ إن مدح الذات هي لعبة مكسوبة على طول الخط.

في ضوء هذه الحالة لا يجدي التفكير بشأن العوامل العميقة والمتواصلة من الناحية الثقافية، ومنها مثلاً النزعة الفردية التي تنطوي على تصوّر يقول بسبق الغرب بصورة شبه متواصلة أو محاولة عزل أي سياق «ضروري» للأحداث التي مرّ بها الغرب منذ «المجتمع القديم» إلى مرحلة «الإقطاع» وما بعده. وبدلاً من ذلك، فنحن بحاجة إلى مراعاة التراث المشترك للعصر البرونزي، وأن نسأل أنفسنا بشكل أكثر تحديداً عن العوامل التي أتاحت للشرق أن يتقدم في فترة ما وفي مجال ما، فيما أتاحت للغرب أن يتقدم في فترات أخرى ومجالات أخرى. وهذا مشروع مختلف تماماً عن ذلك الذي يفترض أن الغرب مميز بتوافر أو نمو عنصر العقلانية (أو بشكل خاص من أشكال العقلانية)، أو بملامح مماثلة ومتفردة بذاتها.

ومن هذه الملامح التي خضعت للتفرُّد كانت الألفبائية الإغريقية، وهي تطوّر مهم لا شك فيه. وقد ركز كثير من دعاة مذهب الإنسانيات الغربي (بما في ذلك كاتب السطور) على الهجائية اليونانية (السواكن وحروف العلّة)، وقابلوا بينها وبين النُظم التصويرية التي كانت هياكلها أقل تطوراً وكانت سائدة في شرق آسيا وغربها. ولكن فيما كانت هذه الأعراف أكثر تعقيداً في معالجتها، بمعنى أقل سهولة في التعامل معها بطريقة تعريفية واستقصائية من نظيرتها التي

تعتمد على الحروف الهجائية، إلا أنها أتاحت كثيراً من المزايا التي يمكن أن يتيحها أي شكل من أشكال الكتابة للمجتمعات الإنسانية بوصفه وسيلة من وسائل التواصل، وسبيلاً لخزن واسترجاع المعارف، وأسلوباً لتشجيع تقنيات جديدة تُستخدَم لمعالجة تلك المعلومات. وهذه الأشكال من الكتابة أتاحت مراكمة المعرفة والتوفيق بين عناصرها ووضع هذه العناصر في صيغ متبلورة، فضلاً عما نجم عنها من أثر عميق بالنسبة إلى أنواع الإبداع الفني.

وقد حدث تطوير الكتابة في مجتمعات نعمت بحياة حضرية متطورة خلال العصر البرونزي عندما نشأت أشكال أكثر تقدماً في مجالي الزراعة والحرف اليدوية. وفي إطار هذه العملية، كان ثمة ترابط وثيق بين العنصر الاقتصادي والعنصر «الثقافي»، إذ كان كل منهما يغذي الآخر. وجاءت أوجه التماثل العريضة بين الشرق والغرب (الإشارة هنا لا تعني إنكار أي فروق كثيرة كانت بينهما) لكي تتعارض مع ما كانت تشهده أفريقيا السوداء التي افتقرت حتى الآونة الأخيرة سواء إلى الزراعة المتقدمة أم إلى الكتابة (باستثناء ما تطوّر تحت تأثير الإسلام). ولقد تدارسْتُ في السابق تلك التماثلات العريضة في أوروبا وآسيا في ظل تأثيرات العائلة والأغذية والزهور. وفي كتابين أصدرتُهما سابقاً طرحت، على مستوى التجمّعات البيتية، فكرة الأسرة في آسيا التي كانت تماثل نظيرتها في أوروبا بعدد من الأساليب المهمة التي كثيراً ما لقيت تجاهلاً[25]. وتلك مقولات

(25) Jack Goody: *Production and Reproduction: A Comparative Study of the Domestic Domain*, Cambridge Studies in Social Anthropology; 17 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1976), and *The Oriental, the Ancient, and the Primitive: Systems of Marriage and the Family in the Pre-industrial Societies of Eurasia*, Studies in Literacy, Family, Culture, and the State (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990).

تعرّضت لها من زاوية مختلفة في الفصل السادس، حيث أشرت إلى أن تركيبة الأسرة المعيشية والعلاقات بين الأشخاص والاستراتيجيات العائلية والاقتصاد المنزلي هي عناصر لا تنفصل في هيكلها على نحو ما هو حاصل بالنسبة إلى التصنيفات المزدوجة أو النظريات الثنائية. وعلى سبيل المثال، ففيما توجد فروقات مهمة على صعيد تجمعات القرابة الأوسع نطاقاً (مثل السلالة أو العشيرة)، فإن هذه التباينات لا تبدو وكأنها أثرت كثيراً في تطوّر العمليات التجارية والصناعية، أو على تراكم نظم المعرفة، ولا حتى على مستوى الأداء «الثقافي». والحق أن روابط القرابة في الصين ربما تكون قد أفضت في حدّ ذاتها إلى تنظيم المشاريع التجارية وإدارة المدارس وترتيب الاحتفالات التي اتسمت بمظاهر شتى.

وفي دراسة أخرى حاولتُ مقارنة «الإنجاز الثقافي» على مستوى الطهي، وأشرت إلى أن أشكال الطهي في إطار المجتمعات الأفريقية كان بينها فروقات ضئيلة: في أغلب الأحيان، حتى في ظل الممالك التي شهدتها القارة، كان طعام الرؤساء والعامة متماثلاً في معظم الأحيان. لكن في الدول المعقَّدة في آسيا وأوروبا نجد مطبخاً راقياً متطوراً ومتميزاً (وإن لم يكن منفصلاً تماماً) عن الطعام الذي كان يتناوله العامة أو يُقدّم في المناسبات الاعتيادية. ومن سُبل التعبير عن هذه النقطة، وإن لم يكن مُرضياً تماماً، القول بأن أشكال الطهي كانت متماثلة من الناحية الهيكلية، ولكنها كانت مختلفة من الناحية الثقافية، وكان ممكناً الوصول إلى صيغة أفضل من دون اللجوء إلى هذه المصطلحات المعقَّدة[26]. وفي الآونة الأحدث طرحت مقولة

(26) Jack Goody, *Cooking, Cuisine, and Class: A Study in Comparative Sociology*, Themes in the Social Sciences (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1982).

مماثلة في ما يتعلق بثقافة الزهور، إذ وجدتها متصلة بصورة هامشية فقط بأفريقيا السوداء، ولكنها كانت متطورة إلى حدٍّ كبير في الدول الرئيسية في كل من آسيا وأوروبا[27].

وثمة رابطة وثيقة بين الطعام و«جماليات» البستنة بالنسبة إلى الاقتصاد، أو إلى وجود فائض من المواد الغذائية العادية. وعلى الرغم من أن هذا لم يكن العامل المهم وحده، إلا أنه أتاح إنتاجاً متخصصاً واسع النطاق، وتمييزاً يتم على أساس تسلسل هرمي. وهذا التسلسل الهرمي للعرف صاحَبَه ردّ فعل مثير للاهتمام تمثَّل في ازدواجية على مستوى الفرد، وتناقض على مستوى النظام الاجتماعي. كان وجود ثقافات فرعية «ذات أساس طبقي» ضمن مجتمع بعينه يتيح إمكانية معارضة ظاهرة تقوم على أساس تناقضات غير مباشرة بين العضوية المشتركة داخل مجتمع (ولغة) ما وبين الأعراف المختلفة وسُبل الحصول على الموارد المتاحة للفئات المختلفة. تلك هي مشكلة التزامن بين الوحدة والتشتت في الثقافة، ومشكلة المساواة والطبقية، ومشكلة الانتماء والاستبعاد. وفي رأيي، إننا نستطيع أن نجد مشاكل مماثلة في المجتمعات التي افتقرت إلى الكتابة، كما هو الحال في أفريقيا، ولكنها ما زالت إلى حدٍّ ما مشاكل غير ظاهرة. وفيما يتم التعبير بصراحة وكتابة عن هذه الشواغل في المجتمعات الرئيسية في أوروبا وآسيا حيث لا يقتصر الأمر على زيادة أهميتها، بل أيضاً على اتساع الاستجابة لها، فإنها تصبح المادة التي يتعامل معها الفلاسفة والكهنة والمصلحون، في حين أن مشكلة اقتناء الثروات يجسدها تراث بديل في ثقافات الترف[28].

---

(27) Jack Goody, *The Culture of Flowers* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1993).

(28) هذا الموضوع يتم التطرق إليه في كتاب: Goody, *Cooking, Cuisine, and Class: A Study in Comparative Sociology*, pp. 147 ff., =

تتسم هذه الأوضاع بأنها تنطوي على المشاكل والمنجزات المختلفة المرتبطة بتوسيع فرص متباينة للحصول على الموارد الشاسعة من دون أن يكون معنى ذلك التأكيد على حتمية اقتصادية، وقصاراه الادّعاء بأنه في العصر البرونزي، بما انطوى عليه من ثورة حضرية، كان الأمر يتمثل في عامل أساسي أولّي على الأقل بالمعنى الزمني في ما يتصل بالتطورات التي نتكلم عنها. وشملت هذه التطورات تغييرات في وسيلة الاتصال (التي تم استهلالها باختراع الكتابة)، فضلاً عمّا جرى في نطاق الإنتاج الزراعي والحرفي على السواء.

ويكمن خلف عدد كبير من البحوث في مجالات علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا اتجاه كان سائداً ينحو نحو إهمال هذا التاريخ المشترك على مدار الفترة الطويلة التي انصرمت، وهو ما ساد أوروبا على مدار المئتي سنة الأخيرة، ويبدأ بمشكلة صعود وفرادة الغرب ذاته. ولقد جاء تطور الرأسمالية الصناعية وتطور الإنتاج الضخم على نطاق واسع باستخدام الآلات التي تعمل بالمياه أولاً، ثم بالبخار لأول مرة في أوروبا الغربية، وسبق ذلك منذ أربعمئة سنة أن تميّزت حركة النهضة الأوروبية، ليس فقط بتوسُّع كبير في أنشطة الغرب التجارية، ولكن أيضاً بنمو سريع للإنتاج الفني ولنظم المعرفة التي تركزت حول البلاط الملكي هنا وهناك، وتمت على يد أفراد البرجوازية ساكنة المدن ممن عملوا على تحرير أنفسهم باطراد من سيطرة الكهنوت.

لقد رأى البعض هذا التوسع المبكر على أنه يمثل مولد الرأسمالية. وليس من السهل تعريف مفهوم الرأسمالية، وقد حاول

= وفي الفصل الختامي من كتاب: Goody, *The Culture of Flowers,* ولكنه سيخضع لمزيد من تطوير في كتاب يصدر لاحقاً.

بعض المؤرخين الاقتصاديين أن يُحل المفهوم محل مفهوم آخر يقول بـ «مهارة تنظيم المشاريع» (Entrepreneurship)، أو يقول بـ «النمو»[29] (Growth). ومن خلال منظور مقارَن أطول أمداً من ناحية التاريخ وأوسع نطاقاً، فإن هذين المفهومين قاصران على ما يبدو، وكذلك تقصر في هذا الأمر كثير من التفسيرات. ومع ذلك يقال على نطاق واسع بين صفوف المؤرخين إن هذا التطور حدث أولاً في البندقية[30]. ويثير هذا الادّعاء من الناحية الإمبريقية مشاكل لأن نوعية التبادل والتجارة التي شهدتها أوروبا في أعقاب القرن الثاني عشر الميلادي لم تكن تختلف كثيراً عن تلك التي شهدتها القرون الأخرى على يد مجتمعات كثيرة تمتد من مصر إلى الصين. والذي تمثله أوروبا لم يكن مولداً، بل إعادة لمولد تجارة بحر متوسطية سبق أن كانت عاجزة على الاستمرار. وإما التبرير الذي يساق بالنسبة إلى اعتبار البندقية مهاداً للرأسمالية، فلا بد من أن يستند إلى الافتراض بأن النشاط التجاري كان السلف اللازم الذي سبق الثورة الصناعية التي شهدتها أواخر القرن الثامن عشر. ولكن ألم يكن هناك أشكال مكافئة أخرى من النشاط الاقتصادي في الهند أو الصين أو اليابان، وكانت بدورها منفتحة على الانطلاقة التي وفرتها الاستثمارات في رؤوس الأموال الثابتة في ظل النظام المصنعي؟

وثمة مشكلة تكمن في محاولة التوفيق بين الآراء العامة التي تتناول العالم، وهي «كثيراً ما تكون مزدوجة وأحياناً تكون متناقضة». وهي الآراء التي يطرحها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد

---

(29) Frederic C. Lane, «Meanings of Capitalism,» *Journal of Economic History*, vol. 29 (1969), p. 3.

(30) Frederic C. Lane, «Recent Studies on the Economic History of Venice,» *Journal of Economic History*, vol. 23, no. 3 (1963), p. 312.

وأصحاب نظريات التطور ممن يؤكدون الفروقات بين السوقي واللاسوقي، وبين حقائق النشاط التجاري وبعده النشاط الصناعي الذي كان يمارسه اليابانيون، ثم يمارسه كذلك الصينيون والهنود. وفي مناقشة متبصرة يشير تنبرغ (Timberg) (1978) إلى عيوب «مدرسة الفكر السائد بين الذين يكتبون عن تنظيم المشاريع التجارية»[31]، إذ يتكلم عن «الحتمية السيكولوجية» عند كتّاب مثل فيبر ومكليلاند (McClelland). إن كون طروحاتهما خارجة عن السياق الذي توضحه التطورات اللاحقة في تلك المجالات ربما يطرح أمامنا تعديلات مرحلية على النظرية لتتكيف مع الملاحظة، وبما يفضي إلى عددٍ من المقالات التي يمكن لعنوان أحدها أن يكون ممثلاً لما نقول، وهو «الأخلاقيات البروتستانتية وطائفة البارسي». وفي المناقشة الثاقبة التي طرحها بشأن تطور الرأسمالية، يسترعي فيبر الاهتمام إلى الصلة المنتقاة بين تلك المؤسسة وبين الأخلاقيات البروتستانتية، ويدعم رأيه باستقصاء للقواعد السلوكية الاقتصادية التي تتبع في الأديان العالمية الرئيسية الأخرى، ليجد أن هذه القواعد غائبة. ومنذ ذلك الحين دأب الباحثون على اكتشاف أن الأخلاقيات البروتستانتية موجودة في كل مكان وفي لا مكان.

بيد أن الإحالة إلى فكرة العقلية المتميزة التي ينطلق منها هذا التفسير ما لبثت أن خضعت لانتقادات حادة في أعمال لويد (Lloyd) (1990). وتتمثل الإشكاليات التي تحوط هذا المفهوم في أنه يميل إلى الافتراض (على الرغم من أن هذا الأمر ليس أساسياً بصورة مطلقة) بوجود تحوّلات شاملة من هذا النوع من اللاعقلاني إلى

(31) Thomas A. Timberg, *The Marwaris, from Traders to Industrialists* (New Delhi: Vikas, 1978), p. 16.

العقلاني، أو من عالم السحر إلى ساحة العلم، على الرغم من أن ما نجده في هذا السياق هو تفسير للمتعارضات، أو على الأفضل تفسير للبدائل. وعلى سبيل المثال، فإن المنجّم جيرولانو كاردونو (Girolano Cardono) (1501 ـ 1576 م) لم يكن فقط رياضياً ولا طبيباً ولا منجّماً، بل كان كذلك مؤمناً بالمصادفة العارضة.

وفي كتابه يجري لويد دراسة تتسم باللماحية والذكاء للعلوم عند اليونان والصينيين، مؤكداً الاختلافات المبكرة التي تتصل بما تم من منجزات أوروبية لاحقة في نظم العلم. ويلفت لويد الانتباه إلى عدد من الملامح التي اشترك فيها العلم اليوناني والفلسفة اليونانية مع الأشكال التقليدية للمعرفة التي كانا يهدفان إلى الحلول محلها. لكن الاختلافات التي يراها في مجال بعينه اختلافات كبيرة من حيث «درجة الوضوح والإدراك الذاتي للاستفسارات المطروحة»[32]. ويرى هذا التحوّل راجعاً ليس إلى تغيير في العقلية، ولكن إلى تعريف ذاتي لأسلوب البحث الذي يتوقف على غرضه الجدلي. ولهذا، فهو يربط بينه وبين النظام السياسي والمحاكم القانونية التي كان اليونان قد اكتسبوا فيها خبرة من حيث المرافعة والإقناع. ومع ذلك، فهو يعترف بأن كثيراً من تلك الملامح يرجع زمنياً إلى الفترة القديمة[33].

وفي رأي لويد، فإن الجوهري بالنسبة إلى العلم اليوناني لا يتمثل في أن اليونان اخترعوا الطب أو الرياضيات أو الفلك (وهذا ما لم يفعلوه)، بل لأنهم كانوا الأوائل في الغرب الذين «باشروا تحليلاً واعياً للذات لموقع وطرائق وأسس هذه البحوث، وكانوا أول من

---

(32) Geoffrey Ernest Richard Lloyd, *Demystifying Mentalities*, Themes in the Social Sciences (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990), p. 8.

(33) المصدر نفسه، ص 60.

أثار بدقة أسئلة النسق الثاني»[34]. وهذه حقيقة لا مراء فيها بقدر ما يتعلق الأمر بصياغة ظاهرة للكلمة المكتوبة. ومع ذلك يصعب أن نرى في ضوء هذه المنجزات الاستثنائية لليونان أن بعض هذه الأسئلة لم تكن مثارة في سياق اكتشافات ما بين النهرين حتى إذا لم تكن قد حُفظت بالخط المسماري، بل إن صعوبات هذا النظام من شأنها أن تثني العزائم عن تأملات متعمقة بشأن الطرائق التي كانت مستخدمة من قبل. وعلى صعيد عام للغاية نستطيع أن نرى تعزيز هذه المناقشة بفضل الكتابة التي تدعم ما يصفه لويد بحق بأنه الوعي الذاتي (مردودية الكتاب بتعبيراتي الخاصة) مع معالجة ما وصفته بأنه جعل الباطن ظاهراً، لأن معظم هذه العمليات موجودة بشكل جنيني في المجتمعات الشفوية حتى المقارنات بين المعالجات التي باشرها العشّابون وبين تقديم القرابين. ومن المؤكد أن عناصر اللاأدرية في الثقافة اليونانية يمكن معاينتها في الحوار السياسي ـ القانوني، ولكنها بدورها كانت موجودة في بعض الثقافات الشفوية حيث ازدهرت البلاغة[35]. ولا شك في أن هذا الإحساس بالذات له جذوره الكثيرة في الثقافة اليونانية، ولكن منها ما يرجّح أن يتمثل في الحجج الواضحة التي كانت تكفلها الكتابة، وخاصة التيسيرات الأكبر على شكل الحروف الهجائية والعروض المكتوبة على البردي، ما أفضى إلى وجود تلك المجموعات الحافلة للغاية من المؤلفات التي تحتشد بها مجموعة لويب (Loeb).

وينظر لويد إلى مفهوم البرهان الدقيق، أو على الأقل البرهان الهندسي، على أنه اختراع يوناني يتصل بهذه الأفكار المنهجية،

---

(34) المصدر نفسه، ص 58.

(35) Maurice Bloch, ed., *Political Language and Oratory in Traditional Society* (London; New York: Academic Press, 1975).

ويقبل بأن الهنود طوروا طريقة هندسية في سياق بناء المذبح في المعبد. وفي هذا السياق أثبتوا ثقة في النفس إزاء معالجة «المشاكل المتصلة بمساحات المربع والمستطيل وشبه المنحرف والمثلث القائم الزاوية» على أساس معرفة هندسية واسعة النطاق. ولكن الذي يُشك فيه هو وجود مفهوم واضح وصريح للإثبات في مرحلة سلباسوترا (Sulbasutra) (بين عامي 500 و100 قبل الميلاد) لأن هذه المرحلة لم تستطع التمييز بين النتائج المقرَّبة والنتائج الدقيقة (على الرغم من أنهم أحياناً وصلوا إلى النتيجة الأخيرة)، كما أنهم «اهتموا بالنتائج العملية ولم يبدوا اهتماماً مباشراً بإجراءات الإثبات على الإطلاق»[36]. وكما يدرك لويد، فتلك فكرة ضيّقة إلى إجراءات الإثبات، فمن الممكن أن نمضي قُدماً في مجال العلم من دون أن يتم بالضرورة استخدام المعايير الدقيقة التي صاغها أرسطو واستخدمها إقليدس. ومن الحق، كما يوضح هو بنفسه، أن الالتزام بهذه الإجراءات قد يفضي إلى العجز عن تحقيق إمكانات أخرى.

وعلى نحو ما يفعل لويد، فما يبدو وجيهاً في النقاش، أنهم ميّزوا بصراحة بين الطرح الاستعاري والطرح الحرفي[37]. ومن ناحيتي، فسوف أدفع بقوة قائلاً إن الثقافات كلها يمكنها هذا التمييز بصورة غير مباشرة، وهي مُلزَمة بذلك بحكم استخدام اللغة في حدّ ذاتها. وقد استخدَمت مصطلحي «التمييز» (Distinction) و«التفرقة» (Differentiation) لكي يتلاءما مع ما يشير إليه لويد من وضع التمييز، ثم استخدام هذا التمييز. وعندي أن التمييز هو مصطلح منطقي، أما استخدامه فهو يعني بالنسبة إلى لويد عدم توافر

(36) Lloyd, Ibid., p. 104.

(37) المصدر نفسه، ص 14.

المصطلح بحد ذاته، لكن التمييز يمكن الوصول إليه شفوياً بغير استخدام كلمة دقيقة. إن الفرنسيين لا يملكون مثلنا كلمة خاصة تصدق على لحم ضأن موضوع على المائدة (لأننا كيّفنا وحوّلنا المصطلحات من جذورٍ أنغلوسكسونية ورومانسية في ظل ظروف اجتماعية ـ اقتصادية محدَّدة)، ولكن ليس من شك في أنهم يستخدمون نوعاً من التمييز بين الشاة الحيّة والشاة المذبوحة. ويمكن وصفه بأنه تمييز صريح حتى ولو لم تتخذ هذه الصراحة شكلاً معجمياً.

والمشكلة العامة، كما يراها لويد، لا تتمثل في كيفية اكتساب ذهنية جديدة، ولكن في الظروف التي يمكن في ظلها أن تقوم منافسة معيَّنة بين أصحاب المعرفة. وفي هذا السياق، فإن وجود فئات مصنَّفة يصبح أمراً أساسياً بالنسبة إليه: «من الواضح أنه حين لا تتوافر فئات صريحة كتلك الفئات، فإن طرح الأفكار والمعتقدات يكون أقل مدعاة لنشوء نمط معيَّن من التحديات»[38]. وكما يعترف من جانبه، ففي ما يتعلق بالنوير (Nuer) في جنوب السودان، لا تعدّ الثقافات الأخرى محصنة تماماً إزاء التحدي، وخاصة من جانب الباحث الأنثروبولوجي. ولكن في أي حال، فإن هذه الحصانة المشروطة لا تعتمد على غياب التمييز الفئوي، بمعنى أنها تؤكد أكثر من اللازم كلمات منفصلة ومتميزة عن المفاهيم. وهذا انتقاد يمكن أن يوجهه المرء على الأقل إلى علم اللغويات الأنثروبولوجية. إن غياب مفهوم «الأزرق» مثلاً لا يعني أن اللون الأزرق ليس معترفاً بوجوده، ومع ذلك فمن الواضح أن نشوء فئة محددة من اللون الأزرق يمثّل بدوره أمراً مهماً في ما يتعلق بالتاريخ الثقافي.

(38) المصدر نفسه، ص 25.

ويرى لويد إرهاصات من العلوم تتطور في كل من مصر وبابل والهند والصين. والسؤال هو إلى أي حدٍّ من ثم كان أفلاطون وأرسطو في رفضهما الاستعارة (على نحو ما حدث في القياس في حالة أرسطو) يعدّان مؤسسيْن لما يسمى «أسلوب جديد للاستقصاء»[39]؟ وهو يحاول الربط بين الإنجازات التي تحققت في العلم والفلسفة الإغريقية وبين التوصيف الجدلي للنظام السياسي، كما يعقد مقارنة ومناقضة مع الصين، إذ يرفض عن حق المناقشة على أساس القول بالعقليات، ويركّز على ما يصفه بأنه العمليات المعرفية. ويرى تماثلات («وفق نظرة أولى مسطّحة») في تطوّر «المصالح الواسعة في مجال الأخلاقيات والفلسفة الطبيعية والرياضيات، وجوانب من المنطق والنظرية المعرفية، وفي النقد الأدبي، فضلاً عن الطب والفلك. وبوسعنا أن نسوق أمثلة من الصين في فترات مختلفة، بين عدد كبير من الملامح الأخرى، عن الدراسة الواعية بشأن الطروحات الجدلية، إضافة إلى تطور بعض الأعراف النقدية والتشككية والأعراف الابتكارية الواضحة وممارسة الإثبات، وما يتعلق بذلك من مفاهيم في الرياضيات، ومفهوم للأسلوب البياني، على نحو ما توصف به مثلاً نوعية معيّنة من الشعر»[40]. وهو يلمح اختلافات مهمة في استخدامهم الجدل كوسيلة للنقاش بدلاً من المنطق الصوري في البحث العملي، وليس في البحث النظري أو التنظير المجرّد، كما يرى أن هذه الأساليب من النشاط الفكري مرتبطة بالظروف والتجربة السياسية المختلفة.

وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حدٍّ كبير بقدر ما يتعلق الأمر

(39) المصدر نفسه، ص 22.
(40) المصدر نفسه، ص 11.

بالاختلافات. ولكن ما أريد أن أهتم به في هذا السياق ليس الاختلافات التي طالما أبرزوها لكي تبرّر التخلف الظاهر للشرق، لكنني معنّي بأوجه الشبه الملحوظة التي يوضحها لويد. وفيما يمكن للاختلافات أن ترتبط بنوع النظام السياسي، إلا أن أوجه التماثل تبدو وكأنها تتصل أكثر بالحقيقة التي تفيد بأننا نتعامل مع مجتمعَين أفادا من «ثورة» عصر البرونز. وفي سياق هذه الأنشطة الثقافية تكمن المزايا تحديداً في تطوّر الكتابة التي ذُكر أنها تفعل بالضبط ما يراه لويد بوصفه السمة التي تتصف بها محاكم القانون، بمعنى أنها تجعل المضمَر ظاهراً من خلال الإحالة إلى عبارات الفرد ذاته (وكذلك عبارات الآخرين) وبأسلوب دقيق للغاية، وذلك نوع من الاستجابات العميقة التي قلّما تحققها المرافعات الشفوية في المحاكم.

ويأتي جانب من الاختلاف في التشديد بين لويد وبيني من اختلاف النقاط التي نبدأ بها بحثنا. إن لويد الذي ينطلق من دراسة مجتمع قديم عرف الكتابة يجنح إلى إدراك الاختلافات بين الهندسة الهندية أو الإغريقية مثلاً. لكنني أراهما متماثلتين بالمقارنة مع الحسابات الفراغية في جماعة أفريقية مثل اللوداغا، إذ يتم مسح المزارع وتحديد أبعاد أي بيت جديد باستخدام عصا من سيقان الذرة[41]. وعليه، فهو يحاول تبرير اختلافه على أساس الهيكل الاجتماعي ـ السياسي (وما يتصل بذلك من سياق الخطاب السائد)، بينما أنظر من ناحيتي إلى الاختلافات الأوسع في أسلوب الاتصال بين المجتمعات الشفاهية والمجتمعات الكاتبة.

وكما رأينا، فإن هذه التطورات المختلفة كانت تعزى من جانب

---

(41) عند الغونجا، يوجد ما يدل على حسابات فراغية أعمق في بناء المساجد وفي العروض البيانية في كُتب «السحر» الإسلامية التي جاءت من شمال أفريقيا.

العلماء إلى عوامل يدّعي الغرب بأنه يتفرد بها، ومنها مثلاً العقلانية (أو شكل خاص من العقلانية) والفردية وروح تنظيم المشاريع، وحتى أشكال العائلة، بحيث إن غياب هذه العوامل هو الذي أدّى افتراضاً إلى تقييد حدوث عملية مماثلة في الشرق. وتشكّل العائلة حالة نمطية في هذا الصدد، لأنه عندما تقدَّم اقتصاد اليابان تم تكييف هذه المقولة لكي تتلاءم مع المدخلات الجديدة المطروحة. لكن المشكلة تمثلت في أنهم ما إن عثروا على أوجه التشابه بين العائلة اليابانية والعائلة الغرب ـ أوروبية، ووضعوا هذا التماثل في تناقض مع حالة الصين، حتى بدأت الصين نفسها في الانطلاق. وعليه، أصبح يتعيّن علينا أن نتعامل مع صيغة كونفوشيوسية من الرأسمالية تتوقف على شكل العائلة (ويقرب ذلك تماماً مما كان عليه أمر التطور في اليابان). والآن تتهيأ الهند لتفعل الشيء نفسه. وعلى ذلك، سوف يقتضي الأمر تعديلاً مرحلياً جديداً يعتمد الهندوسية والأسرة الهندوكية المشتركة. وكما رأينا، فإن كثيراً من أوجه التطوّر التي استجدت على الهند في مراحل سبقت، تمت على يد الشركات العائلية، ما أفضى بالباحث رودنر (Rudner) في دراسته عن مصرفيي شتيار (Chettiar) لأن يتكلم عن روح جماعية للرأسمالية تتميز عن الروح الفردية في الغرب.

يشير هذا التمازج النظري إلى ضرورة أن نعاود النظر من جديد، لا إلى الشرق ولكن إلى الغرب بالدرجة الأولى، لكي نكتشف كيفية الوصول إلى تلك الافتراضات، وما إذا كان هناك ما يمكن أن نتعلمه نظرياً وعملياً مما يبدو وكأنه إساءة فهم لدور العائلة والقرابة في الشرق حيث المشاركة الأوسع نطاقاً للأقرباء، وحيث لم تعد هذه المشاركة عقبة إزاء التحديث، بل إنها انطوت في كثير من الأحيان على ميزة إيجابية، ولم تكن ذلك الحائل الذي تَصوَّره

أصحاب النظريات والمؤرخون الاجتماعيون السابقون. وبعد أن تابعتُ كتابات الذين تعرضوا لموضوع العائلة منذ القرن التاسع عشر، فإنني أتحول إلى الكتّاب المحدَثين؛ ففي كثير من جوانب علم الاجتماع الألماني - الأمريكي ساد اتجاه قوي لرؤية العائلة، لا بوصفها كياناً تضاءل حجمه في ظل الظروف الحديثة، بل بوصفها أصبحت كياناً تقل أهميته بقدر ما يتعلق الأمر بالهيكل الكلي للمجتمع، أو بصورة أدق بوصفها كياناً تتضاءل أهميته باطراد في المجال الاقتصادي، وخاصة في ميدان الأعمال التجارية. لقد كان فيبر من أوائل من طرح هذه الفكرة، ولكنها تطورت في كتابات تلكوت بارسون (Talcott Parson) الذي رأى الإنجازات على أنها تعود إلى توجُّهات قيمية تميِّز المجتمع الحديث، حيث حلّت محل علاقات القرابة، بكل خصوصيتها وأهميتها، علاقات ذات نوعية أكثر شمولاً. وفي إطار نظرية التحديث، فإن هذه الفكرة القائلة بالتقدّم المستمر مقترنة بالتحوّل من المجتمعات التقليدية إلى الحديثة ارتبطت بنمو التنظيم البيروقراطي الذي استعيض فيه عن الروابط الشخصية بتلك الروابط التي تستند إلى عنصر الإنجاز. وبالنسبة إليهم، فإن الغرب كان قد أنجز هذا التحوُّل، بينما لم ينجزه الشرق (في الخمسينات من القرن العشرين). وكانت فكرتي أن الغرب جنح إلى إساءة الفهم حتى لنفسه عندما رسم خطاً حاداً من التناقض بين فرديتنا وعقلانيتنا وأسرتنا النواة وبين جماعيتهم وعائلاتهم الممتدة. وهذه الخلافات ما زالت خلافات درجة، وليست خلافات نوع. وإذا ما كان لنا أن نستوعب دروس الشرق، فتلك الاختلافات لا تبدو ذات صلة عميقة مع منطلق التحديث.

وفي غالب الأحيان، فإننا عندما ننظر إلى سوسيولوجيا الغرب بالنسبة إلى العائلة (والأنثروبولوجيون ليسوا محصنين في ذلك)،

فكأننا نتعامل مع مواقف شديدة التركيز من الناحية الإثنية، وهي التي تؤثّر بالذات في التواريخ القومية. ويتضح ذلك على نحو خاص في حالة إنجلترا، فحتى عندما حاول أفضل مؤرخيها في القرن التاسع عشر أن يفسروا ما يعرف بأنه ميزة اقتصادية مرحلية، كانوا يعزونها دائماً إلى عوامل هيكلية راسخة. إن إعلاء الفرد لنفسه معناه تهوين الفرد من شكل الآخرين سواء كانوا فرنسيين أم أوروبيين شرقيين أم شرقيين بصورة أعم. وفي هذه الفترة، كانت ثمة ميزة مرحلية على الأقل بررت قدراً من هذه النزعة المركزية الإثنية، ولكن هذه الميزة ما لبثت الآن أن تبدّدت بصورة فاعلة.

وقد أخطأتْ مثل هذه المحاولات عندما شدّدت على تفسير الملامح التي لم تكن مقتصرة على الغرب، ولا هي جوهرية باستمرار لنمو الرأسمالية الصناعية. وهذا التحيّز القائم على أساس المركزية الإثنية هو الذي رآها أمراً متفرداً، ثم عزته المبالغة في تقييم المنجزات التي لا تُنكَر، وقد شهدتها أوروبا عبر السنوات الخمسمئة الأخيرة، كما أنها تتسم بأهمية خاصة في القرن الماضي. وهذا التقييم المبالَغ فيه اتخذ **أولاً** شكل التهوين من منجزات الشرق خلال العصور الوسطى في الوقت الذي كان يمكن اعتبار أوروبا فيه «متخلفة». **وثانياً** فإن إرجاع منجزات الغرب هذه إلى عوامل هيكلية دائمة ومتجذرة معناه عدم القدرة على تبرير الاختلال السابق ولاتحوّلات بندول الأحداث. إن كثيراً من التفسيرات (الثقافية) تجنح إلى النوعية نفسها من التفكير وتُماثل أوصاف التطور البيولوجي، بمعنى أنَّ تطوّر الجماعات البشرية شأن الأنواع الحيّة يُنظَر إليه على أنه ينطوي على اكتساب خصائص شبه دائمة ميّزت تاريخها وهويتها في الأجل الطويل. لكن القيادة في مسيرة التحديث، وإلى حدّ ما في مجالات الرأسمالية والتصنيع، هي بالتأكيد أوصاف مرحلية تتسم بها

أي جماعة معيَّنة. حتى النمو المستدام لا يمكن أن يكون هكذا إلا على مستويات متباينة. والمنجزات المحدّدة التي تشير إليها تلك المصطلحات هي نواتج مجموعات مختلفة أو أفراد مختلفين في فترات مختلفة، وهي متعددة ومتدرجة بمرور الزمن. ومن المشاكل ما يتعلق بمفهوم مراحل التطور أو التنمية الاجتماعية (مثل المجتمع القديم أو النظام الإقطاعي أو الرأسمالية) ما يجنح إلى تجاهل هذه المبادلات ولا يرى المنطلقات على أنها متزامنة، بل على أنها تميِّز منطقة واحدة (الغرب) بدلاً من المنطقة الأخرى (الشرق)، ثم يعزو أولوية عمومية لهذه المنطقة في المدى الطويل. ومن الطروحات ما يهب جماعات بعينها، وهي غالباً الجماعة التي ننتمي إليها، خصائص عامة بما يسمى بالنوعية الثقافية التي يُنظر إليها على أنها مستمرة عبر الأجيال، ومن ثم تتيح الفرصة لتأكيد ذلك التفوق. لكن الرأي البديل في التطور التاريخي ينطوي على رفض حاسم لمثل هذه الأساليب المتبعة، فالتغيُّرات لا بد من النظر إليها على أسس أكثر تحديداً مما يتيحه غالباً مفهوم «أساليب الإنتاج» (Modes of Production)، وخاصة بعد أن تشهد انهياراً في ما يعد أساساً «علاقات الإنتاج» (Relations of Production). والمنجزات الرئيسية التي تمت صوب التحديث الاقتصادي على أساس إنتاج متطور وصناعة تحويلية قبل عصر الثورة الصناعية وزراعة متقدمة وإنتاج سلعي واسع النطاق (ومن ثم الصعوبات التي واجهتها أفريقيا السوداء عندما كانت هذه النواحي وما زالت محدودة النطاق للغاية)، كل هذا كان معتمداً على ما تحقق من أوجه للتقدم في مجال المعلومات والتكنولوجيا، وكلاهما بدوره كان مرتبطاً بتراكم المعارف الذي أتيح بفضل التغيُّرات في أسلوب الاتصال، وفي التمثيل التصويري للكلمة المكتوبة، وفي الأبعاد الزمنية والمكانية أيضاً.

وأخيراً، ثمة فكرة عرضنا لها، وإن كانت بحاجة إلى مزيد من الحسم، ومؤداها أن ثمة فرقاً كبيراً بين النشوء الأساسي وبين التطور اللاحق في هذا المجال. إن الأول يتجاوز قدرة الشرق، والثاني ينصرف إلى العكس. وقد صاغه إرنست غلنر (Ernest Gellner) بوضوح في العبارات التالية: «هناك فرق بين الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تعزّز التحوّل التقدمي نحو التصنيع وبين تلك التي جعلت نشوء هذه الظاهرة ممكنة في المقام الأول»[42]. ثم يطرح مثلاً يقول: النجاح الاقتصادي المرموق الذي حققته بعض مجتمعات الشرق الأقصى يوحي بأنه بينما تعزز روح الفردية الكالفينية الانطلاقة الأولى للنظام الجديد، لكن ما إن ينطلق وتتضح مزاياه للجميع حتى يمكن حينئذ أن تغمره روح من الكونفوشيوسية ـ الجماعية». وأنا أرى أن هذه المقولة تمثل جزءاً من تكييف مرحلي ومعيب للنظريات القديمة مع العالم المتغيِّر، فضلاً عن كونها غير مُرضية، لأن الرأسمالية لم تكن قط جوهراً للعملية الدقيقة التي أفضت إلى ظهور العَجَلة، وقد تم اختراعها (كما هو ظاهر) مرة واحدة. ويصدق هذا بالتأكيد على الرأسمالية التجارية التي لها بدايات كثيرة بين الشعوب السامية وبين الهنود وبين صفوف الصينيين، ثم بين الإيطاليين الكاثوليك. وقد اتضح مراراً وتكراراً، في ظل استعارة الإنجليز تكنولوجيا الحديد الألمانية في القرن السادس عشر واستخدام اليابانيين الفيديو الأمريكي في السنوات الأخيرة، أن هذه القدرة على الاستخدام بدلاً من الاختراع بالنسبة إلى تكنولوجيا جديدة كثيراً ما تمثّل العامل الحاسم. وإذا ما كان الإنتاج المصنعي للرأسمالية

(42) Ernest Gellner, *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism*, New Perspectives on the Past (Oxford; Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1992), p. 3.

الصناعية قد تطور في بريطانيا في القرن الثامن عشر، فإن الخطوات المحددة التي أفضت إلى تطويره لم تكد تحتاج إلى الفردية الكالفينية لمواصلة الاختراع بأكثر مما تم لاحقاً من التكيُّف مع مدينة ليل (Lille) الكاثوليكية، أو مع جزر الهند الغربية في ظل البارسي الزرادشتيين أو الجاينيين أو الهندوس أو المسلمين. ولا بد من أن تكون الأسباب هنا أكثر تجانساً وترابطاً، كما يلزم توخي المزيد من الدقة في تفسير الملامح ذات الصلة.

وبطبيعة الحال، لم يقتصر الأمر على قدرة المجتمعات الآسيوية على التحوّل صناعياً، ولكن الأمر يتعلق أيضاً بما إذا كان بوسعها أن تفعل ذلك من دون التخلي عن خصائصها السابقة كلها، وهل تعيّن عليها حقيقة أن تصبح مناظرة للبروتستانت المتزهدين أو الكالفينيين من أجل أن تحقق زيادة في الإنتاج وتواصل النمو الاقتصادي؟ وهل يتعيّن عليها أن تستقر على الأسرة النواة المعزولة بكل ما طرأ عليها من تطوّر لاحق انطوى على ارتفاع معدلات الطلاق والعنف المنزلي وإيذاء الأطفال وتواتر ظاهرة الأسرة ذات الوالد الوحيد، فضلاً عن السمات الأخرى كلها التي لا يمكن سوى أن تتفاقم بغير العين المراقبة الساهرة للأسرة الممتدة. إن شباب المصلحين في كل أنحاء العالم أرادوا أن يتخلصوا من سطوتها (في ما عدا ما يتعلق بأمر الممتلكات). إنها وضع قاهر، شأن الأعراف الملزمة كلها، ومع ذلك، استمر كثير من الروابط الأوسع نطاقاً في الوجود على الرغم من التحديث.

من هنا يحتاج الأمر إلى إعادة تقييم الشرق من أجل تصحيح الصورة بالنسبة إلى آسيا، سواء في ضوء الماضي التاريخي أم في ضوء التطورات المعاصرة. ولكن من اللازم أيضاً إعادة النظر في الموقف التاريخي للغرب في إطار عملية التحديث، وهذا ما حاولت

أن أفعله بالنسبة إلى مجموعة من الملامح التي اعتبروها أمراً يتفرد به التطور الأوروبي للرأسمالية ممثلاً في نوعيات بعينها من العقلانية والمحاسبة المالية والأسرة. وهناك أمور مختلفة مرشحة من جانب علماء آخرين، ومنها «القانون» (وخاصة العَقد)، والحرية (وخاصة حرية السوق)، فضلاً عن سجايا مماثلة ارتبطت عند العقليات الغربية باليونان وعصر النهضة أو عصر التنوير، وتم اقتناصها بوصفها فروقات تتصل بالسرعة التي تمت بها التغيرات اللاحقة في أوروبا مقارنة بآسيا. بيد أنني ركّزت على المجموعة الأولى، وحاولت توضيح أن الاختلافات ليست واسعة للغاية، ولا أن الملامح المختارة جوهرية في مجموعها بالنسبة إلى تطور الرأسمالية الصناعية. والأسلوب نفسه يمكن اتباعه في حالة المتغيرات العالمية الأخرى. وهذه العملية من إعادة النظر مهمة لتاريخ الغرب بقدر أهميتها لتاريخ الشرق. وعندما نتطلع إلى الوراء حيث الأسرة، وحيث المحاسبة المالية والعقلانية في الغرب بعد إعادة النظر في الموقف بالشرق، نستطيع أن نتوصل إلى تقييم أفضل لماضينا «نحن»، وأن نقدِّم تقييماً أفضل كذلك لماضي هؤلاء «الآخرين».

ملحق

الصلات المبكرة بين الشرق والغرب

تتوقف إمكانية المقارنة الشاملة بين الشرق والغرب التي تنكرها أو تهوّن من شأنها عناصر شتى من النظرية الاجتماعية، على فكرة أن المجتمعات الكبرى تطورت بطرق متوازية على أساس ما أنجزته في العصر البرونزي. ولكن الأمر يصدق أيضاً على ما كان لها من جذور مشتركة في بلاد ما بين النهرين، وأنها واصلت تبادل السلع والمعلومات بكثافات متباينة على مدار الزمن، وإن اختلفت بحسب الظروف التاريخية لكل منها.

وترجع الصلات التي تربط بين الشرق والغرب بوضوح إلى عالم بلاد ما بين النهرين، فقد شهدت تلك البلاد كثيراً من الملامح المشتركة لحضارة العصر البرونزي، وفيها مثلاً كان مصدر المحراث والعجلة. ويشير نيدام إلى أن هذه الملامح ربما تكون قد شملت بدورها أفكاراً أساسية، منها مثلاً النظام الاستوائي لمنازل القمر في مجال الفلك، أو النظرية العامة لفيزيولوجية الجهاز التنفسي في الطب التي عمل الهنود بعد ذلك على تطويرها، وشاركهم في ذلك

الصينيون والإغريق بطرق شتى[1]. وعلى نحو أكثر تحديداً «فإن الوحدة الجوهرية بين أوروبا والصين» من مرحلة أبعد بكثير قبل سلالة شانغ (1500 قبل الميلاد) طُرحت في عدد من الأوراق التي أصدرها جانس[2] (Janse).

وبطبيعة الحال، كان الاتصال بين «أوروبا» و «آسيا» ملمحاً يتسم به عالم اليونان منذ نهاية العصور المظلمة، لأن هذا العالم، ومن قبله عالم المسينيين (Mycenaeans)، كان يمتد عبر بحر إيجه عند ساحل آسيا الصغرى[3]. والحق أن المدن الآيونية الكبيرة كانت تقع على طول ساحل الأناضول، ويرجع ذلك إلى منتصف القرن الثامن قبل الميلاد، وربما تكون قد نشأت من المراكز التجارية الفينيقية[4]. وكانت مستوطنات المسينيين في العصر البرونزي قد وُجدت قبل ذلك في مناطق كيكلاديس (Cyclades) عند ميليتوس (Miletus) وغيرها، وانتشرت ثقافتهم (ومنها مثلاً المقابر وصروحها) والبضائع المتبادلة

---

(1) Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, 7 vols. (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1954-2004), p. 213.

(2) المصدر نفسه، ص 159.

انظر أيضاً عن التوزيع الفلكي: Berthold Laufer, *Sino-Iranica: Chinese Contributions to the History of Civilization in Ancient Iran, with Special Reference to the History of Cultivated Plants and Products*, Field Museum of Natural History; Publication 201. Anthropological Series; vol. XV, no. 3 (Chicago, IL: [n. pb.], 1919).

(3) في الأدب اليوناني القديم يبدو أن اسم آسيا استُخدِم أولاً ليصدُق على منطقة وسط ساحل بحر إيجه، وربما تحت تأثير دويلة آسوا، انظر: John Manuel Cook, *The Greeks in Ionia and the East*, [Ancient Peoples and Places; vol. 31] (London: Thames & Hudson, [1962]), p. 20.

(4) Anthony M. Snodgrass, *The Dark Age of Greece: An Archaeological Survey of the Eleventh to the Eighth Centuries BC* (Edinburgh: University Press, [1971]).

تجارياً كعنصر مميّز عن أصلهم العرقي على نطاق واسع في منطقة بحر إيجه بما في ذلك طروادة. كذلك، كان الحثّيون (Hittites) على اتصال دبلوماسي مع ساحل إيجه (Aegean Coast)، وربما تكون جيوشهم قد اخترقت المنطقة أيضاً. وفي الفترة الكلاسيكية القديمة تمدّدت المستوطنات الأيونية (Ionian) إلى الدواخل. وفي القرن الثامن قبل الميلاد كانت هذه المستوطنات على صلة بمملكة فريجيا (Phrygia) وعاصمتها غورديون (Gordion) في هضبة الأناضول، وهذه الدولة كانت تتصل مباشرة بدورها مع آشور (Assyria) ومع مملكة أورارتو (Urartu) (أو أرارات (Ararat)). وعليه، كان للإغريق الأيونيين علاقاتهم لا مع «الأوروبيين»، ولكن مع «الآسيويين».

وفي أوائل القرن الثامن قبل الميلاد أنشأ الإغريق مراكزهم التجارية في مناطق أبعد جنوب ساحل آسيا الصغرى، وزار الفينيقيون اليونان خلال العصور المظلمة، كما أن إغريق إيبويا (Euboea) تاجروا في منطقة الميناء على الساحل السوري في مرحلة مبكرة ترجع إلى القرن التاسع قبل الميلاد، بل حتى أيضاً القرن العاشر قبل الميلاد. جلبت هذه المبادلات معها مؤثرات شرقية في الفن والدين والحضارة اليونانية بشكل عام، كما أنها أفضت إلى اعتماد وتطوير الحروف الهجائية نفسها، وربما يكون قد حدث ذلك في مرحلة مبكرة ترجع إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد إذا ما قبلنا القرينة الحديثة، وهي حلية أوفلتاس[5] (Opheltas). وتلا ذلك أن خَدَم

---

(5) Cook, Ibid., p. 64.

عن الأهمية الكبيرة لاكتشاف حلية أوفلتاس التي ترجع إلى القرن الحادي عشر، وهي موجّهة إلى معبود ربما يكون مذكوراً في النصوص الأركادية، انظر: Claude Mossé et Annie Schnapp-Gourbeillon, *Précis d'histoire grecque: Du début du deuxième millénaire à la bataille d'Actium*, collection U. Histoire ancienne (Paris: A. Colin, 1991), p. 94.

الأيونيون والكارينيون (Carians) كمرتزقة من خلال وساطة ليديا (Lydia)، وأغاروا على منطقة الدلتا في مصر، كما خدموا في بابل تحت نبوخذنصر (Nebuchadnezzar)، وتم هذا الاتصال المباشر والمهم مع «المستعمرة» (المركز) الميليسية (Milesian) التابعة للتكنوس (Technos) الميليسي في الدلتا في أواخر القرن السابع قبل الميلاد. ولكن الأهم كان الميناء الإغريقي القديم للتجارة على الدلتا في نوكراتيس (Naucratis) حيث كانوا يتبادلون الفضة اليونانية والزيت والنبيذ مقابل الحبوب المصرية. وكان هذا الاتصال عاملاً أفضى باليونان إلى إدراك الإمكانات الكاملة للمعمار والحفر على الحجر على الرغم من تأثير قصور العصر البرونزي والأعراف الأناضولية العامة التي لا بد من أنها أُخذت بالاعتبار. وفي كل حال، فإن هذين النشاطين في مجال المعمار والنحت كانا يمضيان جنباً إلى جنب، وقيل إن المعابد كانت «قد بنيت فقط في مرحلة طلب فيها المعبود بيتاً، أي عندما تشكلت صورة متكاملة، وربما أضيفت معدات وأغراض مكرّسة ذات قيمة كبيرة إلى درجة أن تعيّن الإبقاء عليها في الموقع وإسباغ الحماية عليها»[(6)]. وهذا يبدو مشكوكاً فيه منذ بناء الهيرايون (Heraion) الأول في ساموس (Samos) في مرحلة مبكرة من القرن الثامن قبل الميلاد. وقد يكون معبد أثينا في غورتين (Gortyn) نتيجة المؤثرات السورية، بينما يعود معبد هيرا (Hera) الثاني في ساموس، طبقاً لأرسطو، إلى أواخر القرن السادس قبل الميلاد، وهو يدين في التوصية بتشييده للطاغية بوليكراتوس (Polycratus) الذي كان الواسطة الكبرى لتأثير

(6) Cook, Ibid., pp. 75 and 103.

على الرغم من أن الإغريق كانوا يعرفون التماثيل الحجرية الكبيرة للحكام المصريين، فإن كوك يرى أن لم يثبت أنهم تحولوا إلى النحت الضخم من دون ظهور الحفر على الرخام في جزيرة ناكسوس في القرن السابع قبل الميلاد.

مصر بوصفها حليفته الوثيقة[7]. كان هذا أقدم معبد أيوني معروف، إذ حَوى واحداً من أهم التماثيل اليونانية تعظيماً. والحاصل أن السنوات الأخيرة من القرن السابع قبل الميلاد هي التي شهدت تطور تشييد أبنية وصروح حجرية ضخمة بإلهام مصري. وفي هذا الوقت شُيِّدت أقدم أعمدة حجرية لاستخدامهما في معبد في إزمير وزُيِّنت برؤوس تستخدم أشكالاً زهرية. وفي شرق البحر المتوسط، كان تبادل الأفكار والأساليب الفنية بين أوروبا وآسيا وأفريقيا حقيقة مستقرة لوقت طويل.

أما كبرى مدن شرق اليونان التي كانت تواجه الساحل الآسيوي لبحر إيجه، فقد أصبحت مراكز مهمة للتجارة والتعليم، كما أن التبادل التجاري مع البحر الأسود جَلَب الحبوب وترك السكان أكثر حرية للتركيز على ما تراءى لهم من أنشطة أخرى. واشتُهرت ميليتوس بالصوف والأثاث، فأصبحت واحدة من أهم مراكز أيونيا في البحث العلمي، إذ كانت وطناً لطاليس (Thales) الذي يصفونه أحياناً بأنه «مخترع الفكر العقلاني»، فضلاً عن تلميذه أناكسيمندر (Anaximander). ويقال إن طاليس عمل في خدمة كروسوس (Croesus) الذي ارتقى عرش ليديا في آسيا الصغرى حوالى سنة 561 قبل الميلاد، ما أدّى إلى التقليل من مكانة المدن اليونانية كلها باستثناء ميليتوس نفسها. ولكنه عندما تحدى سيروس (Cyrus) ملك فارس من أسرة أخيامينيد (Achaemenid)، لقي الهزيمة، ومعه هُزمت ليديا، فضلاً عن المراكز اليونانية التي تقع على الساحل الأيوني، فدخلت كلها تحت السيطرة الفارسية. هنالك غادر بعض

(7) Walter Burkert, *Greek Religion: Archaic and Classical = Griechische Religion der archaischen und klassischen Epoche*, Translated by John Raffan (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985).

الأيونيين الغرب على نحو ما فعلوا في السابق، فترك فيثاغوراس (Pythagoras) ساموس حوالى عام 530 قبل الميلاد ليستقر في كروتون (Croton) جنوب إيطاليا، كما أن مدرسة الفلاسفة الإيليين (Eleatic) التي كان زينون (Zeno) واحداً منها تألفت من ذرية هؤلاء الفوشيون (Phocaeans) الذي أسسوا إيليا (Elea) في إيطاليا بعد أن أحدِق بهم الخطر في كورسيكا (Corsica). وقد تحوّل علماء آخرون إلى اتجاهات مختلفة، فسافر إلى مصر هيكاتيوس (Hecataeus) من ميليتوس حوالى سنة 500 قبل الميلاد عندما رسم خريطته المحمولة، كما أن البحّارة اليونانيين قاموا برحلة إلى أسبانيا، ومنها جنوباً إلى الساحل الغربي لأفريقيا. وتؤكد مثل هذه التحركات للعلماء أن المعرفة لم تكن مقصورة على أماكن أو ثقافات بعينها بأي طريقة مبسّطة. ولأن الناس كانوا في تواصل مع مصر وفارس، فقد رحلت المعارف معهم إلى القارات الثلاث وانتقلت منها.

بيد أن هزيمة الغزو الفارسي لأراضي اليونان في سنة 480 قبل الميلاد أفضت إلى تحرير المدن الأيونية من دون أن تسترد رخاءها في ظل الهيمنة الإثينية. ثم انتقل العلماء من هذه المدن سواء إلى الغرب في أثينا، ومنهم أناكساغوراس (Anaxagoras) وهيرودوت (Herodotus)، أم إلى الشرق في الإمبراطورية الفارسية تحت حكم دارا (Darius)، وقد كانت تمتد في عام 522 قبل الميلاد من برقة في شمال أفريقيا إلى وادي نهر السند. وكانت اللغة الآرامية، وهي لغة سامية، لغة الإمبراطورية على اتساعها. ولكن تقارير الأسرة الملكية كانت تُحفظ بلغة عيلام (Elamite). أما الإجراءات التجارية، فكانت بابلية، بينما فضّلوا الإغريق في العمل أطباء للبلاط[8]. ومن النتائج

(8) مجموعة «أبوقراط» ظلت تتطور في شرق منطقة إيجه في ذلك الوقت وخاصة في كينيدوس وكوس.

المهمة من اختلاط الثقافتين البابلية واليونانية في بابل وأوروك (Uruk) ما تم من مواصلة تطوّر علم الفلك. وهنا أسهم البابليون بطرائقهم في الحساب الرياضي وملاحظاتهم التي تراكمت عبر القرون. «أما اليونانيون، فقد أسهموا بتدريبهم في مجال التفكير المنطقي»، وأرسى هذا التعاون بينهم الأسس لمزيد من التطورات اللاحقة. وعلى سبيل المثال، ففي حوالى سنة 280 قبل الميلاد أسس بيروسوس (Berosus)، وهو كاهن للإله مردوخ، مدرسة للتنجيم والفلك في جزيرة كوس (Cos) حيث وضع كتاباً عن بابل باللغة اليونانية[9]. كانت الإمبراطورية متعددة الثقافات، وكان اليونانيون قد استخدمتهم فارس في مراحل لاحقة بوصفهم قوات في طليعة الجيش، فضلاً عن مواقع أخرى، وقد أرسل الملك دارا مبعوثاً واحداً من جانبه ليستكشف المنطقة من نهر السند نزولاً مع الساحل حتى السويس. وقام بعض الأيونيين بحرق القرميد، فيما كان الآخرون يقطعون الحجارة، كما أن العاصمة الجديدة في برسيبوليس (Persepolis) استفادت كثيراً من الفن الأيوني. وهكذا سافر اليونانيون بحرية في كل أنحاء الإمبراطورية، وبعضهم حظي بممتلكات شاسعة، ومنهم كان ستسياس (Ctesias) طبيب البلاط الذي استخدموه كدبلوماسي، فكتب تاريخاً مبهراً ورومانسيا لبلاد فارس، فضلاً عن وصف للهند. أما هيرودوت الذي كان أول مؤرخ جاد في الزمن القديم، فقد كان يتنقل بدوره عبر أجزاء واسعة من شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى في سياق تأليف كتابه: **التاريخ** (*The History*) (في الأصل كان استقصاءه) لليونان والفرس، إضافة إلى كتابه الشهير عن آثار مصر.

---

(9) T. Jacobsen, «Mesopotamian Religious Literature and Mythology,» in: *Encyclopaedia Britannica*, vol. XI, pp. 1007-1012.

وعلى الرغم مما تم من تحرير المدن الأيونية، إلا أن الإمبراطورية الفارسية، وقد كانت جاراً قوياً، استمرت تجتذب سكانها وتستخدم ثروتها لاستخدام وتوظيف العلماء والحرفيين المهرة والمرتزقة اليونان، فضلاً عن استغلال الانقسامات التي كانت قد حدثت بين أثينا وإسبارطا (Sparta). وجاء بعد هذا الموقف المتذبذب إنشاء الإمبراطورية الأثينية، ولكن كثيراً من مدن الدول الصغرى استمرت حتى انهيار التجارة في البحر المتوسط في أواخر الزمن القديم، بل حتى وقوع الغزوات العربية، كما انتشرت الحياة المدنية إلى الشعوب المحيطة بها، بل اخترق مسارها جنوباً ساحل آسيا الصغرى لتصل إلى المدن الفينيقية.

أما شمال غرب الهند، فكان على صلة بالفعل مع الغرب منذ أن عبر سيروس إمبراطور فارس الأخمندي منطقة هندوكوش (Hindu Kush) قبيل سنة 530 قبل الميلاد، وتلقى الجزية من مملكة غاندارا (Gandhara) وعاصمتها تاكسيلا (Taxila). ومن فارس استعارت الهند وطوّعت الخط الآرامي لتشكّل الخط الكاروشتي (Karoshthi). وفي الاتجاه المعاكس، تدفقت التأثيرات البوذية إلى مانيكايسم (Manichaeism)، بينما أخذت المراحل الزرادشتية اللاحقة تمارس أثرها في البوذية في مهايانا[10] (Mahayana). وقد اختفت السلالة الفارسية مع فتوحات الإسكندر المقدوني (356 ـ 323 قبل الميلاد) ابتداء من ربيع عام 334 قبل الميلاد. وانتشرت المؤثرات الهيلينية في كل أنحاء الإمبراطورية الفارسية التي غزت وسكنت المدن والمستعمرات الجديدة، ومنها مثلاً الإسكندرية في مصر، وكثير من الإسكندريات الأخرى في فارس وبارثيا وبكتريا (Bactria) وسوغديانا

(10) Romila Thapar, *A History of India*, Pelican Books; A769, 2 vols. ([Harmondsworth]: Penguin Books, [1966-]), p. 59.

(Sogdiana). وقد أنشأ الإسكندر قاعدة في بابل (حيث توفي)، وتوسعت الإمبراطورية في ما يتجاوز سمرقند في وادي السند حيث ربطت شرق أوروبا مع شمال الهند ومع الحدود الخارجية للتغلغل الصيني. ونتج من هزيمة آخر حكام الفرس، وهو دارا الثالث، أن توسعت الإمبراطورية الجديدة إلى وسط آسيا. ونشأت دولة بكتريانا (Bactriana) اليونانية في وادي أكسوس (Oxus) في ما يعرف الآن بشمال أفغانستان، واتخذت قاعدتها في مدينتي بلخ في الغرب وأيخانون (Ai Khanun) في الشرق. وفي ذلك المكان الآخر، أسس المستوطنون مدينة على أسس يونانية ضمت ساحة للتعلّم وللتدريب البدني، ومسرحاً يسع 6 000 مقعد كانوا يعرضون عليه المسرحيات اليونانية القديمة. وأكد بلوتارك (Plutarch) بالفعل أنه بعد حملة الإسكندر الآسيوية، ظل الناس في الشرق يقرأون هوميروس، كما كان أبناؤهم ينشدون تراجيديات سوفوكليس (Sophocles) ويوريبيديز (Euripedes). وتستند هذه الادّعات إلى قدر من التوثيق من واقع علم الآثار، حيث إن بقايا الحبر توضح أن السكان كانوا يقرأون الأدب والفلسفة اليونانية، بينما تزيّن مشاهد من مسرحية أنتيغون (Antigone) زهرية مصنّعة محلياً[11]. وسواء بسبب هذه المستوردات الأجنبية أم بسبب قوة الثقافة المحلية، فإن اليونانيين من سلالة إوثيديميد (Euthydemid) الذين غزوا الهند بعد الإسكندر كانوا ينظرون إلى السكان المحليين «على أنهم أكثر من أقرانهم»[12]. وقد نجم عن الحملات اليونانية آثار عميقة، ليس فقط في وسط آسيا، إذ

(11) Paul Bernard, «An Ancient Greek City in Central Asia,» *Scientific American*, vol. 246, no. 1 (1982).

(12) William Woodthorpe Tarn, *The Greeks in Bactria & India* (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1938), p. 411.

إن كثيراً من الشعوب تأثرت بالقانون اليوناني، بل إن الإسكندر نفسه أصبح شخصية أسطورية على صعيد يمتد حتى جنوب ـ شرق آسيا حيث ما زال مجسداً في بسلالات في كل من سومطرة والملايو، وربما كان ذلك نتيجة انتشار الإسلام[13].

---

(13) أنا مدين للغاية للدكتورة روكسانا واترسون، من قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة الوطنية في سنغافورة، على التعليق التالي: حلقة الوصل بالإسكندر تبدو بوضوح ظاهرة إسلامية جاءت من التراث الشعبي للمسلمين، حيث يقرنون بين الإسكندر وبين سليمان باعتبارهما ملكين عظيمين من خلق الله. وفي جنوب شرق آسيا يُعرف بأنه إسكندر (ويضاف إليه الوصف العربي «ذو القرنين» وهو ما يتصل بصورته على العملة التي أصدرها. ويذكرونه بالذات في سياق السيجاراه في الملايو بوصفه السَلَف لحكام الملايو، وقد أدرجه حكام ممالك الملايو وأشنيسي ومينغابو ضمن السلالة التي يتحدرون منها حيث استعان حكام المملكة الأخيرة بأسطورة حكاها مرسدن (William Marsden, *The History of Sumatra, Containing an Account of the Government, Laws, Customs, and Manners of the Native Inhabitants*, Third Edition (Longman: Hurst, Rees, Orme, and Brown, 1811), p. 341),

وفيها يصورون سلطان الروم (القسطنطينية) على أنه أخوه الأكبر وسلطان مينغابو على أنه أخوه الأصغر. وتقول الأسطورة إن الإسكندر تزوج ابنة ملك الروم وأنجب ثلاثة أبناء كل منهم أعطي تاجاً، وأبلغوه أن ينطلق ليجد مملكته التي يحكمها. وفي مضايق سنغافورة حاولوا جميعاً بلا جدوى أن يضعوا التاج الذي سقط في البحر، وبعدها تفرقوا وأنشأوا لأنفسهم ممالك في بلاد الروم والصين وسومطرة الغربية. وكان حاكم أتشيه في أوائل القرن السابع عشر يصوّر نفسه (أو أصبح يُعرف بعد ذلك) على أنه «الإسكندر الأصغر (إسكندر مودا)»، وبعض الحكام الهنود كذلك ادّعوا منذ القرن الرابع عشر لقب «الإسكندر الثاني» انظر: Denys Lombard, *Le Sultanat d' Atjeh au temps d'Iskandar Muda, 1607-1636*, publications de l'école française d'extrême-orient; v. 61 (Paris: Ecole française d'extrême-orient, 1967).

المراجع: Marsden, *The History of Sumatra* (1811), Reprinted: William Marsden, *The History of Sumatra*, Introduced by John Bastin, A Reprint of the 3rd ed. (Kuala Lumpur; New York: Oxford University Press, 1966), pp. 337-342; Richard Olof Winstedt, *The Malays: A Cultural History*, [6th ed.] (London: Routledge & Paul, [1966]), pp. 2, 36, 70, and 145; P. E. de Josselin de Jong, «Who's Who in the Malay Annals,» *Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society*, vol. 34, part 2 (1961); R. O. Winstedt: «The Chronicles of Pasai,» =

وبالقدر نفسه، فقد تعلّم الغرب كثيراً من الشرق، فكان ثمة طريق عظيمة للتجارة عبر آسيا يبدأ في باتنا (Patna) على نهر الغانج (Ganges)، ويمتد عبر تكسيلا وهندكوش إلى بكتريا حتى سيلوسيا (Seleucia)، ومن ثم غرباً إلى دمشق (أو إنطاكية)، ثم إلى الموانئ البحرية في أيونيا[14]. وقد تواصلت الحضارة البابلية في ظل الإغريق، إذ تحولت المعارف التنجيمية والفلكية إلى الغزاة، ومن ثم أصبحت علوم التنجيم الهيلينية توصف أحياناً بأنها «إغريقية - بابلية»[15]. وقد انتشر علم التنجيم لديهم على مستوى واسع النطاق اعتمده الغرب، فضلاً عن انتشاره إلى الشرق. وفي كلتا المنطقتين ما زالت النظم الحالية تعود إلى النماذج الكلدانية. كما أن تقويم سلوسيد (Selecid) أحرز نجاحاً هائلاً بدوره في الغرب. وتدل القوة المستمرة للتراث المحلي على حقيقة أن البابليين احتفظوا بكثير من ملامح حضارتهم لفترة طويلة بعد هذه الغزوات، وواصلوا استخدام الخط المسماري حتى سنة 7 قبل الميلاد على الرغم من وجود اللغات اليونانية والكتابات الآرامية بين صفوفهم.

ومع وفاة الإسكندر سرعان ما توزعت الدولة إلى خمس ممالك منفصلة بما في ذلك مملكة السلوسيد، وتم التخلّي عن الفتوحات الهندية لصالح شندراغوبتا (Chandragupta) إمبراطور الموريان (Mauryan) الذي كان خليفته يدعى أسوكا (Asoka). وفيما جاءت هجمات البارثيان (Parthian) من الشمال، ففصلت الشرق عن

JMBRAS, vol. 16, pt. 2 (1938), and «Malay Titles,» *JMBRAS*, vol. 18, pt. 2 = (1940), and Lombard, Ibid., pp. 169-171, and 226.

(14) Tarn, *The Greeks in Bactria & India*, p. 61.

(15) المصدر نفسه، ص 57.

الغرب وضاعت أفغانستان، ولكن بكتريا وسوغديانا اللتين أصبحتا مستقلتين إلى حدٍّ كبير، طورتا قوتهما. وبحلول نحو سنة 180 قبل الميلاد اجتاحتا شمال غرب الهند. وقد شيدت سوغديانا إمبراطورية ذات طابع يوناني هندي، إذ استعانت بالمشاعر البوذية، فاستمرت على مدار مائة سنة بعد انهيار المملكة البكترية. وقد أدّى حكم هذه الإمبراطورية إلى توثيق العلاقات الثقافية بين اليونان والهند، ما أثر على سبيل المثال في شكل النحت الموورياني. وعلى مدى ردح كبير من القرن الأول للميلاد كانت اللغة اليونانية مستخدمة في طائفة واسعة من السياقات الرسمية.

وقد أفضى تقدّم اليونان إلى الهند إلى افتتاح طرق التجارة، وتوسعت الهند في صك عملات في فترة الحكم اليوناني، وفي ظل ملوك كوشان (Kushan) الذين كانوا حكاماً من الهنود ـ الاسكيثيين، وسيطروا على معظم شمال الهند ووسط آسيا (بما في ذلك بكتريا) خلال القرون الثلاثة الأولى من الحقبة المشتركة، كما استمر استخدام النقود المحلية بتلك اللغة التي نقشوها على العملات لفترة طويلة بعد أن كانت اللغة قد اختفت كلسان منطوق. وفي غرب آسيا شهدت سيلوسيا زيادة كبيرة في الازدهار، ما أدى إلى استيراد كميات هائلة من العاج والتوابل من الهند أو عن طريقها. ومن ناحية الغرب، استوردت الهند الإبنوس وغيره من أنواع الأخشاب والطواويس والتوابل والعاج. وإلى الجنوب الغربي أبحرت السفن الهندية على طول الساحل حتى الجزيرة العربية على الرغم من أن العرب كانوا هم المسيطرين على التجارة إلى أن بدأ الإغريق والرومان في الإبحار مباشرة ناحية جنوب الهند حوالى سنة 40 ـ 50 للميلاد. وإلى الشرق حاول اليونان والهنود الاتصال بالصين عن طريق خوتان (Khotan)، وخلال القرون الثلاثة الأولى

من الحقبة المشتركة اصبحت هناك مستوطنات هندية في ما يسمى الآن تركستان الصينية.

والسؤال هو أي تأثير كان لليونان في الهند، وأي تأثير مارسته الهند على اليونانيين؟ لقد دخلت الكلمات اليونانية لقلم وحبر وكتب إلى السنسكريتية. ولكن لا يوجد دليل من واقع السجلات التي كانت برغامون تنتجها بكثافة في أوائل القرن الثاني للميلاد على أن جنوب آسيا واصلت استخدام الحرير وأقلام البوص كمواد للكتابة لفترة طويلة بعد أن اخترع الصينيون القلم في مرحلة ما قبل بداية الحقبة المشتركة. وكان بعض الهنود المتعلمين تعليماً جيداً على دراية بالأدب الغربي الذي عايشوه، وربما بأعمال أفلاطون بقدر ما أن بعض اليونانيين كانوا يعرفون ملحمة الماهابهاراتا[16] (Mahabharata). وكنتيجة لهذه الاتصالات، فربما استلهمت مشاهد الدراما الهندية الإنتاج اليوناني، بينما تأثرت حرفة الطب والتنجيم بهذا التفاعل بين الطرفين[17].

مع ذلك فقد جاء الأثر الأكبر في صياغة الفن من الأزمنة الرومانية وحدها عندما كانت بارثيا وسيطاً في الشمال، وعندما بدأت أساليب النحت في غاندارا تستخدم الأشكال الغربية. وفي هذه الفترة اللاحقة فقط، فإن البوذية التي كان اليونانيون المحليون قد اعتنقوها استخدمت الأشكال البشرية لتصوير البوذا، لأنهم في الفترة الأسبق كانوا يتجنبون هذه الرموز التصويرية. وكانت أصول صورة بوذا في الهند موضعاً لبعض الخلاف. والواضح أن الفن البوذي المبكّر لم يشمل أي رسومات تصوّر المؤسس، بل كان هناك «رفض عميق

(16) المصدر نفسه، ص 378 وما بعدها.

(17) Cook, *The Greeks in Ionia and the East*, p. 166.

لتصوير بوذا في شكل بشري»[18]. وكانت شجرة البو (Bo-tree)، أو عجلة القانون تشير إلى وجوده من خلال بصمات قدميه أو مظلته أو عرشه الخالي. وفي الفن الإغريقي أو شبه الإغريقي في غاندارا بدأوا يمثلونه في شكل بشري، ثم انتقل التأثير نفسه إلى التراث الهندي في ماثورا (Mathura)، وكان عادة يرجع إلى فترة كوشان المتأخرة في القرن الثاني للميلاد. وفيما يتصور البعض في أغلب الأحيان بأن تصاوير غاندارا استُحدِثت في القرن الأول قبل الميلاد، إلا أن بعض العلماء المحليين حاولوا إضفاء الأولوية على التراث الهندي، ومع ذلك فإن أقدم تاريخ للتصاوير اليونانية يبدو مؤكداً من خلال رسومات لتمثال بوذا على عملة من عملات المايوس (Maues) (حوالى 80 إلى نحو 58 قبل الميلاد).

وربما جاء اعتماد هذه الأشكال التصويرية نتيجة لانتشار ممارسة الباختي لا في الهندوكية فقط (كما في البهاغافادجيتا (Bhagavadgita))، ولكن في البوذية أيضاً. والباختي هو «أن ينسى المرء نفسه بكل مشاعره لصالح معبود، فينال بذلك نعمة المعبود»[19]. ثم أدرجت الممارسة في العقيدة الشخصية لفشنو ـ كريشنا (Vishnu-Krishna) بوصفه معبوداً مهيمناً، فضلاً عن إدراجها في عبادة شخص البوذا. وكان ذلك أحد العوامل التي أفضت إلى بوذا، رب المهايانا (Mahayana) أو «الوسيلة الكبرى». وربما يكون تحت هذه الضغوط أن اعتمد البوذيون نمط المعبود أبوللو (Apollo) الإغريقي في منحوتاتهم في أوائل القرن الأول للميلاد، ما أدّى إلى رد فعل هندوكي على شكل تصاوير «ماثورا».

---

(18) Tarn, Ibid., p. 396.

(19) Charles Eliot, *Hinduism and Buddhism: An Historical Sketch*, 3 vols. (London: E. Arnold, 1921), vol. 2 p. 180.

ومن ناحيته، بسط ملك «يافانا» (Yavana) ميناندر (Menander) الإغريقي، الذي حكم في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، سلطانه على إمبراطورية امتدت من ماثورا في الشرق إلى باروك (Baruch) أو بروك (Broach) في غوجارات غرباً، وانتشرت سمعته وأصبح موضوعاً للميلينداباثا (Milindapatha) أو لقضايا الميليندا (Milinda) التي يحويها أحد نصوص بالي (Pali)، إذ يدخل العاهل في حوار مع حكيم بوذي هو ناغاسينا (Nagasena). وهذا الشكل له نظائر كلاسيكية، وقد تمت ترجمة العمل إلى الصينية بالفعل في القرن الرابع للميلاد.

وقد أثرت البوذية في حكّام آخرين، فها هو الغازي الكبير أسوكا (Asoka) يترك نقشاً في قندهار (Kandahar) (أفغانستان) يتألف من نصوص يونانية وآرامية متوازية سجّلت امتناعه عن أكل المخلوقات الحيّة كطريقة للسموّ بحياته. وبحلول القرن الثالث قبل الميلاد كان للبوذية أثرها في بعض الخطباء في اليونان بقدر ما أنهم أثروا بدورهم في الأساليب الفنية البوذية[20]. والأمر لا يزال موضعاً للأخذ والردّ فيما إذا كانت البوذية قد أدت أي دور في تطوير النزعة النباتية النيوأفلاطونية عند بورفيري (Porphyry) أو في النظم الرهبانية للمسيحية[21]. وفي مجتمعات ما بعد العصر البرونزي، فإن مذهب الامتناع لم يكن يقتضي، كما أتصور، نقطة بداية محددة، فهو مطروح بوصفه إمكانية فكرية، لأن التناقض المعرفي الممكن وقوعه كان ينطوي على سفك

(20) للاطلاع على أمثلة بشأن الطريقة «التي اتبعها الملوك في النظرة إلى الأديان الهندية»، انظر: Romila Thapar, «Patronage and Community,» in: Barbara Stoler Miller, ed., *The Powers of Art: Patronage in Indian Culture* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1992), p. 26.

(21) ولكن انظر: Robert M. Grant, «Early Alexandrian Christianity,» *Church History*, vol. 40, no. 2 (1971).

بعض دماء الحيوان وليس البشر[22]. ومع ذلك، فهو يقتضي توافر بعض الدوافع من أجل اتخاذ شكل بعينه بدلاً من شكل آخر. وفي هذا النطاق، وكما هو الحال في مجالات اتصالية أخرى بين اليونان وبين العوالم الهندية، ربما يكون قد أدّى هذا الدور.

لقد كان الشرق معروفاً لليونان، ليس فقط من خلال الغزو، ولكن أيضاً من خلال التجارة. وكان هذا أمراً متبادلاً بين شركاء متساوين نسبياً[23]. وبالإضافة إلى الطريق البرية الشمالية، كانت هناك حركة المرور البحرية في المحيط الهندي، وكانت ترجع إلى أزمنة ما بين النهرين وهارابان (Harappan) واستمرت على شكل دوائر محلية[24]. وطبقاً لقصة يمكن أن تكون خرافية، وجد الحرّاس المصريين نحو سنة 120 قبل الميلاد على البحر الأحمر رجلاً هندياً خائر القوى على متن سفينة جانحة، وكان قد تعلّم اليونانية، وبعدها عرضوا عليه أن يترأس حملة إلى المحيط الهندي[25]. وقد قامت السفن المصرية بالرحلة إلى الهند من خلال محاذاة الساحل، وفي سنة 15 قبل الميلاد تقريباً ربما اكتشفوا استخدام رياح أعاصير المونسون لتأخذهم مباشرة من البحر الأحمر إلى حيث أقصى جنوب الهند[26]. لقد ازدهرت هذه الطريق الأكثر مباشرة تحت تأثير الغزو

---

(22) Jack Goody, *Technology, Tradition, and the State in Africa* (London: Oxford University Press, 1971).

(23) أفضل ما لدينا من أمثلة مبكرة هو ميجستين، وكان سفيراً لسلوميد إلى شندرا غوبتا موريا بين عامي 302 و288 قبل الميلاد.

(24) عن «الدوائر المحلية» في أزمنة لاحقة، انظر: Romila Thapar, «Black Gold: South Asia and the Roman Maritime Trade,» *South Asia*, vol. 15, no. 2 (1992), p. 3.

(25) يورد ثابار في المصدر نفسه حالات عن هنود في مصر.

(26) هكذا كان المفترض في أغلب الأحيان، ولكن هل اكتشف الشرق هذه الطريق قبل الغرب؟

الروماني للهند والبحث عن النفائس الشرقية. ومن القرن الأول للميلاد إلى منتصف القرن الثالث للميلاد كانت السفن «الرومانية» (وهي في حقيقة الأمر يونانية ـ مصرية) تبحر إلى موانئ حول الهند كلها، وربما تصل إلى حيث الهند الصينية والصين نفسها. وقد أنجز رجل يوناني هو إيدوكسوس (Eudoxus) الرحلة مرتين في القرن الثاني قبل الميلاد باسم بطليموس ملك مصر، ثم عاد ومعه التوابل والجواهر. وقبل ذلك كانت التجارة تتم من خلال وسطاء، ولكن إيدوكسوس استهل اتصالات مباشرة لم تتطور على أي صعيد واسع النطاق إلا في ظل أغسطس. لقد كان يؤمن أن بالوسع الدوران حول أفريقيا، ولذلك فقد أبحر جنوباً مع ساحل الأطلسي وبصحبته أطباء وحرفيون وفتيات للترفيه عن الأمراء الهنود. وفيما فشلت الرحلة من هذه الطريق، فإن الطريق الأخرى سرعان ما استخدمها البحّارة المسافرون في البحر الأبيض المتوسط الذين قاموا بالرحلة حتى مصب نهر السند، فضلاً عن الموانئ الجنوبية للحصول على الفلفل[27]. وقد مارس التجار الهندو ـ يونانيون التجارة في الشمال الغربي، وحتى ساحل مالابار (Malabar) جرى اقتناء الأقمشة الحريرية والقطنية، إضافة إلى العاج وأدوات التجميل في مقابل النساء والمعادن والملابس والخمور والذهب والفضة، كما استقر تجار البحر المتوسط في الموانئ الهندية. وربما يكون الأمراء

---

(27) «البحر المتوسط» لأن من الصعب توضيح الجنسيات التي كانت تتعاطى هذه الأمور بعد أغسطس. فالتجار الإيطاليون وحتى تجار قرطاجنة كانوا مشاركين في التجارة مع الهند (Lionel Casson, *The Periplus Maris Erythraei: Text with Introduction, Translation, and Commentary* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989), pp. 31-34, and André Tchernia, «Le Dromadaire des Peticii et le commerce oriental,» *Mélanges de l'école française de Rome. Antiquité*, vol. 104 (1992)).

المحليون قد استخدموا حرّاساً (يونانيين) ومهندسين (يونانيين) في ضوء الطلب عليهم[28]. ومن البحارة مَنْ سافر إلى الساحل الشرقي حتى نهر السند، وقلة منهم زاروا الشرق الأقصى. وفي مرحلة مبكرة من القرن الثاني للميلاد أبحر أحد الرحّالة صعوداً على ساحل الهند الصينية، وربما أبعد من ذلك. وترك الرومان كثيراً مما تبقى من تجارتهم في كل أنحاء شبه القارة الهندية، إذ اتضح أن الحفريات في أريكاميدو (Arikamedu) في بونديشيري (Pondichery) في المنطقة الجنوبية الشرقية تضم قرائن عن جرار النبيذ (Amphorae) والأصناف الأريتينية (Arretine) المصقولة الحمراء، إضافة إلى أصناف مماثلة وُجدت على نطاق واسع في كل أنحاء الهند. وفي غوجارات في الشمال الشرقي توجد قرائن على ما تبقى من جرار الخمور (من أكوتا (Akota)، دفنيموري (Devnimori))، وكذلك شكل برونزي لأطلس (مصنوع محلياً)، وشظايا من فخّار أحمر مصقول وُجدت في بيوت وحتى في أديرة بوذية (من دفنيموري ستوبا Devnimori (Stupa)[29]. كما أن الابتكارات المعمارية واستخدام أوراق نبات الأقنثا (Acanthus) كموضوع زخرفي يشكلان المظاهر الأخرى التي تدل على ذلك التأثير. ويعود كثير من المعلومات عن الشرق إلى روما على نحو ما نراه من الكتابات الغزيرة التي تركها بليني الكبير (Pliny the Elder).

وحتى في جنوب الهند يتضح الإلمام بالأفكار الهيلينية عن الطب والطوالع من واقع نصوص مبكرة مختلفة. ويوجد من الناحية

(28) الحراس في كافرباتينام ربما كانوا يعملون لخدمة الأحياء الأجنبية في موانئ التجارة وليس الأمراء، وربما كانوا يتكلمون في مثل هذه الموانئ عدداً من اللغات.

(29) انظر أيضاً: Thapar, «Black Gold: South Asia and the Roman Maritime Trade».

الأخرى تراث للإرساليات البوذية، وقد أُوفدت إلى يافانا (الغربية) للوعظ والإرشاد بقدر ما جاءت إلى الهند الإرساليات المسيحية. وكان ذلك في الوقت المبكر نفسه تقريباً الذي توجهت فيه إلى غرب أوروبا، بل إن نقوش النذور في هضبة الدكن تذكر أن بعض الغربيين كانوا بوذيين[30]. هل كان لعبادة إيزيس أي أثر في الهند[31]؟

إن معظم المعلومات الحافلة بشأن الطرق البحرية يأتي من العمل اليوناني الشهير بعنوان **محيط البحر الإيريثرايوني** (*The Periplus of the Erythraean Sea*)، وقد كُتب بين عامي 40 و 70 للميلاد، وكانت السفن الهندية والسنغالية تستخدم عدداً من الطرق البحرية نفسها التي استخدمها الغربيون. ومع القرن الثاني للميلاد، بلغ التوسع الهندي إلى جاوة وسومطرة ذروته، وهو توسع ربما أفضى إلى توقف الرحلات غرباً لأن الشرق أصبح وجهة أكثر أهمية. وفي بداية الحقبة المسيحية، بدأ النفوذ الهندي يظهر في شرق شبه جزيرة الهند الصينية، وهي الفترة التي شهدت تجارة البضائع الرومانية ـ الهندية في بورما وجاوة وتايلاند ودلتا نهر الميكونغ[32] (Mekong). واعتباراً من القرن الثالث قبل الميلاد تأسست العلاقات مع الصين على الرغم من أن كتاب **محيط البحر الإيريثرايوني** يورد أدلة عن بضائع صينية في الموانئ الهندية جاء بعضها من خلال الوسطاء عن طريق البر. وفي الوقت نفسه، كانت البضائع الصينية

---

(30) المصدر نفسه، ص 21.

(31) انظر: R. Fynes, «Cultural Transmission between Roman Egypt and Western India,» (DPhil Dissertation, Oxford, 1991),

مع إشارة لـ: Thabar, Ibid., p. 20.

(32) عن دور سري لانكا في تجارة الهند - الرومانية انظر: Federico De Romanis, «Romanukkharattha e Taprobane: Sui Rapporta Roma - Ceylon nel I. Sec. D. C.,» *Helikon*, vol. 28 (1988).

بدورها تُجلَب إلى وادي السند بحراً[33]. وبحلول هذه الفترة كان الهنود قد استقروا في شبه جزيرة أندونيسيا، حيث نشروا المذهب الهندوسي. أما البوذية، فقد وصلت مع بداية القرن السادس الميلادي، وربما قبل ذلك بقرن أو نحوه، إذ جاء بها المسافرون في طريقهم إلى الصين التي كانت تربطها معها علاقات وثيقة استمرت من خلال ميناء كانتون (غونجزو (Guangzhou)) من القرن السابع الميلادي.

ولكن بعد القرن الثالث الميلادي فقط شارك الصينيون في رحلات لمسافات طويلة بلغت ذروتها في القرن الثالث عشر الميلادي، فوصلوا إلى بينانغ (Penang) في الملايو نحو سنة 350 للميلاد، وإلى سري لانكا قرب نهاية ذلك القرن، وربما إلى مصب الفرات وعدن في القرن الذي تلاه. وهذه الاتصالات استمرت حتى نحو سنة 900 م بعد ازدهار حركة النقل البحري العربية الإسلامية. وقد وصلت أول سفارة إسلامية إلى الصين في سنة 651 م وبعد ذلك بقرن، أي في عام 758 م، كان وجودهم قوياً إلى درجة أن أدّى إلى إحراق ونهب كانتون. وفي القرن الذي تلاه أنشأوا «مصانع» في مناطق غواندونغ حيث كان قد سبقهم السوريون وكذلك اليونانيون ـ المصريون منذ القرن الثالث للميلاد.

ولم يكن ثمة اتصال مباشر مع الصين على طول الطريق البرية بعد الفترة اليونانية، لأن القوافل الأولى من الصين إلى اليابان لم تبدأ إلا في سنة 106 قبل الميلاد نتيجة بعثات السفير شانغ كيين (-Chang

---

(33) Prabodh Chandra Bagchi, *India and China: A Thousand Years of Cultural Relations*, 2nd ed., rev. and enl. (Westport, CT: Greenwood Press, [1971]), p. 17.

K'ien). ولكن البضائع كانت تمر بين الشرق والغرب من خلال سلسلة من الوسطاء[34]. لقد كان يتم استيراد الحرير الصيني إلى روما من الهند[35]. وقد تم افتتاح الطريق المباشرة في سياق تجارة الحرير بين الشرق والغرب، وفي زمن يوليوس قيصر وأغسطس، كانوا يشيرون إلى الصينيين على أنهم «سيريز» (Seres)، بمعنى منتجي الحرير. وفي السابق كان الحرير في الغرب يأتي في معظمه من منطقة دود القز البري في غرب آسيا، وكانت البضائع الأخرى تسافر ناحية الشرق. وعندما عاد شانغ كيين إلى الصين جلب معه مجموعات من النباتات الغريبة بما في ذلك الرمان والفصفصة (Alfalfa) والكروم[36]، إضافة إلى التأثيرات الإغريقية في فنون حقبة الهان (Han). وفي المقابل، كانوا يصدّرون الحرير والفراء ونوع راقٍ من الحديد والقرفة والرباب[37] (Rhubarb). ومن منطقة البحر المتوسط كانت تأتي المصنوعات الزجاجية وبعض المنسوجات الصوفية والقطنية. ولكن فوق كل ذلك، كان يجب سداد ثمن كل البضائع على شكل سبائك أو مسكوكات معدنية، وربما تكون قد بلغت ما يكافئ مليون جنيه استرليني سنوياً (بأسعار 1954). وهذه التجارة المباشرة في الحرير لم تستمر سوى لقرن أو قرنين، إذ شكّلت رابطة تصل بين البحر الأبيض المتوسط والشرق الأقصى. ومع ذلك، فحتى عندما قطع الطريق على تجارة القوافل، ما أدى إلى نقص في الحرير

(34) Tarn, *The Greeks in Bactria & India*, p. 87.

(35) Casson, *The Periplus Maris Erythraei: Text with Introduction, Translation, and Commentary*, p. 26.

(36) Laufer, *Sino-Iranica: Chinese Contributions to the History of Civilization in Ancient Iran, with Special Reference to the History of Cultivated Plants and Products.*

(37) Tarn, *The Greeks in Bactria & India*, p. 364.

في الإمبراطورية الرومانية ابتداءً من عام 166 للميلاد، أقيمت صلات مع بلاط الهان بحراً من ناحية الجنوب. وخلال حكم ماركوس أوريليوس (Marcus Aurelius) أُرسلت سفارة (وربما لم تكن أكثر من مجموعة تجارية خاصة) وأتت على ذكر طريق عبر فييتنام (جهنان (Jih-nan))، ومن ثم عبر البحر، وبهذا أصبحت التجارة بين الشرق والغرب حقيقة راسخة.

وفي أعقاب التوسع اليوناني في الشرق واستيطان اليونان البكتريون في الهند بعد سقوط إمبراطورية الأسوكو (Asokian)، تغلغلت الثقافة الهندو ـ يونانية في منطقة وسط آسيا. ومع بداية حكومة موحّدة بالصين في القرن الثالث قبل الميلاد، بُذلت محاولات لتأمين مسارات غربية كانت وقتها تحت سيطرة الهون. وعندما أوفد شانغ كيين إلى جمهورية بكتريانا (بلخ) البوذية في عام 138 قبل الميلاد، أصبح البوص والقماش من جنوب غرب الصين يباع في السوق المحلية بما يشير إلى أن طريق الحرير إلى الهند ربما كانت مستخدمة في ذلك الوقت. وعندما عاد ليبلغ الإمبراطور، بُذلت محاولات لفتح وتأمين طرق مفضية إلى الغرب. وجاء التجار، فضلاً عن المبشِّرين من الاتجاهات كلها، فشهدت هذه الفترة وصول البوذية إلى البلاط الصيني ربما نحو عام 65 للميلاد، وكانت الطرق المفضية إلى شمال الهند تعبر إلى جنوب وشمال صحراء تاريم (Tarim)، وتلتقي عند الحدود الصينية في «بوابة اليشب» (The Jade Gate)، وقربها كانت مغارات دان هوانغ (Dun-huang)، وهو من المراكز الرئيسية للتعليم البوذي. وهذه المغارات التي أنشئت في الفترة بين القرنين الخامس والثامن الميلاديين أصبحت ملتقى العلماء البوذيين وموئلاً للفن البوذي ومستودعاً للنصوص التي كانت بلا حصر، إضافة إلى كونها مركزاً لترجمتها للغة الصينية.

ربطت هذه الصلات التي بين الهند والصين لم تكن تعتمد على المبشرين فقط، ولكن في ظل سلالة تانغ (618 للميلاد) «كان هناك آلاف من الهنود في المدن الكبرى»[38]، حيث أثاروا معارضة المثقفين. بيد أن رغبة الإبقاء على العلاقات مع وسط آسيا كانت تعني إسباغ قدر من الحماية على البوذية. وكان معلمو البوذية يعرفون ما يتجاوز قوانينهم الدينية بالمعنى الضيق. لقد تعلّم بدهيشي (Bodhisuci) من جنوب الهند أولاً في مدرسة للبراهمة، فدرس الفلسفة والعلوم بما في ذلك ثنوية الروح والمادة وعلوم الصوتيات والتنجيم والرياضيات والطب، ثم تحوّل إلى البوذية، فدعوه إلى الصين في عام 692 للميلاد ووصلها بحراً في السنة التالية. وفي نهاية المطاف، انضم إلى البلاط في شنغان (Ch'ang-an) حيث ساعده الإمبراطور على إنشاء وحدة قامت بترجمة ثلاثة وخمسين من مجلدات المذهب.

وجاء وصول المعلمين البوذيين من وسط آسيا والهند ليشجع على تدفق من الاتجاه الآخر للحجّاج الصينيين إلى الهند بحثاً عن مزيد من المعرفة، فعادوا بنصوص من أنواع شتى. وبالفعل، ففي القرن الثالث الميلادي وصل فريق من الرهبان الصينيين إلى ذلك البلد على طول طريق يونّان ـ بورما (Yunnan-Burma) التي كانت لها أهمية في السابق. وقد شهدت نهاية القرن الرابع الميلادي رحلة السنة الخامسة عشرة للفاهاين (Fa-hein) التي بدأت بالطريق الصحراوية، وعادت بحراً عن طريق سري لانكا وجاوة، وأخيراً نزلت إلى البر في شنتونغ (Shan-tung). وهذه الاتصالات أخذت معها إلى الهند الخوخ والكمثرى والزنفر الأحمر (Vermilion)

Bagchi, *India and China: A Thousand Years of Cultural Relations*, p. 49. (38)

والحرير الصيني، فيما كان بعض الزائرين مهتمين بالرياضيات والتنجيم والطب في ذلك البلد، فضلاً عن الاهتمام بديانته[39].

هكذا تطورت الاتصالات بين الشرق الأقصى والغرب الأقصى. وعن طريق البحر رسَّخ العرب وجودهم في كانتون من منتصف القرن الثامن الميلادي، ثم قاموا برحلات كثيرة إلى الصين خلال المائتي سنة التالية. واعتباراً من القرن التاسع الميلادي كان التجار اليهود المعروفين باسم الردهانيت (Radhanites) يسافرون بانتظام بين الصين وأسبانيا براً وبحراً، إذ يعودون بالطيب والتوابل والنباتات الطبية، وربما البورسلين وغير ذلك من المخترعات الصينية في مقابل العبيد والسيوف وأقمشة الديباج. ومن المراكز الأخرى لليهودية كانت مملكة الخزر شمال البحر الأسود، وكثير من السكان الترك تحولوا إليها نحو سنة 740 م عندما كان للمنطقة أهميتها في تبادل البضائع والمعلومات مع الشرق الأقصى. ومع بداية القرن الثاني عشر الميلادي استقرت جالية يهودية في خايفنغ (Khaifeng) فيما كان النساطرة المسيحيون قد استقروا بدوَرهم في الصين على نحو ما فعل الزرادشتيون الهاربون من المسلمين. وقد ضم ذلك البلد ممثلين عن العقائد كلها، وكثيراً من أفراد الشعوب الذين اجتذبتهم ثروتها ومصنوعاتها وكرم وفادتها. ومع هؤلاء المهاجرين والتجار واللاجئين جاءت الأفكار والتقنيات والمواد من البلاد الأخرى. وهكذا، لم تكن هذه الإمبراطيورية معزولة قط عن العالم الخارجي. وبالقدر نفسه استمر تصدير الأفكار والبضائع إلى الغرب، ما أفضى إلى انطلاقة ضخمة في التجارة أعقبت وصول الأوروبيين إلى الطريق البحرية مع بداية القرن السادس عشر الميلادي. وكانت تلك هي الاتصالات

(39) المصدر نفسه، ص 68.

الرئيسية التي أتاحت تبادل البضائع والأفكار بين الشرق والغرب. وما كان هذا ليحدث قط في ظل ذلك النوع من العزلة المطلقة أحدهما عن الآخر على نحو ما تومئ إليه التمييزات القاطعة بين هاتين المنطقتين، أو يجسده الشعار الذي ما برح يرفعه كثير من النظريات والافتراضات الاجتماعية والتاريخية الحديثة.

الثبت التعريفي

إخوان (Fraterna): تجمعات الأخوة، أشقّاء التجار، الشراكة الأسرية.

الأزاندي (Azande): شعب ولغة الأزاندي في وسط وغربي أفريقيا.

أساليب التربية (Paideia): أساليب التربية والتنشئة وسُبل التطبيع الاجتماعي.

استدلال قياسي (Syllogistic Reasoning): استدلال عقلي باستخدام منهج القياس المنطقي.

الإصلاحات الغريغورية (Gregorian Reforms): وخاصة روزنامة التقويم بالأشهر الميلادية التي أدخل العمل بها البابا غريغوريوس الثالث عشر في عام 1582.

الاقتصاد العبودي (Slave Economies): اقتصادات سخرة العبيد ـ الأقنان.

الامتناع/ الإمساك (Abstention): التعفُّف (في مجال الحياة والنشاط الجنسي).

بارسي (Parsi): من اتباع ديانة قديمة في الهند تعود إلى الزرادشتية الفارسية.

الترابط الاجتماعي الشخصي (Gemeinschaft): كلمة ألمانية تعني وشائج تكامل النسيج الاجتماعي القائم على أساس شخصي.

الترابط الاجتماعي اللاشخصي (Gesellschaft): كلمة ألمانية تعني الترابط الاجتماعي القائم على أساس لا شخصي (مصلحي .. مادي .. غائي.. إلخ).

التقشف (Austerity): من لفظة أوستيروس اليونانية بمعنى القسوة. وتنصرف إلى مجاهدة النفس وزهد الاستهلاك والتقشف والصرامة.

تعدد أزواج المرأة (Polyandry): نظام اجتماعي قيل أنه كان شائعاً في حقبات تاريخية قديمة يقوم على زوجة واحدة لعدة أزواج.

تعدد الأسلاف (Polygeny): نظرية (تفترض) انحدار البشر من أصول عرقية متعددة.

تيلة (Grass Cloth): القطن المزروع المستخدَم في نسج الملبوسات (في مقابل خام الحرير الناتج عن دودة القز).

ثروة الأمم (Wealth of Nations): الكتاب ـ العمدة الذي نشره عام 1776 المفكر الاقتصادي الإسكوتلندي آدم سميث (1723-1790) ويُعد أساس علم الاقتصاد (الرأسمالي) الحديث حيث كرّس دعوة الحرية الاقتصادية مؤكداً على أهمية قوانين العرض والطلب (اليد غير المرئية) في تحريك عجلة الاقتصاد.

الجاينية (Jainism): عقيدة هندية نشأت منذ القرن 16 قبل

الميلاد وتدعو إلى تحرير الذات بالإيمان والمعرفة والاستقامة.

حسم/ خصم (Discounting): تنزيل من قيمة مبلغ الأساس في مجال الائتمان والمعاملات المالية سواء لتشجيع الشراء أو لتحصيل قيمة الفوائد.

الحقبة العامة/ المسيحية (Common Era): هي الحقبة التي تبدأ اعتباراً من تاريخ ميلاد المسيح، وصارت تسمى «الحقبة العامة أو الحقبة الحالية» وذلك مراعاة لمشاعر اليهود الذين لا يؤمنون بأن المسيح جاء.

حوالة (Bill of Exchange): صك مالي مستحق الدفع عند الطلب، كمبيالة، أمر دفع.

حياة عصرية (Vie mondaine): مصطلح فرنسي يعني أسلوب للمعيشة يوافق التيارات السائدة.

خارخانات (Kharkhanas): مشاغل تصنيع وإنتاج غزل ومنسوجات الحرير في الهند تحت الحكم المغولي. كارخانا: ورشة المنسوجات في تركيا العثمانية وخاصة لإنتاج أصناف الحرير.

دفتر حسابات (Livre de raison): دفتر حسابات الأسرة المعيشية (حسب الأعراف الفرنسية).

الرأس إيلاس (Rasselas): رواية الأديب والمعجمي الإنجليزي الدكتور صمويل جونسون (1709–1784) وتدور أحداثها في بلاد الحبشة ولها ترجمة عربية منشورة في القاهرة بقلم المجمعي المصري الدكتور مجدي وهبة.

الرأسمالية اليافعة (Adolescent Capitalism): حقبة التطور في

أساليب الإنتاج عقب انهيار النظام الإقطاعي (في أوروبا) في نهايات القرن 16.

زايباتسو (Zaibatsu): مجموعة شركات ومصالح تجارية تحتكر ملكيتها أسرة واحدة في اليابان.

زرادشتي (Zoroastrian): يتبع المذهب الديني الذي أسسه في فارس زرادشت (في حدود القرنين 6 و7 قبل الميلاد) واعتمد له كتاب **زند أفيستا** (بمعنى تفسير القانون) ويقول بثنائية العالم بين خير وشر وبين نور وظلمة. وبعد دخول الإسلام إلى فارس تحولت جموع الزرادشتيين للإقامة في الهند حيث يعرفون باسم طائفة البارسي.

سواديشي (Swadeshi): في السنسكريتية: أصيل، وطني .. بلدي وتصدق على دعوة وحركة الاكتفاء بالمنتَج المحلي دون الاستيراد الخارجي (عند المهاتما غاندي في الهند).

زواجي (Conjugal): قائم على رابطة الزوجية ولا سيما في الوحدة الأسرية الأساسية (النووية).

سوق آنيّة (Spot Market): سوق آنيّة مباشِرة .. سوق البضاعة الحاضرة لزوم التسليم الفوري.

شراكة تجارية (Commenda): شراكة تجارية في القرون الوسطى (ولا سيما عبر البحار).

شركات بحرية (Societas Maris): جمعيات ملاحية.

شركة الهند الشرقية (EIC): أنشأتها إنجلترا عام 1600 وشكّلت أول خطوات السيطرة الإمبريالية الاقتصادية ومن ثم السياسية على أجزاء من جنوب شرقي آسيا وشرق الجزيرة العربية.

شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة (VOC): (تأسست عام 1602) لتشكل، مع نظيرتها البريطانية، إرهاصاً بخروج النشاط الاقتصادي عن دائرة الأسرة الآسيوية النووية أو الممتدة.

شعائري (Ritual): طقوسي، تقليدي، سلوك إتباعي أو مظهري.

الشوغن (Shogunate): مسؤول ينتمي إلى طبقة الشوغن، حكام اليابان والشرق الأقصى حتى عام 1868. موقع أو رتبة هذا المسؤول.

صدف (Cowries): أصداف بحرية استخدمت كعملة للتداول النقدي.

صرافون (Schroffs): تصحيف من لفظة «صرّاف» و«صيارفة» في اللغة العربية: محترفو التعامل في الحوالات ومبادلات النقود في الهند.

الطاوية (Taoism): أتباع الطاوية في الصين .. مذهب التأمل والتجرد حسب تعاليم كتاب **طاو تيه كنغ** مقابل مذهب الكونفوشية الذي يزيد اهتمامه بمشكلات الحياة العملية.

طائفة (Caste): من Castus اللاتينية بمعنى عِرق، نطفة، طائفة دينية ومن ثم اجتماعية وتصدق على نظام الفصل الصارم بين الطبقات (في مجتمع الهند بالذات).

طريق الحرير (Silk Road): مسار التجارة المتعارف عليه بين الصين و أوروبا عبر الهند وغرب آسيا والأناضول إلى البحر المتوسط.

عائلة السفارديم (Sephardic Family): من اليهود الشرقيين ذوي الأصول الإسبانية (وخاصة من حقبة الأندلس).

العائلة المتضافرة (Joint Family): الأسرة الممتدة المتشاركة المصالح.

عشيرة (Clan): مجموعة فئوية متضافرة، رهط.

عصر العقل (Age of Reason): في أوروبا الغربية من أواخر القرن 17 إلى القرن 18 حيث اتسمت الحياة الثقافية بأهمية تحكيم العقل البشري واستنارة الأسلوب الموضوعي في التفكير.

عقلانية (Rationalism): مذهب تحكيم وإعلاء العقل. الفكر الراشد .. سداد التفكير العقلاني.

العلم البدئي (Proto-Science): العلم الأوّلي، العلم الباكر.

علم المحاسبة (Ragioneria): وهو يومها يتعلق بمسك الدفاتر.

عناصر اللاأدرية (Agonistic Elements): المذهب الفلسفي القائم على الشك، والاعتقاد بأن الحقيقة لا تتجاوز حدود الخبرة الذاتية للعقل البشري.

غنت (Ghent): مدينة في بلجيكا اشتهرت بإنتاج نوع متميز من تيل الكتّان.

الفرادة (Uniqueness): التميز الفريد بغير شبيه أو نظير. ويرى فيبر أنها صفة الغرب دون غيره وهي التي أفضت في نظره إلى الثورة الصناعية والمجتمع الحديث.

قطع الجماع (Reservatus): قطع الجماع (في المعاشرة الجنسية) كإسلوب لمنع الإخصاب.

الكائن الاقتصادي (Homo Economicus): مصطلح اعتمده ماكس فيبر (1864-1920) ليصدق على سكان الحواضر الذين تحولوا

من ممارسة الإقطاع الزراعي إلى حسابات الاستثمار والعائد مع بدايات الرأسمالية التجارية.

كومونة (Commune): مجتمع صغير متجانس من حيث الأهداف والاتجاهات والأفكار ومتشارك (في الغالب) من حيث الحيازة والمِلكية.

اللغة السائدة (Lingua Franca): لغة التعارف والتخاطب المشترك. لغة سائدة أو مهيمنة مصطلَح عليها.

ما بعد عصر النهضة (Post - Renaissance): حقبة الاستنارة الأوروبية وتبدأ مع مطالع القرن 17 بعد استقرار مرحلة انبعاث الفنون والآداب وإحياء كلاسيكيات اليونان والرومان.

مجتمع الكفاف (Self - Subsistence Community): الاكتفاء الذاتي الكفافي.

محمودي (Mahmudi): عملة فارسية من الفضة أو عملة هندية من الذهب.

مدونة (Corpus Juris Civilis of Justinian): مجموعة القوانين الرائدة تاريخيا في مجال القانون المدني ـ مدونة (الإمبراطور الروماني) يوستنيان (483–565) ترجمها عن الفرنسية ونشرها في القاهرة الفقيه القانوني، عبد العزيز فهمي باشا.

مذهب الشك (Scepticism): مذهب الشك (الفلسفي)، ريب، مماراة.

المذهب الفردي (Individualism): منحى الفردية (مقابل الجماعية والمشاعية). تكريس ذات الفرد في نظرته إلى الحياة والمجتمع سواء كان ذلك إيجابياً بمعنى الاستقلالية، أو كان سلبياً

بمعنى الأثرة. وفي المجال المادي يكرّس المذهب أسلوب الحرية الاقتصادية، ومن ثم التنظيم الرأسمالي للاقتصاد والمجتمع.

مذهب الموهيزم (Mohists): اتباع مذهب الموهيزم (أو المويزم) الذي عارض الكونفوشية في الصين. أسّس عقيدته «موتزو» في القرن الخامس ق. م. ويدعو إلى الوئام العام مقابل دعوة الكونفوشية إلى الوئام العائلي.

مركزية عرقية (Ethnocentric): الاعتقاد بتفوق أرومتنا العرقية على سائر الأقوام.

مضائق ملقه (Malacca Straits): من شبه جزيرة الملايو. منطقة تشتهر بشجر الخيزران.

المطلوب إثباته (Quod Erat Demonstrandum): في المنطق والرياضيات وما إليهما.

معداد (Abacus): أداة للعدّ والإحصاء البسيط.

ممارسات تجارية (Mercantile Practices): أساليب التعامل المادي .. المركنتيلية: نظام الرأسمالية التجارية التي أعقبت نظام الإقطاع وأفضت إلى تشجيع الكشوف الجغرافية من جهة فيما أدت إلى التوسّع الاستعماري الأوروبي من جهة أخرى.

مهارات تنظيم المشاريع (Entrepreneurial Skills): حصافة المستثمرين .. قدرات المتعهدين على التعامل المؤسسي في سوق النشاط الاقتصادي.

ميزة نسبية (Comparative Advantage): ميزة نسبية وقابلة للمقارنة.

نـزعـة الـتـقـتـيـر/ الإمـسـاك/ الـشـح (Theoretical Parsimony): أسلوب التقشف لترشيد الفاقد، وسلامة تدبير الإدارة الاقتصادية الداخلية.

نسّاج معدم (Loomless): مرتزق من صناعة الغزل والنسيج.

نسطوري (Nestorian): ينتسب إلى دعوة نسطوريوس بطريرك القسطنطينية في القرن الخامس الميلادي وقد أثارت خلافات مع كنيسة الإسكندرية بشأن طبيعة السيد المسيح. وينتشر مذهب النساطرة المسيحي في مناطق الحدود الشرقية للعالم العربي من العراق ثم إيران إلى الهند وتتبع الطقوس السريانية.

نظام تعبئة الأفراد (Muster System): حشد الجموع لأداء عمل عسكري أو مدني يتطلب جمهرة الأيدي العاملة .. نظام العَونة أو طُلبة الأنفار.

نـظـام جـاجـمـانـي (Jajmani System): نـظـام تـجـمـيـع قـدرات وإمكانات القرى لتنفيذ مشاريع مشتركة (في شبه الجزيرة الهندية). نظام العمالة والمبادلة القروية بالهند.

نظام العدّ العشري (Algorismus): نظام العدّ العشري للحساب باستخدام الأرقام العربية.

نقابات (Guilds): نقابات طوائف التجار والحرفيين في القرون الوسطى.

الـهـنـد الـمـغـولـيـة (Mughal India): تـحـت حـكـم الإمـبـراطـوريـة المغولية التي أسسها بابر في القرن 16 ودالت دولتها في القرن 19 وكانت عاصمتها دلهي.

الهيغونوت (Huguenot): بروتستانت فرنسا المعتنقون مذهب

كالفن (1509-1564) وقد تعرضوا لاضطهاد طائفي من جانب الكاثوليك وخاصة في زمن لويس 14 مما دفعهم للهجرة ولا سيما إلى العالم الجديد في أمريكا.

وكالة للإدارة (Managing Agency): هيئة أو أفراد أو بيت خبرة لتسيير الأعمال التجارية لصالح مالكيها بموجب اتفاق وأجر ثابت وعمولة على المبيعات.

ثبت المصطلحات

الأزاندي من قبائل وسط وغرب أفريقيا	Azande
استدلال قياسي (منطق)	Syllogistic Reasoning
الإصلاحات الغريغورية (التقويم الميلادي)	Gregorian Reforms
اقتصادات سخرة العبيد	Slave Economies
بارسي	Parsi
تدبير الإدارة الاقتصادية	Theoretical Parsimony
التربية والتنشئة	Paidei
تعدد أزواج المرأة	Polyandry
تعدد الأسلاف (الأصول العرقية)	Polygeny
تعفف	Abstension
تقشف	Austerity
تنظيم المشاريع (مهارات الاستثمار)	Entrepreneurial Skills
ثروة الأمم	Wealth of Nations
جاجماني	Jajmani System

حقبة ما بعد عصر النهضة (الأوروبية)	Post - Renaissance
الحقبة العامة/ المسيحية	Common Era
حياة عصرية	Vie mondaine
خارخانات (مشاغل إنتاج الحرير في الهند المغولية)	Kharkhanas
خصم من قيمة المبلغ ـ الأساس	Discounting
دفتر حسابات الأسرة	Livre de raison
الرأس إيلاس (رواية الأديب الإنجليزي صمويل جونسون)	Rasselas
الرأسمالية اليافعة (حقبة ما بعد نظام الإقطاع)	Adolescent Capitalism
زرداشتي (عقيدة قديمة في فارس)	Zoroastrian
زواجي (رابطة الأسرة النووية)	Conjugal
زيباتسو (مصالح الأسرة الواحدة في اليابان)	Zaibatsu
سفارديم (من اليهود المشرقيين)	Sephardic
سواديشي، دعوة الاكتفاء بالمنتج المحلي في الهند للاستغناء عن الأجنبي	Swadeshi
سوق البضاعة الحاضرة	Spot Market
شراكة أسرية	Fraterna
شراكة تجارية (القرون الوسطى)	Commenda
شركات بحرية	Societas Maris
شركة الهند الشرقية (الإنجليزية)	EIC
شركة الهند الشرقية (الهولندية)	VOC

شك (فلسفي)	Scepticism
الشوغن من طبقة الحكام والقادة في اليابان	Shogunate
صَدَف (أصداف) استخدمت كعملة للتبادل التجاري	Cowries
صرافون/ صيارفة (مع تصحيفها في الهند إلى شراف أو شروف)	Schroffs
الطاوية (ديانة الصين القديمة)	Taoism
طائفة (في نظام الطبقات الاجتماعية المغلق)	Caste
طريق الحرير (تجارة آسيا ـ أوروبا)	Silk Road
طقوسي ... شعائري	Ritual
عائلة متضافرة	Joint Family
العد العشري (في الحساب)	Algorismus
عرّاف ... كاهن	Diviner
عشيرة ـ فخذ من قبيلة	Clan
عصر العقل (أوروبا ـ القرن 18)	Age of Reason
عقلانية	Rationality
العلّم البدئي	Proto-Science
غنت (مدينة بلجيكية اشتهرت بتجارة الحرير)	Ghent
الفرادة ـ تميز الغرب	Uniqueness
فردية مذهباً وسلوكاً	Individualism
قطع الجماع (لمنع الإخصاب)	Reservatus

كائن اقتصادي	Homo Economicus
كفافي ... اكتفاء ذاتي	Self - Subsistence
كمبيالة	Bill of Exchange
كومونة (تشكيل مصغر اجتماعي ـ اقتصادي)	Commune
لا أدري: مذهب الشك الفلسفي	Agonistic
لغة مشتركة ... شائعة ومهيمنة	Lingua Franca
مدونة جوستنيان (483–565 م)	Corpus Juris Civilis of Justinian
محمودي، عملة فارسية أو هندية	Mahmudi
مركزية عرقية	Ethnocentric
مركنتالية مادية تجارية	Mercantilism
مسك الدفاتر المحاسبية	Ragioneria
مضائق ملقه (جنوب شرق آسيا)	Malacca Straits
المطلوب إثباته (منطق – رياضيات)	Quod Erat Demonstrandum
مِعْداد ـ جهاز مبسط للإحصاء	Abacus
موهيست (عقيدة عارضت الكونفوشية في الصين)	Mohist
ميزة مقارنة	Comparative Advantage
نسّاج معدم	Loomless
نسطوري (مسيحي شرقي)	Nestorian
نسيج اجتماعي شخصي	Gemeinschaft
نسيج اجتماعي لا شخصي	Gesellschaft

Grass Cloth	نسيج قطني
Muster System	نظام تعبئة العمالة
Guilds	نقابات الحرفيين (قرون وسطى)
Mughal India	الهند تحت حكم المغول (القرنان 16-19)
Huguenot	هيغونوت: بروتستانت فرنسا
Managing Agency	وكالة للإدارة (بيت خبرة)
Jainism	الجاينية عقيدة هندية (القرن 16)

المراجع

Books

A La Rencontre de Sindbad: La Route maritime de la soie: Musée de la marine, Paris, 18 mars-15 juin 1994. Paris: Le Musée: Réunion des musées nationaux, 1994.

Abraham, Meera. *Two Medieval Merchant Guilds of South India*. New Delhi: Manohar Publications, 1988. (South Asian Studies/ Heidelberg University. South Asia Institute. New Delhi Branch; no. 18)

Abu-Lughod, Janet L. *Before European Hegemony: The World System A. D. 1250-1350*. New York: Oxford University Press, 1989.

Adams, Robert McCormick. *The Evolution of Urban Society: Early Mesopotamia and Prehispanic Mexico*. Chicago, IL: Aldine Pub. Co., [1966]. (The Lewis Henry Morgan Lectures; 1965)

Adas, Michael (ed.). *Islamic and European Expansion: The Forging of a Global Order*. Philadelphia, PA: Temple University Press, 1993. (Critical Perspectives on the Past)

Alaev, L. B. *Yuzhnaya India: sotsialno-ekonomicheskaya istoriya XIV-XVIII vekor = South India: Social and Economic History, 14th-18th Centuries*. Moskva: Nauka, 1964.

Al-Azmeh, Aziz. *Arabic Thought and Islamic Societies*. London: Croom Helm, 1986. (Exeter Arabic and Islamic Series)

Albright, William Foxwell. *Yahweh and the Gods of Canaan: A*

Historical Analysis of Two Contrasting Faiths. London: Athlone Press, 1968. (Jordan Lectures in Comparative Religion; 7)

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London: N. L. B., 1974.

———. *Passages from Antiquity to Feudalism*. London: N. L. B., 1974.

Andreski, Stanislav (ed.). *Max Weber on Capitalism, Bureaucracy, and Religion: A Selection of Texts*. London; Boston, MA: Allen & Unwin, 1983.

Ariès, Philippe. *Centuries of Childhood: A Social History of Family Life = L'Enfant et la vie familiale sous l'ancien régime*. Translated from the French by Robert Baldick. New York: Vintage Books; Knopf, 1962.

Aristotle. *L'Enfant et la vie familiale sous l'ancien régime*. Paris: Plon, 1960. (Civilisations d'hier et d'aujourd'hui)

———. *The Organon. 1. The Categories; On Interpretation*. by Harold P. Cooke. *-Prior Analytics*. by Hugh Tredennick. London: W. Heinemann, 1938. ([Loeb Classical Library])

———. *The Politics of Aristotle*. Translated with Notes by Ernest Barker. (A Shortened Form of the Translation Published in 1946). Oxford: Clarendon Press, 1948.

———. *Posterior Analytics*. By Hugh Tredennick... *Topica*. by E. S. Forster. London: William Heinemann; Cambridge, MA: Harvard University Press, [1961]. ([Loeb Classical Library])

———. *Prior Analytics*. Translated with Introduction, Notes, and Commentary by Robin Smith. Indianapolis: Hackett Pub. Co., 1989.

Aronoff, Myron Joel (ed.). *The Frailty of Authority*. New Brunswick, NJ; London: Transaction Publ., 1986. (Political Anthropology; 5)

Ashburner, Walter. *Nomos Rodiōn nautikos: The Rhodian Sea-law*. Oxford: Clarendon Press, 1909.

Ashton, Thomas Southcliffe. *An Eighteenth-century Industrialist: Peter Stubs of Warrington: 1756-1806*. [Manchester, Eng.]: Manchester University Press, 1939. (Publications of the University of Manchester. Economic History Series; 13)

Aston, T. H. and C. H. E. Philpin (eds.). *The Brenner Debate:*

Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-industrial Europe. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985. (Past and Present Publications)

Astuti, Guido. *Il libro dell' entrata e dell' uscita di una compagnia mercantile senese del secolo XIII (1277-1282)*. Torino: S. Lattes, 1934.

———. *Origini e svolgimento storico della commenda fino al secolo XIII*. Torino: S. Lattes, 1933.

Austin, Gareth and Kaoru Sugihara (eds.). *Local Suppliers of Credit in the Third World, 1750-1960*. Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1993.

Bagchi, Prabodh Chandra. *India and China: A Thousand Years of Cultural Relations*. 2nd ed. Bombay: Hind Kitabs, [1950].

———. ———. 2nd ed., rev. and enl. Westport, CT: Greenwood Press, [1971].

Balazs, Etienne. *Chinese Civilization and Bureaucracy: Variations on a Theme*. Translated by H. M. Wright; Edited by Arthur F. Wright. New Haven, CT: Yale University Press, 1964.

Barbosa, Duarte. *The Book of Duarte Barbosa: An Account of the Countries Bordering on the Indian Ocean and Their Inhabitants, Written by Duarte Barbosa and Completed about the Year 1518 A. D.* Translated from the Portuguese Text, First Published in 1812 A. D., by the Royal Academy of Sciences at Lisbon, in vol. II of Its Collection of Documents Regarding the History and Geography of the Nations beyond the Seas, and Edited and Annotated by Mansel Longworth Dames. London: Printed for the Hakluyt Society, 1918-1921. 2 vols. (Works Issued by the Hakluyt Society, 2nd ser., nos. 44, 49)

Vol. 1: *Including the Coasts of East Africa, Arabia, Persia, and Western India as Far as the Kingdom of Vijayanagar*.

Vol. 2: *Including the Coasts of Malabar, Eastern India, Further India, China, and the Indian Archipelago*.

Barnes, Jonathan. *Aristotle*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1982. (Past Masters)

Bellah, Robert Neelly. *Tokugawa Religion: The Values of Pre-*

industrial Japan. Glencoe, IL: Free Press, [1957].
Bendix, Reinhard. *Max Weber: An Intellectual Portrait*. Garden City, NY: Doubleday, 1960.
Berengo, Marino. *Nobili e mercanti nella Lucca del Cinquecento*. [Torino]: Einaudi, [1965]. (Biblioteca di cultura storica; 82)
Berger, Peter L. *The Capitalist Revolution: Fifty Propositions about Prosperity, Equality and Liberty*. Aldershot: Gower, 1987.
Bergeron, Louis. *Les Capitalistes en France, 1780-1914*. [Paris]: Gallimard, 1978. (Collection archives; 70)
Berle, Adolf Augustus and Gardner C. Means. *The Modern Corporation and Private Property*. New York; Chicago, IL: Commerce Clearing House, Loose Leaf Service Division of the Corporation Trust Company, 1932.
Besta, Fabio. *La Ragioneria*. Milano: Vallardi, 1909-1916. 3 vols.
Binsbergen, Wim van and Peter Geschiere (eds.). *Old Modes of Production and Capitalist Encroachment: Anthropological Explorations in Africa*. London; Boston, MA: KP, 1985. (Monographs from the African Studies Centre, Leiden)
Bloch, Maurice (ed.). *Political Language and Oratory in Traditional Society*. London; New York: Academic Press, 1975.
Blunden, Caroline and Mark Elvin. *Cultural Atlas of China*. Oxford: Phaidon, 1983.
Bocheński, Innocentius M. *Formale Logik*. Freiburg: K. Alber, [1956]. (Orbis academicus, Bd. III, 2)
———. *A History of Formal Logic = Formale Logik*. Translated and Edited by Ivo Thomas. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1961.
Bois, Guy. *Crise du féodalisme: Economie rurale et démographie en Normandie orientale du début du 14e siècle au milieu du 16e siècle*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1976. (Cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; no. 202)
———. *The Crisis of Feudalism: Economy and Society in Eastern Normandy c. 1300-1550 = Crise du féodalisme*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la maison des sciences de l'homme, 1984. (Past and Present Publications)
Bottéro, Jean. *Mésopotamie: L'Ecriture, la raison et les dieux*.

[Paris]: Gallimard, 1987. (Bibliothèque des histoires)

Bouvier, Jean. *Les Rothschild*. [Paris]: A. Faynard, 1967. (L'Histoire sans frontières)

Braimah, J. A. and Jack Goody. *Salaga: The Struggle for Power*. London: Longmans, 1967.

Braudel, Fernand. *Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism*. Translated by Patricia M. Ranum. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1977. (The Johns Hopkins Symposia in Comparative History; 7th)

———. *La Dynamique du capitalisme = Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism*. Paris: Arthaud, 1985.

Buchanan, Daniel Houston. *The Development of Capitalistic Enterprise in India*. New York: The Macmillan Company, 1934.

Burguière, André [et al.] (dirs.). *Histoire de la famille*. Paris: Armand Colin, 1986. 2 vols.

Burkert, Walter. *Greek Religion: Archaic and Classical = Griechische Religion der archaischen und klassischen Epoche*. Translated by John Raffan. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985.

Buss, Andreas E. (ed.) *Max Weber in Asian Studies*. Leiden: E. J. Brill, 1985. (International Studies in Sociology and Social Anthropology; vol. 42)

Casson, Lionel. *The Periplus Maris Erythraei: Text with Introduction, Translation, and Commentary*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989.

Chandler, Alfred D. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business*. Cambridge, MA: Belknap Press, 1977.

Chandra, Satish. *Medieval India: Society, the Jagirdari Crisis, and the Village*. Delhi: Macmillan, 1982.

Chang, Kwang-Chih (ed.). *Food in Chinese Culture: Anthropological and Historical Perspectives*. New Haven, CT; London: Yale University Press, 1977.

Chapman, Stanley D. and Serge Chassagne. *European Textile Printers in the Eighteenth Century: A Study of Peel and Oberkampf*. London: Heinemann Educational; Pasold Fund, 1981.

Charlesworth, Martin Percival. *Trade-Routes and Commerce of the*

Roman Empire. Second Edition, Revised. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1926.

Chaudhuri, Kurti N. *The English East India Company: The Study of an Early Joint-stock Company, 1600-1640*. [London]: F. Cass, 1965.

———. *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1660-1760*. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1978.

_____ and Clive J. Dewey (eds.). *Economy and Society: Essays in Indian Economic and Social History*. Delhi; New York: Oxford University Press, 1979.

Chaudhuri, Manoranjan. *The Iron and Steel Industry of India: An Economic-geographic Appraisal*. Calcutta: Oxford Book Co., [1964].

Chicherov, Aleksandr Ivanovich. *India, Economic Development in the 16th-18th Centuries: Outline History of Crafts and Trade = Ekonomicheskoe razvitie Indii pered angliiškim zavoevaniem*. [Rev. ed.]. Moscow: Nauka Pub. House, Central Dept. of Oriental Literature, 1971.

Childe, Vere Gordon. *What Happened in History*. Harmondsworth, Middlesex, Eng.: Penguin Books, [1939]. (Pelican Books)

Chinoy, Sultan. *Pioneering in Indian Business*. Foreword by R. P. Masani. [2nd ed.]. India: Asia Publishing House; London: Bombay Printed, 1962.

Chittick, H. Neville and Robert I. Rotberg (eds.). *East Africa and the Orient: Cultural Syntheses in Pre-colonial Times*. New York: Africana Pub. Co., 1975.

Clanchy, M. T. *From Memory to Written Record: England, 1066-1307*. London: Edward Arnold, 1979.

Claverie, Elisabeth et Pierre Lamaison. *L'Impossible mariage: Violence et parenté en Gévaudan, XVIIe, XVIIIe et XIXe siècles*. [Paris]: Hachette, 1982. (La Mémoire du temps)

Cohen, Myron L. *House United, House Divided: The Chinese Family in Taiwan*. New York: Columbia University Press, 1976. (Studies of the East Asian Institute, Columbia University)

Cole, Michael [et al.]. *The Cultural Context of Learning and*

Thinking: An Exploration in Experimental Anthropology. In Association with Thomas Ciborowski [et al.]. New York: Basic Books, [1971].

Coleman, D. C. *The Economy of England, 1450-1750.* London; New York: Oxford University Press, 1977.

Collins, Randall. *Weberian Sociological Theory.* Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986.

Commissariat, Manekshah Sorabshah. *A History of Gujarat.* Including a Survey of Its Chief Architectural Monuments and Inscriptions; with an Introduction by Sir E. Denison Ross. Bombay; New York: Longmans, Green & Co., 1938-1980. 2 vols.

Contributions to Indian Economic History. Calcuta: Firma K. L. Mukhopadhyay, 1960-1963. 2 vols.

Cook, John Manuel. *The Greeks in Ionia and the East.* London: Thames & Hudson, [1962]. ([Ancient Peoples and Places; vol. 31])

Cotrugli, Benedetto. *Della mercatura et del mercante perfecto: libri quattra.* Vinegia: All'Elefanta, 1573.

Coy, Michael W. (ed.). *Apprenticeship: From Theory to Method and Back Again.* Albany, NY: State University of New York Press, 1989. (SUNY Series in the Anthropology of Work)

Curtin, Philip D. *Cross-Cultural Trade in World History.* Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984. (Studies in Comparative World History)

D'Arms, John H. and E. C. Kopff (eds.). *The Seaborne Commerce of Ancient Rome: Studies in Archaeology and History.* [Rome]: American Academy in Rome, 1980. (Memoirs of the American Academy in Rome; v. 36)

Damerow, Peter and Robert K. Englund. *The Proto-elamite Texts from Tepe Yahya.* With an Introduction by C. C. Lamberg-Karlovsky. Cambridge, MA: Peabody Museum of Archaeology and Ethnology, Harvard University: Distributed by Harvard University Press, 1989. (Bulletin/ American School of Prehistoric Research, Peabody Museum, Harvard University; no. 39)

Daonyang, Guo. *Zhongguo kuaiji shigao* [A Draft History of

Chinese Accounting]. Beijing: Zhongyuo caizheng jingii chubanshe, 1988. 2 vols.

Das Gupta, Ashin. *Indian Merchants and the Decline of Surat: c. 1700-1750*. Wiesbaden: Steiner, 1979. (Beiträge zur Südasienforschung; Bd. 40)

Dasgupta, Partha. *An Inquiry into Well-being and Destitution*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993.

Dasgupta, Surendranath. *A History of Indian Philosophy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, [1922-]. 5 vols.

Davis, James C. *A Venetian Family and Its Fortune, 1500-1900: The Dona and the Conservation of Their Wealth*. Philadelphia, PA: American Philosophical Society, 1975. (Memoirs of the American Philosophical Society, Philadelphia Memoirs; v. 106)

Dawson, Raymond Stanley. *The Chinese Chameleon: An Analysis of European Conceptions of Chinese Civilization*. London; New York: Oxford University Press, 1967.

_____ (ed.). *The Legacy of China*. Oxford: Clarendon Press, 1964. (The Legacy Series)

The Deeds of God in Rddhipur. Translated from Marāthī and Annotated by Anne Feldhaus; with Introductory Essays by Anne Feldhaus and Eleanor Zelliot. New York: Oxford University Press, 1984.

De Roover, Raymond. *Business, Banking, and Economic Thought in Late Medieval and Early Modern Europe*. Selected Studies of Raymond de Roover; Edited by Julius Kirshner. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1974.

———. *L'Evolution de la lettre de change, XIVe-XVIIIe siècles*. Avant-propos de Fernand Braudel. Paris: A. Colin, 1953. (Affaires et gens d'affaires; 4)

———. *Money, Banking and Credit in Mediaeval Bruges: Italian Merchant Bankers, Lombards and Money-changers, A Study in the Origins of Banking*. Cambridge, MA: Mediaeval Academy of America, 1948. (The Mediaeval Academy of America; Publication no. 51)

Defoe, Daniel. *The Complete English Tradesman*. Oxford: [n. pb., 1841].

Dermigny, Louis. *Cargaisons indiennes: Solier et cie, 1781-1793.* [Paris]: S. E. V. P. E. N., 1959-1960. 2 vols. (Affaires et gens d'affaires; 15)

———. *La Chine et l'occident: Le Commerce à Canton au XVIIIe siècle, 1719-1833.* Paris: S. E. V. P. E. N., 1964. 3 vols. (Ecole pratique des hautes études. VIe section. Centre de recherches historiques. Ports, routes, traffics; 18)

Desai, Kumud. *Indian Law of Marriage and Divorce.* Bombay: Popular Prakashan, 1964.

Dobb, Maurice. *Studies in the Development of Capitalism.* [Rev. ed.]. New York: International Publishers, [1947].

Dumont, Louis. *Essays on Individualism: Modern Ideology in Anthropological Perspective = Essais sur l'individualisme.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1986.

———. *From Mandeville to Marx: The Genesis and Triumph of Economic Ideology.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1977.

———. *Homo Hierarchicus: An Essay on the Caste System.* Translated by Mark Sainsbury. [Chicago, IL]: University of Chicago Press, [1970]. (The Nature of Human Society Series)

———. *Homo Hierarchicus: Essai sur le système des castes.* [Paris]: Gallimard, 1967. (Bibliothèque des sciences humaines)

Dunbabin, Thomas James. *The Greeks and Their Eastern Neighbours: Studies in the Relations between Greece and the Countries of the Near East in the Eighth and Seventh Centuries B. C.* With a Foreword by Sir John Beazley; Edited by John Boardman. London: Society for the Promotion of Hellenic Studies, 1957. (Supplementary Paper; no. 8)

Durkheim, Emile. *De La Division du travail social: Etudes sur l'organisation des sociétés supérieures.* Paris: F. Alcan, 1893. (Bibliothèque de philosophie contemporaine)

———. *Emile Durkheim on the Division of Labor in Society.* Being a Translation of His De la division du travial social, with an Estimate of His Work by George Simpson; [With a Portrait]. New York: The Macmillan Company, 1933.

Dutt, Sukumar. *Buddhist Monks and Monasteries of India.* London: G. Allen and Unwin, [1962].

Edler, Florence Marguerite. *Glossary of Mediaeval Terms of Business, Italian Series, 1200-1600*. Cambridge, MA: The Mediaeval Academy of America, 1934.

Eisenstein, Elizabeth L. *The Printing Press as an Agent of Change: Communications and Cultural Transformations in Early Modern Europe*. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979. 2 vols.

Elias, Norbert. *The Civilizing Process = Über den Prozess der Zivilisation*. New York: Urizen Books, 1978. (Mole Editions)

Eliot, Charles. *Hinduism and Buddhism: An Historical Sketch*. London: E. Arnold, 1921. 3 vols.

Ellis, Maria de Jong (ed.). *Essays on the Ancient Near East in Memory of Jacob Joel Finkelstein*. Hamden, CT: Published for the Academy by Archon Books, 1977. (Memoirs of the Connecticut Academy of Arts and Sciences; v. 19)

Evans-Pritchard, E. E. *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People*. Oxford: The Clarendon Press, 1940.

———. *Witchcraft, Oracles and Magic Among the Azande*. With a Foreword by Professor C. G. Seligman. Oxford: The Clarendon Press, [1937].

_____ [et al.]. *The Institutions of Primitive Society: A Series of Broadcast Talks*. Oxford: Basil Blackwell, 1954.

Farrell, Betty G. *Elite Families: Class and Power in Nineteenth-Century Boston*. Albany, NY: State University of New York Press, 1993. (SUNY Series in the Sociology of Work)

Faxian. *A Record of Buddhistic Kingdoms, Being an Account by the Chinese Monk Fâ-hien of His Travels in India and Ceylon (A.D. 399-414) in Search of the Buddhist Books of Discipline*. Translated and Annotated, with a Corean Recension of the Chinese Text, by James Legge. Oxford: Clarendon Press, 1886.

Fei, Xiaotong. *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*. With a Preface by Bronislaw Malinowski. London: G. Routledge and Sons, [1939].

Feng, Youlan. *A History of Chinese Philosophy*. Translated by Derk Bodde; with Introd., Notes, Bibliography and Index. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1952-53. 2 vols.

Vol. 1: *The Period of the Philosophers from the Beginnings to Circe 100 B. C.*

Vol. 2: *The Period of Classical Learning from the Second Century B. C. to the Twentieth Century A. D.*

Feuerwerker, Albert. *China's Early Industrialization: Sheng Hsuan-huai (1844-1916) and Mandarin Enterprise.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958. (Harvard East Asian Studies; 1)

Finley, Moses I. *The Ancient Economy.* Berkeley, CA: University of California Press, 1973. (Sather Classical Lectures; v. 43)

Flandrin, Jean-Louis. *Families in Former Times: Kinship, Household, and Sexuality.* Translated by Richard Southern. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979. (Themes in the Social Sciences)

Fortune, Robert. *A Residence among the Chinese: Inland, on the Coast, and at Sea.* London: J. Murray, 1857.

Furber, Holden. *Rival Empires of Trade in the Orient, 1600-1800.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1976. (Europe and the World in the Age of Expansion; v. 2)

Gadgil, Dhananjaya Ramchandra. *Origins of the Modern Indian Business Class: An Interim Report.* With the Assistance of M. V. Namjoshi. New York: International Secretariat, Insitute of Pacific Relations, 1959.

Garcin de Tassy, Joseph Héliodore. *Histoire de la littérature Hindoui et Hindoustani.* Paris: The Oriental Translation Committee of Great Britain and Ireland, 1839-1847. 2 vols.

Gardella, Robert. *The Development of Accounting in the West, China and Japan.* Harrisonburg, VA: The Academy of Accounting Historians, 1983. (Working Paper Series)

Garelli, Paul. *Le Proche-Orient asiatique, des origines aux invasions des peuples de la mer...* Paris: Presses universitaires de France, 1969. (Nouvelle clio; 2)

Gellner, Ernest. *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism.* Oxford; Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1992. (New Perspectives on the Past)

Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1962.

Ghosh, Amitav. *In an Antique Land*. London: Granta Books in Association with Penguin, [1994].

Gillion, Kenneth L. *Ahmedabad: A Study in Indian Urban History*. Berkeley, CA: University of California Press, 1968.

Glass, D. V. and D. E. C. Eversley (eds.). *Population in History: Essays in Historical Demography*. London: Edward Arnold, 1965.

Glick, Thomas F. *Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Glover, Ian. *Early Trade between India and Southeast Asia: A Link in the Development of a World Trading System*. 2nd rev. ed. Hull, England: University of Hull, Centre for South-East Asian Studies, 1990. (Occasional Papers; no. 16)

Goitein, S. D. *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza*. Berkeley, CA: University of California Press, 1967-1993. 6 vols.

Vol. 1: *Economic Foundations*.

——— (trad.). *Letters of Medieval Jewish Traders*. Translated from the Arabic with Introductions and Notes by S. D. Goitein. [Princeton, NJ]: Princeton University Press, [1974].

Gokhale, Balkrishna Govind. *Surat in the Seventeenth Century: A Study of Urban History of Pre-modern India*. London: Curzon Press, 1979. (Scandinavian Institute of Asian Studies Monograph Series; no. 28)

Goldthwaite, Richard A. *The Building of Renaissance Florence: An Economic and Social History*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980.

Goody, Esther N. *Contexts of Kinship: An Essay in the Family Sociology of the Gonja of Northern Ghana*. Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1973. (Cambridge Studies in Social Anthropology; no. 7)

——— (ed.). *From Craft to Industry: The Ethnography of Proto-industrial Cloth Production*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1982. (Cambridge Papers in Social Anthropology; no. 10)

———. *Parenthood and Social Reproduction: Fostering and Occupational Roles in West Africa*. Cambridge [Cambridge-

shire]; New York: Cambridge University Press, 1982. (Cambridge Studies in Social Anthropology; 35)

———. *Social Intelligence and Interaction: Expressions and Implications of the Social Bias in Human Intelligence*. Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1995.

Goody, Jack. *Cooking, Cuisine, and Class: A Study in Comparative Sociology*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1982. (Themes in the Social Sciences)

———. *The Culture of Flowers*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1993..

———. *Death, Property and the Ancestors: A Study of the Mortuary Customs of the LoDagaa of West Africa*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1962.

———. *The Development of the Family and Marriage in Europe*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983. (Past and Present Publications)

———. *Domestic Groups*. [Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co.], 1972. (An Addison-Wesley Module in Anthropology; Module 28)

———. *The Domestication of the Savage Mind*. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1977. (Themes in the Social Sciences)

———. *The Logic of Writing and the Organization of Society*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986. (Studies in Literacy, Family, Culture, and the State)

———. *The Myth of the Bagre*. Oxford: Clarendon Press, 1972. (Oxford Library of African Literature)

———. *The Oriental, the Ancient, and the Primitive: Systems of Marriage and the Family in the Pre-industrial Societies of Eurasia*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990. (Studies in Literacy, Family, Culture, and the State)

———. *Production and Reproduction: A Comparative Study of the Domestic Domain*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1976. (Cambridge Studies in Social Anthropology; 17)

———. *The Social Organisation of the LoWiili*. London: [n. pb.],

1956. ([Colonial Research Studies; no. 19])
———. *Technology, Tradition, and the State in Africa.* London: Oxford University Press, 1971.
——— (ed.). *The Character of Kinship.* Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press [1973].
Goody, Jack et S. W. D. K. Gandah. *Une Récitation du Bagré.* Précédée d'une introduction de Jack Goody. éd. trilingue. Paris: Armand Colin, 1980. (Classiques africains; 20)
Gopal, Surendra. *Commerce and Crafts in Gujarat, 16th and 17th Centuries: A Study in the Impact of European Expansion on Precapitalist Economy.* New Delhi: People's Pub. House, 1975.
Gough, Kathleen. *Dravidian Kinship and Modes of Production.* [New Delhi]: Indian Council of Social Science Research, 1978. (Publication / Indian Council of Social Science Research; no. 115)
Graham, A. C. *Disputers of the Tao: Philosophical Argument in Ancient China.* La Salle, IL: Open Court, 1989.
———. *Later Mohist Logic, Ethics, and Science.* Hong Kong: Chinese University Press, Chinese University of Hong Kong; London: School of Oriental and African Studies, University of London, 1978.
Grimes, William Francis (ed.). *Aspects of Archaeology in Britain and Beyond.* London: H. W. Edwards, 1951.
Gunawardana, Ranavira. *Robe and Plough: Monasticism and Economic Interest in Early Medieval Sri Lanka.* Tucson: Published for the Association for Asian Studies by University of Arizona Press, 1979. (Monographs of the Association for Asian Studies; no. 35)
Guohao, Li, Zhang Mengwen and Cao Tianqin (eds.). *Explorations in the History of Science and Technology in China: A Special Number of the «Collections of Essays on Chinese Literature and History».* Executive Editor Hu Daojing. Shanghai, China: Shanghai Chinese Classics Pub. House, 1982.
Habermas, Jürgen. *The Theory of Communicative Action = Theorie des kommunikativen Handelns.* Translated by Thomas McCarthy. Boston, MA: Beacon Press, 1984-1987. 2 vols.

Vol. 1: *Reason and the Rationalization of Society.*
Vol. 2: *Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason.*

———. *Toward a Rational Society: Student Protest, Science and Politics.* Translated [from the German] by Jeremy J. Shapiro. London: Heinemann Educational, 1971.

Hall, John A. *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West.* Oxford [Oxfordshire]: Blackwell, 1985.

Hall, Kenneth R. *Trade and Statecraft in the Age of Colas.* New Delhi: Abhinav Publications, 1980.

Hamilton, Francis. *A Journey from Madras through the Countries of Mysore, Canara, and Malabar...* London: T. Cadell and W. Davies, 1807. 3 vols.

Hanley, Susan B. and Arthur P. Wolf (eds.). *Family and Population in East Asian History.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1985.

Hansen, Chad. *Language and Logic in Ancient China.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1983. (Michigan Studies on China)

Harris, Chris (ed.). *The Sociology of The Family: New Directions for Britain.* In Association with Michael Anderson... [et al.]. [Keele]: University of Keele; [Totowa, NJ: Distributed by Rowman and Littlefield], 1979. (Sociological Review Monograph; 28)

Hauser, William B. *Economic Institutional Change in Tokugawa Japan: Osaka and the Kinai Cotton Trade.* [London]: Cambridge University Press, [1974].

Hayashi, Ryōichi. *The Silk Road and the Shoso-in = Shiruku Rōdo to Shōsōin.* Translated by Robert Ricketts. New York: Weatherhill, 1975. (The Heibonsha Survey of Japanese Art; v. 6)

Heers, Jacques. *Le Clan familial au Moyen Age: Etude sur les structures politiques et sociales des milieux urbains.* Paris: Presses universitaires de France, 1974. (Collection hier)

Herlihy, David. *Medieval Households.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985. (Studies in Cultural History)

———, Robert S. Lopez and Vsevolod Slessarev (eds.). *Economy,*

Society, and Government in Medieval Italy: Essays in Memory of Robert L. Reynolds. [Kent, Ohio]: Kent State University Press, [1969].

Hervouet, Yves (ed.). *A Sung Bibliography = Bibliographie des Sung*. Initiated by Etienne Balazs. Hong Kong: Chinese University Press, 1978.

Higham, Charles. *The Archaeology of Mainland Southeast Asia: From 10,000 B. C. to the Fall of Angkor*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989. (Cambridge World Archaeology)

Hill, Christopher. *The Century of Revolution, 1603-1714*. Edinburgh: T. Nelson, [1961]. (A History of England; v. 5)

Hill, Polly. *The Migrant Cocoa-farmers of Southern Ghana: A Study in Rural Capitalism*. Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, [1963].

Hindess, Barry and Paul Q. Hirst. *Pre-capitalist Modes of Production*. London; Boston, MA: Routledge and K. Paul, 1975.

Hirschmeier, Johannes. *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964. (Harvard East Asian Series; 17)

——— and Tsunehiko Yui. *The Development of Japanese Business, 1600-1973*. London: Allen & Unwin, 1975.

Hobson, John Atkinson. *Imperialism: A Study*. London: James Nisbet & Co., 1902.

Hodges, Richard. *Dark Age Economics: The Origins of Towns and Trade: A. D. 600-1000*. London: Duckworth, 1982.

Hoecke, Willy van and Andries Welkenhuysen (eds.). *Love and Marriage in the Twelfth Century*. Leuven: Leuven University Press, 1981. (Mediaevalia Lovaniensia; ser. 1, studia 8)

Hollis, Martin and Steven Lukes (eds.). *Rationality and Relativism*. Oxford: Basil Blackwell, 1982.

Homans, George Caspar. *English Villagers of the Thirteenth Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941.

———. *The Human Group*. London: Routledge & K. Paul, [1951]. (International Library of Sociology and Social Reconstruction (London))

Honneth, Axel [et al.] (eds.). *Cultural-political Interventions in the*

Unfinished Project of Enlightenment. Translations by Barbara Fultner. Cambridge, MA: MIT Press, 1992. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Hopkins, Keith. *Death and Renewal*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983. (Sociological Studies in Roman History; v. 2)

Horton, Robin and Ruth Finnegan (eds.). *Modes of Thought: Essays on Thinking in Western and non-Western Societies*. London: Faber, [1973].

Hourani, George Fadlo. *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1951. (Princeton Oriental Studies; v. 13)

Howard-Hassmann, Rhoda E. *Colonialism and Underdevelopment in Ghana*. London: Croom Helm, 1978.

Hoyt, Sarnia Hayes. *Old Malacca*. Kuala Lumpur; New York: Oxford University Press, 1993. (Images of Asia)

Hu, Shi. *The Development of the Logical Method in Ancient China*. Shanghai: The Oriental Book Company, 1922.

Hudson, Pat. *The Industrial Revolution*. London; New York: E. Arnold, 1992. (Reading History)

Hufton, Olwen H. *The Poor of Eighteenth-century France 1750-1789*. Oxford [Eng.]: Clarendon Press, 1974.

Hymes, Robert P. *Statesmen and Gentlemen: The Elite of Fu-Chou, Chiang-Hsi, in Northern and Southern Sung*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986. (Cambridge Studies in Chinese History, Literature, and Institutions)

Irwin, John and Katharine B. Brett. *Origins of Chintz, with a Catalogue of Indo-European Cotton-Paintings in the Victoria and Albert Museum, London, and the Royal Ontario Museum, Toronto*. London: H. M. S. O., 1970.

——— and Margaret Hall. *Indian Painted and Printed Fabrics*. [Ahmedabad: Calico Museum of Textiles], 1971. (Historic Textiles of India at the Calico Museum; v. 1)

——— and P. R. Schwartz. *Studies in Indo-European Textile History*. Ahmedabad: Calico Museum of Textile, 1966.

Jacobs, Norman. *The Origin of Modern Capitalism and Eastern Asia*. [Hong Kong]: Hong Kong University Press, 1958.

Jain, Lakshmi Chandra. *Indigenous Banking in India.* With an Introduction by Dr. Gilbert Slater. London: Macmillan and Co., 1929.

Jashemski, Wilhelmina F. *The Gardens of Pompeii: Herculaneum and the Villas Destroyed by Vesuvius.* Photos, Drawings, and Plans Stanley A. Jashemski. New Rochelle, NY: Caratzas Bros., 1979.

Jha, Shiva Chandra. *Studies in the Development of Capitalism in India.* Calcutta: Firma K. L. Mukhopadhyay, 1963.

Johnson, Samuel, *Rasselas, or The Prince of Abissina: A Tale.* London: R. and J. Dodsley, 1759.

Johnson-Laird, Philip Nicholas. *Mental Models: Towards a Cognitive Science of Language, Inference and Consciousness.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983.

Johnston, Reginald Fleming. *Lion and Dragon in Northern China.* London: John Murray, 1910.

Jones, Eric Lionel. *The European Miracle: Environments, Economies, and Geopolitics in the History of Europe and Asia.* Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1981.

Kapadia, Kanailal Motilal. *Marriage and Family in India.* 3rd ed. Bombay; London: Oxford University Press (Indian Branch), 1966.

Kneale, William Calvert and Martha Kneale. *The Development of Logic.* Oxford [Eng.]: Clarendon Press, 1962.

Kou Pao-Koh, Ignace. *Deux Sophistes chinois: Houei Che et Kong-souen Long.* Préf. de Paul Masson-Oursel. Paris: Presses universitaires de France, 1953.

Lach, Donald F. *Asia in the Making of Europe.* Chicago, IL: University of Chicago Press, [1965]-. 3 vols.
Vol. 1: *The Century of Discovery* (2 v.).

Landes, David S. *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present.* Oxford: Cambridge University Press, 1969.

Lane, Frederic C. *Venice: A Maritime Republic.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, [1973].

Larsen, Mogens Trolle. *The Old Assyrian City-state and Its Colonies.* Copenhagen: Akademisk Forlag, 1976. (Mesopotamia; v. 4)

Laslett, Peter (ed.). *Household and Family in Past Time: Comparative Studies in the Size and Structure of the Domestic Group over the Last Three Centuries in England, France, Serbia, Japan and Colonial North America, with Further Materials from Western Europe*. Edited, with an Analytic Introduction on the History of the Family, by Peter Laslett with the Assistance of Richard Wall. Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1972.

Laufer, Berthold. *Sino-Iranica: Chinese Contributions to the History of Civilization in Ancient Iran, with Special Reference to the History of Cultivated Plants and Products*. Chicago, IL: [n. pb.], 1919. (Field Museum of Natural History; Publication 201. Anthropological Series; vol. XV, no. 3)

Le Goff, Jacques. *The Birth of Purgatory = La Naissance du purgatoire*. Translated by Arthur Goldhammer. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1984.

Leakey, Mary. *Africa's Vanishing Art: The Rock Paintings of Tanzania*. Garden City, NY: Doubleday, 1983.

Lee, Ronald Demos (ed.). *Population Patterns in the Past*. New York: Academic Press, 1977. (Studies in Social Discontinuity)

Lenk, Hans and Gregor Paul (eds.). *Epistemological Issues in Classical Chinese Philosophy*. Albany, NY: State University of New York Press, 1993. (SUNY Series in Chinese Philosophy and Culture)

Leur, Jacob Cornelis van. *Indonesian Trade and Society: Essays in Asian Social and Economic History*. The Hague: W. Van Hoeve, 1955. (Selected Studies on Indonesia by Dutch Scholars; v. 1)

Levine, David. *Family Formation in an Age of Nascent Capitalism*. New York: Academic Press, 1977. (Studies in Social Discontinuity)

Levkovsky, A. I. *Capitalism in India: Basic Trends in Its Development*. [Bombay]: People's Pub. House, [1966].

Levy, Marion Joseph. *The Family Revolution in Modern China*. New York: Octagon Books, 1963.

Lévy-Bruhl, Lucien. *La Mentalité primitive*. Oxford: The Clarendon Press, [1931].

Lhote, Henri. *The Search for the Tassili Frescoes: The Story of the*

Prehistoric Rock-paintings of the Sahara = A la découverte des fresques du Tassil. Translated fom the French by Alan Houghton Brodrick. London: Hutchinson, 1959.

Li, Lillian M. *China's Silk Trade: Traditional Industry in the Modern World, 1842-1937*. Cambridge, MA: Council on East Asian Studies, Harvard University: Distributed by Harvard University Press, 1981. (Harvard East Asian Monographs; 97)

Linschoten, Jan Huygen van. *Discours of Voyages into y[e] East & West Indies*. Amsterdam: Theatrum Orbis Terrarum; Norwood, NJ: W. J. Johnson, 1974. (The English Experience; no. 675)

———. *Iohn Huighen van Linschoten His Discours of Voyages into ye Easte & West Indies: Devided into Foure Bookes*. London: Printed by Iohn Wolfe, [1898].

Littleton, Ananias Charles and Basil Selig Yamey (eds.). *Studies in the History of Accounting*. London: Sweet & Maxwell, 1956.

Lloyd, Geoffrey Ernest Richard. *Demystifying Mentalities*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990. (Themes in the Social Sciences)

———. *Magic, Reason and Experience: Studies in the Origin and Development of Greek Science*. Cambridge, MA; London; New York: Cambridge University Press, 1979. (Studies in the Origin and the Development of Greek Science; 1)

Lombard, Denys. *Le Sultanat d'Atjeh au temps d'Iskandar Muda, 1607-1636*. Paris: Ecole française d'extrême-orient, 1967. (Publications de l'école française d'extrême-orient; v. 61)

——— et Jean Aubin (eds.). *Marchands et hommes d'affaires asiatiques dans l'Océan Indien et la Mer de Chine, 13e-20e siècles*. Paris: Editions de l'école des hautes études en sciences sociales, 1988. (Ports, routes, trafics; 29)

Lopez, Robert S. *Medieval Trade in the Mediterranean World*. Illustrative Documents Translated... by Robert S. Lopez and Irving W. Raymond. New Cork: Columbia University Press, 1955.

Lüthy, Herbert. *La Banque protestante en France, de la révocation de l'édit de Nantes à la révolution*. Paris: S. E. V. P. E. N., 1959-. 2 vols. (Affaires et gens d'affaires; 19)

Ma Huan. *Ying-Yai Sheng-Lan: The Overall Survey of the Ocean's Shores [1433].* Edited by J. V. G. Mills and Translated by Feng Ch'eng-Chün. Cambridge, MA: Haklyut Society, 1970.

Macfarlane, Alan. *The Origins of English Individualism: The Family, Property and Social Transition.* Oxford: Blackwell, 1978.

Maine, Henry Sumner. *Ancient Law: Its Connection with the Early History of Society, and Its Relation to Modern Ideas.* 4th Edition. London: J. Murray, 1861.

Malcolm, Alexander. *A New Treatise on Arithmetick and Book-keeping.* Edinburgh: Paton, 1718. 2 pt.

Malinowski, Bronislaw. *The Family among the Australian Aborigines: A Sociological Study.* London: University of London Press: Hodder and Stoughton, 1913. (Monographs on Sociology; 2)

———. *Magic, Science and Religion and Other Essays.* Selected, and with an Introduction by Robert Redfield. Boston, MA: Beacon Press, 1948.

Manandian, Hakob. *The Trade and Cities of Armenia in Relation to Ancient World Trade.* Translated from the Second Revised Edition by Nina G. Garsoian. Lisbon: Livraria Bertrand, 1965.

Markovits, Claude. *Indian Business and Nationalist Politics 1931-1939: The Indigenous Capitalist Class and the Rise of the Congress Party.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985. (Cambridge South Asian Studies; [no. 33])

Marris, Peter and Anthony Somerset. *African Businessmen: A Study of Entrepreneurship and Development in Kenya.* London: Routledge & Kegan Paul, 1971. (Reports-Institute of Community Studies, University of Nairobi; 19)

Marsden, William. *The History of Sumatra.* Introduced by John Bastin. A Reprint of the 3rd ed. Kuala Lumpur; New York: Oxford University Press, 1966.

———. *The History of Sumatra, Containing an Account of the Government, Laws, Customs, and Manners of the Native Inhabitants.* Third Edition. Longman: Hurst, Rees, Orme, and Brown, 1811.

Marshall, John (ed.). *Mohenjo-Daro and the Indus Civilization:*

Being an Official Account of Archaeological Excavations at Mohenjo-Daro Carried out by the Government of India between the Years 1922 ad 1927. London: A. Probsthain, 1931. 3 vols.

Marx, Karl. *Capital: A Critique of Political Economy = Das Kapital.* Introduced by Ernest Mandel; Translated by Ben Fowkes. New York: [Vintage Books, 1970].

———. *Das kapital. Kritik der politischen oekonomie. Von Karl Marx. 1. bd. Burch I: Der produktionsprocess des kapitals. Das recht der uebersetzung wird vorbehalten.* Hamburg, O. Meissner; New-York, L. W. Schmidt, 1867.

Mazzarino, Santo. *Fra Oriente e Occidente: Ricerche di storia greca arcaica.* Milano: Rizzoli, 1989. (Collana storica Rizzoli)

McElderry, Andrea Lee. *Shanghai Old-style Banks (Ch'ien-chuang), 1800-1935: A Traditional Institution in a Changing Society.* Ann Arbor, MI: Center for Chinese Studies The University of Michigan, 1976. (Michigan Papers in Chinese Studies; no. 25)

McNicoll, Geoffrey and Mead Cain (eds.). *Rural Development and Population: Institutions and Policies.* Based on the Expert Consultation on Population and Agricultural and Rural Development Convened by the Food and Agriculture Organization, Rome. New York: Population Council; New York: Oxford University Press, 1990.

Mehta, Makrand. *The Ahmedabad Cotton Textile Industry: Genesis and Growth.* Ahmedabad: New Order Book Co., 1982.

Meillassoux, Claude. *Anthropologie de l'esclavage: Le Ventre de fer et d'argent.* Paris: Presses universitaires de France, 1986. (Pratiques théoriques)

———. *Anthropologie économique des Gouro de Côte d'Ivoire: De l'économie de subsistance aì l'agriculture commerciale.* Paris; La Haye: Mouton et cie, 1964. ([Le Monde d'outre-mer passé et présent. sér. 1. Etudes; no. 27])

———. *The Anthropology of Slavery: The Womb of Iron and Gold = Anthropologie de l'esclavage: Le Ventre de fer et d'argent.* Translated by Alide Dasnois. London: Athlone, 1991.

Melink-Roelofsz, Marie Antoinette Petronella. *Asian Trade and European Influence in the Indonesian Archipelago between*

1500 and about 1630. [Translated by Mrs. M. B. Quast]. The Hague: Martinus Nijhoff, 1962.

Melis, Federigo. *Storia della ragioneria, contributo alla conoscenza e interpretazione delle fonti più significative della storia economica...* Bologna: C. Zuffi, 1950.

Mennell, Stephen. *All Manners of Food: Eating and Taste in England and France from the Middle Ages to the Present*. Oxford: Basil Blackwell, 1985.

Merton, Robert K. *Social Theory and Social Structure*. Rev. Edition. Glencoe, IL: Free Press, 1957.

Miller, Barbara Stoler (ed.). *The Powers of Art: Patronage in Indian Culture*. Delhi; New York: Oxford University Press, 1992.

Miller, James Innes. *The Spice Trade of the Roman Empire, 29 B. C. to A. D. 641*. Oxford: Clarendon Press, 1969.

Mintz, Sidney Wilfred. *Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History*. New York: Viking, 1985. (Elisabeth Sifton Books)

Misra, Satish Chandra. *The Rise of Muslim Power in Gujarat: A History of Gujarat from 1298 to 1442*. London; Bombay Printed: Asia Publishing House, [1963].

Montesquieu, Charles de Secondat. *The Spirit of the Laws = De l'esprit des lois*. Translated and Edited by Anne M. Cohler, Basia C. Miller and Harold Stone. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989. (Cambridge Texts in the History of Political Thought)

Morikawa, Hidemasa. *Zaibatsu: The Rise and Fall of Family Enterprise Groups in Japan = Zaibatsu no keieishiteki kenkyu*. Foreword by Alfred D. Chandler. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1992.

Morishima, Michio. *Why Has Japan «Succeeded»?: Western Technology and the Japanese Ethos*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982.

Mossé, Claude et Annie Schnapp-Gourbeillon. *Précis d'histoire grecque: Du début du deuxième millénaire à la bataille d'Actium*. Paris: A. Colin, 1991. (Collection U. histoire ancienne)

Moulder, Frances V. *Japan, China and the Modern World*

Economy: Toward a Reinterpretation of East Asian Development ca. 1600 to ca. 1918. Cambridge, [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1977.

Mungello, David E. *Curious Land: Jesuit Accommodation and the Origins of Sinology*. Stuttgart: F. Steiner Verlag Wiesbaden, 1985. (Studia Leibnitiana Supplementa; v. 25)

———. ———. Honolulu: University of Hawaii Press, 1989.

Murra, John Victor. *The Economic Organization of the Inka State*. Greenwich, Conn.: JAI Press, 1980. (Research in Economic Anthropology. Supplement; 1)

Murray, Alexander. *Reason and Society in the Middle Ages*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1978.

Nakamura, Hajime. *A History of the Development of Japanese Thought from A. D. 592 to 1868*. Tokyo: Kokusai Bunka Shinkokai, 1967.

———. ———. [2nd ed.]. Tokyo: Kokusai Bunka Shinkokai, 1969. 2 vols. (Japanese Life and Culture Series)

———. *Parallel Developments: A Comparative History of Ideas*. Edited by Ronald Burr; with a Pref. by Charles Morris. Tokyo; New York: Kodansha; [New York]: Distributed [by] Harper & Row, 1975.

———. *The Ways of Thinking of Eastern Peoples*. Compiled by Japanese National Commission for UNESCO. [Tokyo: Published by Print. Bureau, Japanese Govt.], 1960.

———. *Ways of Thinking of Eastern Peoples: India, China, Tibet, Japan*. Rev. English Translation Edited by Philip P. Wiener. Honolulu: East-West Center Press, [1964].

Narain, Dhirendra (ed.). *Explorations in the Family and Other Essays: Professor K. M. Kapadia Commemoration Volume*. Bombay: Thacker, [1975].

Needham, Joseph. *Science and Civilisation in China*. Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1954-2004. 7 vols.

Vol. 1: *Introductory Orientations*.

Vol. 2: *History of Scientific Thought*.

Vol. 3: *Mathematics and the Sciences of the Heavens and the Earth*.

Vol. 5: *Chemistry and Chemical Technology*.

———. *Science and Civilisation in China: Vol. 5 Chemistry and Chemical Technology: Part 1 Paper and Printing*. New York: Cambridge University Press, 1985.

Nehru, Jawaharlal. *The Discovery of India*. 3rd ed. London: Meridian Books, 1951.

Nicholas, David. *The Domestic Life of a Medieval City: Women, Children, and the Family in Fourteenth-century Ghent*. Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 1985.

Nissen, Hans J., Peter Damerow and Robert K. Englund. *Frühe Schrift und Techniken der Wirtschaftsverwaltung im alten Vorderen Orient: Informationsspeicherung und -verarbeitung vor 5000 Jahren*. 2. Aufl. [Bad Salzdetfurth]: Franzbecker, 1991.

Nussbaum, Frederick Louis. *A History of the Economic Institutions of Modern Europe: An Introduction of Der Moderne Kapitalismus of Werner Sombart*. New York: F. S. Crofts & Co., 1933.

Oakley, Francis. *The Crucial Centuries: The Mediaeval Experience*. [Revised ed.]. London: Terra Nova Editions, 1979.

Oppenheim, A. Leo. *Ancient Mesopotamia: Portrait of a Dead Civilization*. Chicago, IL: University of Chicago Press, [1964].

Orme, Robert. *Historical Fragments of the Mogul Empire, of the Morattoes, and of the English Concerns in Indostan*. London: Printed for F. Wingrave, 1805.

———. *Historical Fragments of the Mogul Empire of the Morattoes, and of the English Concerns, in Indostan, from the Year M,DC,LIX. [Section I]*. London: Printed for C. Nourse, 1782.

Palmade, Guy P. *Capitalisme et capitalistes français au XIXe siècle*. Paris: A. Colin, [1961].

Parker, Robert Henry and Basil Selig Yamey (eds.). *Accounting History: Some British Contributions*. Oxford: Clarendon Press, 1994.

Passow, Richard. *Kapitalismus; eine begrifflich-terminologische Studie*. Jena: G. Fischer, 1918.

Patlagean, Evelyne. *Pauvreté économique et pauvreté sociale aì Byzance, 4e-7e siècles*. Paris: Mouton, 1977. (Civilisations et sociétés; 48)

Pavlov, Vladimir Ivanovich. *Historical Premises for India's Transition to Capitalism: (Late 18th to Mid-19th Century) = Istoricheskie predposylki kapitalisticheskogo predprinimatel'stva v Indii.* [Translated from the Russian by Y. A. Sdobnikov]. [Enlarged and Revised ed.]. Moscow: Nauka Pub. House, Central Dept. of Oriental Literature, 1978.

———. *The Indian Capitalist Class: A Historical Study.* [New Delhi]: People's Pub. House, [1964].

Pearson, Michael Naylor. *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century.* Berkeley, CA: University of California Press, 1976.

Pelliot, Paul. *Les Débuts de l'imprimerie en Chine.* Paris: Impr. nationale, librairie d'Amérique et d'orient, 1953. (His Oeuvres posthumes, 4 Pelliot, Paul, 1878-1945. Oeuvres posthumes; 4)

Peragallo, Edward. *Origin and Evolution of Double Entry Bookkeeping: A Study of Italian Practice from the Fourteenth Century.* [Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Columbia University]. With a Foreword by Robert H. Montgomery. New York: American Institute Publishing Company, 1938.

Pirenne, Henri. *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade = Les Villes du moyen âge.* Translated from the French by Frank D. Halsey. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969. (Princeton Paperbacks; no. 152)

———. *Les Périodes de l'histoire sociale du capitalisme.* Bruxelles: Hayez, 1914.

———. *Les Villes du moyen âge: Essai d'histoire économique et sociale.* Bruxelles: [s. n.], 1927.

Pires, Tomé. *The Suma Oriental of Tomé Pires, an Account of the East, from the Red Sea to Japan, Written in Malacca and India in 1512-1515, and The Book of Francisco Rodrigues, Rutter of a Voyage in the Red Sea, Nautical Rules, Almanack and Maps, Written and Drawn in the East before 1515.* Translated from the Portuguese ms in the bibliothèque de la chambre des députés, Paris; and Edited by Armando Cortesapo... London: The Hakluyt Society, 1944. 2 vols. (Works Issued by the Hakluyt Society... Second Series; nos. 89-90)

Polanyi, Karl. *Origins of Our time: The Great Transformation*. London: Victor Gollancz, 1945.

———, Conrad M. Arensberg, and Harry W. Pearson (eds.). *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory*. Glencoe, IL: Free Press, [1957].

Postan, Michael Moïssey, Edwin Ernest Rich, and Edward Miller (eds.). *The Cambridge Economic History of Europe. 3, Economic Organization and Policies in the Middle Ages*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1963.

Priouret, Roger. *Origines du patronat français*. Paris: B. Grasset, [1963].

Prokhorov, A. M. (ed.). *The Great Soviet Encyclopedia*. New York: Macmillan, 1970.

Pullan, J. M. *The History of the Abacus*. London: Hutchinson, 1968.

Purchas, Samuel. *Hakluytus Posthumus, or, Purchas His Pilgrimes*. Glasgow: Maclehose, 1905-1907. 20 vols.

Pyrard, François. *The Voyage of Francois Pyrard of Laval to the East Indies, the Maldives, the Moluccas and Brazil*. Translated into English from the Third French Edition of 1619, and Edited, with Notes, by Albert Gray...; Assisted by H. C. P. Bell. London: Printed for the Hakluyt Society, 1887-1890. 2 vols. (Works Issued by the Hakluyt Society; nos. 76-77, 80)

Quine, Willard Van Orman. *Philosophy of Logic*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970].

Ramaswamy, Viyaya. *Textiles and Weavers in Medieval South India*. Delhi; New York: Oxford University Press, 1985.

Rawson, Jessica. *Chinese Ornament: The Lotus and the Dragon*. London: Published for the Trustees of the British Museum by British Museum Publications, 1984.

Raychaudhuri, Tapan. *Jan Company in Coromandel, 1605-1690: A Study in the Interrelations of European Commerce and Traditional Economies*. 's-Gravenhage: M. Nijhoff, 1962. (Verhandelingen van het Koninklijk Instituut voor Taal-, Land- en Volkenkunde; deel 38)

——— and Irfan Habib (eds.). *The Cambridge Economic History of India*. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1982-.

Vol. 1: *c.1200-c.1750.*
Redding, S. Gordon. *The Spirit of Chinese Capitalism.* Berlin; New York: W. de Gruyter, 1990. (De Gruyter Studies in Organization; 22)
Reid, Anthony. *Southeast Asia in the Age of Commerce, 1450-1680.* New Haven, CT: Yale University Press, 1988-1993. 2 vols.
V. 1: *The Lands below the Winds.*
V. 2: *Expansion and Crisis.*
Richards, John F. (ed.). *The Imperial Monetary System of Mughal India.* Delhi; New York: Oxford University Press, 1987.
Ridker, Ronald G. (ed.). *Population and Development: The Search for Selective Interventions.* Baltimore, MD; London: Johns Hopkins University Press for Resources for the Future, 1976.
Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism = Islam et capitalisme.* Translated [from the French] by Brian Pearce. London: Allen Lane, 1974.
———. *Islam et capitalisme.* Paris: Editions du seuil, 1966.
Roe, Mark J. *Strong Managers, Weak Owners: The Political Roots of American Corporate Finance.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.
Rogers, Susan Carol. *Shaping Modern Times in Rural France: The Transformation and Reproduction of an Aveyronnais Community.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.
Rostovzeff, Michael Ivanovitch. *The Social and Economic History of the Roman Empire.* Oxford: Clarendon Press, 1926.
Rousseau, George Sebastian and Roy Porter (eds.). *Exoticism in the Enlightenment.* Manchester: Manchester University Press, 1990.
Rowe, William T. *Hankow: Commerce and Society in a Chinese City, 1796-1889.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1984.
Rudner, David West. *Caste and Capitalism in Colonial India: The Nattukottai Chettiars.* Berkeley, CA: University of California Press, [1992].
Rungta, Shyam. *The Rise of Business Corporations in India, 1851-1900.* London: Cambridge University Press, 1970. (Cambridge South Asian Studies; 8)
Sabean, David Warren. *Property, Production, and Family in*

Neckarhausen, 1700-1870. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Studies in Social and Cultural Anthropology; 73)

Sabloff, Jeremy A. and C. C. Lamberg-Karlovsky (eds.). *Ancient Civilization and Trade*. Albuquerque: University of New Mexico Press, 1975. (School of American Research Advanced Seminar Series)

Sahlins, Marshall David. *Stone Age Economics*. Chicago, IL: Aldine-Atherton, [1972].

Said, Edward W. *Orientalism*. New York: Pantheon Books, 1978.

Sanborn, Frederic Rockwell. *Origins of the Early English Maritime and Commercial Law*. New York; London: The Century, [1930].

Sankalia, Hasmukhlal Dhirajlal. *Prehistoric and Historic Archaeology of Gujarat*. New Delhi: Munshiram Manoharlal Publishers, 1987.

Schluchter, Wolfgang. *The Rise of Western Rationalism: Max Weber's Developmental History = Die Entwicklung des okzidentalen Rationalismus*. Translated with an Introduction by Guenther Roth. Berkeley, CA: University of California Press, 1981.

Schlumberger, Jean. *Eveils*. [Paris: Gallimard, 1934].

Schoff, Wilfred H. (ed.). *The Periplus of the Erythraean Sea: Travel and Trade in the Indian Ocean, by a Merchant of the First Century*. Tr. from the Greek and Annotated by Wilfred H. Schoff. New York: Longmans, Green and Co., 1912.

Schwab, Raymond. *Oriental Renaissance: Europe's Rediscovery of India and the East, 1680-1880 = Renaissance orientale*. Translated by Gene Patterson-Black and Victor Reinking; Foreword by Edward W. Said. New York: Columbia University Press, 1984.

Scott, John. *Corporations, Classes, and Capitalism*. London: Hutchinson, 1979.

Seddon, David (ed.). *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*. Translated by Helen Lackner. London: Cass; [Totowa, NJ: Distributed by Biblio Distribution Centre], 1978.

Segalen, Martine. *Fifteen Generations of Bretons: Kinship and*

Society in Lower Brittany, 1720-1980 = Quinze générations de Bas-Bretons. Translated from the French by J. A. Underwood. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la maison des sciences de l'homme, 1991. (Cambridge Studies in Social and Cultural Anthropology; 74 [i. e. 75])

Seligman, Edwin Robert Anderson (ed.). *Encyclopaedia of the Social Sciences*. Associate Editor Alvin Johnson. New York: The Macmillan Company, 1930-1935. 15 vols.

Shahar, Shulamith. *Childhood in the Middle Ages*. London; New York: Routledge, 1990.

Shinnie, Peter Lewis (ed.). *The African Iron Age*. Oxford: Clarendon Press, 1971.

Shorter, Edward. *The Making of the Modern Family*. New York: Basic Books, 1975.

Sills, David L. *International Encyclopedia of the Social Sciences*. [New York]: Macmillan, [1968]- 1991. 19 vols.

Simkin, Colin George Frederick. *The Traditional Trade of Asia*. London; New York: Oxford University Press, 1968.

Singer, Milton and Bernard S. Cohn (eds.). *Structure and Change in Indian Society*. Chicago, IL: Aldine Pub. Co., [1968]. (Viking Fund Publications in Anthropology; no. 47)

Sleen, Wicher Gosen Nicholaas van der. *A Handbook on Beads*. Liège: Musée du verre, 1967. (Publication de journées internationales du verre)

Smith, Joan, Immanuel Wallerstein and Hans-Dieter Evers (eds.). *Households and the World Economy*. Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1984. (Explorations in the World-Economy; v. 3)

Smith, Thomas Carlyle. *The Agrarian Origins of Modern Japan*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1959. (Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia)

Snodgrass, Anthony M. *The Dark Age of Greece: An Archaeological Survey of the Eleventh to the Eighth Centuries BC*. Edinburgh: University Press, [1971].

Steensgaard, Niels. *Akademisk afhandling*. Kbenhavn: Humanistiske fakultet, 1972.

———. *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*. Chicago, IL: University of Chicago Press, [1974].

———. *Carracks, Caravans and Companies: The Structural Crisis in the European-Asian Trade in the Early 17th Century*. Lund: Studentlitteratur, 1973. (Scandinavian Institute of Asian Studies Monograph Series; no. 17)

Stein, Burton. *Peasant, State, and Society in Medieval South India*. Delhi; New York: Oxford University Press, 1980.

Stock, Brian. *The Implications of Literacy: Written Language and Models of Interpretation in the Eleventh and Twelfth Centuries*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Stone, Lawrence. *The Family, Sex and Marriage in England 1500-1800*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1977.

———. ———. Abridged ed. Harmondsworth: Penguin, 1979. (Pelican Books)

Streefkerk, Hein. *Industrial Transition in Rural India: Artisans, Traders, and Tribals in South Gujarat = Lichte industrie in een kleine Indiase stad*. Bombay: Popular Prakashan, 1985.

Studi in onore di Armando Sapori. Milano: Instituto editoriale cisalpino, [1957]. 2 vols.

Tai, Hung-chao (ed.). *Confucianism and Economic Development: An Oriental Alternative?*. Washington, DC: Washington Institute Press, 1989.

Tambiah, Stanley Jeyaraja. *Magic, Science, Religion, and the Scope of Rationality*. Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1990. (The Lewis Henry Morgan Lectures; 1984)

Tarn, William Woodthorpe. *The Greeks in Bactria & India*. Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1938.

Temporini, Hildegard (ed.). *Aufstieg und Niedergang der römischen Welt: Geschichte und Kultur Roms im Spiegel der neueren Forschung = Rise and Decline of the Roman World*. Berlin; New York: W. de Gruyter, 1972-1996. 2 vols.
Vol. 2: *Principat*.

Tenbruck, Friedrich H. *Die unbewältigten Sozialwissenschaften, oder, Die Abschaffung des Menschen*. Graz: Styria, 1984. (Herkunft und Zukunft; 2)

Thapar, Romila. *A History of India.* [Harmondsworth]: Penguin Books, [1966-]. 2 vols. (Pelican Books; A769)

Thrupp, Sylvia Lettice. *The Merchant Class of Medieval London, 1300-1500.* [A Reduced Photographic Reprint of the Edition of 1948]. [Ann Arbor, MI]: University of Michigan Press, 1962. ([Ann Arbor Paperbacks; no. AA 72])

Timberg, Thomas A. *The Marwaris, from Traders to Industrialists.* New Delhi: Vikas, 1978.

Trevor-Roper, Hugh Redwald. *The Rise of Christian Europe.* [London]: Thames & Hudson, [1966].

Tripathi, Dwijendra. *The Dynamics of a Tradition: Kasturbhai Lalbhai and His Entrepreneurship.* New Delhi: Manohar, 1981.

Tyan, Emile. *Le Notariat et le régime de la preuve par écrit dans la pratique du droit musulman.* [Beyrouth: s. n., 1945]. (Beirut. Université Saint-Joseph. Faculté de droit. Annales, 1945; no. 2)

Tylor, Edward Burnett. *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art, and Custom.* London: J. Murray, 1871. 2 vols.

Udovitch, Abraham L. *Partnership and Profit in Medieval Islam.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970. (Princeton Studies on the Near East)

Vaughan, Jonas Daniel. *The Manners and Customs of the Chinese of the Straits Settlements.* With an Introd. by Wilfred Blythe. Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1971. (Oxford in Asia Historical Reprints)

Veenhof, K. R. *Aspects of Old Assyrian Trade and Its Terminology.* Leiden: E. J. Brill, 1972. (Studia et documenta ad iura Orientis antiqui pertinentia; v. 10)

Vogel, Ezra F. *Japan as Number One: Lessons for America.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979.

Ware, Helen. *The Economic Value of Children in Asia and Africa: Comparative Perspectives.* Honolulu: East-West Center, 1978. (Papers of the East-West Population Institute; no. 50)

Warmington, Eric Herbert. *The Commerce between the Roman Empire and India.* Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1928.

Watson, James L. (ed.). *Asian and African Systems of Slavery*. Berkeley, CA: University of California Press, 1980.

Weber, Max. *Ancient Judaism = Antike Judentum*. Translated and Edited by Hans H. Gerth and Don Martindale. Glencoe, IL: Free Press, 1952.

———. *Gesammelte aufsätze zur sozial- und wirtschaftsgeschichte*. Tübingen: Mohr, 1924.

———. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism = Protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus*. Translated by Talcott Parsons; With a Foreword by R. H. Tawney. [Student's ed.]. New York: Scribner, [1958].

———. *The Religion of China: Confucianism and Taoism = Konfuzianismus und Taoismus*. Translated and Edited by Hans H. Gerth. Glencoe, IL: Free Press, 1951.

———. *The Theory of Social and Economic Organization*. Being Part I of Wirtschaft und Gesellschaft; Tr. from the German by A. R. [i.e. M.] Henderson and Talcott Parsons; Rev. and Ed. with an Introd. by Talcott Parsons. London: W. Hodge, 1947.

Westermarck, Edward. *A Short History of Marriage*. New York: The Macmillan Company, 1926.

Wheatley, Paul. *The Golden Khersonese: Studies in the Historical Geography of the Malay Peninsula before A. D. 1500*. Kuala Lumpur: University of Malaya Press, [1961].

Willmott, William E. (ed.). *Economic Organization in Chinese Society*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1972. (Studies in Chinese Society)

Wilson, Bryan R. (ed.). *Rationality*. Oxford: Blackwell, 1977. (Key Concepts in the Social Sciences)

Winckler, Edwin A. and Susan Greenhalgh (eds.). *Contending Approaches to the Political Economy of Taiwan*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1988. (Studies of the East Asian Institute)

Winstedt, Richard Olof. *The Malays: A Cultural History*. [6th ed.]. London: Routledge & Paul, [1966].

Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, CT: Yale University Press, 1957.

Wolf, Arthur P. and Chieh-shan Huang. *Marriage and Adoption in China, 1845-1945*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1980.

Wolf, Eric R. *Europe and the People without History*. Cartographic Illustrations by Noël L. Diaz. Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Wolters, O. W. *Early Indonesian Commerce: A Study of the Origins of Srivijaya*. Ithaca, NY: Cornell University Press, [1967].

World Bank. *Population Growth and Policies in Sub-Saharan Africa*. Washington, DC: World Bank, 1986. (A World Bank Policy Study)

Wright, Thomas. *Essays on Archaeological Subjects, and on Various Questions Connected with the History of Art, Science, and Literature in the Middle Ages*. London: John Russell Smith, 1861. 2 vols.

Wrigley, Edward Anthony. *Continuity, Chance and Change: The Character of the Industrial Revolution in England*. Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1988.

———. *Population and History*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969. (World University Library)

——— and R. S. Schofield. *The Population History of England, 1541-1871: A Reconstruction*. With Contributions by Ronald Lee and Jim Oeppen. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981. (Studies in Social and Demographic History)

Yamey, Basil Selig, H. C. Edey and Hugh W. Thomson. *Accounting in England and Scotland, 1543-1800: Double Entry in Exposition and Practice*. London: Sweet & Maxwell, 1963.

Yoshinobu, Shiba. *Commerce and Society in Sung China*. Translated by Mark Elvin. Ann Arbor, MI: University of Michigan, Center for Chinese Studies, 1970. (Michigan Abstracts of Chinese and Japanese Works on Chinese History; no. 2)

Yüan, Ts'ai. *Family and Property in Sung China: Yüan Ts'ai's Precepts for Social Life*. Translated with Annotations and Introduction by Patricia Buckley Ebrey. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984. (Princeton Library of Asian Translations)

Periodicals

Allchin, F. R. and Jagat Pati Joshi. «Malvan: Further Light on the Southern Extension of the Indus Civilization.» *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*: 1970.

American Journal of Archaelogy: vol. 91, 1987.

Arasaratnam, S. «Weavers, Merchants and Company: The Handloom Industry in Southeastern India, 1750-1790.» *Indian Economic and Social History Review*: vol. 17, no. 3, 1980.

Arkell, A. J. «Cambay and the Bead Trade.» *Antiquity*: vol. 10, no. 39, 1936.

Ayoub, Millicent R. «The Family Reunion.» *Ethnology*: vol. 5, no. 4, 1966.

Backer, S. «Yarn.» *Scientific American*: vol. 227, no. 6, 1972.

Bardhan, Pranab. «Agrarian Class Formation in India.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 10, no. 1, 1982.

Begley, Vimala. «Arikamedu Reconsidered.» *American Journal of Archaelogy*: vol. 87, no. 4, Oct. 1983.

Benedict, Burton. «Family Firms and Economic Development.» *Southwestern Journal of Anthropology*: vol. 24, no. 1, 1968.

Bernard, Paul. «An Ancient Greek City in Central Asia.» *Scientific American*: vol. 246, no. 1, 1982.

Bernstein, Henry. «African Peasantries: A Theoretical Framework.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 6, no. 4, 1979.

Blitz, Rudolph C. «Mercantilist Policies and the Pattern of World Trade, 1500-1750.» *Journal of Economic History*: vol. 27, no. 1, 1967.

———. «Some Reflections on the World Trade of the XVIIth and XVIIIth Century: A Comment on the Findings of Professor Chandhui.» *Journal of European Economic History*: vol. 7, 1978

Bratchel, M. E. «Italian Merchant Organization and Business Relationships in Early Tudor London.» *Journal of European Economic History*: vol. 7, 1978.

Bray, Francesca. «Patterns of Evolution in Rice-growing Societies.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 11, no. 1, 1983.

Brenner, Robert. «Agrarian Class Structure and Economic

Development in Pre-Industrial Europe.» *Past and Present*: no. 70, February [1976].

Brook, Timothy. «The Merchant Network in 16th Century China: A Discussion and Translation of Zhang Han's On Merchants.» *Journal of Economic and Social History of the Orient*: vol. 24, part II, 1981.

Caldwell, John C. «Toward a Restatement of Demographic Transition Theory: An Investigation of Conditions before and at the Onset of Fertility Decline Employing Primarily African Experience and Data.» *Population and Development Review*: vol. 2, nos. 3-4., Sep. - Dec. 1976.

Cannadine, David. «British History: Past, Present-and Future?.» *Past and Present*: vol. 116, 1987.

Chao, Kang. «La Production textile dans la Chine traditionnelle.» *Annales économies, sociétés, civilisations*: vol. 39, no. 5, 1984.

Chaudhuri, Kurti N. «The Economic and Monetary Problem of European Trade with Asia during the Seventeenth and Eighteenth Centuries.» *Journal of European Economic History*: vol. 4, no. 2, Fall 1975.

———. «Some Reflections on the World Trade of the XVIIth and XVIIIth Century: A Reply.» *Journal of European Economic History*: vol. 7, no. 1, Spring 1978.

———. «The Structure of the Indian Textile Industry in the Seventeenth and Eighteenth Centuries.» *Indian Economic and Social History Review*: vol. 11, nos. 2-3, June-Sept. 1974.

———. «Treasure and Trade Balances: The East India Company's Export Trade, 1660-1720.» *Economic History Review* (2nd ser.), vol. 21, Dec. 1968.

Chen, Chi-Yun. «Chinese Language and Truth-A Critique of Chad. Hansen's Analysis.» *Chinese Culture*: vol. 31, no. 2, June 1990.

———. «Kung-sun Lung: White Horse and Other Issues.» *Philosophy East and West*: vol. 33, no. 4, October 1983.

Cheng, Chung-Ying. «Inquiries into Classical Chinese Logic.» *Philosophy East and West*: vol. 15, nos. 3-4, Jul. - Oct. 1965.

Chi-Ming, Hou. «Some Reflections on the Economic History of Modern China (1840-1949).» *Journal of Economic History*: vol. 23, no. 4, 1963.

Chmielewski, Janusz. «Notes on Early Chinese Logic. Part I.» *Rocznik Orientalistyczny*: vol. 26, no. 1, 1962.

Colless, Brian E. «Persian Merchants and Missionaries in Medieval Malaya.» *Journal of the Malaysian Branch of the Royal Asiatic Society*: vol. 42, pt. 2, 1969.

———. «The Traders of the Pearl: The Mercantile and Missionary Activities of Persian and Armenian Christians in South East-Asia.» *Abr Nahrain*: vol. 9, 1969-70.

———. ———. ———: vol. 10, 1970-1971.

———. ———. ———: vol. 11, 1971.

Crawcour, Sydney. «Problems of Japanese Economic History.» *Journal of Economic History*: vol. 23, no. 4, Dec. 1963.

Creighton, C. «Family, Property and Relations of Production in Western Europe.» *Economy and Society*: vol. 9, no. 2, 1980.

Daily Teleghraph: 16 November 1993.

De Romanis, Federico. «Romanukkharattha e Taprobane: Sui Rapporta Roma - Ceylon nel I. Sec. D. C.» *Helikon*: vol. 28, 1988.

De Roover, Raymond. «Aux origines d'une technique intellectuelle: La Formation et l'expansion de la comptabilité en partie double.» *Annales d'histoire économique et sociale*: vol. 9, 1937.

———. «The Commercial Revolution of the Thirteenth Century.» *Bulletin of the Business Historical Society*: vol. 16, 1942.

———. «New Interpretations of the History of Banking.» *Journal of World History*: vol. 2, 1954.

Dietler, Michael. «Driven by Drink: The Role of Drinking in the Political Economy and the Case of Early Iron Age France.» *Journal of Anthropological Archaeology*: vol. 9, no. 4, 1990.

Dumont, W. A. «Family Migration and Family Reunion.» *International Migration*: vol. 14, nos. 1-2, 1976.

Duncan, P. «Conflict and Co-operation among Trawlermen.» *British Journal of Industrial Relations*: vol. 1, no. 3, 1963.

Dyson, Tim and Mick Moore. «On Kinship Structure, Female Autonomy, and Demographic Behavior in India.» *Population and Development Review*: vol. 9, no. 1, 1983.

Einarson, B. «On Certain Mathematical Terms in Aristotle's Logic.» *American Journal of Philology*: vol. 57, 1938.

Evans-Pritchard, E. E. «Lévy-Bruhl's Theory of Primitive Mentality.» *Bulletin of the Faculty of Arts* (Egyptian University, Cairo): vol. II, part 1, 1934.

Factor, R. Lance. «What Is the «Logic» in Buddhist Logic?.» *Philosophy East and West*: vol. 33, no. 2, 1983.

Frantz-Murphy, Gladys. «A New Interpretation of the Economic History of Medieval Egypt.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*: vol. 24, 1981.

Gadd, C. J. «Seals of Ancient Indian Style Found at Ur.» *Proceedings of the British Academy*: vol. 18, 1932.

Gardella, Robert. «Commercial Bookkeeping in Ch'ing China and the West: A Preliminary Assessment.» *Ch'ingehih wen-t'i*: vol. 4, 1982.

———. «Squaring Accounts: Commercial Bookkeeping Methods and Capitalist Rationalism in Late Qing and Republican China.» *Journal of Asian Studies*: vol. 51, no. 2, May 1992.

Gluckman, Max. «Social Beliefs and Individual Thinking in Primitive Society.» *Memoirs and Proceedings of the Manchester Literary and Philosophical Society*: vol. 91, no. 5, 1949-1950.

Goitein, S. D. «Bankers Accounts from the Eleventh Century A. D.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*: vol. 9, Nov. 1966.

———. «Commercial and Family Partnerships in the Countries of Medieval Islam.» *Islamic Studies*: vol. 3, September 1964.

———. «From Aden to India: Specimens of the Correspondence of India Traders of the Twelfth Century.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*: vol. 23, nos. 1-2, Apr. 1980.

———. «From the Mediterranean to India: Documents on the Trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and Twelfth Centuries.» *Speculum: A Journal of Mediaeval Studies*: vol. 29, no. 2, 1954.

———. «Letters and Documents of the India Trade in Medieval Times.» *Islamic Culture*: vol. 37, no. 3, 1963.

———. «Portrait of a Medieval India Trader: Three Letters from the Cairo Geniza.» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*: vol. 50, 1987.

Gokhale, Balkrishna Govind. «Ahmadabad in the XVIIth Century.» *Journal of Economic and Social History of the Orient*: vol. 12, no. 2, 1969.

Goody, Jack. «Rice-burning and the Green Revolution in Northern Ghana.» *Journal of Development Studies*: vol. 16, no. 2, 1980.

———. «Sacrifice among the LoDagaa and Elsewhere: A Comparative Comment on Implicit Questions and Explicit Rejections.» *Systèmes de pensée en Afrique noire. Le Sacrifice IV*: cahier 5, 1981.

——— [et al.]. «Implicit Sex Preference: A Comparative Study.» *Journal of Biosocial Sciences*: vol. 13, no. 4, 1981.

———. «On the Absence of Implicit Sex-Preference in Ghana.» *Journal of Biosocial Science*: vol. 13, 1981.

Grant, Robert M. «Early Alexandrian Christianity.» *Church History*: vol. 40, no. 2, 1971.

Grove, Linda and Joseph W. Esherick. «From Feudalism to Capitalism: Japanese Scholarship on the Transformation of Chinese Rural Society.» *Modern China*: vol. 6, no. 4, 1980.

Haas, A. «Treating the Family Business.» *Amtrak Express*: February-March 1990.

Habib, Irfan. «Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India.» *Journal of Economic History*: vol. 29, no. 1, 1969.

———. «Potentialities of Change in the Economy of Mughal India.» *Socialist Digest*: no. 6, Sept. 1972.

———. «Usury in Medieval India.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 6, no. 4, July 1964.

Hajnal, John. «Two Kinds of Pre-industrial Household Formation Systems.» *Population and Development Review*: vol. 8, no. 3, 1982.

Hall, John A. «Religion and the Rise of Capitalism.» *Archives européennes de sociologie*: vol. 26, no. 2, 1985.

Harper, Edward B. «Two Systems of Economic Exchange in Village India.» *American Anthropologist*: vol. 61, 1959.

Harrell, Stevan. «Why Do the Chinese Work so Hard? Reflections on an Entrepreneurial Ethic.» *Modern China*: vol. 11, no. 2, 1985.

Hartwell, Richard M. «Economic Growth in England before the Industrial Revolution: Some Methodological Issues.» *The Journal of Economic History*: vol. 29, no. 1, March 1969.

Heimann, James. «Small Change and Ballast: Cowry Trade and Usage as an Example of Indian Ocean Economic History.» *South Asia*: vol. 3, no. 1, 1980.

Herlihy, David. «The Economy of Traditional Europe.» *Journal of Economic History*: vol. 31, no. 1, March 1971.

Hill, Christopher. «Puritanism, Capitalism and the Scientific Revolution.» *Past and Present*: no. 29, Dec. 1964.

Hirst, Paul. «The Uniqueness of the West.» *Economy and Society*: vol. 4, no. 4, 1975.

Hopkins, Keith. «Brother-Sister Marriage in Roman Egypt.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 22, 1980.

Hossain, Hameeda. «The Alienation of Weavers: Impact of the Conflict between the Revenue and Commercial Interests of the East India Company, 1750-1800.» *Indian Economic and Social History Review*: vol. 16, no. 3, 1979.

Hou, Chi-Ming, «Some Reflections on the Economic History of Modern China (1840-1949).» *Journal of Economic History*: vol. 23, no. 4, Dec. 1963.

Howard-Hassmann, Rhoda E. «Formation and Stratification of the Peasantry in Colonial Ghana.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 8, no. 1, 1980.

Hsu, Tzu-Fen. «Traditional Chinese Bookkeeping Methodology.» *Chinese Business History*: vol. 2, no. 1, 1991.

Hughes, Diane Owen. «Urban Growth and Family Structure in Medieval Genoa.» *Past and Present*: vol. 66, 1975.

Inalcik, Halil. «Capital Formation in the Ottoman Empire.» *The Journal of Economic History*: vol. 29, no. 1, 1969.

Jackson, H. «Aristotle's Lecture Room and Lectures.» *Journal of Philology*: vol. 35, 1920.

Johnson, Marion. «The Cowrie Currencies of West Africa.» *The Journal of African History*: vol. 11, 1970.

Josselin de Jong, P. E. de. «Who's Who in the Malay Annals.» *Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society*: vol. 34, part 2, 1961.

Kearney, H. F. «Puritanism, Capitalism, and the Scientific

Revolution.» *Past and Present*: vol. 28, 1964.

Kennedy, Robert E. (Jr.). «The Protestant Ethic and the Parsis.» *The American Journal of Sociology*: vol. 68, no. 1, Jul. 1962.

Khachikian, Levon. «Le Registre d'un marchand arménien en Perse, en Inde et au Tibet (1682- 1693).» *Annales économies, sociétés, civilizations*: vol. 22, no. 2, mars-avril 1967.

Kramer, Samuel N. «Ur-Nammu Law Code.» *Orientalia*: vol. 23, no. 1, 1954.

Labib, Subhi Y. «Capitalism in Medieval Islam.» *The Journal of Economic History*: vol. 29, no. 1, March 1969.

Lamoreaux, Naomi R. «Banks, Kinship, and Economic Development: The New England Case.» *The Journal of Economic History*: vol. 46, no. 3, Sep. 1986.

Lane, Frederic C. «Family Partnerships and Joint Ventures in the Venetian Republic.» *Journal of Economic History*: vol. 4, Nov. 1944.

———. «Meanings of Capitalism.» *Journal of Economic History*: vol. 29, 1969.

———. «Recent Studies on the Economic History of Venice.» *Journal of Economic History*: vol. 23, no. 3, 1963.

Le Goff, Jacques. «Culture cléricale et traditions folklorique dans la civilisation mérovingienne.» *Annales économies, sociétés, civilisations*: vol. 22, 1967.

Levine, Nancy E. «Differential Child Care in Three Tibetan Communities: Beyond Son Preference.» *Population and Development Review*: vol. 13, no. 2, 1987.

Lieber, A. E. «Eastern Business Practices and Medieval European Commerce.» *Economic History Review*: vol. 21, no. 2, August 1968.

Lindahl, M. W. and K. W. Back. «Lineage Identity and Generational Continuity: Family History and Family Reunions.» *Comparative Gerontological Behaviour*: vol. 1, 1987.

Litchfield, R. B. «Demographic Characteristics of Florentine Patrician Families, Sixteenth to Nineteenth Centuries.» *Journal of Economic History*: vol. 29, 1969.

Lopez, Robert S. «China Silk in Europe in the Yuan Period.» *Journal of the American Oriental Society*: vol. 72, no. 2, 1952.

———. «European Merchants in the Medieval Indies: The

Evidence of Commercial Documents.» *Journal of Economic History*: vol. 3, no. 2, November 1943.
———. «Silk Industry in the Byzantine Empire.» *Speculum*: vol. 20, no. 1, Jan. 1945.
MacCormack, Geoffrey. «The Traditional Chinese Law of Homicide: Po Chü-i and the Eiusdem Generis Principle.» *Chinese Culture*: vol. 35, no. 3, 1994.
McDermott, Joseph. «The Chinese Domestic Bursar.» *Asian Cultural Studies* (Special Issue), no. 2, Nov. 1990.
———. «Family Financial Plans of the Southern Sung.» *Asia Major*: vol. 4, part 2, 1991.
Mackay, Ernest. «Further Links between Ancient Sind, Sumer and Elsewhere.» *Antiquity*: vol. 5, 1931.
Mallowan, Max Edgar Lucien. «An Early Mesopotamian Link with India.» *Journal of the Royal Asiatic Society*: no. 1, 1970.
Marris, Peter. «The Social Barriers to African Entrepreneurship.» *Journal of Development Studies*: vol. 5, no. 1, October 1968.
Medick, Hans. «The Proto-Industrial Family Economy: The Structural Function of Households and Family during the Transition from Peasant Society to Industrial Capitalism.» *Social History*: vol. 3, 1976.
Mendels, Franklin F. «Proto-Industrialization: The First Phase of the Industrialization Process.» *Journal of Economic History*: vol. 32, no. 1, 1972.
Moore, Omar Khayyam. «Divination - a New Perspective.» *American Anthropologist*: vol. 59, no. 1, February 1957.
Morris, David. «Towards a Reinterpretation of Nineteenth Century Indian Economic History.» *Journal of Economic History*: vol. 23, no. 4, Dec. 1963.
———. «Values as an Obstacle to Economic Growth in South Asia: An Historical Survey.» *Journal of Economic History*: vol. 27, no. 4, 1967.
Mukhia, Harbans. «Was There Feudalism in Indian History?.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 8, no. 3, 1981.
Muramatsu, Yuji. «A Documentary Study of Chinese Landlordism in Late Ch'ing and Early Republican Kiangnan.» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*: vol. 29, part 3, October 1966.

Neville, Gwen Kennedy. «Learning Culture Through Ritual: The Family Reunion.» *Anthropology and Education Quarterly*: vol. 15, no. 2, 1984.

Oppong, Christine and Wolf Bleek. «Economic Models and Having Children: Some Evidence from Kwahu Ghana.» *Africa*: vol. 52, no. 4, 1982.

Orenstein, Henry. «Exploitation or Function in the Interpretation of Jajmani.» *South-Western Journal of Anthropology*: vol. 18, 1962.

Perera, B. J. «The Foreign Trade and Commerce of Ancient Ceylon I: The Ports of Ancient Ceylon.» *Ceylon Historical Journal*: vol. 1, 1951.

———. «The Foreign Trade and Commerce of Ancient Ceylon II: Ancient Ceylon and Its Trade with india.» *Ceylon Historical Journal*: vol. 1, 1951.

———. «The Foreign Trade and Commerce of Ancient Ceylon III: Ancient Ceylon's Trade with the Empires of the Eastern and Western Worlds.» *Ceylon Historical Journal*: vol. 1, 1951.

Perlin, Frank. «Growth of Money Economy and Some Questions of Transition in Late Pre-colonial India.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 11, no. 3, 1984.

———. «Proto-Industrialization and Pre-Colonial South Asia.» *Past and Present*: no. 98, Feb. 1983.

Pirenne, Henri. «Le Commerce du papyrus dans la Gaule mérovingienne.» *Comptes rendus des séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres*: 1928.

———. «L'Instruction des marchands au moyen âge.» *Annales d'histoire économique et sociale*: vol. 1, 1929.

Postan, M. M. «Credit in Medieval Trade.» *The Economic History Review*: vol. 1, 1928.

———. «Medieval Capitalism.» *Economic History Review*: vol. 4, 1932.

Qaisar, A. Jan. «The Role of Brokers in Medieval India.» *Indian Historical Review*: vol. 1, no. 2, September 1974.

Rabb, Theodore K. «Puritanism and the Rise of Experimental Science in England.» *Journal of World History*: vol. 7, 1962.

Ramaswamy, Vijaya. «The Genesis and Historical Role of Mastenveavers in South Indian Textile Production.» *Journal*

of the Economic and Social History of the Orient: vol. 28, no. 3, 1985.

———. «Notes on Textile Technology in Medieval India with Special Reference to the South.» *Indian Economic and Social History Review*: vol. 18, no. 2, 1980.

Razi, Zvi. «The Myth of the Immutable English Family.» *Past and Present*: no. 140, Aug. 1993.

Reynolds, Robert L. «Bankers' Account in Double Entry in Genoa, 1313 and 1316.» *Bollettino Ligustico per la Storia e la Cultura Regionale*: vol. 3, no. 2, 1951.

Richards, John F. «Mughal State Finance and the Premodern World Economy.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 23, no. 2, 1981.

Rosenberg, Nathan. «Invention and Economic Growth.» *Economic Journal*: vol. 84, 1974.

Roy, J. A. and Jean Lambert Dansette. «Origines et evolution d'une bourgeoisie. Le Patronat textile du bassin lillois (1789-1914).» *Revue du Nord*: vol. 37, 1958.

Rudner, David. «Banker's Trust and the Culture of Banking among the Nattukottai Chettiars of Colonial South India.» *Modern Asian Studies*: vol. 23, no. 3, 1989.

Saul, Mahir. «Work Parties, Wages, and Accumulation in a Voltaic Village.» *American Ethnologist*: vol. 10, no. 1, February, 1983.

Smith, Thomas Carlyle. «Pre-modern Economic Growth: Japan and the West.» *Past and Present*: no. 60, August 1973.

Somda, Nurukyor Claude. «Les Cauris du Lobi.» *Notes et documents voltaïques*: vol. 10, 1976.

«The South China Miracle.» *The Economist*: 5 October 1991.

Speiser, J. M. «Le Christianisation de la ville dans l'antiquité tardive.» *Ktèma: civilisations de l'Orient, de la Grèce et de Rome antiques*: vol. 10, 1985.

Spodek, Howard. «The «Manchesterisation» of Ahmedabad.» *Economic Weekly*: vol. 17, no. 13, March 1965.

Stockman, Norman. «Gender Inequality and Social Structure in Urban China.» *Sociology*: vol. 28, no. 3, 1994.

Stokes, Eric. «The First Century of British Colonial Rule in India:

Social Revolution or Social Stagnation.» *Past and Present*: no. 58, February 1973.

Stützner, Heinz and Dagmar Szöllösi. «The Development of Technical Education during the Second Stage of the Industrial Revolution in Saxony.» *History and Technology*: vol. 2, 1985.

Takenaka, Yasukazu. «Endogenous Formation and Development of Capitalism in Japan.» *Journal of Economic History*: vol. 29, no. 1, Mars 1969.

Taylor, Robert M. «Summoning the Wandering Tribes: Genealogy and Family Reunions in American History.» *Journal of Social History*: vol. 16, no. 2, 1982.

Tchernia, André. «Le Dromadaire des Peticii et le commerce oriental.» *Mélanges de l'école française de Rome. Antiquité*: vol. 104, 1992.

Terray, Emmanuel. «Long-distance Exchange and the Formation of the State: The Case of the Abron Kingdom of Gyaman.» *Economy and Society*: vol. 3, no. 3, 1974.

Thapar, Romila. «Black Gold: South Asia and the Roman Maritime Trade.» *South Asia*: vol. 15, no. 2, 1992.

Udovitch, Abraham L. «At the Origins of the Western Commenda: Islam, Israel, Byzantium?.» *Speculum*: vol. 37, no. 2, 1962.

———. «Credit as a Means of Investment in Medieval Islamic Trade.» *Journal of the American Oriental Society*: vol. 87, no. 3, 1967.

———. «Labor Partnerships in Early Islamic Law.» *Journal of Economic and Social History of the Orient*: vol. 10, no. 2, June 1967.

Usher, Abbott Payson. «The Origins of Banking: The Primitive Banks of Deposit 1200-1600.» *Economic History Review*: vol. 4, 1934.

Veyne, Paul. «La Famille et l'amour sous le haut-empire romain.» *Annales économies, sociétés, civilisations*: vol. 33, 1978.

Wheeler, R. E. M., A. Ghosh and Krishna Deva. «Arikamedu: An Indo-Roman Trading Station on the East Coast of India.» *Ancient India*: no. 2, July 1946.

Whitehouse, D. and A. Williamson. «Sasanian Maritime Trade.» *IRAN*: vol. 11, 1973.

Wickham, Chris. «The Other Transition: From the Ancient World to Feudalism.» *Past and Present*: no. 103, May 1984.

———. «The Uniqueness of the East.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 12, 1984-1985.

Winstedt, R. O. «The Chronicles of Pasai.» *JMBRAS*: vol. 16, pt. 2, 1938.

———. «Malay Titles.» *JMBRAS*: vol. 18, pt. 2, 1940.

Yamey, Basil Selig. «Accounting and the Rise of Capitalism: Further Notes on a Theme by Sombart.» *Journal of Accounting Research*: vol. 2, no. 2, Autumn 1964.

———. «Notes on Double-Entry Bookkeeping and Economic Progress.» *Journal of European Economic History*: vol. 4, no. 3, Winter 1975.

———. «Scientific Bookkeeping and the Rise of Capitalism.» *The Economic History Review*: New Series, vol. 1, nos. 2-3, 1949.

Conferences

Berrill, Kenneth (ed.). *Economic Development with Special Reference to East Asia: Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association*. New York: St. Martin's Press, 1964.

Cumont, Franz Valery Marie. *Les Religions orientales dans le paganisme romaine: conférences*. Paris: E. Leroux, 1906. (Annales du musée Guimet. Bibliothèque de vulgarisation; t. 24)

Kantowsky, Detlef (ed.). *Recent Research on Max Weber's Studies of Hinduism: Papers Submitted to a Conference Held in New Delhi, 1.-3.3. 1984*. Munchen: Weltforum Verlag, 1986. (Schriftenreihe Internationales Asienforum; Bd. 4)

Le Modèle familial européen: Normes, déviances, contrôle du pouvoir: Actes des séminaires. Organisés par l'école française de Rome et l'universitaì di Roma (1984). Rome: Ecole française de Rome, 1986. (Collection de l'école française de Rome; 90)

Moss, R. P. and R. J. A. R. Rathbone (eds.). *The Population Factor in African Studies: The Proceedings of a Conference Organized by the African Studies Association of the United*

Kingdom, September 1972. London: University of London Press, 1975.
Proceedings of the International Colloquium on Chinese Art History, 1991. Part 2: Painting and Calligraphy. Taipei: National Palace Museum Taipei, 1992.
Richards, Donald Sidney (ed.). *Islam and the Trade of Asia: A Colloquium*. Oxford [Eng.]: B. Cassirer; [Philadelphia, PA]: University of Pennsylvania Press, [1970]. (Papers on Islamic History; 2)
The Second Conference on Modern Chinese Economic History, January 5-7. Taipei, Taiwan, Republic of China: Institute of Economics, Academia Sinica, [1989].

Theses

Fynes, R. «Cultural Transmission between Roman Egypt and Western India.» (DPhil Dissertation, Oxford, 1991).
Randeria, Shalini. «The Politics of Representation and Exchange among Untouchable Castes in Western India (Gujarat).» (Dissertation, Fachbereich Philosophie und Sozialwissenschaften II, Freie Universität Berlin, 1992).

الفهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ز -

- س -

- ش -

ـ و ـ

- ي -



المنظمة العربية للترجمة
ARAB ORGANIZATION FOR TRANSLATION
ORGANISATION ARABE POUR LA TRADUCTION

آخر ما صدر عن

المنظمة العربية للترجمة

بيروت ـ لبنان

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية

بُنيَة الثورات العلمية	تأليف : توماس س. كُون ترجمة : حيدر حاج اسماعيل
مدخل لفهم اللسانيات	تأليف : روبير مارتان ترجمة : عبد القادر المهيري
الممكن والتكنولوجيات الحيوية	تأليف : كلود دوبرو ترجمة : ميشال يوسف
أسس تدريس الترجمة التقنية	تأليف : كريستين دوريو ترجمة : هدى مُقَنَّص
الدين في الديمقراطية	تأليف : مارسيل غوشيه ترجمة : شفيق محسن
في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلّنغ في الفلسفة	تأليف : غِيوُرْغ فِلْهِلْم فرِدْرِيش هيغِل ترجمة : ناجي العونلّي
إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم	تأليف : بيار بورديو وجان ـ كلود باسرون ترجمة : ماهر تريمش
الماء والأحلام: دراسة عن الخيال والمادّة	تأليف : غاستون باشلار ترجمة : علي نجيب إبراهيم